سلسلة الدراسات الإسلامية

تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب

تأليف:

الدكتور محمد المختار ولد اباه

تاريخ النحو العربي
في المشرق والمغرب

تاريخ النحو العربي
في المشرق والمغرب

تأليف

الدكتور محمد المختار ولد ابّاه

مراجعة

د. محمد توفيق أبو علي و نعيم علوية

المنظمة الإسلامية للتربية
والعلوم والثقافة (إيسيسكو)

دار التقريب بين
المذاهب الإسلامية

الناشر:

دار التقريب بين المذاهب الإسلامية

شارع جان دارك ـ بناية الوهاد.
ص.ب ٨٣٧٥ ـ بيروت ـ لبنان.
تلفون ٢/ ٣٥٠٧٢١ (١ـ٩٦١+)
تلفون + فاكس: ٣٤٢٠٠٥ ـ ٣٥٣٠٠٠ (١ـ٩٦١+)
e-mail: allprint@cyberia.net.lb

الطبعة الأولى
١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠١ م

تصميم الغلاف: عبّاس مكّي
الإخراج الفني: زاهية عاصي

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الناشر

يسعدنا أن نقدم للقارئ سلسلة من الدراسات والبحوث الإسلامية الفقهية واللغوية والتاريخية؛ وهي ثمرة تعاون بين المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ـ إيسيسكو ـ ودار التقريب بين المذاهب الإسلامية، في مشروع نشر مشترك.

وكان للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ـ إيسيسكو ـ شرف الإقدام على نشر تلك الأعمال وتهيئة المناخات المتاحة لها، من حيث تخيّر صفوة من الباحثين الأكفاء، والدعوة إلى ندوات تسهم في إغناء المدى الفكري للموضوعات المختارة، أو للشخصيات المدروسة.

ثم كان لدار التقريب أن نهضت بعبء إعادة نشر هذه الأعمال الرائدة، بالاتفاق مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ـ إيسيسكو ـ بهمّة عالية، ومسؤولية بلغت حد الإتقان، نظراً لما لهذه الأبحاث من أهمية للقارئ، لأنّ معدّي هذه الأبحاث هم صفوة من العلماء والباحثين ولأن هذه الأبحاث تغني المكتبة العربية الإسلامية.

وقد كلفت الدار فريقاً من الباحثين المتخصصين في هذه المجالات بمراجعة النصوص فشذّبت بعض المكرور في الأبحاث، أملاً في الوصول إلى ما يسمى «وحدة التأليف»؛ وذلك لأن بحوث «الندوة» شيء مغاير عن «بحوث الكتاب»،

فالباحث في الندوة يكتب وفاقاً لمنهجه الشخصي من غير مراعاة لمناهج الباحثين الآخرين، في حين أن هذه البحوث حين تُعَدّ للنشر تخضع لمعيارية التشذيب التي تسهم في حسن التوليف.

ولأن هذه الدراسات تستند في أكثر شواهدها إلى الآيات القرآنية الكريمة، فقد تحققنا تحقّقاً دقيقاً من أسماء السور ونصوص الآيات وأرقامها؛ ولأن بعض هذه الدراسات يشتمل على أسماء أعلام وشواهد تحتاج إلى ضبط وتدقيق، فقد ضبطنا ما ينبغي ضبطه، ودقّقنا فيما ينبغي التدقيق فيه.

ودار التقريب والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ـ إيسيسكو ـ يهمّهما، وهما تقدّمان هذه السلسلة للقارئ، أن تكونا قد أسهمتا في نشر المعرفة الإسلامية الصافية، وتيسير الوصول إلى مصادرها الأصيلة.

والله وليّ التوفيق

تقديم

لما كان الله تبارك وتعالى قد مَنَّ على البشرية جمعاء بأن بعث فيها رسوله محمداً، ﷺ، خاتم النبيين ورحمة الله للعالمين، وأنزل عليه الذكر الحكيم بلسان عربي مبين، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد، فإن اللغة العربية هي أشرف اللغات، وأغناها بالدلالات، وهي لغةُ الدين الحنيف، ولغةُ الثقافة والحضارة الإسلاميتين في مختلف العصور.

وقد شاءت حكمة الله تعالى أن ينزل هذا القرآن الكريم عربياً، مُعجزاً بلفظه، متعبَّداً بتلاوته، فكان من ثم مرتبطاً باللغة العربية أوثق ارتباط؛ إذ بها تُفهم معانيه، وتُفقه مقاصده، وتُستنبط أحكامه، وتُدرك حِكَمُه، وتَتَبيَّن وجوهُ إعجازه.

ولهذا نشأت علوم اللغة العربية في خدمة القرآن الكريم، وانبثقت من مقتضيات الثقافة الإسلامية، التي كان هذا الكتاب المقدس ـ ولا يزال ـ قطبها الذي عليه تدور، منذ نزول القرآن وإلى يوم النشور.

ومن أهمِّ علوم اللغة العربية وأعظمها فائدة على الإسلام والمسلمين، علم النحو، الذي واكب هذا الثقافة منذ انطلاقتها الأولى؛ إذ أبدع أسسه الإمام عليُّ بن أبي طالب رضي الله عنه، ولم يزل يتوسع هذا العلم بتوسّع مجال الحضارة الإسلامية، وتعدد روافدها، وتنوّع ميادين إبداعها، فكان يجسد صورة فريدة لعطائها أسهمت في رسم ألوانها الزاهية مختلف الشعوب الإسلامية في مشارق الأرض ومغاربها، واصطبغت بميزات الأطوار الحضارية المتعاقبة على هذه الأمة عبر القرون.

ورغم ما كتب عن تاريخ هذا العلم العربي الإسلامي من دراسات عديدة، فقد كان بحاجة إلى عمل أكاديمي شامل متكامل، يبرز وحدة الأمة عبر الزمان والمكان، ويجلو علاقات التفاعل والإثراء بين مختلف شعوبها، وينصف ذوي الجهد المتميز ممن أغفلهم الدارسون السابقون جهلاً أو تجاهلاً.

وهذا هو الهدف السامي الذي توخاه الأستاذ الجليل الدكتور محمد المختار ولد ابّاه في كتابه الذي تتشرف المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة بنشره تحت عنوان «تاريخ النحو العربي في الشرق والغرب». والمؤلف من أبرز رجالات العلم والثقافة العربية الإسلامية، الذين أحاطوا علماً وفقهاً واستيعاباً بجوانب متعددة من العلوم العربية والإسلامية، وأخذوا بحظ وافر من المناهج الحديثة في البحث والتأليف.

ولقد جمع المؤلف في هذا الكتاب العلم الواسع المتعمّق، والمنهج المنصف الرصين، والأسلوب الواضح الجذاب، وحرص كل الحرص على الشمول والاستقصاء، واعتمد أسلوب المعالجة الدقيقة والاستقراء، فجاء كتابُه موسوعةً جامعة باذخة، ومعلمةً فكريةً شامخة، سيكون لها ـ ولا ريب ـ تأثيرها الواضح في مستقبل الدراسات العربية الأكاديمية المتعلقة بالموضوع.

وإني إذ أهنىء المؤلف أحرَّ التهنئة على هذا العمل الجليل، لأرجو الله تعالى أن ينفع به كل المهتمين بالثقافة العربية الإسلامية، إنه سميع مجيب.

الدكتور عبد العزيز بن عثمان التويجري

المدير العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة

مقدمة

١ ـ الخطوات الأولى:

نشأ النحو العربي على ضفاف شط العرب، وربّته البصرة وليداً، وغذته الكوفة بلبانها، ورعته دار السلام بين الرصافة والكرخ.

ثم امتد صوبه إلى الشام، ومصر وإفريقيا، والأندلس، والمغرب محتمياً بظلال القرآن، ومنضوياً تحت راية الإسلام.

كانت انطلاقته الأولى على يد الإمام علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، حينما عهد إلى أبي الأسود الدؤلي، أن ينحو نحوه، فوضع أبو الأسود منه الأصول الأول. وتابع تلامذته النبهاء عمله، مثل عنبسة الفيل، وميمون الأقرن، ونصر بن عاصم، ثم جاء ابن أبي إسحاق الحضرمي، ففتق أزهاره، وشرح علله، ومد قياسه.

ويأتي دور أبي عمرو بن العلاء، ليوضح الأواصر بين اللغة والنحو، ويوثق الصلات بين أوجه القراءات القرآنية، وسماع العرب وبين القواعد النحوية.

وتوالت حركة البحث والتأصيل مع جيل من أعلامه مثل عيسى بن عمر، ويونس بن حبيب الضبي، والخليل بن أحمد الفرهودي، الذي يعود له الفضل الأكبر في جعل النحو «علماً» انضبطت قواعده، واتضحت تعاليله، وظهرت أوجه قياسه، ثم أتيح لهذا العلم أن يتم تدوينه في كتاب شامل جامع، قال عنه

النحاة: «إنه لم يسبقه إلى مثله أحد قبله ولم يلحق به بعده» ألا وهو كتاب سيبويه[١].

وبعد هذا الكتاب، لم يغادر سيبويه للنحاة من متردم، سوى تفريعات جزئية، لا تمس هيكل الصرح الشامخ، الذي وضع الخليل تصميماته الهندسية، وقام سيبويه بتشييده، وكل من جاء بعده، لم يستطع سوى وضع لمسات تكميلية، كإضافات فرعية، أو اعتراضات على بعض التراكيب الثانوية، أو تبديل المصطلحات الاسمية أو اختيارات تعليلية.

صحيح أن أهل الكوفة، بذلوا جهوداً طيبة في توسيع ساحة هذا الصرح، وإثراء رصيده اللغوي، كما أن البغداديين والمغاربة، فكروا في تقويم أسسه، وتقريبه من مناهج العلوم، وانتقاء أكثر القواعد انضباطاً في تقنينه.

وتتبعُ خطوات النحو من المشرق إلى المغرب يقودنا إلى التطلع إلى بعض الظواهر التي تبرهن أن أمة الإسلام واحدة، كلما تناءت بها المناحي الجغرافية حرصت على توثيق العرى الدينية والحضارية. وهذه الظواهر تتمثل بعد المد الإسلامي في ارتباط الأمة بأماكنها المقدسة، ومنابعها الحضارية. وهذا الارتباط حدا بالعلماء في المغرب على العموم بالقيام بالرحلات إلى المشرق، والرحلات لأداء فريضة الحج ولزيارة المدينة المنورة، والسلام على الرسول المصطفى عليه الصلاة والسلام. كما أنها أيضاً رحلات علمية، يستقي القائمون بها من ينابيع الثقافة الإسلامية، في كل فنٍّ من فنون العلوم.

وحركة المد في الإسلام لم تسلك وجهة واحدة، فلقد أدى هذا المد إلى هجرة جماعات وقبائل وعلماء كبار خارج الجزيرة العربية، بدأت بالصحابة الذين تفرقوا في الأمصار وبثوا فيها العلم، وكذلك فعل الأئمة ورجال الحكم من بعدهم، مثل ما عمل الشافعي في مصر وإدريس الأول في المغرب وعبد الرحمن الأموي في الأندلس، وسنرى أثر رحلة أبي علي القالي إلى الأندلس

(١) ابن النديم: الفهرس، ص ٨٢ ـ السيرافي: أخبار النحويين، ص ٦٤.

في تطور علوم اللغة وإثرائها، واستمر تطور النحو في نطاق هذه الحركة العلمية حتى اكتمل نضجه في نهاية القرن السابع الهجري.

٢ ـ حركة إحياء التراث النحوي:

ومنذ نصف قرن، والدراسات النحوية واللغوية تنمو وتتطور بسرعة، فنشأة الجامعات في البلاد العربية، وتأسيس المجامع اللغوية والعلمية ووسائل الاتصال العالمية، كل هذه العوامل أدت إلى تحريك نهضة ثقافية جددت درس التراث العربي، وتناولته بالبحث والتنقيب، والتحقيق والنشر.

فاستطاع الباحثون والمحققون أن يضعوا بين يدي القراء معظم الأصول النحوية القديمة، مثل كتاب سيبويه، وبعض كتب الأخفش الأوسط ومقتضب المبرد، وتصريف المازني، ومجالس ثعلب، وأصول ابن السراج، وجمل الزجاجي، ومسائل أبي علي الفارسي، وخصائص ابن جني ونكت الأعلم، وأمالي ابن الشجري، وكتب ابن عصفور والجزولي وابن مالك وأبي حيان.

ويعود الفضل في هذه الحركة المباركة إلى مجموعة من علية العلماء أمثال عبد السلام هارون، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، وأبي الفضل إبراهيم ومحمد علي النجار، ومحمد إبراهيم البنا وعبد الخالق عضيمة، ومازن المبارك وغيرهم كثير.

وكان لبعض المستشرقين إسهام مهم في تحريك هذه النهضة ووضع منهجيتها. ثم واكبت حركة التحقيق والنشر، بحوث من نوع آخر استهدفت العلماء أنفسهم بحثاً عن حياتهم العلمية، وآثارهم، ومذاهبهم، وتخصيص كل واحد منهم بكتاب مستقل. ومن بين الذين برزوا في هذا الميدان د. شلبي وخديجة الحديثي وعبد القادر المهيري وعلى النجدي.

زد على هذا مئات الرسائل الجامعية التي لم ينشر أغلبها بعد والتي استخرجت كثيراً من مخبآت التراث النحوي. بيد أن هذا النمو السريع، تسبب

في طرح نوع جديد من القضايا الثقافية ومنها العقبات التي تعترض الطلاب والباحثين في منهجية التعامل المجدي مع هذا التراث الضخم.

كما أنه بحكم اتصال العالم العربي بالثقافة الغربية، تأثرت الدراسات العلمية والمناهج الجامعية بمذاهب نحوية جديدة، كان من أشهرها نظريات همبولت ودي سوسير وإدوارد سابير وبلومفيد وتشومسكي.

وقد دفعت هذه النظريات بعض النحويين العرب المعاصرين إلى تقبل بعض هذه الآراء، ومحاولة تطبيقها على النحو العربي، فجاءت أعمال عبده الراجحي، وتمام حسان وإبراهيم أنيس، متأثرة بهذه النظريات في حدود متفاوتة. ومن أهم ما أبانه هذا النهج الجديد، اكتشاف الباحثين أن علماء النحو العربي الأوائل قاموا ببحوث واستنباطات مثيرة في علوم اللغة، فملاحظات الخليل، وأمثلة سيبويه ونظريات ابن جني والجرجاني والفخر الرازي يمكن اعتبارها آراء رائدة في مجال ما يسمى اليوم بعلم اللسانيات الحديث.

٣ ـ محاولات التيسير:

وبالرغم من تكامل علم النحو العربي، ونضج دراسته وإحكام قواعده، فإنه مع ذلك لا يخلو من تعقيدات جمة، تشكل عقبات أمام الطلاب والدارسين، وقد لازمت هذه الصعوبات تدريس النحو في العقود الأولى، فكان يقال لمن أراد قراءة كتاب سيبويه «هل ركبت البحر؟»[١] كناية عمّا تحتاجه هذه الدراسة من جهد ومشقة. ولذلك تتابعت مؤلفات كثيرة استهدفت الإيضاح والاختصار.

سيبويه أراد المبرد أن «يقتضبه»، وعمد ابن السراج إلى أن «يعقله بالأصول»، واهتم الزجاجي بإعطاء «جمله»، والفارسي بإيضاحه، وابن مالك «بتسهيله»، وأبو حيان «بتقريبه». لكن علماء آخرين اعتقدوا أن تكرار التصنيف والتبويب ليس هو الطريق المثلى التي تذلل هذه الصعاب، ورأوا من الضروري

(١) ابن الأنباري: نزهة الألباء، ص ٥٥.

القيام بتبسيطه كما تجلى في إصلاح المنطق لابن السكيت، والواضح للزبيدي والإيضاح لأبي علي الفارسي وفي العصر الحديث نجد إحياء النحو لإبراهيم مصطفى ومناهج تجديد النحو لأمين الخولي وكتابي تجديد النحو وتيسيره لشوقي ضيف وعبد الكريم خليفة.

٤ ـ الهدف من هذا الكتاب:

وفي خضم هذه الأعمال الزاخرة، التي يسميها بعض المعاصرين بـ «الركام التراثي» قد يكون من المفيد أن نلقي نظرة على تاريخ النحو العربي، وأن نحاول استعراض هذا التاريخ في كتاب جديد. ولو كانت هذه المحاولة لا ترمي إلى الإتيان بشيء جديد. غير أن صحة هذا القول لا تحول دون تناول هذا الموضوع والكتابة فيه، ذلك أن دوافع الكتابة قد تكون شخصية أولا، ثم يأتي التفكير في تبريرها بعد ذلك. وإذ كان لا بد من هذا التبرير، فإني سأذكر بما قاله أبو حيان في معرض مقاصد التأليف مبيناً أنها ثمانية وهي: «معدوم قد اخترع ومتفرق قد جمع، ونقص قد كمل ومجمل قد فصل، ومسهب قد هذب ومخلط قد قرب ومبهم قد عين وخطأ قد يسر».

فالذي أرمي إليه من هذا الكتاب أن أجمع في مؤلف واحد ملخصاً عن تاريخ النحو وتطوره، محاولاً أن أبيّن مجمل الجهود التي قام بها علماؤه، مع إعطاء معلومات مقتضبة عن حياة هؤلاء العلماء وبالخصوص جوانبها التي لها علاقة أو تأثير في مناهجهم ومذاهبهم النحوية.

وليس الغرض إذن في هذا الكتاب جمع تراجم النحويين، وتبيان آثارهم، وإنما هو محاولة لانتقاء إسهام الأوائل الذي شيدوا الصرح وأسسوا الأصول، واجتهاد الأواخر الذين فحصوا أعمال القدماء، واستجلوا غوامضها، وبينوا خفيها، وأعربوا مشكلها وأسعفوا دارس العربية بعلم كامل النضج في القواعد، واضح الصور، وافر الفروع.

ولعلنا نرى في هذا التاريخ كيف تكامل هذا البناء، ومن هم أبرز مهندسيه

الذين أحكموا صنعه، وما هي مناحيه الفكرية وصلاتها بالمحيط الثقافي والبيئي لكل مذهب. ولنذكر هنا أن تاريخ النحو يختلف عن تاريخ النحاة. لقد كتب الكثير عن النحويين، والقليل عن تاريخ النحو.

٥ ـ المنهج المعتمد:

والمنهج المعتمد في هذا الكتاب هو اعتبار ثلاثة معطيات تتضافر لتكون محاولة لرسم خطة التاريخ، وهذه المعطيات هي:

أولاً: صلة الإنتاج العلمي بمناخه البيئي: كاتصال علم النحو في القرن الثاني بعلوم القراءات التي كانت تدون آنذاك وصلته بعد ذلك بالمنطق الأرسطي وما مر به من تضخم في عصر التفريع. وتأثر دراسته أخيراً بالتيارات المعاصرة في أوروبا وأمريكا.

ثانياً: تعرف الأعلام الذين أسهموا في نشأته وتأصيله وتطويره مع الاقتصار غالباً على الجانب العلمي الذي يمس مادة النحو، اعتباراً منا أن كتب الطبقات والتراجم قد كفت مؤونة الكتابة عن جوانب الحياة الأخرى لكل من هؤلاء الأعلام.

ثالثاً: محاولة تبيان مراحل التطور لهذا العلم. وهذا ما ينبغي أن يكون أهم شيء، في تاريخ العلوم ولا بد من محاولة تجاوز الصعوبات التي تعترض طريق الوصول إلى تمييز عناصر التطور وتصنيفها في إطار مذاهب مقننة. وهذه الصعوبات منها ما يعود إلى توثيق الآراء، والتأكد من نسبتها لأول من قال بها، ومنها ما يعود إلى ضرورة التثبت في تصور المذاهب والمدارس التي اعتدنا أن نسميها بصرية، وكوفية، وبغدادية، وأندلسية. نظراً لما يوجد بين علماء هذه المدارس من تداخل واختلاط.

٦ ـ العصور النحوية:

إن تسلسل الظواهر النحوية عبر التاريخ يحتم علينا أن نحاول تمييز أبرز خصائص كل عصر، وكان من الأسهل أن نختار «القرن» لأنه وحدة زمنية معهودة، لنقدم سماته العامة ومكان تركيزه بين المشرق والمغرب، ولا يغيب عن البال وجود قدر من التداخل بين هذه السمات مكاناً وزماناً، ولكن تثبيت الأفكار يحتاج دوماً إلى ربطها بفترات زمنية معينة، وحواضر معينة، مع اعتبار الغالب في كل هذه المقولات التقريبية، وها هو التحقيب الذي وصلنا إليه:

أ) النشأة والتأسيس (القرن الثاني الهجري ـ الشطر الأخير):

وانطلاقاً من هذا المصطلح أطلقنا على العهد الأول في القرن الأول، عصر النشأة والتكوين، من لدن الإمام علي بن أبي طالب إلى عهد ابن أبي إسحق الحضرمي. والمعروف أنه في هذا العهد، أي قرابة قرن من الزمن، تكامل وضع الأسس الأولية لهذا العلم، ورسمت أصوله، واستنبطت قواعده.

ب) التدوين والتصنيف (القرن الثاني الهجري):

يبتدئ هذا العهد بأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر وينتهي بأبي زكريا الفراء، مروراً بالخليل وسيبويه، والكسائي، والأخفش الأوسط. والمعروف أن التدوين والتصنيف قد اكتملا في هذه الحقبة التي برز فيها كتاب لسيبويه، وألفت فيها كتب المسائل ومعاني القرآن.

ج) عصر البيان والتحصيل (القرن الثالث):

والعصر الثالث يسمى عصر «البيان والتعقيب» ترجمة لأعمال المبرد وثعلب اللذين حرصا على بسط آراء الخليل، وسيبويه والكسائي والفراء وتوضيح غوامضها، وبيان أسسها والتعقيب على قواعدها، ورسم معالم أصولها المذهبية، بين البصريين والكوفيين.

د) الحصر والتنظير (القرن الرابع):

وفي القرن الرابع الهجري بلغت الدراسات النحوية أوجها وعمت أرجاء العالم الإسلامي. وبدأت فيه المذاهب تتخذ شكل النظريات المقننة. فلذلك أردنا أن ندعوه بعصر الحصر والتنظير. مع أخذ تعدد التيارات الفكرية بعين الاعتبار. وكان من أبرزها:

١. الاتجاه الانتقائي:

وقد ظهر الاتجاه الانتقائي عند ابن كيسان وابن السراج وأترابهما مما يسمى بالمدرسة البغدادية، ممن جمعوا بين آراء المدرستين البصرية والكوفية.

٢. الحركة التفسيرية:

ثم ظهرت الحركة التفسيرية عند السيرافي والرماني، ومراميها وضع الموسوعات الأولية لحصر المذاهب المعتمدة، والتركيز على بسط آراء سيبويه في الكتاب، وتوضيحها، على أساس تقريب المنهج النحوي من منهج المتكلمين.

٣. المحاولات التنظيرية:

هي المحاولات التي قام بها الزجاج وأبو القاسم الزجاجي وابن جني في كتاب الخصائص، واستمر صداها في العهود المتلاحقة عند ابن الأنباري في كتاب لمع الأدلة والإمام السيوطي، في كتاب الاقتراح، وأساسها تقريب المنهج النحوي من منهج الأصوليين.

هـ) عصر التأصيل والتقويم (القرن الخامس والسادس):

وحين نصل إلى القرن الخامس، يتحول مركز ثقل الدراسات النحوية من المشرق إلى المغرب. فتزدهر علوم اللغة بين ربوع الأندلس ثم تمتد إلى الحواضر المغربية، لتستمر وضاءة أكثر من قرنين. ولقد أثبتنا أن هذا العصر

كان عهد المراجعة والتأصيل. ولهذه النهضة العلمية في مجال النحو واسطة وطرفان.

فالواسطة هي الخط الذي رسمه الأعلم الشنتمري بعودته إلى أصول علم النحو، وتمثل ذلك السعي في إحكامه لكتاب سيبويه وتبحره في علم اللغة، فقرب القواعد من مادتها الأولى، التي هي اللغة والتاريخ، وشاركه في هذا النهج ابن سيده المرسي، وفي عهدهما برزت معالم المدرسة النحوية ـ اللغوية، التي أخذت أصولها من الإفليلي والزبيدي. وامدت فروعها عند ابن الطراوة تلميذ الأعلم، والسهيلي تلميذ ابن الطراوة.

وخلال القرن السادس، جرت محاولتان للتأثير في وجهة خط الوسط من قبل طرفين اثنين، وهما:

١. أبو موسى الجزولي المراكشي الذي صاغ قانونه النحوي في قوالب المنطق التقليدي، مطوراً بذلك الإشارات الصادرة من الزجاج في جمله، ومن تعليم ابن بري، واستطاع الجزولي أني يسيطر على الساحة بفضل قانونه المحكم، مدة قرن كامل، فكان طيلته في طليعة المقدمة.

٢. أما الطرف الثاني، فقد أتى من عالم أندلسي مراكشي آخر، ألا وهو ابن مضاء، وذلك في جهده لتخليص النحو من أثقال العوامل والعلل والتمارين. ولكن كلتا المحاولتين لم تنل أي منهما من قوة الطريق الوسطى التي اتبعها الأعلم وتلاميذه والتي عرفت تطوراً إلى أن وصلت إلى جمال الدين بن مالك الجياني.

و) عصر التصحيح والتثبيت (القرن السابع وما بعده):

وفي القرن السابع اكتملت جهود البحوث النحوية بجميع أشكالها، وكان لا بد من عملية انتقاء مذهب يرمي إلى اختيار المنهج الصحيح وتثبيت هذا المنهج وتعميمه. وتمت هذه المرحلة على يد ابن مالك الجياني الذي استطاع أن

يفرض بحسن اختياره الصورة الحالية للنحو العربي التقليدي. ومنذ خمسة قرون والدراسات النحوية تتمحور حول كتبه وبالخصوص كتاب الألفية أو «الخلاصة» الذي صار المرجع التدريسي في جميع الهيآت التعليمية.

ولم يبق لمن جاء من بعد ابن مالك سوى الصبر على تتبع منهجه وتناول كتبه بالشرح والتعليق. والانطلاق من مذهب ابن مالك لا يعني أن حركة الدراسات قد توقفت، بل العكس هو الصحيح. فمؤلفات أبي حيان وابن هشام أسهمت في تثبيت هذا المنهج وتوسيع آفاقه المعرفية.

ز) عصر التجديد والتيسير (العهد المعاصر):

ثم إن هذا الإنتاج الهائل، وهذا التراث الضخم، طرح على الدارسين المعاصرين مجموعة من التساؤلات الأساسية منها مثلاً: ما هو مدى إلزام النحوي المعاصر بتبني كل هذا التراث؟ وبكف نتعامل معه[1]؟

٧. كيف نتعامل مع التراث النحوي:

وإذا ما تقرر اعتماد هذا التراث باعتباره جزءاً من مقوماتنا الثقافية، فكيف نتغلب على استيعاب مادته الهائلة، ونوعياته البالغة التعقيد؟

وبما أننا هنا لا نعنى بإشكالية الإصلاح النحوي إلا من الناحية التاريخية، فإننا سنكتفي في عصر التجديد والتيسير باستعراض أبرز الآراء المطروحة حول التعامل مع هذا التراث.

وقد يكون من الأولويات لعلماء النحو اليوم أن يميزوا بين ما هو ضروري للعامة، ومعين على إحكام اللغة العربية، وتذوقها، وتطويعها لتلبية الحاجات والرغبات الثقافية والعلمية، وبين ما هو شأن ذوي الاختصاص في التعمق والبحوث التي تهدف إلى إحياء التراث وتطويره، وإبراز قيمته العلمية، والتنويه بأعمال السابقين.

---

(١) السيوطي: بغية الوعاة، ج١ ص ٥٢٧.

وهكذا جاءت حركة التجديد والتيسير تلبية لحاجة الدارسين اليوم إلى تصفية هذا التراث النحوي مما سماه الدكتور شوقي ضيف بـ «الأعشاب المضرة».

ذلك أن بعض هؤلاء العلماء في بعض التخريجات، وفي قضايا التمرين، ابتعدوا عن مستوى مستعملي اللغة، وبالغوا في تقديرات غريبة، لا تعين القارئ على فهم كلام العرب، أو على إصلاح تعبيره.

فحين يصوغ لنا ابن العريف، جملة يمكن أن تعرب على ٢٧٢,٠٦٨ وجهاً، فإنه قد خرج عن حقل اللغة المتعارف عليه، وسار في متاهات الألغاز بعيداً عن أهداف العلم، وعن سليقة اللغة، ومن الغريب أن نرى عالماً ولغوياً مثل المبرد يفتح له هذا الباب، ويقحم هذا النوع من التمارين في كتابه الذي كان من المفروض فيه أن يكون تبسيطاً لكتاب سيبويه، وها نحن نقرأ في كتابه المقتضب: «الضارب الشاتم المكرم المعطيه درهما القائم في داره أخوك سوطا أكرم الآكل طعامه غلامه زيد عمرا خالد بكرا عبد الله أخوك»[(١)].

ويقول المبرد إنها من الصيغ التي تهدف إلى تمرين الدارسين.

وإذا ما جاوزنا المبرد إلى الشيوخ الأوائل، فإننا سوف نرى أيضاً بعض القضايا المثيرة للاستغراب في مجال التقديرات، وأبنية الألفاظ تبعاً لهذه التقديرات. حيث نراهم يفترضون أن شخصاً سمي بـ «مطايا». وأن هذا الاسم ينبغي أن يصغر. فإن الخليل ويونس اتفقا على صيغة تصغير «مطايا» فقالوا مُطيّ. لكنهما اختلفا اختلافاً شديداً في أصل ما حذف وما بقي.

فالخليل: يقول بحذف الألف التي قبل الياء فيصير «مُطيا» وتنقلب الألف الأخيرة ياء. فيصير «مطي». وأما يونس فيحذف الياء التي بين الألفين. فتصير «مطآة». ثم يدخل ياء التصغير فتنقلب الألف التي بعدها ياء، في صيغة لا يصح النطق بها، ثم تنكسر الألف الثانية. وتقلب ياء بدورها، حتى نصل إلى «مطي» في آخر المطاف، بعد أن مررنا بمراحل من الإعلال والإبدال لا نعتقد أن لها

---

(١) المبرد: المقتضب، ج١ ص ٢٢.

تأثيراً كبيراً في المعارف النحوية[1].

وقد يكون في استطاعة المتخصصين أن يتقبلوا هذه التقديرات إذا كان تطبيقها يؤثر في تصحيح أبنية الكلام. كما هو المثال التالي:

إذا صغرت «الذي» و«التي» قلت «اللّذيا واللّتيا». وإذا ثنيت قلت اللذيان واللتيان. واتفق سيبويه والأخفش على أن ألف التثنية هي التي بقيت. وإلى هنا فالكلام واضح، والأمر سهل إن شاء اللّه. لكن سيبويه والأخفش اختلفا في شأن الألف الزائدة التي حذفت. فقال سيبويه تحذف ولا تقدر. وقال الأخفش تحذف وتقدر[2].

وثمرة هذا الخلاف لا تظهر في التثنية، ولكنها تبدو في الجمع. فإذا ما أتيح لنا أن نجمع «اللذيا» و«اللتيا» في صيغة التصغير فإننا ينبغي أن نقول اللذيّون واللذيِّين بضم الياء وكسرها وفقا لرأي سيبويه الذي لا يقدر الألف المحذوفة، ونقول على رأي الأخفش اللذيِّين، واللذيَّون. بفتح الياء لمحا للألف المقدرة مثل، المصطفين، والأعلون، ولا شك أن هذه الصيغ من الأبنية المعقدة التي لا تمس الحاجة إلى معرفتها.

ومما يزيد في صعوبة البحوث النحوية ما يطالعنا من هذا القبيل في بعض آراء النحاة، مثل قول بعضهم إن كسرة الميم في مائة ليست هي الكسرة الموجودة في «مئون»، وإن الألف التي في تهامة ليست هي الألف في تهام.

٨ ـ محاولات التبسيط والتسهيل:

وهذه التعقيدات هي التي أثارت حركات متتالية، كان أشهرها «ثورة ابن مضاء» وما تلاها من محاولات لتسهيل علم النحو وتبسيطه. ومن المعروف أن حركة ابن مضاء استلهمها من آراء ابن حزم الظاهري الذي أراد أن يفرق بين ما على كل طالب أن يعرفه من النحو، وبين ما يكفي من النحو للعلماء.

---

(١) سيبويه: الكتاب، ج٣ ص ٤٧٣.

(٢) سيبويه: الكتاب، ج٣ ٤٨٨ المتن والسيرافي في الحاشية.

يعتقد ابن حزم أن ما في كتاب الواضح لأبي بكر الزبيدي هو الحد الأدنى مما يجب على الطالب أن يعرفه من النحو. وأن في كتاب الجمل للزجاجي الحد الأقصى الذي ينبغي له أن يدرسه. ولا منفعة للتزيد على المقدار الذي ذكر. لأن التعمق في علم النحو، في رأيه، فضول وتكاذيب، ومشغلة عن الأوكد،ومقطعة دون الأوجب[(١)] والأهم، مع أن ابن حزم لا يمانع في إحكام كتاب سيبويه[(٢)].

وأهم ما أضافه الزبيدي في النحو، هو التأكيد في كتاب (الواضح) على أن النحو واللغة وحدة لا تتجزأ. وهذا ما جعله في كتابه يتحاشى الشواهد القديمة المألوفة، والتي أوردها العلماء الأوائل لاستنباط القواعد. بينما اتجه هو إلى تسيير النحو بإعطاء الأمثلة من كلام التخاطب العادي.

ولقد بين الدكتور عبد الكريم خليفة أن مشكلة المتعاملين مع علم النحو كونهم لم يفرقوا بصورة واضحة بين المصنفات التعليمية التي تهدف لا إلى تيسير النحو، ولكن لتيسير اللغة العربية، وبين المصنفات التي ترمي إلى التعمق في علوم النحو[(٣)].

ويجب ألا ننسى أن هدف النحو هو إحكام اللغة وأنه قد يكون الإنسان خبيراً بنحو لغة ما، دون أن يعرف هذه اللغة، وقد يكون متمكناً من اللغة دون معرفة قواعدها النحوية فلغة النشأة غذاء يرضعه الصبي من ثدي أمّه وصدى للهواء الذي يتنفسه في بيئته، فيتحول مزاجاً يقدمه الفكر واللسان في آن واحد وبطريقة آلية.

هذا وإن توضيح تطور النحو عبر التاريخ يتطلب بيان مجموعة من المفاهيم التي تأسس في إطارها هذا العلم. وهذه المفاهيم هي:

---

(١) ابن حزم: «مراتب العلوم» نقلاً عن عبد الكريم خليفة: تيسير العربية في القديم والحديث. ص ٥٥.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) تيسير العربية في القديم والحديث، ص ١٠٢.

٩ ـ السماع:

لقد انتقى النحاة نموذجاً معيناً للعربية الفصيحة. ويتمثل هذا النموذج في أعلى درجاته في لغة القرآن الكريم، الذي هو المثل المعجز، فهو أرقى حدود البلاغة؛ واهتم النحاة الأوائل بسماع قراءاته التي وصلتهم على عدة أحرف؛ فصاروا يعتمدون من هذه الأحرف ما هو أقرب لسماعهم من فصحاء العرب.

ثم حصر هؤلاء الفصحاء في الزمان والمكان. فالعرب الذين يستشهد بهم ابتدأ تاريخهم من الجاهلية إلى أواخر القرن الثاني. فآخر من استشهد به سيبويه هو إبراهيم بن هرمة المتوفى سنة ١٥٠هـ. أما الذين جاءوا بعده من محدثين ومولدين فقد تُرِكوا لفساد لغتهم، وانتقال اللغة من صيغتها الفصيحة إلى وضع العامية وهي حقيقة تؤكدها روايات تاريخية تبين أن القرن الثالث للهجرة شاعت فيه لهجات عامية، ليست معربة. حتى أن الإعراب في الكلام العادي صار مستقبحاً. ويقول ثعلب:

إن شئت أن تصبح بين الورى ... ما بين شتَّام ومغتاب
فكن عبوساً حين تلقاهم ... وكلم الناس بإعراب

أما تحديد لغة السماع من ناحية المكان، فقد جاء حصره في وسط الجزيرة، بين صحراء السماوة، وأعالي نجد،وتهامة، والحجاز. وبين اللغويون أسباب هذا التحديد وهو الابتعاد عن لغة أطراف القبائل التي خالطتها الفرس في أعلى العراق وعمان ومازجتها الروم في الشام[١].

وتحاشى النحاة الأوائل الاستشهاد بالحديث، وجاء تعليل الذين تابعوهم من متأخري العلماء، بأن الحديث النبوي قد رواه المحدثون بالمعنى، مستدلين باختلاف الروايات في الحديث الواحد. وسوف ترى رد ابن مالك على هذا الاعتراض، مع أنا نعتقد أن هذا التحاشي جاء عن طريق الصدفة، إذ سنرى أن

(١) السيوطي: الاقتراح، ص ١٩، والمزهر، ص ١٢٨.

سيبويه الذي دون النحو في كتابه، واستمرت شواهده سارية في المصنفات، لم يكن ذا معرفة بالحديث. وقد يمكن أن يقال إنه بقيت في نفسه عقدة من تعلم الحديث لأنه طلبه أولاً، ولحن فيه فانصرف إلى النحو وابتعد عن الحديث(١).

ولقد قلد النحاة سيبويه في عدم الاستشهاد بالحديث، لأن قليلاً منهم كانوا من أهله. ثم صاروا فيما بعد يبحثون عن الحجج لعدم الاحتجاج به. فادعوا أنه روي بالمعنى وأن رواته كانوا من الأعاجم. والحقيقة أن هؤلاء الرواة سواء أكانوا عرباً أو موالي يحرصون حرصاً شديداً على تتبع ألفاظ الحديث مخافة أن يكذبوا على رسول الله ﷺ لتواتر الحديث القائل «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»(٢). وإذا خامرهم الشك في عبارة بينوا وجه ذلك، مثال ذلك ما نقرأه في الموطأ من حديث هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر في حديث خسوف الشمس، إذ قال هشام قالت أسماء: «يؤتى أحدكم فيقال له ما علمك بهذا الرجل فأما المومن أو الموقن (لا أدري أي ذلك قالت أسماء) فيقول، محمد رسول الله جاءنا بالبينات والهدى فأجبنا واتبعنا فيقال له نم صالحا قد علمنا إن كنت لمؤمنا وأما المنافق أو المرتاب (لا أدري أي ذلك قالت أسماء) فيقول، لا أدري سمعت الناس يقولون شيئاً فقلته»(٣).

واختلاف اللفظ في الحديث الواحد، لا يعني بالضرورة أنه روي بالمعنى، ذلك أن الرسول ﷺ كان يكرر كلامه ثلاث مرات ليُسمع، ويجوز أن يكون هذا التكرار بصيغ مختلفة، كما أنه في بعض الأحيان يمكن إعادة الحديث في مناسبات أخرى.

ولنفرض أنه روي بالمعنى، فإن رواته أكثرهم من العرب، إما بالأصالة وإما بالولاء. وهذا ما يؤكده النظر في رجال موطإ الإمام مالك على سبيل المثال

(١) السيرافي: أخبار النحويين، ص بين ٥٩ وابن الأنباري: نزهة الألباء، ص ٥٤.
(٢) متفق عليه.
(٣) الموطأ في باب صلاة الكسوف.

فإن أكثر أحاديثه رويت عن ثلاثة أجيال: وهم جيل صحابة رسول الله ﷺ ولا نحتاج إلى إثبات حجية لغتهم. ثم روى عنهم أبناؤهم ومواليهم من ثقات العلماء. ثم جاءت طبقة شيوخ الإمام مالك من التابعين وأبناء المهاجرين والأنصار أمثال هشام بن عروة بن الزبير ومحمد بن شهاب الزهري القرشي، وعبدالله بن دينار الأنصاري، وإسحق بن عبدالله بن أبي طلحة الخزرجي، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج الذي قيل إنه أول من وضع العربية.

ولقد أوضح ابن مالك في كتابه «التوضيح والتصحيح لشواهد الصحيح» توجيهاً وتفسيراً لكل ما أشكل على النحاة في أحاديث صحيح البخاري، والحق أن هذه الأحاديث لا تحتاج إلى شواهد من أجلاف شعراء العرب لتصحيح انتمائها إلى العربية الفصحى(١).

واللغة النموذجية، التي اعتمدها أوائل النحاة كانت أساساً سماع العرب نثراً ونظماً. وهي المادة التي يدرسها العلماء ليتعرفوا على بنيتها التركيبية، وصور أدائها. فانكبوا على عمليات استقرائية استخلصوا منها مجموعة القواعد المعروفة. وبما أن هذه القواعد لا تسع جميع الصيغ المسموعة اختلفت مذاهب العلماء في أسس التقعيد، فمنهم من اعتبر الأكثر والأغلب، وسمى ما عداه «لغات» لا ترتقي إلى مستوى المثال الأصلي. ومنهم من جعل دائرة المسموع أوسع وجميعهم اعترفوا بوجود حروف شاذة، واستعمالات ضرورية، كما اتفقوا جميعاً على مبدإ القياس على هذه القواعد.

١٠ ـ نظرية العامل:

وكان من أهم طرق استقراء القواعد، القول بأن الكلام يؤثر بعضه في بعض، من حيث التركيب، وهذا ما عبروا عنه بنظرية العامل وهي عند النحاة

(١) ابن مالك: انظر التوضيح كله، ورد ناظر الجيش على أبي حيان، نقلا عن خديجة الحديثي في كتاب «أبو حيان النحوي»، ص ٥٥٨.

أساس لتفسير نظام الإعراب، ووسيلة إرساء القواعد التي أدت إلى استعمال الأقيسة واستنباط العلل.

ولقد أثارت هذه النظرية جدلاً بين القائلين بها فاختلفوا في تصنيفها وأنواعها. ثم كان من بينهم من ألح أنها مجازية، لأن الذي يحدث الرفع والنصب والجزم هو المتكلم نفسه وفقاً لما يقول ابن جني، ولقد التقف ابن مضاء هذا الرأي في كتاب الرد على النحاة، وهاجم النظرية من أساسها، محاولاً هدمها وإبطالها، واعتقد استحالتها منطقياً، لأن تأثير العامل النحوي فيما يقول ابن مضاء لا يتم إلا بعد انتهاء الحدث، ومن المحال أن يأتي السبب بعد حدوث المسبب، ووصل به الأمر إلى القول بحرمتها شرعاً حينما يتعلق الكلام بالقرآن الكريم. لأنه قول برأي لا أساس له[1].

ولعل هذا الجدل قد نشأ عن غموض في مفاهيم المصطلحات التي استعملت في هذه النظرية، زيادة على تعقيدها حينما تنقسم إلى أنواع مختلفة منها ما هو ظاهر، ومنها ما هو معنوي، ومنها ما يعمل مذكوراً أو محذوفاً. ولتوضيح هذه النظرية نستعرض باختصار مفهومها والأسباب التي دعت إلى وضعها.

يقول النحاة إن الإعراب تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً، فإذا قلنا «أكرم زيدٌ عمراً» فالفعل «أكرم»، عمل الرفع في «زيد» والنصب في «عمرو» وإذا قلنا إن زيدا قائم، فالحرف «إن» عمل النصب في «زيد»، والرفع في عمرو وهكذا. والمعنى المتبادر هنا أن هذا الإعراب حصل نتيجة المعنى الحادث، لوجود «أكرم» و«إن»، غير أن التأثير ليس سبباً بالمعنى الشرعي أو المنطقي. وإنما هو تقرير استقرأه العلماء من سماع أهل اللغة، فلاحظوا ارتباطاً بين أنواع من الكلمات وتشبث بعضها ببعض واصطلحوا أن يسموه بـ «العامل»، كما سموا المعربات التي بعده، بـ «المعمولات». والتأثير هنا ليس بالطبع «صنعا» من العوامل، ويمكن أن نذكر ما قاله الغزالي في

(١) ابن مضاء: الرد على النحاة، ص ٨١.

معرض الأسباب والمسببات «عندها لا بها»، هذا وقد ساق تصنيف العوامل النحوية إلى صور معقدة، وأمثلة ابتعدت عن الواقع اللغوي، وتقديرات لا يسهل على الطالب فهمها.

لنأخذ مثلاً رأي النحويين الذين يعتقدون أن العوامل تنقسم إلى صنفين هما الفعل والحرف اللذان يعملان بالأصالة، معللين ذلك بأن الفعل يعمل لأنه يدل على حدث في الاسم، وأن الحرف يعمل لأنه يدل على معنى في نفسه، وإذا لوحظ عمله في المصدر واسم الفاعل فذلك لتضمنه معنى الفعل. لكن هذا المذهب حتم على معتنقيه أن يقدروا أفعالاً أو حروفاً في عدة مواضع لتفسير بعض حالات الإعراب. ففي باب الإضافة، اقتضى هذا الرأي أن ينوي حرف جر مثل ما يقول ابن مالك في باب الإضافة:

والثاني اجْرُرْ وانْوِ «مِنْ» أوْ «في» إذا لَـمْ يَصْلُـحِ ٱلاَّ ذاكَ و«الـلَّامَ» خُـذَا
لِـمَـا سِـوَى ذَيْـنِـكَ واخْـصُـصْ أوَّلا أوْ أعْـطِـهِ الـتَّـعـرِيـفَ بـالـذي تـلا

ثم إن النحويين اعترضتهم قضية الرفع في الابتداء، وفي الفعل المضارع المجرد، فاضطروا أن يقولوا فيهما بعامل معنوي. وهو «الابتداء» في الاسم، و«التجرد» في الفعل. وقد أعطى سيبويه تفسيراً دلالياً للرفع، يمكن أن نطلق عليه «إظهار ما في النفس» مشيراً إلى كون العوامل النفسية تؤثر في الإعراب حيث قال: «قالوا صاحبٌ معانٌ ومبرورٌ ومأجورٌ كأنه قال أنت صاحب وأنت مبرور. فإذا رفعت هذه الأشياء فالذي في نفسك ما أظهرت، وإذا نصبت فالذي في نفسك غير ما أظهرت. وأما قولهم راشداً مهدياً فإنهم أضمروا اذهب راشداً مهدياً»[1]. ومثله هنيئاً وهنيء فالرفع يدل على التقرير، والنصب على الدعاء.

ومن القضايا الجدلية في حذف العامل، ما يقوله جمهور النحاة من إعمال بعض الحروف مع وجوب حذفها، مثل نصب «أن» للمضارع، بعد «حتى» وبعد «الفاء» إذا كانت جواب نفي أو طلب. وهذا ما نظمه ابن مالك بقوله:

(١) سيبويه: الكتاب، ج١ ص ٢٧١.

وبعدَ فاء، جوابِ نفيٍ أو طَلَبْ مُخفَّضِيْنِ «أنْ» وَسَتْرُها حَتْمٌ نَصَبْ

وهذا ما دعا أبا غسان داماذ أن يتبرم من «أنْ» في أبيات طريفة بعث بها إلى المازني منها:

وقد خفت يا بَكْرُ من طول ما أفكّر فيِ أمرِ «أنْ» أن أُجَنّ[1]

ومع ذلك فإن نظرية العامل أسهمت في ربط الكلام بعرى منطقية ومكنت من تسهيل نظرية القياس النحوي.

١١ ـ القياس:

مصطلح القياس يشمل عدة مفاهيم تختلف تبعاً للسياق، وللمادة العلمية التي يتناولها القياس، فهو مصطلح مشترك بين علوم مختلفة، وأدى استعماله في النحو إلى نوع من الخلط الذي يؤول إلى الالتباس والغموض.

ولمحاولة توضيح مفهوم القياس النحوي، فلا بد من تمييزه عن القياس المنطقي، والقياس الأصولي. والمعروف أن القياس الأرسطي، يتمثل في استنتاج شكلي من مقدمتين مسلم بهما؛ ومن أمثلة أشكاله المشهورة، إن كل إنسان فانٍ، وإن سقراط إنسان؛ والنتيجة إن سقراط فان. وهذا النمط من القياس إنما هو شكل صوري لا يستبعد تطبيقه في وسائل الإثبات بالبراهين العقلية، دون أن يصلح منهجاً لعلم معين مثل النحو أو الفقه؛ وسنرى أن تأثر النحاة به لم يظهر بوضوح إلا في القرن الرابع الهجري. وكان اعتماده في التعريفات والحدود أكثر منه في القياس.

أما القياس الأصولي، وبالخصوص قياس العلة، فهو منهج خاص يستهدف معرفة علة الحكم الوارد في النص، أي الأصل، وإضفاء الحكم نفسه على المماثل الذي لا نص فيه وهو الفرع وذلك بجامع العلة. ومن أشهر أمثلته إن

(١) القفطي: الإنباه، ج٢ ص ٥.

علة تحريم الخمر هي الإسكار؛ وإن النبيذ مسكر، فالنبيذ محرم بسبب هذه العلة.

ولا أحد ينكر أوجه الشبه بين القياس الأصولي والقياس النحوي لأن كليهما حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه. وقد نسب إلى الكسائي قوله:

إنــمــا الــنــحــو قــيــاسٌ يُــتَّــبَــع

ويقول ابن الأنباري في أصوله إن النحو كله قياس. فإنه العلم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب. فإذا قال العربي «كتب زيد» فلك أن تقيس في إسناد الفعل إلى كل فاعل. وكذلك العمل في سائر العوامل الداخلة على الأسماء والأفعال[١].

غير أن ابن الأنباري وتبعه السيوطي، تجاوزا هذا الاستقراء النظري إلى المقارنة بين القياس النحوي اللغوي، والقياس الأصولي، فجعلا أركانه أربعة وهي الأصل والفرع والحكم والعلة.

وأعطيا مثال رفع ما لم يُسم فاعله، قياساً على الفاعل. وقالا إن العلة الجامعة هي الإسناد.

ثم فصل السيوطي أنواع القياس النحوي قائلاً إنها[٢]:

١. حملٌ فرع على أصل: مثل إعلال الجمع وتصحيحه حملاً على المفرد. كقولهم دِيَمٌ في جمع ديمة، وثِورة في جمع ثور.

٢. حملُ أصل على فرع: ومثله إعلال المصدر لإعلال فعله وتصحيحه لتصحيح الفعل. مثل قمت قياماً، وقاوَمْتُ قِوَاما.

٣. حمل النظير على النظير: فالنظير في اللفظ مثل زيادة «إن» بعد «ما»

(١) ابن الأنباري: لمع الأدلة، ص ٩٥.

(٢) السيوطي: الاقتراح، ص ٤٢ ـ ٤٤.

المصدرية الظرفية والموصولة لأنهما بلفظ «ما» النافية، ودخول لام الابتداء على «ما» النافية حملا لها في اللفظ على «ما» الموصولة.

والنظير في المعنى جواز «غير قائم الزيدان» حملا على «ما قام الزيدان».

أما النظير في اللفظ والمعنى، فهو أن يرفع أفعل التفضيل اسماً ظاهراً، لشبهه بأفعل التعجب، وجواز تصغير أفعل التعجب لشبهه بأفعل التفضيل.

٤. حمل ضد على ضد: كالنصب «بلم» حملا على الجزم بـ «أن» وفي الجزولية في باب البناء أن الشيء قد يحمل على مقابله، وعلى مقابل مقابله، وعلى مقابل مقابل مقابله[١].

ونلاحظ هنا أن السيوطي وابن الأنباري قَبْلَهُ ابتعدا عن المنهج اللغوي الذي يعتبر في الحقيقة تصوراً استقرائياً يرتكز أساساً على القاعدة اللغوية التي يتم تقريرها بعد رصد ظواهر السماع التي تصل إلى مستوى الاطراد. والأولى تصنيفه على ثلاثة أقسام[٢]:

١. القياس العام: وبعضهم يسميه القياس الأصلي.

وهو إلحاق اللفظ بنظيره المسموع والمماثل. ولقد استعمله النحويون في كثير من الأحكام. وبالخصوص، في أبنية المصادر والمجموع، وتصريف الأفعال، والصيغ الصرفية.

٢. القياس النظري: وهو إلحاق اللفظ بنظير غير مماثل، أو بنظير غير مسموع، فمثال الأول قياس ترخيم المركب المزجي على الأسماء المنتهية

(١) الجزولية، ص ٢٤٣.

(٢) راجع مبحث اللغة المقيسة، محمد إبراهيم البنا: أبو القاسم السهيلي: ومذهبه النحوي، ص ٢٣٠.

بتاء التأنيث، أما الثاني فنراه في صيغ مفردة قرر النحويون أنها تدخل في باب القياس، مثل قولهم شنئي في النسبة إلى شنوءة، ولو لم يكن لها نظير تقاس عليه.

٣. **القياس التعليلي**: وهو ما يرد للتنبيه على علة الحكم، مثل قول النحويين إن الفعل المضارع أعرب قياساً على الاسم لمشابهته له في احتمال عدة معان لا يتبين المراد منها إلا بالإعراب.

وهذه المستويات الثلاثة في تصور القياس النحوي تبدو مواكبة تطور تاريخ نشأته: فلقد قيل إن ابن أبي إسحق الحضرمي كان أول من مدّ القياس. وهذا قد يعني أنه قرر استقراء القواعد حتى وصل إلى تثبيت القياس الأصلي، وفقاً لمعايير الشبه اللفظي.

وتجاوز الخليل هذه المرحلة، فافترض القاعدة مجردة عن النظير المطرد، كما افترض أن اللغة الفصيحة كلها قياس: فقياس المنادى المفرد على بناء قبلُ وبعدُ تم تعريضاً عن الإضافة في كلتا الصيغتين. وقاس «صيد عليه يومان» على قول العرب «يطؤهم الطريق»، ولقد اضطر الخليل، دفاعاً عن نظرية عموم القياس، أن يلجأ إلى القول بنظرية «الطرح» إذ لاحظ مثلاً أن القياس يمنع دخول التعريف على المصدر إذا كان حالاً. وفي قولهم، «أرسلها العراك»، ومررت بهم «الجماء الغفير»، قال الخليل إن العرب تكلمت بهذه الصيغ على نية طرح الألف واللام(١).

وكان للخليل أيضاً القسط الأوفر في إقرار نظرية التعليل، وأوضح النحاة تبعاً له أن القاعدة المطردة هي التي تعتبر في القياس، فبينما تقرر القاعدة مثلاً أنه لا يجوز الابتداء بالنكرة ما لم تُفِدْ، فإن النحوي يعطينا أمثلة من أوجه الإفادة المسوغة للابتداء بها. ثم يقول لنا ابن مالك في باب الابتداء:

ورَغْبَةٌ في الخيرِ خيرٌ وعَمَلْ ... بِرٌّ يَزِينُ وَلْيُقَسْ ما لَمْ يُقَلْ

---

(١) سيبويه: الكتاب، ج١ ص ٣٧٥ (المتن والحاشية).

ولكن النحويين على وعي بأن اللغة لا تضبطها قوانين دقيقة مثل التي نراها في الرياضيات، ولذلك يلاحظ الشاذ عن القواعد المطردة، والاستعمالات النادرة، والتعابير الضرورية في الأساليب الفنية.

ونتيجة لهذه الملاحظات، نقرأ عند ابن مالك استدراكات على بعض القواعد فتارة يقول بعد سرد قواعد النسب:

وغَيْرُ ما أسْلَفْتُهُ مُقَرَّرَا ... على الذي يَنْقَلُ منه اقْتُصِرَا

ومرة يقول في صوغ أَفْعَلِ التعجُّب:

وبالنُّدورِ احْكُمْ لغيرِ ما ذُكِرْ ... ولا تَقِسْ على الذي منهُ أُثِرْ

وإذا كانت القاعدة لا تفي بالصيغ المقصودة في بابها، مثل أوزان المصادر، يقول لنا الناظم:

وما أتى مُخالِفاً لِمَا مضى ... فبابُهُ النَّقْلُ كَسُخْطٍ ورِضَى

وعليه، فإن عملية القياس النحوي تتم وفقاً للمراحل التالية:

أولاً: رصد الظواهر اللغوية، وتصنيفها بحسب تماثلها في التركيب الإعرابي، أو الصيغ الصرفية. وتقرير القاعدة اعتماداً على استقراء الغالب في السماع.

ثانياً: استبعاد كل صيغة لم ترد في السماع، ولو كانت موافقة للقياس النظري. وهذا ما نظمه ابن المرحل من فصيح ثعلب حيث قال:

ولا تَقُلْ يَغْسُو ولا ذا عاسِ ... إنَّ السَّماعَ مانِعُ القِياسِ

ثالثاً: اعتبار ما خرج عن القاعدة المطردة سماعاً منقولاً، يحفظ ولا يقاس عليه مثل: الشاذ والنادر، وما عدت إليه الضرورة:

أ) فالشاذ مثل إعراب «سنين» بالحركات، ونصب الفعل المضارع مع حذف «أن» في قولهم «تسمعَ بالمُعَيْدِيِّ خير من تراه»، وجمع فارس على فوارس، واستعمال «يا» النداء مع «اللهم»، وتصغير

«حرب» دون إلحاق التاء، وإضافة اسم ظاهر إلى «إيا»، وإلحاق «هاء» السكت فيما يبنى ويعرف مثل قول الشاعر:

أرمضُ من فوقُ وأضحي من علُه

ب) والنادر هو الذي لا يتسع استعماله في كل قبائل العرب، مثل لغة هذيل في إبدال ألف المقصور ياء في حال إضافتها لياء المتكلم: نحو هويَّ في هواي، ومنه قراءة ﴿اتَّبَعَ هُدَايَ﴾ (طه ـ الآية ١٢٣)، وكذلك لغة بني تميم في قولهم «خذه مطيوبة به نفساً».

ج) الضرورة: وأنواعها كثيرة في الشعر، مثل ترخيم غير المنادى، وصرف ما لا ينصرف، وتأنيث المذكر كقول الشاعر:

أبوك خليفةٌ ولدتهُ أخرى وأنتَ خليفةٌ ذاكَ الكمالُ

١٢ ـ التعليل:

لقد سلك التطور التاريخي للمنهج النحوي في التعليل مراحل الطريق التي لاحظناها في تصور القياس، بدأ بالتعليل اللغوي عند الخليل وسيبويه، ثم تطور إلى التعليل المنطقي في عهد ابن السراج وعلى يد الزجاجي، ثم جاء دور التعليل الأصولي لدى ابن جني وابن الأنباري والسيوطي من بعدهم.

لقد قلنا إن أبي إسحق قد شرح العلل، ولكن الخليل هو أول من أبرز التصور الواضح لطبيعة هذه العلل، وطريقة استقرائها، والعلل في عهد الخليل جاءت بمثابة تفسير لغوي يستكشف من طبيعة الكلام، فكان:

أولاً: محاولة توضيح الخطاب، وهو ما سمي فيما بعد بعلة «الفرق» أو «أمن اللبس».

ثانياً: الميل إلى تسهيل النطق بالألفاظ، وبالخصوص إذا كانت هذه الألفاظ مما يكثر استعماله، وهذا ما عرف بـ «استعمال الأخف». ولقد انتبه الخليل إلى أن العلل اللغوية لم تنقل عن العرب نقلاً، وأنه قد استقراها بتأمله وتفكيره، فقال:

«إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل عنها ذلك، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن كنت أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو البراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال إنما فعل هذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، لعلة سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير العلة... فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليات به»[1].

وسوف نتعرض لمنهجه في التعليل في الفصل الخاص به، لنتبين أن التعليل عنده يهدف إلى توضيح أسس القواعد والأحكام التي سنها العرب في كلامهم. ولقد رسم الخليل للنحاة من بعده منهجا للبحث عن العلل المناسبة، اعتماداً على الأسس اللغوية البحتة.

وفي بداية القرن الرابع الهجري تسربت إلى المناهج النحوية مذاهب المتكلمين، وأشكال المنطق الأرسطي، وأخذ البحث في العلل طابعاً يتجاوز التفسير الوصفي لقواعد اللغة. وهذا ما تناوله الزجاجي في كتاب الإيضاح حيث قال: «إنها على ثلاثة أضرب: علل تعليمية وعلل قياسية، وعلل جدلية»[2].

فالتعليمية يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، لأننا لم نسمع كل كلامهم. وسمعنا بعضا وقسنا عليه نظيره؛ وذكر من هذا القبيل صيغ اسم الفاعل. وأحكام الرفع والنصب بالنواسخ. وهو ما يطلق عليه «العلل الأول» جواباً لمن قال بِمَ رفعتم ونصبتم في مثل «إن زيداً قائم»؟

---

(١) الزجاجي: الإيضاح، ص ٦٥.
(٢) المصدر نفسه، ص ٦٤.

أما العلل القياسية عنده (وهي العلل الثواني) فمثالها أن يقال لِمَ نصبتم «زيدا» بأنَّ؛ ولِمَ وجب أن تنصب «إن» الاسم؟ والجواب عند الزجاجي إنها ضارعت الفعل المتعدي فحملت عليه، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظاً.

أما العلل الجدلية النظرية (وهي الثوالث) فمثالها أن يقال من أي وجه شابهت هذه الحروف الأفعال، وبأي الأفعال شبهتموها؟ وهي أسئلة كثيرة يأخذ بعضها برقاب بعض، وإذا كان الزجاجي في كتاب العلل لم يبسط فيها الجواب، فإننا سنرى أبا البركات الأنباري يستقصيها بالبحث عن إعطاء تفسير منطقي لظواهر اللغة العربية، وفقاً لطريقة الأصوليين. والظاهر أن عمله كان وليد تفكير متعمق، قام به عالم متمرس في النحو ومتشبع بمناهج أصول الفقه، وليس من الغريب أن يسمي كتبه بأسرار اللغة، أو باللمع، ولعله فيها يشير إلى جهوده المتواصلة حتى اكتشف هذه الأسرار البعيدة، وذلك عن طريق لمع تبين نوعاً من الإلهام الصوفي، الذي يعتمد على التخريجات المنطقية.

بيد أن مشكلته الأساسية هي أن هذه الظواهر لا تخضع كلها لهذه التعاليل التي لم يقصدها العربي عن وعي، وإنما وردت وفقاً لتطور النظام اللغوي العام، اللهم إلا إذا قررنا أن اللغة توقيف في جميع جزئياتها، فحينئذ نستطيع الحديث عن قوانين سبقت وضع اللغة، وهذا بحث يتجاوز محاولة التاريخ النحوي.

لقد بينا أن ابن الأنباري اعتمد مذهب الأصوليين واصطلاحاتهم في التعليل، وحاول تطبيقها في أصول النحو، وذلك في كتاب لمع الأدلة، لكنه في كتاب «أسرار اللغة» استهدف إعطاء العلل الثواني والثوالث للأحكام النحوية، والمسالك التي أقرها للوصول إلى هذه العلل تتلخص في القاعدتين المذكورتين سابقاً: وهما الفرق والتخفيف، وقد أوضح ابن جني أن أكثر أنواع العلل تجري مجراهما. ولقد زاد ابن الأنباري عليهما «علة الحمل» وهي قريبة من قياس الشبه.

فبعض هذه العلل إذن يتماشى مع ضوابط التفسير النحوي لأنه يساعد على

حسن فهم التعابير اللفظية، وإدراك أسرار علاقاتها بالمعاني. وبعضها يعطي الباحث ملاحظات جد قيمة في مجال تفهم الظواهر الصوتية ولكن بعضها يبدو وكأنه مجرد افتراضات وتأويلات غريبة لا تُقَرِّب الدارس من إدراك أسس التقعيد ومراميه.

وسنعود إلى الحديث عن منهجه العام في باب «المراجعة والتأصيل».

وبعد رسم الإطار الزمني لتاريخ النحو، وبيان أصوله الإجمالية التي تأسست وتطورت عبر هذا التاريخ. فعلينا أن ننظر بشيء من التفصيل، في إطار كل حقبة، ما هي إضافتها في تأسيس القواعد، وإنشاء النظريات وتطويرها، ومن هم العلماء الذي تم على أيديهم هذا التطور، وما هي العوامل الإقليمية والمذهبية التي أثرت في تحديد وجهتهم الفكرية؟

ولقد كان من الإنصاف أن تبرز إسهام المغرب العربي في إثراء النحو، وتطويره، دون أن نتناسى وحدة الجهود المعرفية بين علماء الأمة الإسلامية، في مجموعها، أو أن نغفل تبادل الأخذ والعطاء بين المشرق والمغرب.

القسم الأول

النحو في المشرق

الباب الأول

عصر النشأة والتأسيس

١ ـ نشأة علم النحو:

يكتنف نشأة علم النحو العربي بعض الغموض وتختلف فيها الروايات، ذلك أنها عملية خلق يشترك فيها عادة أكثر من عامل، ويسهم فيها أكثر من شخص، وربما تبرز الفكرة في عدة أماكن، وفي أزمنة متفاوتة، ويدّعي كل فريق قصب السبق إليها. ومع ذلك فإن كل الروايات تجمع أن الإمام عليا بن أبي طالب هو الذي وضع الخطة الأولى، وأن أبا الأسود الدؤلي بدأ بتنفيذها وأن أحد تلامذته وهو عبدالله بن أبي إسحق الحضرمي هو الذي أرسى القواعد ومدّ القياس وشرح العلل، وأن عيسى بن عمر قد جمعها في «جامعه»، وأكمها في «إكماله» وتوالت الجهود، حتى انتهى الأمر إلى كتاب سيبويه.

وإذا كان بعض الباحثين ينكر هذه الروايات استناداً على الاختلاف الملاحظ فيها، واعتقاداً بأنها اختلفت لأسباب تتعلق بشخصية الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه فإن الذين يرون هذا الرأي لم يستطيعوا إقامة البراهين العلمية على ما ادعوه، كما أنه ليس من المعقول أن نستبعد أن الإمام عليا هو واضع هذا العلم.

٢ ـ الإمام علي بن ابي طالب يضع اصول النحو:

لقد تربى الإمام علي بن أبي طالب في مدرسة القرآن والبلاغة النبوية، واكب نزول القرآن وعرف فيم نزل، وأين نزل، وكيف نزل، واهتم بجمعه بعد التحاق الرسول ﷺ بالرفيق الأعلى، فكان له مصحفه وقراءته. وملازمته للرسول عليه الصلاة والسلام جعلته يستقي منابع اللغة ممن أوتي جوامع الكلم، وكان حريصاً على معناها ومبناها مع أنه كان من كُتَّاب النبي عليه الصلاة والسلام المقربين.

هذا ولقد اشتهر أبو الحسن، من ضمن ما اشتهر به، بعبقرية فذة جعلته متفوقاً في حل المعضلات، حتى ضرب به المثل، وهو: «قضية ولا أبا حسن لها»، فلا غرابة إذن أن يعمل فكره في حفظ لغة القرآن، واختراع صناعة جديدة تحفظ لغة الذكر، وتسهل على المسلمين تقويم ألسنتهم وأقلامهم، فكان من حسناته العظام أن فتح الطريق لتأسيس هذا العلم.

ومما يعزى لأبي الأسود قوله: «دخلت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه فرأيته مطرقاً مفكراً فقلت فيم تفكر يا أمير المؤمنين؟ فقال إني سمعت ببلدكم هذا لحنا، فأردت أن أضع كتاباً في أصول العربية، فقلت إن فعلت هذا يا أمير المؤمنين فقد أحييتنا، وبقيت فينا هذه اللغة، ثم أتيته بعد أيام فألقى إلي صحيفة فيها: «بسم الله الرحمن الرحيم، الكلام كله اسم وفعل وحرف، والاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل، ثم قال لي تتبعه، وزد فيه ما وقع لك، واعلم يا أبا الأسود أن الأسماء ثلاثة: ظاهر، ومضمر، وشيء ليس بظاهر ولا مضمر فجمعته ضمن أشياء وعرضتها عليه وكان من ذلك حروف النصب فكان منها إنَّ، وليتَ، ولعلّ، ولم أذكر لكنّ، فقال لي لم تركتها، فقلت لم أحسبها منها قال فزدها فيها. وكلما وضعت من أبواب النحو عرضته عليه رضي الله عنه، إلى أن جعلت ما فيه الكفاية، فقال ما أحسن هذا النحو الذي نحوته»[1].

---

(١) القفطي: إنباه الرواة، ج١ ص ٣٩.

وذكر القفطي أنه رأى في مصر في أيدي الوراقين جزءاً من أبواب النحو، يجمعون على أنه مقدمة علي بن أبي طالب التي أخذها عنه أبو الأسود[1].

ولقد حفظ أبو الفرج الإصبهاني في حداثة سنه عن أبي جعفر بن رستم عن أبي عثمان المازني (ت٢٣٦هـ) عن أبي عمر الجرمي (ت٢٥٥هـ) عن أبي الحسن الأخفش (ت ٢١٥هـ) عن سيبويه (ت١٨٠هـ) عن الخليل بن أحمد (ت١٧٠هـ) عن عيسى بن عمر (ت ١٤٩هـ) عن عبدالله بن أبي إسحق الحضرمي (ت١١٧هـ) عن عنيسة الفيل وميمون الأقرن عن يحيى بن يعمر الليثي (ت١٢٩هـ) أن أبا الأسود الدؤلي (ت٦٩هـ) دخل على ابنته بالبصرة فقالت «ما أشدّ الحرّ فقال لها شهرا ناجر، فقالت يا أبتي إنما أخبرتك ولم أسألك. فأتى أمير المؤمنين عليا بن أبي طالب رضي الله عنه فقال يا أمير المؤمنين ذهبت لغة العرب لما خالطت العجم وأوشك، إن تطاول عليها الزمان، أن تضمحل، فقال وما ذلك؟ فأخبره بخبر ابنته، فأمره فاشترى صحفاً بدرهم وأملى عليه أن الكلام كله لا يخرج عن اسم وفعل وحرف جاء لمعنى.

ويروي صاحب الأغاني عن أبي حرب بن أبي الأسود عن أبيه أن أول باب وضعه والده في النحو هو «باب التعجب»، ولعل السبب في ذلك أن لحن ابنته كان في هذا الباب[2].

ويذكر أبو الطيب اللغوي راويا عن أبي إسحق إبراهيم بن حميد قال أخبرنا أبو حاتم السجستاني، وأخبرنا أبو بكر محمد بن يحيى قال حدثنا محمد بن يزيد النحوي، قال حدثنا أبو عمر الجرمي عن الخليل، قالوا: وكان أبو الأسود أخذ ذلك (النحو) عن أمير المؤمنين علي كرم الله وجهه، لأنه سمع لحناً، فقال لأبي الأسود اجعل للناس حروفاً وأشار إلى الرفع والنصب والجر[3].

ويأتي تأكيد هذه الرواية من ابن النديم في الفهرست، عازيا لمحمد بن

---

(٢) المصدر نفسه، ج١ ص ٤٠.

(١) الإصبهاني: الأغاني، ج١١ ص ٣١١.

(٢) أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين ٤.

إسحق قوله إن أكثر العلماء يعتقدون أن أبا الأسود أخذ النحو عن الإمام علي بن أبي طالب، مع أنه أورد رواية تتحدث عن دور نصر بن عاصم الدؤلي (أو الليثي) وعبد الرحمن بن هرمز، لكن ابن النديم رجح نسبة التأسيس إلى أبي الأسود استناداً على قمطر من ورق صيني اطلع عليها ابن اسحق، فيها كتابات عهود بخط الإمام نفسه، كما تشمل خطوط الحسن والحسين رضي الله عنهما، وبعض خطوط علماء النحو، وكلاماً في الفاعل والمفعول عن أبي الأسود الدؤلي[1].

وإذا كان من غير الغريب أن يكون الإمام ابن أبي طالب أعطى التصور الأول لهذا العلم، فليس من الغريب كذلك أن يكون أبو الأسود الدؤلي واضع أسسه، وعاقد أصوله.

٣ ـ أبو الأسود الدؤلي (ت ٦٩هـ):

لقد كان ظالم بن عمرو بن سفيان المشهور بكنيته من سادة العلماء في عصره، فقد اشتهر ذكره في مجموعات من الناس، وكان في مقدمة كل فئة منها، وكان من وجوه القراء، والمحدثين والشعراء والنحويين، كما يرتفع صيته بين الأشراف، والفرسان، وفي كل مجال له ذكر وصيت حتى بين الدهاة والبخلاء والصلع وأصحاب النوادر.

كل هذه الصفات، مكنته أن يعيش طيلة حياته مكرماً في البصرة بعدما كان عاملاً للإمام علي بن أبي طالب، وظل وفياً له ومناصراً لعترته، دون أن يمسه السوء من قبل العثمانية أو من قبل عمال معاوية في العراق.

وإن اتصاله الوثيق بالإمام علي، وابن عمه عبدالله بن عباس، كان مصدر إنماء معارفه في القرآن ومنطلقاً للنهوض بملكاته اللغوية، فانفتحت أمامه أبواب التفكير والإبداع، وكان من نتائج فكره المتميز أن وضع اللبنات الأولى في

(١) ابن النديم: الفهرست، ص ٦٦.

الخطة التي رسمها له الإمام علي بن أبي طالب لهذا العلم. كما أن جمهور المؤرخين يتفقون على أهمية ما قام به في نشأة النحو.

يقول ابن سلام الجمحي في مقدمة طبقات الشعراء إن أبا الأسود كان أول من أسس العربية، وفتح بابها وأنهج سبيلها، ووضع قياسها، وإنما قال ذلك حينما اضطرب كلام العرب فغُلبت السليقة فكان سراة الناس يلحنون، فوضع باب الفاعل والمفعول والمضاف وحرف الجر والرفع والنصب والجزم[1].

وقد يكون أبو الأسود، حسب ما يذكره المؤرخون في أول أمره ضنيناً بما أخذ عن الخليفة من علم، إذ لا يريد أن يخرج شيئاً أخذه عنه إلى أحد. إلا أن عوامل استجدت فدعته إلى تجاوز التمسك بعلمه، فحينما امتد اللحن إلى القرآن الكريم، وسمع من يقرأ قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولِهِۦ﴾ (التوبة ـ الآية ٣) بكسر اللام، استجاب لأمر الأمير زياد وأتى بكاتب لقِن، عهد إليه أبو الأسود أن ينقط على أعلى الحرف إذا فتح شفته، ويجعل النقطة بين يدي الحرف حين يضمها، وأن يضع النقطة تحت الحرف إن كسر شفته[2].

كما أن حرصه على مساعدة الموالي الذي دخلوا في الإسلام وصاروا له إخوة دعاه أن يسعفهم، فوضع باب الفاعل والمفعول. ثم إن الروايات الأخرى تذكر أنه كان مدرساً لأبناء زياد ولبعض العلماء، وأن مجموعة من العلماء أخذت عنه النحو.

وقد اهتم الدكتور عبد العال سالم مكرم[3] بالتنقيب عما وجد من آثار أبي الأسود في مراجع النحو وكتب القراءات. واستخرج من ذلك مجموعة من القضايا التي لها صلة بالمسائل النحوية، مثل القراءة المنسوبة إليه، وهي ﴿أَلَآ إِنَّهُمۡ يَثۡنُونَ صُدُورَهُمۡ لِيَسۡتَخۡفُواْ مِنۡهُۚ﴾ (هود ـ الآية٥) وهي قراءة شاذة، تقع فيها

---

(١) الجمحي: طبقات الشعراء، ص٢٩.
(٢) ابن الأنباري: نزهة الألباء، ص ٢٠.
(٣) الحلقة المفقودة من تاريخ النحو، ص ٩ وما بعدها.

«تثوني» على تَفْعَوْعِل. وقد وردت هذه الصيغة عند العرب مثل ما جاء فيقول حميد بن ثور:

فلما مضى عامان بعد انفصاله ... على الضرع واحلولى دماثا يرودها[١]

كما أورد استعمال أبي الأسود لماضي «وَدَع» في قوله:

ليت شعري عن خليلي ما الذي ... غالَهُ في الحُبّ حتّى وَدَعَهْ[٢]

ويوافق هذا الاستعمال قراءة، من الشواذ بتخفيف «ودعك» في قوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝٣﴾ (الضحى) واستدل بعض النحاة بها، وبما جاء في الحديث الشريف:

«دعوا الحبشة ما ودعوكم واتركوا الترك ما تركوكم».

ومما نسب إلى أبي الأسود أيضاً قوله إن من العرب من يقول: لولاي لكان كذا. مع إيراد شاهد ليزيد بن الحكم، وهو قوله:

وكَمْ مَوْطِنٍ لولايَ طِحْتَ كما هَوَى ... بأجْرامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي

وقد أشار سيبويه إلى هذا الاستعمال مبيناً أن لولا إذا أضمر الاسم بعدها جُر، وإذا ظهر ارتفع[٣]. وقد ألغز هذا الحكم مَحَنْضْ بابَ بن أعْبَيْدْ الديماني الشنقيطي بقوله:

وحرف إذا ما أسندوه لمضمر ... فخفض وإن للظاهر ارتفع المحلّ

ومن الشواهد الشعرية المنسوبة إلى أبي الأسود نجد خمسة أبيات استدل بها النحاة على أحكام معينة، كان أبو الأسود العمدة فيها بصفته عربياً فصيحاً يستشهد بشعره، وعالما يتصرف وفق الأصول النحوية التي أسسها في وضع المبادئ النحوية، وهي قوله:

(١) ابن جني: المحتسب، ج١ ص ٣١٨.
(٢) ابن جني: الخصائص ج١ ص ٣٩٦.
(٣) سيبويه: الكتاب، ج٢ ص ٣٧٢.

إذا جِئْتَ بَوَّاباً لَهُ قالَ مَرْحَباً ألا مَرْحَبٌ وادِيكَ غيرُ مَضِيقِ

ونبه سيبويه هنا على أن المصدر في «مرحب» صار بدلاً من «رحبت بلادك» كما كان «الحذر» بدلاً من احذر[1].

وقوله:

فَألْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ ولا ذاكِرِ اللهَ إلاّ قَلِيلا

وفي هذا البيت جواز حذف التنوين للضرورة مع التقاء الساكنين[2].

وأورد له ابن الشجري في أماليه شاهدا على حذف الهمزة من «أبي فلان» إذا كان منادى. وذلك في قوله:

يا بالمُغِيرَةِ رُبَّ أمْرٍ مُعْضِلٍ فَرَّجْتُهُ بالمَكْرِ مِنّي والدَّهَا[3]

ومن الشواهد المنسوبة إليه كذلك قوله:

وما كلُّ ذي لُبٍّ بِمُؤْتِيكَ نُصْحَهُ وما كُلُّ مُؤْتٍ نُصْحَهُ بِلَبِيبِ[4]

والبحث في هذا البيت يتناول لفظة «كل» التي يجب مراعاة معناها إذا كانت مضافة إلى منكر، فيعود عليها ضمير الإفراد إذا أضيفت إلى مفرد مثل قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ۝٥٢﴾ (القمر)، و﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ۝٣٨﴾ (المدثر). ويعود عليها ضمير التثنية في المثنى مثل قول الفرزدق:

وكُلُّ رَفِيقَيْ كُلِّ رَحْلٍ وإنْ هما تعاطَى القَنا قوماهُما أخَوانِ

ومثل ذلك في الجمع مثل قوله تعالى: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ۝٥٣﴾ (المؤمنون).

---

(١) المصدر نفسه، ج١ ص ٢٩٦.
(٢) المصدر نفسه، ج١ ص ١٦٩.
(٣) ابن الشجري: الأمالي، ج٢ ص ١٦.
(٤) سيبويه: الكتاب، ج١ ص ٤٤١.

وقد أجاز ابن عصفور أن تكون: «مؤتيك» في بيت أبي الأسود جمعاً حذفت نونه للإضافة[1].

وقد فصّل ابن هشام في هذه القاعدة قائلاً[2] إن المضاف إلى المفرد يجب إفراده إن أريد به الحكم على كل فرد، نحو: كل رجل يشبعه رغيف، وإذا نسب الحكم إلى المجموع تعين الجمع مثل قول عنترة:

جـادَتْ عـلـيـهـا كُـلُّ عَـيْـنٍ ثَـرَّةٍ　　فَـتَـرَكْـنَ كُـلَّ حـديـقـةٍ كـالـدِّرْهَـمِ

ومن الشواهد المنسوبة إلى أبي الأسود أيضاً ما روي عنه في إعادة الضمير على متأخر عنه في اللفظ والرتبة. وهو قوله:

جَـزَى رَبُّـهُ عـنّـي عَـدِيَّ بـنَ حـاتـمٍ　　جزاءَ الكِلابِ العاوياتِ وقَدْ فَعَلْ[3]

وقد وردت تأويلات لهذا الاستعمال ذكرها ابن الشجري في الأمالي وابن جني في الخصائص، واستطردها الدكتور عبد العال سالم مكرم في كتاب الحلقة المفقودة[4].

فقد كان إذن دور أبي الأسود حاسماً في نشأة النحو؛ لأنه استوعب التصور الأول الذي أوحى به الإمام علي بن أبي طالب، فاستكمل رسمه، وبدأ بتنفيذه ثم فتح أول مدرسة لتعليم النحو فعرفه المؤرخون أستاذ أساتذة النحو.

٤ ـ تلاميذ أبي الأسود يتبعون خطاه:

تابع تلاميذ أبي الأسود نهجه في تأسيس علم النحو، وكان من أبرزهم، نصر بن عاصم الليثي، ويحيى بن يعمر العدواني وعنبسة الفيل وميمون الأقرن وعبد الرحمن بن هرمز.

---

(١) ابن هشام: المغني، ج١ ص ٢١٦.
(٢) المصدر نفسه، ج١ ص ٢١٦.
(٣) ابن هشام: شذور الذهب، ص ١٢٥.
(٤) الحلقة المفقودة، ص ٤١.

أ) نصر بن عاصم الليثي (ت ٨٩هـ):

لقد قال عنه ياقوت إنه كان فقيهاً عالماً يسند إلى أبي الأسود في القرآن والنحو، وإن له كتاباً في العربية، وقد قيل إنه قد أخذ النحو عن يحيى بن يعمر العدواني وأخذ عنه أبو عمر ابن العلاء، وأنه كان يرى رأي الخوارج وتركه، وقال في ذلك:

فارقت نجدة والذين تزرقوا وابن الزبير وشيعة الكرابي
وهوى النجاريين قد فارقته وعطية المتجبر المرتاب[(١)]

والكتاب المشار إليه لا يعرف عنه شيء.

ويذكر الدكتور عبد العال إسهام نصر بن عاصم في وضع المصطلحات وفي تنقيط المصحف، وبعض ما أثر عنه في القراءات القرآنية[(٢)].

كما أورد الزبيدي قراءته لسورة الإخلاص دون تنوين «أحد»، سمع عنه فيها مصطلح «التنوين» الذي اعتمده النحاة فيما بعد. ولقد ارتضى ابن أبي إسحاق الحضرمي هذه القراءة، وفضلها على ما روى عن عروة بن الزبير الذي كان يقرأ بالتنوين[(٣)].

أما إسهامه في تنقيط المصحف، فقد شاركه فيه يحيى بن يعمر والحسن البصري وذلك بأمر من الحجاج بن يوسف الثقفي، ويأتي هذا العمل إكمالاً لما قام به أبو الأسود، الذي وضع التنقيط الإعرابي، لبيان الشكل، في الحركات، أما نصر بن عاصم، فقد عهد إليه بتنقيط إعجام الحروف، لئلا يلتبس بعضها ببعض. وبعمله تتميز الباء عن التاء والثاء والجيم عن أخواتها، وكذلك الدال. وسائر الحروف المتماثلة والتي لا يفرق بينها إلا هذا التنقيط[(٤)].

---

(١) ياقوت: معجم الأدباج، ج ٦ ص ٢٧٤٩.
(٢) الحلقة المفقودة، ص ٧٩.
(٣) الزبيدي: طبقات النحويين، ص ٢٧.
(٤) الحلقة المفقودة، ص ٧٩ نقلاً عن الزركشي في البرهان.

هذا وقد نسبت إليه قراءات شاذة انفرد بها منها: ﴿بِعَذَابٍ بَيِيسٍ﴾ (الأعراف ـ الآية ١٦٥) ويقول أبو الفتح إنها تخفيف لبئيس كقولك في سئم سَأم[١]،

والثانية في قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ﴾ (التوبة ـ الآية ١٠٩) فقرأها نصر «أُسُسُ بُنيانه» على أنها جمع أساس، وبهذا وجهها أبو الفتح في المحتسب[٢].

ب) يحيى بن يعمر:

أما يحيى بن يعمر (ت ١٢٩هـ) الذي عاش نحوا من خمسين سنة بعد أبي الأسود فقد عرف اتصاله بعد الله بن عمر بن الخطاب، وسؤاله عن القدرية، فيروي عنه حديثاً في الإيمان. وقد صاحبه في رحلته إلى الحجاز حميد بن عبد الرحمن الحميري، غير أن هذا الأخير كلف يحيى بن يعمر بمحاورة ابن عمر لما عرف عنه من مهارة في اللغة والفصاحة في اللسان[٣]، كما اشتهر أيضاً بما جرى بينه وبين الحجاج بن يوسف الذي نفاه إلى خراسان. وفي بغية الوعاة للسيوطي أن سبب نفيه قوله للحجاج بعد بناء مدينة واسط إذ سأله عن عيبها فقال: «بنيتها من غير مالك ويسكنها غير ولدك»[٤] ويروي ابن سلام أن الحجاج سأله «أتسمعني ألحن؟» فبين له لحنه في قراءة قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ﴾ (التوبة ـ الآية ٢٤) بضم الباء في «أحب» فقال له الحجاج «لن تسمعه بعد اليوم»، فألحقه بخراسان[٥].

ويذكر الدكتور عبد العال، أن آثاره في الدراسات النحوية تمثلت في حديثه

---

(١) ابن جني: المحتسب، ج٢ ص ٢٦٦.
(٢) ابن جني: المحتسب، ج١ ص ٣٠٣.
(٣) صحيح مسلم باب الإيمان.
(٤) السيوطي: بغية الوعاة، ج٢ ص ٣٤٥.
(٥) الزبيدي: طبقات النحويين، ص ٢٨.

عن المصطلحات النحوية مثل قوله للحجاج أن «أحب» في الآية السالفة الذكر، خبر لـ «كان». وهذا قد يدل على أنه أول من روي عنه هذا المصطلح[1]، وقد نسبت إليه قراءات شاذة اقتضت من النحاة أن يتناولوها بالبحث وفقاً لقواعدهم العامة. فمنها أنه قرأ، (نعبد إلهك وإلاه أبيك) (البقرة ـ الآية ١٣٣) وأعربت «إبراهيم» بدلاً من «أبيك»[2].

كما روي عنه (يرثني وأرث من آل يعقوب) (مريم ـ الآية ٦) وقال ابن جني إنه ضرب غريب من العربية معناه التجريد، وأن مثله قوله تعالى: ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ ٱلْخُلْدِ﴾ (فصلت ـ الآية ٢٨). وهي نفسها دار الخلد، فكأنه جرد من الدار دارا[3] كما دافع ابن جني كذلك عن قراءته، (قميصُه قدَّ من دُبُرُ) (يوسف ـ الآية ٢٧)، ومن قُبُلُ (يوسف ـ الآية ٢٦)، قياساً على قوله تعالى من قَبْلُ ومن بَعْدُ، ومدعياً أن قُبُلُ ودُبُرِ هنا ظرفان، مستدلاً بنصب «أدبار» على الظرفية في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَأَدْبَـٰرَ ٱلسُّجُودِ ۝٤٠﴾ (ق)[4].

وبنفس الأسلوب، وجه ابن جني قراءته «فَمرْت» بالتخفيف في قوله تعالى: ﴿حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيفًا فَمَرَّتْ بِهِۦ﴾ (الأعراف ـ الآية ١٨٩) وقاسها على ﴿وَقَرْنَ فِى بُيُوتِكُنَّ﴾ (الأحزاب ـ الآية ٣٣)، وعلى قوله تعالى: ﴿ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ (طه ـ الآية ٩٧) ومثلها قول الشاعر:

خَلاَ إنَّ العِتَاقَ مِنَ المطايا ... أَحَسْنَ بِهِ فَهُنَّ إليهِ شُوسُ[5]

وإذا كان أبو الفتح حاول الدفاع عن القراءات المنسوبة إلى يحيى بن يعمر فإنه مع ذلك استضعف إعراب قراءته: ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ﴾ (الأنعام ـ الآية ١٥٥) بالرفع على تقدير «على الذي هو أحسن» ويقول ابن جني إن حذف

---

(١) الحلقة المفقودة، ص ٨٩.
(٢) المصدر نفسه، ص٩١.
(٣) ابن جني: المحتسب، ج٢ ص ٣٢ ـ نقله عبد العال، الحلقة المفقودة، ص ٩٢.
(٤) ابن جني: المحتسب، ج١ ص ٣٣٨، نقله عبد العال، الحلقة المفقودة، ص ٩٣.
(٥) المصدر نفسه، ج١ ص ٢٦٩ نقله عبد العال، الحلقة المفقودة ص ٩٤.

المبتدأ العائد على «الذي» ضعيف بخلاف حذف الصلة إذا كانت منصوبة، نحو مررت بالذي ضربت. ولكنه قد جاء نحوه، إذ حكى سيبويه عن الخليل «ما أنا بالذي قائل شيئا»، أي بالذي هو قائل[1].

وفي نطاق دفاع أبي الفتح عن قراءات ابن يعمر، تصويبه لقراءته: (وإن خفتم ألا تَقسطوا) (النساء ـ الآية ٣) بفتح تاء المضارعة، مع أن ابن مجاهد قال إن هذه القراءة لا أصل لها، ووجّهها أبو الفتح بزيادة «لا» فيكون وإن خفتم أن تجوروا. ومثّل لزيادة «لا» بقوله تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ (الحديد، الآية ٢٩)، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠٩﴾﴾ (الأنعام)[2].

ونسبت إلى يحيى بن يعمر قراءات أخرى تعود إلى اختلاف لغات العرب في صيغ النطق، مثل «ما سِألْتُم» بكسر السين. «ورِدَّتْ» إلينا بكسر الراء. وهذا الحرف الأخير ينسب إلى بني ضبة، ويقول ابن جني إنها وردت في رواية بيت ذي الرمة حيث يقول:

دنا البين من ميّ فَرِدَّتْ جِمالُها ... وهاجَ الهوى تقويضها واحتمالها[3]

ج) عنبسة وميمون:

أما ميمون الأقرن وعنبسة الفيل بن معدان، فيقول القفطي إن الناس اختلفت في تقديم كل واحد منهما على الآخر في الفضل وسعة العلم[4]، واشتهر عنبسة بأن أباه معدان كان راعياً لفيلة زياد في عهده، وأنه كان يروي أشعار جرير في الفرزدق، فقال فيه هذا الأخير:

(١) المصدر نفسه، ج١ ص ٢٣٥ نقله عبد العال ص ٩٥.
(٢) المصدر نفسه، ج١ ص ١٨٠ نقله عبد العال ص ٩٧.
(٣) المصدر نفسه، ج١ ص ٩٨ نقله عبد العال ص ٩٦.
(٤) القفطي: إنباه الرواة، ج٢ ص ٣٨١.

لقد كانَ في مَعْدانَ والفيلِ زاجرٌ لِعَنْبَسَةَ الراوي عليَّ القصائدا[1]

ويذكر صاحب الأغاني أنه زاد في النحو بعد أبي الأسود[2]، كما يروي أبو الطيب اللغوي عن الخليل، أنه كان أبرع أصحاب أبي الأسود، وأن ميمونا الأقرن أخذ عنه بعد أبي الأسود، وأن ميمونا رأس الناس بعد عنبسة وزاد في الشرح[3].

د) أين مكان عبد الرحمن بن هرمز الأعرج؟

إن من بين الذين نسب إليهم وضع العربية عبد الرحمن بن هرمز المشهور بالأعرج، ويقول الزبيدي إنه كان من أعلم الناس بالنحو وأنساب قريش[4]. غير أن المصادر لم تعط مزيداً من التفاصيل في إسهامه في وضع العربية، أو في تأصيل علم النحو، فلم يؤثر أنه من تلاميذ أبي الأسود، ولم يرد أن أحداً أخذ عنه من النحو شيئاً. وتقول بعض الروايات أن الإمام مالكا اختلف إليه عدة سنين في علم لم يبثه للناس، وقيل إنه من علم أصول الدين وما يرد به مقالة أهل الزيغ والضلالة[5]. والمعروف أن الإمام مالكا تكلم في أهل القدر والأهواء. ولكنه لم يعز شيئاً من ذلك إلى الأعرج في موطئه المعروف، ورواية مالك عن الأعرج في الموطإ، كلها كانت بواسطة أبي الزناد، عبدالله بن ذكوان. وليس فيها شيء من مسائل أصول الدين[6].

كما أن أحاديثها لم تلفت انتباه النحويين ما عدا القليل، مثل حديث «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل». وبه احتج ابن مالك في صحة لغة «أكلوني البراغيث»[7].

(١) نفس المصدر والصفحة نفسها.
(٢) الأغاني، ج١١ ص ٣١١.
(٣) أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين، ص ٣٠ ـ ٣١.
(٤) الزبيدي: طبقات النحويين، ص ٢٦.
(٥) نفس المصدر والصفحة نفسها.
(٦) راجع التقصي لابن عبد البر.
(٧) ابن مالك: التوضيح والتصحيح، ص ١٩٢.

وشح المصادر بإسهام الأعرج في وضع النحو، جعل بعض الشك يحوم حول دوره في بناء صرح هذا العلم حتى أن الأصمعي يقول إن الأعرج لم يكن عالما بالنحو(١).

ولقد حاول عبد العال سالم مكرم، في كتاب الحلقة المفقودة، تتبع آثار الأعرج النحوية، معتمداً في ذلك على تعليل القراءات التي نسبت إليه.

وأورد أولاً إنكار ابن مجاهد لقراءة من قرأ: (أفحُكْمُ الجاهلية يبغون) (المائدة ـ الآية ٥٠) قول الأعرج «لا أعرف في العربية «أفَحُكْمُ» ويعتمد الدكتور عبد العال أن في هذا النص دليلاً على تمكن الأعرج من اللغة واستيعابه لأساليبها(٢).

وإذا كان من المسلم به أن الأعرج من القراء المشهورين ومن المحدثين الثقات فإننا لا نستطيع أن نتصور مدى إسهامه في علم النحو من خلال ما روي عنه في الحديث والقراءة.

والسبب في ذلك أن نصوص الكتاب والحديث يتم نقلها رواية عن النبي عليه الصلاة والسلام، وليس لعالم أن يتصرف من قبل علمه في هذه الرواية.

فالنحويون متفقون على أن الرواية سنة متبعة وليس لأحد أن يقرأ غير ما روي. وبما أن القرآن تعددت قراءاته لأنه أنزل على سبعة أحرف فإن كل قراءة ثبتت بالإسناد إلى الرسول ﷺ تعتبر صحيحة، مثل القراءات السبع المتواترة في إجماع الأمة، والثلاث المتواترة عند القراء. وقد اعترف جمهور النحاة بأن كل قراءة سنة.

وإذا كان تعليل الرواية وبيان وجهها في مقاييس اللغة العربية يعد إسهاماً في إثراء النحو فإن مجرد الأخذ بالقراءة دون تعليل أو تأويل يعد خارجاً عن الوضع الواعي لعلم النحو.

---

(١) الحلقة المفقودة، ص ٥٧ نقلا عن الوقف والابتداء لابن الأنباري.

(٢) ابن جني: المحتسب، ج١ ص ٢٨٩، الحلقة المفقودة ص ٨٨.

غير أن هذا لا يقلل من شأن المجهود الذي قام به الدكتور عبد العال في تتبع القراءات المنسوبة إلى ابن هرمز. والملاحظ أن منها ما يندرج في السبع، وليس فيها ما يستدعي بحثاً نحوياً سوى قراءة الرفع في المضارع بعد حتى في قوله تعالى: (حتى يقولُ الرسول والذين آمنوا معه) (البقرة ـ الآية ٢١٤). وقد بيّن مكي في «الكشف عن وجوه القراءات» أن الفعل المضارع ينتصب بعد حتى، إذا كانت بمعنى «كي» أو بمعنى «إلى أن» وأنه يرتفع في حالتين، إحداهما أن يكون السبب الذي أدى الفعل الذي قبل «حتى» قد مضى، والفعل المسبب لم يمض مثل: «مرض زيد حتى لا يرجونه» والثانية، أن يكون الفعلان جميعاً قد مضيا نحو قولك سرت حتى أدخلها أي سرت وقد دخلت وهي حكاية للحال. وعلى هذا الوجه يرتفع الفعل في هذه القراءة[1].

أما القراءات التي لم ترد في السبع، ونميت إلى ابن هرمز، فمنها ما ذكر في مشكل الإعراب، مثل قراءة النصب. في (فيغفرَ لمن يشاء ويعذبَ من يشاء) (البقرة ـ الآية ٢٨٤)[2] وقراءة الرفع في قوله تعالى: (فإن خفتم أن لا تعدلوا فواحدةٌ) (النساء ـ الآية ٣)[3]. والنصب في قوله تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ (سبأ ـ الآية ١٠)[4] ﴿وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمٌ لَّا يُؤْمِنُونَ ﴿٨٨﴾﴾ (الزخرف)[5].

ولقد أوضح العلماء أوجه هذا الإعراب، وبالخصوص في كتاب مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب.

أما القراءات الشاذة المنسوبة إلى ابن هرمز، فإن منها ما يثير الانتباه، والتساؤل عن مدى صحة إسنادها إليه، وعمن أخذها هو، لأنه لن يتصرف فيها

---

(١) مكي: الكشف، ج١ ص ٢٨٩، الحلقة المفقودة، ص ٦٥ ـ ٦٦.
(٢) الحلقة المفقودة، ص٧٨.
(٣) مكي: مشكل إعراب القرآن، ج١ ص ١٨١، الحلقة المفقودة ص ٧٢.
(٤) المصدر نفسه، ج٢ ص ٢٠٤، الحلقة المفقودة، ص ٧٣.
(٥) المصدر نفسه، ج٢ ص ٢٨٥، الحلقة المفقودة، ص ٧٣.

برأيه. ومنها على سبيل المثال، سكون الهاء في قوله تعالى: (يا حسرة على العباد) (يس ـ الآية ٢٩). ويقول ابن جني فيها نظر لأنه لا يحسن الوقف عليها دون المتعلق بها. وإذ صحت عنه، فإن لها نظيراً في قراءة نافع، بتسكين «محيايْ» في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٢﴾﴾ (الأنعام)[1]. ومنها أيضاً ما نسب إليه، في قراءة: (التي أرضعنكم) (النساء ـ الآية ١٢٣) بلفظ الواحد. ويقول ابن جني إنه ينبغي أن تكون «التي» هنا جنساً فيعود الضمير إلى معناه دون لفظه مثل قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِي جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿٣٣﴾﴾ (الزمر)[2]. ونسبت إليه أيضاً قراءة: (وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لمّا آتيناكم) (آل عمران ـ الآية ٨١). وقد عللها أبو الفتح بزيادة من «فتكون لمن ما» ثم صارت لممّا فالتقت ثلاث ميمات، فثقلن فحذفت الأولى وبقي لمّا»[3].

والتكلف في هذا التوجيه واضح، والأصوب هو التثبت قبل كل شيء من صحة الرواية قبل محاولة التوجيه.

والخلاصة أن إسهام ابن هرمز في وضع النحو ليس بواضح كل الوضوح فيما عدا إثارة انتباه العلماء ومحاولة توجيه القراءات الشاذة المنسوبة إليه.

٥ ـ عبدالله بن أبي إسحق الحضرمي وأبو عمرو بن العلاء:

لقد عرفت الدراسات النحوية تطوراً جديداً في العقود الأولى من القرن الثاني الهجري على يد عالمين بارزين، وهما عبدالله بن أبي إسحق الحضرمي، وأبو عمرو بن العلاء. وقد كان دورهما متكاملاً إذ ان أولهما، وهو من الموالي، ركز جهده على تثبيت القواعد، واعتبارها شاملة مطردة، واهتم الثاني، وهو من أصل عربي، بتتبع الحروف اللغوية وتنظيمها في إطار مَرِنٍ يتسع لاستيعاب التنوع اللغوي.

---

(١) ابن جني: المحتسب ـ الحلقة المفقودة، ص ٦٨.
(٢) المصدر نفسه، ج١ ص ١٨٥، الحلقة المفقودة، ص ٦٩.
(٣) المصدر نفسه، ج١ ص ١٦٤.

أ) ابن أبي إسحق:

اتفق مؤرخو اللغة أن ابن أبي إسحق «هو أول من بعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل»(١) فهو النحوي الأول الذي لم يقبل من العرب أن يخرقوا القواعد التي استقراها من كلامهم، واعتبرها ثابتة وملزمة، وهذا ما جعله يعيب على الفرزدق قوله:

وعضُّ زمانٍ يا ابْنَ مروانَ لم يَدَعْ من المالِ إلا مُسْحَتاً أو مُجَلَّفُ

فلم يرض ابن أبي إسحق عن رفع كلمة «مجلف» لأنها معطوفة على ما قبلها ولا يجوز غير نصبها، واعترض على الشاعر نفسه قوله:

مُسْتقبِلين شَمالَ الشّامِ تَضْرِبُنا على زواحفَ نُزْجِيها مَحاسِيرِ

ولقد غضب الفرزدق من هذا التلحين، وما كان منه إلا أن أطلق لسانه في ابن أبي إسحق قائلاً:

ولو كان عبدُ الله مَوْلًى هَجَرْتُهُ ولكنَّ عبدَ اللهِ مولَى مواليَا

وتقول بعض الروايات أن ابن أبي إسحق، لم ينكر على الفرزدق هجاءه أكثر مما أنكر عليه نصبه لكلمة «مواليا» في آخر البيت والتي كان من المفروض أن تكون مجرورة(٢)، ولعل حرصه على الالتزام بالقواعد ومد القياس جعله يبحث عن تعليل الإعراب فقال إن التكرار يبيح حذف الواو في العطف مثل ما يقول الشاعر:

فإيّاكَ إيّاكَ المِراءَ فإنَّهُ إلى الشَّرِّ دَعّاءٌ وللشَّرِّ جالِبُ(٣)

ونراه أيضاً يتحدث عن موانع الصرف، وعدم جوازه في «زيد» إذا كانت اسماً لامرأة(٤). وله حروف في القراءات، مثل تحقيق الهمزين في نحو «قرأ

(١) الزبيدي: طبقات النحويين، ص ٣١.
(٢) المصدر نفسه، ص ٣٢.
(٣) سيبويه: الكتاب، ج١ ص ٢٧٩.
(٤) المصدر نفسه، ج٢ ص ٢٤٢.

أبوك»[1]، ونصب المضارع بالواو، قوله تعالى: ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٧﴾﴾ (الأنعام)[2].

وكان ابن أبي إسحق قيماً بالعربية، إماماً في القراءة، فاعتبر في عهده أعلم أهل البصرة. وقال يونس عنه إنه هو والبحر سواء[3]،

لقد أخذ عن يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم، وصحب ميمون الأقرع وروى عن أبي حرب بن أبي الأسود.

وأوضح الدكتور عبد العال أن قياسه لم يكن قياساً أرسطياً ولا أفلاطونياً، وإنما كان قياس فطرة وعقل، مثل ما قال عمر بن الخطاب لأبي موسى أن يعرف الأشياء وأن يقيس عليها[4].

وقد أورد أهل الفقه والحديث أمثلة من أقيسة الرسول عليه الصلاة والسلام. منها جوابه لامرأة سألته هل تقضي صوم رمضان عن أمها، فقال: «أرأيت لو كان عليها دين أكنت تقضينه؟» قالت «نعم». قال: «فدين الله أحق بالقضاء». ومنها جوابه لرجل قال له إن امرأته أتت بغلام أسود، فسأله النبي ﷺ عن ألوان إبله، وبيّن له إمكان اختلاف لون الأولاد لعرق ينزع فيها. وقد أوضحنا في المقدمة نوع القياس الذي كان مستخدماً في هذه المرحلة من تاريخ النحو، وكيف تطور فيما بعد.

ومن إسهام ابن أبي إسحق مشاركته في مناظرات في النحو واللغة تتناول أوجه القراءات مثل ما دار بينه وبين بلال بن أبي بردة في قراءة ﴿بِمَلْكِنَا﴾ (طه ـ الآية ٨٧) أو (بمُلْكِنا)، فقد روى ابن أبي إسحق عن مجاهد ضم الميم وقرأ بلال بفتحها، فأجازهما أبو عمرو ابن العلاء وفضل قراءة بلال[5]، وناظر أبا

---

(١) المصدر نفسه، ج٣ ص ٤٤٣. والمرد: المقتضب، ج١ ص ١٥٨.
(٢) المصدر نفسه، ج٣ ص ٤٤. والزبيدي: مراتب النحويين، ص ٣٣.
(٣) الزبيدي: طبقات النحويين، ص ٣١.
(٤) الحلقة المفقودة، ص١٠٩.
(٥) مجالس العلماء، ص ٢٤١.

عمرو في الهمز[١]. ولقد أتت الروايات بأنه أملى كتابا في الهمز، هذا الكتاب يعتبر أول تأليف مستقل في النحو. كما أنه مختلف مع أبي عمر في قراءة ﴿بَرِقَ ٱلْبَصَرُ﴾ (القيامة ـ الآية ٧). قرأها ابن إسحق بفتح الراء وأبو عمرو بكسره[٢].

ومن القراءات المنسوبة إليه، والمعروفة في الشواذ (يَا بُشْرَيَّ) (يوسف ـ الآية ١٩) وكذلك (فمن اتَّبَعَ هُدَيَّ) (طه ـ الآية ١٢٣)، وأوضح ابن جني أنها لغة فاشية عند هذيل واستشهد بما روي عن قطرب وهو قول الشاعر:

يُطَوِّفُ بِي عِكَبٌ مَعَدٌّ ... ويَطْعَنُ بالصُّمُلَّةِ في قَفَيّا

فإن لم تثأرا لي مِنْ عِكَبٌ ... فلا أرْوَيْتُما أبداً صَدِيّا[٣]

ولقد تابع يحيى بن يعمر في قراءة (من دُبُرُ) (يوسف ـ الآية ٢٧) بثلاث ضمات، وفي نصبه «وينوب إليه»، وتابع ابن هرمز في قراءة ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾ (البقرة ـ الآية ١٩٧) بالفتح[٤]، وخالفه في قراءته ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ (البقرة ـ الآية ٢١٤) لأنه قرأها بالنصب، فجعل قول الرسول غاية لخوف أصحابه ومنها قراءة (هؤلاء بناتي هن أطهَرَ لكم) بالنصب[٥] (هود ـ الآية ٧٨).

ب) أبو عمرو بن العلاء:

والعالم الثاني في هذا العهد، هو أبو عمرو بن العلاء، واسمه زبّان على أرجح الروايات، بدليل ما نسب إليه مخاطباً للفرزدق:

هجوتَ زبّانَ ثمّ جئتَ معتذراً ... من هَجْوِ زبّانَ لم تَهْجُو ولمْ تَدَعِ[٦]

---

(١) المصدر السابق، ص ٢٤٧.

(٢) الحلقة المفقودة، نقلاً عن مجالس العلماء.

(٣) ابن جني: المحتسب، ج١ ص ٧٦، ومكي: مشكل إعراب القرآن، ج١ ص ٤٢٦، الحلقة المفقودة، ص ١٣٠.

(٤) الحلقة المفقودة، ص١٢٨ نقلاً عن الكشف المكي.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٣١.

(٦) ابن الأنباري: نزهة الألباء، ص ٣١.

ويحتل أبو عمرو مكانة متميزة في تاريخ النحو واللغة، نظراً لانتمائه العربي الأصيل، فنسبه في مازن بن عمرو بن تميم وولاؤه في بني ضبة. ولد بمكة ونشأ في محيط البصرة الثقافي، وطلب العلم قبل الاختتان، وتتلمذ على علماء البصرة أمثال نصر بن عاصم، وابن أبي إسحق الحضرمي، والحسن البصري. ثم سعى إلى توسيع دائرة معارفه، فرحل إلى الحجاز وسمع من قرائه وشيوخه، ثم توجه إلى الشام وإلى اليمن، فاقتنى ثروة علمية واسعة، مقدمتها القرآن العربي المبين، فأحكم روايته عن أئمة عصره، إذ أخذ القراءة والتفسير عن مجاهد وعكرمة، وحفظ من الشعر والغريب ما لا يعرفه غيره، وسمع لغات القبائل في أماكنها واستفسرها عن أقوالها. ويقول إنه عرف من النحو ما لا يستطيع الأعمش حمله[١].

وهكذا جمع أبو عمرو بين السليقة والاكتساب، وأجمع أهل عصره على توثيقه، فكان إمام القراء، وأستاذ اللغويين والنحاة، فتصدر منابر التدريس، ومجالسا لمناظرات. وتتلمذ له العلماء الأعلام، فممن قرأ عليه يونس بن حبيب الضبّي ومعاذ الهراء، وعبد الملك بن قريب الأصمعي، وأبو عبيدة معمر بن المثنى، وأبو محمد اليزيدي، فاستحق بجدارة أن يحمل لقب «شيخ العلماء».

إن قراءته ما زالت متداولة، حديثاً وقديماً أثنى عليها العلماء، من ذلك قول أبي عبيد القاسم بن سلام أن شجاع بن أبي نصر حدثه أنه رأى النبي ﷺ في المنام فعرض عليه أشياء من قراءة أبي عمرو فما ردَّ منها إلا حرفين، وهما ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾ (البقرة ـ الآية ١٢٨)، باختلاس الكسرة في «أرنا». والثانية (ما ننسخ من آية أو ننساها) (البقرة ـ الآية ١٠٦)[٢]،

وكان من مميّزات قراءته الميل إلى تخفيف النطق في الأداء.

واشتهر بالإدغام الكبير وتسهيل الهمز بحذف إحدى الهمزتين في نحو (جا

(١) القفطي: إنباه الرواة، ج١ ص ١٣٢.
(٢) ابن الجزري: غاية النهاية.

أشراطها) (محمد ـ الآية ١٨) ﴿يَٰزَكَرِيَّآ إِنَّا نُبَشِّرُكَ﴾ (مريم ـ الآية ٧) وقرأ باختلاسها في مثل ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾ (البقرة ـ الآية ٥٤) وإبدالها بالياء في قوله تعالى: ﴿يَٰصَٰلِحُ ٱئْتِنَا﴾ (الأعراف ـ الآية ٧٧).

وأما الإدغام الكبير، الذي عرف به، فكان يقرأ به ويقول إنه كلام العرب الذي يجري على ألسنتها ولا يحسنون غيره[١]، ومن شواهده في كلامهم قول عَدِيّ بن زيد:

وَتِــذَكَّــرْ ربَّ الــخَــوَرْنَــقِ إذْ   أشْرَفَ يـومـاً ولـلـهـدى تـفـكـيـر

فكلما التقى حرفان، متماثلين، أو متقاربين أدغم الأول في الثاني مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ﴾، و﴿أَنَا۠ نَذِيرٌ﴾، لتماثلهما، ونحو: ﴿خَلَقَكُمْ﴾ في كلمة واحدة، وأمثلة كثيرة في كلمتين، لتعدد الحروف التي تقارب مخرجها ومنها: ﴿وَدَّت طَّآئِفَةٌ﴾ (آل عمران ـ الآية ٦٩) و﴿أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ﴾ (الفتح ـ الآية ٢٩) ﴿هَلْ ثُوِّبَ ٱلْكُفَّارُ مَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ ﴿٣٦﴾﴾ (المطففين)[٢].

ولقد وضع أبو عمرو للإدغام الكبير ضوابط تدل على دقة إدراكه لأصول الكلم، فلم ير جواز الإدغام إذا كان أحد الحرفين ضميراً مثل قوله تعالى: ﴿كُنتُ تُرَٰبًۢا﴾ (النبأ ـ الآية ٤٠)، ورأى التخيير في نحو و﴿وَإِن يَكُ كَٰذِبًا﴾ (غافر ـ الآية ٢٨) نظراً لأن النون قد حذف من الفعل المجزوم[٣].

ومن الجدير بالتذكير، أن اختياراته في الأداء أتت على ما جرى على ألسنة العرب، دون تغيير في رواية القراءة، التي كان يحترمها أيَّ احترام.

فقد روي عنه قوله: «لولا أن ليس لي أن أقرأ بغير ما قرئ لقرأت بكذا»[٤].

---

(١) النشر في القراءات العشر.
(٢) النشر، ج١ ص ٢٧٥.
(٣) ابن الباذش: الإقناع، ج١ ص ٢٢٢.
(٤) غاية النهاية، ج١ ص ٢٩١.

وقد أخذ عنه أبو محمد اليزيدي وعن اليزيدي أخذ الرواة مثل الدوري والسوسي.

وزيادة على إمامته في القراءات فإنه لم يبلغ أحد رتبته في معرفة الشعر وغريب اللغة، لقد عرف من الشعر القديم ما لم يصل إلى معاصريه، وقد قال إنه لو وصل لعرف الناس علماً كثيراً. وكان يقر أن في هذا القديم كلاماً دارساً، قال ذلك حينما سئل عن قول امرئ القيس:

نطعنهم سُلْكَى ومخلوجةً ... كَرَّكَ لامين على نابلِ[1]

وكان لا يناقش العرب في تصرفها في اللغة إذا وضح له وجه الاستعمال، فلم ينكر تأنيث «الكتاب» لما قال له أحد العرب إن الكتاب صحيفة[2]، وعرض على ذي الرمة أن يجيب عن الذين اعترضوا على قوله:

سمعتُ النّاسَ يَنْتَجِعُونَ غَيْثاً ... فقلتُ لِصَيْدَحَ انْتَجِعِي بِلالا

بأن هذا من أنواع الجائز مثل قوله:

وقفت على الديار فكلمتني ... فما ملكت مدامعها القَلُوصُ[3]

ولم يعترض على قول الفرزدق:

وعضُّ زمانٍ يا ابْنَ مَرْوانَ لم يَدَعْ ... مِنَ المالِ إلاّ مُسْحَتاً أو مُجَلَّفُ[4]

ولكنه لم يرض عن قول ذي الرمة:

حَراجِيجُ لا تَنْفَكُّ إلاّ مُناخَةً ... على الخَسْفِ أو نَرْمي بها بَلَداً قَفْرا

ولا عن قول النابغة:

مَقْذُوفَةٍ بِدَخِيسِ النَّحْضِ بازِلُها ... لَهُ صَرِيفٌ صَرِيفَ القَعْوِ بالمَسَدِ

---

(١) الحلقة المفقودة، ص٢٠٩ نقلاً عن شرح الأنباري للقصائد السبع.
(٢) نزهة الألباء، ص ٣٥.
(٣) الحلقة المفقودة، ص٧ نقلاً عن الموشح، ص ٢٨٢.
(٤) المصدر نفسه، ص٢٥١ نقلاً عن الموشح، ص ١٦١.

واعتراضه هنا لا يتعلق بخطإ لغوي، وإنما عاب عليه أن يذكر أن ناقته كانت ذات صريف، وهو ذم في النوق، واستشهد أبو عمرو بقول الأعشى:

كَتُومُ الرُّغاءِ إذا هَجَّرَتْ وكانتْ بَقِيَّةَ ذَوْدٍ كُتُمْ[1]

ونقده للشعر تبين أيضاً في استحسان جيده، ومن أمثلة ما كان يشيد به قول الشاعر:

وأدنيتني حتى إذا ما سبيتني بقول يحل العصم سهل الأباطح

تجافيت عني حين لا لي حيلة وغادرت ما غادرت بين الجوانح

ومن احترامه للسماع في الرواية قراءته (خاشعا أبصارهم) (القمر ـ الآية ٧)، واستدل لها بقول الفرزدق:

وكنّا ورثناه على عهد تُبَّعٍ طويلاً سواريه شديداً دعائمُهْ[2]

وإذا لم تثبت عنده القراءة، وخالفت سماعه من العرب أنكرها. مثل قراءة ابن مروان السّدّيّ (هؤلاء بناتي هن أطهرَ لكم) (هود ـ الآية ٧٨) وقال إن ابن مروان احتبى في لحنه[3].

فهو لم يك مثل معاصره عيسى بن عمر الذي ينزع إلى النصب في أكثر أوجه الإعراب، مع أنه رجّح النصب في أمثلة منها «هذا زيد سيّدَ الناس» و«أمّا أنت منطلقاً أنطلق معك» وفي قول القائل:

متى تَرَ عَيْنَيَّ مالكاً وجِرانَهُ وجَنْبَيْهِ تَعْلَمْ أنّه غيرُ ثائِرِ

حِضَجْراً كأمّ التوأمين توكّأت على مِرْفَقَيْها مُسْتَهِلَّةَ عاشِرِ[4]

وكان من القائلين بإبدال الفعل من الفعل مستشهدا بقول:

---

(١) الحلقة، ص ٢٠٤ نقلاً عن الموشح، ص ٥٠.
(٢) سيبويه: الكتاب، ج ٢ ص ٤٣.
(٣) الزبيدي: مراتب النحويين، ص ٤١، أبو حيان: البحر المحيط، ج ٥ ص٢٤٧.
(٤) سيبويه: الكتاب، ج ٢ ص٧١.

إنْ يَـجْـبُـنُـوا أوْ يَـبْـخَـلُـوا أوْ يَـغْـدُرُوا لا يَـحْـفَـلُـوا
يَـغْـدُوا عَـلَـيْـكَ مُـرَجَّـلِـيـن كـأنّـهـم لـم يَـفْـعَـلُـوا[1]

ولقد أشرنا إلى نزعته التسهيلية في الآداء، وقد ظهرت عنده في النسبة والتصغير فكان يقول في النسبة إلى الظبية ظبيي، وإلى حية حيي، وأنيس في تصغير ناس.

هذا ويعتقد بعض المؤرخين أنه لم يكن نحوياً بالمعنى الدقيق، وقد يعنون بها أنه لم يؤثر عنه كتاب في النحو. ولم يختص بالبحث عن تأسيس القواعد النحوية مثل ما كان من شيخه عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي. وأما كونه أسهم في تقدم الدراسات النحوية فهذا مما لا شك فيه. فلقد ظهرت آراؤه في بعض الجزئيات النحوية والصرفية، ونقلنا مقالته أنه عرف من النحو ما لا يستطيع الأعمش حمله، وإذا كان أكثر نشاطه يتناول اللغويات، فذلك لأنه في عهد لم تنفصل فيه اللغة عن النحو، وفي مجال أصول النحو، فإنه أسهم بقسط وافر في وضع مقاييس السماع اللغوي الصحيح.

ويمكن اختصار هذه المقاييس في ثلاثة أسس:

أولاً: نص التنزيل، الذي يمثل الفصيح المطلق، والمثل الأعلى، والمرجع الفصل حينما تثبت رواية القراءة، التي يمكن أداء نصها المروي والمرسوم وفق ما تجري عليه ألسنة العرب الفصحاء.

ثانياً: أن العربية التي يتكلم بها معاصروه لم تعد فصيحة كلها بسبب اختلاط العرب بغيرهم، ولذلك يقول الأصمعي إنه جلس معه عشر سنوات ولم يسمعه يحتج إلا بشعر جاهلي. ولما سمع من أبي خيرة قوله «استأصل الله عرقاتهم» بفتح التاء. قال له: «لأن جِلدك» فكان حريصاً على التمسك بالسماع الصحيح[2].

---

(١) المصدر نفسه، ج ٣ ص ٨٧.
(٢) ابن جني: الخصائص، ج١ ص ٣٨٤.

ثالثاً: قوله إن أفصح قبائل العرب، هم سكان السروات من الجبال المطلة على تهامة وهي: هذيل، وثقيف، وأزد شنوأة، وعليا تميم، وسفلى قيس[1].

وكل ما توفرت فيه هذه الضوابط، فهو عنده مثال للعربية الفصيحة والسماع الصحيح، الذي يمكن اعتباره، وما سواه يسميها لغات[2].

إن سعة معرفة أبي عمرو بن العلاء اللغوية، أغنته عن التوسع في القياس، فاكتفى في اختياره للأفصح بالمقاييس التي ذكرنا آنفاً، معتمداً على إحساس اللغوي المدعم من طرف استعمال من يثق بعربيتهم، معترفاً بتعدد أوجه اللغة، ومصوباً منها وجهين اثنين وهما في لغة تميم ولغة الحجاز.

وكان هذا الاتجاه واضحاً في مناظرته مع عبدالله بن أبي إسحق الحضرمي، حول إعراب «ليس الطيب إلا المسك» حين قال لمنافسه: «نمت وأدلج الناس، ليس في الأرض تميمي إلا وهو يرفع، ولا حجازي إلا وهو ينصب»[3].

وإذا لم يؤثر عن أبي عمرو بن العلاء كتاب في النحو، فإنه هو الذي فتح باب التدوين لعيسى بن عمر ولمن جاء بعده.

---

(1) السيوطي: المزهر، ج٢ ص ٤٨٣.
(2) الزبيدي: طبقات النحويين، ص ٣٩.
(3) ابن هشام: المغني، ص ٣٢٥.

الباب الثاني

عصر التدوين والتصنيف

ليس من قبيل المبالغة القول بأن تدوين النحو بدأ بكتاب سيبويه وانتهى به، ولكن إعداد هذا التدوين، كان فيه الفضل الأوفى للخليل، ومن قبله قد أعانه قوم آخرون. فأتت المحاولة الأولى على يد عيسى بن عمر الثقفي، وشارك في هذه التهيئة يونس بن حبيب الضبي، وأبو الخطاب عبد الحميد المعروف بالأخفش الكبير، فكل واحد من هؤلاء أسهم في مرحلة ما قبل كتاب سيبويه إسهاماً ملحوظاً. فعيسى بن عمر جمع وأكمل في مؤلفيه، ويونس نظم دروسه في حلقته المشهورة، والأخفش الكبير نبه سيبويه على مسائل نحوية دقيقة، أما الخليل فهو الذي زود إمام النحاة بألف ورقة من علمه، ولنا مع كل واحد منهم وقفة وكلمة، مذكّرين بقول أبي الطيب اللغوي إن هؤلاء كانوا أفصح الناس وأعلمهم[1].

١ ـ عيسى بن عمر:

ذهب النحو جميعاً كلُّه غير ما أحدث عيسى بن عمرْ
ذاك إكمال وهذا جامع وهما للناس شمس وقمرْ

(١) مراتب النحويين، ص ٧٠.

وهـمـا بـابـان صـارا حـكـمـة وأراحـا مـن قـيـاس ونـظـر[١]

هذان الكتابان هما أول ما تحدث عنه مؤرخو النحو في مستهل عصر التدوين ويقول ابن الأنباري إنه ما رآهما[١] ولا رأى من رآهما. غير أن أبا الطيب اللغوي روى أن أحدهما مبسوط، والآخر مختصر، وأن المبرد قد قرأ منهما أوراقاً[٢]. أما القفطي فيورد أن عيسى كتب نيفاً وسبعين كتاباً في النحو. وأن جامعه هو كتاب سيبويه، وإنما زاد فيه وحشاه، ولما أحضره للخليل قال فيه الأبيات المذكورة، وإشارته في قوله «وهذا جامع» تدل على أن جامع عيسى بن عمر هو ما قدم سيبويه إلى الخليل[٣].

والرواية الأخيرة غير محتملة، لأن كل ما في الكتاب معزو لمن نقل عنه مثل الخليل ويونس وعيسى بن عمر نفسه، وقد تكون هذه الرواية من اختلاق خصوم سيبويه الذين يسعون إلى التقليل من شأنه، مثل قولهم إن الكتاب اجتمع على تأليفه أكثر من أربعين عالماً[٤].

وصحة نسبة أصول الكتاب لسيبويه لا تنقص من قدر عيسى بن عمر الذي افتتح به عصر التدوين النحوي. فقد كانت دراسة النحو من قبله تقتصر على تصورات أولية لقواعد اللغة العامة من خلال رصد الظواهر الإعرابية، ووضع المصطلحات المميزة لكل ما يوصل إليه القياس والتعليل من تنظيم وتبويب. وكان هذا النشاط متداولاً في شكل دروس ومناظرات، ومجالس وحلقات تتحول مضامينها إلى روايات محفوظة، وقد يقل ما كان مكتوباً منها، لأن الاعتماد كان على الذاكرة والقياس والنظر، حتى جاء عيسى بن عمر وأراح الناس من «القياس والنظر».

وكتاب عيسى بن عمر لم يره الناس، لأنهم استغنوا عنه بكتاب سيبويه الذي

(١) المصدر نفسه، ص ٤٧.
(٢) المصدر نفسه، ص ٤٦.
(٣) إنباه الرواة، ج٢ ص ٣٧٥.
(٤) المصدر نفسه، ج٢ ص ٣٤٧.

أكمل عملية التدوين. ولكن يبقى لعيسى بن عمر فضيلة السبق في التأليف. غير أن استغناء النحويين عن كتبه لا يعني أن ذكره قد اضمحل عندهم، لقد سجل المؤرخون مناظراته، وحفظوا كلماته في الغريب، ودونوا بعض آرائه واختباراته.

سبقت الإشارة إلى مناظرته مع أبي عمرو بن العلاء في إعراب «ليس الطيب إلا المسك» وإلى إقرار انتصار خصمه فيها، ويروي الزبيدي له مناظرة أخرى مع الكسائي حول «همّك ما أهمك» ولما جاء الكسائي باحتمالات إعرابها، قال له عيسى: «إنما أريد كلام العرب، وليس هذا الذي تأتي به من كلامها»، وكأنه بهذا الإنكار كان من رواد منتقدي الكسائي في التوسع في دائرة السماع[1].

ومن آرائه التي اشتهر بها أنه لا يسلم للعرب فصاحة كل ما قالوه، فقد عاب على النابغة قوله:

فَبِتُّ كأنّي سَاورتْني ضَئيلةٌ ... من الرُّقْشِ في أنيابها السُّمُّ نَاقِعُ

فقد قال إن من حق «ناقع» أن تكون منصوبة[2]، وعيسى كان ميالاً إلى النصب، ولقد قرأ (هؤلاء بناتي هن أطهرَ لكم) (هود ـ الآية ٧٨)، بنصب «أطهرَ» ولم يوافقه أبو عمرو في هذا الحرف، وإن كانا قد اتفقا في نصب «والطير» من قوله تعالى: ﴿يَـٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَٱلطَّيْرَ﴾ (سبأ ـ الآية ١٠) ولكنهما اختلفا في التوجيه، فيقول عيسى إنها عطف على محل النداء، بينما يرى أبو عمرو أنها نصبت بإضمار «وسخرنا»[3].

ومما حفظ عنه الغريب، قوله ليوسف بن عمر بن هبيرة، «إن كانت إلا أثياب في أسيفاط قبضها عشاروك»[4]، وقوله لأبي عمرو: «وما شعرت حتى وقع قرانهما في عنقي فلبج بي فافرنقع عني والناس ينظرون»[5]. ومن الغريب

---

(١) طبقات النحويين، ص ٤٢.
(٢) الزبيدي: طبقات النحويين، ص ٤١.
(٣) المصدر والصفحة نفسها.
(٤) طبقات النحويين، ص ٤٢.
(٥) المصدر نفسه، ص ٤٤.

حقاً أن يقول الناس أن أبا عمرو مليء غيظاً من فصاحة هذا القول الذي أصدق ما يمكن أن يقال عنه ما قاله الناس حينما سمعوا عيسى لما أفاق من صرعة وقعت به، فقال أحدهم «إنّ جنّيه يتكلم بالهندية»[1]. فليس هذا النوع من الغريب مصدر تقدير عيسى بن عمر، فكان من جملة شيوخ الخليل، وروّاد مدرسة البصرة الذين عناهم يحيى بن المبارك اليزيدي في قوله:

يا طالب النحو ألا فابكِهِ   بعد أبي عمرو وحمّادِ
وابن أبي إسحق في علمه   والدين في المشهد والنادي
عيسى وأشباه لعيسى وهل   يأتي لهم دهر بأنداد
ويونس النحوي لا تنسه   ولا خليلا جنة الوادي[2]

٢ ـ يونس بن حبيب الضبي:

إننا لن ننسى يونس النحوي ودوره في إعداد تدوين هذا العلم. لقد اتفق المؤرخون أنه كان مقدماً من أكابر النحاة البارعين. أخذ عن حماد بن سلمة وقال إنه أول من قرأ عليه النحو[3]. ثم درسه على ابن أبي إسحق الحضرمي، وعيسى بن عمر والأخفش الكبير، وأخذ اللغة عن أبي عمرو بن العلاء، واختص بالرواية عن رؤبة بن العجاج.

وقد كان شديد التثبت في تحصيله، موثوق الرواية قوي الحافظة، يقول الزبيدي إنه ليس عنده من العلم إلا ما رآه بعينه[4]، وشبهه واصفوه بالكوز الذي لا يدخل فيه الشيء إلا بعسر ولكن لا يخرج منه ما دخل فيه، يعنون أنه لا ينسى ما علم[5]. ومما حفظ عن ابن أبي إسحق الحضرمي من أمهات المسائل

(١) القفطي: إنباه الرواة، ج٢ ص ٣٧٧.
(٢) ابن الأنباري: نزهة الألباء، ص ٣٠.
(٣) الزبيدي: طبقات النحويين، ص ٥١.
(٤) المصدر والصفحة نفسها.
(٥) إنباه الرواة ٤/ ٧٤.

النحوية، قوله: إن أصل الكلام بناؤه على «فعل» ثم يبنى آخره على عدد من فعل الفعل من المؤنث والمذكر ومن الواحد والاثنين والجميع كقوله فعلت، وفعلنا، وفعلن، وفعلا، وفعلوا ويزاد في أوله ما ليس من بنائه فيزيدون الميم بدلاً من الألف كقولك أعطيت إنما أصلها أعطوت ثم يقولون معطى فيزيدون الميم بدلاً من الألف وإنما أصلها عاطى، ويزيدون في أوساط فعل افتعل، وانفعل، واستفعل ونحو هذا(١). وفي هذا الكلام نرى أول إشارة إلى وضع قواعد أصول الكلمات وزوائدها، ووزن مقابلها بلفظ الفعل.

هذا عن ابن أبي إسحق، أما مع أبي عمرو فقد توطدت العلاقة العلمية بينهما، وتصدر طلابه في مجلسه. ولقد روى عن أبي عمرو عدة حروف من معاني القرآن. منها تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾ (الإسراء ـ الآية ١٦)، فيقول يونس ناقلا عنه، إن «أمرنا» بمعنى «أكثرنا» وأن العرب تقول «خير المال نخلة مأبورة، ومهرة مأمورة» أي كثيرة الولد(٢). ومنها توجيه قوله تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَٰقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ﴾ (الشعراء ـ الآية ٣) إنّ الأعناق جاءت في موضع «هم»، ومثاله في الشعر قوله:

طولُ الليالي أسرعتْ في نقضي   طوينَ طُولِي وطوينَ عَرْضي(٣)

وعلاقته بأبي عمرو أتاحت لهذا الأخير أن يعترف له بما لم يكن ليقوله إلا لأصفيائه. ذلك أنه في قوله إن «أنكر» و«نكر» بمعنىً وأنشد بيتاً معزوّاً للأعشى وهو:

فأنكَرتْني وما كان الذي نَكِرَت   من الحوادث إلا الشيب والصلعا

ويُقِرُّ أبو عمرو أنه هو الذي وضع هذا البيت، وأنه يتوب إلى الله مما فعل(٤).

(١) أبو عبيدة: مجاز القرآن، ج١ ص ٣٧٦.
(٢) المصدر نفسه، ج١ ص ٣٧٣.
(٣) المصدر نفسه، ج٢ ص ٨٣.
(٤) أبو عبيدة: مجاز القرآن، ج١ ص ٢٩٣.

ويجانب أبي عمرو كان يونس يعتمد كثيراً في اللغة على رؤبة بن العجاج، الذي التقى به وهو في سن الطفولة لما بعثه إليه والده يسأله عن إعراب قول الشاعر:

أبـنـي لـبـيـنـى لـسـتـمُ بـيـدٍ　　　إلا يدٌ (أو يداً) ليست لها عضد[1]

ثم لازمه طيلة حياته يسمع منه أراجيزه وزخارفه وتوجيهاته. وظل وفيّاً له ومناصراً له ضّداً على خصومه. فروى عنه في إعراب قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ (البقرة ـ الآية ٢٦) أنها على رفع «بعوضه» وقال إن تميما يُعملون آخر الفعلين وآخر الأداتين، وأنشد قول النابغة:

قالت ألا ليتما هذا الحمامَ لنا　　　إلى حمامتنا ونصفَه فَقَد[2]

كما روي عنه الرفع في مثل: «ما جاءت حاجتك»[3] وقوله أن ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ (مريم ـ الآية ٦٩) مرفوع على الابتداء، كما روى الرفع في قول الشاعر:

عَجَبٌ لتلك قضيةٌ وإقامتي　　　فيكم على تلك القضية أعجب[4]

ولعل يونس أخذ عن رؤبة الميل إلى الرفع على عكس ما رأينا عند عيسى بن عمر. لكن هذه النزعة لم تمنعه القولب النصب على المدح في قراءة، (والحمد للّهِ ربَّ العالمين)، وقول الشاعر:

لا يَبْعَدَنْ قومي الذي هم　　　سمُّ العُداة وآفة الجُزْرِ

النازلون بكل معترك　　　والطيبين معَاقِدَ الأزْرِ[5]

ونشاط يونس النحوي في التدريس متميز، فاشتهرت حلقته التي وفد إليها

---

(١) الحلقة المفقودة، ص٢٩٠ نقلاً عن شرح ما يقع فيه التصحيف، ص ٢٦٣.
(٢) ديوان النابغة.
(٣) سيبويه: الكتاب، ج١ ص ٥١.
(٤) المصدر نفسه، ج١ ص ٣١٩.
(٥) المصدر نفسه، ج٢ ص ٦٥.

طلبة العلم وفصحاء الأعراب، فيأخذ ويعطي. ويقول أبو زيد الأنصاري: ما رأيت أحدا أبذل للعلم من يونس[1]. كما كان سريع البديهة في الاستفادة من كلام العرب، من ذلك أنه جاءه أعرابي مرة، وسأل الناس، قائلاً من ينصرني لله «فقال يونس» ها هي أتتكم عن قرب، إنه يعني يرزق» وهذا مثل قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ ٱللَّهُ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ﴾ (الحج ـ الآية ١٥)[2].

كانت هذه الحلقة مدرسة العلماء، مكث فيها أبو عيسى أربعين سنة، وخلف الأحمر عشرين وأبو زيد الأنصاري عشر سنوات، وأخذ منها سيبويه نحواً من مائتي مسألة في كتابه. ولما رأى يونس كتابه، وقرأ ما روى عنه، قال: صدق في جميع ما قال، وهو قولي[3].

ولم يك البصريون وحدهم هم الذين رووا عنه، فقد زاره أئمة الكوفة مثل الكسائي الذي سئل في مجلسه عن قول الشاعر:

غداة أحلَّت لابن أصرمَ ضربةٌ   حصينٍ عبيطاتُ السدائف والخمرُ

بم رفع الشاعر الخمر؟ فقال إنه على إضمار: وحلت له الخمر.

واستحسن يونس توجيهه، غير أنه قال إنه روى البيت بنصب «ضربة»، ورفع عبيطات. وأن الشاعر جعل الفاعل مفعولاً مثل ما قال الحطيئة:

فلما خشيت الهون والعير ممسكٌ   على رغمه ما أمسك الحبلَ حافِرُهُ[4]

وممن روى عنه كذلك الفراء، وقد أنشده:

رُبَّ حلمٍ أضاعه عدمُ المال   وجهلٍ غطى عليه النعيمُ

ولم تمنع يونس مزاولة التدريس، من ممارسة التأليف فكان من رواده

---

(١) الزبيدي: طبقات النحويين، ص ٥٢.
(٢) أبو عبيدة: مجاز القرآن، ج٢ ص ٤٦.
(٣) السيرافي: اخبار النحويين، ص ٦٤.
(٤) القفطي: انباه الرواة، ج٤ ص ٧٨.

الأوائل، فروى عنه كتاب معاني القرآن، وبه افتتحت مجموعة من المصنفات تحمل هذا العنوان فتابعه فيها أبو عبيدة في المجاز وقد روى عنه غير مرة، وجاء بعده الأخفش والفراء، وتوالت بعدهم المصنفات في هذا الموضوع، ومن أمثلة ما روى عنه أبو عبيدة:

وكم من ماجدٍ فيهم كريمٍ　　ومن ليثٍ يُعزّر في النّدي

وفسر التناوش بالتناول، واستشهد عليه، بقول غيلان بن حريث الربعي:

فهي تنوش الحوض نوشاً من علا　　نوشاً به تُقْطَعُ أجْواز الفلا[1]

وله كتاب النوادر. ويقول السيوطي إنه لم يقف عليه، ولكن رأى بخط تاج الدين بن مكتوم قوله إنه قليل الوجود كثير الفائدة، وروى عنه قوله إنّ أهل الحجاز ينطقون يبطش بكسر الطاء وهيهاه بالهاء، ورضوان بكسر الراء. وإن تميما يضمون طاء يبطش، وراء رضوان ويبدلون هاء هيهات بالألف. وهذا الكلام أقرب إلى كتاب اللغات المعزوّ له أيضاً. وقد يكون من نوادره أن أعطانا أسماء الأيام عند العرب، وهي الأول بدل الأحد ثم الأهون، وجبار، ودبار، ومؤنس، والعروبة، وشيار[2].

ويقول ابن الأنباري، إن ليونس بن حبيب أقيسة وآراء تفرد بها، وقد اشتهر من ـ أقواله ـ رد المحذوف في التصغير، وإثبات التاء في النسبة لبنت، وإلحاق نون التوكيد الخفيفة للمثنى في نحو اضربان[3].

ولا ننس كذلك أن يونس كان ذا فكر ونقد، فهو الذي كان يتمنى أن يناقش آدم في خروج ذريته من الجنة، ويوسف في عدم عودته إلى أبيه يعقوب، والزبير وطلحة في خروجها على الإمام علي[4]، أما نقده للشعر، فلنا عليه مثال، وهو

---

(١) ابن الانباري: نزهة الألباء، ص ٤٩.
(٢) راجع الحلقة المفقودة، ص ٢٩١، عزواً للمزهر، والملاحظ أن السيوطي في النوع العاشر من المزهر نسب المسألة إلى ابن دريد ١/٢١٩.
(٣) ابن الأنباري: نزهة الألباء، ص ٤٧.
(٤) المصدر نفسه، ص ٤٩.

أن مروان بن أبي حفصة عرض عليه قوله:

طرقتك زائرةُ فحيّ خيالَها

فاستجادها وأمره أن يبثها وزعم أنه فاق فيها أعشى قيس، لأن هذا الأخير قال في شعره.

فرميتَ غفْلة عينِهِ عن شاتِهِ　　فأصبْتَ حبّة قلبِها وطحالها

وقال يونس ـ وصدق ـ إن الطحال لا يدخل في شيء إلا أفسده[1].

٣ ـ الأخفش الكبير:

لقد كان الأخفش الكبير، أبو الخطاب من العلماء الذين وثّقوا عرى الصلات بين أبي عمرو وابن أبي إسحق الحضرمي وبين سيبويه. والحديث عنه في الكتاب، وإن كان قليلاً، لا يقاس بما روي عن الخليل ويونس، فإنه مع ذلك يدل على أن سيبويه قرأ عليه، وتثبّت مما قاله ووثّقه فيما قال. فذكر أنه سأله غير ما مرة، عن لغة بني سُليم وإعمالهم للقول بمعنى «الظن»[2]، وعرف منه أنهم ممن يوثق بعربيتهم، وسأله عن عدم صحة استعمال «أيهم مررت به، فقال له «لأن» أيهم حرف الاستفهام، لا تدخل عليه الألف. وإنما تركت الألف استغناء فصارت بمنزلة الابتداء، ألا ترى أن حد الكلام أن تؤخر الفعل في «أيهم رأيت» كما تفعل ذلك بالألف (ألف الاستفهام) فهي نفسها بمنزلة الابتداء[3].

وسمع منه شواهد، منها ما هو في باب التنازع، مثل قول المرار الأسدي:

فردّ على الفؤاد هوًى عميدا　　وسُوئِلَ لو يُبينُ لنا سؤالا

وقد نَغنى بها ونرى عصورا　　بها يقتادنا الخرد الخدالا[4]

---

(١) الحلقة المفقودة، ص٣٠٤ نقلاً عن الموضح، ص ٧٤.
(٢) سيبويه: الكتاب، ج١ ص ١٢٤.
(٣) سيبويه: الكتاب، ج١ ص ١٢٦.
(٤) المصدر نفسه، ج١ ص ٧٨.

ومنها في تعليق «خال» في قول اللعين:

أبالأراجيز يا ابن اللؤم توعدني وفي الأراجيز خلت اللؤمُ والخَوَرُ[1]

وأنشده في باب الصفة المشبهة باسم الفاعل قول الحارث بن ظالم:

فما قومي بثعلبةَ بنِ سعد ولا بفزارةِ الشُّعْرِ الرقابا[2]

وروى عنه:

أتُوعِدُني بقومك يا ابن حجلٍ أشابات يخالون العبادا

بما جمّعت من حصن وعمرو وما حصن وعمرو والجيادا[3]

وحدثه أنه سمع من يوثق بعربيته (وقد تكررت هذه العبارة فيما يُعْزَى له) يقول:

كأنّا يوم قرّى إنما نقتل إيانا

قتلنا منهم كل فتى أبيض حسّانا[4]

كما استفسر منه معنى لبيك وسعديك، فعرف منه أن لبيك من الإلباب وهو الدنو، وأن سعديك من المساعدة وهي متابعة الأمن[5]، وأوضح معنى ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَـٰهِلُونَ قَالُوا۟ سَلَـٰمًا﴾ (الفرقان ـ الآية ٦٣)، وفيها معنى «البراءة» والتسليم، واستدل له بأن الآية مكية، وبأنّ المسلمين حينئذ لم يؤمروا بالتسليم على المشركين، وإنما هو قولهم: لا خير بيننا ولا شر. وقال إنه قول أمية بن أبي الصَّلْت:

سلامك ربّنا في كل فجرٍ بريّاً ما تغنّتك الذمومُ

(١) المصدر نفسه، ج١ ص ١٢٠.
(٢) المصدر نفسه، ج١ ص ٢٠١.
(٣) المصدر نفسه، ج١ ص ٣٠٤.
(٤) المصدر نفسه، ج٢ ص ١١١.
(٥) المصدر نفسه، ج١ ص ٣٥٣.

أي برأتك ربنا من كل سوء[1].

وأخذ عنه توجيه قراءة من قال: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠٩﴾﴾ (الأنعام) «قائلاً بوجود وقف بعد قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾. وبعد الوقف جيء بالابتداء بإن المكسورة[2].

وقليل ما خصصه مؤرخو النحاة لأبي الخطاب الأخفش الكبير، عبد الحميد بن عبد المجيد، سوى أنهم قالوا إنه من أكبر علماء العربية في عصره، وإنه سمع من العرب في ديارهم، وأخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وإن سيبويه كان من تلامذته.

وهذه الإشارات المقتضبة لا تمثل في الحقيقة الدور الذي قام به أبو الخطاب في إعداد تدوين النحو ـ والرجوع إلى كتاب سيبويه وتتبع المسائل التي روى عنه تعطي صورة أوضح عن أهمية هذا الدور، وإن كانت روايته عنه لا تتعدى نحوا من الأربعين، لكن قيمة مدلولاتها أعلى من عددها، ذلك أن أبا الخطاب نبه سيبويه على ثلاثة مستويات من اللغة التي تشكل أساساً للسماع:

الأول: مستوى الاستعمال عند من يوثق بعربيتهم وأعطى منه نماذج عدة.

الثاني: لغات تعتبر فصيحة، ولكنها غير مطردة اطراداً تاماً، مثل ما نسب إلى أهل الحجاز في تثنية الكباء، بالواو[3]، وكسر عين نعم عند هذيل[4] وبعض هذه اللغات غير منسوب إلى قبيلة مخصوصة، مثل الذين يقولون «أرآهم» في مضارع رأيت[5]، ومن يقول «راءة» في «راية»[6] ومن يقف على الياء والواو، في مثل رامي وغازي[7]، وكالذين

---

(١) سيبويه: الكتاب، ج١ ص ٣٢٥.
(٢) المصدر نفسه، ج٣ ص ١٢٣.
(٣) المصدر نفسه، ج٣ ص ٣٨٧.
(٤) المصدر نفسه، ج٤ ص ٤٤٠.
(٥) المصدر نفسه، ج٣ ص ٥٤٦.
(٦) المصدر نفسه، ج٣ ص ٤٦٨.
(٧) المصدر نفسه، ج٤ ص ١٨٣.

يجمعون أرضاً، على أراض بوزن أفعال[1]، ومن يقولون «ثوب» أكياش، يجعلونها مفرداً مثل الأنعام[2].

الثالث: هو مستوى استعمال خارج من القواعد العامة وغير معروف إلا عند بعض قبائل العرب، على مستوى لهجات محلية، فذكر أبو الخطاب من ذلك أن فزارة وناساً من قيس وطيء، يقولون في الوقف حبلي، وأفعي[3]، «وكيد زيد أن يقوم» و«ما زيل» بدلاً من كاد وزال[4]، ومنهم من يقول هبيّ وهبيّة يعني صبيّ وصبية[5]، وحي هلى الصلاة، بدلاً من حي على الصلاة[6].

وقد اعتبر سيبويه هذه المستويات، فتحدث عن لغة من يوثق بهم، وعن اللغات الفصيحة القليلة، وعن اللغات الرديئة.

ومن الأفكار التي أخذها سيبويه عن أبي الخطاب، فكرة التعليل بالتوهم. وذكر ذلك في الكتاب راوياً عنه مرتين. إحداهما بما قال: وحدثني أبو الخطاب أنه سمع العرب ينشدون هذا البيت:

يَحْدُو ثمانِيَ مُولَعاً بِلِقاحِها ... حتَّى هَمَمْنَ بِزَيْغَةِ الإرتاجِ

فقاله إن الشاعر توهم أن ثماني جمع ثمينة، فلم ينون[7]،

الثانية، قوله «وزعم أبو الخطاب أن ناسا من العرب يقولون: ادعه من دعوت، فيكسرون العين، كأنها لما كانت في موضع الجزم توهموا أنها ساكنة، إذ كانت آخر شيء في الكلمة في موضع الجزم فكسروا حيث كانت الدال

(١) المصدر نفسه، ج٣ ص ٦١٦.
(٢) المصدر نفسه، ج١ ص ٢٣٠.
(٣) سيبويه: الكتاب، ج٤ ص ١٨١.
(٤) المصدر نفسه، ج٤ ص ٣٤٣.
(٥) المصدر نفسه، ج٤ ص ٤١٢.
(٦) المصدر نفسه.
(٧) المصدر نفسه.

ساكنة لأنه لا يلتقي ساكنان كما قالوا رد يا فتى. وهذه لغة رديئة. وإنما هو غلط كما قال زهير:

بَدا لِيَ أنّي لستُ مُدْرِكَ ما مضى　　ولا سابِقٍ شيئاً إذا كانَ جائِياً

وقول سيبويه «غلط» يعني به توهم، دليله استشهاد ببيت زهير الذي عطفت فيه سابق بالجر على مدرك، توهما أنه قال لست بمدرك[1].

٤ ـ الخليل بن أحمد:

حينما نبحث في تطور علم من العلوم، نلاحظ أن نشأته تبرز نتيجة ظروف خاصة، ثم نجد رواده يضعون لبناته شيئاً فشيئاً، غير أن بناءه لا يكمل إلا على يد شخصية فذة تؤصل قواعده الأساسية، وتحكم طرق استثمار فروعه، والذي يقوم بهذا العمل يسمى عادة إمام هذا العلم، وإمام علوم اللغة هو الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي.

نشأ الخليل مع مستهل القرن الثاني الهجري، وملأ منه برهة ينظر ويقرئ. فكان من نتائج فكره أن أملى علم النحو على تلميذه سيبويه الذي دونه باستقصاء في كتابه.

كما اخترع الخليل أيضاً علم العروض، ووضع أسس المعجم اللغوي عن طريق عملية حسابية تؤهله أن ينظر إليه وكأنه أول من رسم النّظم التي تسير عليها الآلات الحاسبة بعد ألف ومائتي سنة من وفاته. فالآثار التي خلفها هذا العالم العبقري تبرهن على ما نعت به من ذكاء وعلم. فإذا كان من سبقه قد «يضحك من علمهم ويثير الإعجاب ذكاؤهم»[2]، فإن الخليل جمع بين الذكاء والعلم حتى صار مضرب الأمثال فيهما. فلم ينل عالم في عهد الخليل مثل ما نال من ثناء وإطراء. ولم يجمع مؤرخو العربية على التنويه بأحد مثل إجماعهم

(١) المصدر نفسه، ج٤ ص ١٦٠.
(٢) الجمحي: طبقات الشعراء، ص ٣١.

على التنويه به، فيقول عنه أبو الطيب اللغوي: «إنه لم يك قبله، ولا بعده مثله، ولم يكن للعرب بعد الصحابة أذكى منه فكان أعلم الناس، وأفضل الناس وأتقى الناس، فكان مفتاح العلوم ومصرفها»[1]. واتفقوا أنه كان آية في الذكاء غاية في استخراج مسائل النحو، مع تحليه بجميع الفضائل، فرووا عن سفيان الثوري قوله: «من أراد أن ينظر إلى رجل خلقه الله من الذهب والمسك فلينظر إلى الخليل»[2]. وقد ضربوا الأمثال أيضاً بعلمه، فيقول إسحق الموصلي في هجاء الأصمعي:

ويـزعـم أنـه قـد كـان يـفـتـي ... أبـا عـمـرو ويـسـألـه الـخـلـيـلُ

ويقول النجار في هجاء التوزي :

والله لـو كـنـت الـخـلـيـل ... لـمـا كـتـبـت عـلـيـك لـفـظـه[3]

أما الحكايات عن ذكائه فتكاد تكون من قبيل الأساطير، لولا أن الذين نقلوها تكلموا بجدية واقتناع، من ذلك أنه استطاع أن يفهم رسالة كتبت باليونانية، مع أنه لم يسبق له معرفة بهذه اللغة، إلا أنه افترض أنها مستفتحة ببسم الله، ومنها أنه تعرف على أخلاط دواء ركب من ستة عشر عنصراً، حينما شمّ الآنية التي استحضر فيها الدواء، ولم يفته من الأخلاط إلا واحد. وقيل في سبب وفاته أنه صدمته سارية حينما كان يفكر في نوع من الحساب، تستطيع المرأة بفضله أن تحمي نفسها من ظلم القضاة[4]. ويقول عنه شوقي ضيف: إنه لما لمس اللغة بعصاه السحرية انفتحت أمامه أغلاقها وفارقتها طلاسمها[5].

وليس من شك أن الخليل نظر إلى اللغة نظرة جديدة. لقد كانت بين يديه مادة غزيرة، منها ما قرأه على أبي عمرو بن العلاء من مروياته في القراءة

---

(١) أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين، ص ٥٤.
(٢) ابن الأنباري: نزهة الألباء، ص ٤٧.
(٣) أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين، ص ٩.
(٤) المرجع والصفحة نفسهما.
(٥) المدارس النحوية، ص ٣١.

والشعر والغريب، ومنها ما سمعه من عيسى بن عمر من كتاباته النحوية التي يقال إنها بلغت سبعين، وأثنى الخليل نفسه على اثنين منها، وهما «الجامع» و«الإكمال»، ثم سمع من فصحاء العرب في بوادي نجد وتهامة والحجاز، وقارن بين ما سمع وما رأى من جهود سابقيه في بناء الصرح النحوي، كل هذا جعله يخلص إلى أن اللغة صنعت صنعاً منطقياً، مثل له بدار محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام. وكل ما وضع فيها من رسوم وحدود وأبواب، جاء لعلل قامت في عقول العرب وإن لم تنقل عنهم لأنهم نطقوا على سجيتهم وطباعهم[1].

فاستطاع الخليل في الأخير، أن يستنبط مقاييس التركيب العام للكلام العملي، وأن يفحص مادته التي صيغ منها وهي الحروف، ولبناته التي شيد منها وهي الكلمات، ونسقه المميز وهو التركيب الإعرابي. مرتكزاً في تحليله على الأساليب المطردة التي تعتبر نموذجاً مختاراً للاستعمال الصحيح، وحكم بالشذوذ على ما سواه، مبرزاً العلاقة بين تغير صور التراكيب اللفظية وبين معنى الكلام. وفيما يلي نماذج مقتضبة حول أعماله على مستويات الحروف، والمقاطع والكلمات والجمل.

أ) اعتبار الحروف:

عندما قرر الخليل تصنيف كتاب العين لاستيعاب مفردات اللغة العربية اعتمد على اعداد حروف الكلمة، مع تبديل مواضع حروفها حسب الحالات الممكنة حسابياً، وسميت هذه العملية بالاشتقاق الكبير، مثل علم، عمل، معل، ملع، لعم، لمع، ثم بين المستعمل والمهمل من هذه المفردات وابتدأ بحرف العين لأسباب تعود إلى طبيعة هذه الحرف من حيث مخرجه وصفاته، ولهذا العمل صلة واضحة بالتفكير في دراسة مخارج الحروف كلها، واستظهار صفاتها، وهكذا لأول مرة، ضبطت مخارج الحروف وعرف منها ما هو حلقي، ولهوي،

---

(١) الزجاجي: الإيضاح، ص ٦٥.

وشفوي إلخ، وما يوسم بالجهر والهمس والاستعلاء والانسفال، والشدة والرخاوة ونحوها.

وعلى غرار ما ضبطت للمستمع، استكمل كذلك ضبطها للقارئ، إذ أتم الخليل عمل أبي الأسود الدؤلي ونصر بن عاصم، فوضع الشكل المتعارف بعلامات الفتح والكسر بخط فوق الحرف وتحته، بدل النقط، وجعل الضم واواً صغيرة ووضع علامات الأمداد، فنشأ عن هذا العمل ضبط أصوات اللغة ورسم حروفها على صورة، جعلت في وسع القراء أن يحفظوا كيفية اللغة من ذلك التاريخ إلى يومنا هذا، وقد يكون هذا من أسرار معجزة حفظ القرآن الحكيم، حيث شمل هذا الحفظ رسمه وأداءه[١].

ب) اعتبار المقاطع:

انتبه الخليل، أثناء تحليله لأجزاء الكلمة أنها لا تتألف من أجزاء بسيطة، وهي الحروف التي تكوّن الوحدات الصوتية، بل إن فيها وحدات أخرى وهي المقاطع، فعبر عنها بالأسباب والأوتاد في وضعه لعلم العروض، ولاحظ أن منها ما هو ذو مغزى إيقاعي فقط، إذا كان المقطع جزءاً لا يتجزأ من الكلمة المجردة، ومنها ما يدل على معنى زائد في الكلمة سواء كان هذا المقطع لفظاً مستقلاً كمعاني الحروف، أو كان من زوائد الكلمة التي تغير معناها في صيغتها الأصلية، مثال: «في» من «فيهم»، والسين والتاء من «استحسن».

وفي اعتباره للمقاطع، رأى أنها قد تتجمع في بعض الأحيان لتؤلف كلمة مركبة فقال: إن «لن» أصلها «لا أن»[٢] وإن «مهما» مؤلفة من ماما وأبدل ألف «ما» الأولى هاء لتسهيل الأداء اللفظي[٣]، وقال: إن «هلم» مركبة من هاء التنبيه و«لم» التي بمعنى أقبل[٤] وإن هذه التغييرات وقعت نتيجة كثرة الاستعمال.

(١) شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص ٣٥ نقلاً عن الجزء المطبوع من كتاب العين.
(٢) سيبويه: الكتاب، ج٣ ص ٥.
(٣) المصدر نفسه، ج٣ ص ٥٩.
(٤) المصدر نفسه، ج٣ ص ٥٢٩.

ومما روي عنه قوله أن ليس أصلها «لا أيس»[1]. ومن الغريب أن لهذه الفكرة شواهد في عدة لغات غير العربية.

ج) مستوى الكلمة:

أما على مستوى الكلمة، فقد عمل الخليل على تحديد مجموع حروفها وصيغها، وهذا ما قاده إلى استبانة عدة مفاهيم جديدة وضع لها ما تقتضيه من ضوابط.

فمن هذه المفاهيم التفرقة بين أصول الكلمة وزوائدها التي بينها ابن أبي إسحق، وأوضح الخليل تأثير هذه الزوائد على قواعد الصرف ومنعه، وعلى صيغ التثنية وجمع التكسير، وعلى أمثلة التصغير[2].

فوطد قاعدة وضع الأوزان من حروف لفظة «فعل» لمقابلة أصول الكلمة، مع إيراد الحروف الزائدة بلفظها. ونرى هنا منهج الخليل في التجريد والتعميم، في استعمال هذه الحروف كآلات قياسية، تميز الأصول من الزوائد، مثل ما استعملها في الأوزان العروضية.

ومن هذه المفاهيم استنبط إعلال الكلمات أي إبدال بعض حروفها ببعض، واستطاع أيضاً أن يضع لهذا الإعلال ضوابط حرفية تحكم قواعد الإبدال، والإدغام، والفك، والتغيرات التي تجرى على الكلمة بسبب اللواحق، وصلاتها بحروف الإعراب، وعوامل البناء.

كل هذا يجعلنا نعتقد أن الخليل انتقل بالنحو من المرحلة الوصفية إلى تأسيس المعايير التي اعتمدت الاطراد، وفتحت الطريق أمام القياس والتعليل.

د) مستوى التركيب في الجملة:

قد لاحظ الخليل أن لكلام العرب نسقاً يسير على قواعد محكمة، فعمل

---

(١) لسان العرب مادة ليس.

(٢) سيبويه: الكتاب، ج٣ ص ٢٠٥.

على تبيان تلك القواعد استقراء من سماع فصيح اللغة، وعلى توضيح علل أقيستها وإبراز العوامل المؤثرة في إعرابها.

ولقد سبق أن أشرنا إلى دور ابن أبي إسحق الحضرمي في مدّ القياس وشرح العلل، وهو ما عنينا به تثبيته للقياس الأصلي والنظيري في اللغة، وهذا هو النسق الذي شبهه الخليل بالبناء المحكم. ثم إن الخليل تجاوز ما أقره سابقوه فجاء بفكرة القياس التعليلي.

لقد نظر إلى اللغة نظرة شمولية فافترض أن قواعدها معللة بأسباب معقولة. فمن هذه القواعد الأصلية، أن الإعراب مقيس في الأسماء، وأن البناء مقيس في الأفعال. وأن هذه القاعدة لا تتغير إلا لعلة عارضة مثل شبه الاسم بالحرف، وشبه الفعل بالاسم[(١)]، ومنها أن التعريف لا يحتاج إلى أداتين، من أجل ذلك امتنع أن نقول «يا الغلام» لأن النداء وحده في معنى التعريف[(٢)]. ومنها أيضاً أنه لا يجوز لك أن تندب من لا تعرف، فامتنع أن يندب المنكور لأنه مبهم[(٣)]. ومن هذه القواعد القياسية امتناع العطف على جزء من الكلمة، مما يجر إلى منع العطف على ضمير الرفع المتصل، فلا يجوز عنده قول: «فعلت وعبد الله» لالتصاق الضمير بالفعل، وإحداثه تغييراً في بنية الكلمة، بإسكان اللام فيها، فصارت مع الضمير كلمة واحدة[(٤)]. لكنه صح أن يقال: «ما أشركنا ولا آباؤنا»، بسبب الفصل بـ «لا» بين الفعل والمعطوف. واعتباراً لهذه القاعدة منع الخليل العطف على ضمير الخفض دون إعادة الخافض قائلاً إن الضمير هنا بمثابة التنوين[(٥)]، وهي من المسائل التي خالفه فيها ابن مالك إذ يقول في الخلاصة في باب العطف.

---

(١) الزجاجي: الإيضاح، ص ٧٧.
(٢) سيبويه: الكتاب، ج٢ ص ١٩٧.
(٣) سيبويه: الكتاب، ج٢ ص ٢٢٨.
(٤) المصدر والصفحة نفسهما.
(٥) سيبويه: الكتاب، ج٢ ص ٣٧٨.

وَعَوْدُ خافِضٍ لَدَى عَطْفٍ على ضميرِ خفضٍ لازماً قَدْ جُعِلا
وليسَ عندي لازِماً إذْ قدْ أتى في النظمِ والنثرِ الصحيحِ مُثْبَتا

ويشير ابن مالك إلى قراءة حمزة بن حبيب الزيات ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾ (النساء ـ الآية ١)، وإلى قول الشاعر:

فاليوم قرَّبت تهجونا وتشتمنا فاذْهبْ وما بك والأيام من عجبِ

هـ) العوامل:

والإعراب عند الخليل ليس وضعاً اعتباطياً يقع دون أسباب معينة، لذلك أكد أن نسق الكلام لا يتغير إلا بسبب تأثير عوامل خاصة، واستخلص وجود أربعة أقسام من العوامل منها ما هو ظاهر، أو معنوي، أو محذوف، أو مفترض.

ـ العامل المعنوي:

قد يكون العامل المعنوي يتمثل في الوضع الأصلي للكلام قبل وجود العوامل الأخرى، ولذلك فهو الذي يعمل في المبتدأ، وفي المضارع المعرب والمجرد من النواصب والجوازم، ولارتباطه بالاستئناف وبدء الكلام استحق أن يكون «العالم الأول» الذي يستمد تأثيره من معناه ولذلك يسمى «العامل المعنوي»[1].

ـ العوامل الظاهرة:

مثل الأفعال، والنواسخ الفعلية والحرفية، وأدوات الشرط والجزاء، وحروف المعاني، وهذه العوامل تؤثر حسب رأيه في جميع أجزاء الجملة. فالفاعل والمفعول كلاهما معمول للفعل، والنواسخ تعمل في المبتدإ والخبر وأدوات الشرط تعمل في الشرط والجزاء. وهذا يدل على أمرين، أحدهما اعتباره لقوة العامل الظاهر في معموله، الثاني اعتباره أن الجملة وحدة متماسكة، مرتبطة العناصر، ويظهر هذا في قوله: إنّ ﴿وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ﴿٢﴾ وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ

(١) المصدر نفسه، ج٢ ص ٣٨٢.

وَٱلْأُنثَىٰٓ ۝٣﴾ (الليل) عطفٌ على الآية الأولى. وليس قسماً مكرراً، لأن كل قسم يحتاج إلى جواب[1].

ـ العوامل المحذوفة:

وإذا ما رأينا تأثيراً في الإعراب، دون ظهور العوامل، فإن الخليل يدعو إلى تقديرها استناداً على دلالة السياق. ولذلك قدر الحذف في الأمثلة التالية، ففي قول الشاعر:

ألا رَجُـلًا جـزاهُ اللهُ خـيـراً   يـدُلُّ عـلـى مُـحَـصَّـلَـةٍ تَـبِـيـتُ[2]

فقال إن «رجلاً» نصبت بـ «أروني» محذوفة، ومثله:

ويـأوي إلـى نِـسـوةٍ عُـطَّـلٍ   وشُعْثاً مراضيعَ مثلَ السَّعالي[3]

وقد يجب الحذف في بعض الحالات، مثل حذف «أن» الناصبة بعد حتى وبعد اللام، والواو، والفاء، في مواضيع معروفة. وجعل الخليل «إذن» مثلها غير أن سيبويه خالفه وقال إنها تنصب بنفسها دون اللجوء إلى تقدير «أن»[4]. وذكر في قوله تعالى: ﴿ٱنتَهُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ﴾ (النساء ـ الآية ١٧١) إن «خيراً» نصبت بفعل يترك إظهاره[5] وأن «حنانيك» مفعول مطلق من فعل محذوف دائماً.

ـ العوامل المفترضة:

وإن لم يكن للإعراب عامل أساسي كالمعنوي، أو عامل ظاهر أو محذوف يسهل تقديره، فإن الخليل لا يتخلى عن نظرية العامل، ويلجأ حينئذ إلى ما يمكن أن نسميه بالعوامل المفترضة. ومنها النصب على الترحم، والدعاء،

---

(١) المصدر نفسه، ج٣ ص ٥٠١.
(٢) سيبويه: الكتاب، ج٢ ص ٣٠٨.
(٣) المصدر نفسه، ج٢ ص ٦٦.
(٤) المصدر نفسه، ص ١٦.
(٥) المصدر نفسه، ج١ ص ٢٨٢.

والمدح والذّم. وقد رأينا أن يونس كان يشير إلى بعضها في توجيه قراءة ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾. غير أن الخليل قام بعملية التعميم فيها، منبهاً على الفرق بين ما هو استئناف، وما هو طلب، وسنرى تطبيق الفكرة عند سيبويه.

ومن هذه العوامل الخليلية، نزع الخافض، وهو لا يعمل إلا النصب، ومنها كذلك «التوهم» الذي سبق ذكره في معرض الحديث عن أبي الخطاب. وقد زاده الخليل شرحاً واستعمالاً، وبه فسر عدة استعمالات منها مثلاً قول الشاعر:

إن تركَبوا فرُكوبُ الخيل عادتُنا   أو تنزلون فإنا مَعْشَرٌ نُزُلُ(1)

وقال إن العربي في بعض الأحيان يتوهم أنه تلفظ بما كان ينبغي أن يقول وبذلك يفرق الخليل بين الخلط، والخطأ، والتوهم.

هذا وإن فكرة تنوع العوامل عنده جعلته يجيز عدة احتمالات في توجيه الإعراب. فلك مثلاً أن تقول: هذا رجل صدق معروف (أو معروفاً) صلاحه. تنصب «معروفاً» على الحال، وترفعها نعتاً. ومن هذا النوع، «يا زيد الطويلُ، ويا تميم أجمعون أو أجمعين»(2).

وموجز القول أن الخليل جمع ثروة ضخمة من علوم اللغة، اكتسب أصولها باستيعاب كل ما استطاع أن يسمع، ونماها بتفكير أتاح له أن يستنبط ما لم يسمع. لقد تلقى معلومات أبي عمرو بن العلاء في المسموع ومعارف ابن أبي إسحق الحضرمي في المقاييس النحوية، فصاغ الجميع في شكل علم متكامل محكم الصنعة فاخترع للغة معجماً شاملاً وجعل من النحو علماً قائماً.

واقتسم النحويون من بعده هذه الثروة، فكان نصيب الأسد منها لتلميذه الفذ سيبويه الذي ملأ حياضه من معين الخليل. وإذا كان هذا التلميذ ظل وفياً لأستاذه. معترفاً بفضله، ومصرحاً بما أخذ عنه، ولم يخالفه إلا في مسائل قليلة

(1) المصدر نفسه، ج٣ ص ٥١.
(2) سيبويه: الكتاب، ص ١٨٤.

جداً، فإن الذين جاءوا من بعده استبدلوا سيبويه بالخليل فنسبوا لصاحب الكتاب جل ما كان لأستاذه. ولم يدعوا للخليل إلا جميل الذكر والثناء. ثم اختطف منه كتاب «العين» فقالوا: إن الليث بن عاصم هو الذي أكمله، واستغله محمد بن دريد في جمهرته حتى قيل عنه:

ابن دريد بقره، وفيه عِيٌّ وشَرَهْ
ويدعي من جَهْلِه وضْع كِتاب «الجمهره»
وهو كتاب «العين» إلا أنه قد غيره

فلم يبق للخليل من أعماله الإبداعية إلا علم العروض الذي حاول الأخفش الأوسط أن يشاركه فيه. ومع هذا فلم يسع الجميع إلا الإجماع على أن الخليل هو إمام النحو وأن النحو هو علم الخليل، ولعل هذا ما عناه المبرد حين يقول:

لم يدر ما علمُ الخليل فيقتدي ببيان ذاك ولا حدود المنطق

بيد أن الرواة سطوا على علم الخليل، فنسبوا لغيره ما له، ونسبوا إليه ما ليس له، مثل «كتاب الجمل» المنحول عليه، والذي يرد فيه العزو إلى الخليل وإلى علماء متأخرين عنه[١].

٥ ـ ظاهرة كتاب سيبويه:

أ) مؤلف الكتاب:

لقد رأينا أن الخليل بن أحمد هو العبقري الفذ الذي استكمل تنظير علوم اللغة العربية وإرساء قواعدها، لكن الفضل الأكبر يعود إلى تلميذه سيبويه الذي جمع هذه الأفكار ورتبها في مدونة تعارف أهل الفن بتسميتها بـ «الكتاب».

(١) راجع كتاب «الجمل» المعزو للخليل بتحقيق فخر الدين قباوة.

والنحاة حينما يشيرون إلي الكتاب، فإنهم ينظرون إليه، وكأنه «المعجزة» النحوية التي ليس لأحد أن يأتي بمثلها.

وليس من شك أن الكتاب ثروة علمية فريدة، إذ أن جمع حصيلة قرن من ثمرات تفكير العلماء الذين سبقوه من أبي الأسود إلى الخليل.

ويتفق معاصروه أنه كان أميناً في نقله ودقيقاً في منهجه حتى أن يونس الضبي، لما نظر في كتاب سيبويه قال: يجب «أن يكون هذا الرجل قد صدق عن الخليل فيما حكاه كما صدق فيما حكى عني»[1].

اعتمد المؤلف في كتابه أساساً على ما أخذه من الخليل حتى قيل عنه إنه جمع ألف ورقة من علم الخليل، فتارة يذكره باسمه قائلاً: «وزعم الخليل» (ولفظة زعم لا تدل على التشكيك)، وتارة يقول «وسألته» والإضمار هنا يدل على استمرار حضور الأستاذ في ذهن تلميذه، كما أنه روى عن يونس بن حبيب الضبي نحوا من مائتي مسألة، وعن أبي عمرو بن العلاء زهاء أربعين، وقرابة العشرين عن عيسى بن عمر، ونصفها عن ابن أبي إسحق الحضرمي، وروايته عن هؤلاء الثلاثة أكثرها عن طريق يونس.

وظهر الكتاب موسوعة في النحو والصرف واللغة إذ أنه لم يقتصر على رسم أشكال وقوالب متحجرة، بل هو عرض يزخر بالأمثلة الحية، مبرزاً الصلة العضوية بين النظريات النحوية والاستعمالات اللغوية، فأذِنَ بانطلاق هذا الفن انطلاقة حرة، أوحت إلى الذين جاءوا من بعده أن يسيروا في طرق متنوعة، فمنهم من ركز جهده على استخلاص القواعد الأساسية، وتثبيت عللها وقياساتها جاعلاً من النحو علماً منطقياً مستقلاً، ومنهم من حرص أن يستشف منه أسرار اللغة العربية وبيانها، وكلّ من أولئك وهؤلاء يجد في الكتاب مرتكزاً يستمد منه ما يريده، ولقد بلغ الإعجاب بدراسته أن الجرمي ذكر أنه ظل ثلاثين سنة يفتي في الفقه من كتاب سيبويه[2].

---

(١) الزبيدي: طبقات النحويين، ص ٥٢.
(٢) المصدر نفسه، ص ٧٥.

وكتاب من هذا النوع، أنشئ في هذه المرحلة من تطور العلم، لا ننتظر منه أن يكون سهلاً على كل قارئ، هذا ما يعبر عنه العلماء بقوله لمن يريد دراسته «هل ركبت البحر» مثل ما كان يروي عن المبرد(١). والشبه واضح بين البحر وبين الكتاب، فهو خضم، زاخر صعب، ولاغرو أن يعتقد النحاة أن اسم «الكتاب» صار عَلماً على هذا المصنف الفريد، أنه فريد في عصره وفي شكله.

ولا غرو أيضاً أن يعتقد مناهضوه في المدرسة الكوفية، أنه ليس في إمكان شخص واحد أن يقوم بمثل العمل العظيم. ويروى عن بعضهم قوله إنه قد اجتمع على صنعه اثنان وأربعون إنساناً منهم سيبويه(٢). ولا غرو كذلك أن يسميه أتباعه من البصريين «البحر» حتى إن المازني الذي تخرق هذا الكتاب في كمه يقول «من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد سيبويه فليستح»(٣).

هذا الكتاب شغل الناس طيلة قرون، فيقال إن الفراء، وهو من خصومه، مات والكتاب تحت وسادته. وكان أبو الطيب اللغوي يسميه «قرآن النحو» ويقول السيرافي عنه «إنه لم يسبق إلى مثله أحد قبله، ولم يلحق به من بعده»(٤)، ومن أبلغ ما قيل فيه وفي مؤلفه قول الزمخشري:

ألا صلّى الاله صلاة صدق ... على عمرو بن عثمان بن قنبر
فإن كتابه لم يغن عنه ... بنو قلم ولا أنداء منبر(٥)

والعناية المتواصلة التي أولاها النحويون لهذا الكتاب تعود إلى العوالم التالية:

أولاً: وضعه التاريخي إذ أنه أول ما وصل إلينا من المؤلفات النحوية.

---

(١) راجع ابن النديم: الفهرست ٨٣، وابن الأنباري: النزهة ص ٥٥.
(٢) ابن النديم: الفهرست ص ٨٢.
(٣) ابن الأنباري: النزهة ص ٥٦.
(٤) السيرافي ص ٦٤.
(٥) السيوطي: بغية الوعاة ج٢ ص ٢٦٦.

ثانياً: شموليته للمعارف النحوية، فهو موسوعة في النحو والصرف، وأبنية الكلام العربي.

ثالثاً: اتفاق معاصريه على أمانته في النقل.

رابعاً: أسلوبه المتميز وإن كان في بعض الأحيان لا يخلو من تعقيد وغموض حتى أنه احتاج إلى شروح كثيرة ما استطاعت كلها أن تستنفد جميع طاقات هذا المصنف[1].

ولقد كان الأخفش الأوسط والمازني والجرمي والسيرافي والأعلم والرماني من بين الذين اجتهدوا في شرحه وتبيين نكته، ومع ذلك فإن السيرافي الذي كاد أن يستكمل شروح من سبقوه قال عن «باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال صار فيه المذكور»:

هذا الباب فيه صعوبة وقال الزجاج: «هذا الباب لم يفهمه إلا الخليل وسيبويه»[2]، وفي هذا المقال مثال عن الصعوبات التي تواجه قارئه اليوم.

وسوف نحاول بإيجاز كبير أن نستعرض أهم ملامح هذا الكتاب، ونبين بعض الأمثلة التي نعتقد أنها من «المقاليد» المعينة على فتح أبوابه، اعتباراً أن غموضه يتمثل في عدة مواضيع منها: المصطلحات التي اعتمدها والأمثلة النثرية وبعض الشواهد الشعرية التي جعلها حُججا للقواعد التي بناها عليها.

ب) مصطلحات الكتاب:

الخبر = المسند:

ففي الكتاب، يعبر سيبويه عن خبر المبتدأ بلفظ «المسند» حيث يقول «هذا باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر فمن ذلك

---

(١) راجع دراسة كوركيس عواد - سيبويه إمام النحاة في آثار الدارسين ص ٣٦.
(٢) سيبويه: الكتاب، ج١ ص ٣٨٤ الهامش رقم ٣.

الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك عبد الله أخوك. وهذا أخوك[١].

التوكيد = التكرير والصفة:

والتوكيد المعروف، يطلق عليه في بعض الأحيان اسم «التكرير» وذلك في قوله: «وتقول مررت بزيد بن عمرو إذا لم تجعل الابن وصفاً ولكنك تجعله بدلاً أو تكريراً كأجمعين»[٢]. وفي بعض الأحيان قوله في «باب ما ينتصب أنه حال يقع فيه الأمر وهو اسم، وذلك قولك مررت بهم أجمعين». أو صفة حيث يقول «وأما كلهم وجميعهم، وأجمعون، وعامتهم وأنفسهم فلا يكون أبداً إلا صفة»[٣].

المقصور = المنقوص:

و«المقصور» يسميه بـ «المنقوص» فيقول في باب تثنية ما كان من المنقوص على ثلاثة أحرف. ومثّل له بالعصا والقفا، والرضا[٤].

و«المنقوص» المتعارف عليه يقول عنه: «هو ما آخره ياء تلي حرفاً مكسوراً، بدون أن يضع له اصطلاحاً خاصاً. إذ يقول هذا باب إضافة كل اسم آخره ياء تلي حرفاً مكسوراً إلى هذه الياء مثل: هذا قاضي، وهؤلاء جواري»[٥].

الإضافة = النسب:

وهنا يقول «هذا باب الإضافة» وهو باب النسبة وبسط فيه أحكام النسب المعروفة، وسمى ياء النسب بياء الإضافة[٦].

---

(١) المصدر نفسه، ج١ ص ٢٣.
(٢) المصدر نفسه، ج١ ص ٣٧٧.
(٣) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.
(٤) المصدر نفسه، ج٣ ص ٣٩٠.
(٥) سيبويه: الكتاب، ج٣.
(٦) المصدر نفسه، ج٣ ص ٣٣٥.

أسماء الإشارة = الأسماء المبهمة:

وأسماء الإشارة في الكتاب تسمى الأسماء المبهمة(١).

ج) ترتيب الكتاب وعناوينه:

جمع سيبويه في كتابه مباحث النحو والصرف، في قسمين متباينين، ولكن ترتيبه لأبواب النحو يختلف عما اعتدنا أن نراه اليوم في كتب النحو. أذكر عندما وقع الكتاب بين يدي لأول مرة، في طبعة قديمة مبتورة الأول، قلت لأحد أساتذتي: لقد رأيت كتاباً في النحو لم آلف صنيعه، فقال لي: هل قدم النحو فيه متناثراً؟ قلتُ: نعم، قال: ذلك كتاب سيبويه ، إنه يبدو وكأنه متناثر لأن الدارسين تعودوا على ترتيب معين، يصنف الأبواب بعد الكلام عن الإعراب والبناء، والتنكير والتعريف، المرفوعات والمنصوبات، والمجرورات. أما في كتاب سيبويه فنلاحظ كثرة الأبواب، وعدم وجود الفصول، وطول العناوين والغموض في العلاقة بين العنوان والمتن.

ولقد تنبه دارسو الكتاب، قديماً وحديثاً، لهذه الصعوبات وتناولوها بالشرح والتفسير. وكان ممن اهتم بتعديل العناوين الرماني في شرحه للكتاب، وسنرى ذلك في الفصل المخصص له(٢).

ومن المحدثين اهتم علي النجدي ناصف ببيان الأسس التي رُتِّبَ الكتاب على أساسها. فأوضح أنه بدأ بالمقدمات(٣)، إذ تكلم عن أقسام الكلمة، وعن علامات الإعراب وعن أحوال اللفظ مع المعنى اختلافا واتفاقاً، وعن علاقة المعنى في استقامته واستحالته وفي حسنه وفي قبحه بتأليف الكلام، وعما يحتمل الشعر من الضرائر.

---

(١) المصدر نفسه، ج٢ ص ٧.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) راجع النجدي: سيبويه إمام النحاة، ١٠٣ و١٧٥ وما بعدها.

ثم بين أن الترتيب بعد هذه المقدمات، كان على أساس العوامل، لا على نسق المعمولات، إذ بدأ الكلام عن الأفعال في لزومها وتعديها، وفي بنائها للفاعل، وفي بنائها للمفعول، وفي تنازعها واشتغالها، وفي إلغائها، وفي تمامها ونقصها، وفي حذفها وذكرها، وتكلم على إعمال المصدر والمشتقات وأسماء الأفعال، وليس من البديهي الوصول إلى هذه النتيجة لأن عناوين هذه الأبواب تبدأ غالباً هكذا:

- باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ولم يتعده فعله إلى مفعول آخر (الفعل المتعدي ولزومه).
- باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفعل الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد (كان وأخواتها).
- باب النعت على المنعوت، والشريك على الشريك، والبدل على المبدل منه وما أشبه ذلك (التوابع).
- باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده (إن وأخواتها).
- باب حروف البدل من غير أن تدغم حرفاً في حرف.

ويزيد علي النجدي، إن الفكرة التي كان سيبويه يرعاها ويصدر عنها في تنويع مباحث النحو وترتيب أبوابه، مدارها العامل أولاً وأخيراً، لأنه نظر في الجملة حين تكلم عن المسند والمسند إليه فإذا هي فعلية واسمية، فتكلم عن الفعل المذكور وما حمل عليه من العمل. وعنى بذلك المرفوع في حالة المماثلة من الفاعل ونائبه واسم كان وأخواتها، والمرفوع في أصله من منصوبات ظن وأخواتها، ثم تكلم عن الفعل المحذوف والمذكور وأنواع ما ينصبان من المفعولين وعن استعمالات المصدر وما حمل عليه... ثم تكلم عن عامل الجر وطبق أعماله على التوابع.

ثم انتقل إلى النوع الآخر من الجملة الاسمية، فتكلم عن الابتداء ونواسخه واستطرد إلى الأدوات التي تجري على شبه منها في العمل.

ولاحظ علي النجدي وجود بعض الأبواب في مواضع ليست بينها علاقة، كوضع القسم وحروفه بين التصغير ونون التوكيد دون أن تظهر الصلة بين هذه الأبواب، وقد يكون هذا من عمل النساخ، أو نتيجة لعدم مراجعة نهائية من قبل سيبويه لتنظيم الكتاب مما حدا ببعض المؤرخين أن يقول: «إن سيبويه لم يتم تنقيحه بدليل خلوه من مقدمة ولتداخل أبوابه».

د) أبنية الكتاب وأمثلته:

إننا نجد في الكتاب مجموعة من الأبنية اللغوية، يفسرها المؤلف في باب من الكتاب، ثم يفترض أن هذا التركيب أصبح صيغة مفهومة الحكم، فيمثل بها في الأبواب اللاحقة مع إشارة قد لا يستوعبها غير الذي وقف على الفقرة التي تضمنت إيضاح الحكم.

والأمثلة النثرية التي استعملها سيبويه تدل أنه أراد أن يقدم النموذج الموثوق به في عصره وفي المنطقة المحيطة ببلدته (البصرة)، ومنها ما سمعه بنفسه، ولقد روى أكثرها عن أستاذه الخليل، الذي رأينا أنه بقي أربعين سنة في قبائل العرب المعتمدة في نجد والحجاز وتهامة، وأفرغ أربعين قنّينة حِبْر، ثم إن سيبويه في كتابته عن العرب قام بعملية انتقاء، معتمداً فيها على آراء الخليل وابن أبي إسحق ويونس، وأبي الخطاب الأخفش الكبير، وعلى آرائه الشخصية. ومن أمثلة هذه الأبنية:

- صيد عليه:

ففي باب يكون فيه المصدر حيناً (ظرفاً) لسعة الكلام والاقتصار (والسعة قد تعني الحذف). يقول سيبويه: وذلك قولك متى سير عليه؟ فيقول مَقْدم الحاج، وخفوق النجم، وخلافة فلان وصلاة العصر، فإنما هو زمن مقدَم الحاجّ، وحين خفوق النجم، ولكنه على سعة الكلام والاختصار.

وإن قال: كم سير عليه؟ فكذلك، وإن رفعته (يعني الجواب) أجمع كان عربياً كثيراً، وينتصب على أن تجعل «كم» ظرفاً، وليس هذا في سعة الكلام والاختصار بأبعد من «صيد عليه يومان» و«وولد له ستون عاماً».

وإدراك معنى هذه الفقرة يتوقف على معرفة ما يعني المصنف:

أولاً: بالظرف، وهو الحين، الذي ينتصب فيه الاسم.

ثانياً: إنه يعني بالسعة والاختصار، التجوز في الألفاظ بالحذف إذا كانت الدلالة واضحة، مثل «اسأل القرية»، و«الليلة الهلال».

ثالثاً: إن الفقرة تحيل إلى باب سابق وهو باب استعمال الفعل في اللفظ لا المعنى لاتساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار ويمثل له سيبويه بقوله «كم صيد عليه؟». فيقول صيد عليه يومان، وإنما المعنى صيد عليه الوحش في يومين ولكنه اتسع واختصر... ومن ذلك أن تقول كم ولد له؟ فيقول ستون عاماً. فالمعنى ولد له الأولاد، وولد له الولد ستين عاماً، ولكنه اختصر وأوجز.

ويفسر المؤلف الحالات التي تكون فيها «كم» ظرفاً، وجوابها منتصب أو تكون غير ظرف وجوابها مرفوع.

ثم يتكرر هذا التركيب في عدة أوجه، في جواب متى وأين، وتعود القاعدة الأساسية على حكم الجملة الأولى، وهي «كم صيد عليه؟» وعلى جوابها[1].

● يا تيم تيم عدي ـ يا طلحة أقبل ـ لا أبا لكم:

يقول سيبويه في باب ما يعمل فيه الفعل، فينتصب وهو حال وقع عليه الفعل وليس بمفعول: «وسمعنا من العرب من يقول، ممن يوثق به، اجتمعت أهل اليمامة، لأنه يقول في كلامه، اجتمعت اليمامة فأنث الفعل في اللفظ إذ جعله في اللفظ لليمامة فترك اللفظ يكون لى ما يكون عليه في سعة الكلام».

---

(١) سيبويه: الكتاب، ج١ ص ٢١١ وما بعدها.

ومثله في هذا: يا طلحة أقبل، لأن أكثر ما يدعو طلحة بالترخيم فترك الحاء على حالها، ويا تيم تيم عدي أقبل: وقال الشاعر جرير:

يـا تَـيْـمَ تَـيْـمَ عَـدِيٍّ لا أبـا لَـكُـمُ   لا يُـلْـقِـيَـنَّـكُـمْ فـي سَـوْأةٍ عُـمَـرُ(١)

ويقول مرة أخرى، هذا باب يكرر فيه الاسم في حال الإضافة ويكون الأول بمنزلة الآخر، وذلك قولك: يا زيدَ زيدَ عمرو، ويا زيدَ زيدَ أخينا. زعم الخليل رحمه الله ويونس أن هذا كله سواء. وهي لغة للعرب جيدة وقال جرير: يا تيم تيم عدي إلخ.

وقال الخليل ـ رحمه الله ـ هو مثل «لا أبا لك» قد علم أنه لو لم يجيء بحرف الإضافة ـ أي حرف الجر ـ قال لا أباك فتركه على حاله الأولى واللام ها هنا بمنزلة الاسم الثاني في قوله: يا تيم تيم عدي... وكذلك قول الشاعر إذا اضطر:

يـا بُـؤْسَ لِـلْـحَـرْبِ الـتـي   وَضَـعَـتْ أراهِـطَ فـاسْـتَـراحُـوا

إنما يريد «يا بؤس الحرب» وكأن الذي يقول: يا تيم تيم عدي...، وزعم الخليل رحمه الله أن قولهم «يا طلحةَ أقبل» يشبه يا تيمَ تيمَ عدي من قبل أنهم قد علموا أنهم لو لم يجيئوا بالهاء لكان آخر الاسم مفتوحا فلما ألحقوا الهاء تركوا الاسم على حاله التي كان عليها قبل أن يلحقوا الهاء، وقال النابغة:

كـلـيـنـي لـهـم يـا أُمَـيْـمَـةَ نـاصِـبِ   ولـيـلٍ أُقـاسِـيـهِ بـطـيءِ الـكـواكـبِ

فصار يا تيم تيم عدي اسما واحدا، وكان الثاني بمنزلة الهاء تُحذَفُ مرة ويجاء بها أخرى والرفعُ في طلحة ويا تيم تيم عدي القياسُ.

فالقياس يقتضي ضم «تيم» في النداء، لكن لما ثني وأضيف ترك على حاله وكأنه اسم واحد. لأنه ـ لو حذف لفظ ـ «تيم» الثانية لكان القياس الفتح، وفتحت كذلك التاء في طلحة وأميمة، لأنهما كثيرا ما تحذف، في الترخيم،

(١) المصدر نفسه، ج١ ص ٥٣.

والترخيم كثير في النداء، ولما أعيدت التاء بقيت الحاء في طلحة مفتوحة، والميم في أميمة، وتبعتها التاء فيهما، كما ترك التنوين في «لا أبا لك» لأنه لو حذف اللام لصار القياس عدم التنوين، ولما زيدت اللام ترك التعبير على حاله، لأنه دعاء يكثر على الألسنة، مثل كثرة النداء[(١)].

ومرة ثالثة يعود سيبويه إلى هذا المثال، وذلك ضمن الكلام على النفي بلا، فيقول: «هذا باب المنفي المضاف بلام الإضافة»، وهو يعني بلام الإضافة لام الجر.

اعلم أن التنوين يقع من المنفي في هذا الموضع إذ قلت لا غلام لك كما يقع من المضاف إلى اسم، وذلك إذا قلت لا مثل زيد، والدليل على ذلك قول العرب: لا أبا لك ولا غلامي لك ولا مسلمي لك. وزعم الخليل ـ رحمه الله ـ أن النون إنما ذهبت للإضافة، ولذلك ألحقت الألف التي لا تكون إلا في الإضافة. وإنما كان ذلك من قبل أن العرب قد تقول لا أباك في معنى لا أبا لك، فعلموا أنهم لو لم يجيئوا باللام لكان التنوين ساقطاً كسقوطه في: لا مثل زيد. فلما جاءوا بلام الإضافة تركوا الاسم على حاله قبل أن يجيء اللام إذ كان المعنى واحداً وصارت اللام بمنزلة الاسم الذي ثني به في النداء ولم يغيروا الأول عن حاله في النداء ولم يغيروا آخر طلحة عما كان عليه قبل أن تلحق، وذلك قولهم:

كِليني لِهَمٍّ يا أميمةَ ناصِبِ

ومثل هذا الكلام قول الشاعر إذ اضطر:

يا بؤس للجهل ضرّاراً لأقوامِ[(٢)]

فنلاحظ في هذه الفقرات أن سيبويه استخلص قاعدة مضمونها أن العرب حينما يكثرون من استعمال اسم في النداء أو في الدعاء، يتركونه على حاله، وإن اقتضى القياس تغييره طبقا لعوامل أخرى.

---

(١) سيبويه: الكتاب، ج٢ ص ٢٠٥ و٢٠٨.
(٢) المصدر نفسه، ج٢ ص ٢٧٦ و٢٧٨.

● قالت حنان:

يمثل سيبويه بهذا التعبير عن حكم اصطلح عليه فيما بعدُ بـ «الأمر والشأن»، ويفرق بين هذا الاستعمال في الإخبار والاستعمال في الدعاء فيقول في باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره من المصادر في غير الدعاء: «وسمعنا بعض العرب الموثوق به يقال له كيف أصبحت؟ فيقول: حمدٌ الله وثناءٌ عليه، كأنه يحمله على مضمر في نيته هو المظهر، كأنه يقول: أمري وشأني حمد الله وثناء عليه، ولو نصب لكان في نفسه الفعل، ولم يكن مبتدأ ليبني عليه، ولا ليكون مبنياً على شيء هو أظهر.

وهذا مثل بيت سمعناه من بعض العرب الموثوق به يرويه:

فقالتْ حنانٌ ما أتى بك هٰهنا أذو نَسَبٍ أمْ أنتَ بالحيِّ عارفُ

لم ترد حنٌّ، ولكنها قالت أمرنا حنان، أو ما يصيبنا حنان، وفي باب آخر، وهو باب ما يجيء من المصادر مثنى منتصباً على إضمار الفعل المتروك إظهاره.

يقول: «ومن العرب من يقول سمعٌ وطاعةٌ، أي أمري سمع وطاعة بمنزلة»:

فقالت حنان: ما أتى بك ها هنا.

وكما قال سلام: «والذي يرتفع عليه حنان وسمع وطاعة غير مستعمل»[1].

فهذا المثال جعله نموذجا، في حالة الإخبار عن أمر أضمر فصار مرفوعا، بينما خص النصب بالمصادر التي جاءت للدعاء.

ويظهر هذا في قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ سَلَٰمًا قَالَ سَلَٰمٌ﴾ (هود ـ الآية ٦٨) و(الذاريات ـ الآية ٢٥)، فكان السلام الأول دعاءً والثاني خبراً.

(١) سيبويه: الكتاب، ج١ ص ٣١٩ ـ ٣٢٠.

● ما رأيت أحدا أحسنَ في عينه الكحل منه في عينه:

أورد سيبويه هذا التعبير في «باب ما يكون من الأسماء صفة مفرداً وليس بفاعل كالحسن وأشباهه، وذلك قوله مررت بحية ذراع طولها»، ثم تحدث عن بعض أحكام أفعل التفضيل فقال: وتقول ما رأيت رجلاً أبغض إليه الشر منه إليه، وما رأيت أحداً أحسن في عينه الكحل منه في عينه، وليس هذا بمنزلة، خير منه أبوه، لأنه مفضل للأب على الاسم في مِنْ. وأنت في قولك أحسن في عينه الكحل منه في عينه لا تريد أن تفضل الكحل على الاسم الذي في «من»... ولكنك زعمت أن للكحل ها هنا عملاً وهيئة ليست له في غيره من المواضع فكأنك قلت ما رأيت رجلاً عاملاً في عينه الكحل كعمله في عين زيد.

وإن شئت قلت ما رأيت أحداً أحسن في عينه الكحل منه تخبر ولا تخبر أنك فضلت الكحل عليه،... وإنما فضلته في هذا الموضع على نفسه، ـ أي الكحل ـ في غير هذا الموضع، ولم تجعله خيراً من نفسه البتة، وقال سحيم بن وثيل:

مررتُ على وادي السِّباعِ ولا أرى ... كوادي السِّباعِ حين يُظْلِمُ واديا
أَقَلَّ بهِ رَكْبٌ أتَوهُ تَئِيَّةً ... وأخْوَفَ، إلاّ ما وَقَى اللهُ، سارِيا[1]

ويقول ابن مالك أن «أفعل التفضيل» يصح أن يرفع الاسم الظاهر إذا أمكن أن يحل محل الفعل، وفي نظمه بيتٌ سمّيَ في المحاضر الشنقيطية «بيت الكحل» لمحاً للمثال السابق، وهو أول هذين البيتين:

ورفعه الظاهر نزر ومتى ... عاقب فعلاً فكثيراً ثبتا
كلن ترى في الناس من رفيق ... أولى به الفضل من الصديق

● ليس الطيب إلا المسك، ليس خلق الله أشعر منه، إنه أمة الله ذاهبة، كان أنت خير منه:

(١) سيبويه: الكتاب، ج٢ ص ٣١ ـ ٣٣.

هذه الأمثلة جاءت في الكتاب في بابين، وهما: باب الإضمار في «ليس» وكان كالإضمار في «إنّ»[1] وفي باب الحروف التي أجريت مجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنهي وذلك قولك «ما ضربت زيداً»[2].

فأراد سيبويه أن يفسر هذا الإضمار في قول بعض العرب «ليس خلق الله مثله» لأنه لو لم يكن فيه إضمار لم يجز أن تذكر الفعل بدون عمل، ولكن فيه إضمار مثل ما هو في «أنه أمة الله ذاهبة»، ومنه قول الشاعر:

وليس كل النوى تلقى المساكين

ومثله قول آخر:

إذا مُتُّ كانَ النّاسُ صِنفانِ شامِتٌ　　　وآخَرُ مُثْنٍ بالذي كنتُ أصْنَعُ

وقال بعضهم «كان أنت خير منه»، كأنه قال «إنه أنت خير منه»، ومثله قوله تعالى: ﴿كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾ (التوبة - الآية ١١٧)، وجاز هذا التفسير لأن معناه كادت قلوب فريق منهم تزيغ، كما قلت «ما كان الطيب إلا المسك»، على إعمال ما كان الطيب إلا المسك فجاز هذا إذ كان معناه ما الطيب إلا المسك. وقال هشام أخو ذي الرمة:

هي الشفاء لدائي لو ظفرت بها　　　وليس منها شفاء الداء مبذول[3]

وفي الباب الثاني، أي في «باب الحروف التي أجريت مجرى الحروف التي أجريت مجرى حروف الاستفهام»، يقول: وزعم خلق الله أشعر منه وليس قالها زيد وقال حميد الأرقط.

وأصبحوا والنّوى عالي معرسهم　　　وليس كل النوى تلقي المساكين

هذا كله سمع من العرب، والوجه والحدُّ أن تحمله على أن في «ليس»

(١) المصدر نفسه، ج١ ص ٦٩.
(٢) المصدر نفسه، ج١ ص ١٤٧.
(٣) المصدر نفسه، ج١ والصفحة نفسها.

إضماراً وهذا مبتدأ كقوله: «إن أمة الله ذاهبة وليس الطيب إلا المسك»[1].

ومن هذه الأمثلة يمكن استنتاج رأي سيبويه في إعمال «ما» عمل ليس، وهو تفضيله للإضمار بدلاً من اعتبارها عاملة عمل الفعل، فقال إنه قليل لا يكاد يعرف، وإذا سمع في كلام العرب، فالوجه والحدُّ أن تحمله على الإضمار.

● **استوى الماء والخشبةَ، جاء البرد والطيالسةَ، لو تركت الناقة وفصيلَها، إنك ما وخيرا، كيف أنت وقصعةً من ثريد:**

هذه الأمثلة أوردها سيبويه في بابين أحدهما باب المفعول معه، قائلاً: إنه «باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم»[2]، ثانيهما باب معنى الواو فيه كمعناها في الباب الأول إلا أنها تعطف الاسم هنا على ما لا يكون ما بعده إلا رفعاً على كل حال[3].

في الباب الأول، ينتصب الاسم بالفعل الذي قبل الواو، لأنها لم تغير المعنى، وبرهن هنا على إعمال الفعل بأنه قبيح أن تقول: اقعد وأخوك، حتى تقول اقعد أنت وأخوك. أما في الباب الثاني فإن عمل الفعل لم يظهر في مثل قولك: كيف أنت وقصعة من ثريد.

مع أن سيبويه أقر هنا ثلاث قواعد: وفقا للأمثلة المذكورة، وهي:

أولاً: النصب بعد الواو، التي بمعنى «مع» مثل جاء البرد والطيالسة، ومثل قول الشاعر:

فَكُونُوا أَنْتُمُ وبَنِي أَبِيكُمْ ... مَكانَ الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحالِ[4]

ثانياً: النصب بعد «أن» و«ما» مع الواو، مثل قول العرب، إنك ما وخيرا، ومثل قول الشاعر:

---

(١) سيبويه: الكتاب، ج١ ص ١٤٧.
(٢) المصدر نفسه، ج١ ص ٢٩٧.
(٣) المصدر نفسه، ج١ ص ٢٩٩.
(٤) المصدر نفسه، ج١ ص ٢٩٨.

فَمَنْ يَكُ سائلاً عنّي فإنّي   وَجِرْوَةَ لا تُباعُ ولا تُعارُ[1]

وهنا ينتصب الاسم انتصاب «إني وزيداً منطلقان».

ثالثاً: الرفع إذا لم يظهر الفعل، في مثل: كيف أنتَ وقصعةُ الثريد، ومثله قول الشاعر:

وكنتَ هناكَ أنتَ كريمَ قَيْسٍ   فما القَيْسِيُّ بَعْدَكَ والفِخارُ[2]

وإننا هنا لا نريد أن نستعرض آراء النحاة بعد سيبويه، وبالخصوص الزجاج، الذي خالفه في أعمال الفعل قبل الواو، وقال بتقدير فعل مضمر بعدها، لنصب الأمثلة المذكورة، والمهم عندنا أن نبين رسوخ هذه الأمثلة، التي صارت تردد حرفياً في جل الكتب التي ألفت بعد الكتاب.

- ما جاءت حاجتَك، عسى الغوير ابؤسا، لدن غدوةً:

وفي باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول[3]، وهو يعني كان وأخواتها، يقول سيبويه: وتقول من كان أخاك؟ كما تقول «من ضرب أباك إذا جعلت من الفاعل ومن ضرب (أبوك)، إذا جعلت الأب الفاعل...

ومثل قولهم من كان أخاك قول العرب «ما جاءت حاجتَك»، كأنه قال ما صارت حاجتك ولكنه أدخل التأنيث على «ما» حيث كانت الحاجة. كما قال بعض العرب «من كانت أمَّك؟».

ومن يقول من العرب: «ما جاءت حاجتَك كثيراً» كما يقول من كانت أمَّك؟.

ومثل قولهم «ما جاءت حاجتك» إذ صارت تقع على مؤنث، كما ورد في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟﴾ (الأنعام ـ الآية ٢٣).

(١) سيبويه: الكتاب، ج١ ص ٣٠٢.
(٢) المصدر نفسه، ج١ ص ٣٠٠.
(٣) المصدر نفسه، ج١ ص ٤٥.

وهو يريد أن ينبه على بعض الاستعمالات النادرة، حيث قال: «جاء» هنا حلت محل «كان» كما أن «عسى» بمنزلتها في قولهم «عسى الغُوَيْرُ أبؤسا»، وكما جعلوا «لدن» مع غدوة منونة في قولهم لدن غدْوَةً. ويزيد قائلاً: ومن كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضع على غير حاله في سائر الكلام[1].

وهذا ما لاحظه في تعبير «ما جاءت حاجتك» لأن «ما» فيها اعتبرت مؤنثة، واستعمل فعل «جاء» بدلاً من «كان».

● وَامَنْ حفر بير زمزماه:

في باب ما لا يجوز أن يندب، يقول سيبويه: «وذلك قولك، وارجلاه، وزعم الخليل ـ رحمه الله ـ ويونس أنه قبيح وأنه لا يقال، وقال الخليل إنه قبيح لأنك أبهمت».

وزعم أنه «لا يستقبح وامَنْ حفر بئر زمزماه، لأن هذا معروف بعينه»[2].

وهنا ما عناه ابن مالك حين قال:

ما للمنادي اجعل لمندوب وما ... نُكّر لم يندب ولا ما أبهما

ويندب الموصول بالذي اشتهر ... كبئر زمزم يلي وامن حفر

● هذا جحر ضب خرب:

يقول سيبويه ومما جرى نعتا على وجه الكلام: «هذا جحر ضبٍ خربٍ» فالوجه الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم، وهو القياس لأن الخرب نعتُ الجحر، والجحر رفع، ولكن بعض العرب يجره»[3]،

ولقد بقي هذا المثال عند النحويين فيما بعد وسمّوه بالجر بالمجاورة، ورأوا مثله في قول امرئ القيس:

كأن أبانا في أفانين وَدْقِهِ ... كبير أناسٍ في بجادٍ مُزمَّلِ

(١) المصدر نفسه، ج١ ص ٥١.
(٢) سيبويه: الكتاب، ج٢ ص ٢٢٧ ـ ٢٢٨.
(٣) المصدر نفسه، ج١ ص ٤٣٦.

والطريف في الأمر هو التعليل الذي أعطاه سيبويه لهذا النوع من الاستعمال فهو يقول «فجروه لأنه نكرة كالضب، ولأنه في موضع يقع فيه نعت الضب، ولأنه صار هو والضب بمنزلة واحدة، ألا ترى أنك تقول هذا حبُّ رمانٍ فإذا كان لك قلت هذا حب رماني، فأضفت الرمان إليك وليس لك الرمان، إنما لك الحب»[١].

● خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها:

لقد أورد النحاة هذا المثل لبيان أن الحال قد تكون غير متنقلة، وإن كان الانتقال أغلب، مثل ما يقال جاء زيد راكباً، وغير المنتقل، وهو دعوت الله سميعا. و«أطول» في المثال المذكور.

ثم يُبدل مكان الاسم اسم آخر فيعمل فيه كما عمل الأول.

أما سيبويه فقد أورده في باب قال عنه «هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم، ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر فيعمل فيه كما عمل في الأول وذلك قولك رأيت قومك أكثرهم»[٢].

ثم شرح فيه مجموعة من أحكام البدل والتوكيد، وبين المواضيع التي يختلف فيها الإعراب حسب تركيب الجملة، فقد تقول رأيت متاعك بعضه فوق بعض، ورأيت متاعه بعضه أحسن من بعض، ومررت بمتاعك بعضه مرفوعاً، وبعضه مطروحاً، ثم بيّن أنه مما جاء في النصب على الحال فقال: «إنّا سمعنا من يوثق بعربيته يقول: خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها»[٣].

● له علي ألف درهم عرفا:

هذا المثال أتى به سيبويه في باب «ما يكون المصدر فيه توكيدا لنفسه نصباً»[٤]. وذلك في قولك له: علي ألف درهم عرفاً، ومثل ذلك قول الأحوص:

---

(١) المصدر والصفحة نفسهما.
(٢) سيبويه: الكتاب، ج١ ص ١٥٠.
(٣) المصدر نفسه، ج١ ص ١٥٥.
(٤) المصدر نفسه، ج١ ص ٣٨.

إنـي لأمـنـحـك الـصـدود وإنـنـي قـسـمـا إلـيـك مع الصدود لأميل[1]

والذي يلفت النظر في هذا التركيب أنه ظل نموذجاً، يستشهد به حتى وصل إلى ابن مالك الذي يقول في باب المصدر:

ومـنـه مـا يـدعـونـه مـؤكِّـدا لـنـفـسـه أو غـيـره فـالـمـبـتـدا
نـحـو لـه عـلـي ألـف عـرفـا والـثـانـي كـابـنـي أنـت حـق صـرفـا

● ألاتا بلى فا:

يقول سيبويه في «باب إرادة اللفظ بالحرف الواحد»[2] وسمعت من العرب من يقول: ألاتا، بلى فا «فإنما أرادوا ألا تفعل وبلى فافعل، ولكنه قطع كما كان قاطعاً بالألف في أنا» وقال الراجز، وهو لقيم بن أوس:

بـالـخـيـرِ خَـيْـراتٍ وإنْ شـراً فـآ ولا أريـدُ الـشَّـرُّ إلاَّ أن تـا[3]

ولعل سيبويه يلمح هنا لقصة رواها الأصمعي أنه كان أخوان متجاوران لا يكلم أحدهما صاحبه سائر سنته حتى يأتي وقت الرعي، فيقول أحدهما لصاحبه: «ألا تا» فيقول الآخر «بلى فا» يريد ألا تنهض، فيقول الآخر بلى فانهض».

هـ) شواهد الكتاب:

وزيادة على هذه «الأبنية» التي اعتمدها سيبويه في تقرير بعض القواعد، فإنه أسهب في الاستشهاد بالشعر، حيث أن شواهده تزيد على الألف، كما اعتمد أيضاً القراءات القرآنية فاستشهد بنحو من أربعة وخمسين آية من القرآن العظيم، وقال عنه: «إنما العباد كُلموا بكلامهم، وجاء القرآن على لغتهم، وعلى ما يعنون»[4]. ويقول أبو حيان الغرناطي في أهمية الكتاب في فهم لغة القرآن.

(١) المصدر والصفحة نفسهما.
(٢) المصدر نفسه، ج٣ ص ٣٢٠.
(٣) المصدر نفسه، ج٣ ص ٣٢١.
(٤) سيبويه: الكتاب، ص ٣٣١.

فالكتاب هو المرقاة إلى فهم الكتاب. إذ هو المطلع على فهم الإعراب... فجدير لمن تاقت نفسه إلى علم التفسير وترقت إلى التحقيق فيه والتحري أن يعتكف على كتاب سيبويه فهو في هذا الفن المعول عليه (البحر المحيط ج١ ص ١٠١).

أما الحديث، فلم يستدل فيه إلا ببضعة أحاديث لا تتجاوز العشرة، وتبعه جمهور النحاة في ذلك. والرأي السائد هو أن النحاة في عهده لم يستشهدوا بالحديث لجواز رواياته بالمعنى من غير العلماء، وإننا لا نطمئن لهذا الرأي ولا لهذا التعليل لأسباب بديهية منها أن لغة الحديث تتجاوز فصاحتها جميع الأبنية والتراكيب التي جمعت من الأعراب من حول البصرة، غير أن السبب الذي نفترضه هو أن هؤلاء النحاة عاشوا في عهد لم تستكمل فيها عملية تدوين الحديث. والأئمة الرواد الذين قاموا بتدوين السنة مثل الإمام مالك وابن جريج وابن أبي عروبة كانوا في الحجاز ولم تظهر كتبهم إلا في أواخر القرن الثاني، أما السفيانان اللذان كانا بالعراق فهما ابن عينية (ت١٩٨هـ) ولم نعرف له كتباً، وأما الثوري (ت١٦١هـ) فقد قيل إنه أحرق كتبه تورعاً.

والعالم الذي كان في إمكانه أن يعين سيبويه في النحو والحديث معا هو حماد بن سلمة (ت ١٦٧هـ)، ويحكى أن سيبويه حاول في أول مرة أن يكتب عنه الحديث، غير أن حادثتين صدّتا سيبويه عن الحديث ووجهتاه إلى اللغة، إحداهما أنه قال أمام حماد أن الرسول صعد الصفاء، فقال حماد: يا فارسي لا تقل الصفاء[1]، وأما الحادثة الثانية فتلك المتعلقة بحديث ليس أبا الدرداء»[2] وآلى سيبويه على نفسه ألا يكتب شيئاً حتى يحكم العربية، فغرق في بحرها، ونأى عن الحديث، مؤكدا بذلك اتجاه أهل البصرة في التخصص، وهو مما عابه أهل الكوفة عليهم في منافساتهم العلمية.

هذا وفي الإمكان أن نقسم شواهد سيبويه الشعرية إلى ثلاثة أقسام:

قسم قليل منها يظهر أنه من صنع النحاة، للبرهنة على بعض القواعد التي وضعوها ولم يجدوا دليلاً على صحة استعمالها، وهذه العادة معروفة عند

(١) الزجاجي: مجالس العلماء ص ١٥٤.
(٢) السيرافي: أخبار النحويين البصريين ص ٥٩.

بعضهم، يؤكد ذلك على سبيل المثال قصة اليزيدي مع الكسائي حين قال إنه عمل هذه الأبيات ليفحم الكسائي وليستميل المهدي بمدح أخواله اليمانيين وسنوردها في المناظرة بينهما[(١)].

ومن الأبيات التي استشهد بها سيبويه قيل أنها قد تكون من صنع النحاة قول القائل:

إذا ما الخُبْزُ تَأْدِمُهُ بلحمٍ ... فذاك أمانةَ اللهِ الثريدُ[(٢)]

وقوله:

هُمُ القائلون الخيرَ والآمِرُونَهُ ... إذا ما خَشوا مِنْ مُحْدَثِ الأمْرِ مُعْظَما[(٣)]

وقوله:

هل أنتَ باعِثُ دينارٍ لحاجَتِنا ... أوْ عَبْدَ رَبٍّ أخاعَوْنِ بنِ مِخْراقِ[(٤)]

والقسم الثاني منها ما استشهد به ليبين أنه استعمل ضرورة في الشعر، لأن الأوزان والقوافي تلجئ الشاعر إلى استعمال ما لا يجوز في النثر. ومن أمثلة هذا القسم:

ما قد حذف منه مثل:

فلستُ بآتيهِ ولا أستطيعُهُ ... وَلٰكِ اسْقِني إن كان ماؤكَ ذا فَضْلِ[(٥)]

أو ما زيد فيه مثل:

تَنْفي يَداها الحَصى في كلِّ هاجرةٍ ... نَفْيَ الدنانيرِ تنقادُ الصياريفِ[(٦)]

---

(١) الزجاجي: الأمالي ص ٤١.
(٢) سيبويه: الكتاب، ج٣ ص ٦١.
(٣) المصدر نفسه، ج١ ص ١٨٨.
(٤) المصدر نفسه، ج١ ص ١٧١.
(٥) المصدر نفسه، ج١ ص ٢٧.
(٦) المصدر نفسه، ج١ ص ٢٨.

ما أعلّ فيه وأعمل فيه ماالستحق الكف مثل:

صَـدَدْتِ وَأَطْوَلْـتِ الـصُّـدودَ وقـلَّـمـا وِصـالٌ عـلـى طُـولِ الـصُّـدودِ يَـدُومُ[1]

أما القسم الأوفر فهو ما يراه المؤلف جائزا في الاستعمال، صحيحاً في اللغة سواء كان ذلك نثراً أو شعراً.

ولقد عني النحويون واللغويون بشواهد سيبويه وأقبل على شرحها أكثر من ثمانية عشر عالماً، من أشهرهم المبرد، وابن النحاس والأعلم، ولعل أكملهم شرح يوسف بن أبي سعيد السيرافي الذي نشر في دمشق بتحقيق الدكتور محمد علي سلطاني، وكما أورد المحقق اعتراضات الغندجاني على الشارح، في كتاب «فرحة الأديب».

ويقول العلماء، أن أبا عمرو الجرمي قال: نظرت في شواهد سيبويه، فوجدتها ألفاً وخمسين بيتاً. وعرفت منها ألفا، وبقيت خمسون[2].

وبقيت هذه العبارة تتردد عند مؤرخي النحو، ثم قيل إن محمد محمود بن التلاميد الشنقيطي عرف واحداً منها، وهو:

قـالـت فـطـيـمـة جُـلّ شـعـرك مـدحـه أو بـعـد كـنـدة تـمـدحـنّ قـبـيـلا

وقيل إن قائله شاعر يدعى مقنعا الكندي[3].

ولقد حاولنا مراجعة عدد الشواهد الموجودة في الكتاب المطبوع بتحقيق المرحوم عبد السلام محمد هارون، فكان نحوا من ألف ومائة شاهد. وكما يلاحظ في التحقيق أن ستين شاهدا منها قال إنها من الخمسين، وإذا ما زدنا عليها الأبيات غير المنسوبة، والتي نرى في التعليق على بعضها أن قائلها مجهول نجد ستين شاهداً أخرى. وبذلك يرتفع عدد الشواهد غير المنسوبة إلى قائليها ليبلغ مائة وعشرين. وبعد مراجعتها، أمكن عزو ثمانية عشر مما قيل أنه

---

(١) المصدر نفسه، ج١ ص ٣١.

(٢) الزبيدي: طبقات النحويين ص ٧٥.

(٣) النجدي: سيبويه إمام النحاة ١٤٣.

من الخمسين، كما استطعنا أيضاً معرفة قائلي مجموعة من الأبيات غير المنسوبة.

وها هي الأبيات المعزوة، والتي قيل إنها من الخمسين:

كم فيهم ملك أغر وسوقة	حكَم بأردية المكارم محتبي	الفرزدق
فكم قد فاتني بطل كمي	وياسر فتية سمح هضوم	الأشهب بن رميلة
ألم تسأل فتخبرك الرسوم	على فرتاج والعهد القديم	البرج بن مسهر
كأنما يقع البصري بينهم	من الطوائف والأعناق بالوذمِ	ساعدة بن جؤية
ومثلك رهبي قد تركت رذية	تقلب عينيها إذا مر طائر	أبو الربس الثعلبي
حالت وحيل بها وغيّر آيها	صرف البلى تجري به الريحان	رجل من باهلة
ريح الجنوب مع الشمال وتارة	رهم الربيع وصائب التهتان	رجل من باهلة
لقد رأيت عجبا مذ أمسا	عجائزا مثل السعالى خمسا	العجاج
فلست أبالي بعد يوم مطرف	حتوف المنايا أكثرت أو أقلت	مليح بن علاق القعنبي
أما النهار ففي قيد وسلسلة	والليل في قعر منحوت من الساج	الجرنفش الطائي
متى تر عيني مالك وجرانَهُ	وجنبيه تعلم أنه غير ثائر	
حِضَجْراً كأم التوأمين توكأت	على مرفقيها مستهلة عاشر	سماعة النعامي
هي ابنتكم وأختكم زعمتم	لثعلبة بن نوفل بن جسر	الفارعة القيسرية
دعوت لما نابني مسورا	فلبَّى ولبيْ يدي مسور	رجل من بني أسد
فحالف فلا والله تهبط تلعة	من الأرض إلا أنت للذل عارف	لقيط بن زرارة
هل أنتَ باعِثُ دينارٍ لحاجَتِنا	أو عَبْدَ رَبٍّ أخا عَوْنِ بنِ مِخْراقِ	جرير
قالت فطيمة جل شعرك مدحه	أو بعد كندة تمدحن قبيلا	مقنع الكندي
ألا رب من تغتشه لك ناصح	ومؤتمن بالغيب غير أمين	أبو الأسود الدؤلي
وقد علم الأقوام ما كان داءها	بثهلان إلا الخزي ممن يقودها	مغلس بن لقيط

أما الشواهد المعزوة التي لم يذكر المحقق أنها من الخمسين، ولم ترد نسبتها في الكتاب، فهي الآتية:

باتت وغيّر آيهن مع البلى	إلا رواكد جمرهن هباء	
ومشجج أما سواء قذاله	فبدا وغيرَ ساره المعزاء	الشماخ
أتوعدني بقومك يا ابن حجلٍ	أشابات يخافون العبادا	
بما جمّعت من حضن وعمرو	وما حضن وعمرو والجيادا	شقيق الباهلي
هنيئا لأرباب البيوت بيوتهم	وللعزب المسكين ما يتلمس	أبو الغطريف الهداء
وإني بما قد كلفتني عشيرتي	من الذب عن أعراضها لحقيق	غيلان بن حريث
ولما رأونا باديا ركباتنا	على موطن لا نخلط الجد بالهزل	عمرو بن شأس
فقال امكثي حتى يسار لعلنا	نحج معا قالت وعاما وقابله	حميد بن ثور
فكونوا أنتم وبني أبيكم	مكان الكليتين من الطحال	شعبة المازني
أنعت أعيارا رعين الخنزرا	أنعتهن إيرا وكمرا	الأعور الكلبي
إذا رأتني ساقطت أبصارها	دأب بكار شايحت أبكارها	غيلان بن حريث
لم يغذها الرُّسل ولا أيسارها	إلا طري اللحم واستجزارها	غيلان بن حريث
شكا إلي جملي طول السرى	صبر جميل فكلانا مبتلى	ابن حرملة
ومنهل ليس له حوازق	ولضفادي جمه نقانق	قيل أنه مصنوع لخلف الأحمر

وإذا كان لا بد من إعطاء خلاصة عن مؤلف الكتاب، فإننا سنقتصر على الملاحظات التالية:

لقد كانت آراء سيبويه، وهي كما يقال إنها من علم الخليل، مصباً للنظريات اللغوية التي استقراها أبو عمرو بن العلاء، ووضع ابن أبي إسحق الحضرمي مقاييسها وشرح عللها.

ولم يكتف سيبويه بوصف العربية في زمنه، وصفاً شاملاً يتماشى بالجملة، مع أصول الخليل فوصف الكلام بأنه فيه:

- ما هو مستقيم وحسن مثل: أتيتك أمس وسآتيك غداً.
- وما هو مستقيم ومحال مثل: أتيك غدا وسآتيك أمس.
- وما هو مستقيم وكذب مثل: حملت الجبل وشربت ماء البحر.
- وما هو مستقيم وقبيح مثل: زيدا رأيت، وقد زيدا ياتيك.
- وما هو محال وكذب مثل: سوف أشرب ماء البحر.

ثم انتقل من الجملة ليعطي الأشكال الصرفية للكلمة كوحدة، ثم انتقل من الكلمة كوحدة ليتناول بالدرس والوصف كل حرف من حروف العربية، حتى يميز مخرجه في النطق، وصفاته المميزة وفقا لما ذكرنا في الفصل السابق في معرض الحديث عن الخليل.

وإننا نعتقد أن كتاب سيبويه اتسم كذلك بأصالة تثبت استقلال النحو العربي كاختراع عربي، أخذه أبو الأسود عن الإمام علي بن أبي طالب، وتقوى من مادة أبي عمرو بن العلاء، ووضعت قواعده على يد ابن أبي إسحق الحضرمي واكتمل صنعه عند الخليل، ودوّنه سيبويه ورتبه أروع ترتيب.

وبروز هذا الكتاب في هذه المرحلة أهم حدث عرفه تطور النحو العربي، والاعتقاد السائد يوحي بأنه ركز قواعد المدرسة البصرية التي اتسمت في رأي الجمهور بميزتين، إحداهما:

١. إقرار نظرية «العامل» التي وجهت المسار اللغوي من الوصفية إلى المعيارية.

٢. فرض القواعد النحوية على طبيعة اللغة، وذلك باعتبار كل ما يدخل تحت قواعد هذه المدرسة، إنما من الشاذ، أو من ضرورات التعبير كما نراه حالياً في الشعر.

غير أن دراسة الكتاب تبين أن هذه الأحكام يجب ألا تعتبر اعتباراً مطلقاً.

ولا شك أن سيبويه، قد اختار نموذجاً عربياً معيناً، فكان يقول: «سمعت

ممن يوثق بعربيته»، والعلماء يعترفون أن الأحرف القرآنية تمثل المثل الأعلى في هذا النموذج، ومع ذلك فإن صاحب الكتاب لم يضيق نطاق اللغة، ليجعلها مقتصرة على قوالب محدودة، بل إنه اجتهد في توسيع التعبير المقبول، بدليل أنه زيادة على المادة التي استشهد بها، أورد في كتابه أكثر من ألف بيت من الشعر، ينتمي قائلوها إلى أكثر من قبيلة، وإلى أكثر من عصر، فبدأ تاريخياً بامرئ القيس، وانتهى بجرير والفرزدق اللذين ماتا بعد انتهاء القرن الأول.

كما أنه يفهم من تصريحاته ميوله للغة التي يتكلم بها الناس في عصره، مع أنه فرق بين الكلام السليم سواء كان نثراً أن شعراً، وبين الاستعمالات الضرورية التي لا تجوز إلا في الشعر، مثل ما يسمى بالاكتفاء والفك في محل الإدغام، مثل قول الشاعر:

مَهْلاً أعاذِلَ جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقي ... أنّي أجُودُ لأقْوامٍ وإنْ ضَنِنُوا

وفي ختام هذا الباب المتعلق بسيبويه نقول مع الدكتور عبد القادر المهيري: «وخلاصة القول إن الإمعان في مادة الكتاب يكشف ـ كما رأينا من خلال بعض النماذج ـ تفاوتا في توزيع المسائل على مختلف الأبواب، وتنوعا في طرق المفاهيم وتقديمها واستنباط الأحكام وتعميمها واستعمال المصطلحات. ولذا نرى أن دراسة الكتاب من النواحي التي ذكرنا بعضها تساعد على تصور مساهمة سيبويه في بناء صرح النحو العربي وتحديد المواضيع التي لم تتناول قبله أو لم تحظ عند المتقدمين على سيبويه بالعناية الكافية وتمكن من التمييز بين شخصية المقعِّد الذي وجد أحكاماً جاهزة فألف بينها وبوبها تبويباً تغلب عليه الصبغة النظرية، وشخصية الواصف الذي استنطق بعض جوانب المادة اللغوية وحللها واستنبط منها أحكاماً تقتضي تبويبها على حدة أو ضمها إلى الأبواب الحاصلة بعد»[1].

(١) أعلام وآثار من التراث اللغوي ص ٥١.

٦ ـ شيوخ مدرسة الكوفة:

أ) بين البصرة والكوفة:

قد اعتاد مؤرخو النحو العربي في نشأته أن يتحدثوا عن مدرستين أولاهما بصرية، أسسها ابن أبي إسحق الحضرمي وأبو عمرو بن العلاء، ووضع الخليل بن أحمد نظرياتها، ودونها سيبويه في كتابه المعروف.

والثانية كوفية، رائدها أبو جعفر الرؤاسي، وأبو مسلم معاذ الهرّاء ومُنظِّرها عليّ بن حمزة الكسائي، واكتملت قواعدها على يد أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء.

وساعد على تركيز هذا التقسيم، ما كان يروى من تنافس بين القطرين وبين الأئمة فيهما، كما أظهر هذا التنافس جوا من المناظرات، والخلاف الذي يتناول أولاً بعض الجزئيات المحدودة، ثم يتصاعد بعد ذلك ليصل إلى درجة خلاف مذهبي شامل.

مع أن مناظرة سيبويه والكسائي، التي أقامت الدنيا وأقعدتها لا تعدو أن تكون خلافاً في تقدير صحة الاستعمال في قولهم: «كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور، فإذا هو هي»، أو فإذا هو إياها، ثم يأتي التقدير بعد سواء عند من يعتقد أن «هي» خبر لمبتدأ، أو عند الذين يقولون بأن «هو» ضمير فصل، ينصب ما بعده (إياها) بفعل مقدر (وجدت)[١]. ثم تطورت فروع هذا الخلاف، فكانت المساجلات الأدبية بين الكسائي واليزيدي، والجدل بين ثعلب والمبرد، حتى انتهى الأمر إلى أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري الذي جمع في كتاب الإنصاف مائة وإحدى وعشرين مسألة من هذا الخلاف.

وحينما نمعن النظر في هذين المذهبين فإننا نجد التباين بين المدرستين أقل

---

(١) راجع الزبيدي طبقات النحويين، ص ٦٨.

مما يتصوره المؤرخون، حيث أن أكثرها يعود إلى العوامل التقديرية التي عللوا بها الإعراب مع أنهم متفقون غالباً في حكم الإعراب نفسه.

فمن ذلك أن البصريين يعتقدون أن الظرف، والجار والمجرور، يرفعان الاسم الذي بعدهما. وهو عند البصريين مبتدأ. ولقد وافق المبرد الكوفيين في هذا الرأي[1]. ويرى نحاة الكوفة أن المفعول منصوب بالفعل والفاعل اللذين قبله، بينما يكتفي البصريون بالفعل وحده ناصباً. وحينما نقول «زيداً أكرمته» فكلمة «زيد» معمول للفعل الظاهر عند الكوفيين، أما ناصبه عند البصريين فهو فعل سابق مقدر. واختلفوا في ناصب المستثنى بعد «إلا»، إذ يقرر الكوفيون أن «إلا» هي عامل النصب هنا، وأيدهم المبرد والزجاج في هذا الرأي[2]، لكن سائر البصريين يقدرون فعلاً متوسطاً بين «إلا» وبين المستثنى. ونشير هنا أن للفراء رأياً في «إلا» لا يخلو من طرافة، فهو يعتقد أنها مركبة من «إنّ» و«لا»، ثم خففت «إنّ» وأدغمت في «لا» فصارت عامل نصب في الإيجاب مراعاة لعمل «إنّ»، وعطفوا بها في النفي اعتباراً لـ «لا»[3]. وينكر البصريون هذا النوع من الإعمال المركب. وهم في كل هذه الأمثلة متفقون على الصيغة النحوية في الإعراب.

ومن الجدير بالذكر، أنه في عدة حالات نرى بعض أئمة البصريين يشاطر الفريق الآخر رأيه، فقد لاحظنا مثلاً أن المبرد يؤيد قولهم في عامل رفع المبتدأ ونصب المستثنى بـ «إلا» كما يؤيدهم في منع تقديم خبر «ليس»[4].

ونرى إمام الكوفيين علياً بن حمزة الكسائي يوافق البصريين في منع ترخيم الاسم إذا كانت أحرفه لا تزيد على ثلاثة[5] وعلى أن «نعم» و«ليس» من

(١) ابن الأنباري: الإنصاف، ص ٥١.
(٢) ابن الأنباري: الإنصاف، ص ٥٦١.
(٣) المصدر نفسه، ص٢٦١.
(٤) المصدر نفسه، ص ١٦٠.
(٥) المصدر نفسه، ص ٣٥٧.

الأفعال[1] وأن المنادى العلم المفرد مبني، وليس معرباً بحذف التنوين حسب ما يراه جمهور الكوفيين[2].

وهناك رأي سائد يعتقد أن أهل الكوفة أخذوا نماذج اللغة عن أكلة الصواريز وباعة الكواميخ، دون تحري الأفصح، فاتسعوا في القياس على أمثلة رويت عمن لا يوثق بعربيتهم، بيد أنه لا بد من أخذ هذه النظرية بشيء من الحذر لقلة أسس الخلاف بين الاتجاهين.

صحيح أننا نجد في مسائل الخلاف المحصورة نوعا من المرونة في القياس وفي تركيب الجملة عند الكوفيين، فيجوز عندهم صوغ أفعل التفضيل من البياض والسواد. بلفظ «ما أبيضه» و«وما أسوده» ويجيزون الفصل بين المضاف والمضاف إليه بفاصل ولو لم يكن ظرفاً، أو جاراً ومجروراً، كما لا يمانعون في توكيد النكرة إذا كانت تدل على زمان معين، ويبيحون إضافة الشيء إلى نفسه إن اختلف اللفظ مثل «حق اليقين»، و«حب الحصيد». ويجوز لديهم أن يعطف الاسم على الضمير المخفوض وبذلك فسروا قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ (النساء ـ الآية ١٦٢)، فقالوا: «إن المقيمين في محل الخفض عطفاً على ضمير (منهم) «أما أجازوا العطف على ضمير الرفع المتصل، وعلى هذا حملوا قوله تعالى: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ ۝٦ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ ۝٧﴾ (النجم)، قائلين أن (هو) عطف على ضمير (استوى). والضمير الأول يعني رسول الله ﷺ، والثاني يعني جبريل عليه السلام، كمااعتبروا أيضاً قول جرير:

ورجا الأخيطل من سفاهة رأيه ... ما لم يكن وأب له لينالا[3]

ومع هذا فإننا نراهم أكثر تشدداً في بعض القواعد، من ذلك منعهم لتقديم

---

(١) المصدر نفسه، ص ٩٧.
(٢) المصدر نفسه، ص ٣٢٣.
(٣) ابن الأنباري: الإنصاف، ص ١٤٨، ٤٢٧، ٣٦٤٤٥١، ٤٣٦، ٤٦٣، ٤٧٤.

«الحال» على الفعل، وهو جائز عند البصريين الذين قاسوا هذا التركيب على قول العرب «شتى تؤوب الحلبة» كما يمنعون صرف أفعل التفضيل في الضرورة، ومنع صرف المنصرف في الشعر[١].

فحينما نرى حصر مسائل الخلاف، وعدم تأثير أكثرها في الفروع، وتداخل الآراء بين الجانبين نتبين أن عبارة الدكتور شوقي ضيف في وصف هاتين المدرستين أقرب إلى الصواب حيث قال إنها «أفنان دوحة واحدة».

ومن النادر أن نجد بينهم خلافا في حكم الإعراب، مثل ما أشرنا إليه في «المسألة الزنبورية»، ونرى مثالاً آخر، وهو أن الكوفيين يرون وجوب نصب الصفة إذا كانت خبرا بعد الظرف المكرر، في مثل قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُوا۟ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾ (هود ـ الآية ١٠٨)، ويجوز الرفع عند البصريين[٢].

أما اختلافهم في المصطلحات، فهو أمر شكلي، لأن نشأة كل علم تستدعي وضع تعريفات أولية، تتطور حسب اتجاهات العلماء، وقد رأينا أن سيبويه في الكتاب، كانت له مصطلحاته الخاصة، ولكن إذا عرفت المقاصد، فلا عبرة بالألفاظ. وجل الألفاظ المتعارف عليها اليوم من عهد ابن مالك، من أصل بصري، ما سوى «النعت» و«عطف النسق»، وفي القائمة الآتية نذكر أهم اصطلاحات الكوفيين، والذي يظهر أن أغلبها من وضع الفراء[٣]:

١. الخلاف: عامل ينصب الخبر في نحو: زيد أمامك.

٢. الصرف: عامل ينصب المفعول معه في نحو: جاء زيد وطلوع الشمس.

٣. التقريب: مثل: هذا زيد قائما.

٤. الفعل الدائم: اسم الفاعل.

---

(١) المصدر نفسه، ص ٤٨٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٥٨.

(٣) راجع شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص ١٩٥.

٥. الكناية: الضمير.

٦. المجهول: ضمير الشأن.

٧. القطع: الحال في نحو: رأيت زيدا ظريفا.

٨. العماد: ضمير الفصل.

٩. شبه المفعول: المفعول المطلق، والظرف، والمفعول به.

١٠. الصفة أو المحل: الظرف.

١١. الترجمة: البدل.

١٢. التفسير: التمييز.

١٣. النعت: الصفة.

١٤. لا التبرئة: التي لنفي الجنس.

ب: أبو جعفر الرؤاسي ومعاذ الهراء:

يُروى أن الرؤاسي، واسمه محمد بن أبي سارة، هو أول من وضع نحو الكوفيين، ويذكر من تصانيفه، كتاب «معاني القرآن» و«كتاب الفيصل»، وكتاب «التصغير والوقف والابتداء»[(١)]، ونُقِلَ أنه زار البصرة، ولكن علماءها لم يعطوا كتبه وآراءه اهتماماً يذكر، ويقول بعض المؤرخين: إن سيبويه كان يعنيه حينما يتكلم عن الكوفي، إلا أن هذه العبارة[(٢)] لا تكاد توجد في الكتاب[(٣)].

واعتباراً لكون الرؤاسي ابن أخي معاذ بن مسلم الهراء، فمن الجائز أن توجد صلة علمية بينه وبين عمه، الذي يعد من أساتذة الإمام الكسائي. ولهذا فإنه بوسعنا أن نفترض أن معاذا والرؤاسي كانا من الرواد الأوائل الذين رسموا معالم الاتجاه الكوفي في اللغة والنحو.

---

(١) ابن النديم: الفهرست، ص ١٠٢.

(٢) القفطي: الإنباه ٤/١٠٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ٤/١٠٦.

وفي لقاء بين هذين الأخيرين، كان الكسائي يصحح للفراء المسائل التي أخذها من الرؤاسي. ويقول شوقي ضيف[1] إن الكسائي اختلف إلى حلقات الرؤاسي وقرأ كتابه «الفيصل» ولم يجد عنده ما يرجو[2].

أخذ الرؤاسي عن أبي عمرو بن العلاء وعن عيسى بن عمر الثقفي، وقيل: إنه أول كوفي وضع كتاباً في النحو. كما قرأ على زهير الفرقبي تلميذ ميمون الأقرن[3].

أما معاذ الهراء فيقول بعض المؤرخين أنه كان من المعمرين الذين عاشوا نحو مائة وخمسين سنة، ويكادون يجمعون على أنه مات سنة ١٨٧هـ أو سنة ١٩٥هـ. حتى قال فيه محمد بن مناذر:

إن معاذ بن مسلم رجل ... قد ضج من طول عمره الأبد
قد شاب رأس الزمان واكتهل الدهـ ... ـر وأثواب عمره جدد
يا بكر حواء كم تعيش وكم ... تخدم ثوب الحياة يا لبد
فهذه دار آدم خربت ... وأنت فيها كأنك الوتد[4]

وقد ذكروا صلات بينه وبين الكميت وإن لم نطلع على شيوخه، كما يلمح السيوطي في «بغية الوعاة» أنه مؤسس علم التصريف[5]، ومما يروى في معالجته للتصريف، أن أبا مسلم مؤدب عبد الملك بن مروان قد نظر في النحو، ولما أحدث الناس التصريف، أنكره وقال:

قد كان أخذهم في النحو يعجبني ... حتى تعاطوا كلام الزنج والروم
لما سمعت كلاماً لست أفهمه ... كأنه زجل الغربان والبوم

---

(١) الفهرست لابن النديم، والنسخة المطبوعة بياض في محل «عم».
(٢) المدارس النحوية، ص ١٧٢ نقلاً عن مجالس العلماء الزجاجي.
(٣) راجع إنباه الرواة، ج٦ ص ١٠٥ ـ ١٠٨.
(٤) راجع إنباه الرواة، ج٣ ص ٢٩٠.
(٥) بغية الوعاة، ج٢ ص ٢٩١.

تركت نحوهم والله يعصمني من التقحم في تلك الجراثيم[1]

فأجابه معاذ هذا:

عالجتها أمرد حتى إذا شبت ولم تحسن أبا جادها

سميت من يعرفها جاهلا يصدرها من بعد إيرادها

سهل منها كل مستصعب طود علا أقران أطوادها[2]

غير أن ثمار جهود الرؤاسي ومعاذ لم تظهر إلا بعد أن أخذها الكسائي من معاذ، وناقشها مع الخليل وأغناها برحلته في قبائل العرب، ثم أضاف إليها ما أخذ عن يونس الضَّبِّيّ، وعلى هذا فإن إمام المذهب الكوفي في النحو هو الكسائي.

الكسائي: الأستاذ الجامع:

لعل أهم ما يمتاز به أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي عن سائر النحويين أن له باعاً طويلاً في جميع العلوم الإسلامية، وهذا ما تشير إليه هذا الحادثة التي نستطردها فيما يلي:

قال أبو حاتم: «قدم علينا محمد بن سلمة الكوفي عاملاً على الخراج والصدقات، فصرت إليه، فقال لي من علماؤكم؟ فقلت: المازني أعلمهم بالنحو، والرياشي باللغة، وهلال الرأي من أفقههم، وابن الشاذكوني من أعلمهم بالحديث، وابن الكلبي بالشروط، وأنا أنسب إلى القرآن. فقال لكاتبه اجمعهم لي غدا.

فما اجتمعوا قال: أيكم المازني؟ فقال أبو عثمان ها أنا ذاك أصلحك الله.

---

(١) الزبيدي: طبقات النحاة، ص ١٢٥.

(٢) مكرور يقول الفراء في معاني القرآن (ج٢ ص٣) وحدثني الثقة عبدالله بن المبارك عن ابن جريج عن رجل أخذه عطاء عن ابن عباس أنه قرأ تثنوني صدورهم وهي بالعربية بمنزلة تثنى كما قال عنترة:

وقولك للشيء الذي لا تناله إذا ما هو احلولى ألا ليت ذا ليا.

فقال له: ما تقول في كفارة الظهار، أيجوز فيها عتق غلام أعور؟ فقال وما علمي بهذا، هذا يحسنه هلال الرأي.

فالتفت إلى هلال وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ﴾ (المائدة ـ الآية ١٠٥)، بم انتصب هذا الحرف؟ فقال أنا لا أحسن هذا، هذا يحسنه الرياشي.

فقال يا رياشي: كم حديثاً روى عون عن الحسن؟ فقال الرياشي هذا يحسنه ابن الشاذكوني.

فقال لابن الشاذكوني: كيف تكتب كتاباً بين رجل وامرأة أرادت مخالعته على إبرائه من صداقها؟ فقال له أعزك الله هذا يحسنه ابن الكلبي.

فقال لابن الكلبي: من قرأ (ألا إنهم تثنوني صدورهم) (هود ـ الآية ٥) فقال هذا يحسنه أبو حاتم.

فقال لأبي حاتم: كيف تكتب إلى أمير المؤمنين عن خصاصة أهل البصرة، وما جرى عليهم العام في ثمارهم؟ فقال: إني لست صاحب بلاغة وكتب، إنما أنسب إلى القرآن.

فقال: انظروا إليهم كل واحد منهم أفنى ستين سنة في فن واحد لو سئل عن غيره لساوى الجهال، لكن عالمنا بالكوفة، ـ يعني الكسائي ـ لو سئل عن كل هذا أصاب»[(١)].

قد يكون في هذه القصة نوع من المبالغة، بقصد منه إطراء الكسائي والرفع من شأن علماء الكوفة على أهل البصرة ومع ذاك فقد اشتهر الكسائي لكونه إماماً في القراءات وفي علوم اللغة، وقد يكون مشاركا في الحديث. وقد سمع من أبي بكر بن عياش، وسليمان بن أرقم، وسفيان بن عيينة ولكن انتماءه للفقهاء، فيه نوع من التجوز، ولقد جرت له مساجلات مع أبي يوسف بحضرة الرشيد لما قال هذا الأخير: إن الكسائي لا يحسن إلا شيئاً من علوم العربية.

---

(١) القفطي: الإنباه ج٢ ص ٢٦١، تاريخ بغداد ج١١ ص ٤٠٣.

فبادره الكسائي قائلاً: ما حكم من قال لامرأته أنت طالق طلاق طالق؟ ومن قال أنت طالق وطالق وطالق؟، ثم كرر السؤال، بزيادة «أو» و«ثم» بدلاً من الواو.

ويبين الكسائي الحكمين من المسائل الخمسة، وذلك اعتماداً منه على مقتضى المعنى اللغوي، وعلى التفريق بين التأكيد، في التكرار، والتعاقب، والنسق في هذه الحالات[1].

أما ما يذكر من انتصاره على سيبويه في المسألة الزنبورية، فالمؤرخون يعللونه بأنه كان أمراً مدبراً، قضي بليل، وأن جماعة الأعراب الذين شهدوا للكسائي، وقد حفظت الكتب أسماءهم، لم يكونوا إلا من شيوخ قطربل الذين قال عنهم يحيى بن المبارك اليزيدي:

كنا نقيس النحو فيما مضى ... على لسان العرب الأول

فجاء أقوام يقيسونه ... على لغى أشياخ قطربل

فكلهم يعمل في نقض ما ... به نصاب الحق لا يأتلي

إن الكسائي وأصحابه ... يرقون في النحو إلى أسفل[2]

وقائل هذه الأبيات أحد نحاة البصرة الذي توطدت علاقته بالكسائي، فجمعهما الاختصاص، والجدل في المسائل، كما لكل منهما سند في الخلافة، فالكسائي كان مؤدباً للأمين بن الرشيد، واليزيدي مؤدباً ليزيد بن منصور الحميري (خال المهدي) ثم صار فيما بعد أستاذاً للمأمون. وقد لا تقتصر علاقتهما على التنافس، بل كان كل منهما يعرف قدر الثاني ويقدر ما له من علم وذكاء.

ومن مناظراتهما أنهما كانا مرة أمام المهدي، فقال اليزيدي للكسائي: كيف تقول: إن من خير القوم وأفضلهم أو خيرهم بتة زيد؟ فأطرق الكسائي مفكراً،

---

(١) القفطي: ج٢ ص ٢٣٠ وفي الزبيدي (طبقات النحاة ١٢٧) قصة مشابهة.

(٢) بغية الوعاة، ج٢ ص ١٦٣.

فقال اليزيدي: لأن يجيب فيخطئ خير من هذه الإطالة، فقال الكسائي: إن من خير القوم زيدا.

فقال اليزيدي: أخطأ، لرفعه قبل أن يأتي باسم إن ونصبه بعد الرفع وهذا لا يجيزه أحد، فقال أحد الحاضرين: أراد بـ (أو) بل.

فقال الكسائي ما أردت غيره. فقال اليزيدي أخطأتما جميعاً لأنه غير جائز أن يقال: إن من خير القوم وأفضلهم، بل خيرهم زيدا، فقال المهدي: يا كسائي ما مرّ بك مثل اليوم. وسأل اليزيدي عن الصواب عنده، فقال: إن من خير القوم وأفضلهم، أو خيرهم بتة زيد. فقال المهدي قد اختلفتما وأنتما عالمان فمن يفصل بينكما، قال اليزيدي: قلت علماء العرب، فبعث إلى أبي المطوق فعملت أبياتاً إلى أن يجيء، وكان المهدي يميل إلى أخواله من اليمن، وكان ابن المنصور الحميري حاضراً، فقلت:

يا أيها السائلي لأخبره عمن بصنعاء من ذوي الحسب

حمير، ساداتها تقر لها بالفضل طرا جحاجح العرب

فإن من خيرهم وأفضلهم أو خيرهم بتة أبو كرب

فلما جاء أبو المطوق أنشدته الأبيات فوافقني(١).

يستمر التنافس، والخلاف، والحيل، بين هذين العالمين، وبين يدي الخليفة الرشيد تتكرر القصة، ويسأل اليزيدي الكسائي، قائلاً: هل في هذا الشعر عيب؟ وأنشده:

ما رأينا خرباً نقَّر عنه البيضَ صَقْرُ

لا يكون العير مهراً لا يكون، المهر مهر

فقال الكسائي: لقد أقوى الشاعر، ولا بد من نصب «المهر» في آخر البيت، فضرب اليزيدي بقلنسوته في الأرض، وقال: أنا أبو خالد، فقيل أتكتني بحضرة

(١) راجع سيبويه.

أمير المؤمنين، وتكشف رأسك؟ والله لخطأ الكسائي مع أدبه أحب إلينا من صوابك مع سوء فعلك. فقال: لذة الغلبة أنستني من هذا ما أحسن[(١)].

وإنصافاً منا لليزيدي، فلا بد أن نذكر قوله في رثاء الفقيه محمد بن الحسن الشيباني والكسائي في أبيات منها:

أسيت على قاضي القضاة محمد ... فأذريت دمعي والفؤاد عميد
وأوجعني موت الكسائي بعده ... وكادت بي الأرض الفضاء تميد
وأذهلني عن كل عيش ولذة ... وأرق عيني والعيون هجود
هما عالمان أوديا وتخرما ... وما لهما في العالمين نديد[(٢)]

واعترف اليزيدي لخصمه ومنافسه في محله، حيث أن أبا بكر الأنباري يقول: «اجتمعت للكسائي أمور لم تجتمع لغيره فكان واحد الناس في القرآن يكثرون عليه حتى لا يضبط الأخذ عليهم فيجمعهم ويجلس على كرسي ويتلو القرآن كاملاً وهم يستمعون، حتى كان بعضهم ينقط المصاحف على قراءته، وآخرون يتابعون مقاطعه ومبادئه فيرسمونها في ألواحهم وكتبهم، وكان أعلم الناس بالنحو وواحدهم في الغريب»[(٣)].

ويقول الشافعي عنه: «من أراد أن يتبحر في النحو فهو عيال على الكسائي»[(٤)]، ويذكر الفراء أنه مرة أعجب بعمله، ورأى في نفسه المقدرة على مناظرة أستاذه الكسائي، ولما استثاره صار كمن يريد أن يغرف البحر بمنقاره[(٥)]، وقيل إن يونس في البصرة، سأله عن قول الشاعر:

غَداةَ أَحَلَّتْ لابنِ أَصْرَمَ طَعْنَةٌ ... حُصَيْنٍ عَبِيطاتِ السَّدائِفِ والخَمْرُ

---

(١) الأمالي الزجاجي، ص ٤٠.
(٢) طبقات النحويين للزبيدي، ص ١٣٠.
(٣) إنباه الرواة، ج٣ ص ٢٦٤.
(٤) المصدر نفسه، ج٣ ص ٢٦٠.
(٥) المصدر نفسه، ج٣ ص ٢٦٤.

ولما سمع منه الجواب قال: «إن الذين رأسوك، رأسوك باستحقاق»[1].

والمنافسة بين مدرستي البصرة والكوفة، تجعلنا نعتقد أن الكسائي حاول أن يقوم بالدور الذي اضطلع به الخليل في إرساء قواعد النحو. ولعله كان المثال الذي أراد أن يحتذى به، ذلك أنه بعد لقائه به، أراد أن يقوم بالرحلة العلمية ليأخذ المادة اللغوية غضة من أفواه بداة العرب فأنقد خمس عشرة قنينة من مداده في الكتابة عنهم، وعاد بعد موت الخليل وعرض ثروته اللغوية على يونس، حتى أحس في نفسه برتبة الرئاسة في هذا الفن، فلا جرم أن تكون إضافته في النحو تتمثل في زيادة السماع، واعتبار ما سمعه يدخل في القواعد الأصلية التي يجوز القياس عليها.

ولعله أول من اهتم بتعليل أوجه القراءة، وربط هذا التعليل بالقياس النحوي، ونذكر أن له كتابين في هذا الموضوع وهما: معاني القرآن، وكتاب القراءات.

وفَقْدُ جُلِّ كتبه يجعل من الصعب تصور مذهبه الشامل، ويبقى المصدر الأساس عنده، ما يروي عنه تلميذه الفراء، ودراسة قراءاته الخاصة به. ومن الإشارة التي تومئ إلى رأيه في توثيق الصلة بين النحو والقراءة قوله في قصيدته التي منها:

إنما النحو قياس يتبع	وبه في كل علم ينتفع
وإذا ما أبصر النحو الفتى	مر في المنطق مرًا فاتسع
وإذا لم يبصر النحو الفتى	هاب أن ينطق جبنا فانقطع
يقرأ القرآن لا يعرف ما	صرف الإعراب فيه وصنع
والذي يعرفه يقرؤه	وإذا ما شك في حرف رجع
ناظراً فيه وفي إعرابه	فإذا ما عرف اللحن صدع

(١) المصدر نفسه، ج٣ ص ٢٦٥.

فهما فيه سواء عندكم ليست السنة منا كالبدع[1]

وإذا كان الكسائي لم يسلم من ألسنة خصومه ومنافسيه، فلعل السبب يعود إلى كونه حاول زعزعة الأركان التي بنى عليها علماء البصرة قواعدهم النحوية، ولكن ما حظي به من عناية عند الخلفاء مثل المهدي، والرشيد والأمين، جعله عرضة لألسنة الحاسدين.

وقد نبه د. شوقي ضيف على أهم اختياراته النحوية، أخذا لها من أمهات كتب النحو، وكذلك لخص نماذج من اختياراته في القراءات نكتفي هنا بالإحالة إليها[2].

وفي الحقيقة فإن الكسائي لم يرد هدم الصرح الذي شيده ابن أبي إسحق والخليل وإنما أثقل على أسسه بإضافات لا يتسع لها التصميم البصري. هذا ما جعل أحد تلاميذه يرى ضرورة إعادة النظر في هذا التصميم، ويعيد البناء على أساس النموذج اللغوي الذي قبله الكسائي، والعالم الذي قام بهذا الدور هو أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء.

د) أبو زكرياء الفراء (١٤٤هـ - ٢٠٧هـ):

كان أبو زكرياء يحيى بن زياد الديلمي المعروف بالفراء إماما في العربية، حتى قيل عنه «لولا الفراء ما كانت عربية لأنه حصنها وضبطها، ولولا الفراء لسقطت العربية لأنها كانت تتنازع ويدعيها كل من أراد ويتعلم الناس فيه على مقادير عقولهم وقرائحهم تذهب»[3]،

وقد جمع الفراء علمي الكسائي وسيبويه الذي تخرق كتابه تحت وسادته، ولسنا ندري هل نصدق ما يقوله عنه الجاحظ في هذا المجال، وهو أنه لم

(١) إنباه الرواة، ج٣ ص ٢٦٧.
(٢) المدارس النحوية، ص ١٧٧.
(٣) الزبيدي: طبقات النحويين، ص ١٣٢.

ينتفع بالنظر في هذا الكتاب كبير نفع لأنه لم ينظر فيه نظر ناصح لنفسه ولا شاكر لمن وصل إليه العلم من جهته ولا صادق في روايته عنه ما أخذ منه، فإنه سرق بعضا وادعاه لنفسه وستر حق صاحبه فلم يشكره ونقل عنه مسائل وعزاها إلى الخليل[1].

ويعرف للفراء زهاء عشرين كتاباً، من أهمها كتاب الحدود الذي فصل ابن النديم محتوياته[2] وكتاب معاني القرآن الذي طبع بتحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم.

وأغلب النحاة واللغويين في هذه الفترة كتبوا كثيراً من المؤلفات بعنوان «معاني القرآن»، وبعضهم يسمي كتابه «مجاز القرآن» أو «تأويل مشكل القرآن». ومن الكتب المتداولة والمعروفة من هذا النوع، كتاب «مجاز القرآن» لمعمر بن المثنى أبي عبيدة وكتاب معاني القرآن للأخفش، وكتاب «معاني القرآن» للفراء، و«تأويل مشكل القرآن» لابن قتيبة.

والذي يهمنا في هذه الصفحات هو كتاب الفراء، بوصفه نموذجا يمثل المنهج السائد في تلك الفترة، ويبسط آراء نحاة الكوفة. والكتاب لا يهتم بمعاني الألفاظ إلا في حالات نادرة يتعلق أكثرها بالغريب، مثل «المن» و«السلوى» حيث قال إن السلوى طائر[3]، كما فسر الجبت والطاغوت بأنهما حيي بن أخطب، وكعب بن الأشرف[4]، وقد تعرض كذلك لتوضيح الكلمات التي يتقارب معناها، مثل الظن والخوف، في قوله تعالى: ﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ﴿١٣﴾﴾ (نوح). وقال إن الرجاء قد يأتي بمعنى الخوف مستشهداً بقول الشاعر:

إذا لَسَعَتْهُ النحلُ يَرْجُ لَسْعَها   وخالفَها في بيت نَوْبٍ عوامِلُ[5]

(١) الإنباه، ج٤ ص ١٤.
(٢) الفهرست، ص ١٠٦.
(٣) معاني القرآن، ج١ ص ٣٨.
(٤) المصدر نفسه، ج١ ص ٢٧٣.
(٥) المصدر نفسه، ج٢ ص ٢٦٥ وخالفها: هاجمها.

كما فسر «العصف» ببقل الزرع[١]، والريحان بالرزق[٢] و«النحاس» بالدخان، وأنشد قول الشاعر:

يُضيءُ كضوءِ سِراجِ السليطِ لم يَجعلِ اللهُ فيهِ نُحاسا[٣]

و«العبقري» بالطنافس الثخان[٤].

ومادة الكتاب الأساسية هي الأحكام النحوية، ففيه استعراض قد يكون شاملاً لآراء الكوفيين عامة، ولرأي المؤلف خاصة ذلك أنه حينما يذكر آية يتبع المنهج الآتي:

١. يذكر أوجه الإعراب: مع بيان الأوجه المقروءة، والممكنة إذ يقول: «... ولو قرأ بكذا كان صواباً. ولا تقتصر أوجه الإعراب عنده على ما تظهر فيه العلامات المعروفة، بل يبين كذلك، في الحديث عن الأسماء والأفعال المبينة محل الإعراب، وعوامله، مع توسيع دائرة العامل، حتى إنه يقول في إعراب قوله تعالى: ﴿الٓر كِتَٰبٌ﴾ (هود ـ الآية ١) إن «كتاب» مرفوعة بحروف «الر» ويسميها «الهجاء»[٥].

٢. يستدل بأوجه القراءات ولو كانت من غير العشر: ويكاد يستقصي قراءة عبد الله بن مسعود في جميع الآيات التي استعرضها. ويدل أصلها عليها أنها في عصره ما زالت مدونة، ولقد ذكر مرة أنه رأى مصحفه، فقال ورأيت في بعض مصاحف عبد الله (وثمود فما أبقى) [النجم/ ٥١] بغير ألف (معاني القرآن ج ٣ ص ١٠٢) ومن المعروف أن ابن مسعود كان ممن استقر بالكوفة، وأخذ عنه قراؤها[٦].

---

(١) المصدر نفسه، ج٣ ص ١١٣.
(٢) المصدر نفسه، ج٣ ص ١١٤.
(٣) المصدر نفسه، ج٣ ص ٧.
(٤) المصدر نفسه، ج٣ ص ١٢٠.
(٥) معاني القرآن، ج٢ ص ٣.
(٦) المصدر نفسه، ج٣ ص ١٠٢.

فمن ذلك قوله بحذف «القول» في عدة آيات منها ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ﴾ (البقرة ـ الآية ١٢٧) فقبل «ربنا» حذفت «ويقولان» وهي في قراءة عبدالله بن مسعود[1]. ويرجع الفراء النصب بعد حتى في قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ (البقرة ـ الآية ٢١٤) ويذكر أن في قراءة عبدالله بن مسعود «وزلزلوا ثم زلزلوا ويقول الرسول». وفي هذا حسب رأيه دليل على تطاول الفعل قبل حتى. وهذا ما يؤيد النصب[2].

٣. كلما استعرض آية تتضمن حكما من النحو، بيّن أحكام أهم المسائل المماثلة معطياً أمثلة مشابهة من القرآن الكريم: وغالباً ما يستأنس بالشواهد الشعرية، ومن الأمثلة في هذا: عند قوله: ﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا﴾ (البقرة ـ الآية ٢١٢). أوضح جواز تذكير الفعل إذا كان الفاعل مؤنثاً واسمه مشتق من فعل في مذهب المصدر. ومثله عنده ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ (البقرة ـ الآية ٢٧٥)، ﴿قَدْ جَآءَكُم بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ﴾ (الأنعام ـ الآية ١٠٤). ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلصَّيْحَةُ﴾ (هود ـ الآية ٦٧). لأن كل هذه الأسماء تتنزل منزلة المصدر وهو مذكر غالباً، ويعدما يقول إن العرب لا تكاد تذكر الفعل المسند إلى الأسماء الموضوعة المؤنثة، والاسم الموضوع عنده هو ما يعرف باسم العين.

ويتوسع في البحث، ويستطرد قول الله جل وعلا: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِى ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِى بُطُونِهِۦ﴾ (النحل ـ الآية ٦٦)، ويعلل عود الضمير المفرد المذكر على الأنعام باعتبار «النعم» وهو مذكر. ومثله في الشعر:

«ألا إن جيراني العشية رائح»

ويذكر أن يونس أنشده:

أرى رجلاً منهم أسيفاً كأنما يضمُّ إلى كَشْحَيْهِ كفّاً مُخَضّبا[3]

(١) المصدر نفسه، ج١ ص ٧٨.
(٢) المصدر نفسه، ج١ ص ١٣٣.
(٣) معاني القرآن، ج١ ص ١٢٥ ـ ١٢٧.

وفي معرض حديثه عن قوله تعالى: ﴿ٱبۡعَثۡ لَنَا مَلِكٗا نُّقَٰتِلۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِۖ﴾ (البقرة ـ الآية ٢٤٦). يأتي بتفصيل أحكام فِعْلَي الجزاء والجواب[1].

وعند قوله جل من قائل: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ (البقرة ـ الآية ٢٤٦). أوضح حدود «أنَّ» وأنْ في حالتي التشديد والتخفيف، وفي الخصوص إذا ما وردنا بعد إلا، كما بيّن مجمل حكم المستثنى بإلا، بعد قوله تعالى: ﴿فَشَرِبُواْ مِنۡهُ إِلَّا قَلِيلٗا مِّنۡهُمۡۚ﴾ (البقرة ـ الآية ٢٤٩) وبعد ذلك أتى بآرائه في إعراب الأسماء التي تلي «كم» استفهاميةً كانت أو خبرية[2].

٤. وفي أثناء عرضه لنظرياته النحوية نراه يبسط آراء أستاذه الكسائي، موضحاً ما يكنه له من إعجاب، فمرة يقول «حدثني الكسائي وكان والله ما علمته إلا صدوقاً»[3]، وعند قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبۡلُ نَدۡعُوهُۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡبَرُّ ٱلرَّحِيمُ ٢٨﴾ (الطور)، يقول الفراء: «الكسائي يفتح راءه وأنا أكسر، وإنما قلت أنه (أي الفتح) وجه حسن لأن الكسائي قرأه». وفي سورة الحديد يقول قرأ المدنيون: (فإن الله الغني الحميد)، وقراءتنا ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡغَنِيُّ ٱلۡحَمِيدُ﴾ (الحديد ـ الآية ٢٤). بيد أن كثرة عزوه للكسائي، وتوثيقه، والتزامه بقراءته لم يمنعه من مخالفته في كثير من المسائل:

أ) عند قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا﴾ (البقرة ـ الآية ٤٨)، فيقول الفراء أن فيه إضماراً للصفة وهو يعني بها الجار والجرور، فتقول: لا تجزئ «فيه» نفس عن نفس شيئاً.

ويزيد الفراء قائلاً: وكان الكسائي لا يجيز الصفة في الصلات ويقول لو أجزت إضمار الصفة ها هنا لأجزت: أنت الذي تكلمت وأنا أريد الذي تكلمت فيه. وقال غيره من أهل البصرة لا نجيز الهاء، ولا تكون (أي الهاء المحذوفة في رأي الكسائي في تجزيه) وإنما يضمر في مثل هذا الموضع الصفة.

---

(١) المصدر نفسه، ج١ ص ١٥٧.
(٢) المصدر نفسه، ج١ ص ١٦٣ ـ ١٦٥.
(٣) المصدر نفسه، ج٣ ص ٩٣.

وقد أنشدني بعض العرب:

قد صبحت صبحها السلام   بكبد خالطها سنام

في ساعة يُحَبُّها الطعام

ولم يقل يحب فيها. وليس يدخل على الكسائي ما أدخل على نفسه لأن الصفة والهاء في هذا الموضع متفق معناها[1].

ب) وفي إعراب قوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ (البقرة ـ الآية ١١٧) فإنها (يعني فيكون) رفع، وكذلك قوله: ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ قَوْلُهُ ٱلْحَقُّ﴾ (الأنعام ـ الآية ٧٣)، رفع لا غير. وأما التي في سورة النحل ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٤٠﴾﴾ (النحل) فإنها نصب وكذلك التي في يس، لأنها مردودة على فعل قد نُصب بأنْ. وأكثر القراء على رفعها والرفع صواب... وإنه لأحب الوجهين إليّ وأن الكسائي لا يجيز الرفع فيهما ويذهب إلى النسق[2].

ج) وفي توجيهه لإعراب ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ (البقرة ـ الآية ٢٤٦) يقول: قال الكسائي في إدخال «أن» في «مالك» هو بمنزلة قوله «ما لكم في أن لا تقاتلوا»، ولو كان ذلك على ما قال لجاز في الكلام أن يقول «مالك أن قمت، ومالك أنك قائم» لأنك تقول في قيامك ماضياً ومستقبلاً وذلك غير جائز لأن المنع إنما يأتي بالاستقبال، تقول «منعتك أن تقوم» منعتك أن قمت»[3].

د) وعند قوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا۟﴾ (البقرة ـ الآية ٩٠) يقول الفراء: «ولا يصلح أن تولي نعم وبئس الذي ولا من ولا ما إلا أن تنوي بهما الاكتفاء دون أن يأتي بعد ذلك اسم مرفوع (وهو

(١) معاني القرآن، ج٣ ص ١٣٣.
(٢) المصدر نفسه، ج١ ص ٧٤ ـ ٧٥.
(٣) المصدر نفسه، ج١ ص ١٦٥.

يعني المخصوص) من ذلك قولك بئسما صنعت، فهذه مكتفية، وساء ما صنعت، ولا يجوز: ساء ما صنيعك، وقد أجازه الكسائي» في كتابه على هذا المذهب، قال الفراء ولا نعرف ما جهته[1].

وعند قوله تعالى: ﴿بَغْيًا أَن يُنَزِّلَ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾ (البقرة ـ الآية ٩٠)، يقول الفراء: موضع «أن» جزاء وكان الكسائي يقول في أن «هي في موضع خفض وإنما هي جزاء».

ثم يفسر رأيه قائلاً: «إذا كان الجزاء لم يقع عليه شيء قبله وكان ينوي بها الاستقبال كسرت «أن» وجزمت بها فقلت: أكرمك إن تاتني. فإن كانت ماضية قلت: أكرمك أن تاتيني، وأبين من ذلك أن تقول: أكرمك أن تاتيني، كذلك قال الشاعر:

أتجزع أن بان الخليط المودع ... وحبل الصفا من عزّة المتقطع

يريد: أتجزع بأن، أو لأن كان ذلك، ولو أراد الاستقبال ومحض الجزاء لكسر «أن وجزم بها[2]، كقوله جل ثناؤه: ﴿فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمْ إِن لَّمْ يُؤْمِنُوا۟ بِهَٰذَا ٱلْحَدِيثِ أَسَفًا ۝٦﴾ (الكهف) فقرأها الفراء بالكسر، ولو قرأت بفتح «أن» على معنى «إذ لم يؤمنوا»، ولأن لم يؤمنوا ومن أن لم يؤمنوا لكان صواباً. وتأويله أنَّ «أن» في موضع نصب لأنها إنما كانت أداة بمنزلة «إذ». فهي في موضع نصب إذا ألقيت الخافض وتم ما قبلها، فإذا جعلت لها الفعل أو أوقعت عليها فهي في موضع ما يصيبها من الرفع والنصب والخفض[3].

إن نظرة في كتاب معاني القرآن تبرهن على براعة هذا النحوي الكبير وتمكنه من قضايا العربية حتى استحق جميل الثناء نثراً ونظماً ومن ذلك قول محمد بن جهم المسري:

(١) المصدر نفسه، ج١ ص ٥٧.
(٢) معاني القرآن، ج١ ص ٥٨.
(٣) المصدر نفسه، ج١ ص ٣٢.

يا حبَّذا ما حَوَتِ السَّلَّةْ … مِنْ كُتُبِ القرآنِ والمِلَّةْ
وعلمها أشهى إلى عالم … من رُطَبٍ يجنى من النخله
أمله شيخ قديم لنا … في الجانب الشرقي من دجله
لم يمل أهل النحو أمثاله … ولا رأينا بعده مثله
عنه عفا الله وعنا ولا … أرهقنا قتراً ولا ذله[(١)]

كما قال فيه يحيى بن زياد مولى بني أسد:

يا طالبَ النحوِ التمس علم ما … ألّفه الفراء في نَحْوِه
أفاد من يأتيه ما لم يكن … يعلم من قبلُ ولم يحوه
ستين حداً قاسها عالماً … أملَّها بالحفظ من شدوه
على كلام العرب المنتقى … من كل منسوب إلى بدوه
سوى لغات ومعان لقد … أرشده الله ولم يغوه
وجمع ما احتيج إلى جمعه … والوقف في القرآن أو بدوه
ومصدر الفعل، وتصريفه … في كل فن جاء من نشوه
إلى حروف طرف أثبتت … في أول الباب وفي حشوه
وصنف المقصور والمد والتحـ … ـويل في الخطين من شلوه
أو مثل بادي الرأي في قولهم … تخطف البرق لدى ضوّه
وفي البَهى الكَلِم المرتضي … من حسنه والنهي عن سُوِّه
رام سواه وانثنى خائبا … وأخطأ المعنى ولم يشوه
فرحمة الله على شيخنا … يحيى مع الأبرار في علوه

---

(١) الخطيب: تاريخ بغداد، ج١٤/ ٢٩٤.

كافأه الرحمن عنا، كما ... أروى الصدى بالسيب من نوه
فاضطف ما أملاه من علمه ... وصنه واستمتع به وأروه
وقول سيبويه وأصحابه ... وقطرب مشتبه فازوه[1]
عنك وما أملى هشام ومَا ... صنفه الأحمر في زهوه
أو قاسم مولى بني مالك ... من المعاني فاسمُ عن غروه
فليس من يغلط فيما روى ... كمثل من يؤمن من سهوه
ولا ذوو ضحك إذا ما اجتدوا ... كالبحر إذ يُغرق في رهوه
ولا وضيع القوم مثل الذي ... يحتل بالإشراف من سروه

٧ ـ الوصل والفصل بين مذهبي البصرة والكوفة:

أ) دور الأخفش الأوسط:

إن من اتبع مراحل عهود التدوين الأولى من تاريخ النحو لا يصطدم بعقبات كثيرة، لأن أمامه ثلاثة معالم تنير له الطريق، سيمرّ أولا بعيسى بن عمر ليسمع عن جامعه وإكماله، ثم يمثل بين عينيه علمُ الخليل، إلى أن يصل إلى شاطئ البحر الذي تجمعت فيه روافد هذا العلم، ألا وهو كتاب سيبويه . وبعد استجلاء ظاهرة الكتاب، واستكمال عملية التدوين، تستوقف الباحث عقبة مفاجئة ليس من السهل اجتيازها، هذه العقبة يضعها أمامنا عالم معاصر لسيبويه، شاركه في السماع من شيوخه، وتدارس معه الكتاب الذي لم يعرف إلا عن طريقه. هذا العالم هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي بالولاء، والمشهور بالأخفش الأوسط.

وليس من المبالغة أن نقول إنه ما من أحد تردد اسمه في مصادر النحو مثل

(١) تاريخ بغداد، ١٤/ ١٥٤.

ما تردد اسم أبي الحسن الأخفش. ولا غرابة في هذا إذا استذكرنا أنه استوعب علم سيبويه لما قرأ عليه الكتاب وفي ذلك يقول «كان آنذاك أعلم مني، وأنا اليوم أعلم منه»[1] ثم إنه قبل دراسته تربى في بيئة عربية خالصة، وسمع من فصحاء بادية البصرة، وأفاد الكثير من علمائها، ثم انتقل إلى بغداد، وتوطدت العلاقة بينه وبين أستاذ الكوفة الكسائي الذي سمع منه كتاب سيبويه، وتأثر كل منهما بالآخر؛ ثم تتلمذ له علمان من أجل أعلام المدرسة البصرية، وهما أبو عمرو الجرمي، وأبو عثمان المازني، فصار نحو الأخفش بمثابة المجمع الذي انصبت فيه موارد مختلفة وانطلقت منه مصادر متشعبة، حملت بعض المؤرخين المعاصرين على القول بأنه أول من فتح الخلاف على سيبويه. كان ذلك رأي الأستاذ شوقي ضيف في كتابه المدارس النحوية، بيد أن البحث المستفيض الذي خصص له في هذا الكتاب لا يكشف كل ما يحيط بشخصية الأخفش من ضباب[2].

ذلك أن الدكتور شوقي ضيف استنتج من صلاته بالكسائي، وتأثيره على الفراء واعتماده مجموعة من الآراء خالف فيها أئمة البصريين، أنه أستاذ المدرسة الكوفية. والمسائل التي تأسس عليها هذا الحكم استخلصت من ثنايا ما روي عن ابن هشام في المغني، والسيوطي في الهمع، لكن لما نشر له كتاب معاني القرآن بتحقيق د. عبد الأمير الورد، وبعد الدراسة الشاملة التي خصص له هذا المحقق في كتاب «منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية» صار في الإمكان إجراء مقارنة بين ما نسب إلى الأخفش في كتب المتأخرين وما هو مثبت في كتاب معاني القرآن. والذي يتضح من هذه المقارنة أن أكثر القضايا التي تناولها في كتاب معاني القرآن، تابع في أكثرها رأي البصريين خلافاً لما ذُكِرَ عنه، إذ من المحتمل أن تكون آراؤه قد تعددت في القضية الواحدة. وضياع أصول أكثر مؤلفاته وبالخصوص كتاب المسائل الكبرى يؤيد هذا الاحتمال.

---

(١) أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين، ص ١١٢.
(٢) المدارس النحوية ص ٩٦.

فهل للأخفش مذهبان: قديم وجديد؟ إن انتقاله من الوسط البصري الذي استكمل فيه ثقافته الأصلية واتصاله بعلماء الكوفة وعلاقته التي توطدت مع الكسائي وأتباعه، قد يؤدي إلى القول بأن له مذهبين، أحدهما بصري متأصل والثاني ذو نزعة كوفية متفتحة.

ب) آراؤه في مذهبيه القديم والجديد:

ولقد أوضح مؤلف كتاب منهج الأخفش القضايا الخلافية التي تابع فيها الأخفش رأي الخليل وسيبويه، والمسائل التي خالفهم فيها. والمسائل التي خالف فيها الأخفش رأي سيبويه ليست كلها من اجتهاداته فقد تابع عيسى بن عمر في جواز فصل المضاف والمضاف إليه بأجنبي، وذكر أنه سمع منه قول الشاعر:

فَزَجَجْتُهَا بِمِزَجَّةٍ   زَجَّ القَلوصَ أبي مَزادَهْ[1]

وعزا إلى حمزة بن حبيب الزيات ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ (النساء ـ الآية ١) منصوبة أي «واتقوا الأرحام» وقال بعضهم و«الأرحام» جراً والأول أحسن لأنك لا تجري الظاهر المجرور على المضمر المجرور، وأنشد سيبويه:

فاليومَ قَرَّبْتَ تهجونا وتَشْتِمُنا   فاذْهَبْ فما بكَ والأيّامِ من عجبِ

والذي يتضح أن رأيه الخاص يختلف عما روي عن يونس إذ صرح في معاني القرآن بأن النصب أحسن «لأنك لا تجري الظاهر المجرور على المضمر المجرور»[2].

ومن مسائل الخلاف بين سيبويه والأخفش إعراب ضمير النصب المتصل بـ «عسى» إذ يرى سيبويه أنها في هذه الحالة حرف مثل «لعل» أما الأخفش فيزعم

(١) عبد الأمير محمد أمين الورد: منهج الأخفش الأوسط ص ٣٦ نقلا عن شرح الأبيات المشكلة الإعراب للفارقي.
(٢) الأخفش: معاني القرآن، ج١ ص ٤٣٠.

أن ضمير النصب هنا عاقب ضمير الرفع، مثل ما هو الحال في «لولاك» حيث جاء الكاف بدلاً من ضمير الرفع. إذ الحق أن يقال «لولا أنت»(١).

وقد يكون من مذهبه القديم الذي بقي مستمسكاً به بعض القضايا التقديرية التي لا أثر لها في الإعراب، والتي خالف فيها الخليل وسيبويه، مثل قوله بأن حروف اللين في الجمع والتثنية دلائل إعراب وليست حروف إعراب، والإعراب فيها يأتي بحركات مقدرات على الحرف الذي قبلها(٢). كما يقدر حركات إعراب قبل حروف اللين في الأسماء الخمسة وقبل الضمائر في الأفعال الخمسة(٣). ومنها أن العامل في النعت ليس العامل في المنعوت وإنما هو المنعوت نفسه، إذ يعرب بإعرابه(٤)، وأن الرفع أصل في المبتدأ والفاعل معاً(٥).

ومنها كذلك منعه إيلاء «كان وأخواتها» معمول خبرها، ولو كان مجرورا. ولنذكر هنا قول ابن مالك:

ولا يلي العامِلَ معمولُ الخبرْ إلاّ إذا ظَرْفاً أتى أو حَرْفَ جَرّ

فعند الأخفش لا يقاس على قول الشاعر:

فلا تَلْحَني فيها فإن بِحُبِّها أخاكَ مُصابُ القلبِ جَمٌّ بلابِلُهْ(٦)

وعلى قول الشاعر:

ولولا بَنُوها حَوْلَها لَخَبَطْتُها كَخَبْطَةِ عُصْفُورٍ وَلَمْ أتَلَعْثَمِ(٧)

أما في مذهبه الجديد فقد ساير فيه الاتجاه الكوفي دون أن ينسلخ من بصريته

---

(١) مغني اللبيب، ص ٢٠٣.
(٢) شوقي ضيف: المدارس النحوية نقلاً عن همع الهوامع، ج١ ص ٥١.
(٣) المصدر نفسه نقلاً عن همع الهوامع ٣٩/١.
(٤) المصدر نفسه نقلاً عن أسرار العربية، ص ٦٦.
(٥) همع الهوامع، ٩٣/١.
(٦) همع الهوامع، ج١/ ١٣٥.
(٧) المغني، ٤٣١/٢.

الأصلية، ومع ذلك فقد وسّع أفق القياس. فنراه يجيز أفعل التفضيل في الألوان قياساً على قول الراجز:

جاريةٌ في دِرْعِها الفضفاضِ أبيَضُ مِنْ أختِ بني أُباضِ[1]

وقال بجواز العطف بالمرفوع على اسم «إنّ» استدلالاً بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّـٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَـٰرَىٰ﴾ (المائدة ـ الآية ٦٩).

ويقول البرجمي:

فَمَنْ يَكُ أمسى في المدينةِ رَحْلُهُ فإنّي وقيّارٌ بها لَغريبُ

وقَبِل عودَ الضمير على متأخر لفظا ورتبة مثل ما هو في قول الشاعر[2]:

جَزى رَبُّهُ عنّي عديَّ بن حاتمٍ جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقَدْ فَعَلْ[3]

كما أباح زيادة الفاء في الخبر مطلقا قياسا على قول الشاعر:

وقائلةٍ خَوْلانُ فانْكِحْ فتاتَهُمْ وأُكْرُومَةَ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كما هِيا[4]

ولعل من مذهبه الجديد التوسع في القول بالزيادة، وبالحذف والتقدير لإثبات اطراد القاعدة النحوية.

فبعدما يضع النحوي قاعدة استقراها من استعمال شائع، وصاغها في شكل قاعدة عامة قد يواجهه استعمال يعتبره بعضهم استعمالاً شاذاً واستثنائياً لكن بعض النحاة يلجأ إلى تأويلات للدفاع عن اطراد القاعدة ومن وسائل هذا النوع من الدفاع التقدير، والحذفُ أو الزيادة، فمثلاً لما تقرر أن الحال يجب أن يكون نكرة، ووجدنا العرب استعملت «مررت بهم الجمّاء الغفير» قال النحوي (وهو هنا الخليل)، إن «أل» في الجماء ليست للتعريف، وإنما تُلُفِّظ بها مع نية

(١) ابن يعيش: شرح المفصل، ج٧ ص ١٤٤.
(٢) ابن يعيش، ج٨ ص ٦٩.
(٣) الأشموني، ج٢ ص ٥٩.
(٤) ابن يعيش: شرح المفصل ١/ ١٩٩ ـ المغني ٢١٩.

«الطرح» أي تقدير الحذف. ولقد أكثر الأخفش في تقدير الحذف والزيادة، ولقي في نظرية الزيادة التخلص من كل أجزاء الكلم التي لا تنسجم مع نسق الجملة المطرد، فيرى الأخفش أن الزائد قد يأتي للتوكيد، أو قد يكون أصلاً أيضاً. وحينئذ يكون الزائد هو ما يمكن حذفه دون أن يتأثر معنى الكلام بإلقائه.

ولم يخص الزيادة بالحروف فقد يكون عنده الاسم زائداً مثل ما ورد في قول الشاعر:

إلى الحَوْلِ ثُمَّ اسمُ السلامِ عَلَيْكُما   ومَنْ يَبْكِ حَوْلاً كامِلاً فقدِ اعْتَذَرْ

فكلمة «اسم» هنا زائدة لأنه لا إضافة بين الاسمين إذا اتحد معناهما.

ويرى نوعا من القياس في زيادة الأفعال الناسخة، فبما أن «كان» قد تزاد في حشو الكلام فإنه ألحق بها بعض أخواتها، فكان يجيز «ما أصبح أبردها» و«ما أمسى أدفأها».

أما الحروف فقد يرى أنها تزاد في حالات كثيرة جداً من أمثال هذه الزيادة «أن» في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾ (يوسف ـ الآية ٩٦)[1] و«إن» بعد «ما» كثيراً، والباء في مواضع متعددة، كقوله جل وعلا ﴿تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ﴾ (المؤمنون ـ الآية ٢٠)، ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍۭ بِظُلْمٍ﴾ (الحج ـ الآية ٢٥)، ﴿فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ﴾ (الحديد ـ الآية ١٣)، ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا﴾ (يونس ـ الآية ٢٧)، وتزاد «من» في مثل قوله تعالى: ﴿يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ مِنۢ بَقْلِهَا وَقِثَّآئِهَا﴾ (البقرة ـ الآية ٦١) وتأتي الفاء زائدة في نحو ﴿وَإِذَا جَآءَكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِنَا فَقُلْ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ﴾ (الأنعام ـ الآية ٥٤) واللام في مثل ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا﴾ (آل عمران ـ الآية ١٥)، وفي القول هنا بزيادة اللام في «للذين» تكلف لا داعي إليه، ويقول بزيادة «لا» في مثل ﴿وَلَا تَسْتَوِى ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ﴾ (فصلت ـ الآية ٣٤)، ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ①﴾ (القيامة)،

(١) عبد الأمير الورد: منهج الأخفش الأوسط، ص ٢٢٥ ـ ٢٤٨.

والكاف في قوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾ (البقرة ـ الآية ٢٥٩). وفي قول الشاعر:

ولعبثٌ طيرٌ بهم أبابيل فصُيروا مثل كعصف مأكول

وتأول الأخفش زيادة الواو و«ثم» إذا ما كانت بين الشرط وجوابه مثل ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا﴾ (الزمر ـ الآية ٧٣). ومن قول الشاعر:

حتى إذا قملت بطونكم ورأيتمُ أبناءكم شبوا

وقلبتمُ ظهر المجن لنا إن اللئيم العاجز الخبُّ

ونحو ﴿حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا﴾ (التوبة ـ الآية ١١٨).

ومن أشهر القضايا التي انفرد بقولها مسألة العطف على معمولي عاملين، وقد أوردها الأعلم الشنتمري في كتاب النكت على كتاب سيبويه، فيقول عنها الأعلم: «اعلم أن سيبويه لا يجيز ليس زيد بقائم، ولا قاعد عمرو، ويجيز ولا قاعد أبوه، لأنه لا يرى العطف على عاملين. ومعنى ذلك أنك إذا قلت ليس زيد بقاعد فزيد مرتفعٌ بليس. وقاعد مجرور بالباء وليس والباء عاملان فإذا قلت ولا قائم عمرو فقد عطفت قائما على قاعد وعطفت عمرا على اسم ليس. فقد عطفت على شيئين مختلفين».

«ومثل ذلك الفساد قام زيد في الدار والقصر عمرو. والذي أبطل العطف على عاملين أن حرف العطف يقوم مقام العامل ويغني عن إعادته. فلما كان حرف العطف كالعامل، والعامل لا يعمل رفعاً وجراً لم يجز أن يعطف بحرف واحد على عاملين. فإن أعدت أحد العاملين مع حرف العطف جاز. لأن العطف حينئذ على عامل واحد».

«وقد أجاز الأخفش وغيره العطف على عاملين واحتج بقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣﴾ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَابَّةٍ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾﴾

(الجاثية)، ولا حجة للأخفش في هذا لأن أحد العاملين وهو في قد أعيد مع حرف العطف».

«واحتج أيضاً بقول الله عز وجل: ﴿لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ۝٢٤﴾ (سبأ) فعطف على خبر إن وعلى اللام. وهذا لا حجة فيه لأن قوله «أو في ضلال مبين «ليس فيه معمولان فيكون عطفاً على إن واللام في قوله لعلى هدى. غير عامله فاحتجاجه بهذا بعيد».

«وقال المبرد غلط أبو الحسن. ولا يكون عطف على عاملين إلا في قراءة من قرأ: ﴿وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [الجاثية ـ الآية ٥] ثم قرأ: ﴿وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ﴾ (الجاثية ـ الآية ٥)»[(١)].

ج) اضطراب آرائه، والآراء فيه:

هذا وإن ثنائية مذهب الأخفش وتعدد آرائه في المسألة الواحدة، جعلت بعض العلماء يشكك في أمانته العلمية، ودقة أحكامه، ومنهم من اتهمه بتعمد صعوبة المسائل للتكسب مثل ما يعزى إلى الأصمعي (الحيوان ١/٩١)، كما أن أبا حاتم السجستاني يقول: «كان الأخفش قد أخذ كتاب أبي عبيدة في القرآن فأسقط منه شيئاً وأبدل منه شيئاً. قال أبو حاتم فقلت له أي شيء هذا الذي تصنع؟ من أعرف بالغريب أنت أو أبو عبيدة؟ فقال أبو عبيدة، فقلت هذا الذي تصنع ليس بشيء، فقال: الكتاب لمن أصلحه وليس لمن أفسده، فقال أبو حاتم فلم يلتفت إلى كتابه، وصار مطروحاً»[(٢)].

ويروى أن تلميذيه أبا عمرو الجرمي وأبا عثمان المازني، تنبها على أن الأخفش هو المصدر الوحيد لكتاب سيبويه فخافا أن ينفرد بعمله، وأن يعزوه إلى نفسه، فعملا له أجراً على أن يقرئهما إياه حتى لا يضيع. ويشكك عبد

---

(١) الأعلم: النكت، ص ٢٠٢.
(٢) الزبيدي: طبقات النحويين، ص ٧٤.

الأمير محمد أمين الورد في صحة هذه الروايات. ويتهم أبا حاتم السجستاني بالتحامل على الأخفش[١].

غير أن الدراسة التي قام بها الدكتور عبد الأمير، أثبتت كثيراً من الاضطراب في كتاب معاني القرآن، شملت بعض الأحيان تحريف الآيات القرآنية والشواهد الشعرية، ومن أمثلة ذلك خلط بين الآيات، ونتج عنه زيادة كلمات أو حذفها، مثل ما وقع في الآية الثانية عشرة من سورة الأنعام، حيث ورد: كتب ربكم على نفسه الرحمة ليجمعنكم. فزاد لفظ ربكم لأن الآية التبست عنده بالآية الرابعة والخمسين من نفس السورة. وهي ﴿وَإِذَا جَآءَكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِنَا فَقُلْ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا﴾ [الأنعام ـ الآية ٥٤]. ووقع له وهم في قوله تعالى: ﴿فَأَوْفُوا۟ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ﴾ وأضاف إليها لفظ «القسط» وهو ليس منها ثم قال: ﴿بِكُلِّ صِرَٰطٍ تُوعِدُونَ﴾ وهو يعني الآيتين الخامسة والثمانين، والسادسة والثمانين من سورة الأعراف وكلمة «القسط» ليست فيها وإنما وردت في الآية ١٥٢ من الأنعام، و٨٥ من سورة هود[٢].

د) كليات الأخفش:

ومع ما يحكى عن اضطراب آرائه، أو تعددها فإن له منهجاً متميزاً، أفرد له الدكتور عبد الأمير محمد أمين الورد باباً تحت عنوان أصول العربية وقواعدها، وتمنى أن يطلق عليها كلّيات الأخفش ، وسرد له في هذا الباب نحوا من مِائة مسألة جمع فيها الأقوال التي انفرد بأكثرها. منها الرفع على الابتداء. وكون «لات» لا تكون إلا مع الحين وأن اللام تأتي دائماً مع «إن» المخففة من «إن» للفرق بينها وبين التي بمعنى «ما» دون أن تأتي «لا» من «أن» لتكون عوضاً من ذهاب الثقيلة، وأن الألف واللام تعاقبان التنوين.

(١) الورد: منهج الأخفش الأوسط، ص ١٧٢.
(٢) الورد: مقدمة معاني القرآن، ص ٦٠.

وذكر أن الإخوة، وهي جمع تطلق على الاثنين، وأنه يحسن تذكير الفعل، إذا فصل مع الفاعل المؤنث، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ﴾ (البقرة ـ الآية ٤٨) وأن الدعاء كله نصب، وأن «لولا» بمعنى «هلاَّ» في قوله جل وعلا: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٠﴾﴾ (المنافقون). و«أكن» عطف على موضع «فأصدق» لأن جواب الاستفهام إذا لم يكن فيه جُزِمَ. وقال له: «إذا وقع الاستفهام على المجازاة بطل وقوعه على الجواب»، ومن قوله تعالى: ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ﴾ (آل عمران ـ الآية ١٤٤) ولم يقل «أأنقلبتم». وقال كل شيء في القرآن من قوله حقاً، إنما هو أحق ذلك حقا، وكذلك قصد الله، وصنع الله، ورحمة الله. وكل ما كان بدلاً من اللفظ بالفعل فهو نصب بذلك الفعل.

وكل شيء بعد القول فهو حكاية. وإذا استأنفت شيئاً ليس من أول الكلام في لغة الحجاز فإنه نصب. وكل جمع ليس بينه وبين واحده إلا الهاء نحو البرّ والشعير هو في لغتهم مؤنث، وكل ما كان من نحو البقر ليس بين الجماعة والواحدة فيه إلا الهاء فمن العرب من يذكر ومنهم من يؤنث، وكل اسم على فُعْلةٍ إذا جمع حركت تاليه بالضم نحو خُطوات، وكل ألفٍ كانت في أول فعل أو مصدر وكان يفعل من ذلك ياؤه مفتوحة فتلك ألِفُ وصل.

بعد هذا العرض عن هذا النحوي الكبير، لم ينته الكلام عنه، فإنه بالإمكان القول بأن الأخفش مثل مرحلة الوصل والفصل بين مدرستي البصرة والكوفة. لقد استمسك بأصول البصريين في السماع، واعتمد القراءات، إذا طابقت رسم المصحف، ووافقت إحدى لغات العرب؛ ونقل سماع العرب عن فصحاء العرب، دون أن يعترض عليهم؛ وتابع البصريين في عهده الأول في حدود القياس وضوابطه، فمنع القياس المخالف للسماع، والقياسَ على سماع غير مطرد. وفي عهده الأخير روي عنه جواز القياس على أي سماع. ومما ظل متشبثا به نظريته في العوامل؛ إذ يقر إعمالها، سواء أكانت لفظية أم معنوية ظاهرة أم مضمرة، مقدمة أم مؤخرة؛ وقد لا يمنع زيادة العامل من إعماله، ولا

يؤثر فصله عن معموله؛ وقد يأتي مركباً ولا يعطل ذلك عمله، غير أن رأيه في قوة العامل، لم يصاحبها التركيز على العلل فهو يصف الظاهرة اللغوية دون المبالغة في التعليل. وإنما يطلق حقائقها إطلاقاً لا إسراف فيه ولا تكلف[1].

وإذا كان الأخفش محل نقاش وجدل في آرائه ومذاهبه، فإن النحويين مع ذلك مجمعون على سعة علمه وذكائه. فكان الكسائي يقول فيه إنه لم يكن في القوم (يعني البصريين)، أعلم منه، وأنه نبههم على عوار الكتاب وتركهم[2]. ويقول الفراء أنه سيد أهل اللغة، وأهل العربية. وحينما علم بعزمه على الخروج إلى الري قال: «لئن كان خرج فقد خرج معه النحو كله والعلم بأصوله وفروعه»[3].

٨ ـ ترسيخ المذهب البصري عند أتباع الأخفش واستكمال التدوين:

بعد الأخفش يبرز عالمان كان لهما دور متميز في ترسيخ المذهب البصري، هما أبو عمرو صالح بن إسحق الجرمي، وأبو عثمان بكر بن محمد المازني. لقد قرآ الكتاب على أبي الحسن الأخفش وسمعا منه مسائله، وخذا اللغة عن الثلاثي المشهور عبد الملك بن قريب الأصمعي، وأبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري، وأبي عبيدة معمر بن المثنى.

لقد تتلمذا للأخفش ولكنهما لم يصانعاه في أمور كثيرة، فحملا عنه أمانة رسالة الخليل وسيبويه إلى أتباعهم، وأسهما في تمحيص الكتاب، وتبيينه وتدريسه.

أ) الجرمي (ت ٢٢٥هـ):

لقد كان الجرمي، مثل ما يقول المبرد، أثبت الناس في «الكتاب» وكتب عنه

(١) الورد: منهج الأخفش، ٣٣٤ ـ ٣٦٤.
(٢) أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين، ص ١١٢.
(٣) الإنباه، ٢/ ٣٩.

كتاب «الفرخ» وعرف عنه أول مختصر في النحو. ويقول فيه الفارسي إنه ما اشتغل به أحد إلا كانت له صناعة في النحو[1]. وكان صاحب مناظرات ومساجلات مع العلماء الكوفيين حتى قيل: إنه أفحم الفراء حتى صغر في عيني من حضر المناظرة[2]. واشتهرت المحاورة بينهما حول العامل المعنوي الذي رفع المبتدأ عند البصريين، واعترف الجرمي أنه لا يظهر ولا يمثل. بيد أنه قطع الحجة على الفراء بقوله: إن أصحابه الكوفيين يرفعون «زيد» مثل «زيد ضربته» بالعائد، الذي هو أيضاً عامل لا يظهر ولا يمثل، كما هو الحال في الابتداء. وبعد المناظرة يقول الفراء أنه وجد الجرمي «آية» وقال الجرمي إنه وجد الفراء شيطاناً. ولعله في هذه المساجلات كان يرمي إلى أن يأخذ بثأر سيبويه، بعد قصة المسألة الزنبورية.

ويروي له المؤرخون مجلساً مع الأصمعي فسأله الجرمي عن مسألة في التصغير ولم يرض جوابه عنها لكن الأصمعي سأله عن قول الشاعر:

قَـد كُـنَّ يَـخْـبَـأْنَ الـوُجـوهَ تـسـتّـراً ... فـالآنَ حِـيـنَ بَـدَوْنَ لِـلـنُّـظّـارِ

فقال الجرمي: بدين، ورآها الأصمعي خطأ[3].

ولم ينفرد الجرمي بكثير من الآراء المستقلة، لأنه تابع الخط البصري الذي رسمه الخليل وسيبويه، إلا أنه مع ذلك قد خالف إماميه البصريَّيْنِ في جزئيات قليلة جدا منها:

ـ أن «أو» تعاقب الواو، محتجا بقول الحميري:

وَقَـدْ زَعَـمَـتْ لَـيـلـى بـأنّـي فـاجـرٌ ... لِنَفْسي تُقاها أوْ عَلَيْها فُجُورُها[4]

ـ وأن «حاشا» عنده قد تأتي فعلاً جامداً، متضمناً معنى «إلا»، بينما يعدها

(١) نزهة الألباء، ص ١١٥.
(٢) المصدر نفسه، ص ١١٦.
(٣) نزهة الألباء، ص ١١٦.
(٤) المغني، ص ٨٨.

سيبويه حرفاً في جميع الحالات[1].

- أن «أي» معربة مطلقاً، سواء أفردت أم أضيفت. وذكر أنه خرج من البصرة إلى مكة، ولم يسمع من قول «لآخرين أيهم قائم». ويروى عن الزجاج أنه قال لم يخطئ سيبويه إلا في موضوعين هذا أحدهما، فإنه سلم أنها تعرب إذا أضيفت فكيف يقول ببنائها إذا أفردت[2]،

وأن «خلف» و«أمام» غير منصرفين، وأن مثلها مثل فوق وتحت[3].

- وأن فعل «دخل» يتعدى بحرف الجر كما يتعدى دونه[4]،

- وأنه يجوز جر الاسم بعد «ما» في نحو «قاموا ما خلا زيد» على تقدير زيادة «ما» ووافقه الكسائي في هذا الرأي وتابعه الفارسي عليه، غير أن ابن هشام من متأخري النحاة، رد عليهم قائلاً: إن «ما» التي تزاد في الجر، لا تأتي إلا بعد الجار مثل «عما قليل»[5] ويروي تخطئته للأخفش في قوله: ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفأها[6]، ومن ملاحظاته الخاصة أن «الفاء» لا تفيد الترتيب في عطف البقاع ولا في الأمطار كقوله: بين الدخول فحومل، ومطرنا مكان كذا فمكان كذا[7].

ومن أقواله الطريفة أنه لا يقول بتقدير أن بعد أو والواو وفاء السببية[8]، ويمنع التنازع بين الفعلين المتعدين لأكثر من مفعول[9].

(١) المصدر نفسه، ص ١٦٥.
(٢) المصدر نفسه، ص ١٠٨.
(٣) ابن أبي الربيع: البسيط ص ٥٠٢.
(٤) المصدر نفسه، ص ٤٦١.
(٥) المغني، ص ١٧٩.
(٦) المصدر والصفحة نفسها.
(٧) الإنصاف، ج٢ ص ٥٥٥ ـ ٥٥٧.
(٨) همع الهوامع.
(٩) المغني، ص ٢١٤.

ب) المازني:

أما المازني فهو أول الثلاثة الذين قال عنهم الجاحظ إنه ليس في الأرض مثلهم في النحو وثانيهما العباس بن الفرج الرياشي[1] والثالث أبو إسحق إبراهيم بن عبد الرحمن الزيادي[2]. أجمع الناس على صدق المازني وأمانته وعلمه ويقول المبرد إنه لم يكن بعد سيبويه أعلم منه بالنحو[3] ولعله من أول من جمع بين علم النحو وعلم الكلام: لكنه لم يخلط بين منهجيهما، فيقول المبرد عنه «إنه إذا ناظر أهل الكلام لم يستعن بشيء من النحو، وإذا ناظر أهل النحو لم يستعن بشيء من الكلام» (١/ ٢٨٣).

لقد اشتهر أمر المازني عند المؤرخين من خلال قصة الجارية التي غنت أمام الواثق بقول الحارث بن خالد بن المخزومي:

أَظَـلِـيـمُ إنَّ مُـصَـابَـكُـمْ رَجُـلاً   أَهْـدى الـسَّـلامَ تَـحِـيَّـةً ظُـلْـمُ[4]

واختلفت مع التَّوَّزي (أو ابن السكيت) في إعراب هذا البيت. وأصرت على ما روت عن شيخها أبي عثمان المازني، ولما رجحت روايتها استُدْعِي المازني عند الخليفة الواثق وجرت بينهما محاورة أدبية مشهورة.

ولقد اشتهرت مناظرته للعلماء وبيانه بأن «بغيا» أصلها فعول ولو كانت على وزن فعيل للزم تأنيثها بالهاء وسؤاله التعجيزي لابن السكيت عن وزن ﴿نَكْتَلْ﴾ في سورة يوسف ـ الآية ٦٣[5].

وأتيح للمازني، بفضل صلته بالخلفاء، أن يمارس نشاطه العلمي في سعة

---

(١) العباس بن الفرج الرياشي البصري المتوفى سنة ٢٥٧، شيخ ابن دريد والمبرد، ترجمته في الزبيدي طبقات النحويين ص ٩٧ وإنباه الرواة، ج٣ ص ٣٦٧.

(٢) الزيادي أبو إسحاق ابراهيم بن سفيان تلميذ الأصمعي وشيخ المبرد، ترجمة ابن الأنباري نزهة الألباء، ص ٢١٩.

(٣) الكامل، ج١ ص ٢٨٣.

(٤) إنباه الرواة، ج١ ص ٢٤٨.

(٥) طبقات النحويين للزبيدي، ص ٨٩.

وطمأنينة وكان كتاب سيبويه عمدته في هذا النشاط. لقد أكمل دراسته، بعد الأخفش، على صديقه أبي عمرو الجرمي، وصاحبه حتى تخرق من طول ما حمله وكتب عنه كتاب الديباج في جوامعه، وفصل عنه المسائل الصرفية في كتاب مستقل عرف بتصريف المازني. وهو الذي شرحه ابن جني في المنصف وله كتاب الألف واللام وما تلحن فيه العامة. ثم إنه مارس التدريس، فكان من أشهر تلامذته إمام النحاة بعده أبو العباس محمد بن يزيد المبرد. ويذكر له المؤرخون تلميذاً آخر لم يستطع أن يسايره إلى نهاية الطريق، وهو الشاعر الظريف أبو غسان رفيع بن سلمة العبدي الملقب بداماذ وهو الذي خاطب المازني بقوله:

تفكرت في النحو حتى ضجرت ... وأتعبت نفسي له والبدن
وأتعبت بكراً وأشياعه ... بقول المسائل من كل فن
فمن علمه ظاهر بيّن ... ومن علمه غامض قد بطن
فكنت بظاهره عالما ... وكنت بباطنه ذا فطن
خلا أن باباً عليه العفا ... ء للفاء يا ليته لم يكن
وللواو باب إلى جنبه ... من المقت أحسبه قد لعن
إذا قلت هاتوا لماذا يقال ... لست بآتيك أو تأتين
أجابوا لما قيل هذا كذا ... على النصب قالوا بإضمار «أن»
وما إن رأيت لها موضعا ... فأعرف ما قيل إلا يظن
وقد خفت يا بكر من طول ما ... أفكر في أمر «أن» أن أُجَنّ[1]

ولقد كان المازني أكثر استقلالاً في آرائه من الجرمي، وأكثر تأثراً بتعاليم الأخفش واستنتاجاته ولا سيما تلك التي فيها نوع من القياس المنطقي، فتراه

(١) الإنباه، ج٢ ص ٥.

مثلاً لا يفرق بين نون الإناث في مثل «النسوة قمن»، أو «قمن النسوة». فيقول إن النون حرف الإناث في كلا الاستعمالين[1]. ومن هنا وافق الأخفش في أن الياء من قومي وتقومين حرف، وأن الفاعل مستتر[2]، كما وافقه على أن أحرف اللين في الأسماء الخمسة أمداد إشباع لا للإعراب، وأنها في الجمع والمثنى دلائل إعراب لا حروف وأن الألف والواو في قاما وقاموا علامتان تدلان على الفاعل المستتر[3].

ومن آرائه الاجتهادية أن المضارع المجزوم ليس معرباً لأن إعرابه بسبب وقوعه موقع الاسم والاسم لا يمكن جزمه[4] ومنها أيضاً الإخبار عن «ألا» التي للتمني مستدلاً بقول الشاعر:

أَلا عُـمْـرَ وَلَّـى مُـسْـتَـطـاعٌ رُجُـوعُـهُ   فَـيَـرْأَبُ مـا أَثْـأَتْ يَـدُ الـغَـفَـلاتِ

والمعروف أن سيبويه يقول: إنها لا يخبر عنها وقد تابعه تلميذه المبرد في هذا الرأي[5]. كما تابعه أيضاً في الوقف على «إذن» بالنون.

ومن القضايا التي خالف المازني سيبويه فيها[6]، وتابعه المبرد عليها، أن فَعِلا وفعيلا لا يعملان، وقد ردّ المازني على استشهاد سيبويه في إعمال فعلٍ يقول الشاعر:

حَــذِرٌ أمــوراً لا تَــضِــيــرُ وآمِــنٌ   مــا لــيــس مُــنْــجِــيــهِ مِــنَ الأقــدارِ

فقال إنه لقي أبان بن عبد الحميد اللاحقي، وأخبره أن سيبويه سأله هل عنده سماع في إعمال «فَعِل» فصنع له هذا البيت، وكما يقول ابن أبي الربيع، فإن

---

(١) المغني، ص ٤٤٩.
(٢) المغني، ص ٤٧٥.
(٣) الإنصاف، ج١ ص ١٧.
(٤) المدارس النحوية، ص ١٢٠.
(٥) المغني، ص ٤٩٩.
(٦) المغني، ص ٣١.

اللاحقي حين يقر على نفسه بالكذب فلا معنى لتصديقه في صناعة البيت مع أن الأعلم الشنتمري استدل على هذا الإعمال بقول الخليل:

أتــانــي أنّــهــم مَــزِقُــونَ عِــرْضِــي　　　جِـحـاشُ الـكِـرْمِـلَـيْـنِ لـهـم فَـدِيـدُ

ولقد أول المازني الشاهد الذي أورده سيبويه في إعمال «فعيل» وهو:

حتّى شآها كَلِيلٌ مُوهِناً عَمِلٌ　　　باتت طِراباً وباتَ الليلَ لمْ يَنَمِ

فقال إن «موهنا» ظرف لا مفعول به. ومن المسائل التي لم يتابع سيبويه فيها كونه لا يجيز قياس اسم التفضيل من أكرم، ولا يرى مانعاً من تقديم التمييز على عامله ومن نصب المنادى في مثل «يا أيها الرجل». غير أن هذا لا يعني أن المازني كان حائداً عن نهج سيبويه العام، بل إنه يرى على نفسه الاقتداء به ونصرته وروى عنه قوله: «إذا قال العالم قولاً متقدماً فللمتعلم الاقتداء به، والانتصار له والاحتجاج لخلافه إن وجد لذلك سبيلاً»[1].

(١) ابن أبي الربيع: البسيط، ص ١٠٥٨.

الباب الثالث

عصر البيان والتحصيل

لقد تميز هذا العصر بأعمال عالمين من أعلام أئمة النحاة، بيَّنا في دروسهما ومؤلفاتهما حصيلة ما خلفه سيبويه وأتباعه من البصريين وما أنتجه الكسائي وتلامذته من الكوفيين، ألا وهما أبو العباس المبرد، وأبو العباس ثعلب:

١ ـ أبو العباس المبرد:

اختلف في لقبه الذي اشتهر به، منهم من ضبطه بفتح الراء مثل ما روي عن ابن عبد ربه، وادعى أنه لم يختر في شعراء كتاب «الروضة» إلا أبردها، والسيرافي يصحح كسر الراء، ويقول إنه المتثبت في الحق، وكان الشيخ محمد محمود بن التلاميذ الشنقيطي، ينشد:

والكسر في راء المبرد واجب ويغير هذا ينطق الجهلاء[(١)]

اشتهر أبو العباس المبرد بالبراعة في علم اللغة والنحو، ومن شيوخه المشهورين، أبو عثمان المازني صاحب التصريف وأبو عمرو الجرمي، وقد سبق أن رأينا أنهما من أبرز تلاميذ الأخفش الأوسط.

نشأ المبرد في البصرة ثم ما لبث أن اشتهر أمره وعلمه، فالتحق ببلاط الخليفة المتوكل في سُرَّ من رأى، فعرف عنده الرعاية، والمال والأنس.

---

(١) كتاب المقتضب، المقدمة، ج١ ص ١١.

ويذكر المرزباني في معجم الشعراء أنه دخل على المتوكل يوما فقال له: «يا مبرد أرأيت أحسن مني وجهاً، قال المبرد ولا أسمح راحة، ثم أنشد:

جهرت بحلفة لا أتقيها ... لشك في اليمين ولا ارتياب
بأنك أحسن الخلفاء وجهاً ... وأسمح راحتين ولا أحابي
وأن مطيعه الأعلى جدوداً ... ومن عاصاه، يهوي في تباب

فقال له المتوكل: «أحسنت وأجملت في حسن طبعك وبديهتك»[1].

وبعد موت المتوكل، غادر أبو العباس سُرَّ من رأى، وجاء بغداد وفي أحد مساجدها اصطنع حيلة لتكوين حلقة خاصة به أنشأها حينما رفع صوته في الكلام عن قضايا علمية أوهم الحاضرين أنه سئل عنها، ولما سمعوا فصاحته، وسعة علمه، التفوا حوله، فبدأ يحدث الناس، وبَصُر به ثعلب ، فبعث تلامذته لفضّ هذه الحلقة بيد أن تلاميذ ثعلب استمالتهم روعة حديث المبرد فترك أكثرهم أستاذهم، والتحقوا بمدرسة المبرد[2]، وكان من أشهر هؤلاء إبراهيم ابن سري الزجاج الذي ظل وفياً له إلى أن مات، كما كان منهم خَتَنُ ثعلب أبو علي الدينوري وأبو بكر بن السراج مؤلف كتاب الأصول.

أ) توثيقه في الرواية:

يكاد العلماء يجمعون أن المبرد كان ثقة في رواياته، هذا ما نقله ابن كثير في «البداية والنهاية»، والخطيب في «تاريخ بغداد» حتى ابن ولاد الذي كتب «الانتصار» لسيبويه في مسائل الغلط، ردّاً على المبرد قال: «وليس هو عندنا ممن يعتمد الكذب»، غير أن ابن الأنباري في «نزهة الألباء»، أورد قصة يقول فيها: «قال أبو عبيدالله المفجع وكان المبرد لعظم حفظه اللغة واتساعه، يتهم،

---

(١) معجم الشعراء للمرزباني، ص ٤٤٩.
(٢) إنباه الرواة، ج٣ ص ٢٤٩.

فتواضعنا على مسألة لا أصل لها نسأله عنها فلننظر كيف يجيب، وكنا قبل ذلك تمارينا في عروض بيت الشاعر:

أبا منذر أفنيت فاستبق بعضنا حنانيك بعض الشر أهون من بعض

وتردد على أفواهنا من تقطيعه (ق بعضنا) فقلت له: أيدك الله تعالى ما (القبعض) عند العرب، فقال القطن، يصدق ذلك قول الشاعر:

كأن سنامها حشي القبعضا

قال: فقلت لأصحابي ترون الجواب والشاهد، إن كان صحيحا عجب وإن كان اختلق الجواب في الحال فهو أعجب»[1].

كما ذكر ياقوت الحموي الخلاف بين المبرد وأبي حنيفة في تفسير الشاة المجثمة التي نهى النبي ﷺ عن أكل لحمها، فقال المبرد هي الشاة القليلة اللبن مثل اللجبة وأتى ببيت شاهد على ذلك، وهو:

لم يبق من آل الحميد نَسَمه إلا عنيز لجبة مجثمه

وأنكر عليه ذلك أبو حنيفة الدينوري مبيناً أنها الشاة التي جثمت على ركبتيها وذبحت من القفا، وأقر المبرد أن الشاهد من اختلاقه[2]، وقبل التشكيك في توثيق المبرد، لابد من التأكد من صحة هاتين الروايتين. ولقد ذكر محقق المقتضب أن المفجع الذي روى القصة الأولى كان شيعياً من أنصار ثعلب، وكان ماجناً، فهو إذن ممن لا يُطمأنُّ إلى رأيه. أما القصة الثانية، فيظهر فيها أيضاً أثر الانتحال لأنه لا علاقة لحرمة لحم الشاة بقلة لبنها، ولا شك أن أبا العباس يعرف ذلك بديهة[3].

وبيّن محقق المقتضب كذلك ما روي عن أبي الحسن الأخفش الأصغر علي ابن سليمان، أنه قال: «سمعت أبا العباس المبرد يقول لك إن الذي يغلط ثم

(١) نزهة الألباء، ص ١٦٦.
(٢) ياقوت: معجم الأدباء، ج١ ص ٢٦٠.
(٣) المقتضب، ج١ ص ٦١ (المقدمة).

يرجع لا يعد ذلك خطأ لأنه قد خرج منه برجوعه عنه، وإنما الخطأ البيّن الذي يصر فيه صاحبه على خطئه ولا يرجع عنه فذلك يعد كذاباً ملعوناً»(١).

وهذا يذكرنا بقول محنض بابه بن اعبيد الديماني الشنقيطي:

ليس من أخطأ الصواب بمخط   إن يؤب لا ولا عليه ملامه

إنما المخطئ المسي من إذا ما   وضح الحق لج يحمي كلامه

هذا وقد رووا أيضاً عن المبرد قوله: «لا أتقلد مقالتي متى لزمتني حجة»، وقوله: «ربما رأيت في الحرف سنة لتصبح لي حقيقة»(٢).

ب) أهم مصنفاته:

لقد كان أبو العباس المبرد حجة، وإماماً في النحو واللغة، فكان من بين العلماء الذين ساهموا في تقريب قواعد الكتاب وترتيبها، دون أن يجعلوا من النحو صيغاً جافة، بعيدة عن سليقة اللغة وعفويتها، وهذا واضح في كتاب الكامل، الذي كان كتاب أداب ولغة ونحو. وكتاب الكامل يعد بصدق من أمهات الأدب الأصيلة، فقد اشتمل على طرائف الحكمة من جوامع كلم الرسول المصطفى عليه السلام، وعلى مختارات من خطب الخلفاء وعيون الشعر العربي كما سجل فيه نوادر من الأخبار التاريخية، ونكتا من المسائل اللغوية والنحوية.

أما كتابه «المقتضب» فإنه بمثابة تلخيص وتبسيط لكتاب سيبويه مع التنبيه على بعض القضايا التي خالفه فيها متأثراً بآراء شيخيه المازني والجرمي، وقد نظم فيه عرض القواعد النحوية، إلا أنه وقف على حافة التنظير المنطقي، الذي سيتولى ابن السراج صيغته في كتاب الأصول: وللمبرد مواقف معروفة من القراءات نذكر أمثلة منها، كما أنه تأثر بأبي عثمان المازني في إيراد التمارين غير العملية.

---

(١) السيوطي: المزهر ج٢ ص ٣٠٣، بواسطة عن عبد الخالق عضمه في مقدمة المقتضب ص ١٨.
(٢) المقتضب، ج١ ص ١٨ نقلاً عن مجالس العلماء.

ج) موقفه من القراءات:

لقد رأينا أن علماء النحو اعتمدوا القرآن، مادة لعلمهم، واستشهدوا بمئات الآيات، ومنهم من صرح بأن القراءة سنة وأن ما صح منها، من أي طريق، يعتبر أساساً للوجه الصحيح في اللغة.

لكن بعضهم وقف من هذه القراءات موقف المجتهد المصوّب، فإذا لم تكن القراءة تعبر عن القواعد التي استنبطها من اللغة يصرح بأنها لحن، ولو كانت من القراءات السبع المتواترة عن الأمة بالإجماع، أو القراءات العشر المتواترة عند القراء.

وكان بعض نحاة البصرة من بين الذي نصّبوا أنفسهم مهيمنين على تصويب القراء أو تخطئتهم. واشتهر أبو عثمان المازني بهذا الموقف، وتبعه المبرد الذي سمح لنفسه أن يرفض بعض القراءات السبعية، مثل قراءة حمزة في الآيتين الكريمتين: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ﴾ (إبراهيم ـ الآية ٢٢)[1] بكسر الياء، وقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ (النساء ـ الآية ١) بكسر الميم[2].

وادّعى أن قراءة ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ (الكهف ـ الآية ٢٥) خطأ غير جائز في الكلام وإنما يجوز في الضرورة[3]، كما نمى للخطأ من قرأ «آيات» بالنصب في قوله تعالى: ﴿وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ۝﴾ (الجاثية)[4].

ومن الغريب أن ينسب المبرد إلى أهل المدينة قراءة شاذة في قوله تعالى: ﴿هَٰؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾[5] (هود ـ الآية ٧٨) «بفتح الراء والمعروف أن

---

(١) المقتضب، ج٥ ص ٢.
(٢) المقتضب، ج٣ ص ٤٥٣.
(٣) المقتضب، ج٢ ص ١٧١.
(٤) المقتضب، ج٤ ص ١٩٥.
(٥) المقتضب، ج٤ ص ١٠٣.

قراءة أهل المدينة تعنى باصطلاح العلماء قراءة نافع بن أبي نعيم وهي بالرفع، وقد تابع المبرد المازني في تحامله على الإمام نافع وذكر ألاّ عِلْمَ له بالعربية، مستدلاً على ذلك بقراءة: (معائش) (الأعراف ـ الآية ١٠، والحجر ـ الآية ٢٠) بالهمزة مع أن نسبتها لنافع غير مشهورة[1].

هذا ولقد تأثر بعض القراء بهذا الموقف، حتى أن المحقق ابن الجزري جعل موافقة الوجه النحوي من أركان القرآن.

وذلك حين قال:

وكل ما وافق وجه النحو	وكان للخط احتمالا يحوي
وصح إسناداً هو القرآن	فهذه الثلاثة الأركان

والسؤال الذي نضعه هنا هو أنه إذا كانت القراءة صحيحة الإسناد إلى الرسول عليه الصلاة والسلام، وكانت موافقة لرسم المصحف، هل علينا أن نشترط ركنا ثالثاً وهو وفاقها لوجه نحوي؟ لأنّا نعتقد أن كل ما ثبت بالإسناد رواية، ووافق الرسم خطأ، فقد استكمل الوجه النحوي الصحيح. فالكتاب العربي المبين هو الذي يثبت الاستعمال الصحيح، أما القواعد المستنبطة من كلام الأعراب، ومن شعرهم، وسماعاتهم فليست بحال من الأحوال ميزاناً لصحة لغة القرآن.

د) تأثره بكتاب سيبويه:

لقد كان كتاب سيبويه المعين الذي استقى منه كل من جاء بعده، سواء كانوا من الكوفيين المخالفين أمثال الفراء وتلامذته، أم كان من البصريين المتبعين مثل المبرد وشيوخه. ولقد درس المبرد الكتاب على أبي عمرو الجرمي ثم على أبي عثمان المازني، وكان تأثيره واضحاً عليه في كتاب المقتضب، الذي يمكن أن نعتبره تلخيصاً وتقريباً لكتاب سيبويه. وقد حاول المبرد في هذا المؤلف

---

(١) المقتضب، ج١ ص ١١٤.

تبسيط وتنظيم بعض المسائل التي وردت معقدة ومتناثرة في كتاب سيبويه، ومن أوضح الأمثلة ما جاء في باب أنحاء الفعل العشرة، التي وردت في أبواب مختلفة عن سيبويه وعرضها المبرد في فصل واحد، وفي عرض سهل المتناول، فقال عنها[١]:

١. الفعل الحقيقي: قام زيد وهو متعد، إلا لاسم الزمان والمكان، والحال والمصدر.

٢. الفعل الذي ذكر فاعله على وجه الاستعارة: مثل: سقط الحائط.

٣. الفعل المتعدي لواحد الواصل المؤثر: نحو: ضرب زيد عمرا.

٤. الفعل المتعدي لواحد غير واصل: نحو: أضحكت خالدا، ذكرت زيدا، مدحت عمرا.

٥. الفعل المتعدي لاثنين ويمكن الاقتصار على أحدهما: نحو: كسوت زيدا.

٦. الفعل المتعدي لاثنين ولا يمكن الاقتصار على أحدهما: نحو: ظننت زيدا أخاك.

٧. الفعل المتعدي لثلاثة مفعولين: وهو من باب الأول إلا أنك جعلت الفاعل مفعولاً: نحو: أعلم زيدا عمرا خير الناس.

٨. الفعل المتعدي لمفعول: اسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد: نحو: أمسى عبدالله ظريفا، وهي أفعال وزن لا حقيقة.

٩. فعل التعجب: وهو فعل صحيح غير متصرف وكذلك كل شيء دخل معنى من غير أصله على لفظ فهو يلزم ذلك اللفظ لذلك المعنى: نحو: ما أحسن زيدا.

---

(١) المقتضب، ج٣ ص ١٨٧.

١٠. ما أُجْرِيَ مجرى الفعل وليس بفعل: ولكن أشبهه بلفظ أو معنى: نحو: ما زيدا منطلق، ومثل هنا بالنواسخ.

كما أن المبرد تابع مسائل الكتاب، واستشهد بأكثر شواهده القرآنية والعشرية، واتبع طريقه في عدم الاستشهاد بالحديث النبوي، واعتنق جل آرائه في السماع والقياس وبيان الضرورات، أو اللغات الضعيفة. ومع ذلك فإن المبرد زيادة على تجديده في الأسلوب، خالف إمام النحاة في كثير من الآراء، اشتهرت بمسائل الغلط، لأن المبرد نسب فيها الخطأ إلى سيبويه.

هـ) مسائل الغلط، ورَدُّ ابن ولاد عليها(١):

روي عنه أنه في عهد الشباب ألف كتاباً سماه «نقد كتاب سيبويه»، تناول فيه أكثر من مئة وثلاثين مسألة انتقد فيها إمام النحاة، مما أدى إلى قيام ابن ولاد المصري بتصنيف كتاب الانتصار لسيبويه، والاحتجاج له والرد على المبرد فيه ما عدا مسألتين، ويقال إن المبرد اعتذر عن أكثر اعتراضاته، وقال إن ذلك من هفوات الشباب ولم يترك في كتاب المقتضب إلا نحوا من ثلاثين مسألة، نستعرض نماذج منها لاستبانة منهج المبرد النحوي، وميزاته الخاصة.

لقد عبر المبرد عن اعتراضه على آراء سيبويه، تعبيرات مختلفة، ففي بعض المواضيع يعقب على رأي سيبويه «القول: ليس عندي كما قال، أو أنه بعيد، أو محال، أو غلط، أو «خطأ فاحش».

ومن أهم اعتراضاته عليه أن سيبويه يقول إن الألف والواو والياء في الأسماء الخمسة حروف إعراب، ويقول المبرد إن ذلك محال لأنها لو كانت حروف إعراب للزمها ذلك، مؤيداً رأي الأخفش والجرمي في كونها دلائل الإعراب لا

---

(١) ابن ولاد هو أبو العباس أحمد بن محمد بن الوليد بن محمد، كان بصيراً بالنحو ورحل إلى بغداد ولقي أبا إسحاق بن السري الزجاج وغيره وأخذ عنهم وتوفي سنة ٣٣٢هـ، راجع طبقات النحاة للزبيدي ص ٢١٩.

حروفه[١]، كما يرى رأي شيوخه في امتناع إعمال فَعِلٍ وفعيل[٢]، ويصوب رأي المازني في جواز تقديم التمييز على عامله في مثل «عرقا تصبب»[٣] ومما خالفه فيه كذلك، إعمال «إن» المخففة التي بمعنى «ما» ففي مثل «إن زيد منطلق» لا يرى سيبويه غير الرفع جائزاً، والمبرد يجيز النصب، مستدلاً بقوله تعالى: ﴿إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ (الكهف ـ الآية ٥)، ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾ (الملك ـ الآية ٢٠)[٤]. والملاحظ هنا أن المبرد لم يشر في هذين المثالين إلى تأثير «إلا» في إعراب الجملتين، وأنكر عليه رفع المضارع في نحو: خفت أن لا تقوم، وقال إنه بعيد، ولم يستحضر هنا قول الشاعر:

ولا تدفنني في الفلاة فإنني ... أخاف إذا ما مت أن لا أذوقُها[٥]

وفي بعض المواضيع يضعف رأي سيبويه دون أن يرفضه كلياً. فمن ذلك قوله: «القياس وأكثر كلام العرب أن تقول: هذه أربعة عشرَك، فتدعه مفتوحاً، وقوم من العرب يقولون: هذه أربعة عشرُك، ومررت بأربعةَ عشرِك، وهم قليل وله وجه من القياس وأجاز سيبويه الضم على بعد»[٦].

كما ضعف تخريجه في إعراب قوله تعالى: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴿٣٥﴾﴾ (المؤمنون)، فقال: إن سيبويه يرى أن «يعد» وقعت على «أن» الثانية، وذكر «أن» الأولى ليُعلم أي شيء يكون الإخراج، وهذا قول ليس بالقوي. أما رأي المبرد فهو أن المعنى: أيعدكم إذا متم إخراجكم. وهذه المسائل من قضايا ملك النحاة المشهورة[٧].

---

(١) المقتضب، ج٢ ص ١٥٤.
(٢) المقتضب، ج٢ ص ١١٨.
(٣) المقتضب، ج٣ ص ٣٦.
(٤) المقتضب، ج١ ص ٤٩ ـ ٥٠.
(٥) المقتضب، ج١ ص ٥٠.
(٦) المقتضب، ج٢ ص ١٧٨.
(٧) المقتضب، ج٢ ص ٣٥٨ ـ ٣٦٠.

وقد يحلو للمبرد في بعض المرات أن يستبد برأيه ولو كان مخالفا لسيبويه والأخفش. ففي الكلام عن «عسى» قال إن رأي سيبويه غلط، وقول الأخفش ليس بشيء حينما زعم الأول أنها مع المضمر تأتي بمعنى «لعل» وقال الثاني إن ضمير النصب ناب عن ضمير الرفع مثل ما وقع في «لولا»[(1)].

وفي هذه المسألة نورد أبياتا بديعة، يقول العلامة الشنقيطي محمد حامد بن آلا البوحسني:

عمرو «عسى» إن ضمير النصب متصلا ... يُلْحق بها، فهي حرفٌ عامل كَلَعلْ
أما المبرد فالمنصوبَ ذا خبرا ... مقدما واسمها ما بعد ذاك جعل
ورأي الأخفش تعكيس الأخير يرى ... ضمير نصب من المرفوع جاء بدل
رأيُ المبرد مردودٌ بأنَّ به ... إخبارنا لعسى بالمفردات وقل
وإن قولهم فيه عساك فقط ... فيه اقتصار على منصوبها وحُظِل
ورد ثالثها أن التعاقب في ... ضمائر الفصل لم يثبت عليه عمل
و«نار كأس» برفع النار قد رويت ... فبان أن سوى نهج الإمام بطل

وفي البيت الأخير إشارة إلى قول الشاعر:

فقلت عساها نار كأس وعلها ... تشكى فآتي نحوها فأعودها

وفي معرض قول الشاعر:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم ... إذ هم قريش وإذ ما مثلهُم بشر

يقول المبرد: «فالرفع الوجه، وقد نصبه بعض النحويين، وذهب إلى أنه خبر مقدم، وهذا خطأ فاحش وغلط بيّن، ولكن نصبه يجوز على أن تجعله نعتاً مقدماً، وتضم الخبر فتنصبه على الحال مثل قوله فيها: قائماً رجل»[(2)]. وذكر

---

(1) المقتضب، ج٣ ص ٧١ ـ ٣.
(2) المقتضب، ج٤ ص ٩١ ـ ٢.

في النقد أن هذا قول المازني، ورده ابن ولاد بحجة الرواية وأنكر جواز تقديم الحال على النكرة[1].

وبعدما أورد المبرد قول القائل:

فليس بمعروف لنا أن نردها صحاحاً ولا مستنكراً أن تعقرا[2]

علق عليه بأن رفع «مستنكر» على وجه عطف جملة على جملة. كما قال إنه يحسن النصب للعطف على الموضع لأن ليس يقدم فيها الخبر أما الخفض فيمتنع لأنك تعطف بحرف واحدٍ على عاملين وهما الباء و«ليس» فكأنك قلت «زيد في الدار والحجرة عمرو» فتعطف على «في» والمبتدأ ومثله:

هون عليك فإن الأمور بكف الإله مقاديرها

فليس بآتيك مَنْهِيُّها ولا قاصر عنك مامورها

ويجيز سيبويه الخفض فيهما محتجا بأبيات اكتسب فيها المضاف التأنيث من المضاف إليه وهي:

وتشرق بالقول الذي قد أذعته كما شرقت صدر القناة من الدمِ

وقوله:

لما أتى خبر الزبير تواضعت سور المدينة والجبال الخشع

وقوله:

مشين كما اهتزت رماح تسفهت أعاليها مر الرياح النواسمِ

وقوله:

إذا مر السنين تعرقتنا كفى الأيتام فقد أبي اليتيمِ[3]

وفي كتاب الله تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ۝٤﴾ (الشعراء).

---

(١) المقتضب، ج٤ ص ٩١ ـ ٢ الهامش.
(٢) المقتضب، ج٤ ص ١٩٥ ـ ١٩٦.
(٣) المقتضب، ج٢ ص ١٩.

ويقول المبرد وليس القول عندي كما ذهب إليه، ويؤول ما ورد في الآية الكريمة وفي الأبيات المذكورة.

وذلك أن الخليل وسيبويه يزعمان أنك إذا قلت لا غلامين لك أن «غلامين» مع «لا» اسم واحد وتثبت النون كما تثبت مع الألف واللام وفي تثنية ما لا ينصرف وجمعه نحو قولك: هذان أحمران وهذان المسلمان، وليس القول عندي كذلك لأن الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسماً واحداً، ولم يوجد ذلك كما لم يوجد المضاف ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسم واحد[1].

وفي وصل الواو والياء بالهاء إذا كانت ضمير خفض، في نحو «فيه» فإن سيبويه يرجح الإتمام والمبرد يميل إلى الحذف[2]. وفي نحو «إن أتيتني لأقومن»، و«إن لم تأت لأغضبن» فإن سيبويه يرى في هذا تقديماً وتأخيراً. فكأن القائل يقول «لأقومن إن أتيتني»، أما المبرد فإنه يقدر حذف الفاء في هذا النوع من الاستعمال[3].

وينسب المبرد الخطأ إلى سيبويه في بعض الأقيسة الصرفية، منها اعتباره أن «دما» على وزن فَعْل بتسكين العين، وهو غير صحيح عنده لأن العرب تقول دمي يدمى، ومقيس مصدره، بفتح العين، واستدل بقول الشاعر:

فلو أنا على حجر ذبحنا جرى الدميان بالخبر اليقين[4]

ويعتبر المبرد قول سيبويه في مقعنسس مقاعس غلط شديد. ويدخل في هذا المجال مسائل من التصغير حاد فيها سيبويه عن القياس[5].

بيد أن كل هذه الانتقادات لا تعني أن المبرد غير ملتزم بأصول مذهب إمام

(١) المقتضب، ج٤ ص ٣٦٦.
(٢) المقتضب، ج١ ص ٢٦٦.
(٣) المقتضب، ج٢ ص ٦٢.
(٤) المقتضب، ج٣ ص ١٥٣.
(٥) المقتضب، ج٢ ص ٢٣٥.

النحاة العام. ولقد روي اعتذاره عن مسائل النقد، ورجوعه عن أكثرها، حتى أنه في عدة مواضع انتصر له على أستاذه المازني، وعلى شيخ أستاذه أبي الحسن الأخفش.

ويروي ابن جني أن المبرد رجع عن كثير من هذه الآراء، وأنه كان يعتذر عما جرى منه، ويقول ذاك الشيء، كنا رأيناه أيام الحداثة أما الآن فلا[1]، ومع ذلك فإن كتاب المقتضب تضمن كثيراً من هذه المسائل، التي لم يتغير رأي المبرد فيها.

و) المسائل التمرينية:

يقول المبرد في المقتضب: «هذا باب، ونقول في المسائل الطوال يمتحن بها المتعلمون: الضارب الشاتم المكرم المعطيه درهما القائم في داره أخوك سوطاً أكرم الآكل طعامه غلامه زيد عمرا خالد بكرا عبد الله أخوك».

«نصبت الضارب بأكرم وجعلت ما بعد الضارب من صلته إلى قولك أكرم، فصار اسماً واحداً، والفاعل هو الآكل وما بعده صلة له إلى ذكرك الأسماء المفردة، وهذه الأسماء المنصوبة بدل من الضارب والشاتم، والمكرم وخالد المجرور بدل من الهاء في غلامه. والمرفوع بدل من أحد هؤلاء الفاعلين الذين ذكرتهم وتقديرها، كأنك قلت»:

«أكرم الآكل طعامه غلامه الرجل الذي ضرب سوطاً رجلاً شتم رجلاً أكرم رجلاً أعطاه درهماً، رجل قام في داره أخوك».

لقد تناول أبو إسحق الزجاج هذه المسألة، وقال إن المبرد أخطأ فيها، فزاد أن سعيد بن سعيد الفارقي أسهب في شرحها معتذراً عن أبي العباس المبرّد. وقد أورد محقق المقتضب رأي الفارقي ولخّص إعراب المسألة قائلاً:

«إن الضارب مفعول أكرم، والشاتم مفعول الضارب، والمكرم مفعول

(١) ابن جني: الخصائص، ج١ ص ٢٠٦.

الشاتم، والمعطيه مفعول المكرم، وسوطاً مفعول مطلق للضارب، وطعامه مفعول للآكل، ودرهماً مفعول شأن لمعطيه، والآكل فاعل أكرم، والقائم فاعل المعطيه، وغلامه فاعل الآكل فأخوك الأولى فاعل القائم.

وزيد بدل من القائم،وعمرا بدل من المكرم، وبكرا بدل من الشاتم، وعبدالله بدل من الضارب، وخالد بدل من الهاء في غلامه، وأخوك الثانية بدل من الآكل».

كما بين المحقق أن في هذه القضية أموراً من الفصل بين الموصول وصلته لا تجوز، وأن الفارقي يعتذر عن المبرد لأنها امتحان، والامتحان بوضع بعضه على بعض الصحة، وبعضه على الخطأ ليميز الممتحن بين الخطإ والصواب(١).

والمهم في المسألة هو ملاحظة تطور التفكير النحوي الذي تجاوز تحليل الوضع اللغوي المسموع، إلى افتراضات معقدة جاءت تطبيقاً للقواعد العامة التي أقرها النحو البصري، يمكن مقارنتها بالتركيب اللاتيني، ولقد توجد في الكتاب نماذج من نوع مثل «وكيف تصغر اسم من سميته»[؟]، و«كيف تعرف رجلاً اسمه «ضربوا» على لغة أكلوني البراغيث.

غير أن هذا النوع من التدريبات وصل إلى قمته عند المبرد في هذا النوع من المسائل، وهذا ما أثار حفيظة الزجاج، ولعل موقفه وضع حدا لمثل هذه القضايا العديمة الجدوى، وإذا كان قد بقي منها شيء فإنه اقتصر على بعض المسائل الصرفية.

٢ ـ أبو العباس ثعلب:

أ) التنافس مع المبرد:

المبرد وثعلب كانا فرسي رهان عصرهما، فكان الأول إمام البصرة، وترأس

---

(١) عضيمة مقدمة المقتضب، ج١ ص ٨٣.

الثاني مدرسة الكوفة، فقد حفظ أبو العباس أحمد بن عيسى المعروف بثعلب، كتب الفراء وهو لم يتجاوز خمساً وعشرين سنة، ثم لزم ابن الأعرابي بضعة عشر سنة، ودرس على سلمة بن عاصم، ومحمد بن عبدالله بن قادم، وسمع من ابن المغيرة جل كتب الأصمعي وأبي عبيدة وأخذ الحديث من أحمد بن حنبل وعبدالله بن عمر القواريري(١).

والمنافسة بين هذين العالمين كانت مضرب الأمثال حتى قال بعض الشعراء:

كفى حزناً أنا جميعاً ببلدة ... ويجمعنا في الأرض أقرب مشهد
نروح ونغدو لا تزاور بيننا ... وليس بمضروب لنا يوم موعد
فأبداننا في بلدة والتقاؤنا ... عسير كلقيا ثعلب والمبرد(٢)

بدأت هذه الخصومة حينما دخل المبرد بغداد، بعد دخول المتوكل، وأراد أن يستقطب حوله حلقة خاصة ذكرناها آنفاً.

واستمرت الخصومة بين الرجلين طيلة أربعين سنة، وكان لكل منهما مذهبه، وأنصاره، فبجانب المبرد نجد الزجاج الذي كان من ألمع تلامذته، ومنهم أبو علي الدينوري ختن ثعلب والأخفش الصغير، ونفطويه، ومحمد بن يحيى الصولي، والشاعر الأمير عبد الله بن المعتز. ومن الشعراء المرموقين الذي أثنوا على المبرد البحتري وابن الرومي:

فالأول يقول فيه:

ما نال ما نال الأمير محمد ... إلا بيمن محمد بن يزيد
وبنو ثمالة أنجم مسعودة ... فعليك ضوء الكوكب المسعود(٣)

---

(١) راجع ترجمته في الزبيدي طبقات النحاة، ص ١٤ وإنباه الرواة، ج١ ص ١٧٣، ومعجم الأدباء، ج٢ ص ٣٣٧.
(٢) معجم الأدباء، ج٦ ص ٢٦٨٠.
(٣) ديوان البحتري، ج١ ص ١٧٧.

ويقول الثاني في قصيدة طويلة:

يا أبا العباس إني رجل ... في عمن عاند الحق عنود
ويمينا أنك المرء الذي ... حبه عندي سواء والسجود
لم أزل قدما وقلبي ويدي ... ولساني لك مذ كنت جنود
شاهد أنك بحر زاخر ... لك من نفسك مد بل مدود
يجتني درك رطبا ناعما ... فلنا منه شنوف وعقود
غير أن البحر ملح أسن ... ولأنت المشرب العذب البرود(١)

ولأحمد بن عبد السلام فيه يقول:

رأيت محمد بن يزيد يسمو ... إلى الخيرات في جاه وقدر
وكان الشعر قد أودى فأحيا ... أبو العباس داثر كل شعر
وقالوا ثعلب رجل عليم ... وأين النجم من شمس وبدر
وقالوا ثعلب يفتي وأنى ... يشبه جدولاً وشلا ببحر(٢)

ولم يسلم المبرد مع ذلك من ألسنة الأعداء والحسادين، فقد قال فيه عبد الصمد بن المعذل:

سألنا عن ثمالة كل حي ... فقال القائلون ومن ثماله
فقلت محمد بن يزيد منهم ... فقالوا زدتنا بهم جهاله(٣)

ولقد وقف أحمد بن فارس وأبو بكر بن الأنباري منتصرين لثعلب، ووقف منهما أبو بكر بن أبي الأزهر موقف الحياد والإعجاب، فقال:

فيا طالب العلم لا تجهلن ... وعُذْ بالمبرد أو ثعلب

---

(١) عضيمة: مقدمة المقتضب، ص ٤٠.
(٢) معجم الأدباء، ج٦ ص ٢٦٨٠.
(٣) معجم الأدباء، ج٦ ص ٢٦٨٢.

تجد عند هذين علم الورى فلا تك كالجمل الأجرب
علوم الخلائق مقرونة بهذين في الشرق والمغرب[1]

ولما سئل ابن السراج عن أيهما أعلم فأجاب: ما أقول في رجلين العالم بينهما[2]، وبعد وفاة المبرد قال بعض الشعراء:

بيت من الآداب، أصبح نصفه خربا وباقي نصفه سيخرب
مات المبرد وانقضت أيامه ومع المبرد سوف يذهب ثعلب
وأرى لكم أن تكتبوا أنفاسه إن كانت الأنفاس مما يكتب[3]

ب) المناظرات بينهما:

لقد جمع بينهما محمد بن عبدالله بن طاهر، وسئل عن معنى بيت امرئ القيس:

لها متنتان خظاتا كما أكب على ساعديه النمر

فقال ثعلب: خظاتا بظاء والذي فيه من العربية أن قال خظتا، فيهما تحركت التاء وأعاد الألف من أجل الحركة والفتحة. فقال المبرد إنما أراد إضافة خظاتا إلى «كما» وزعم أنه قول سيبويه، فقال ثعلب، أيقال: مررت بالزيدين عمرو فيضاف نعت الشيء إلى غيره فقال محمد بن عبدالله لا والله، فأمسك المبرد ولم يقل شيئاً، ويقول البصريون أن القول ما قاله المبرد ولكنه سكت أدبا مع ابن طاهر[4].

وانقطاع المبرد في هذا المجلس لا يعني ضعفاً في الحجة والجدل: ففي مناظرة أخرى بينهما، سأل ثعلبا عن همزة بين وبين هل هي متحركة أم ساكنة.

---

(١) الزبيدي: طبقات النحويين، ص ١٤٣، وياقوت، ص ١٦٨٠.
(٢) معجم الأدباء، ج٢ ص ٥٥٠.
(٣) معجم الأدباء، ج٢ ص ٥٤١.
(٤) معجم الأدباء، ج٢ ص ٥٣٩.

فقال ثعلب لا متحركة ولا ساكنة، إنها روم. فقال المبرد: قوله لا ساكنة، فقد أقر بأنها متحركة، وقوله لا متحركة، فقد أقر بأنها ساكنة. فهي إذن ساكنة لا ساكنة، ومتحركة لا متحركة[1].

وسئل المبرد عن قول الشاعر:

وغيّرها عن وصلها الشيب إنه   شفيع إلى بيض الخدود مدرب

فقال بعد تمهل وتمكث: يريد أن النساء أنسن به فلا يستترن عنه، وسئل ثعلب فقال: الضمير في «إنه» يعود إلى الشباب ولم يجز ذكره لأنه علم[2].

ورئي بخط المبرد «ضربته بلا سيف فقال ثعلب هذا خطأ لأن «لا» التبرئة لا يقع عليها خافض ولا غيره لأنها أداة، وما تقع أداة على أداة[3].

والتنافس بين ثعلب وبين المبرد لم يمنع هذا الأخير من الاعتراف بقدره وعلمه والاستفادة منه، وروى عنه مرات في كتاب الكامل فقال إنه سمع منه قول النميري:

رمتني وستر الله بيني وبينها   عشية أحجار الكناس رميم

رميم التي قالت لجارات بيتها   ضمنت لكم ألا يزال يهيم

ألا رب يوم لو رمتني رميتها   ولكن عهدي بالنضال قديم[4]

وروى عنه قصيدة لأحد الشعراء في مدح ثلاثة إخوة من غني، التي منها:

هينون لينون أيسار ذوو كرم   سواس مكرمهم أبناء أيسار

وآخرها:

من تلق منهم تقل لاقيت سيدهم   مثل النجوم التي يسري بها الساري[5]

(١) مهدي المخزومي مدرسة الكوفة، ص ١٥٤ نقلاً عن مجالس اللغويين والنحويين للزجاجي.
(٢) معجم الأدباء، ج٢ ص ٥٤٠.
(٣) المصدر والصفحة نفسهما.
(٤) الكامل، ج١ ص ٣٠.
(٥) الكامل، ج١ ص ٧٨.

وشعر صخر بن حبناء الذي يقول فيه:

إني هزئت من أم الغمر إذ هزئت بشيب رأسي، وما بالشيب من عار

كما أخذ عنه أن: غرِض إلى لقائه معناه حن إليه، وأنشده:

ماذا رسول ناصح فمبلغ عني علية غير قول الكاذب

أني غَرِضت إلى تناصف وجهها غرض المحب إلى الحبيب الغائب

ج) انتقاد الزجاج لثعلب ورد ابن خالويه(١):

ولم يك المبرد العالم البصري الوحيد الذي تلقى العلم من ثعلب، فقد تتلمذ له الزجاج قبل أن يعيب عليه المسائل التي خطأه فيها في كتاب الفصيح، فزعم أنه غلط في قوله عرق النسا، وأن الصواب النسا، مثل ما قال امرؤ القيس:

فأثبت أظفارهُ في النسا

وفي استعماله لفظ «الحُلُم» مصدراً وهي اسم بدليل قوله تعالى: ﴿لَمْ يَبْلُغُوا۟ ٱلْحُلُمَ مِنكُمْ﴾ (النور ـ الآية ٥٨) وأنكر عليه قوله «امرأة عزبة»، والصواب عزب، مستشهداً بقول الشاعر:

يا من يدل عزباً على عزب

وعاب عليه كسر كاف كسرى في النسب، وقوله وعدته بكذا في الشر، والإتيان برشدة وزنيه بكسرٍ، فانهما بالفتح لأنهما للمرة. وخطأه في كسر النون من أسنِمة، لأن الأصمعي رواها بالضم، وقوله «إذا عز أخوك فهُن» والصواب كسر الهاء لأنه من هان يهين أي لان. واعترض عليه كذلك استعمال لفظة المطوِّعة، والصحيح المطَّوعة بتشديد الطاء كما ورد في الذكر الحكيم.

ومثل فعل ابن ولاد في الانتصار لسيبويه انتصر أبو عبدالله الحسين بن خالويه لثعلب، وقام ينقض جميع اعتراضات الزجاج عليه، فذكر أن عليَّ بن أبي

(١) راجع الأشباه والنظائر، ج٨ ص٢٥٥.

طالب وابن عباس قالا: «إن يعقوب كان مصاباً بعرق النسا، وإن الحلم مصدر واسم مثل العلم، وإن عزبة صحيحة مثل شيخ وشيخة وغلام وغلامة ورجل ورجلة، وإن كاف كسرى يصح فتحها وكسرها لأنها ليست عربية الأصل، والاسم الأصلي خسرو، ويقول أبو عبيد: إن الكسر فيها أفصح، ورد عليه في وعد وأوعد، أن وعد تأتي للخير مثل ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ﴾ (الأنفال ـ الآية ٧)، وفي الشر في قوله تعالى: ﴿ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ (سورة الحج ـ الآية ٧٢) وأوعدت مع الباء جاءت في قول الشاعر:

أوعدني بالسجن والأداهم ... رجلي ورجلي شثنة المناسم

وأما المثل في قولهم «إذا عز أخوك فهن» فهو بالضم، والكسرُ غلطٌ لأنها من الهون، وقال الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْنًا﴾ (الفرقان ـ الآية ٦٣) وقال الشاعر:

دببت لها الضراء وقلت أيقن ... إذا عز ابن عمك أن تهونا

ويقول ابن خالويه إن رشدة وزنة، ونحوها قد تأتي مثلثة: مثل حججت في جهة، ورأيت رؤية واحدة، ووعدته عدة، والاسم يأتي على فعلة مثل وجهة، والمصدر في جهة ويرجح أنه بكسر النون لأنها رواية ابن الأعرابي وهو عن الأصمعي، وصدق ابن خالويه ادعاء ثعلب أنه ما قال إلا المطوعة بتشديد الطاء، وبصفته إمام الكوفيين، فكان من واجبه أن ينتصر لأئمة مدرسته، وأن يبين عوار خصومه، ولقد قام بهذا الدور لأنه كان منزعجاً من المبرد، وقد روى أنه تناوله بالهجاء.

ولكنهما مع ذلك كانا يتزاوران ويتبادلان التحية والسلام، بالرغم مما كان بينهما من منافرة علمية، غذتها المعاصرة والمنافسة.

د) نقد ثعلب للبصريين وانتصاره للفراء:

إذا ما تناول ثعلب مسائل الخلاف العامة، لم تبد عليه دوافع العداوة والحقد، فلم يكن نابياً في تعبير ولا فاحشاً في قول.

فقد ذكر ثعلب مثلاً أن أهل البصرة يقولون بإعمال فعول ومفعال، وأن الفراء والكسائي يمنعانه[1]، وأنهم في نحو «رأيتك إياك» يقولون إن «إياك» بدل، وأن أصحابه يقولون إنها توكيد[2]. ويذكر أن أهل البصرة لا يفرقون بين الصفة والنعت، وأن أصحابه يجعلون النعت أخص مثل الأعرج، وأن الصفة عامة، ولذلك فإن الله يوصف ولا ينعت[3]، وربما ألمح أنه لا يطمئن لرأي الكوفيين حين يقول: وزعم أصحابنا أن «كما» تنصب ويزعم البصريون أنها لا تعمل وأنشد:

وطرفك إما جئتنا فاحفظنّه كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر[4]

ففي هذا المثال لم يسترسل أبو العباس ثعلب في الاحتجاج لرأي أصحابه من الكوفيين وإنما اكتفى بعرضه، بخلاف عرضه للقول في المثال والتقريب في إعمال «هذا» حيث قال: هذا تكون مثالاً وتكون تقريباً فإذا كانت مثالاً قلت هذا زيد، وإن شئت قلت هذا الشخص كزيد، وإذا قلت هذا كزيد قائماً، كأنك قلت هذا زيد قائماً، ولكنك قد قربته وتكون تشبيهاً كزيد هذا منطلق، وكزيد قائم، وهذا يجري مجرى الخبر.

وقال سيبويه هذا زيد منطلقاً، فأراد أن يخبر عن هذا بالانطلاق ولا يخبر عن زيد ولكنه ذكر زيداً ليعلم عن الفعل. قال أبو العباس وهذا لا يكون إلا تقريباً، وهو لا يعرف التقريب. والتقريب مثل «كان» لأنه رد كلام فلا يكون قبله شيء. وقال الكسائي: «سمعت العرب تقول هذا زيد إياه بعينه» فجعله مثل كان. وقالوا: تربع ابن جؤية في اللحن حين قرأ: ﴿هَٰؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ﴾ (سورة هود ـ الآية ٧٨)، وجعلوه حالاً. وليس هو كما قالوا، وهو خبر لهذا،

---

(١) مجالس ثعلب، ج١ ص ١٥٠.
(٢) مجالس ثعلب، ج١ ص ١٦١.
(٣) المجالس، ج١ ص ١٥٤.
(٤) المجالس، ج١ ص ٥٢.

كما كان، إلا أنه لا يدخل العماد مع التقريب من قبل أن العماد جواب والتقريب جواب فلا يجتمعان. وإذا صاروا إلى المكنى جعلوه بين «ها» و«ذا» فقالوا ها أنا وحذفوها وهذا كله مع التقريب ويحذفون الخبر لمعاينة الإنسان فقالوا: ها أنذا عمار.

فحذف الخبر كأنه قال ها أنذا حاضر، وإذا جاؤوا مع هذا بالألف واللام كانت الألف واللام نعتاً لهذا. وقد أجاز أهل البصرة إذا كان معهوداً أن ينصب الفعل اسم الفاعل والفراء يأباه، وإنما نعتوا هذا بالأسماء فقالوا مررت بهذا الرجل فميزت هذا بجنس من الأجناس. وإذا جاء واحد لا ثاني له فقيل هذا القمر لم يكن تقريباً، وقد سقط هذا، فتقول: كيف أضاف الظلم وهذا الخليفة قائما والخليفة قائم. وكلما رأيت إدخال هذا وإخراجه واحداً فهو تقريب مثل قولهم: من كان من الناس سعيدا فهذا الصياد شقياً، وهو قولك فالصياد شقياً.

ويظهر من ثعلب في نطاق كوفيته، ميله إلى الفراء، نظراً لقوة استيعابه المعارف النحوية، فاستحسن رأيه في تثليث «ضرورة» بعد لدن[1]، وقوله إن «أجمعين» معدول عن «أجمع» وجمعاء لأن أصله نعت فعدل إلى التوكيد، ولذلك لا يمكن أن نقول مررت بأجمعين،[2]ورجح قول الفراء على الكسائي في عدة مواضع منها عدم اشتراط الباء في مثل «مررت بزيد لا بعمرو»، واستدل الفراء بقول الشاعر:

إنما يجزي الفتى ليس الجمل[3]

وفي منع قول «زيداً إن تضرب أضرب» إذ أجازه الكسائي ومنعه الفراء لأن الشروط عنده لا تتقدم عليها صلاتها[4]، ومنها أيضاً إنكار قول الكسائي وسيبويه إن «هو» من ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ (الإخلاص) عماد أي ضمير

(١) المجالس، ج١ ص ١٩١.
(٢) المجالس، ج١ ص ١١٩.
(٣) المجالس، ج٢ ص ٤٤٧.
(٤) المصدر نفسه.

فصل، وقال الفرّاء إنه خطأ من قبل أن العماد لا يدخل إلا على الموضع الذي يلي الأفعال، ويكون وقاية للفعل مثل «إنه قام زيد» ثم يستعمل بعد فيتقدم ويتأخر، والأصل في هذا إنما قام زيد، فالعماد كـ «ما» وكل موضع فعلى هذا جاء يقي الفعل، وليس مع ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ (الإخلاص) شيء يقيه[1].

واتفاق الكسائي وسيبويه لم يمنع ثعلبا أن يقف مع إمامه الأخص وهو الفراء. ومع احترامه لإمام النحاة، فإنه خطأه في بعض القضايا نرى منها قوله: أخطأ سيبويه في إنشاد هذا البيت:

يا صاح يا ذا الضامر العنس والرحل والأقتاب والحلس

فرواه بالرفع، و«ذا» هنا بمعنى صاحب[2] كما أورد مرة أخرى، قال سيبويه: يا هذا فيه تنبيه في موضعين وهما «يا» و«ها» وهذا باطل.

هـ) طرائف ثعلب:

ومن طرائف المسائل التي أخذها النحاة عن ثعلب بعض صيغ المجازاة التي يحتاج الفقهاء إلى معرفتها لما ينبني عليها من أحكام، منها ما ذكر أبو القاسم الزجاجي، أن ابن الخياط وابن كيسان، أفادهما ثعلب بها.

منها ثلاث صور وهي:

١. إذا قال الرجل لامرأته إن أعطيتك إن وعدتك إن سألتني فأنت طالق ثلاثاً، فإنها لا تطلق حتى تبدأ بالسؤال، ثم يعدها، ثم يعطيها بعد العدة.

٢. وإن قال: إن سألتني إن أعطيتك، إن وعدتك فأنت طالق ثلاثاً فهو مضمر

---

(١) المجالس، ج٢ ص ٣٥٤.

(٢) المجالس، ج١ ص ٣٣٣.

للفاء في الجزاء الثاني، ولا يضمر الفاء في الجزاء الثالث لأنه العدة قبل العطية فهذا أيضاً لا تطلق حتى تسأله ثم يعدها، ثم يعطيها.

٣. إن سألتني إن وعدتك إن أعطيتك فأنت طالق، فهو مضمر للفاء في ذلك كله. والحكم فيها كسابقها[١].

ولقد كان أحمد بن يحيى إماماً بارعاً في اللغة ماهراً بالغريب منها، وله فيها طرائف عجيبة، منها تفسير لقول امرء القيس:

نطعنهم سُلكى ومخلوجةً كَرَّكَ لامين على نابلِ

وقد رأينا أن أبا عمرو بن العلاء قال إن البيت من اللغة القديمة وأعرض عن تفسيره أما ثعلب فقد فسر «اللام» بالسهم إذا ريش[٢]، ومنها تفسيره للتغييض بأنه القذف بالدموع المتوالية واستشهد بقول الشاعر:

غيضن من عبراتهن وقلن لي ماذا لقيت من الهوى ولقينا[٣]

ومن غرائبه أيضاً قوله إن ابن آوى، وابن عرس وابن قترة مذكرة في الإفراد مؤنثة في الجمع، فتقول في جمعه بنات آوى وبنات عرس وبنات قترة وهي ضرب من الحيات[٤]،

وقوله امرأة قنعان ونسوة قنعان، فجاء الجمع والمفرد على لفظ واحد[٥] وفسر «زرقا» في قوله تعالى: ﴿وَنَحْشُرُ ٱلْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا﴾ (طه ـ الآية ١٠٢) بأنهم العطاش[٦]، وفي مجالسه كثير من هذه النوادر.

ومن شعره في العتاب:

---

(١) المجالس، ج١ ص ٥٢.
(٢) المجالس، ج١ ص ٧٢.
(٣) المجالس، ج٢ ص ٥٩٧.
(٤) المجالس، ج١ ص ٣٦٥.
(٥) المجالس، ج١ ص ٩١.
(٦) المجالس، ج١ ص ٣٩٣.

إخاء ابن عيسى لي إخاء ابن ضرة ... وودي له ود ابن أمّ ووالد
فما باله مستعذباً من جفائنا ... موارد لم تعذب لنا من موارد
أقمت ثلاثا خلف حُمَّى مضرة ... فلم أره في أهل ودي وعائدي
سلاما هي الدنيا قروض وإنما ... أخوك أخوك الحر عند الشدائد(١)

وقد بقي من آثاره كتاب الفصيح الذي نظمه مالك بن المرحل السبتي، وهو كتاب بديع في فنه وله كتاب المجالس، وهو كتاب أدب ونحو ولغة يتضمن تفسير غريب القرآن، مع الاعتماد على الأخفش والفراء، وهو مقتضب على منوال معاني القرآن، ومن أغرب ما فيه تقسيم المصحف الشريف إلى نصفين، وأثلاث وأرباع وأخماس وأسباع، بحسب تعداد حروفه، وعزاه حميد الأعرج المكي.

كما تضمن أيضاً جملاً من معاني الشعر ومن أراجيزه، وبعض الأحيان يأتي التفسير قبل إنشاد البيت، وهذا يدل على نوع من الاضطراب قد يكون سببه النساخ. والنسخة المحققة منه فيها خروم كثيرة.

وفيه أيضاً حكايات من التراث العربي، وما يقال في وصف المطر، ووصف النخيل وأنواعه ومراحل نضج التمور. مع إعطاء لغات القبائل في ذلك في الحجاز، ونجد، وعمان، ووصف آلات الحرب.

وفيها قضايا نحوية تأتي عرضاً في ثنايا تفسير الآيات، أو شرح أبيات الشعر. والكتاب ينم عن سعة علم،وغوص في الغريب، ومعرفة بالشعر. وقد اقتبس منه أهل المعاجم الكثير، وبالخصوص صاحب اللسان.

وقد رثى ثعلبا عند موته أحد الشعراء فأجاد بقوله:

مات ابن يحيى فماتت دولة الأدب ... ومات أحمد أنحى العجم والعرب
فإن تولى أبو العباس منتقداً ... فلم يمت ذكره، في الناس والكتب(٢)

(١) الأشباه والنظائر، ج٨ ص ٢٢٥.
(٢) عضيمة هارون: مقدمة المقتضب، ج١ ص ١٧.

الباب الرابع

عصر التقويم والتأصيل

بعد مرحلة المراجعة والتصحيح التي قام بها المبرد ومعاصروه، ابتدأ عهد جديد في تاريخ النحو، تمثل في تقويم المناهج اللغوية على أسس لا تنبني على قواعد الاستقراء التي أصّلها العلماء السابقون فحسب، بل تأخذ أيضاً بعين الاعتبار معطيات المنطق العقلي التي صارت جزءاً من ثقافة العصر. بيد أن نحاة هذا العهد انتبهوا للفروق الطبيعية بين المنطق الفلسفي العام، ومنطق النحو العربي الخاص، مما جاء واضحاً في المناظرة المشهورة بين متّى بن يونس وأبي سعيد السيرافي(١). ولذا آل الأمر بالمفكرين النحويين إلى اختيار منهج الأصوليين الذي يلائم بين منطقية التفكير ومسلمات الثقافة الإسلامية.

ولقد بدأت هذه المرحلة بالزجاج الذي أثار بعض النظريات الاستنتاجية في الاشتقاق اللغوي والتي هذبها ابن جني في الخصائص. ولعل إشاراته في التعليل المنطقي، أوحت إلى تلميذه أبي القاسم الزجاجي بمحاولة ضبط العلل النحوية. وقعد الزجاج بقليل كتب ابن السراج أول مصنف يحمل اسم «الأصول في النحو» وقيل إنه عقله بها. وشرح السيرافي مبادئ فلسفة النحو، وعلاقة اللغة بالمنطق العام. كما نرى أن الرماني عرف بمنطقه الخاص به. أما أبو علي الفارسي فقد اشتهر بقوله «إنه قد يخطئ في خمسين مسألة من الرواية ولا

(١) راجع الإمتاع والمؤانسة.

يخطئ في واحدة من القياس»[1]. وبلغت هذه الحركة أوجها عند تلميذه ابن جني مبدع فلسفة اللغة والنحو.

غير أن هذه الحركة امتدت حتى وصلت إلى أبي البركات الأنباري الذي قدّم الصورة النهائية للفكر النحوي المؤسس على منهج متكلمي أصول الفقه الإسلامي.

١ ـ أبو إسحق الزجاج:

نبدأ الحديث في هذا العهد عن أستاذ الجماعة أبي إسحق إبراهيم بن سهل الزجاج الذي مثّل دوراً يشبه إلى حدٍّ ما ذلك الدور الذي قام به الأخفش في عهده، فكلاهما كان بصرياً في تفكيره وتكوينه، وكلاهما اطلع على آراء علماء الكوفة، وأثّر فيها وتأثر بها. وأسهم كل منهما في خلق اتجاه جديد، عرف فيما بعد بالمدرسة البغدادية، واهتم كل منهما بالتأليف في معاني القرآن الكريم وإعرابه.

كانت حياة الزجاج أكثر استقراراً من حياة الأخفش لأنه وجد في المبرد ما يحتاجه من علم، ومن الوزير أبي سليمان ما يحتاجه من مال، فاستقام في منهجه المعرفي، واطمأن في عيشه المادي، فاتسمت أفكاره بالروية والهدوء.

لم يحد الزجاج عن بصريته المذهبية، يقر بالإمامة لسيبويه، ويقول إنه لم يرى له غلطاً إلا في موضعين اثنين[2]: أحدهما قوله إن «أبا» تعرب إذا كانت مفردة، وتبنى إذا كانت مضافة، فلم يستسغ هذا الرأي من الناحية العقلية. ويقر الزجاج أيضاً بالمشيخة لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد، ولم يحاول «التمرد» عليه إلا مرة واحدة، لما سأله المبرد عن معنى قوله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَـٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم﴾ (البقرة

(١) ابن جني: الخصائص ٢ ص ٨٨.
(٢) راجع رأيه في أعمال الفعل قبل واو المعية، انظر ص ٩١.

ـ الآية ١٠٩) انقطع الزجاج ورجع إلى الحق، واعترف أنه ما زال محتاجاً لمزيد من علم ابن يزيد[١].

ومن أبرز مظاهر تأثير المبرد على الزجاج، موقفه من القراءات القرآنية. فلقد رأينا أن المبرد لا يتحرج من انتقاد القراء، والتشكيك في بعض القراءات السبع. وقد يتبادر للباحث أول وهلة أن الزجاج لم يتابعه في هذا الطريق، لأنه يقول إن القراءة سنة لا تجوز مخالفتها، ولقد كرر هذا الرأي وأكده في أكثر من موضع[٢].

ولقد ألف الزجاج كتاب «معاني القرآن وإعرابه»، أورد فيه جل آرائه النحوية واللغوية، ويروى أنه أراد في بدء أمره أن يعتمد فيه على أبي عبيدة والفراء، إلا أن الإمام أحمد بن حنبل نصح له بالعدول عن طريقهما وبما أنه لم يمكنه أن يتخلص من التأثر بهما، فإنه بذل جهداً كبيراً في معارضة نهجهما والرد عليهما وبالخصوص في احترامه لسنية القراءة، فنقض آراء الفراء في كل ما يتعلق بجواز القراءة بحرف غير مروي عن الصحابة أو التابعين أو مخالف لرسم المصحف الشريف[٣].

ولقد يستشف تأثره بأبي عبيدة عن طرق متابعته للأخفش في كثير من آرائه في معاني القرآن؛ ولقد سبق أن أشرنا إلى القرابة القوية بين معاني القرآن للأخفش ومجاز القرآن لأبي عبيدة، ومن أمثلة متابعة الزجاج لأبي الحسن قوله بزيادة «لا» في قوله تعالى ﴿أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[٤] (الأنعام ـ الآية ١٠٩) وزيادة «ما» في قوله تعالى: ﴿أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ (البقرة ـ الآية ٢٦)[٥] ومنها أيضاً مراعاة المعنى واللفظ في التذكير والتأنيث في الآية التي يقول فيها

---

(١) الإنباه، ج١ ص ١٩٩.
(٢) معاني القرآن وإعرابه، ج١ ص ٢٩٠، ج١ ص ٤٥، ج٢ ص ٢١٤.
(٣) معاني القرآن وإعرابه، ج٢ ص ٤١١.
(٤) معاني القرآن وإعرابه، ج٢ ص ٢٨٢.
(٥) المصدر نفسه، ج١ ص ١٠٣.

عز وجل: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا﴾ (الأحزاب ـ الآية ٣١) مستدلا بذلك على صحة قول سيبويه: حاشا حرف يخفض ما بعده كما تخفض حتى، وفيها معنى الاستثناء، وهي من المسائل التي ناقش الزجاج فيها ثعلباً في انتصاره لسيبويه[١]، كما تأثر برأيه في فواتح السور[٢].

غير أن سياق هذا القول يتجه إلى مخالفة نهج الفراء أكثر مما هو مخالف لرأي المبرد، الذي رأينا أنه لا يقبل كل القراءات. فالزجاج مثله قال إنه لا يرى وجها لهمز «معايش» المنسوب إلى الإمام نافع[٣]، كما اعترض أيضاً على الإمام نافع في قراءة مَحْيايْ بإسكان الياء دون أن ينسبها إليه[٤]. وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ (النساء ـ الآية ١) إن القراءة الجيدة بالنصب، وإن الجر خطأ في العربية ولا يجوز إلا في ضرورات الشعر[٥]، وأنكر الاستدلال بقراءات مروية عن الحسن البصري، مثل نصب أطهر في قوله جل وعلا: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾[٦] (هود ـ الآية ٧٨) وقالعنه إنه قرأ «الشياطون» وهذه مخالفة لرسم المصحف وإنها غلط عند النحويين، ولو كان يجوز في النحو، والمصحف على خلافه، لم تجز عندي القراءة به[٧]. كما أنكر أيضاً تسكينه للشين من ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾ (يوسف ـ الآية ٥١) في سورة يوسف[٨].

فدفاعه عن القراءات يعني به مناقضة المنهج الذي اتبعه الفراء في معانيه، حيث يذكر الفراء عدة أوجه في إعراب الكلمة وفي بنيتها وكأنه يجيز القراءة

---

(١) المصدر نفسه، ج١ ص ٥٦.
(٢) المصدر نفسه، ج١ ص ٥٥.
(٣) المصدر نفسه، ج٢ ص ٣٢١.
(٤) المصدر نفسه، ج٢ ص ٣١١.
(٥) المصدر نفسه، ج٢ ص ٦.
(٦) المصدر نفسه، ج٣ ص ٦٨.
(٧) المصدر نفسه، ج٤ ص ١٠٣.
(٨) المصدر نفسه، ج٣ ص ١١٥.

بها. وهنا يقف الزجاج ضد هذا الاتجاه قائلاً إنه لا بد من احترام الرسم وموافقة الوجه الجيد في اللغة، فرضي قراءة ﴿مَن يَرْتَدَّ﴾ (البقرة ـ الآية ٢١٧) و(المائدة ـ الآية ٥) بالإدغام إجماعاً في سورة البقرة[١] وبغير الإدغام في المائدة[٢] لغير أهل المدينة من الفراء لأنها كتبت في سائر المصاحف بدون إدغام في البقرة، وبالإدغام في المصحف المدني في المائدة. ومن مخالفته لمنهج الفراء أنه حين يذكر الأوجه المحتملة في الإعراب يحذر من القراءة بها إذا لم تكن مسندة للفراء. فيقول مثلاً في إعراب سورة الفاتحة «الحمد» لا يقرأ إلا بالرفع، وقد روي عن قوم من العرب: الحمد بالفتح وبالكسر وهي لغة من لا يلتفت إليه، ويزيد قائلاً إنما تشاغلنا نحن برواية هذا الحرف لنحذر الناس من أن يستعملوه أو يظن جاهل أنه جائز في كتاب الله عز وجل أو في كلام ولم يأت لهذا نظير من كلام العرب ولا وجه له[٣]؟

وأشهر قصصه في الانتصار لسيبويه، ما جرى بينه وبين ثعلب وأبي موسى الحامض من منافرة، ومن أسبابها ما ذكره ياقوت الحموي في معجم الأدباء أن الحامض قال مرة إن صاحبكم ألكن يعني سيبويه، ثم قال راوياً عن الفراء: «قال دخلت البصرة فلقيت يونس وأصحابه يذكرونه بالحفظ والدراية وحسن الفطنة، فأتيته فإذا هو أعجم لا يفصح، سمعته يقول لجارية له «هات ذيك الماء من ذاك الجرة»، فخرجت من عنده ولم أعد إليه»، وأثار قول الحامض حفيظة الزجاج فقال له «هذا لا يصح عن الفراء وأنت غير مأمون في هذه الحكاية؛ فكيف تقول هذا لمن يقول في أول كتابه «هذا باب علم ما الكلم في العربية» وهذا يعجز من إدراك فهمه كثير من الفصحاء فضلاً عن النطق به.

فقال ثعلب قد وجدت في كتابه نحوا من هذا، قلت ما هو؟ قال، يقول في كتابه في غير نسخة: «حاشا» حرف يخفض ما بعده كما تخفض حتى، وفيها

(١) معاني القرآن وإعرابه ج١ ص ٢٩٠.
(٢) المصدر نفسه، ج٢ ص ١٨٢.
(٣) المصدر نفسه، ج١ ص ٤٥.

معنى الاستثناء فقلت له: هذا كذا في كتابه وهو صحيح نذهب في التذكير إلى الحرف وفي التأنيث إلى الكلمة. قال ثعلب الأجود أن يحمل الكلام على وجه واحد، قلت: كل جيد. قال الله تعالى: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا﴾ (الأحزاب ـ الآية ٣١)، وقال عز وجل: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ (يونس ـ الآية ٤٢)، ذهب إلى المعنى ثم قال: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَنظُرُ إِلَيْكَ﴾ (يونس ـ الآية ٤٣) ذهب إلى اللفظ. ثم قال الزجاج لثعلب «هذا أنت عملت كتاب الفصيح للمبتدئ المتعلم وهو عشرون ورقة أخطأت في عشرة مواضع»، ثم سرد المسائل العشر التي ذكرناها في معرض الكلام عن ثعلب، وأوردنا رد ابن خالويه على الزجاج ودفاعه عن ثعلب[١].

ولقد رأينا أن أحمد بن يحيى ثعلب، كان يقول إن البصريين لا يعرفون «التقريب» وهو عنده استعمال «هذا» بمنزلة «كان» وكان الزّجاج يرد عليه في المقارنة بين العماد والتقريب. فيقول في إعراب ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ (هود ـ الآية ٧٢)، «القراءة النصب، وكذلك هي في المصحف المجمع عليه وهو منصوب على الحال، والحال هٰهنا نصبها من لطيف النحو وغامضه. وذلك أنك إذا قلت هذا زيد قائماً فإن كنت تقصد أن تخبر من لم يعرف زيدا أنه زيد، لم يجز أن تقول هذا زيد قائماً، لأنه يكون زيدا ما دام قائماً فإذا زال عن القيام فليس بزيد. وإنما تقول ذاك للذي يعرف زيدا، هذا زيد قائماً فيعمل في الحال التنبيه والمعنى انتبه لزيد في حال قيامه وأشير لك إلى زيد حال قيامه، لأن «هذا» إشارة إلى ما حضر، فالنصب الوجه كما ذكرنا ويجوز الرفع»[٢].

وفي إعرابه لقوله تعالى: ﴿هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ (هود ـ الآية ٧٨)، قال «القراءة بالرفع في أطهرُ وقد رويت عن الحسن هن أطهرَ لكم، وعن عيسى بن عمر، وذكر سيبويه أن ابن مروان لحن في هذه في نصبها. وليس يجيز أحد من البصريين وأصحابهم نصب أطهر، ويجيزها غيرهم، والذي يجيزونها يجعلون

(١) معجم الأدباء، ج١ ص ٥٥ ـ ٥٨.
(٢) معاني القرآن وإعرابه، ج٣ ص ٦٣ ـ ٦٤.

«هن» في هذا بمنزلتها افي «كان» فإذا قالوا هؤلاء بناتي أطهرَ لكم أجازوا هن أطهرَ لكم، كما يجيزون كان زيد هو أطهرَ من عمرو. و«هذا» ليس بمنزلة «كان»؛ إنما يجوز أن يقع «هو» وتثنيتها وجمعها عماداً فيما لا يتم الكلام إلا به نحو كان زيدا أخاك لأنهم إنما أدخلوا «هم» ليعلموا أن الخبر لا بد منه، وأنه ليس بصفة للأول. وباب «هذا» يتم الكلام بخبره، إذا قلت هذا زيد فهو كلام تام[1].

وخطأ الفَرّاء في قوله، في تفسير قوله تعالى: ﴿أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ﴾ (النحل ـ الآية ٩٢) فقال وزعم الفرّاء أن موضع «أربى» نصب، و«هي» عماد، وهذا خطأ، «فهي» لا تدخل عماداً ولا فصلاً مع النكرات، وشبّهه بقوله تعالى ﴿تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾ (المزمل ـ الآية ٢٠)[2] ومما أنكر الزّجّاج على الكِسائي، إمام الكوفيين أن «أشياء» جاءت على وزن «أفعال» لأنه لا وجه لمنع صرفها في هذه الحالة[3]، واستعظم قول الكسائي والفراء أن ﴿وَالصَّابِئُونَ﴾ (المائدة ـ الآية ٦٩) في آية المائدة عطفت على خبر «إن» لضعف عملها. ورجح قول الخليل أنه محمول على مثل قول الشاعر

وإلاّ فاعلَموا: أنّا وأنتُمْ   بغاةٌ ما بَقِينا في شِقَاقِ[4]

وامتد اعتراضه في هذا الصدد إلى الكسائي، المعروف أنه من القراء السبعة، فقال «ذكر الفَرّاء أن الكِسائي سمع بعض أهل العالية يقول ما تضورني، فلو قرئت على هذا لا يضركم جاز. ويعقب الزجاج على هذا بقوله: هذا غير جائز ولا يقرأ حرف من كتاب الله مخالف فيه الإجماع على قول رجل من أهل العالية[5]. فنلاحظ من هذا تمسكه بأركان القراءة الثلاثة التي نظمها ابن

(١) المصدر نفسه، ج٣ ص ٦٧ ـ ٦٨.
(٢) المصدر نفسه، ج٣ ص ٢١٨.
(٣) المصدر نفسه، ج٢ ص ٢١٢.
(٤) معاني القرآن وإعرابه، ج٢ ص ١٩٢.
(٥) المصدر نفسه، ج١ ص ٤٦٥.

الجزري والتي تقدم الحديث عنها. كما أنكر قراءة «شياطون» لمخالفة المصحف، و«تضوري» لمخالفة الوجه النحو، ورفع «الحق» في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ﴾ (الأنفال ـ الآية ٣٢) لأنه لم يرو عن القُرّاء[١].

وانتماؤه للمذهب البصري، واعترافه للمبرّد بالأستاذية لم يمنعاه من إبداء آراء اجتهادية، بعضها يعرضه على شيخه المبرد وبعضها يخالفه فيها ضمنا أو صراحة. ففي كلامه عن قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ (طه ـ الآية ٦٣) استعرض القراءات كما هي عادته وذكر الأقوال فيها وبيّن أوجهها، ثم قال إنه عرض رأيه فيه على عالمين، وهو يعني محمد بن يزيد المبرد والقاضي إسماعيل وقبلاه. وكان قوله فيها أن «إن» هنا بمعنى نعم وأن اللام وقعت موقعها، والمعنى «هذان لهما ساحران» ثم ذكر أن القول الثاني الذي يلي هذا في الجودة هو مذهب بني كنانة في ترك الألف على حالته أي في الجر والنصب. وهذه «من مسائل الإغفال» التي نقدها الفارسي عليه، بحجة أن في قوله حذفاً وتأكيداً وهما لا يجتمعان[٢].

ولقد اتّبع الزّجّاج نهجاً جديداً يتمثل في أسلوب الدفاع عن مذهبه البصري مستدلاً بالحجج العقلية للنظريات اللغوية من أمثلة ذلك قوله إنه لو كان الفعل أصلاً للمصدر لصار لكل مصدر فعل، ونحن نجد، حسب قوله، كثيراً من المصادر بلا أفعال مثل الرجولة والأخوة والبنوة والأمومة. وبهذا يدافع عن قول سيبويه إن الأفعال أخذت من الأحداث، أي من المصادر[٣].

وأراؤه التي لم يتابع فيها جمهور البصريين تكاد تكون معدودة منها قوله أن «أيمن» حرف[٤] وإن «إذا» الفجائية ظرف زمان، بينما يرى أستاذه المبرد أنها

---

(١) المصدر نفسه، ج٢ ص ٤٧١.
(٢) المصدر نفسه، ج٣ ص ٣٦٣.
(٣) الزجاجي: الإيضاح، ص ٥٨.
(٤) المغني، ص ١٣٦.

ظرف مكان(١)، وكان لا يمنع تقدم أداة الاستثناء مستدلاً بقول الشاعر:

خـلا الله لا أبـغـي سَـواكَ وإنـمـا أعُـدُّ عِيَـالِي شُعْبَةً مِن عِيَـالِكَـا(٢)

ومنها كذلك أن الضمير من هو وهي، الهاء فقط نظراً لورودها في «هم» و«هن» واستشهد بقول الراجز:

دارٌ لِـسُـعْـدى، إذْهِ مِـنْ هَـواكْ(٣)

ومن تعليلالته المنطقية، رأيه في رفع الفاعل ونصب المفعول، إذ يرى أولاً أن اختلاف الإعراب جاء لبيان الفرق بينهما. وبما أن الفاعل واحد قد اختص بالرفع لثقل علامته وهي الضمة، ولما تعددت المفعولات نصبت لخفة علامة النصب التي هي الفتح(٤).

كما علل بناء «الآن» بتضمنها معنى الإشارة كأن معناها هذا «الوقت»، ويرى المبرد أنها بنيت لاقترانها دوما بأداة التعريف ويروى عنه اعتقاده أن الزيْدين، والزيدين، مبنية لتضمنها معنى الحرف المؤذن بالعطف وفيه تكلف وبُعد.

كل هذه المسائل التي استعرضنا ليست سوى أحكام جزئية، لا تكفي لِتُمَيِّزَ أبا اسحق الزجاج عن سائر معاصريه من النحاة. غير أن الذي يمتاز به هذا المفكر النحوي، هو تطويره لنظريتين اثنتين: احداهما تتعلق بتأثير عامل المعنى في الإعراب. فالزجاج يقول مثلاً: إن علة جزم «لم» للمضارع، أنها ردته إلى الماضي، وإن كل حرف لزم الفعل وأحدث فيه معنى فله قسط من الإعراب. وقد خالفه الفارسي في «مسائل الإغفال» وحاول نقض قاعدته قائلاً: إن «إن» تجزم الفعل دون إرجاعه إلى الماضي، وإن «سوف» لها أثر في معنى الفعل ولا عمل لها في الإعراب. غير أن رأي الزجاج كان أكثر دقة، لأن «إن» أحدثت

---

(١) المغني، ص ١٢٠.
(٢) الهمع، ج١ ص ٢٢٦.
(٣) الهمع، ج١ ص ٦١.
(٤) الخصائص، ج١ ص ٤٩.

في المضارع معنى الشرط وإن «سوف» أثرت في معنى المضارع المخصص أصلاً للاستقبال المجرد، وبما أن الزجاج يقول «إن اللحظة الحالية التي ننطق فيها بكلمة «يكتب» بمجرد أن ننطق بها تصبح ماضية»، ودخول سوف يؤكد استمرار الاستقبال واستمرار الإعراب[1].

والنظرية الثانية تتناول مسألة الاشتقاق، التي كان أول من وضعها هو الخليل بن أحمد، لكن الزجاج توسع فيها حتى نسب إليه أن اللغة كلها اشتقاق. واشتهر نقد يحيى بن علي المنجم له الذي سخر من مقولته فيها، بعبارات معروفة، مثل تسمية الحبل بالجرير لأنه يجر على الأرض، وينتقض هذا النوع من الاشتقاق بالجرة، التي تنكسر إذا ما جرت. وفي هذا تشويه لنظرية الزجاج التي دافع عنها أبو القاسم الزجاجي واستثمرها أبو الفتح بن جني في الخصائص، في كلامه عن الاشتقاق الأكبر، وعن «تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني» ومجملها أن كل لفظتين اتفقتا في أكثر الحروف لابد أن تكون إحداهما مشتقة من الأخرى، فسلسل، مشتقة من سلة، ورقرق من رق، وفي تعبيره هذا حدس تبنى عليه فرضية العلاقة بين المعاني والألفاظ[2].

٢ ـ ابو بكر بن السراج:

لقد لخص مؤرخو النحو دور أبي بكر محمد بن السري بن سهل بن السراج في هذه المرحلة بقولهم: «إن النحو كان مجنونا حتى عقله ابن السراج»[3]. وسنحاول أن نتبين ماذا يعنون بهذا «الجنون» وما هي الرقّى التي استخدمها ابن السراج حتى يثوب النحو إلى رشده.

إن المؤلفات النحوية التي كتبت قبل هذا العالم كانت على أربعة أنواع منها ما هو شامل للمعارف النحوية مثل كتاب سيبويه، غير أن ما يتسم به من تعقيد جعل الاستفادة منه في منتهى الصعوبة على الطلبة والدارسين.

(١) الهمع، ج١ ص ٧.
(٢) معجم الأدباء ج١ ص ٥٩.
(٣) المصدر نفسه، ج٦ ص ٢٥٣٥.

ومنها ما هو مقتصر على بعض الجوانب مثل تصريف المازني.

والنوع الثالث نجد فيه مسائل النحو متفرقة، بدون تنظيم أو ترتيب وذلك في كتب معاني القرآن ومجازه وإعرابه، في مصنفات أبي عبيدة والأخفش، والفراء، والزجاج.

والنوع الرابع، مسائل نحوية متفرقة في كتب الأمالي والمجالس مثل كتاب مجالس ثعلب وكامل المبرد.

وإن أول مؤلف حاول كاتبه أن يجمع فيه بين الشمول والسهولة وحسن التنظيم هو كتاب «المقتضب» للمبرد. فلماذا لم يقل المؤرخون إن المبرد هو الذي عقل النحو؟ وليس من شك أن «المقتضب» مثّل محاولة جادة في الجمع بين الشمولية والوضوح. غير أنه لم يراع ترتيباً منهجياً، بل بقي في أبوابه كثير من التداخل مثل ما هو في كتاب سيبويه. فالذي امتاز به ابن السراج أنه جمع في أصوله عرضاً شاملاً للمسائل النحوية مع تنظيم منطقي وترتيب منهجي، فوضح النسق الذي سار عليه النحويون من بعده. وفي استعراض بعض أبواب الأصول نلمس جهده في هذا المجال، ونأخذ مثالين لذلك وهما المواضع التي لا يجوز فيها التقديم وباب الضرورات في الشعر:

المثال الأول: يقول ابن السراج يمنع التقديم في ثلاثة عشر موضعاً، وهي:

١. الصلة على الموصول.

٢. المضمر على الظاهر في اللفظ والمعنى إلا ما جاء منه على شريطة التفسير.

٣. الصفة وما اتصل بها على الموصوف وجميع توابع الأسماء.

٤. المضاف إليه وما اتصل به على المضاف.

٥. ما عمل فيه حرف أو اتصل به لا يقدم على الحرف وما شابههُ من هذه الحروف مما اتصل بالفعل فنصبَ ورفع، فلا يقدم مرفوعها على منصوبها.

٦. الفاعل لا يقدم على الفعل.

٧. الأفعال التي لا تتصرف لا يقدم عليها ما بعدها.

٨. الصفات المشبهة بأسماء الفاعلين، والصفات التي لا تشبه أسماء الفاعلين لا يقدم عليها ما عملت فيه.

٩. الحروف التي لها صدر الكلام لا يقدم ما بعدها على ما قبلها.

١٠. ما عمل فيه معنى الفعل فلا يقدم المنصوب عليه.

١١. ولا يقدم التمييز وما بعد «إلا».

١٢. حروف الاستثناء لا تعمل فيما قبلها.

١٣. العامل لا يقدم منصوبه على مرفوعه، ولا يفرق بين العامل والمعمول فيه بشيء لم يعمل فيه العامل إلا الاعتراضات.

المثال الثاني: هو باب الضرورة في الشعر الذي ختم به كتاب الأصول.

يقول ابن السراج: ضرورة الشاعر أن يضطر الوزن إلى حذف أو زيادة، أو تقديم أو تأخير في غير موضعه، وإبدال حرف، أو تغيير إعراب عن وجهه على التأويل، أو تأنيث مذكر على التأويل. وليس للشاعر أن يحذف ما اتفق له ولا أن يزيد ما شاء، بل لذلك أصول يعمل عليها، فمنها ما يحسن أن يستعمل، ويقاس عليه ومنها ما جاء كالشّاذ ولكن الشاعر إذا فعل ذلك فلا بد أن يكون قد ضارع شيئاً بشيء ولكن التشبيه يختلف فمنه قريب ومنه بعيد»[(١)].

ثم بيّن ابن السراج الضرورات الجائزة وقال إن أحسنها ما رد فيه الكلام إلى أصله، ومثل له بستة أمثلة:

أولاً: صرف ما لا ينصرف: إذ أن أصل الأسماء الصرف وأعطى مثالاً في قول النابغة:

---

(١) الأصول في النحو: ٣/٤٣٥.

فَلَتَأتِيَنْكَ قَصَائِدٌ وليَرْكَبْنَ جيشٌ إليك قوادِمَ الأكْوار

ثم ذكر منع ترك صرف ما ينصرف، وتابع المبرد الذي قال إنه خطأ عظيم وردَّ الحجج التي أدلى بها من يجيز ذلك، وهي قول العباس بن مرداس:

أتَجْعَلُ نَهْبِي ونَهْبَ العُبَيدِ بَيْنَ عُيَيْنَة والأقْرَعِ
ومَا كانَ حِصْنٌ ولا حَابِسٍ يفُوقَان مِرْدَاس في مَجْمَعِ

وقال إن الرواية الصحيحة «يفوقان شيخي». ومنها:

ومِمَّن وَلَدوا عامِرُ ذو الطُّولِ وذو العَرْضِ

فقال: إن «عامر» هنا اسم قبيلة، فيحتجون بقوله «ذو الطول» ولم يقل ذات فإنما رده للضرورة إلى الحي كما قيل:

قامت تُبَكِّيهِ على قَبْرِه مَن لي مِن بَعدِك يا عامرُ
تَركتني في الدار ذا غُربَةٍ قد ذلَّ من ليس له ناصِرُ

فإنما أراد للضرورة إنسانا ذات غربة.

ثم أورد ما قال المبرد في بيت بن قيس الرقيات الذي يقول فيه:

ومُصْعَبُ حينَ جدَّ الأمرُ أكثُرها وأطيبُها

فقال إن الأصمعي زعم أن ابن قيس الرقيات ليس بحجة لأن الحضرية أفسدت عليه لغته وأن الصواب ما أنشده بعضهم:

وأنتم حين جد الأمر أكثرها وأطيبها

وقال إنه من الزلل قول ذي الرمة:

وقَفْنا فقلنا إيهِ عن أمِّ سالم وما بالُ تكليم الديّارِ البلاقع

وهذا لا يعرف إلا منوناً في شيء من اللغات.

ثانياً: إظهار التضعيف وقال إنه زيادة حركة إلا أنها حركة مقدرة في الأصل. نحو قول الشاعر:

مهلاً أعاذلَ قد جرَّبتِ من خُلُقي ... أنّي لأجودُ أقوام وإن ضَنِنُوا

ومثله: الحمد لله العلي الأجلل.

ثالثاً: تصحيح المعتل مثل قول ابن قيس الرقيات:

لا باركَ الله في الغوانِيَ هلْ ... يُصبِحن إلا لهُن مُطلَب

وقول جرير:

فيوماً يجازين الهوى غير ماضيٍ ... ويوماً ترى منهن غولاً تَغَوَّلُ

وقول بعضهم:

ألم ياتيكَ والأنباءُ تنمِي ... بما لاقت لبونُ بَني زياد

رابعاً: قطع ألف الوصل في أنصاف البيوت لتقدير الوقف على الصدور، مثل قول لبيد:

ولا يبادر في الشتاء وليدنا ... ألقدر ينزلها بغير جعال

وقال الشاعر:

لا نسب اليوم ولا خلة ... إتسع الخرق على الراقع

خامساً: قصر الممدود لأن المد زيادة، فإذا اضطر الشاعر فقصر فقد رد الكلام إلى أصله وليس له أن يمد المقصور كما لم يكن له أن لا يصرف ما ينصرف.

سادساً: تخفيف المشدد في القوافي، لأن الذي بقي يدل على أنه قد حذف منه مثله، لأن كل حرف مشدد فهو حرفان. فمن ذلك قول طرفة:

أصحوت اليوم أم شاقتك هر ... ومن الحب جنون مستعر

وهكذا أجاز ابن السراج لكل شاعر ستة استعمالات ومنع عليه ستة وهي:

١. الزيادة ولها أربع صور:

أ) إشباع الحركة حتى تصير حرفاً:

كزيادة الياء في الجمع، مثل قول الفرزدق:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهيم تنقاد الصياريف

ب) تضعيف الحرف الأخير من القافية مراعاة للوقف مثل:

كأن مهواها على الكلكلّ موضع كفي راهب يصلي

ومثله:

ضخم يحب الخلق الأضخمّا

ج) إدخال نون التوكيد على فعل ليس للطلب، وسماه ابن السراج الفعل «الواجب» مثل قول جذيمة الأبرش:

ربما أوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات

د) إثبات الألف في «أنا» في الوصل، مثل قول الأعشى:

فكيف أنا وانتحالي القوافي بعد المشيب كفى ذاك عارا

٢. الحذف وله ست صور وهي:

أ) حذف التنوين لالتقاء الساكنين:

نحو قول أبي الأسود الدؤلي:

فألفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله إلا قليلاً

وأقبح منه حذف النون مثل قول قيس بن عمرو النجاشي:

فلست بآتيه ولا أستطيعه ولاك اسقني إن كان ماؤك ذا فضل

ب) أن يحذف للإضافة والألف واللام ما يحذف للتنوين مثل قول خفاف بن ندبة السلمي:

كنواح ريش حمامة نجدية ومسحت باللثتين عصف الإثمد

فحذف الياء من «نواحي» للإضافة كحذفها في التنوين، وحذفها للتعريف نحو قول الشاعر:

وأخو «الغوان» متى يشأ يصرمنه ويصرن أعداء بعيد وداد

ج) المرخم دون نداء مثل قول زهير:

خذوا حظكم يا آل عِكرم واذكروا أواصركم والرحم بالغيب تذكر

ويقول ابن حبناء:

إن ابن حارثَ إن أشتق لرؤيته أو أمتدحه فإن الناس قد علموا

وقريب منه قول العجاج:

وربَّ هذا البلد المحرم والقاطنات البيت غير الريمِ

قواطنا مكة من وُرق الحَمي

يريد الحمام، فحذف الميم وقلب الألف ياءً.

د) أن يحذف من الضمير وصلا ما يحذف وقفا، مثل قول مالك ابن خريم:

فإن يك غثاً أو سميناً فإنني سأجعل عينيه لنفسه مقنعاً

وقول الأعشى:

وما لهُ مِنْ مَجْدٍ تليدٍ وما لَهُ مِنَ الرّيح حَظٌّ لا الجَنُوبُ ولا الصَّبَا

وقول العجير السلولي:

فبيناه يشري رحله قال قائل لمن جمل رخو الملاط نجيب

وقول الشاعر:

هل تعرف الدار على تبراكا دار لسعدى إذْهِ من هواكا

وبعضهم يسكنون الهاء كقول رجل من أزد الشراة:

فظلت لدى البيت العتيق أخِيله ومطواي مشتاقاً. لهُ أرِقَانِ

هـ) حذف الفاء من جواب الجزاء مثل قول ذي الرمة:

وإني متى أشرف على الجانب الذي ... به أنت من بين الجوانب ناظر

وأشار ابن السراج أن سيبويه أجازه أيضاً على تقديم الخبر، أي على تقدير وإني ناظر متى أشرف. أما هو والمبرد فيقولان إنه على إضمار الفاء لا غير ومثله قول الشاعر:

يا أقرع بن حابس يا أقرعُ ... إنك إن يصرع أخاك تصرعُ

وقوله:

فقلت تحمل فوق طوقك إنها ... مطَّبعة من ياتها لا يضيرها

فهذا عند سيبويه على التقديم والتأخير وعند أبي العباس وابن السراج على إضمار الفاء. وأما قول الشاعر:

من يفعل الحسنات الله يشكرها ... والشر بالشر عند الله مثلان

فهو على إضمار الفاء عند الجميع.

د) ما حذف منه المنعوت وذكر النعت، وهو عنده قبيح إلا أن يكون خاصاً كالعاقل الذي لا يكون إلا في الناس. ومن قبيح ما استعمل ضرورة قول الشاعر:

من اجلك يا التي تيمت قلبي ... وأنت بخيلة بالود عني

٣. وضع الكلام في غير موضعه وتغيير نضده:

ومنه قول الشاعر:

ترى الثور فيها مدخل الظِّلَّ رأسِهِ ... وسائره باد إلى الشمس أكتع

أي مدخل رأسه في الظل، ونحو: يا سارق الليلةَ أهل الدار. وهذا يجوز مع أمن اللبس كما في المثالين، وأما الذي يبعد كقول الأخطل:

مثل القنافذ هداجون قد بلغت ... نجران أو بلغت سوآتِهِم هجرُ

٤. إبدال حرف اللين من حرف صحيح: نحو

لها أشارير من لحم تتمره ... من الثعالي ووخز من أرانيها[١]

وهو يعني الثعالب والأرانب، ومثله قول أعصر بن سعد بن قيس عيلان، أو المستوغر بن ربيعة:

إذا ما المرء صم فلم يكلم ... وأعيا سمعه إلا ندايا
ولاعب بالعشي بني بنيه ... كفعل الهر يلتمس العظايا
يلاعبهم وودوا لو سقوه ... من الذيفان مترعة إنايا
فأبعده الإلاه ولا يؤتي ... ولا يعطى من المرض الشفايا

٥. تغيير وجه الإعراب للقافية:

ومنه إدخال الفاء في جواب الواجب ونصب ما بعدها، لأن النصب لا يجوز إلا بعد الطلب، وجاء في الضرورة قوله:

سأترك منزلي لبني تميم ... فألحقَ بالحجاز فأستريحا

وقول طرفة:

لنا هضبة لا يدخل الذل وسطها ... ويأوي إليها المستجير فيعصما

ومن هذا الباب قولهم:

قد سالم الحيات منه القدَمَا ... الأفعوانَ والشجاع الشجعما
وذات قرنين ضموزا ضرزما

لأنه لما قال: سالم الحيات منه القدما، نصب الأفعوانَ لأن القدم سالمتها.

كقولنا: ضُرِبَ زيد عبدُالله، لأنه لما قيل ضرب زيد علم أن له ضاربا، فكأنما قلت: ضربه عبدالله، وعلى هذا ينشد:

---

(١) الأصول في النحو: ٣/٤٣٦ ـ ٤٤٨.

لـيُبْـك يـزيـدُ ضـارع لـخـصـومـة ومـخـتـبـط مـمـا تـطـيـح الـطـوائـح

٦. تأنيث المذكر على التأويل:

كقول عمر بن أبي ربيعة:

وكـان مِـجنّـي دون مـا كـنـت أتـقـي ثـلاث شـخـوص كـاعـبـان ومـعـصـر

وقول جرير:

لـمـا أتـى خـبـر الـزبـيـر تـواضـعـت سـور الـمـديـنـة والـجـبـالُ الـخـشّـع[1]

ويظهر الترتيب والتنظيم في هذا الباب مع مقارنته بما أورد سيبويه مجملاً في «باب ما يحتمل الشعر» حين قال: اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام، من صرف ما لا ينصرف، وحذف ما لا يحذف وأعطى أمثلة من الشواهد التي أوردها ابن السراج، ويزيد سيبويه قائلاً: «وربما مدوا مساجد ومنابر» واستشهد بقول الفرزدق: تنفي يداها الحصى... إلخ[2].

ويقول: «وقد يبلغون بالمعتل الأصل فيقولون رادد في راد، وضننوا في ضنوا، وذكر قول الشاعر: مهلاً أعاذل قد جربت من خلقي. البيت[3].

ومن العرب من يثقل الكلمة في الوقف، وقال رؤبة: ضخم يحب الخلق الأضخمّا[4].

ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه لأنه مستقيم ليس فيه نقص فمن ذلك قوله:

صـددت فـأطـولـت الـصـدود وقـلـمـا وصـال عـلـى طـول الـصـدود يـدوم

---

(١) الأصول في النحو: ٣/ ٤٥٠ ـ ٤٧٧.
(٢) كتاب سيبويه: ١/ ٢٦ ـ ٢٨.
(٣) كتاب سيبويه: ١/ ٢٩.
(٤) كتاب سيبويه: ١/ ٢٩.

وإنما الكلام وقل ما يدوم وصال[1]

وجعلوا ما لا يجري في الكلام إلا ظرفاً بمنزلة غيره من الأسماء وذلك قول المرار بن سلامة العجلي:

ولا ينطق الفحشاء من كان منهم إذا جلسوا منا ولا من سوائنا

وقال خطام المجاشعي:

وصاليات ككما يُؤَثْفَيْنْ[2]

وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها، وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا لأن هذا موضع جمل وسنبين ذلك فيما نستقبل إن شاء الله[3].

أما المبرد فقد نقل هذه الأحكام في أبواب مختلفة ففي باب ما بني من الأفعال اسماً على فعيل، أو فعول أو فعال أو فعلل، وما أشبه ذلك ذكر أن الشاعر إذا اضطر يرد الباب إلى أصله، مثل ردد في موضع رد، نحو: الأجلل وضننوا، وذكر صرف ما لا ينصرف. وأعرب بالرفع والخفض ياء المنقوص، وذكر الشواهد التي أوردها ابن السراج[4].

فهذا المقارنة أوضحت لنا كيف أسهم ابن السراج في تطوير المدرسة البصرية التي أعاد تنظيم قواعدها في نسق منهجي، إذ سلم كتابه من التداخل والتعقيد، ورتبه على أسس المعمولات، فبدأ بالمرفوعات، ثم المنصوبات ثم المجرورات، ثم التوابع، وبعدها استعرض التوابع، ونواصب الأفعال وجوازمها، وزاد باباً مستقلاً في التقديم والتأخير. وانتهى بمسائل الصرف. وقد اعتمد في أصولها على مقتضب المبرد وعلى «الكتاب» الذي درسه بعناية خاصة

---

(١) كتاب سيبويه: ١/ ٣١.
(٢) كتاب سيبويه: ١/ ٣١ ـ ٣٢.
(٣) كتاب سيبويه: ١/ ٣٢.
(٤) المقتضب: ١/ ١٤١ ـ ١٤٢ ـ المغني: ٣٨٧.

وله عليه شرح لم يكن معروفاً. ومن ميزات ملاحظته على الكتاب التثبت من نصوصه فكانت عنده نسخة للمبرد وأخرى لثعلب، فاستطاع أن يقوم بعملية التحقيق والتصحيح، ويذكر المؤرخون له كتاباً في علل النحو ولعل الزجاجي قد أفاد منه.

وانتماء ابن السراج إلى المدرسة البصرية لم يحل بينه وبين اجتهادات وآراء خاصة، وحرية الاختيار، إذ رأينا أنه يقف في بعض القضايا مع المبرد مخالفاً لسيبويه، أما آراؤه الاجتهادية فمنها: أن لما تأتي ظرفاً بمعنى حين[1] وإن «إما» ليست حرف عطف[2] وأن ليس ليست فعلاً[3]، وأن اسم الإشارة هو أعرف المعارف[4]، كما يستحسن صيغة «مررت برجل حسان قومه» لأن جمع التكسير يعرب كالمفرد[5].

ومن أطرف تعليلاته، قوله إن صيغة التعجب فعل لأنك تقول «ما أحسنني» ولو كان اسماً لكان مثل ضاربي، ألا ترى أنك لا تقول «ضاربني»[6] وأن «مع» اسم بدليل أنها متحركة ولو كانت حرفاً لما جاز أن تحرك العين[7].

٣ ـ أبو القاسم الزجاجي:

يقول أبو علي الفارسي «لو رآنا الزجاجي لاستحيا منا»[8]. ويرى المؤرخون أن الغيرة هي التي حملت أبا علي على هذا القول الذي ردده مؤرخو النحاة من بعده والذي يقتضي تنقيص مفكر نحوي مبدع. فإذا كان للفارسي مكانته علماً،

(١) المغني: ٣٦٩.
(٢) الأشباه والنظائر: ٢/ ٤٢٨.
(٣) الأشباه والنظائر: ٥/ ١٢.
(٤) الإنصاف: ٧٠٨.
(٥) الإنصاف: ٣/ ٢٠٠.
(٦) الأصول النحوية: ١/ ١٠١.
(٧) الأصول النحوية: ٢/ ٢١٢.
(٨) نزهة الألباء: ٢٢٧، إنباه الرواة: ٢/ ١٦٠.

وسعة اطلاع، ووفرة إنتاج، فإن مؤلفات الزجاج التي تتسم بالاختصار والتركيز، ذات قيمة كبيرة في تاريخ النحو لأنها تنم عن مميزات جديدة في تناول المسائل النحوية، فهي ثمرة تفكير أكثر مما تكون جمعاً للمعارف. ولقد أعطى جهده الفكري أول عمل تربوي في النحو وهو كتاب الجمل، وأول عمل منهجي في أصول اللغة وهو كتاب الإيضاح في العلل، وأول بحث مستقل في ضبط وظائف الأدوات النحوية له وهو كتاب معاني الحروف.

أ) كتاب الجمل:

وكتاب الجمل هو أول مؤلف مدرسي في متناول المتعلمين، فالكتب التي سبقته كانت في مجملها موضوعة لذوي الاختصاص لا تكمل الاستفادة منها دون الاستعانة بشيخ متمرس، وقد رأينا أن صعوبة كتاب سيبويه دعت المبرد إلى تقريب معانيه في المقتضب، وابن السراج إلى تنظيم مواضيعه، أما الزجاجي في كتاب الجمل فقد اعتمد التقريب والتنظيم والاختصار والوضوح.

وهذه الميزات جعلت كتابه يحتل الصدارة طيلة قرون، ويلقى رواجاً كبيراً عند المغاربة بصفة خاصة حتى أن المؤرخين ذكروا له أكثر من مائة شرح، ومن مشاهير شراحه، ابن العريف الأندلسي(١) وأبو العلاء المعري الذي وضع عليه

(١) ابنا العريف اثنان، أحدهما الحسين، وهو الشاعر صاحب القصة مع أبي العلاء صاعد الذي ارتجل بين يدي المنصور بن أبي عامر بيتين في وصف وردة، قال فيهما:

أتتك أبا عامر وردة	يحاكي لك المسك أنفاسها
كعذراء أبصرها مبصر	فغطت بأكمامها رأسها

فادعى الحسين بن العريف أنها من أبيات للعباس بن الأحنف، وارتجل بدوره أبياتاً ضمن فيها بيتي صاعد، وهي:

عشوت إلى قصر عباسة	وقد ملك النوم حراسها
فألفيتها وهي في خدرها	وقد صرع السكر أناسها
فقالت أسار على هجعة	فقلت بلى، فرمت كاسها

ثلاثة شروح، وابن بابشاذ المصري[١] وابن الباذش الغرناطي[٢]، وابن خروف، وابن معطي صاحب الألفية، وابن عصفور، وابن الضائع[٣]، وأبو الحسين بن أبي الربيع، وفي هذا نرى مدى اعتناء كبار العلماء بهذا المصنف، كما أن شواهده استأثرت باهتمام أعلام اللغة النحوية، فقد شرحها ابن سيده وابن السيد البطليوسي في كتاب الحلل، وابن هشام اللخمي[٤]، والأعلم الشنتمري، وابن هشام الأنصاري.

ومــدت إلــى وردة كــفــهــا يحـاكي لـك الـمسك أنفـاسها

كعذراء...

فـقـالـت خـف الله لا تـفـضـحـن فـي الـبـيـت عـمـك عـسـاسـهـا

فـولـيـت مـنـهـا عـلـى غـفـلـة ومـاخـنـت نـاسـي ولا نـاسـهـا

فخجل صاعد قبل أن تنكشف الحيلة للحاضرين.

أما أخوه الحسن، وهو ابن الوليد بن نصر (ت ٣٦٧هـ) فهو الذي صاغ مسألة من مسائل التمرين يبلغ وجوه إعرابها ألفي وجه وسبعمائة ألف وأحد وعشرين ألف وجه، وستمائة وجه وهي:

«ضرب الضارب الشاتم القاتل محبك وادك قاصدك معجبا خالدا في داره يوم عيد»

وقد شرح السيوطي أوجهه في الأشباه والنظائر (ج٥ ص ٢٢٧).

(١) ابن بابشاذ، وهو أبو الحسن، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ومعناه الفرح والسرور) المصري. كان من أئمة اللغة والنحو، استخدم في ديوان الرسائل، ومن تصانيفه شرح جمل الزجاجي، واشتهر تعليقه في النحو، سماه تلاميذه تعليق الغرفة، وتداولها بعده محمد بن بركات السعيدي، وأبو محمد عبدالله بن بري وأبو الحسين النحوي المنبوز بثلط الفيل. (الإنباه ج٢ ص ٩٦) (ت ٤٥٤ أو ٤٦٩هـ).

(٢) ابن الباذش، هو أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي حدث عن القاضي عياض وله شروح على كتاب سيبويه والمقتضب، وأصول ابن السراج والإيضاح والجمل للزجاجي والكافي للنحاس (توفي سنة ٥٢٨هـ) (بغية الوعاة ج٢ ص ١٤٢).

(٣) ابن الضائع وهو أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي، كان ملازماً للشلوبين متفوقاً على أقران له، رد على اعتراضات ابن الطراوة على سيبويه والفارسي، ورد على اعتراضات البطليوسي على الزجاجي، ورد على اختيارات ابن عصفور. وشرح الكتاب والجمل، وتوفي سنة ٦٨٠هـ (بغية الوعاة ج٢ ص ٢٠٤).

(٤) وهو أبو عبدالله محمد بن أحمد بن هشام اللخمي السبتي قال عنه السيوطي أنه كان قائماً على العربية واللغة والآداب، ومن تآليفه الفصول، والمجمل في شرح أبيات الجمل (ت٥٦٠ أو ٥٧٧هـ) بغية ج١ ص ٤٨.

وها نحن نستعرض أمثلة من آرائه في أحكام «كان» وفي أوجه الصفة المشبهة باسم الفاعل وأحكام مذ ومنذ. يقول الزجاجي:

باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر: وهو يعني كان وأخواتها، ويعقب ابن أبي الربيع على هذا العنوان بقوله «ليست بحروف، وإنما هي أفعال» وإنما سماها حروفاً لأحد أمرين، أحدهما «أن يريد بالحروف الكلم فكأنه قال باب الكلم التي ترفع الاسم وتنصب الخبر ويعبر النحويون عن الكلمة بالحرف ويوجد هذا في كلام سيبويه[1]، ولعل ابن أبي الربيع يشير إلى قول سيبويه في قول العرب «ما جاءت حاجتَك»، كما قال بعض العرب «من كانت أمك» حيث أوقع «مَنْ» على مؤنث، وإنما صُيِّر جاء «بمنزلة كان» في هذا الحرف وحده، لأنه بمنزلة المثل. والذي يفهم من كلام سيبويه هنا أن الحرف قد يدل على الصيغة لا على الكلمة[2]، ويزيد ابن أبي الربيع أن في كلام أبي القاسم ما يدل على هذا الوجه، لأنه قال: باب حروف الخفض، ثم قال الذي يكون به الخفض ثلاثة أشياء: حروف، وظروف، وأسماء ليست بحروف ولا ظروف»، الثاني أن يكون سماها حروفاً لضعفها من أمرين: أحدهما أنها لا تستقل بمرفوعها كالأفعال، والثاني أنها لا تؤكد بالمصادر بخلاف غيرها من الأفعال[3].

ويقول الزَّجّاجي: واعلم أنّ لـ«كان» أربعة مواضع: تكون ناقصة مثل كان زيد عالماً، وتامة تكتفي باسم واحد كقوله عز وجل: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾، (البقرة ـ الآية ٢٨٠).

وقول الربيع بن ضبع:

إذا كـانَ الـشـتـاءُ فـأدفـئـونـي فـإنَّ الـشـيـخَ يُـهْـرِمُـهُ الـشـتـاءُ

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٦٦١.
(٢) كتاب سيبويه: ١/٥١.
(٣) البسيط: ٦٦١ ـ ٦٦٣.

وتكون زائدة كما قال الفرزدق:

فكيف إذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرامِ

ويكون اسمها مستتراً فيها بمعنى الأمر والشأن، وتقع بعدها جملة تفسر ذلك المضمر قال الشاعر:

إذا مت كان الناس صنفان شامت «وآخر مُثْنٍ بالذي كنت أفعل»[1]

واعترض ابن السيد على هذا التقسيم فقال: إن الوجه الرابع من باب «كان» الناقصة أن اسمها مستتر، وخبرها الجملة المفسرة له.

وقد أجاب ابن الربيع عن هذا الاعتراض، ببيان الفرق بين «كان» الزائدة الملغاة في درج الكلام، وكان التي في صدر الكلام، الداخلة على ضمير الأمر والشأن، والتي ذهب ابن الطراوة إلى أنها ملغاة، وهي إن كانت مثل الناقصة، تعتبر حالة خاصة من بابها»[2]

ومن أوجه صيغ الصفة المشبهة باسم الفاعل يقول الزجاجي: «الوجه الحادي عشر أجازه سيبويه وحده وهو قولك: مررت برجل حسن وجهه بإضافة حسن إلى الوجه، وإضافة الوجه إلى الضمير العائد على الرجل. وخالفه جميع الناس في ذلك من البصريين والكوفيين وقالوا هو خطأ لأنه قد أضاف الشيء إلى نفسه وهو كما قالوا.

ولقد اعتُرِضَ على أبي القاسم في هذا القول ثلاثة اعتراضات ذكرها ابن أبي الربيع في البسيط[3] أحدها: قوله إن سيبويه أجازه، وسيبويه إنما قال: وقد جاء في الشعر حسنة وجهها شبهوه بحسنة الوجه، وذلك رديء.

قال:

أمن دمنتين عرج الركب فيهما بحقل الرخامي قد عفا طللاهما

---

(1) البسيط: ٧٣٧ ـ ٧٤٦.
(2) البسيط: ٧٥٩.
(3) البسيط: ١٠٩٩.

أقامت على ربعيهما جارتا صفا　　كميتا الأعالي جونتا مصطلاهما

الثاني قوله: وخالفه جميع الناس. ولم يخالف سيبويه فيما قال من إجازته في الشعر إلا المبرد قال إن الضمير من «مصطلاهما» عائد على «الأعالي»، فالمعنى عنده كميتا الأعالي جونتا مصطلى الأعالي وفيه بعد وتكلف.

الثالث: قوله إنه قد أضاف الشيء إلى نفسه، وأنت إذا قلت مررت برجل حسن الوجه، فقد أضفت الحسن إلى الوجه، والحَسَنُ هو الوجه، وهي إضافة الشيء إلى نفسه وإنما امتناع حسنِ وجهِهِ، إنه لم ينقل الضمير إلى حسن، فوجب رفع الوجه[1].

لقد تناول الزجاجي أحكام «مذ ومنذ» في كتاب معاني الحروف، قائلاً: أما منذ فحرف خافض لما بعده دال على زمان، و«مذ» يدل على زمان يرفع ما مضى ويخفض ما أنت فيه[2].

وفي كتاب الجمل، فإنه يبسط القول أكثر، فيقول: أعلم أن «منذ» تخفض ما بعدها على كل حال، وهي في الزمان بمنزلة «من» في سائر الأسماء تقول: ما رأيته منذ يومين ومنذ خمسة أيام، ومنذ اليوم، ومنذ يومنا، ومنذ العام، ومنذ عامنا تخفض هذا كله، ما مضى، وما لم يمض وما أنت فيه. ولو استعملت «من» في هذا الباب مكان منذ كان قبيحاً وأهل البصرة لا يجيزونه، وأما قوله تعالى: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ (التوبة ـ الآية ١٠٨) فتقديره من تأسيس أو يوم. وقال زهير:

لمن الديار بقنة الحجر　　أقوين من حجج ومن دهر

وروى بعضهم «مذ حجج ومذ دهر» وكان من لغته أن يخفض بـ «مذ» على كل حال ويجعلها بمنزلة «منذ» فتقديره عنده من مر حجج ومن مر دهر.

وأما «مذ» فترفع ما مضى وتخفض ما أنت فيه، كقولك ما رأيته مذ يومان

(١) البسيط: تحقيق الدكتور الثبيتي لكتاب البسيط: ١١٠١.
(٢) حروف المعاني ١٤ وكتاب الجمل ١٣٩ والأمالي: ٩١ ـ ٩٢.

ومذ شهران، ومذ عامان، ومذ عشرة أيام، فترفع ذلك كله لأنه ماض بالابتداء وخبره «مذ» والتقدير بيني وبين لقائه يومان، وتقول في ما أنت فيه بالخفض ما رأيته مذ يومنا، ومذ عامنا، فتخفضه لأنك فيه، وهي إذا رفعت ما بعدها اسم وإذا خفضت ما بعدها حرف بمنزلة «من» في المعنى والعمل.

وفي كتاب الأمالي يذكر الخلاف في «مذ» بين الأخفش والرياشي، والمازني، فيقول: أخبرنا أبو حفص محمد بن رستم الطبري قال أنبأنا أبو عثمان المازني، قال كنت عند الأخفش سعيد بن مسعدة ومعنا الرياشي فقال: إن «مذ» إذا رفع بها فهي اسم مبتدأ وما بعدها خبرها كقولك ما رأيته مذ يومان، وإذا خفض بها فهي حرف معنى ليس باسم، كقولك ما رأيته مذ اليوم، فقال الرياشي فلم لا تكون في الموضعين اسماً، فقد نرى الأسماء تخفض وتنصب كقولك: هذا ضارب زيدا غدا، وهذا ضارب زيد أمس فلم لا تكون منذ بهذه المنزلة. فلم يأت الأخفش بمقنع. وقال أبو عثمان المازني: إن «مذ» لا تشبه ما ذكرت من الأسماء لأنا لم نر الأسماء هكذا تلزم موضعاً واحداً إلا إذا ضارعت حروف المعاني نحو «أين» و«كيف» وكذلك «مذ» هي مضارعة لحروف المعاني فلزمت موضعاً واحداً، قال أبو جعفر فقال أبو يعلى بن أبي زرعة للمازني: أفرأيت حرف المعنى يعمل عملين متضادين؟ قال: نعم كقولك قام القوم حاشى زيد وحاشى زيدا، وعلى زيد ثوب، وعلى زيد الجبل فيكون مرة حرفاً، ومرة فعلاً بلفظ واحد.

وعلق الزجاجي على هذه المحاورة بقوله: «هذا الذي قاله المازني أبو عثمان صحيح إلا أنه كان يلزمه أن يبين لأي حرف ضارعت «مذ» كما أنا قد علمنا أن «متى» و«كيف» مضارعان ألف الاستفهام، وأن يبين كيف وجد الرفع بـ «مذ»، وأي شيء العامل فيها. والقول في ذلك: أن «مذ» إذا خفض بها في قولك: ما رأيته مذ اليوم، مضارعة «من» لأن «من» لابتداء الغايات و«مذ» إذا كان معها النون فهي لابتداء الغايات في الزمان خاصة، فوقعت مذ بمعنى «منذ» في هذا الموضع، ومنذ بمعنى «من» فقد بان تضارعهما. وأما القول بالرفع بها

في قوله: ما رأيته مذ يومان، فإنه لا يصح إلا من كلامين، لأنك إن جعلت الرؤية واقعة على «مذ» انقطعت مما بعدها، ولم يكن له رافع، ولكنه على تقدير قولك ما رأيته ثم يقول لك القائل كم مدة ذلك فتقول: يومان أي مدة ذلك يومان»[1].

ب) حروف المعاني:

ومن مظاهر فكر أبي القاسم كونه أول من أفرد كتاباً مستقلاً لحروف المعاني، بحيث إنه أدرك الدور الوظيفي الذي تقوم به الأدوات في الصياغة النحوية للكلام، وهو يعني بالحروف في هذا المؤلف كل الكلمات المؤثرة في الإعراب، سواء كانت حروفاً بالمعنى المصطلح عليه في تقسيم الكلم إلى اسم وفعل وحرف أو لا، إلا أنها يجمعها مع الحروف التأثير في الإعراب مع أنها لا تتطلب فاعلاً أو مفعولاً كالأفعال، ولا خبراً كالأسماء.

ولقد تناول الزجاجي في هذا الكتاب مائة وأربعين أداة، وشرح معانيها اللغوية، ووظائفها النحوية، فكان رائدا في هذا الذي تابعه عليه معاصره الرماني ومحمد بن جعفر التيمي القيرواني المعروف بالقزاز (ت ٣٦١هـ). واستمر العمل إلى عهد المرادي في كتاب الجنى الداني وابن هشام الأنصاري في المغني.

وحرص الزجاجي على الاستقصاء في هذا الباب ولكن إدراجه لكان وأخواتها في سلك حروف المعاني، أثار اعتراضات بعض النحويين الذين قالوا إنه خالف إجماعهم في هذا الرأي. صحيح أنه في كتاب الجمل استهل باب أخوات كان بقوله باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر، وذكرها أيضاً في كتاب حروف المعاني، لكن المعنى الذي ينبغي أن نفهمه من الحروف هنا هو ما يمكن أن نسميه بأدوات الربط والتأثير في الجملة.

(١) الأمالي، ص ٩١.

ج) إيضاح العلل:

لقد كان الخليل أو من تحدث عن العلل النحوية وحينما سئل عمن أخذها، أهي من العرب أم من اختراعه. فأجاب بأن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم يُنقل ذلك عنها. ثم بين الخليل أمثله في العمل مثل من رأى دارا محكمة البناء فصار يقول لقد وضع هذا من أجل هذا، وأنه قد اعتل بما رأى أنه علة لما علله، فإن سنح لغيره أليق مما ذكره فليأت به[1]. ثم إن النحويين من بعده مباشرة اكتفوا بشروح نوعيات العلل التي اقتبسوها من الخليل . غير أن تعليلاتهم ظلت في إطار مجموعات من الجزئيات لا ترتبط بقواعد شاملة تستند إلى مذهب معين. ولما تطورت مناهج الجدل والمناظرات في أصول الفقه وعرفت ضوابط المنطق الأرسطي نشأ تصور جديد في الفكر النحوي، من أهم ميزاته إدراج قواعده في منظومة المنهج الأصولي عند المتكلمين، وبدأت بوادر هذا المنهج تظهر عند العلماء الذين جمعوا بين علمي الكلام والنحو. وتمثل مقدماته في تطوير فكرة التعليل. وقد روي أن ابن السراج ألف في العلل لكن إيضاح الزجاجي هو أول ما اشتهر في هذا النوع من التنظير.

ولقد اتبع في نسقه خطة تشبه خطة المناهج الهندسية الرياضية لأنه بدأ بالحدود ليفسر الاصطلاح التصوري، مبيناً ما لهذه المصطلحات من خصوصيات وما بينها من فروق. ثم أوضح أسس الأصول العامة والقواعد الشمولية وخلص بعد ذلك إلى أقسام العلل وإنماطها.

الحدود:

لقد اهتم الزجاجي في كلامه عن الحدود بأن يميز بين التصور الفلسفي العام، وبين الاصطلاح النحوي. وأثار الفروق المنطقية بين الحد والرسم. وحرص على أن يلتزم تطبيق منهجه على كلام العرب في نطاق الأوضاع

---

(١) الإيضاح في علل النحو: ٦٥ ـ ٦٦.

النحوية. فحين تكلم عن حد الاسم قال حد الاسم في كلام العرب ما كان فاعلاً أو مفعولاً أو واقعاً في حيزهما، وانتقد بعض النحويين الذين حدوه بحدود خارجة عن أوضاع النحو، فقالوا الاسم صوت موضوع دال على معنى غير مقرون بزمان، فقال إن غرضهم غير غرضنا ومغزاهم غير مغزانا[1].

وهذا الحد الذي تصوروه يتماشى في رأيه مع المنطق النحوي في أكمل صوره. لأنه ناقش آراء النحاة من قبله، وذكر أن سيبويه اكتفى بالتمثيل للاسم، ولم يحده، ولم يشر إلى أن أمثلة سيبويه تناولت الإنسان والحيوان والجماد.

واعترض على الأخفش تحديده للاسم بقوله إنه ما جاز فيه الإخبار عنه، بأنه لا يدخل في هذا الحد كيف وأين ومتى. وقال إن الحد الذي اعتمده ابن السراج في قوله إنه ما دل على معنى، غير صحيح لأنه يدخل حروف المعاني، وأن حد ابن كيسان الذي قال: إن الأسماء ما آلت على الأشخاص وتضمنت معانيها لا ينطبق على المصادر.

وأخذ على المبرد قوله إن ما دخل عليه حرف خفض فهو اسم، وأما ما امتنع منه فليس باسم، لأن كيف وصَهْ ومَهْ أسماء لا تدخل عليها حروف الخفض[2].

ثم تحدث عن الأصول، وهذه الكلمة لها عنده عدة معان منها أنها القواعد النحوية وعلى هذا يفسر عنوان كتاب ابن السارج، إذ يقول الزجاجي في مقدمة كتاب الإيضاح إنه أنشأه في العلل دون الأصول لأن الكتب المصنفة في الأصول كثيرة جداً[3].

وبعد تقريب القاعدة التي يسميها بالأصل، يوضح أن الاستثناء لا يخرج الحكم عن أصله. ويمثل لذلك بمسائل نحوية، وقضايا فقهية، فيقول وقد ذكرنا

(١) الإيضاح في علل النحو: ٤٨.
(٢) الإيضاح في علل النحو: ٤٩ ـ ٥١.
(٣) الإيضاح في علل النحو: ٣٨.

أن الشيء يكون له أصل يلزمه، ونحو يطرد فيه ثم يعترض لبعضه علة تخرجه عن جمهور بابه، ولا يكون ذلك ناقضاً للباب، ويعطي مثالاً على أن الأصل الإعراب للأسماء، وأصل البناء للحروف والأفعال، وعند من لا يزعم أن الأفعال تستحق الإعراب مثل الأسماء. على أن الإجماع على أن الأسماء كلها تستحق الإعراب، ثم نرى كثيراً منها غير معرب لعلل فيها ولا يكون ذلك مخرجاً لها عن الاسمية. ويرى الزجاجي أن هذا موجود في سائر العلوم حتى في علوم الديانات كما يقال بالإطلاق: الصلاة واجبة على البالغين من الرجال والنساء ثم نجد من تلحقه علة تسقط عنه فرضها. وكما يقال: من سرق من حرز قطع، وقد يكون القطع ساقطا عن بعضهم. ولهذا نظائر كثيرة(١).

ففي تصوره للقاعدة النحوية، نلاحظ بوضوح التقرب من مناهج الأصوليين في عموم القاعدة، وفي الموانع التي تحول دون تطبيق حكمها، وفي التمثيل بالقواعد الفقهية، كما أنه ركز عرضه على العلاقة بين الحكم والعلة ليبرز بصورة خاصة دور العلل لهذا المنهج.

العلل:

وبعد أن رسم حدود الكلم، وبين أصول القواعد، خلص إلى العلل وقد قال في مقدمة الإيضاح إنه كتاب أنشأه في علل النحو خاصة، وفي الاحتجاج له وذكر أسراره وكشف المستغلق من لطائفه وغوامضه، وقال إنه لم يأل جهدا في تهذيبه وترتيبه واختياره حسب الطاقة مع ارتجاله له وتكلف جمعه من مواقعه، غير عامل على مثال سبقه ولا محتكم بنظم تقدمه(٢).

وفي كلامه عن العلل، قال إنها مستنبطة وليست موجبة وإنها على ثلاثة أضرب:

١. علل تعليمية: وهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب بالقياس على

---

(١) الإيضاح في علل النحو: ٥١ ـ ٥٢.
(٢) الإيضاح في علل النحو: ٣٨.

النظير، وذلك أنا لما سمعنا قام زيد فهو قائم، عرفنا من ذلك أن اسم الفاعل من ذهب هو ذاهب.

٢. علل قياسية: كعلة نصب «إن» لاسمها هي وأخواتها وذلك لمضارعتها للفعل المتعدي فشبهت به وقيست عليه.

٣. علل جدلية: وهي العلل النظرية التي تأتي جواباً عن الأسئلة الواردة بعد تقرير العلل الأوائل، مثل من أي جهة شابهت «إن» الفعل وبأي الأفعال شبهتموها[(١)].

ويذكر الدكتور شوقي ضيف أن «الزجاجي استقصى علل النحو البصري والكوفي، ونص على أن الذين حرروا العلل الكوفية هم ابن الأنباري (أبو بكر) وأوائل البغداديين: ابن كيسان، وابن شقير وابن الخياط وأضاف أن له في ذلك نصيباً إذا قال «وأكثر ما أذكره من احتجاجات الكوفيين إنما أعبر عنه بألفاظ البصريين»[(٢)].

ولعل هذا ما حمل الدكتور شوقي ضيف على تصنيفه في المدرسة البغدادية، مع أن آراءه في كتاب الجمل بصرية المنحى، إذ لا غرابة أن يسير في فلك شيخه أبي إسحق الزجاج ، الذي نسب إليه، بيد أن إضافاته في التفكير النحوي معروفة، وواضح تأثيرها في نظريات ابن جني، وأبي البركات ابن الأنباري.

٤ ـ أبو سعيد السيرافي:

لقد كان أبو سعيد السيرافي يمثل عصر البيان والتحصيل الذي بلغت فيه المعارف والدراسات النحوية أوجها، وقبل الحديث عن دوره المتميز في هذه المرحلة التاريخية، نذكر أن من بين أقرانه عالماً وأديباً شيعياً من بني أمية، من حفدة مروان بن محمد آخر ملوك الأمويين، وهو أبو الفرج الأصفهاني مؤلف

---

(١) الإيضاح في علل النحو: ٦٤ ـ ٦٦.

(٢) شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص ٢٥٢.

كتاب الأغاني المشهور. ومن غرائب الأصفهاني أنه خاطب السيرافي بقوله:

لست صدراً ولا درست على صـ ـدر ولا علمك البكيُّ بكاف
لعن الله كل شعر ونحو وعروض يأتيك من سيراف[(١)]

هذا ومن المستبعد أن نأخذ هذا القول مأخذ الجد، وإنما هو باب التنكيت والمساجلة بين المعاصرين. لأن أبا سعيد كان حقا صدرا في علوم عصره ودرس على صدور العلماء في عهده. فيقول عنه تلميذه أبو حيان التوحيدي: إنه أجمعُ لشمل العلم وأنظمُ لمذاهب العرب، وأدخلُ في كل باب وأخرجُ عن كل طريق وألزمُ للجادة الوسطى في الدين والخلق، وأروى للحديث وأقضى في الأحكام وأفقه في الفتوى وأحضر بركة على المختلفين - يعني طلبة العلم - وأظهر أثراً في المقتبسة[(٢)].

فقد كان أبو سعيد فقيها متماكناً مارس القضاء نحوا من خمسين سنة، ولغوياً بارعاً متبحراً في القراءات والغريب والنحو والعروض وتاريخ العلماء كما كان على اطلاع بعلوم المنطق والهندسة والحساب والهيئة.

لقد تلقى أبو سعيد علومه من رؤساء كل فن في عصره، أخذ القراءات عن شيخ القراء ابن مجاهد، واللغة عن إمامها محمد بن دريد صاحب الجمهرة. ولازم أئمة النحو أمثال ابن السراج ومبرمان[(٣)]. وأبي محمد بن عمر الصيمري المتكلم وكان يقدمه ويفضله على جميع أصحابه.

---

(١) معجم الأدباء: ٨٧٧.

(٢) معجم الأدباء: ٨٨٨.

(٣) مبرمان: (ت ٣٤٥هـ) وهو محمد بن علي بن إسماعيل العسكري. أخذ عن المبرد وبعده عن الزجاج، وعنه الفارسي والسيرافي، وكان ضنيناً بالتدريس، ولا يقرئ كتاب سيبويه إلا بمائة دينار، وقد احتال عليه أبو هاشم الجبائي، فأعطاه وعاءً مملوءاً من الحجارة، وكان يرمي بالسخف وسقوط المروءة، وقد هجاه بعضهم بقوله:

صداع من كلامك يعترينا وما فيه لمستمع بيان
مكابرة ومخرقة وبهت لقد أبرمتنا يا مبرمان

وله شرح على الكتاب لم يكمله، وشرح شواهده، وشرح كتاب الأخفش والنحو المجموع على العلل (بغية ج١ ص ١٧٦). ميرماً معجم الأدباء: ٨٧٦، إنباه الرواة: ١/٣٤٨ - ٣٤٩.

وتتلمذ له نبهاء برعوا في ميادينهم مثل إسماعيل بن حماد الجوهري مؤلف الصحاح، وابن النديم صاحب الفهرست، والكاتب المشهور أبي حيان التوحيدي. واشتهرت مصنفاته في النحو واتسعت شهرته العلمية في حياته حتى صار مرجعاً ترد عليه مئات المسائل من عدة أقطار، في علوم الحديث والأحكام والأصول والشعر واللغة واشتهرت براعته في مناظراته التي قال عنه ابن العميد في إحداها:

القائل القول الرفيع الذي　　　يمرع منه البلد الماحل

واشتهر انتصاره الباهر على متى بن يونس في مناظرتهما المشهورة حول النحو والمنطق(١).

وقد خطا النحو خطوات جديدة قام بها أبو سعيد السيرافي تمثلت أولاً في شرحه الفريد لكتاب سيبويه، وثانياً في تنظير العلاقات بين النحو بالمنطق، وثالثاً في ربط الصلات بين مناهج النحويين والفقهاء.

أ) شرح الكتاب:

لقد أجمع العلماء أنه لم يؤلف مصنف في النحو مثل كتاب سيبويه ولم يوضع عليه شرح مثل شرح أبي سعيد السيرافي. فالنحاة الذين من قبله تناولوا الكتاب من عدة أوجه، دون أن يحيطوا بمضامينه، فقد كان المازني يدرسه ويقال إنه مضت مدة طويلة وهو يقرئ أحد تلاميذه ولما انتهى منه قال له الطالب أما أنت فجزاك الله خيرا وأما أنا فلم أفهم منه حرفاً، وانتزع منه مباحث التصريف. وحاول المبرد تلخيصه في المقتضب كما اهتم ابن السراج باستخلاص أصوله، غير أن كل هذه الأعمال لم تستوف الكتاب حقه في الشرح والبيان. حتى كتب السيرافي شرحه الموسوعي الذي كان أكثر الشروح إيضاحاً

---

(١) معجم الأدباء: ٨٩٤ ـ ٩١٠.

وتفصيلاً. وكما يقول مازن المبارك فإنه بسط معناه وجلا مبهمه وتمم جزئياته واستقصى موضوعاته وعرض آراء سيبويه وغيره من أعلام اللغة والنحو، كالجرمي والمازني والمبرد والزجاج والكسائي والفراء وثعلب وناقش هذه الآراء ووازن بينها[١].

وقد كانت خطته في الشرح تعتمد تصحيح النص وتحقيقه وتوضيح غامضه واستكمال جوانبه والدفاع عن إمام النحاة في أقواله وآرائه،

ومن أمثلة توثيق النص نراه يأتي ببيت من شواهد الكتاب وهو:

ورثت أبي أخلاقه عاجل القرى وعبط المهاري كومها وشبوبها

ويقول إن شبوبها في البيت وردت في بعض النسخ بنونين بدلاً من الباءين، وهي في كتاب مبرمان بالباء وهذا هو الصحيح لأن رويّ القصيدة هو الباء ومنها:

رأيت بني مروان يرفع ملكهم ملوك شباب كالأسود وشيبها[٢]

ويتضح منحاه في الإسهاب في الشرح واستكمال قضايا الباب من خلال منهجه في هذا الشرح وسعة الباع في معرفة اللغة وطول النفس في العرض، فكان حريصاً على استقصاء المسائل واستكمال القضايا التي لم يتطرق لها الكتاب بالتفصيل. ومن بين الأمثلة الكثيرة في هذا الصدد كونه خصص باباً لوجوه القوافي في الإنشاد، وقال: «اعلم أني لو اقتصرت على تفسير ألفاظ سيبويه فيما ذكره من القوافي لسقط كثير مما يحتاج إليه فيها، لأنه لم يستوعب ذكرها ولا قصد استيفاء معرفتها، وما يتعلق بها، فعملت على أن أتقصى ذكرها وما يتعلق بها مع شرح كلامه»[٣].

ويظهر في هذا الباب حرصه على الاستيعاب والاستيفاء والتقصي والشرح،

(١) الرماني: النحوي، ص ١٥٢.
(٢) الرماني: النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه (عازيا لشرح السيرافي)، ص: ١٤٧ ـ ١٤٨.
(٣) السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه: ٤٨٢/الرماني النحوي: ١٤٤.

فهذه هي أهدافه في المصنف الموسوعي الذي لم يجاره فيه أحد. وفي هذا الباب استعرض كل ما يتعلق بالقوافي ومعانيها واستشهد بكثير من أشعار العرب القدامى والمحدثين ممن يستشهد بشعره عند النحويين.

ومن عادته أن يفترض الأسئلة حول كل قضية قائلاً: فإن قيل كذا فالجواب كذا، كما اعتاد أن يذكر أوجه التخريج الممكنة في كل مسألة. ففي شرحه لقول سيبويه «هذا باب علم ما الكلم من العربية، «يذكر في إعراب» ما «خمسة عشرة وجها»[1].

وفي أثناء شرحه نصب نفسه مدافعا عن آراء سيبويه، دفاع عالم متمرس بأساليب الجدل والمناظرات واعتاد أن يلجأ في حجاجه إلى أدلة يأخذها من معلوماته الواسعة، نذكر من ذلك مثالين، ففي معرض قول الشاعر:

ما أعطياني ولا سألتهما ... إلا وإني لحاجزي كرمي

فقد رواه سيبويه بإلاّ التي للاستثناء وقرأ المبرد ألاَ للتنبيه، وفسر البيت بأن كرمه حجزه عن السؤال. فهو لم يسأل ولم يعط. ويرد عليه أبو سعيد قائلاً: والذي عندي أن «إلا» أجود لأنها توجب أنهما أعطياه وسألهما في حال، كما حجزه كرمه عنده أنه ما عاب إعطاءهما ولا ألح عليهما في مسألته وشعره يدل على ذلك. قال كثير:

دع عنك سلمى إذ فات مطلبها ... واذكر خليليك من بني الحكم
ما أعطياني ولا سألتهما ... إلا وإني لحاجزي كرمي
مبدي الرضا عنهما ومنصرف ... عن بعض ما لو سألت لم ألم
لا أنزر النائل الخليل إذا ... ما امتد نزر الظؤور لم ترم
إني متى لا تكن عطيته ... عندي بما قد فعلت أحتشم[2]

---

(١) الرماني النحوي: ١٤٧ ـ عازيا لشرح السيرافي للكتاب.
(٢) الرماني النحوي: ١٤٩ـ ١٥٠.

ففي الأبيات دليل على أن الشاعر يجمل في سؤال خليليه ولا ينزر نائلهما، ولا يعيب عطاءهما.

ومن ذلك أن المبرد انتقد سيبويه في قوله إن سدوس اسم أبي القبيلة، قائلاً إنها اسم امرأة مستدلاً بقول الشاعر:

فإن تبخل سدوس بدرهميها   فإن الريح طيبة قبول

وقال السيرافي إن سدوس بن دارم بن مالك، وأن المعنى هنا القبيلة، مستشهداً على صحة ما قال خبراً أسنده عن محمد بن حبيب عن الحلواني عن السكري[1].

وفي بعض الأحيان يحاول السيرافي التوفيق بين رأيي سيبويه والمبرد، في خلافهما مثلاً حول تخريج قول الفرزدق:

وما سجنوني غير أني ابن غالب   وأني من الأثرين غير الزعانف

فقال سيبويه «إن غير أني» بمعنى لكني» فالظاهر من هذا التأويل أنه لم يقع به سجن وخالفه المبرد وأثبت أنه سجن بحجة قول الشاعر في نفس القصيدة:

وما زال فيكم آل مروان منعم   عليّ بنعمى بادئ ثم عاطف

فإن كنت محبوسا بغير جريرة   وقد أخذوني آمنا غير خائف

وما سجنوني: البيت، يعني أنهم ما سجنوه إلا حسداً له على شرف آبائه.

ثم حاول أبو سعيف التوفيق بين رأي سيبويه وبين الواقع التاريخي، قائلاً أنه يجوز تأول قول سيبويه أنه كان مسجوناً غير أنه لم يعد سجنه سجناً لأنه لم يبطل عزه ولم يلحقه ذلّ. كما يقول القائل «تكلمت ولم تتكلم، أي تكلمت بما لم يقع موقعاً يؤثر فيه الكلام فكأنه قال وما أذلوني بالسجن ولكني عزيز بنسبي ومحلي»[2].

ومع تقديره لإمام النحاة ودفاعه عنه فإنه استدرك عليه بعض المسائل.

(١) المصدر نفسه: ١٥١.

(٢) المصدر نفسه: ١٤٨ـ ١٤٩.

ب) استدراك أبي سعيد على سيبويه:

ولقد عقد الدكتور عبد المنعم فائز فصلاً خاصاً باستدراكات السيرافي على سيبويه وذلك في كتابه «السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه»، غير أن أكثر هذه الملاحظات تتناول الفروق بين الأسماء والصفات. وذكر المؤلف مجموعة من الكلمات والأوزان اعتبرها سيبويه أسماء، وقال أبو سعيد أنها ترد صفات، ومجموعة أخرى جاءت على عكس ذلك. ومن ذلك «عزويت التي يقول سيبويه أنها اسم لموضع، ويقول السيرافي أنها أيضاً تقع صفة بمعنى الرجل القصير. وكذلك «الغيلم»، يذكر سيبويه أنها دابة في البحر والسيرافي أنها أيضاً تقال للمرأة الحسناء، وذكر سيبويه أن «التفعال» في الأسماء فقط، ويذكر السيرافي أنه يأتي صفة مثل «التنبال» ويقول سيبويه إن «الجلف» صفة، ويورد السيرافي أن أصلها الشاة المسلوخة لم تقطع[1].

غير أن هذا النوع من الاستدراك لا يمكن اعتباره انتقاداً وتخطئة وإنما هو تذييل وتكملة، مع العلم بالتداخل بين الأسماء والصفات وكون كل واحد يصح اشتقاقه من الآخر. وهذا من المعروف في خصائص اللغة العربية، حتى قيل إن أكثر نعوتها مأخوذة من أسماء الأشياء الحسية، تنقل من اسم العين، إلى اسم المعنى، ومن اسم المعنى إلى الصفة، مما هو مسطور في مجال الاشتقاق.

وأورد شوقي ضيف في كتاب «المدارس النحوية» نقلاً عن الهمع والمغني، أن السيرافي خالف سيبويه في ظرفية «كيف» وفي إعراب قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ۝١٠﴾ (المنافقون)، فقال إن «وأكن» معطوفة على المحل من «فأصدق» لا على معنى «لولا أخرتني»، كما هو رأي سيبويه، كما قال في إعراب «هذا جحر ضب خرب» يعطف «خرب» على «ضب» وليست مجرورة بالمجاورة، والتقدير «هذا جحر ضب خرب الجحر

---

(١) السيرافي النحوي: ٤٧ ـ ٤٨.

منه». وقال في جزم «أكرمك» في قولنا «إتني أكرمك» إنها مجزومة بالنيابة عن لفظ الشرط لا لتضمنها معنى الشرط[1]، والفرق بين الوجهين غير واضح.

ج) المنطق والنحو:

والجديد في عمل السيرافي أنه أوضح العلاقة الأساسية بين المنطق والنحو من جهة، واستظهر خطوط الاتصال بين أوجه الإعراب النحوي ومقتضيات الأحكام الفقهية، مما يعطي بعداً تطبيقياً للصلة بين مناهج النحاة ومناهج الأصوليين. وسوف نرى أن هذا المنحى هو الذي أعطى ابن الأنباري والسيوطي تصورهما النظري، فالمنطق عنده ليس ميزاناً مستقلاً يعرف به صحيح الكلام من سقيمه، لأن أغراض العقول والمعاني المدركة لا يوصل إليها إلا باللغة الجامعة للأسماء والأفعال والحروف، فلا يستطيع أحد أن يعرف منطق اليونان إذا لم يعرف لغتهم. لأن النحو والمنطق واللفظ والإفصاح وأنواع الطلب كلها من وادٍ واحد بالمشاكلة والمماثلة. فالمنطق نحو، ولكنه مفهوم باللغة، والنحو العربي منطق ولكنه مسلوخ من العربية والعلاقة بين المعاني المنطقية والألفاظ اللغوية. إن المعاني ثابتة على الزمان فهي من استملاء العقل الإلهي، والألفاظ طبيعية بائدة على الزمان تبدل طبيعة بعد أخرى.

ويكفي النحوي أن يفهم عن نفسه ما يقول، وأن يفهم عنه غيره وأن يقدّر اللفظ على المعنى مع أنه ليس في قوة أي لغة أن تحيط بمبسوط العقل، أو تَنْصِبُ عليه سوراً لا يدع شيئاً من داخله أن يخرج ولا من خارجه أن يدخل.

ومن يرد إدراك منطق باللغة فإنه يحتاج إلى معرفة حركات الألفاظ وسكناتها ووضعها وبنائها على الترتيب الواقع في غرائز أهلها، كما يحتاج إلى توخي الصواب في تأليف الكلام بالتقديم والتأخير.

ولقد عرف النحويون العرب، هذا النسق العام، الذي سماه أبو سعيد بالنعت، وقال إن كل ما زاغ عنه، فلا يخلو أن يكون استعمالاً نادراً، أو

---

(١) المدارس النحوية: ١٤٨.

تأويلاً بعيداً، أو خارجاً عن عادة القوم الجارية على فطرتهم، أو متعلقاً باختلاف لغات القبائل، وكل ذلك محصور بالتتبع والرواية والسماع والقياس المطرد على الأصل المعروف(١).

لقد كان أبو سعيد فقيها على مذهب أبي حنيفة المشهور بميله إلى القياس، ومارس القضاء مدة خمسين سنة، فأتيحت له الفرص في التفكير الدائب في تنزيل النظريات على الواقع وتطبيق النصوص وتأويلها واستنباط الأحكام منها والقياس عليها فيما لا نص فيه، متأسياً بمن سبقه من أئمة الفقه الذين عناهم بقوله مخاطباً متى بن يونس: «لو عرفت العلماء والفقهاء ومسائلهم ووقفت على غورهم في فكرهم وغوصهم في استنباطهم وحسن تأويلهم لما يرد عليهم، وسعة تشقيقهم للوجوه المحتملة والكنايات المفيدة والجهات الفريدة والبعيدة لحقرت نفسك»(٢).

وفي هذه المناظرة أعطى أمثلة من مسائل الأحكام التي يتوصل إليها الفقيه بالمهارة في اللغة، فأورد منها قوله:

- ما هو الحكم حيثما يقال: لفلان من الحائط إلى الحائط؟ أو لفلان عليّ غير قيراط؟ أو لفلان عليّ عشرة دراهم إلا تسعة، إلا ثمانية، إلا سبعة، إلا ستة، إلا خمسة، إلا أربعة، إلا ثلاثة، إلا اثنين، إلا واحداً؟

- وما هو الفرق بين قول القائل: بكم الثوبان المصبوغان؟ وبكم ثوبان مصبوغان؟ وبكم ثوبان مصبوغين(٣)؟

هذا وإن مثل هذه الأسئلة يعطي نموذجاً عن صلة التعبير اللغوي بالحكم الفقهي وقدرة العلماء، من أمثال السيرافي، على الاستفادة من هذه الصلة.

---

(١) المعجم الأدباء، في المناظرة التي بين السيرافي ومتى بن يونس، ص ٨٩٤ ـ ٩٠٣.
(٢) المصدر نفسه، ص ٩٠٧.
(٣) معجم الأدباء، في المناظرة التي بين السيرافي ومتى بن يونس: ٩٠٤ ـ ٩٠٦.

٥ ـ أبو الحسن الرماني:

رابع هؤلاء الأربعة، هو أبو الحسن علي بن عيسى الأخشيدي الرمّاني لقد كان من أئمة اللغة والنحو، أخذ العربية عن أبي بكر بن دريد، والنحو عن أبي اسحق الزجاج، وأبي بكر ابن السراج، وتلقى مذهب الكلام عن ابن الأخشيد المعتزلي (ت ٣٢٦هـ) ولازم هذا الأخير وتأثر بآرائه حتى نسب إليه. كما أنه كان متشيعاً[١]. ولقد ألف رسالة في فضل الإمام علي بن أبي طالب، كرَّم الله وجهه، دون أن يكون على مذهب الإمامية، بدليل أن السري الرفاء الشاعر كان يعرض به حين يقول:

ومعتزلي رام عزل ولايتي عن الشرف العالي بهم وارتفاعه
فما طاوعتني النفس في أن أطيعه ولا أذن القرآن لي في اتباعه
طبعت على حب الوصي ولم يكن لينقل مطبوع الهوى من طباعه[٢]

يمتاز الرماني بثقافة واسعة، واطلاع كبير، وإنتاج ضخم، ومن أهم كتبه تفسيره الكبير الذي قيل إنه بستان يجد فيه كل إنسان ما يريد. وقد طبعت رسالته في إعجاز القرآن. وقد سرد القفطي[٣] مجموعة كبيرة من الكتب الأخرى منها ما هو في علوم القرآن، وكثير منها في علم الكلام والعقائد، والاستدلال والجدل، وأما في مجال النحو، فإن اهتمامه انصب على كتاب سيبويه، إذ خصص له عدة تآليف في أغراض الكتاب، وإعادة تبويبه، ونكته وأهمها الشرح الذي وضع على الكتاب، والذي خصص له الدكتور مازن المبارك دراسة وافية[٤]. مع أنه أيضاً كتب في الحدود النحوية، والتصريف، والاشتقاق ومعاني

---

(١) معجم الأدباء: ١٨٢٦.
(٢) الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه: ٥٤ ـ ٥٥.
(٣) إنباه الرواة: ٢/ ٢٩٥.
(٤) كتاب الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه: الذي طبعته دار الكتاب اللبناني، بيروت سنة ١٩٧٤.

الحروف، وشرح مسائل الأخفش، ومقتضب المبرد، ومختصر الجرمي، ومعاني الزجاج، والجمل لابن السراج[١].

فمعارف الرماني الموسوعية، وتنوع إنتاجه، وميوله المذهبية كل هذا جعله يمثل عصره تمثيلاً شاملاً، إذ كان جامعاً في علمه، بصرياً في منزعه، منطقياً في منهجه، مستقلاً في رأيه.

يعتقد بعض المؤرخين أن الرماني كان يُرمى بعدم الوضوح في مذهبه، مما جعل كل أهل فنّ يرون أنه غريب عنهم، فيقول المتكلمون «ليس فنه في الكلام فننا»، ويقول المنطقيون ليس ما يزعم أنه منطق عندنا[٢]، كما شاع قول أبي علي الفارسي عنه «إن كان النحو ما يقوله الرماني، فليس عندنا منه شيء، وإن كان النحو هو ما نقوله فليس عند الرماني منه شيء»[٣]، ويقال إن بعض أهل الأدب يقولون إنهم يحضرون مجلس ثلاثة من المشايخ، ويفهمون كل ما يقول السيرافي، وبعض ما يقول الفارسي ولا يفهمون شيئاً مما يقول الرماني[٤].

ولقد رد الدكتور مازن المبارك كل هذه الانتقادات وبيَّن ضعفها ودوافعها، كما أوضح أن الرماني في مجال النحو، كان إماماً بارعاً، وخبيراً ماهراً[٥]، واستجلى الدكتور مازن من خلال دراسته لشرح كتاب سيبويه، أصول مذهب الرماني، مبيناً نظرته العامة إلى النحو، ومنحاه في السماع والقياس وموقفه من آراء سيبويه، ومدى انتمائه للمدارس النحوية الموجودة في عصره.

أ) النحو عند الرماني:

ينظر الرماني إلى النحو بصفته صناعة مستقلة بنفسها، وصار يتكلف العذر

(١) الرماني النحوي: ٢٤٤.
(٢) معجم الأدباء: ١٨٢٦، نزهة الألباء: ٢٣٤.
(٣) معجم الأدباء: ١٨٢٦، نزهة الألباء: ٢٣٤.
(٤) الرماني النحوي: ٧٣.
(٥) الرماني النحوي: ٢٤٨ ـ ٢٥٠.

لسيبويه الذي أدخل تفسير الغريب في كتابه، وهو ليس من النحو. فقال الرماني إنه أورد ذلك لكشف الوجه الذي يقع عليه الإعراب فجاز أن يدخل في الصناعة ما ليس منها.

وكشف أوجه الإعراب هو المحور الأساسي للنحو عند الرماني، فهو يقول: ولا تنظر إلى ظاهر الإعراب، وتغفل المعنى الذي يقع عليه الإعراب، لتكون قد ميزت فيما تجيزه، أو تمتنع منه وصاب الكلام من خطئه. فإن صناعة النحو مبنية على تمييز صواب الكلام من خطئه على مذاهب العرب بطريق القياس الصحيح. ويعطي المثال على قوله في نحو: مررت برجل حسن أبوه، فإذا كان «حسن» علَما فلا يجوز إلا الرفع، وإذا كان صفة غالبة فالرفع أولى، وإن كان صفة محضة فيكون الوجه فيه الجر(١).

ويقتدي أبو الحسن الرماني بإمامه سيبويه في تقدير أهمية العامل وجعله المحور الذي يدور حوله البحث النحوي، ومن ذلك أنه يركز على ترتيب العمل في التوابع مانعا حذف المتبوع أو تقديم التابع عليه(٢).

ب) السماع والقياس:

ونظرية الرماني في السماع تبع لرأي سيبويه، فيلتزم بالتقيد باختيارات صاحب الكتاب في القراءات، والمعروف أن سيبويه يقول إن القراءة لا تخالف لأنها سنة، مع أنه في بعض الأحيان يعلق عليها مثل ما هو في المثال التالي: ولو قرئت (وإن المساجد لله) (الجن ـ الآية ١٨) كان جيداً، دون أن يذهب بعيداً في البحث عن القراءات الشاذة(٣). وهذا ما سار عليه الرماني الذي أعطى للقياس النحوي صورة أوضح من حيث تعريفه وصلته بالسماع، فيقول إن القياس الصحيح هو الجمع بين شيئين بما يوجب اجتماعهما في الحكم،

---

(١) الرماني النحوي: ٢٥٠ ـ ٢٥٢.
(٢) المصدر نفسه، ص ٢٧٢.
(٣) المصدر نفسه، ص ٢٦٨.

كالجمع بين الاسم والفعل بالرفع، بعامل الرفع. فالقياس الصحيح هو المطرد، والمستند على السماع، لأنه بناء على حكم المشبه به، والقياس على المطرد الذي استعمل في أصله. ولا يقاس على النادر لأنه لو قيس عليه لخرج من حد النادر إلى الأصل.

ويتضح رأيه في العلاقة بين السماع والقياس في هذا المثال:

يقول سيبويه في بيت الأحوص:

سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام

كان عيسى بن عمر يقول: يا مطرا يشبهه بقوله «يا رجلاً» إذ نونّ وطالت النكرة ولم نسمع عربياً يقوله، وله وجه من القياس[1]، فقال الرماني في شرحه «نوّن مطرا»، وترك الاسم مضموماً لأنه أتى بما احتاج إليه لأجل الضرورة، على قياس المرفوع الذي لا ينصرف إذا نونه مضطراً لأن هذا الضم كالرفع في اضطراره، فهذا هو القياس وعليه كلام العرب، إلا أن عيسى قد أجاز النصب لأنه لما طال الاسم بالتنوين، ورده إلى الأصل كما يرده إذا طال بالإضافة والصلة، ولهذا أجازه سيبويه بالقياس وإن كانت العرب لا تتكلم إلا بالرفع[2].

ج) العلل:

ويتحدث الرماني عن العلة، ويقسمها إلى ستة أنواع: هي **العقلة القياسية** وهي التي يطرد الحكم بها في النظائر مثل الرفع في الفاعل. **العلة الحكمية** كأحقية الفاعل بالرفع، لأن علامته، وهي الضم، أقوى الحركات. **والعلة الضرورية** وهي التي يجب بها الحكم بمتحرك من غير جعل جاعل، ولم يعط الرماني لها مثالاً، ويفهم معناها من المقابلة مع العلة الوضعية، وهي التي يجب بها الحكم بجعل جاعل، نحو وجوب الحركة للحرف الذي يمكن أن

(١) كتاب سيبويه: ٢/٢٠٣.

(٢) الرماني النحوي: (عازيا لشرح الرماني)، ص ٢٦٢.

يكون ساكناً. والعلة الصحيحة وهي التي تقتضي الحكم الجاري في النظائر مما تدعو إليه الحكمة. وضدها العلة الفاسدة[1].

د) شرح الكتاب:

وإن أهم ما قام به الرماني في شرح الكتاب، هو بيان الموضوع الأساسي لكل باب من أبوابه وذلك بمراجعة العناوين التي وضعها سيبويه، فاستطاع أن يسهم في توضيحها، ذلك أن عناوين هذه الأبواب في الكتاب اتسمت بالطول والغموض، فاهتم الرماني أن يستبدل بها عناوين أكثر اختصاراً وأوضح معاني، وأقرب من صيغتها إلى محتوى الباب. فحينما يقول سيبويه «هذا باب مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك» يقول الرماني «هذا باب التوابع» ثم بين أن الغرض منه تبيين ما يجوز في الباب وما لا يجوز، واعتاد أن يقدم بين يدي الموضوع أسئلة عن العلة في الحكم، وعن الأدلة والشواهد. ثم يأتي بالشرح في شكل أجوبة عن الأسئلة التي وضعها مسبقاً. فجاء شرحه وكأنه حوار جدلي يبحث عن ما في نفس الباحث من استطلاع أو اعتراض، بطريقة تذكر بما كان يروى عن منهجية سقراط في إيقاظ الفكر بالحوار.

هـ) مذهبه النحوي:

لقد سبق أن ذكرنا أن الرماني كان بصري النزعة، سيبويهي الانتماء ومع ذلك فإنه كان يعرب بحرية عن آرائه الخاصة واختياراته الاجتهادية ولو كانت مخالفة لرأي الإمام سيبويه. فاستيعابه لثقافة عصره واتساع آفاقه الفكرية أبعدت عنه نوازع التعصب المذهبي، فسمع من أعلام النحاة البصريين، واطلع على مسائل الأخفش وتناولها بالشرح، وعرف آراء الكوفيين، ووافقهم في بعض المسائل.

أما المسائل التي عدل فيها عن رأي سيبويه، فمنها ما كان مرجحا فيه لقول الخليل أو الأخفش أو المبرد، ومنها ما وافق الكوفيين.

(١) المصدر نفسه، ص ٢٦٩.

فلقد أيد رأي الخليل في وجوب الرفع في قولهم: هذان جحرا ضب خربان، بينما يرى سيبويه جواز «خربين» قياساً على حكمه في الإفراد.

وفي قول الأعشى:

إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا أو تنزلون فإنا معشر نزل

رجح قول الخليل «أو تنزلون» وقعت عطفاً على المعنى من «أتركبون» وقد كان سيبويه يذهب إلى رأي يونس برفعها بالابتداء، ووقف في جانب الأخفش في قوله بأن الكاف من «عساك» و«لولاك» في موضع الرفع، وهي عند سيبويه في موضع نصب في عساك وجر في لولاك. وكان من المبرد في جواز قولهم «أتانا سرعة» قياساً على «أتانا ركضاً» مع أن سيبويه قال «إن هذا النوع من المصادر لا يؤخذ إلا سماعاً»[1]. أما القضايا التي تفرد فيها بمخالفة سيبويه فمنا كونه يقيد حذف الخبر بعد لولا يكونه مطلقاً عاماً كالوجود والحصول، أما إن كان الخبر خاصاً كالقيام والقعود فلا يجوز حذفه إن لم يعلم مثل: «لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لبنيت الكعبة على قواعد إبراهيم» وإن عُلِمَ الخبر الخاص جاز حذفه أو ذكره، ومنها أنه أجاز تثنية المصدر وجمعه، فيما يظهر في مدلوله اختلاف أو تفاوت مثل الأفكار والعلوم[2].

والقضايا التي وافق فيها الكوفيين، لا تتجاوز خمس مسائل فيما ذكره الدكتور مازن المبارك، لكن ثلاثاً منها تابع فيها شيوخه أكثر مما كان منتصراً فيها للكوفيين، فقال إن «كي» تنصب بنفسها دون اللجوء إلى إضمار «أن» وهذا أيضاً رأي شيخه ابن السراج، وقال إن المفرد المنفي بـ «لا» معرب، وأن فتحته علامة للنصب، لا على البناء، وهو في ذلك يوافق الزجاج والجرمي. ويقي أنه يؤيد الكوفيين في أن الخبر يتضمن ضمير المبتدإ ولو كان اسماً محضاً، وأن «سوى» قد تكون اسماً وتكون ظرفاً، والبصريون يقولون بظرفيتها على كل حال[3].

---

(١) راجع لهذه المناقشات «الرماني النحوي»: ٢٨٢ ـ ٢٩٠.
(٢) الرماني النحوي: ٣٠٠ ـ ٣٠٢.
(٣) الرماني النحوي: ٣١٧ ـ ٣٢١.

و) بين الرماني والزجاجي:

والمقارنة بين الرماني ومعاصريه تدعو إلى ملاحظة كثير من أوجه الشبه بينه وبين الزجاجي، فكلاهما اهتم بكتاب سيبويه وجعله مرتكزه في البحوث النحوية، وكتب كل منهما عن حروف المعاني، إلا أن كتاب الرماني اقتصر على الأدوات المجمع على حرفيتها، وترتيبها بحسب عدد الحروف، وتابعه المرادي بن أم قاسم في الترتيب، وتابع الزجاجي في إيراد الأدوات الاسمية، ثم نرى أيضاً كلا منهما يستثمر ثقافته الفلسفية في تطبيق منهج منطقي في تنظير الأصول النحوية. ولقد أوليا في هذا المنهج عناية خاصة للعلل، فأوضح الزجاجي أقسامها، وبسط الرماني فروعها. فكانا بذلك مع السيرافي من دعائم منهج التأصيل النحوي.

٦ ـ أبو علي الفارسي:

أ) ملامح شخصيته:

لقد كان الحسن بن أحمد بن عبد الغفار المعروف بأبي علي الفارسي من أولئك الأعلام الذين ابتدعوا رهبانية العلم، شأنه في ذلك شأن يونس الضبي من قبله. لقد قضى الفارسي أكثر من نصف قرن في البحث والتدريس والتأليف، لم يشغله عن ذلك تدبير مال، أو مشاغل عيال، لقد كان إماما في اللغة والنحو والقراءات، أخذ عن شيخ القراء أبي بكر بن مجاهد، ودرس على الزجاج وسمع من ابن السراج كتاب الأصول، وشرح جمله، واتصل بأبي بكر بن دريد وكتب عنه مصنفه في الاشتقاق. كما كان على صلة علمية وثيقة بعلماء عصره، أمثال أبي سعيد السيرافي وابن الخياط[1]، وابن

---

(١) ابن الخياط: محمد بن أحمد بن منصور أبو بكر ابن الخياط النحوي ممن أتقن المذهبين النحويين البصري والكوفي، أصله من سمرقند ومات ببغداد سنة ٣٢٠هـ، وكان من نظراء الزجاج ومناظريه. أخذ عنه الزجاجي والفارسي، وله معاني القرآن والنحو الكبير، وهو من مؤسسي المدرسة البغدادية.
راجع: معجم الأدباء: ٢٣٠٩، ترجمة الألباء: ١٨٥.

خالويه[1] والرماني بيد أن صلته معهم لم تكن صلة مودة وتعاون ذلك أن اعتزازه بعلمه، ومكانته عند السلاطين والوجهاء جعلته ينظر إلى زملائه بنوع من الاستعلاء، نسبه المؤرخون إلى عوامل الحسد والغيرة، والحرص على الاحتفاظ بالصدارة والتفوق.

فقد رأينا قوله حينما وقف على مسائل الزجاجي «لو سمع الزجاجي كلامنا في النحو لاستحيا أن يتكلم فيه»[2] وكان يسمى السيرافي بابن بهزاد وهو ليس من أحب الأسماء إليه، وقال إنه معلم الصبيان، وإن ابن الخياط لقاء له، لأنه لم يسمع من المبرد وإنما أدرك ثعلبا وقد أضرَّ به الصمم فلم يقرأ عليه وأن ابن خالويه قليل التحفظ[3]. وحتى عن الرماني الذي كان أقربهم إليه، قال فيه: «إذا كان النحو ما عند الرماني، فليس عندنا منه شيء، وإذا كان ما عندنا فليس عند الرماني منه شيء»، وادعى أن الرماني قرأ عليه كتب ابن السراج في حياته[4]. وقد ناقش الدكتور مازن المبارك هذا القول الذي رواه ياقوت الحموي في كتابه عن الرماني[5]. أما العلاقة بينه وبين ابن خالويه، فقد كان يطبعها العداء السافر بسبب رده عليه في مسائل الإغفال التي اعترض فيها الفارسي على الزجاج، ثم كتب الفارسي نقض الهاذور في الرد على ابن خالويه. أما تلامذته، فلقد طغت شهرة واحد على جميع الآخرين، ألا وهو أبو الفتح عثمان بن جني، الذي لازمه نحوا من أربعين سنة، واستمد منه أكثر معارفه النحوية واسترشد بتنبيهاته اللغوية، ففي كتاباته في الخصائص، كان كثيراً ما يتحدث عن ملاحظات نبهه إليها وغوامض أثارها له.

---

(١) ابن خالويه هو الحسين بن أحمد بن خالويه، أصله من همدان، وفد إلى بغداد سنة ٣١٤هـ، وأخذ القراءات عن ابن مجاهد، واللغة والأدب عن ابن دريد وأبي بكر الأنباري، والنحو عن نفطويه، وصحب سيف الدولة الحمداني وأدب أبناءه، وله من المتنبي مناظرات معروفة ومن أشهر ما كتب: ما ليس من كلام العرب في اللغة، والجمل في النحو، والبديع في القراءات وإعراب ثلاثين سورة.

(٢) راجع صفحة من

(٣) معجم الأدباء: ٨٢٠.

(٤) معجم الأدباء: ٨١٣.

(٥) الرماني النحوي: ٧٣ ـ ٨٥.

وغالباً ما يشير إلى ذلك، ففي كتاب الخصائص يصرح بأنه قد نبهه على نكت من «السلب»[1] والمشابهة بين معاني الإعراب ومعاني الشعر[2]، وكان يشيد باهتمامه بالاشتقاق الأكبر[3] وإضافة الاسم إلى المسمى، والمسمى إلى الاسم[4]، وفي كل رواياته يتحدث عنه بصفته الشيخ المربي، والمرشد.

ولقد ترك أبو علي أكثر من عشرين كتاباً تناولت القراءات، واللغة والنحو والصرف، أكثرها على شكل مسائل يضيف عنوانها إلى البلد الذي ألفت فيه مثل المسائل الشيرازية والعسكرية (نسبة إلى معسكر مكرم) والكرمانية والحلبية، وله كتاب العوامل المائة.

ولعل من أهم كتبه كتاب الحجة في علل القراءات السبع، إذ في هذا الكتاب تتجلى سعة معرفته، وقوة شخصيته، ودقة تحليله. ويلاحظ محققو كتاب الحجة أن الأفكار فيه تتزاحم وتتدافع في خطاره، فيفسح لها المجال، ويرخي لها العنان في نوع من التداعي الذي يتدفق دون تنظيم، فتتوالى الاستطرادات، وتتشعب الفروع، حتى صعب على غير المختصين. وهذا ما عبر عنه ابن جني يقول: «لقد كان شيخنا أبو علي عمل كتاب الحجة فأغمضه وأطاله حتى منع كثيراً ممن يدعي العربية فضلاً عن القراءة منه، وأجفاهم عنه»[5].

ومن أشهر كتبه، الإيضاح، الذي يعتبر ثاني كتاب مدرسي بعد جمل الزجاجي. وقد نال هذا المصنف شهرة كبيرة، واعتمده الأساتذة والدارسون وأشادوا به نظماً ونثراً. وشرحه النحويون، ومن أشهر شراحه عبدالقاهر الجرجاني[6]، الذي خصص له ثلاثة شروح منها المقتصد. ويحكي أنه لما قدمه

(١) الخصائص: ٣/ ٧٥.
(٢) الخصائص: ٢/ ١٦٨.
(٣) الخصائص: ٢/ ١٣٣.
(٤) الخصائص: ٣/ ٢٤.
(٥) الحجة في علل القراءات السبع (مقدمة التحقيق) ص ٣١ عازياً للمحتسب ١/ ٢٨٨.
(٦) الجرجاني: إنه أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، المشهور أساساً بكتابته في إعجاز القرآن في شرحه لكتاب محمد بن زيد الواسطي، وعرفت نظرياته في النظم

إلى عضد الدولة، قال له: «ما زدت على ما كنا نعرف» فألف له كتاب التكملة، فقال لما رآه «غضب الشيخ وأتى بما لا نفهم نحن ولا هو»[1].

ويقول علي بن أحمد بن خلف النحوي الأندلسي المعروف بابن الباذش في الإيضاح:

أضع الكرى لتحفظ الإيضاح — وصل الغدو لفهمه برواح
هو بغية المتعلمين ومن بغى — حمل الكتاب يلجه بالمفتاح
لأبي علي في الكتاب إمامة — شهد الرواة لها بفوز قداح
يفضي إلى أسراره بنوافذ — من علمه بهرت قوى الأمداح
فيخاطب المتعلمين بلفظه — ويحل مشكله بومضة واح
مضت العصور فكل نحو ظلمة — وأتى فكان النحو ضوء صباح
أوصي ذوي الإعراب أن يتذاكروا — بحروفه في الصحف والألواح
فإذا هم سمعوا النصيحة أنجحوا — إن النصيحة غبها لنجاح[2]

ب) مذهبه العام:

يعتقد أكثر المؤرخين أن أبا علي كان معتزلياً شيعياً، مستدلين على ذلك بجو العصر الذي عاش فيه، والاتجاه الثقافي والسياسي السائد في الحواضر التي مارس فيها نشاطه العلمي، كما يستشفون تمذهبه هذا من بعض العبارات

البلاغي، من خلال كتابي أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز. وهو أيضاً من أئمة النحويين، فقد أخذ عن محمد بن الحسين بن عبد الوارث، ابن أخت الفارسي، وكان معجباً بكتب أبي علي الفارسي، وشرح الإيضاح ثلاثة شروح، منها المغنى، وهو في ثلاثين مجلداً، والإيجاز، والمقتصد، وقد نشر هذا الأخير بتحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان في بغداد (دار الرشيد ١٩٨٢).

(١) معجم الأدباء: ٨١٣.
(٢) معجم الأدباء: ٨١٦ ـ ٨١٧.

والآراء التي تعارف عليها المعتزلة، فكان يعبر عن الله بالقديم، ويكرر كلمة العدل، ويؤول الآيات القائلة بأن الله تعالى طبع على قلوب العباد، أو ختم عليها، ومنها أيضاً آراؤه في الشفاعة.

ومن أدلة تشيعه الاعتناء الخاص الذي أولاه له الطبرسي في كتاب مجمع البيان، والعلاقة الودية التي كانت تجمعه بالشريف الرضي الذي يقول فيه:

أبو علي للألد إن سطا ... وللخصوم إن أطالوا اللغطا
قرم تهد الأرض إن تخمطا ... تطرفوا الفج الذي توسطا
لا جذعا أودى ولا معتبطا ... كانوا العقابيل وكنت الفرطا
عند السراع يعرف القوم البطا ... أرضى زمان بك ثم أسخطا
سأطلب الأيام منك شططا[1]

ويجوز أن يكون أبو علي، ذا ميول شيعيّة أو ذا نزعة اعتزالية لكنه مع ذلك لم يكن مكافحاً في صفوف أولئك أو هؤلاء، لأن حرصه على الصدارة في مسائل اللغة والنحو استأثر بمجهوده الفكري، ولم يترك المجال ليكون في مقدمة رجال الشيعة والمعتزلة، وهو يريد دائماً أن يكون في الطليعة، غير أن هذا الاتهام وهذه الأدلة كل هذا قد يعني أن أبا علي لم يكن نحوياً من طراز عادي، بل كان مفكراً مجتهداً في مذهبه البصري.

ج) حول انتمائه للبصريين:

لقد اعتاد الدكتور شوقي ضيف أن يجعل الفارسي في عداد المدرسة البغدادية، مثل ما فعل في شأن الزجاجي، وابن جني، مرتكزاً على اطلاعهم على آراء الكوفيين، وعلى اجتهاداتهم في اختيار ما يرونه صوابا من أقوال النحويين، لكن نزعتهم البصرية في رأينا أقوى من أن تكون مجرد ميول، فقد

---

(١) ديوان الرضي: ١/ ٤٤٥ (نقلا عن مقدمة كتاب الحجة).

كانوا يصرحون بانتمائهم لأئمة المدرسة ويعبرون عنهم بأصحابنا، فيقول ابن جني أنه قد وقع حريق في مدينة السلام وأصاب مؤلفات الفارسي فذهب جميع علم البصريين[١]. ويقول الفارسي في إضافة الضمير إلى الكاف، شوذاً مثل قول:

فلا ترى بعلا ولا حلائلا كهـا ولا كهن إلا حاظلا

حتى أن الجارة عند أصحابنا تجري هذا المجرى[٢]، وفي قوله «أرأيتك زيدا ما فعل» قال أصحابنا لا محل لها في الإعراب[٣]، وفي قوله في وصف الفعل: ومن أصحابنا من يقول إنه ما دل على حدث، وزمان وقد قيل لمن وصف الفعل بهذا الوصف فقيل لهم أرأيتم قولكم خلق الله الزمان، هل يدل هذا على زمان؟ فإن قلتم «لا» بطل الوصف وإن قلتم يدل أثبتم زمانا قبل هذا وهذا ممتنع. ومن الأجوبة عن هذا مثل قوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ۝٤٩﴾ (الدخان)[٤]، وزيادة على هذا النوع من التصريح، فإن الفارسي يذكر البغداديين مع لفظ المغايرة فيقول شاهدا على شذوذ اسم الفاعل من «دع». وأنشد بعض البغداديين:

فأيهما ما اتبعن فإنني حزين على ترك الذي أنا وادع[٥]

وفي موضوع آخر يذكر: وأما ما يقول بعض البغداديين من الألف في داوية بدل من الواو في دوية فقد يمكن أن يكون الأمر على خلاف ما ذهب إليه، وذلك أنه يجوز أن يكون بني من الدو فاعلاً كالكاهل والغارب ثم أضاف إليه على من قال حاني، ويقوي ذلك على أبا زيد أنشد:

والخيل قد تجشم أربابها الشق وقد تعتسف الداويه[٦]

---

(١) معجم الأدباء: ٨١٩.
(٢) المسائل العسكرية للفارسي: ١٣٧.
(٣) المصدر نفسه: ٩٢ ـ ٩٣.
(٤) المصدر نفسه: ١٣٦.
(٥) المصدر نفسه: ١٣٦.
(٦) الحجة: ٦٢.

ومن مظاهر بصريته تشدده في لغة السماع حتى قال بشذوذ بعض القراءات السبعية المروية عن حمزة وابن عامر، وقوله إن لغة أهل الوبر أصح من لغة أهل المدر، وهو تلميح واضح لتوهين مواقف الكوفيين، كما أنه اجتهد في وضع ضوابط القياس الذي يعتبره من أساس صنعته، لأنه كان يقول قد أخطئ في خمسين مسألة من اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس[1]. ويقول تلميذه ابن جني «ما كان أقوى قياسه وأشد بهذا العلم اللطيف، أنه فكأنه إنما كان مخلوقاً له»[2].

هذا ومع العناية الخاصة التي يعطيها للقياس، بحيث أنه يتابع غالباً أبا عثمان في تصوره للقياس ومن المعروف أن المازني يقول إن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب[3]، فإنه لا يتصوره إلا على سماع صحيح ومطرد.

ومن الضوابط التي أوضحها في العلاقة بين السماع والقياس، قوله إنه يوجد في كلام العرب، ما هو مطرد في الاستعمال، شاذ في القياس، كما يوجد العكس. ومنه ما حذف منه في الضرورة ما لا يستحسن حذفه في حالة السعة فمن القسم الأول قولهم «عسى الغوير أبؤسا»[4] فالقياس يقتضي أن يخبر عن عسى بالمضارع، ويقولون «استحوذ» والقياس أن يقولوا «استحاذ»[5] ولكن العدول عن السماع خطأ فاحش. أم المطرد في القياس الشاذ في الاستعمال فقد مثل له بترك استعمال الماضي من «يدع» و«يذر»[6] ومما استعمل في الضرورة قول الشاعر:

وقبيل من لكيز شاهد رهط مرجوم ورهط ابن المعل[7]

(١) الخصائص: ٢/ ٨٨.
(٢) المصدر نفسه: ١/ ٢٧٧.
(٣) المصدر نفسه: ١/ ٣٥٧.
(٤) المسائل العسكرية: ١٤٦.
(٥) المصدر نفسه: ١٤٤.
(٦) المصدر نفسه: ١٣٦.
(٧) المصدر نفسه: ٢٠٣.

وقد ذكر من هذا النوع حذف الياءات في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ ۝٤﴾ (الفجر) ولم يك الفارسي موفقاً في هذا التمثيل لأن القرآن لا ضرورة فيه، وقراءاته الصحيحة هي المعيار لصحة اللغة العربية، ثم تطرق الفارسي إلى ما هو شاذ في القياس والاستعمال، مثل تشديد الزاي في نزال[1]، أو وصل المضارع بأل الموصولية كقول الشاعر:

يقول الخنا وأبغض العجم ناطقاً ... إلى ربنا صوت الحمار اليجدع[2]

ومع انتمائه لمذهب إمام النجاة فإن له اختيارات خاصة منها متابعته للمبرد وابن السراج في أن «إذما» اسم بينما يقول سيبويه بحرفيتها[3]، ومنها ترجيحه لبعض أقوال الكوفيين في إعمال الأول من عاملي التنازع مستشهداً بقول امرئ القيس:

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة ... كفاني ولم أطلب قليل من المال[4]

كما لا يرى مانعاً في إعمال «إن» النافية في مثل قولهم «إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية»[5] ولا يمانع في إيراد تنكير عطف البيان مستدلاً بقوله تعالى: ﴿أَوۡ كَفَّـٰرَةٞ طَعَامُ مَسَـٰكِينَ﴾[6] (المائدة ـ الآية ٩٥)، ويقول إن «لو» تأتي مصدرية في مثل قوله تعالى: ﴿وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ فَيُدۡهِنُونَ ۝٩﴾[7] (القلم)، وأن «أو» تأتي للإضراب في مثل قول جرير:

ماذا ترى في عيال قد برمت بهم ... لولا رجاؤك قد قتلت أولادي[8]

كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية ... لم أحص عدتهم إلا بعداد

(١) المصدر نفسه: ٢٠٤.
(٢) المصدر نفسه: ٢٢٦.
(٣) المصدر نفسه: ١٥٤.
(٤) المغني: ١٢٠.
(٥) المصدر نفسه: ٦٦٠ ـ ٦٦١.
(٦) المدارس النحوية (عازيا للهمع)، ص ٢٥٩.
(٧) المدارس النحوية (عازيا للهمع) ص ٢٦٠.
(٨) المغني، ص ٣٥٠.

وكان يجيز في الشعر ترك صرف ما لا ينصرف[1].

وإننا نعتقد أن هذه الاختيارات تدل على «اجتهاد في المذهب» كما يقول الفقهاء، لا على خروج عن الجادة البصرية التي صرح بالانتماء إليها ودافع عن آرائها الأصولية فتراه يقول: «الدليل على أن الفعل مأخوذ من المصدر أن هذه المصادر تقع دالة على جميع ما تحتها، ولا تخص شيئاً منه دون شيء، ألا ترى أن الضرب يشمل جميع هذا الحدث، ولا يخص ماضياً منه من حاضر ولا حاضراً من آت وأن هذه الأمثلة تدل على أحداث مخصوصة، وحكم الخاص أن يكون من العام ويستحيل كون العام من الخاص «فهو يدافع على أصل من أصول المذهب البصري بحجج منطق البصريين، وتتلمذ على شيوخها المتأخرين، وعبر عن تفوق الأقدمين بقوله: «نحن بالإضافة إلى من كان قبلنا كبقل في أصول رقل» (والرقل يعني به النخل).

د) بعض الاعتراضات عليه:

وبالرغم مما يمتاز به هذا العالم من ارتفاع الصيت، وعلو المكانة، في عصره، فإنه كان عرضة لبعض الانتقادات منها ما جرى بينه وبين ابن خالويه في مسائل الإغفال، ومنها اتهامه بتحريف بعض الشواهد مثل ما ذكره عنه ابن هشام نقلا عن الأسود الغندجاني، وذلك في قول الشاعر:

وطرفك إما جئتنا فاحبسنْهُ ... كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر

وأن أصل البيت: لكي يحسبوا[2].

وإن من أطرف الاعتراضات على أبي علي الفارسي ما ساقه المعري في أسلوبه الساخر ضمن رسالة الغفران، إذ قال: «وكنت رأيت في المحشر شيخاً لنا كان يدرس النحو في الدار العاجلة يعرف بأبي علي الفارسي وقد امترس به

(١) المصدر نفسه، ص ٩١.

(٢) المسائل العسكرية: ٩٥.

قوم يطالبونه ويقولون تأولت علينا وظلمتنا، فلما رآني أشار إلي بيده فإذا عنده طبقة منهم يزيد بن الحكم الكلابي وهو يقول: ويحك أنشدت عني هذا البيت برفع «الماءُ»، وهو يعني:

فليت كفافاً كان شرك كله … وخيرك عني ما ارتوى الماءَ مرتوي

ولم أقل إلا الماء (بالنصب) وكذلك زعمت أني فتحت الميم في قولي:

تبدل خليلا بي كشكلك شكله … فإن خليلا صالحاً بك مقتوي

وأنا قلت مقتوى بضم الميم.

وإذا رجل آخر يقول ادعيت على أن الهاء راجعة إلى الدرس في قولي:

هذا سراقة للقرآن يدرسه … والمرء عند الرشا إن يلقها ذيب

فقال:

أفمجنون أنا حتى أعتقد ذلك[1]

غير أن ما ذكره المعري هنا عن الفارسي يختلف عما روي عنه في البصريات لأن الأصل عنده أن لا يقع الفعل على الظاهر وضميره، أما عود الضمير على المصدر المفهوم من الفعل فكثير ومنه:

إذا دعي السفيه جرى عليه … وخالف والسفيه إلى خلاف[2]

ولقد أسهم الفارسي في تأصيل فكر عصره، فسعة ثقافته النحوية، ودراسته الفقهية، أهلته لتعميق التنظير اللغوي، والتقريب بين مناهج النحاة وفقهاء المتكلمين. فكان من الذين أحكموا الصلات بين الخطاب اللغوي ومقتضيات الأحكام. من أمثلة ذلك قوله فيما عزاه لأبي يوسف: إن المعاهد لا يقتل بالكافر. واستدل بما روي في الحديث الشريف وهو لا يقتل مسلم بكافر حربي ولا ذو عهد في عهده، فأولها أنه لا يقتل ذو عهد بكافر. ويقول أبو يوسف:

(١) المعري، رسالة الغفران...
(٢) الحجة (المقدمة عازية إلى رسالة الغفران): ٢٠ ـ ٢١.

أنه لو كان لا يقتل مومن بالمعاهد، لكانت الرواية، ولا ذي عهد في عهده.

وإذا أنهينا الكلام في هذا الفصل عن هذا النحوي الكبير فإننا سنعود إلى آرائه وأفكاره النحوية عند تلميذه العبقري أبي عثمان بن جني.

٧ ـ أبو الفتح بن جني

أ) حياته:

امتدت حياة أبي الفتح في القرن الرابع الهجري، ولد في عقوده الأولى وتوفي قبل انصرامه بأعوام قلائل، وتردد بين حواضره الثقافية صحبة أعلامه المشهورين.

وبدأت حياته العلمية في الموصل الذي كان من معاقل الدراسات النحوية منذ عهد مسلمة بن عبدالله الفهري الذي تتلمذ على خاله عبد الله بن أبي اسحق الحضرمي.

وأخذ ابن جني في مراحله الأولى من أبي مقسم[١] المعروف أنه كان راوية لثعلب، وسمع من فصحاء الأعراب كأبي عبد الله العقيلي التميمي وأبي صالح السليل بن أحمد، وقد روى عن هذا الأخير أن النعمان بن المنذر أمر أن تنسخ له أشعار العرب في الطنوج، وهي الكراريس، ثم تم دفنها في قصره الأبيض، ولما كان المختار بن أبي عبيد على الكوفة، قيل له إن تحت القصر كنزاً فاحتفره فأخرج تلك الأشعار، ومن ثم كان أهل الكوفة أعلم بالشعر من أهل البصرة[٢].

ولقد أدرك أبو الفتح في حداثة سنه أنه قد أوتي بسطة في العلم تعوض ما له

---

(١) ابن مقسم: هو أبو محمد بن الحسن المعروف بابن مقسم (ت ٣٥٤ أو ٣٥٥هـ) كان راوية لثعلب، وأعرف الناس بنحو الكوفيين، وأعرفهم بالقراءات.

(٢) الخصائص (مقدمة التحقيق): ١٦/١.

من نقص في الجسم وفي النسب. فقد كان ممتعاً بإحدى عينيه (كناية عن العور) وفي ذلك يقول في صديق له:

صدودك عني ولا ذنب لي ... دليل على نية فاسده

فقد، وحياتك ـ مما بكيت ... خشيت على عيني الواحده

ولو لا مخافة أن لا أراك ... لما كان في تركها فائده[1]

وبما أن نسبه غير حقيق بأن يكسبه ما يتطلع إليه من جاه وشهرة، تصدى في صغره للتدريس إلى أن اصطدم بأبي علي الفارسي، فاعترف بعد لقائه أنه «تزبب» قبل أن «يتحصرم»[2] أي أنه أخطأ في ارتكاب منصب الأستاذية، مع أنه لم يتجاوز بعد مقام الطلبة، فقرر أن يلزم أبا الفارسي تلميذاً له طيلة أربعين سنة حتى صار من حقه أن يقول:

فإن أصبح بلا نسب ... فعلمي في الورى نسبي[3]

ثم صحب ابن جني المتنبي في شيراز، وكان أول من شرح ديوانه. وكان المتنبي يكن له التقدير، ويقول عنه: «هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس»[4]، وإذا سئل عن معاني شعره، يقول عليكم بالشيخ الأعور ابن جني فسلوه فإنه يقول ما أردت وما لم أرد[5]، ويقول «ابن جني أعرف بشعري مني»[6]. ويقول عنه الثعالبي في اليتيمة «إنه القطب في لسان العرب وإليه تنتهي الرياسة في الأدب»[7]، فكان أبو الفتح بارعاً في صنعته، طموحاً في تفكيره، يسعى إلى الاستقصاء في التفاصيل والأمثلة، وإلى التعمق في التعليل، واستنباط

---

(١) معجم الأدباء: ١٥٨٨.
(٢) نزهة الألباء: ٢٤٦، معجم الأدباء: ١٥٨٩.
(٣) نزهة الألباء: ٢٤٤، معجم الأدباء: ١٥٨٦.
(٤) معجم الأدباء: ١٥٨٨.
(٥) الخصائص (مقدمة التحقيق): ١/ ١٤.
(٦) سر صناعة الإعراب (مقدمة التحقيق): ١/ ٤١
(٧) المصدر نفسه: ١/ ١٣.

أصول عامة، أثبتها في نظرياته الواردة في كتاب الخصائص. وكان بالغ الأثر في الذين جاءوا من بعده.

ب) كتاب الخصائص:

ولقد بين الدكتور محمد علي النجار في مقدمة تحقيق هذا الكتاب نماذج من البحوث التي اقتبسها منه ابن سيده في محكمه دون أن يعزوها إليه، مثل ما قد يفعل ابن الأثير في كتاب المثل السائر بينما يأخذ ابن سنان الخفاجي صاحب «سر الفصاحة» من علم ابن جني[(١)].

ويعتبر أبو الفتح بن جني بعد الخليل بن أحمد، ثاني عبقري نظر إلى اللغة العربي نظرة شاملة، ليستخلص من أساليبها المختلفة قواعد أصولية لضبط سماعها، واستنباط عللها، ووضع مقاييسها وبيان سماتها المميزة. ولقد استنار أبو الفتح في هذا العمل بالثروة اللغوية والنحوية التي كانت بين يديه، من ثمرات مباحث سابقيه من علماء اللغة والنحو، ولا سيما شيخه الموسوعي أبي علي الفارسي، كما أفاد كذلك من المنحى المنطقي الذي سلكه ابن السراج في أصوله، بيد أن ابن جني امتاز بشيئين: أولهما، تطبيق فكر أصول الفقه في مباحثه النحوية، ثانياً، شمول بحوثه اللغوية التي استطاع من خلالها إبراز «خصائص» اللغة وأصولها وفتح صفحة جديدة في تاريخ النحو العربي ذلك أن الدراسات التي سبقته اقتصرت على استنباط القواعد وبيان شروط القياس عليها، واستخراج عللها، أما هو فقد تناول بصورة أشمل، وبنظر أعمق ظواهر اللغة والنحو في عملية متكاملة، ترمي إلى تفسير الظواهر اللغوية من حيث الصلة بين الألفاظ والتراكيب والدلالات، ويتمثل هذا العمل في العرض الفريد الذي قدمه في كتاب الخصائص الذي ألغى الحواجز التي أقيمت بين النحاة واللغويين.

والقيام بهذا النوع من العمل يحتاج إلى من له معرفة راسخة في اللغة

(١) الخصائص (المقدمة): ١/٢٩ ـ ٣٢.

والنحو. ولعل كونه من غير أصل عربي جعله أكثر تأهيلاً للتفكير فيها بموضوعية، ذلك أن العربي يعيش لغته دون تفكير، فهي جزء من كيانه لا يمكن أن ينفصل عنها، أو يتجرد عنها أو تصبر مشكلاً ماثلاً أمامه لأنها سر من حياته الطبيعية، فهو يشعر بها ويستعملها سليقة وليست خرجة عنه، فهو يفكر بها ولا يحتاج أن يفكر فيها مثل ما يقال إن العين لا تبصر نفسها.

ومن هنا نفهم أن أكثر الذين برعوا في تقنين قواعد اللغة والبيان كانوا من غير أصل عربي، أمثال سيبويه، وأبي علي الفارسي، وابن جني، والزمخشري والجزولي.

فكل هؤلاء تصوروا اللغة العربية علماً مستقلاً، تتطلب دراسته معرفة أسس القواعد وأبنيته، وضوابط مدلولاته العامة، ليتجاوزوا تقنين الاستعمالات الفردية التي لا تخضع للمنطق الخارجي.

وهكذا حوّل سيبويه تأملات الخليل العلمية، إلى قوانين ثابتة، ووضع ابن جني نظريات النحاة في شكل نظام لغوي عام يتجاوز حقل اللغة نفسها بصفتها ألفاظا ومعاني ليتناول أسس آليات التفكير والتعبير، انطلاقاً من الصوتيات إلى الأشكال البنيوية.

كل هذا واضح في كتبه التي تربو على الستين، والتي أصدق ما يقال عنها وصفه هو لها إذ يقول أبيات شعر:

تناقلها الرواة لها ... على الأجفان من حدب
فيرتع في أزاهرها ... ملوك العجم والعرب
فمن مغن إلى مدن ... إلى مثن إلى مطرب(١)

وإن من أشهرها المحتسب، وسر صناعة الإعراب، واللمع في النحو، وكتاب الخصائص المهدى إلى بهاء الدولة الذي قال عنه: هذا كتاب لم أزل

(١) معجم الأدباء: ١٥٩٣.

على فارط الحال، وتقادم الوقت ملاحظاً له، عاكف الفكر عليه، منجذب الرأي والروية إليه، وادّاً أن أجد مهملاً أصله به، أو خللاً أرتقه بعمله، واعتقادي فيه أنه من أشرف ما صنف في علم العرب، وأذهبه في طريق القياس والنظر، وأجمعه لأدلة ما أودعته هذه اللغة الشريفة من خصائص الحكمة.

وذلك أنا لم نر أحدا من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو، على مذهب أصول الكلام والفقه، فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلمم فيه بما نحن عليه إلا حرفاً أو حرفين في أوله، وقد تعلق عليه به وسنقول في معناه على أن أبا الحسن قد كان صنف في شيء من المقاييس كتيباً إذا أنت قرنته بكتابنا هذا علمت بذلك أنا نبنا عنه فيه[1].

بدأ ابن جني في الخصائص بالفصل بين الكلام والقول. وفي بحثه في لفظ «القول» استعرض تصريف هذا اللفظ واشتقاقه مع تقلب الحروف، وجهات تراكيبها الستة، المستعملة فيما يسمى بالاشتقاق الأكبر. واستخلص من هذه التراكيب معنى جامعاً، وهو الخفة والسرعة.

فالقول: يخف له الفم واللسان، والقلو حمار الوحش، وذلك لخفته وإسراعه، والوقل الوعل، وهو أيضاً سريع خفيف، يتوقل في جبال، والولق، السرعة، واستشهد بقول الشاعر:

جاءت به عنس من الشام تلق

واللوق ما خدم باليد وحرك وفي الحديث «لا آكل من الطعام إلا ما لوق لي» ومنه اللوقة للزبدة لخفتها وحركتها، واللقو، اشتق منه اللقوة وهي العقاب لخفتها وسرعة طيرانها[2].

ويقول: وبعد فقد ترى ما قدمنا في هذا آنفا[3]، أي لم يسبق إليه، وأما

(١) الخصائص (باختصار) ١/١٠ - ٢٠.
(٢) المصدر نفسه: ١/٥ - ١١.
(٣) المصدر نفسه: ١/١٢.

«كلم» فالمستعمل من أصولها الستة خمسة، وإذا ما قلبت فمعناها الدلالة على القوة والشدة. فالكَلْمُ الجرح، واستدل بقول امرئ القيس:

وجـــرح الـــلـــســـان كـــجـــرح الـــيـــد

وكمل الشيء تم واشتد، واللكم معروف، ومكُلت البئر إذا قل ماؤها، وكره موردها، وهي شدة ظاهرة، والخامس ملك، وهو القوة والغلبة، والكلام عند النحويين فهو كل لفظ استقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه والقول كل لفظ مذل به اللسان تاماً كان أو ناقصاً، فكل كلام قول، وليس كل قول كرماً[1].

ثم عرّف النحو بأنه: «انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم وإن شذّ بعضهم عنها رد به إليها. وهو في الأصل مصدر شائع، أي نحوت نحواً كقولك قصدت قصداً ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم»[2].

وتطرق لإعراب والبناء فقال: الإعراب الإبانة عن المعاني بالألفاظ. ألا ترى أنك إذا سمعت: أكرم سعيد أباه، وشكر سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعلَ من المفعول؟ ولو كان الكلام شَرْجاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه»[3].

والبناء لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون أو الحركة لا لشيء أحدث ذلك من العوامل، سمي بذلك من حيث كان البناء ملازماً موضعه»[4].

ثم تناول في هذا الكتاب الفريد من نوعه، مجموعة من أهم القضايا التي تبحث فيما يعرف اليوم باللسانيات، ونستعرض بعضها في الحديث عن مذهبه النحوي.

---

(١) المصدر نفسه: ١/١٣ ـ ١٧.
(٢) الخصائص: ١/ ٣٤.
(٣) المصدر نفسه: ١/ ٣٥.
(٤) المصدر نفسه: ١/ ٣٧.

ج) سر صناعة الإعراب

أما سر صناعة الإعراب فقد ألفه في أحكام حروف المعجم، ومواقعها في كلام العرب «وسعت همّته فيه أن يبلغ من ذلك فوق قدر الكفاية، وأن يحرز بتوفيق الله قصب السبق إلى الغاية». فقال إنه سيذكر أحوال هذه الحروف في مخارجها ومدارجها وانقسام أصنافها إلى صفاتها المعروفة، وأن يذكر الفرق بين الحرف والحركة، وأن يبين محل الحركة من الحرف، إلى غير ذلك مما يعرف اليوم بعلم الأصوات. وهو في هذا الميدان قام بعمل ريادي نظراً لأنه استطاع تطوير مباحث سيبويه في مخارج الحروف وصفاتها وتنظيمها بصورة أشمل. مع أنه جمع بين الأوصاف الصوتية، والمعاني الوظيفية لهذه الحروف.

ففي باب الباء يقول مثلاً: «الباء حرف مجهور يكون فاء وعيناً ولاماً، نحو بئر، وبعث، وصبر، وشبع، وضرب، وقرب. ولا تستعمل زائدة، وذكر إبدالها من الميم، وأنها تأتي للإلصاق نحو أمسكت بزيد، وللاستعانة نحو كتبت بالقلم، وللإضافة مثل مررت بزيد أضفت حروفها إلى زيد بالباء. وقال: إن ما يحكيه أصحاب الشافعي أنها للتبعيض فشيء لا يعرفه أصحابنا ولا ورد به ثبت، ثم ذكر العلة التي صارت بها حروف الإضافة هذه جارّة وذلك من قبل أن الأفعال التي قبلها ضعفت عن وصولها وإفضائها إلى الأسماء التي بعدها فرفدت بحروف الإضافة، ولم تُنصب للفرق بين الفعل الناصب بنفسه والناصب بواسطة. ولم ترفع لأن الرفع استولى عليه الفاعل، ولذلك صارت جارة وبعدما استطرد في بحث مستفيض الفرق بين عملها وعمل الواو، وأداة الاستثناء، قال إنها قد تزاد توكيداً للكلام كقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ (الزمر ـ الآية ٣٦) و﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ (يوسف ـ الآية ١٧) و﴿وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١١٤﴾﴾ (الشعراء)، ثم ذكر مواضع زيادتها، وشواهد من القرآن الكريم والشعر العربي[1].

---

(١) سر صناعة الإعراب: ١١٩ ـ ١٣٣.

وهذا الكتاب حافل بالمباحث النحوية والصرفية في استطراداته الكثيرة، سنورد منها أمثلة في دفاعه عن المذهب البصري، كما أنه يشمل طرائف من غرائب أوجه التصريف على نحو ما نراه في المثال التالي:

يقول ابن جني في سر صناعة الإعراب: فإن تسمّ رجلا «عنوقا» جمع عناق ثم تُرَخِّمه على قول من قال «يا حار» فتبدل واوه ياء لأنه ليس في الكلام اسم آخره واو قبلها ضمة فتقول «يا عُنى أقبل» فإن سميت بـ «عنى» هذا رجلاً ونسبت إليه أبدلت من الكسرة قبل الياء فتحة لتنقلب الياء ألفاً فيصير في التقدير «عُنا» ثم تقلب ألفه واواً لوقوع ياءي النسب بعدها، فتقول «عنوي». فإن رخمت «عنوي» هذا على قول من قال «يا حار» حذفت ياءي النسب. وأبدلت من الواو التي قبلها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فتقول «يا عُنا أقبل» فالألف الآن في «عنا» إنما هي بدل من الواو الزائدة في «عُنَوِى» والواو في «عُنَوِى» بدل من الألف في «عنا»، والألف في «عُنا» بدل من الواو في «عُنَوِى» الأول في المرتبة والواو في «عنوى» بدل من الألف في «عنا» والألف في «عنا» بدل من الياء في «عنى» والياء في «عنى» بدل من الواو في «عنو» التي هي ترخيم «عنوق»[1].

د) كتاب اللمع:

أما كتاب اللمع فإنه يتسم بالشمول والاختصار والوضوح، والارتباط باللغة ودقة المصطلحات، وقد تناول فيه ابن جني جميع أبواب النحو والصرف، في ترتيب منتظم، وأسلوب سهل يبدو أنه دروس لعامة طلاب العربية، فكان يخاطب القارئ أو المستمع يقول «يا فتى» ويوضح القاعدة بالمثال المأخوذ من اللغة المستعملة، مشيراً في بعض الأحيان إلى صلة الكلام بالمتحدث. ففي الندبة، قال: إن أكثر من يستعملها النساء[2].

وفي علامة الأفعال اكتفى بالعلامات الخارجية فقال إنه ما حسن فيه «قد» أو

---

(١) المصدر نفسه: ٦٧٤.

(٢) كتاب اللمع في العربية: ٦٩.

كان أمراً[1]، وحينما قسمه على الأزمنة، أوضح ذلك بأن قرنه بالظروف الدالة على تحديد الزمن. فقال، قام أمس وهو يقرأ الآن، وسينطلق غداً[2].

ويقول القفطي إن كتاب الإيضاح للفارسي واللمع لابن جني شغلا الناس عن جمل الزجاجي[3]. وقد كان اللمع محل اهتمام بالغ من قبل النحويين وعليه أكثر من عشرين شرحاً. شرحه ابن برهان (ت ٤٥٦هـ)[4]، وأبو نصر الفارقي (ت ٤٨٧هـ)[5]. والتبريزي (ت ٥٠٢هـ) من أعلام القرن الخامس[6]، وجامع العلوم (ت ٥٣٥هـ)[7] وابن الشجري (ت ٥٤٢هـ)[8] وابن الدهان (ت ٥٦٩هـ)[9] والعكبري (ت ٦١٦هـ)[10] بعدهم. واهتم ابن هشام بشواهدها وقد نافس كتاب «اللمع» الإيضاحَ وجملَ الزجاجي على مكانة الكتاب المدرسي إلى أن ظهرت ألفية ابن مالك.

---

(١) كتاب اللمع في العربية: ١٠.

(٢) المصدر نفسه: ١١.

(٣) إنباه الرواة: ٢/ ١٦١.

(٤) هو عبد الواحد بن علي بن عمر بن إسحاق بن ابراهيم بن برهان النحوي الحنفي. ترجمته: إنباه الرواة: ٢/ ٢١٣. بغية الوعاة: ٢/ ١٢٠.

(٥) هو أبو نصر الحسن بن أسد الحسن الفارقي النحوي اللغوي الشاعر مؤلف «شرح اللمع» و«الإفصاح في شرح أبيات مشكلة» ترجمته: إنباه الرواة: ١/ ٣٢٩، بغية الوعاة: ١/ ٥٠٠.

(٦) هو أبو زكريا يحيى بن علي الشيباني الخطيب التبريزي أحد أئمة اللغة والنحو، ألف «شرح اللمع» و«شرح الحماسة» وشرح ديوان المتنبي، وغيرها. ترجمته: نزهة الألباء: ٢٧٠، بغية الوعاة: ٢/ ٣٣٨.

(٧) هو علي الحسين بن الضرير النحوي المعروف بالجامع، كعبة النحو والإعراب، له «شرح اللمع» وغيره، ترجمته: إنباه الرواة: ٢/ ٢٤٧، معجم الأدباء: ١٧٣٦، بغية الوعاة: ٢/ ١٦٠.

(٨) هو أبو السعادات هبة الله بن علي الشريف العلوي الحسني المعروف بابن الشجري صاحب كتاب الأمالي المشهور شيخ ابن الأنباري وهو أخر من ترجم له في نزهة الألباء صاحب الأمالي و«شرح اللمع» وكتاب الحماسة.

(٩) هو أبو محمد سعيد بن المبارك بن علي الدهان البغدادي، شرح الإيضاح في ثلاثة وأربعين مجلداً وشرح «اللمع» أيضاً في عدة مجلدات. ترجمته: إنباه الرواة: ٢/ ٤٧. معجم الأدباء: ١٣٦٩.

(١٠) هو أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبد الله النحوي العكبري الأصل البغدادي المولد والدار له «شرح اللمع» وشرح الإيضاح، وشرح المقامات الحريرية. وإعراب القرآن والقراءات. وغيرها. ترجمته: إنباه الرواة: ٢/ ١١٦، معجم الأدباء: ١٥١٥.

هـ) مذهبه العام:

يرى بعض المعاصرين أن ابن جني كان بغدادي المذهب نظراً لأخذه عن أئمة الكوفيين والبصريين، لكن انتماءه للبصريين يتضح في كتاب اللمع من خلال مواقفه التي تابعهم عليها مورداً إياها وكأنها مسلمات لا تحتاج إلى مناقشة أو برهان، من ذلك قوله: إن «بئس» و«نعم» فعلان ماضيان[1] وقوله بفعلية صيغتي التعجب ومنعه القياس عليه فلا تقول «ما أبيضه»[2]، وفي حديثه عن «من» الجارة لم يأت بمثال يدل على أنها تأتي لابتداء الزمان[3]، كما لا يجوز عنده تقديم الفاعل على الفعل[4].

ومن مظاهر بصريته أيضاً تقربه من آراء الإمام سيبويه في استعمال أمثلته، مثل «وامن حفر بئر زمزماه»[5]والسمن منوان بدرهم[6]، وفي قوله باستحسان حذف التاء في الفعل إذا فصل عن المؤنث المسند إليه مستدلاً بقول الشاعر:

إن امـرأ غـره منكـن واحـدة بعدي وبعدك في الدنيا لمغرور[7]

وفي نطاق بصريته نراه ينتصر للإمام سيبويه، في معرض كلامه عن ألف التثنية، والخلاف فيها هل هي حرف إعراب أم دليل إعراب. وتلخص هنا بحثه الطويل في هذه المسألة. يقول ابن جني:

«واعلم أن هذه الألف قد زيدت في الاسم المثنى علماً للتثنية، وذلك قولهم رجلان، وفرسان، وزيدان وعمران» واختلف فيها فقال سيبويه هي حرف الإعراب، وكذلك الياء في حال الجر والنصب، ولا تقدير إعراب فيها».

---

(١) كتاب اللمع في العربية: ٧٩.
(٢) نفس المصدر: ٧٨ ـ ٧٩.
(٣) نفس المصدر: ٤٢.
(٤) نفس المصدر: ١٦.
(٥) نفس المصدر: ٦٩.
(٦) نفس المصدر: ١٣.
(٧) نفس المصدر: ١٦ ـ ١٧.

«وقال أبو الحسن إنها دليل الإعراب. وقال الجرمي انقلابها هو الإعراب. وقال الفراء وأبو إسحق الزيادي إنها هي الإعراب».

«واعلم أنا بلونا هذه الأقوال فلم نر فيها أصلب مكسراً ولا أحمد مخبراً من مذهب سيبويه، والدليل على صحة قول سيبويه أن الذي أوجب للواحد المتمكن حرف إعراب في نحو رجل وفرس هو موجود في التثنية نحو رجلان وفرسان وهو التمكن، وهي تحتاج إلى حرف إعراب».

«وهذا الحرف إما أن يكون قبل الألف، أو الألف، أو ما بعد الألف. ففي الزيدان، الدال ليست حرف إعراب لأن التثنية مثل التأنيث في قائم، وقائمة. فكما أن الميم في قائمة ليست حرف إعراب، وإنما علَم التأنيث في قائمة هو حرف الإعراب، فكذلك ينبغي أن يكون علم التثنية في نحو قولنا «الزيدان» هو حرف الإعراب. لأن الألف علامة التثنية والتاء علامة التأنيث، ولا يمكن أن يكون النون، لأنها حرف صحيح يحتمل الحركة. فلو كانت حرف الإعراب لقلت قام الزيدان (بضم النون). وانقلاب هذه الألف ياء في النصب والجر لا يمنع من كونها حرف إعراب مثل ما اتفق عليه في كلا، وكلتا. ونفس الانقلاب في الأسماء الخمسة، فلو لم تكن الواو في «ذو» حرف إعراب لبقي الاسم المتمكن على حرف واحد وهو الذال. وفي ألف عصاي، إذ يقال فيها عصيّ، وتاء التأنيث التي هي حرف إعراب إجماعاً تقلب هاء في الوقف. ونحو من ذلك أيضاً إبدال ألف التأنيث همزة عند بعضهم في الوقف نحو «حبلأ» في الوقف على حبلى، وهذا القلب يدل على تمكن الإعراب وبُعدِهِ من البناء، فليس مثل «متى» و«إذا» مما آخره ألف من المبني.

«وقد قلبت لأن التوابع تبين إعراب المقصور، ولا تبينه بنفس الدرجة في التثنية لأن التوابع سوف تثنى بعدها هي أيضاً، مع أن بعضهم لا يقلبها»[1].

«يرى سيبويه أنه لا تقدير للحركة في حروف إعراب التثنية بدليل قوله:

(١) سر صناعة الإعراب: ٦٩٥ ـ ٧٠٤.

ودخلت النون كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين، فلو كانت نية الحركة عنده موجودة لما احتيج إلى العوض عنها كما لا يعوض عنها في حبلى[1].

ويعزو ابن جني للفارسي قوله «ويدل على صحة ما قال سيبويه من أنه ليس في حرف الإعراب تقدير حركة صحة الياء في الجر والنصب ولو كان في الياء منهما تقدير حركة لوجب أن تقلب ألفا كرحى وفتى، ألا ترى أن الياء إذا انفتح ما قبلها وكانت في تقدير حركة وجب أن تقلب ألفا، وهذا استدلال من أبي علي في غاية الحسن وصحة المذهب وسداد الطريقة»[2]،

وأما قول أبي الحسن إنها دليل الإعراب، فمعنى ذلك عنده أنها تقوم مقام الضمة والفتحة والكسرة وتفيد ما يفدنه، فشابه الألف النون التي في يقومان. وما قال أبو الحسن له وجه لأنها تدل على الإعراب، لكن الخلاف بينه وبين سيبويه إنكاره أنها أحرف إعراب[3]، وقد ظهر ذلك آنفا.

وأما قول الجرمي فضعيف ووجه فساده أنه جعلها حرف إعراب في الرفع وجعل الإعراب في الجر والنصب معنى لا لفظاً وفي الرفع لفظاً لا معنى، فتخالفت جهة الإعراب في الاسم الواحد[4].

وأما قول الفراء وأبي اسحق الزيادي «إن الألف هي الإعراب» فإنه أبعد الأقوال من الصواب، قال أبو علي «يلزم من قال إن الألف هي الإعراب» أن يكون الاسم متى حذفت منه الألف دالاً من معنى التثنية على ما كان يدل عليه والألف فيه، لأنك لم تعرض لصيغة الاسم وإنما حذفت إعرابه»[5].

و) السماع عنده:

لقد أولى ابن جني عناية خاصة للسماع، فاهتم بالقراءات وألف فيها كتابه

---

(١) كتاب سيبويه: ١/١٧ ـ ١٨.

(٢) سر صناعة الإعراب: ٧٠٦.

(٣) نفس المصدر: ٧١٣.

(٤) نفس المصدر: ٧١٣.

(٥) سر صناعة الإعراب: ٧١٦.

المحتسب الذي بين فيه أن مجمل القراءة، ولو كانت شاذة، فإنّ لكل منها ما يبررها من كلام العرب، قائلاً: إن اللغات تختلف، وإن كلها حجة مستدلاً بقوله عليه الصلاة والسلام إن القرآن نزل بسبعة أحرف كلها شاف كاف، غير أن عنايته بالحديث النبوي، محدودة مثل ما هو حال شيخه أبي علي الفارسي.

لكنه مع ذلك وضع مقاييس خاصة لحجية اللغة، مستلهما إياها من آراء الأصوليين، فقال: إن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده أنه لا يخالف النصوص، والمقيس على النصوص[1]. فهو في هذه القاعدة يدخل في نظام المناظرات الأصولية، كما أنه عقد باباً خاصاً لحكم العربي الذي يسمع لغة غيره، هل يراعيها، ويعتمدها أم يطرحها[2]، وهنا يؤكد على تعددية الفصيح من اللغة، دون أن يعطي سلّماً للأفصح، مثل ما رأينا عند الخليل، وسيبويه، اللذين يفرقان بين اللغة المعتمدة ولهجات القبائل.

ومن الملاحظات التي أوردها في معرض السماع قضية تشبه ما اصطلح عليه الأصوليون بفساد الاعتبار، وذلك حينما تحدث عن «تقاود السماع وتقارع الانتزاع» فقال: إن السماع قد يطّرد في حكم ما، مثل رفع الفاعل ولكن قد تختلف النتائج المترتبة على هذا الحكم إلى أن يصل الأمر إلى الاستدلال بالشيء الواحد على الحكمين الضدين مثل ما هو في قول أبي حية النميري:

زمان علي غراب غداف فطيره الشيب عني فطارا

فقال في هذا: يمكن أن يذهب ذاهب إلى سقوط حكم ما تعلق به الظرف من الفعل ويمكن أيضاً أن يستدل به على ثباته وبقاء حكمه، فالظرف الذي هو «علي» متعلق بمحذوف تقديره «استقر علي»، وقام الظرف مقامه، فمن أثبت حكم الفعل المحذوف جعل «فطيّره» عطفاً على «استقر»، ومن اعتقد سقوط

(١) الخصائص: ١/١٨٩.
(٢) المصدر نفسه: ٢/١٤.

حكم ما تعلق به الظرف استدل عليه، يعطف «فطيره» على الظرف الذي هو «علي»[١].

ز) القياس:

القياس من الأسس التي بنى عليها ابن جني آراءه اللغوية، فلقد كانت له المقولة المأثورة وهي أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب[٢]. ثم خصص باباً مستقلاً لمقاييسها[٣]، كما أنه مد آفاق هذا القياس ليشمل النثر والشعر فقال: إن لنا أن نقيس منثورنا على منثور العرب، وأن نقيس شعرنا على شعرهم، وفي هذا المجال يجيز للشاعر أن يأتي بكل الاستعمالات الواردة في ما يسمى بضرائر الشعر[٤]، ولا حرج عليه في ذلك، فهو في هذا المنحى يتقرب شيئاً ما من مذهب الكوفيين.

لكنه مع ذلك لم يطلق العنان للقائس ليقول ما يشاء بل إنه وضع له ضوابط تحمي من الخورج عن الجادة، نذكر منها ما قاله في بابين من كتابه وهما «تعارض السماع والقياس»، و«امتناعهم من الكلام بما يجوز فيه القياس». وأعطى أمثلة تحتمل القياس، لكن السماع يمنعه،منها أن العرب لم تأت بخبر المبتدإ في قولنا: لعمرك لأقومن[٥]، ولم تقل «استحاذ» وإنما قالت استحوذ[٦]، ولم تستعمل إلا نادراً الماضي من يدع، ويذر[٧]، ولا المضارع من عارهُ في قولهم «لا أدري أي الجراد عاره» أي ذهب به[٨].

---

(١) الخصائص: ١/١٠٧.
(٢) نفس المصدر: ١/١١٤ ـ ٣٥٧.
(٣) نفس المصدر: ١/١٠٩ ـ ١١٥.
(٤) نفس المصدر: ١/٣٩٦.
(٥) نفس المصدر: ١/٣٩٣.
(٦) نفس المصدر: ١/١١٧ ـ ٣٩٤.
(٧) نفس المصدر: ١/٣٩٦.
(٨) نفس المصدر: ١/٣٩٤.

فبإفساحه لمجال القياس في النثر والشعر، من جهة وضبطه لحدوده من جهة أخرى اتبع طريقاً وسطاً وسلوكاً يتسم بالتوازن والاعتدال، يسوقه فيه منهجه القياسي الذي أعطاه وسائل التجريد والتعميم ويقوده اطلاعه الواسع على نصوص العربية الصحيحة وحذقه لأساليب العرب في استخدامها.

ح) التعليل:

وفي حديثه عن العلل، تقرب ابن جني من مذهب المتكلمين، وقال إن العلل النحوية أقرب إلى عللهم[1]، وإن مرجعها العام هو الثقل والخفة، ومثل لذلك بأمثلة في التصريف والإبدال[2]، فمن دقة ملاحظته، اعتباره لخضوع القواعد اللغوية للسعي إلى سهولة التلفظ، ثم بيّن الفرق بين العلة والسبب، قائلاً: إن العلة مبناها على الإيجاب، مثل نصب الفضلة، وإن السبب علة الجواز مثل حكم الإمالة[3]. ورد على ابن السراج في كلامه عن علة العلة في مثل قول القائل، ما هي علة رفع الفاعل؟ ولم صار الفاعل مرفوعاً؟ فذكر ابن جني أن هذا من باب شرح العلة وتتميمها لا من باب العلة[4].

وقد استدل البعض على ضعف حجية النحوي في قولهم برفع الفاعل ونصب المفعول وجر المجرور بأن قد نجد الأمر على خلاف ذلك فنجد الفاعل منصوباً في نحو «إن زيدا قام» ونجد المفعول مرفوعاً في «ضُرِب زيد» كما نجد المجرور مرفوعاً في نحو ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم/ ٤].

وقد انتقد ابن جني هذا وقال إنه هراء ولغو وإن قائله لا يفرق بين الفاعل اصطلاحاً والفاعل في المعنى والمفعول في حال كونه فضلة أو لا وحال الإعراب وحال البناء.

---

(١) الخصائص: ١/٤٨ ـ ١٤٥.
(٢) نفس المصدر: ١/٤٩.
(٣) نفس المصدر: ١/١٦٤.
(٤) نفس المصدر: ١/١٧٣.

كما انتقد الجاحظ في استدلاله على رأيه المشهور في ضعف علة النحوي، ببيت الأعشى:

ولست بالأكثر منهم حصى وإنما العزة للكاثر

إذ قال الجاحظ إن في هذا البيت تكذيباً لقول النحويين إن «أفعل» المؤنثة بفعلى، لا تجمع فيها «أل» مع «مِنْ» وردّ ابن جني أن «مِنْ» في هذا الموضع ليست تلك التي تصاحب أفعل التفضيل نحو: مِن هو أحسن منك، وإنما هي مثل «أنت من الناس حر». وقد أراد الشاعر، لست من بينهم بالكثير الحصى، ولست فيهم بالأكثر حصى[1].

ويتضح التقارب بينه وبين الأصوليين في هذه البحوث، حينما يرفض العلة القاصرة حيث يقول إن بناء الكلمة على حرفين لا يمكن أن يصلح علة لبناء اسم مثل «كم» بسبب انتقاضها بوجود «يد» ونحوها[2].

وهكذا نرى أنه ينطبق على ابن جني ما يقال في تفسير اسم والده، فلقد كان من عباقرة النحاة الذين وسموا تاريخه بمنظومة من الأفكار المتطورة، والتي قربت بين الدراسات اللغوية والنحوية، واعتمدت منهجاً جديداً متميزاً عن طريق دعاة المنطق الأرسطي مستلهما آليات المنهج الأصولي عند المتكلمين بواسطة المقارنة وباستعمال مصطلحاتهم المعروفة، فاستطاع ابن جني أن يصوغ نظريات لغوية نحوية وعد بها الخليل في إشاراته التعليلية، وقدم ابن السراج عنوانها دون أن يسير على دربها، وحرر الزجاجي طرفاً منها لكن عمله بقي جزئياً، حتى انتزع ابن جني من تعاليم شيخه العملاق أبي علي الفارسي، أصولها في نسق يكاد يكون متكاملاً.

ثم جاء دور ابن الأنباري الذي أعطى لهذا المنهج شكله النهائي حينما استنسخ منه صورة مطابقة للنظام الأصولي، ولو أنه في هذه المحاولة، لم ينل مرضاة جميع النحويين الذين ظلوا متشبثين بنحو الفروع إلى أن حقق لهم ابن

---

(١) نفس المصدر: ١/ ١٨٤ ـ ١٨٦.

(٢) نفس المصدر: ١/ ١٦٩.

مالك رغبتهم الكامنة في تصور نحو القواعد التطبيقية، ومع ذلك فإن نظرية ابن جني، وتجربة ابن الأنباري، ومحاولة تجديده في اقتراح السيوطي ، لها كلها أهميتها في تاريخ تطور النحو العربي.

٨ ـ أبو البركات بن الأنباري:

عاش ابن الأنباري في عصر ازدهرت فيه العلوم، وانتشرت المدارس العلمية ونشطت حركة التأليف والتعليم.

غادر مدينة الأنبار صغيراً، والتحق بالمدرسة النظامية في بغداد، ولازم شيوخ العلوم في عصره، فأخذ الفقه والأصول عن أبي منصور الرزاز، واللغة والأدب عن أبي منصور الجواليقي، ودرس النحو على الإمام أبي السعادات بن الشجري صاحب الأمالي[١]، ومزج ابن الأنباري بين كل هذه العلوم، فمد بينها جسور الأصول والقواعد، وكتب عنها عشرات الكتب. وكما أنه زهد في الدنيا، وتفرغ للعلم، والتفكير والتأليف، فقد اتسمت مصنفاته بالجودة والجدة.

أ) الإنصاف في مسائل الخلاف:

ومن كتبه التي صارت معلمة في تاريخ النحو كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، استطرد فيه مائة وعشرين مسألة بين البصريين والكوفيين، وناقش حججهم وآراءهم فرجح رأي البصريين في مجملها، وأيد الكوفيين في قليل منها، وأهمية الكتاب تعود إلى كونه أول من أبرز مضامين كل مذهب، ومنهجه معتمداً على سعة اطلاعه النحوي، ومعرفته التامة بتاريخ النحاة الذي ألف فيه كتابه المعروف «نزهة الألِبَّاء» وهذا الكتاب من أمتع كتب الخلاف في النحو، وأحسنها عرضاً، ومنهجاً.

(١) هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني البغدادي المعروف بابن الشجري، توفي ببغداد سنة ٥٤٢هـ. له مؤلفات منها شرح التصريف الملوكي لابن جني وشرح اللمع لابن جني أيضاً. ومن أمتع كتبه كتاب «الأمالي».

وتقليداً منا للمنهج الشنقيطي في النظم، فقد اختصرت في نظم موجز مسائل الإنصاف، مقتصراً على أقوال البصريين، ومفهوم المخالفة يشير إلى رأي أهل الكوفة، وأوردنا هذه النظم في خاتمة هذا الفصل.

وليس كتاب الإنصاف هو وحده الذي يثير انتباه المهتم بتاريخ النحو، بل إن آراءه في رصالة الإعراب في جدل الإغراب، ورسالة لمع الأدلة من أحسن ما كتب في أصول النحو فكأنها تتويج لإشارات ابن السراج، ومحولات الزجاجي، ونظريات ابن جني، فلقد استطاع ابن الأنباري أن يوحد بين منهجي الأصوليين والنحاة دون أن يلجأ إلى خلط مصطنع بين مضمونيهما.

ب) رسالة الإغراب:

لقد اقتضت من ابن الأنباري جماعة من الأصحاب تلخيصاً لكتاب الإنصاف فألفه ليكون أول ما صنف في هذه الصناعة في قوانين الجدل والآداب، ووضعه على أربعة أصول[1] وهي السائل والمسؤول به، والمسؤول منه، والمسؤول عنه، فوصف السائل بأنه المتعلم المستفهم عما يثبت فيه الاستبهام وقد قيل: ما ثبت فيه الاستبهام صح عنه الاستفهام، فلا يصح السؤال عن البديهيات، وأنشد في ذلك:

وليس يصح في الأذهان شيء ... إذا احتاج النهار إلى دليل

ثم ذكر أنه من آداب السائل أن لا يسأل إلا عما يلائم مذهبه، فلا يسوغ مثلاً للكوفي أن يسأل لم عمل الابتداء الرفع في المبتدأ دون غيره لأن الابتداء ليس عاملاً في مذهبه.

ثم انتقل إلى المسؤول به، أي صيغة السؤال، وتحدث عن أداواته الاسمية والحرفية، وعن معانيها ومواضيع استعمالها. ثم تحدث عن ضرورة بيان معنى

---

(١) الإغراب، ص ٣٦ و٣٧.

السؤال فلا يجوز القول: ماذا تقول في الاسم؟ لأنه لا يعلم هل السؤال عن اشتقاقه أو عن حده أو عن علاماته.

أما المسؤول منه، فينبغي أن يكون أهلاً لما يسأل عنه مثل أن يسأل النحوي عن النحو، والتصريفي عن التصريف، وكذلك كل ذي علم عن علمه.

ووصف المسؤول عنه بكونه يمكن إدراكه، فلو سأل أحد عن أعداد جميع الألفاظ والكلمات الدالة على جميع المسميات كان فاسداً لتعذر إدراكه. وقال إن الجواب ينبغي أن يطابق السؤال من غير زيادة ولا نقصان.

ثم خصص فصلاً للاستدلال[1]، وفسره بأنه طلب الدليل، وذكر أن أدلة الإعراب ثلاثة: نقل، وقياس، واستصحاب حال. وحدد النقل بأنه الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج من حد القلة إلى حد الكثرة. وأن القياس هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان وإن لم يكن منقولاً عنهم وأن استصحاب الحال هو إبقاء اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل كقولك في فعل الأمر، إنما كان مبنياً لأن الأصل في الأفعال البناء.

يقول الأستاذ سعيد الأفغاني محقق كتاب الإغراب واللمع، أن ابن الأنباري أدب النحو، وأضفى على أسلوب عرضه من المائية والتندية ما حببه إلى المطالع فأبعد عنه السأم، وليس بقليل أن نعرض ما يشبه الأرقام والقضايا المنطقية عرضاً جذاباً، وقال إن أسلوبه أسلوب رياضي جميل. ثم انتقى مثالاً من عرضه المنطقي في أحكام «كيف» إذ يقول ابن الأنباري «لا تخلو كيف من أن تكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً» فبطل أن يقال هي حرف لأن الحرف لا يفيد مع كلمة واحدة، و«كيف» تفيد مع كلمة واحدة. ألا ترى أنك تقول «كيف زيد» ويكون كلاماً مفيداً. ويبطل أيضاً أن يكون فعلاً لأن الفعل إما أن يكون ماضياً أو مضارعاً أو امراً، ويبطل أن يكون فعلاً ماضياً، لأن أمثلة الماضي إما أن يكون على وزن فعل كضرب، أو فعُل كمكُث، أو فعِل كسمع وعلم. وكيف

---

(١) الإغراب، ص ٤٥.

على وزن فعْل فبطل أن يكون فعلاً ماضياً، وبطل أن تكون فعلاً مضارعاً لأن الفعل المضارع ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع وهي الهمزة والنون والتاء والياء، و«كيف» ليس في أولها إحدى الزوائد فبطل أن يكون فعلاً مضارعاً، وبطل أن يكون أمراً لأن كيف يفيد الاستفهام والأمر لا يفيد الاستفهام فبطل أن يكون أمراً، وإذا بطل أن يكون فعلاً ماضياً أو مضارعاً أو أمراً بطل أن يكون فعلاً، والذي يدل أنه ليس فعلاً أنه يدخل على الفعل في نحو قولك: كيف تفعل كذا، ولو كان فعلاً لما دخل على الفعل لأن الفعل لا يدخل على الفعل، وإذا بطل أن يكون فعلاً، أو حرفاً، وجب أن يكون اسماً[1].

ج) لمع الأدلة:

الرسالة الثانية: كتبها ابن الأنباري بعنوان لمع الأدلة، وقد صرح أنه ألفها بعد رسالة الإغراب، وبين فيها أن أصول النحو هي الأدلة التي تفرعت منها الفروع والأصول مثل ما هو في أصول الفقه. واعتمد التقسيم الذي في كتاب الإغراب، أي أن أقسامها، النقل، والقياس، واستصحاب الحال. لكنه في اللمع، توسع في الحديث عن النقل. واستعرض ما جاء منه، متواتراً أو خبر آحاد، وطبق على الفصول المخصصة له نهج أصحاب الحديث، مستعملاً مصطلحاتهم، وطرقهم فشرح شروط التواتر، والصحة، ونقل الآحاد، وتحدث عن المرسل، والمجهول، وعن الجرح والتعديل.

ثم تناول القياس بصفة أقرب إلى أسلوب الأصوليين وذكر بأركانه الأربعة، وهي الأصل، والفرع، والعلة، والحكم وأعطى عنه المثال التالي: نقول في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله، إنه اسم أسند إليه الفعل مقدما عليه فوجب أن يكون مرفوعاً، قياساً على الفاعل. فالأصل هو الفاعل، والفرع ما لم يسم فاعله، والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع[2].

ورد على نفاة القياس بقوله: إن النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء

---

(١) مقدمة تحقيق كتاب الإغراب، ص ٢٣.

(٢) لمع الأدلة: ٩٣.

كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ثم رد على شُبَهِهم وتناول أقسام القياس قائلاً إنها ثلاثة: قياس العلة وهو معمول به بإجماع العلماء، وقد سبق التمثيل له برفع ما لم يسم فاعله، وقياس للشبه وهو معمول به عند أكثر العلماء، ومثل له في إعراب المضارع قياساً على الاسم، لوجه الشبه بينهما وهو الاختصاص بعد الشياع، فإنك تقول «يقوم» وهو يصلح للحال والاستقبال، فإذا أدخلت عليه السين اختص بالاستقبال، كما أنك تقول رجل فيصلح لجميع الرجال، وإذا أدخلت عليه الألف واللام اختص برجل بعينه، أم القسم الثالث من الأقيسة، فهو قياس الطرد، وهو كما يقول ابن الأنباري معمول به عند كثير من العلماء، أي أنه محل خلاف لأن مجرد الطرد عنده لا يكفي بل لا بد معه من شبه وإخالة غير أنه جعل الطرد من شروط العلة[١].

وقال إن الاعراض على الاستدلال بالقياس يقع من سبعة أوجه:

الأول: فساد الاعتبار، ومثل له برد استدلال البصريين على منع ترك صرف ما ينصرف لضرورة الشعر، لأن الأصل الصرف، وتركه لا يجوز قياساً على مد المقصور، فيقول المعترض أن هذا الاستدلال بالقياس مقابل النص عند العرب، كقول حسان بن ثابت:

نصروا نبيهم وشدوا أزره ... بحنين عند تواكل الأبطال

وقول الأخطل:

طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت ... بشبيب غائلة الثغور غرور

وقول أبي دهبل الجمحي:

أنا أبو دهبلَ وهب لوهب ... من جمح والعز فيهم والنشب[٢]

الثاني: فساد الوضع، مثل احتجاج الكوفي بجواز «أفعل» من صيغة السواد

(١) نفس المصدر: ٩٥ ـ ١١٢.
(٢) الإغراب: ٥٤ ـ ٥٥.

والبياض لأنهما أصل الألوان، فيجيبه البصري أن منعه في الفروع أقوى دليل على منعه في الأصل[1].

الثالث: **القول بالموجب**، وهو تسليم موجب الحكم مع استبقاء الخلاف، كقول البصري بجواز تقديم الحال إذا كان فعلها متصرفاً وصاحبها ظاهراً، لأن تقديم معمول الفعل المتصرف ثابت في الحال وغيره، فيقول الكوفي، نعم يجوز تقديم الحال عندي إذا كان ذو الحال مضمرا[2].

الرابع: **المنع**، ومن أمثلته اختلافهم في الاستدلال على بناء فعل الأمر قياساً على بناء صيغة نزالِ[3].

الخامس: **المطالبة بتصحيح العلة**، إما بكونها مطردة منعكسة، أو بشهادة الأصول لها، نحو علة البناء في «كيف» و«أين» و«متى» لتضمنها معنى الحرف[4].

السادس: **النقض**، وهو تخلف الحكم عن العلة، كمن يقول إن حذام مبنية بسبب أنه قد اجتمع فيها التعريف، والتأنيث والعدل. لكن هذا منتقض بمثل «آذربيجان» التي اجتمعت فيها أكثر من ثلاث علل وبقيت معربة[5].

السابع: **المعارضة**، وقد مر بيانها في النقل.

ثم ختم رسالته بفصل في ترجيح الأدلة بمرجحات الرواية في النقل كصحة الإسناد وموافقة القياس.

---

(١) نفس المصدر: ٥٥ ـ ٥٦.
(٢) نفس المصدر: ٥٦ ـ ٥٧.
(٣) نفس المصدر: ٥٨.
(٤) نفس المصدر: ٥٩.
(٥) نفس المصدر: ٦٠.

ثم عرض في فصل هام، مواضع الاعتراض على الاستدلال، مثل ما فعل الأصوليون في باب القوادح، وبين أوجه الاعتراض على النقل من حيث الإسناد والمتن، وعلى القياس بقوادحه المعروفة عند الأصوليين وعلى استصحاب الحال بإثبات زواله.

وقال فيما يخص النقل إن الإسناد ضروري، ولولاه لقال كل من أراد ما أراد، وكذلك توثيق الراوي. أما الاعتراض على المتن، فمن خمسة أوجه: منها اختلاف الروايات فقد ينقل الكوفي مستدلاً على مد المقصور في الشعر:

سيغنيني الذي أغناكَ عنّي فلا فَقْرٌ يدومُ ولا غَناءُ

فيقول البصري أن روايته غناء بفتح أوله. ومنها أن يأتي المستدل بحجة لا يقول بها، كقول البصري، الدليل على أن واو رب لا تعمل الجر، وأن العامل «رب» مقدرة، إذ قد جاء الجر بإظهارها من غير عوض من قول الشاعر:

رسم دار وقفت في طلله كدت أقضي الحياة من جلله

فيقول الكوفي إعمال حرف الجر مع الحذف من غير عوض يخالف مذهبك، فلا يجوز لك الاستدلال به، ومنها المشاركة كاحتجاج الكوفي والبصري معاً باشتقاق لفظ المصدر لرأي كل منهما في أصله. ومنها التأويل وهو حمل اللفظ على معنى. ومنها أخيراً المعارضة، كاختلافهم في إعمال فعلي التنازع، فيستدل الكوفي بقول الشاعر:

وقد نغني بها ونرى عصوراً بها يقتدننا الخرد الخدالا

فيقول البصري هذا يعارضه قول الشاعر:

ولكن نصفاً لو سببت وسبني بنو عبد شمس من مناف وهاشمِ

ويعتبر ابن الأنباري خاتمة أئمة النحو في المشرق، قبل انتقال المدرسة الأندلسية إلى مصر والشام على يد ابن مالك وأبي حيان، وقبل ظهور ابن يعيش وأقرانه. وقد ترك ابن الأنباري أثراً بالغاً في تاريخ النحو، لأن ما وصلنا

من مؤلفاته التي تناهز المائة، يدل دلالة قوية، مع قلته، على ما يتحلى به هذا الرجل من علم، وعقل، وقد أعرب عما لهما في نفسه من تقدير بقوله:

العلم أوفى حلية ولباس ... والعقل أوفى جنة الأكياس
كن طالباً للعلم تحيى إنما ... جهل الفتى كالموت في الأرماس
وصن العلوم عن المطامع كلها ... لترى بأن العز عز الباس
والعلم ثوب والعفاف طرازه ... ومطامع الإنسان كالأدناس
والعلم نور يهتدى بضيائه ... وبه يسود الناس فوق الناس

د) نظم ملخص الإنصاف:

وفيما يلي ملخص مسائل الإنصاف المشار إليها آنفاً:

من السموّ أصل الأسماء ثبت ... وستة من واحد قد أعربت
وأحرف الإعراب واو، ثم يا ... في سالم الجمع وفيما ثنيا
و«طلحون» شذ هذا الجمع ... والابتدا به يكون الرفع
وبعد ظرف رفعوا بالابتدا ... وفَرِّغ الجامد إن جا مفردا
وأبرز الضمير إن وصف جرى ... لغير أهله، وقدِّم خبرا
وبعد لولا الابتداء رفعا؛ ... وعامل المفعول فعل وقعا
بفعل أضمر اشتغال يُنْصَبُ؛ ... وفي التنازع الأحق الأقربُ
نعم، وبئس، أفعلُ التعجب ... عدَّت من الأفعال عند العرب
ومنع صوغه من البياض ... «أبيض من أخت بني أباض»[1]

---

(١) إشارة إلى قول الشاعر:
جاريةٌ في دِرْعِها الفَضْفاضِ ... تقطع الحديث بالإيماضِ
أبيَضُ مِنْ أختِ بني اباضِ
راجع الإنصاف ص ١٤٩ ـ ١٥٠.

كمنع سبق خبر في نحو «ما زال»، وفي «ليس» جواز علما
ونصبت «ما» في الحجاز الخبرا وسبق معمول له قد حظرا
وسبق مفعول لفعل انحصر لم يمتنع، و«إن» ترفعُ الخبر
قبل تمام خبر يمتنعُ عطف على ناصبها مرتفع
وانصب بها إن خففت مثل كأن «لكن» بلام خبر لا تقترن
والزيد في لام لعل اعتمدوا «عل» صروف الدهر، فيها تشهد[1]
وأخر المعمول في إغرائكا يا أيها المائح دلوي دونكا[2]
من صيغة المصدر فعل أخذا لمن يرى حذو الإمام قد حذا
وينصب الظرف بفعل أضمرا إن كان عن مبتدإ قد أخبرا
وينصب المفعول بعد الواو بالفعل لا بعدم التساوي
وصاحب الحال سواء مضمرا أو ظاهراً تقديمه لن يحظرا
لا يقع المُضي حالاً يقبل و«حصرت صدورهم» مؤول
وصفة صالحة أن تخبرا ترفع مع ظرف وجرٌ كُررا
بالفعل مع توسط بإلا نصب الاستثناء ليس إلا
و«لا تقل» واو كـ «إلا» جاءي ولا تُقدِّم حرف الاستثناء
و«حاشى» حرف والمبرد ذكر فعلا تُرى وتارة كحرف جر

---

(١) إشارة إلى قوله
علي صروف الدهر أو دولاتها تدلننا اللمة من لماتها
الإنصاف: ٢٢٠.

(٢) إشارة إلى الشاهد:
يا أيها المائح دولي دونكا إني رأيت الناس يحمدونكا
يثنون خيراً ويمجدونكا
الإنصاف: ٢٢٨

و«غير» في استثنائها صح البنا ... مضافة لغير ما تمكنا
ولم تقع «سوى» سوى ظرف، و«كم» ... مفردة بسيطة من الكلم
وإن ترد لخبر فمن حكم ... بفصله من بعد نصب ما ظلم
ولا تضف لعشرة كالخمسة ... وشذ في الشعر «ثماني عشرة»(١)
وإن تركب فدخول «أل» حظل ... لكن إلى المثل يضاف وقُبِل
والعلم المفرد في الندا بُني ... ضمّا ولكن موضع النصب عني
ويا الغلامان اللذان فرا ... مُؤَوَّل» ولا يجوز نشرا(٢)
وفي اللهم عوضوا بالميم ... ومنعوا المضاف من ترخيم
كذا الثلاثي، وحذفك الأخير ... من كقمطر مع سكون لا يضير
وفتح «لا رَجُلَ» فتح للبنا ... لأنه منكر ما نُوِّنا
ولابتداء زمن مِن «لا تجي ... وليس في «من حِججٍ» من حُجج(٣)
وواو رب وحدها لا تعمل ... في الجر بل تقدير رب نقلوا
ومذ ومنذ اسمان رافعان ... «وحيث جرا فهما حرفان»
وأحرف القسم دون بدلِ ... ليس لها عندهم من عملِ
لامُ ابتداء في «لزيد أشرف» ... وقَسَمٌ تقديره تكلف

---

(١) إشارة إلى قول الشاعر:
كلف من عنائه وشقوته ... بنت ثماني عشرة من حجته
الإنصاف: ٣٠٩.
(٢) إشارة إلى قوله:
فيا الغلان اللذان فرا ... إياكما أن تكسباني شرا
الإنصاف: ٣٣٦.
(٣) إشارة إلى قول الشاعر:
لمن الديار بقنة الحجر ... أقوين من حجج ومن دهر
الإنصاف: ٣٧١.

وأيمنٌ إفرادها في المثل «يأتي لها من أيْمُنٍ وأشْمُل»[1]
ظرف وجر لمضاف فصلا أما «الذي زج قلوصه فلا»[2]
«ولا يضاف اسم لما بها اتحد معنى وأول موهما إذا ورد»
لفظ «كلا» ولفظ «كلتا» وُحّدا ولم تكن كلت لكلتي مفردا
تأكيد منكور لهم قد منعا لو «صرت البكرة يوماً أجمعا»[3]
ونحو «إن زيد أتى قد رفعا» بعامل تقديره لن يمنعا
وجائز في الشرط والجواب تقديم ذي رفع وذي انتصاب
ومدعي زيادة الواو كمن «قلب في عطوفه ظهر المجن»[4]
وقابلوا على ضمير الخفض العطف دون خافض بالرفض
وقبحوا «إذ أقبلت وزهرُ» والشاعر المجيد قد يضطر[5]

---

(١) هكذا أورد ابن الأنباري هذا الشطر دون أن يذكر لا صدراً أو عجزاً، وهو من شواهد سيبويه وأنشد ابن السيرافي قبله:
تقلى له الريح ولما يختل لمة قفر كشعاع السنبل يأتي لها من أيمن وأشمل ونسبه لأبي النجم
الإنصاف: ٤٠٦.

(٢) إشارة إلى قول الشاعر:
فزججتها بمزجة زج القلوص أبي مزاده
الإنصاف: ٤٢٧.

(٣) إشارة إلى قول الشاعر:
قد صرت البكرة يوماً أجمعا
الإنصاف: ٤٥٥.

(٤) إشارة إلى قوله:
حتى إذا قملت بطونكم ورأيتم أبناءكم شبوا
وقلبتم ظهر المجن لنا إن اللئيم العاجز الخب
الإنصاف: ٤٥٨.

(٥) إشارة إلى قول الشاعر:
قلت إذ أقبلت وزهر تهادى كنعاج الملا تعسفن رملا
الإنصاف: ٤٧٥.

وأنكروا إتيان «أو» معنى كبَلْ   وكونه كالواو أيضاً ما قُبِل
و«أول لكن نفيا أو نهيا ولا»   يعاب للشاعر صرفُ أفعلا
تنوين مصروف بشعر قد علم   لكنما الخلاف فيه محتدم
و«الآن» تبنى عندهم لأنها   باسم الإشارة تفيد الشبها
والأمر مبني لدى الصحاب   حذار من مقولة الإعراب
وعِلل الإعرابِ في المضارع   تخصيصٌ، اللامُ، ووزن ضارع
ولقيامه مقام الاسم   يحق رفعه بهذا القسم
وبعد واو معنى معْ وفا سبب   بالفعل، «أن» وسترها حتم نُصب
ببدل في الحذف منها قيدوا   عمل «أن» وجزموا «لا تعبدوا»[(١)]
و«كي» تجر وعلى «ما» دخلا   ولامُهَا تحتاج «أن» لتعملا
لا تظهر «أن» من بعد حتى فتضير   ولا تكرره «لكيما أن تطير»[(٢)]
كما «بكيما» عندهم لا تبدلن   وبعد لام الجحد قدرن «أن»
كمثل «حتى» وحروف الشرط أو   أفعاله جازمة فيما رووا
ومن بجر بالجوار يقل   «يحوك نسج العنكبوت المرمَل»[(٣)]

---

(١) إشارة إلى قوله تعالى (قراءة ابن مسعود): «وإذا أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدوا إلا الله».
الإنصاف: ٥٦٠.

(٢) إشارة إلى قول الشاعر:
أردت لكيما أن تطير بقربتي   فتتركها شنا ببيداء بلقع
الإنصاف: ٥٨٠.

(٣) إشارة إلى شطر لم يذكر له ابن الأنباري صاحبا وهو:
كأن نسج العنكبوت المرمل
وهو من شواهد سيبويه ونسبه ابن السيرافي للعجاج، وأنشده بعده:
أعلى ذرى قلامه المهدل   سبوب كتاب بأيدي الغزل
(شرح أبيات سيبويه ج١ ص ٤٩٥).
الإنصاف: ٦٠٥.

وقبل شرط وجواب قد نبذ ... نصب، ولاتات «بأن» بدل «إذ»
وزيد «إن» من بعد «ما» وخففت ... من «إن» إن لام ابتداء أكدت
ولم تكن «كيف» كـ «إن» إنجازا ... كيف بها حينئذ يجازى
والسين لم تك اختصار «سوفا» ... ولفظ سوف في الخطاب أوفى
وما بتاءين ابتدا قد تحذف ... تلك التي ليست لمعنى يعرف
في فعل الاثنين وفعل النسوة ... قد منعوا التوكيد بالخفيفة
فلم تخفف عن شديدة كما ... «يحسبه الجاهل ما لم يعلما»(١)
«ذوا» و«ذي» أصل لذا، أما الذي ... فأصلها «لذي» وذا به خُذِ
بدون «يا» أو وا والها وحده ... لم يك أصلاً لا لِهِي ولا لِهُو
والكافَ والهاء تجر لو لا ... وقول الأخفش خلاف الأولى
«إيا» ضمير في انفصال بنيا ... وأحرف كاف وهاء ثم يا
وعقرب في اللسع كالزنبور ... إذ هو هي في اللقا المشهور
ضمير فصل بين نعت وخبر ... ما إن له موضع إعراب ذكر
ومضمر أعرفهم لا المبهم ... أما السيرافي فقال «العلم»
«وأيهم أحق» للبنا استحق ... وأعربوا أيهم هو الأحق
ولا يكون هؤلاء كالذين ... وقدروا الحذف «بهذا تحملين»(٢)
وورود «أل» مع معرب الأفعال قل ... لأنه على المعاني قد يدل

---

(١) إشارة إلى قوله:
يحسبه الجاهل ما لم يعلما ... شيخاً على كرسيه معمما
الإنصاف: ٦٥٣.

(٢) إشارة إلى قول الشاعر:
عدس ما لعباد عليك إمارة ... أمنت وهذا تحملين طليق
الإنصاف: ٧١٧.

وحركوا الهمزة وهي بين بين ... مخافة من التقاء ساكنين
وقفا بكسر وبضم مع «ال» ... «علمنا إخوانُنا بنو عِجل»[1]
وهمز وصل كسرها أصلاً جُعِل ... وضمها من أجل إهمال فُعِل
ومالها لساكن من نقل ... لأنها معدومة في الأصل
ومنعوا في الشعر مَدَّ القصر ... وخالف الأخفش في ذا الأمر
وألف المقصور والممدود في ... تثنية إثباتها لا ينتفي
وحذف تاء حامل للنَّسب ... أي ذات حمل والتخصص أبي
والواو في مضارع قد يحذف ... إن يك بين الكسر واليا يقف

(١) إشارة إلى قوله:
علمنا إخواننا بنو عجل ... شرب النبيذ واصطفاقاً بالرجل
الإنصاف: ٧٣٤.

خاتمة:

تطور تاريخ النحو في المشرق:

لقد استكمل النحو المشرقي أسس منهجه، وعوامل تطوره في أعمال ابن الأنباري، فتحددت ملامح مدارسه، ودُرِست نظريات مؤسسيها وأئمتها، ومناهج مفكريها، ووقع حصر مسائل الاتفاق والخلاف بين كل منها، وطرق الحجاج لمواقفهم. ولقد حاولنا تتبع مراحل هذا التطور، وإعطاء صورة عن ملامحه العامة. غير أننا لا ندعي شمول هذه الصورة، ولا استقصاء جوانبها المتعددة، فإننا على سبيل المثال لم نتوسع في دراسة ما يعرف بالمدرسة البغدادية، ولم نتابع الذين نسبوا إليها نشاط الحركة التي قام بها الزجاجي، والفارسي وابن جني، ذلك أننا رضينا بإقرار هؤلاء العلماء بانتمائهم إلى المنهج البصري، ملاحظين أن المهم أن نتبين مدى إسهامهم في نمو الفكر النحوي وتطويره، ومع ذلك فإننا نشعر بنوع من التقصير في تعميق دراسة مجموعة من البغداديين كابن كيسان، وابن شقير، وابن الدهان، ومبرمان، وأبي السعادات ابن الشجري، وابن النحاس.

ونرجو ألا يكون الاقتصار على الأمثلة التي قدمناها في هذا القسم نوعاً من القصور المخل بإدراك التصور العام لحركة النحو في المشرق العربي.

القسم الثاني

النحو في الغرب الإسلامي

مظاهر وحدة الأمة الإسلامية

لقد جمع الإسلام أمته، في المشرق والمغرب، على وحدة العقيدة ولو تفاوتت في تصوره، وعلى الالتزام بالخطاب القرآني، ولو اختلفت في تأويله، وعلى وحدة أسس الحضارة، ولو تنوعت مظاهرها. وتعود أصول الاختلاف والتنوع إلى العوامل التاريخية، والتقاليد الثقافية للشعوب التي انضوت تحت لواء الإسلام، ودخلت في حظيرة الأمة.

واللقاء الحضاري بين حملة الإسلام من المشرق وبين الشعوب التي اعتنقته في المغرب خلف حضارة متميزة، كان من خصائصها الكثيرة أنها كانت في المغرب، مع استقلالها الفكري والفني، حريصة كل الحرص على تقوية الصلاة المشرقية وذلك بنوع من الميل إلى المحاكاة والمعارضة التنافسية، وقد تمثل ذلك فيما نراه في القرن الرابع الهجري، حينما قال الصاحب ابن عباد في العقد الفريد لابن عبد ربه: «هذه بضاعتنا ردت إلينا». ثم إننا نرى أوجه المعارضة بين يتيمة الثعالبي وذخيرة ابن بسام، وبين المتنبي وابن هانئ. والأمثلة من هذا النوع كثيرة.

ولقد زاد في إحياء هذه الأواصر استمرار حنين العرب والمسلمين إلى الربوع المشرقية، سواء أكانت دينية كالشوق إلى الحرمين في الحجاز، أو حضارية كالتعلق الشعري بتهامة ونجد، أو التطلع الثقافي كالرحلات العلمية إلى حواضر العراق والشام ومصر. ثم لم تخل هذه العلاقات من قسط من التوتر الفكري، نرى من مظاهره ما تحدثنا عنه بعض الروايات في مجلس بين منذر بن سعيد البلوطي وأبي جعفر النحاس الذي أنشد قوله قيس بن معاذ:

خليلي هل بالشام عين مريضة تُبكّي على نجد لعلي أعينها
قد أسلمها الواشون إلا حمامة مطوقة باتت وبات قرينها

وسأل منذر أبا جعفر، «باتا يفعلان ماذا؟ أعزك الله» فأجابه: «وكيف تقول يا أندلسي؟ فقال منذر: «بانت وبان قرينها»[(1)]. ولم يرض ابن النحاس عن هذا التصحيح.

ثم نرى ابن حزم يقول:

أنا الشمس في جو السماء مضيئة ولكن عيبي أن مطلعي الغرب

فيبدو وكأننا نلاحظ نظرة يشوبها بعض الاستعلاء في المشرق، وشعوراً بشيء من عدم الإنصاف في تقدير الدور الحضاري في المغرب.

بيد أن المغاربة على العموم لم ينساقوا إلى التأثر بهذا الشعور، لأنهم استوثقوا من مستوى حضارتهم في ميادين العلوم والفنون والآداب. وإذا كانوا معترفين للمشرق الإسلامي بالسبق في كثير من هذه المعارف، فإنهم استطاعوا بدورهم تنميتها وتطويرها في أكثر من مجال، كما أن جل علمائهم الذين رحلوا وأقروا المقام في المشرق حلوا مكان الصدارة في النهوض بالعلوم الإسلامية؛ وتجدر الإشارة من قبيل العرفان بأن المشارقة أحسنوا استقبال هؤلاء الوافدين، وعرفوا حقهم وعرّفوا بمكانتهم في العلم والعطاء.

غير أن الذي حدث فيه نوع من التقصير هو التعريف بدور المغاربة، وليس من شك أن هذا كان من واجبهم، هم أولاً، لكنه يحتاج إلى عناية من الجميع.

ولكي لا نبتعد عن موضوعنا، فليس في وسعنا إلا أن نقول أن دراسة التاريخ النحوي في المغرب اقتصرت على إبراز جهود الأندلسيين، وانتهت بنهاية وجودهم في الجزيرة الإيبرية؛ والذي لم يبرز في البحوث التاريخية هو

(1) الزبيدي: طبقات النحاة، ص ٢٢١.

وحدة الحضارة المغربية في المغرب وفي الأندلس. مع أن كثيراً من أعلام النحويين كانوا مغاربة وأندلسيين، أمثال الإمام السهيلي وابن مضاء والشلوبين وابن أبي الربيع.

وعن مظاهر الوحدة الفكرية والنهوض بالدراسات النحوية، يقول الأستاذ محمد حجي:

«وابتداءً من القرن الهجري الرابع، دخل الغرب الإسلامي مرحلة النضج والتفتح الفكري، حيث أخذت مساجد قرطبة بصفة خاصة، تعج بأعلام العلماء، ومكتباتها تزخر بمختلف المؤلفات اللغوية والنحوية والأدبية، أيام عبد الرحمن الناصر، وابنه الحكم المستنصر. وتأكدت شخصية هذه المنطقة في القرون التالية مع المرابطين والموحدين الذين تمكنوا طوال قرنين ونيف من إقامة امبراطورية انتظمت في سلكها أقطار شمال أفريقيا والأندلس، فكان العلماء ينتقلون في أرجائها الفسيحة، يملون ويؤلفون، وينالون من ضروب الإكرام والتشجيع ألواناً. وفي هذه الفترة بالذات نالت الدراسات اللغوية والنحوية والأدبية أوفى نصيب، وراج كتاب سيبويه أعظم رواج».

«ثم كانت زوابع ومحن في الغرب الإسلامي خلال القرن الهجري السابع كادت تعصف بثقافته، لولا جهود المرينيين الضخمة فيما بعد، والمتمثلة في حشد المساجد والمدارس الفخمة وتشجيع المعلمين والمتعلمين في كل جهات المغرب، وفي تقديم العون المادي والمعنوي لمملكة غرناطة، فكان لذلك الأثر المحمود في إحياء ذماء العلم بالعدوتين، وأعطى الدراسات اللغوية والنحوية فيهما، وبخاصة كتاب سيبويه نفساً جديداً».

«ولما حُم القضاء، وحلت النكبة الكبرى بالمسلمين في الأندلس في نهاية القرن التاسع آوت العدوة الجنوبية مختلف المقومات الحضارية مع آخر المهاجرين الأندلسيين، وأصبحت مدينة فاس دار مقام لعدد عديد من الأسر النبيلة، وفي مقدمتها أسرة أبي عبدالله النصري آخر ملوك بني الأحمر، وعمر

أندلسيون آخرون مدن تطوان والرباط والقصبة، واستوطن غيرهم حتى قمم الجبال وحدود الأودية، وبلغوا بسائط سوس الأقصى».

«وبذلك امتزجت الحضارة الأندلسية بالحضارة المغربية امتزاجاً نهائياً، ولم تنطفئ ذبالة تلك الثقافة الأصيلة، ومعها الدراسات النحوية وكتاب سيبويه، لم تنطفئ في المغرب إلى أيام الناس هذه»(١).

وسنحاول في هذا العرض الإسهام في وضع الأمور في مواضعها التاريخية وبيان ما قدمه المغرب من تطوير وإثراء للمعارف النحوية. وعلى سبيل الإجمال، نرى مما حققه المغاربة في هذا الميدان:

- تنمية التراث النحوي الذي اخترعه أئمة النحاة في المشرق.
- والعمل على تقريب القواعد النحوية من واقع اللغة المستعملة، وكان ذلك على يد لغويين ـ نحويين أمثال الرباحي وابن سيده ونحويين لغويين أمثال الأعلم الشنتمري.
- وعلى تقريب المنهج النحوي من منطق المعقول، وقد تم ذلك من حيث الشكل في قانون الجزولي، ومن حيث المضمون في آراء ابن الطراوة وعبد الرحمن السهيلي.
- وعلى تقريب المعارف النحوية من الجمهور، بدءاً بالزبيدي الذي فرق بين نحو العامة، ومباحث المتخصصين، انتهاءً بابن مالك الذي انتقى نموذجاً بجمع بين الشمولية في اعتبار السماع اللغوي واختيار الأسلوب الشعري أداة للتبليغ.

وهذا ما سنتعرض له بشيء من التفصيل، مع التذكير برموز كل اتجاه من أئمة النحاة المغاربة، مع البدء بلمحة تاريخية موجزة.

(١) الدكتور محمد حجي، محاضرة ألقيت في ملتقى ذكرى سيبويه بشيراز عام ١٩٧٤.

الباب الأول

رحلة النحو إلى الأندلس

١ ـ النحو الكوفي:

واكبت العلوم الإسلامية انتشار هذا الدين، ولم يمض وقت طويل بعد فتح الأندلس حتى رأينا أن العلماء بدأوا يجمعون بين العلوم الفقهية، والدراسات اللغوية لما لها من صلة بالقرآن الكريم، وكان من رواد هذا الاتجاه في الأندلس: أبو موسى الهواري[١]، الذي رحل إلى المشرق والتقى بالإمام مالك ونظرائه، ثم داخل الأعراب في محالّها، وأخذ عن الأصمعي وأبي زيد الأنصاري، وألف في القراءات. ولما ضاعت كتبه في رحلته، كان يقول «ذهب الخرجُ، وبقي ما في الدرج، أنا شعبي زماني» وكان أهل قرطبة يقدمونه في الفتوى على عيسى بن دينار الغافقي (ت ٢١٢هـ) وعلى أبي عثمان سعيد بن حسان الصائغ (ت ٢١٣هـ). بيد أن أول من اختص في النحو هو جودي بن عثمان (ت ١٩٨هـ)[٢]، قيل عنه إنه أول من صنف في النحو في الأندلس، بعدما تتلمذ للكسائي والفراء، وهكذا شق النحو الكوفي طريقه إلى الأندلس، ورسخت قدمه على يد مفرج بن مالك النحوي المعروف بالبغل[٣] الذي شرح

(١) ترجمته في الزبيدي طبقات النحاة، ص ٢٥٣.
(٢) المصدر نفسه، ص ٢٥٦.
(٣) ترجمته في القفطي انباه الرواة ج١ ص ٦٥.

أحد كتب الكسائي، مثل ما فعل بعد ذلك بنحو قرن أحمد بن أبان النحوي (ت ٣٨٢هـ).

ويرى الأستاذ علال الفاسي أن النحو الكوفي، استمر في المغرب، كما يشهد لذلك اصطلاحات ابن اجروم الصنهاجي، واختياراته، ويعيد السبب في تأصله إلى تعلق المغاربة بما ترمز له الكوفة من ولاء لعلي بن أبي طالب وللعترة الشريفة[(١)]، وفي أواخر القرن الثالث الهجري أدخل محمد بن موسى بن هاشم الأقشتين[(٢)] كتاب سيبويه، وانطلقت حركة قراءته، وتوالت عليه التعليقات والشروح، وممن اشتهر بدراسته هارون بن موسى القرطبي (ت ٤٠١هـ)[(٣)]، الذي شرح عيون الكتاب.

وشهد القرن الرابع الهجري تطوراً كبيراً في الدراسات النحوية واللغوية في الأندلس، امتاز بامتزاج عدة اتجاهات سيكون لها الأثر البالغ في تكوين المدرسة المغربية: منها امتزاج بين آراء الكوفيين والبصريين، وتطوير المذهب البغدادي وتقنينه وتلاق بين المنطق والنحو، وتركيز على التحاليل والتدقيق والاستنباط.

٢ ـ النحو البصري:

وكان رائد هذه الحركة محمد بن يحيى المهلبي الرباحي (ت ٣٥٣هـ) تلميذ أبي جعفر النحاس.

اشتهر الرباحي بحذقه لعلم العربية، ودقة نظره فيها، ولطف مسلكه في معانيها. فكان غاية في الاستنباط، عرف طرق المتكلمين، وناظر الفقهاء، وشارك أهل الطب والتنجيم.

---

(١) علال الفاسي: سيبويه والمدرسة المغربية الأندلسية في النحوية.
(٢) ترجمته في طبقات الزبيدي ص ٢٨١، وانباه الرواة ج٣ ص ٢١٦. وبغية الوعاة ج١ ص ٢٥٣، وقد ورد في لقبه خلاف.
(٣) ترجمته في انباه الرواة ج٣ ص ٣٦٢ وبغية الوعاة، ج٢ ص ٣٢١.

ها هي كانت خصائصه الفكرية والعلمية، ولقد أتيح له أثناء رحلته إلى المشرق أن يصحب عالمين ساعد كل منهما في مجاله أن ينمي مواهبه حتى بلغ ما يروم. صحب الرباحي أبا جعفر أحمد بن محمد الصفار المشهور بالنحاس. وغرف من فيض علمه الشيء الكثير. وهو الذي أخذ عنه رواية كتاب سيبويه. كما صحب أيضاً عليا بن الحسن المصري المعروف بعلان[1] (ت ٣٣٧هـ) وهو مِمَن قيل عنه إنه من ذوي النظر والإدقاق في المعاني، وإنه كان قليل الحفظ للأصول، لكنه إذا حفظ أصلاً يتكلم عليه بأحسن الكلام، وأتى بأجود التحليل.

وهكذا أخذ الرباحي علم الرواية عن النحاس، وأخذ علم الدراية عن علان، فرسم للأندلسيين منهجا يرمي إلى تدبر أصول هذا العلم وعرض الآراء فيها على محك النقد المتحرر، والحرص على حسن الاختيار.

لقد كان الرباحي من ألمع اللغويين في المشرق، ولما دخل الأندلس بث فيها معارفه الواسعة بالأدب والشعر واللغة. ولقد وجد الرباحي الدراسة النحوية قاصرة على المؤدبين الذين يقول عنهم الزبيدي: «ليس عندهم كبير علم فكانوا يعانون إقامة الصناعة في تلقين تلاميذهم العوامل وما شاكلها، وتقريب المعاني لهم في ذلك، إذ لم يأخذوا بأنفسهم بدقائق العربية وغوامضها والاعتلال لمسائلها»[2].

فكانوا مثلاً لا يحسنون النظر في الأبنية والتصريف، ولا يفقهون قواعد الإمالة والإدغام.

فطلع عليهم الرباحي بمنهج جديد متطور، حيث أنه:

أولاً: نقل إليهم كتاب سيبويه، برواية متصلة، ليعتمد أساساً ناسخاً لما عرفته الأندلس قبل، من نحو الكوفيين أمثال الكسائي والفراء، ومن الملاحظ أن رواية الرباحي صارت البضاعة التي ردت إلى المشارقة

---

(١) ترجمته في الزبيدي طبقات النحويين. ص ٢٢٢.

(٢) الزبيدي: طبقات النحويين، ص ٣١١.

لأنها أشهر الروايات وعليها اعتمد طابعو الكتاب ومصححوه[1].

ثانياً: بيّن لعلماء الأندلس «ما عليه أهل هذا الشأن في الشرق، من استقصاء الفن بوجوهه واستيفاء حدوده». فأعاد منهاج الدراسات والبحوث حتى شملت جميع أبواب النحو التي كانت شبه مهملة.

ثالثاً: «أسس سبيل النظر» كما يقول الزبيدي، أي أنه أوضح قواعد لغة السماع، ومجالات القياس ودقائق التعليل، فكان دأبه الغوص على دقيقة يستخرجها، ولطيفة يثيرها، وقياس يمده، وأصل يفرعه»[2].

فتأكّد تأثيره في تلميذه الزبيدي ومن جاء بعده، وتأصل في مدرسته التعمق في البحث عن أوجه الأبنية، وعن أصول القواعد، ونكت التعاليل وجودة القياس.

وكان لرحلة أبي علي القالي المشهورة إلى الأندلس أثرها البالغ في هذا التطور الذي بلغ ذروته في هذا المجال عند ابن سيده صاحب كتاب المخصص اللغوي والمتضمن لأهم البحوث النحوية من لدن سيبويه إلى ابن جني.

ثم تبلورت كل هذه الاتجاهات في صيغة مناهج المدرسة المغربية الأندلسية ومن أوائل منظريها الأعلم الشنتمري، الذي جمع بين الدراسات اللغوية، والمسائل النحوية.

(١) سيبويه: الكتاب، ج١ ص ٥٤ وما بعدها.
(٢) طبقات النحاة ص ٣٠.

الباب الثاني

تبصر النحو في الغرب الإسلامي

١ ـ الأعلم الشنتمري:

يقول ابن بشكوال عن الأعلم إنه كان «عالماً باللغات العربية ومعاني الأشعار حافظاً لجميعها، كثير العناية بها، حسن الضبط لها، مشهوراً بمعرفتها وإتقانها، أخذ الناس عنه كثيراً، وكانت الرحلة إليه في وقته»[١]. ويذكر ابن مضاء أنه كان مولعاً بالعلل الثواني والثوالث، وكلما استنبط منها شيئاً ظن أنه ظفر بطائل[٢].

درس الأعلم اللغة على أبي سهل الحراني، ثم كان عمدته في النحو إبراهيم بن محمد بن زكريا المعروف بابن الإفليلي (٣٥٢ ـ ٤٤١هـ)[٣] تلميذ الزبيدي، وقد كان ابن الإفليلي نحوياً بارزاً، وحافظاً للأشعار، وأخبار العرب وأيامها.

قضى الأعلم حياته كلها في الأندلس، وكانت مليئة بالتدريس والتأليف، فله من اللغويات شرح شعر الشعراء الستة الجاهليين، وشرح أبيات شواهد الكتاب، وشواهد الجمل، وشرح شعر أبي تمام.

---

(١) ابن بشكوال الصلة، ص ٦٤٣.
(٢) الرد على النحاة، ص ١٣٧.
(٣) ترجمته في انباه الرواة، ج١ ص ٢١٨.

ومن أهم كتبه في النحو، شرحه لكتاب سيبويه المعروف بالنكت، والذي طبع أخيراً، بعناية د. عبد المحسن سلطان. ونلاحظ من خلاله تمسكه بمنهج إمام النحاة والدفاع عنه، ومثل ما فعل ابن ولاد، تركز رده على انتقاد المبرد لسيبويه، والأمثلة التالية تعطينا نماذج من هذا الدفاع:

أ) ففي بعض الردود، يعرض رأي سيبويه، ورأي المبرد، وإذا لم يكن له اعتراض على قول أبي العباس يفضل أن لا يبدي رأيه الخاص. مثل ما هو في المثال التالي: يقول الأعلم:

وفي باب المصدر أنشد سيبويه قول غيلان بن حريث.

إذا رأتني سقطت أبصارها دأبَ بكار شايحت بكارها

وقال إن المصدر هنا وهو «دأب» منصوب بفعل مضمر متروك إظهاره وهو «دأبت» وإنه لم ينتصب «بسقطت أبصارها» لأنه ليس من حروف المصدر، ولو كان في معناه الذي دل على الفعل المضمر. ولقد رد المبرد على هذا الرأي، وأجاز نصب المصدر بفعل ليس من حروفه، إذا كان في معناه. ولم يرجح الأعلم أحد القولين وإن كان سكوته يدل على عدم مخالفة المبرد لأنه عادة ينتصر لرأي سيبويه[(1)].

ب) ومرة أخرى يكتفي بتفسير نص سيبويه ملمحاً أن المبرد لم يدرك قصده فيقول:

«في باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمراً، وذلك أنهم بدأوا بالإضمار لأنهم شرطوا التفسير. وذلك قولك: نعم رجلا عبدالله، كأنك قلت حسبك به رجلا، ومثل ذلك رُبَّهُ رجلا. ورد المبرد على سيبويه ترجمة الباب وألزمه المناقضة فيها لأنه قال: هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمراً ثم جاء بعده: نعم الرجل عبد الله فجاء بالرجل مظهراً.

---

(1) النكت، ج1 ص ٣٨٩، والمقتضب ج٣ ص ٢٠٤.

والذي أراده سيبويه أنه لا يعمل في المعروف إلا مضمراً إذا بني ذلك المعروف على أن يفسر بما بعده، وشبهه بقولك إنه كرامٌ قومك، والهاء إضمار الحديث الذي يأتي بعده، ولا يجيء إلا مضمراً لأنه قد لزمه التفسير، وكذلك الاسم الذي يعمل فيه نعم وبُني على التفسير لا يكون إلا مضمراً.

واعلم أنك إذا قلت رُبَّهُ رجلًا فليست الهاء بضمير شيء جرى ذكره ولو كانت كذلك لصارت معرفة، ولم يجز أن تلي «رب» لأنه لا يليها إلا نكرة، ولكنه ضمير مبهم يحتاج إلى التفسير بغيره فضارع النكرات[(١)].

ج) وإذا وجد من النحويين من يتكفل بالرد على المبرد في مخالفته على سيبويه اكتفى الأعلم بتصويبه، مثل ما قاله في المثال التالي مؤيداً قول الزجاج فقال:

«وفي باب ما يشبه من الأماكن المختصة بالمكان غير المختص مثل قول العرب هو منّي منزلة الشغاف، وهو مني منزلة الولد، وكذلك هو مني مزجر الكلب، وأنت مني مقعد القابلة».

قال سيبويه «واعلم أن ظروف الدهر أشد تمكناً في الأشياء. . . «وقال المبرد: «غلط سيبويه في هذا لأنه ذكر في أول الكتاب أن ظروف المكان أقرب إلى الأناسي ونحوهم، لأن لها جثثاً وأسماء تعرف بها كما تعرف الأناسي»[(٢)]. وصوب الزجاج رأي سيبويه فقال: «أصاب لأن ظروف الزمان يقل فيها ما لا يتمكن،ألا ترى أن «سحر» إذا نكر تمكن».

د) وإذا ما ارتفع صوت المبرد بالنكير على سيبويه، يتشدد الأعلم في دفاعه عنه إلى أن يصل به ذلك إلى ذكر تجاوزات المبرد في مذاهبه، والتي لا توجد في القرآن وغيره، مثل ما قال:

---

(١) النكت، ج١ ص ٥٣٦.

(٢) الكتاب، ج١ ص ٢٠٨.

«وذكر سيبويه عن العرب حذف علامة التأنيث من الحيوان مع قلته، وكان المبرد ينكر ذلك أشد الإنكار ويقول: «لم يوجد ذلك في قرآن ولا كلام فصيح ولا شعر»، وقول سيبويه أصح لأنه حكاه عن العرب، وهو غير متهم في حكايته، وليس كل لغة توجد في كتاب الله عزّ وجل، ولا كل ما يجوز في العربية يأتي به القرآن والشعر، وللمبرد مذاهب تجوزها لم توجد في قرآن وغيره، من ذلك إجازته إن زيد قائماً قياساً على ما زيد قائماً، وهذا لا يكاد يوجد له شاهد من شعر أو غيره...»[1].

هـ) وفي بعض الأحيان يقول إن رأيه ليس بحجة كما جاء في قوله أن «أوبر» نكرة ويحتج بدخول الألف واللام عليه، يقول بعض الشعراء.

ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا ولقد نهيتك عن بنات الأوبر

وليس هذا بحجة لأن إدخال الألف واللام ضرورة كما قال أبو النجم:

باعد أم العمر من أسيرها حراس أبواب على قصورها

وقولاً الآخر (وهو ابن ميادة):

رأيت الوليد بن اليزيد مباركاً شديداً بأعباء الخلافة كاهله[2]

و) وربما ذكر أن قول المبرد لا دليل عليه مثل ما ورد في المسألة التالية فيقول:

«ومن جملة ما ذكر (سيبويه) قولهم لاهِ أبوك، يريدون لله أبوك فحذفوا منه لامين وقد كانوا قد حذفوا منه ألف الوصل، واللامان المحذوفتان عند سيبويه لام الجر واللام التي بعدها. وقال المبرد لام الجر هذه اللام المبقاة لأنها دخلت لمعنى فلا تحذف وفتحت لأنها مفتوحة في الأصل والصواب قول سيبويه لأن حروف الجر قد حذفت في مواضع كثيرة.

---

(١) النكت، ج١ ص ٤٥٧.
(٢) النكت، ج١ ص ٤٩٠.

وجملة القول أن قول سيبويه أولى لأنه إذا حذف من الكلمة ما قاله فالباقي منها هو اللفظ الموجود من غير تغير، وعلى قول المبرد تبقى اللام المكسورة وتتغير وليس على التغيير دليل يجب التسليم له»[1].

ز) وقال مرة إن المبرد يلجأ إلى القول بزيادة بعض الحروف، دون أن تكون الحاجة إلى ذلك، فيقول: وأنشد سيبويه لعنز بن دجاجة المازني:

من كان أشرك في تفرق فالج ... فلبونه جربت معا وأغدَّتِ

إلا كناشرة الذي ضيعتم ... كالغصن في غلوائه المتنبت

وأنشد للنابغة الجعدي:

لولا ابن حارثة الأمير لقد ... أغضيت من شتمي على رغمِ

إلا كمعرض المحسر بكره ... عمدا يسببني على الظلم

والمبرد يجعل الكاف في «كناشرة»، وفي «كمعرض» زائدة، ولا ضرورة تدفع إلى ذلك[2].

ح) كما يذكر أنه ربما أتى بتقدير غير صحيح، وذلك في باب ما يتقدم فيه المستثنى فيقول:

قوله (سيبويه) من لي إلا أبوك صديقاً.

قدره المبرد على أن «من» مبتدأ وأبوك خبره ومثّله بقوله ما زيد إلا أخوك وصديقا حال، وقول سيبويه «لأنك أخليت مَن للأب» يدل على خلاف تقدير المبرد لأن معنى أخليت من للأب أي أبدلت الأب منه. فعلى هذا يكون «مَنْ» مبتدأ و«لي» خبره وأبوك بدل مِن مَنْ كأنه قال مالي أحد إلا أبوك. وتقدير المبرد لا يصح[3].

(1) النكت، ج١ ص ٥٠١.
(2) النكت، ج١ ص ٦٣٣.
(3) النكت، ج١ ص ٦٣٨.

ط) وانتقد قول المبرد أن «نصف» معرفة في قول ذي الرمَّة. فقال: أنشد سيبويه قول ذي الرُّمة:

ترى خلقها نصف قناة قويمة ونصف نقا يرتجُّ أو يتمرمر

وقال وبعضهم ينصبه (نصفاً) على البدل وإن شئت كان بمنزلة رأيته قائماً، كأنه صار خبرا[1].

والخبر عند سيبويه يعني الحال هنا. ورد المبرد نصب «نصفاً» على الحال وقال لأن «نصفا» ينبغي أن تكون معرفة. ويقول الأعلم «إن العلة التي ادعى بها التعريف أن «نصفاً» بمنزلة بعض وكل. والقول ما قال سيبويه لأن النصف من باب الثلث وسائر الأجزاء إلى العشرة وهو يثنى ويجمع، فيقال المال بينهما نصفان. وليس ذلك في بعض وكل. ومن أوضح ما يدل على بطلان قوله أنه يقال النصف بالألف واللام ولو كان معرفة لم تدخله كما لا تدخل بعضاً وكلا[2].

ولقد كان في أكثر ردود الأعلم على المبرد، قسط من التبرير المعقول، غير أنه قد يضطر إلى الدفاع بحجج فيها بُعدٌ وتكلف مثل ما قال، عند قول سيبويه «في باب ما ينتصب فيه الخبر بعد الحروف الخمسة انتصابه إذا كان ما قبله مبنياً على الابتداء وذلك قولك: «إن هذا عبدالله منطلقاً»، فقال الأعلم: «ذكر سيبويه في هذا الباب مسألة ظاهرها غير جائز إلا أن تحمل على معنى. وهي قوله إن الذي في الدار أخوك قائما. فإن جعلت قائماً حالاً عمل فيه الأخ وأنت تريد أُخُوَّة النسب لم يجز، كما لا يجوز زيد أخوك قائماً في النسب. وإن نصبت قائماً بالظرف على تقدير إن الذي في الدار قائماً أخوك صار «قائماً» في صلة «الذي»، ولم يجز أن يفصل بين الصلة والموصول بالأخ وهو خبر، وإن جعلت «أخوك» في معنى المؤاخاة والمصادقة وجعلته هو العامل في قائم

---

(١) النكت، ج١ ص ٢٢٣.
(٢) النكت، ج١ ص ٤٤٥.

جاز. وإن حملته على مثل قولك: أنا زيد منطلقاً في حاجتك إذا كان قد عهده قائماً قبل هذه الحال جاز، كما يجوز مثله في الابتداء[1].

وفي المثال الأخير نرى الأعلم يعترض على المبرد والزجاج منتصراً للخليل وسيبويه فيقول: «لا خلاف بين النحويين أن الفعلين إذا اتفق معناهما جاز أن يوصف فعلاهما (أو فاعلاهما) بلفظ واحد كقولك: مضى زيد وانطلق عمرو الصالحان الكريمان. وإذا اختلف معناهما فمذهب الخليل وسيبويه في الفعلين المختلفين والمتفقين واحد فأجازا ذهب أخوك وقدم عمرو الرجلان الحليمان. وكان المبرد والزجاج وكثير من المتأخرين يأبون جواز ذلك عن المختلفين، والحجة للخليل وسيبويه أن مذهب عمل الفعل والفاعل مذهب واحد وإن اختلف معنى الفعلين، ومما يدل على ذلك أنك تقول اختلف زيد وعمرو الصالحان، ومعنى اختلف أن كل واحد منهما فعل فعلا مخالفاً لفعل الآخر[2].

والذي يستخلص الباحثون من الأمثلة الواردة في كتاب النكت، وانتصاره الثابت لآراء سيبويه، هو أن هذا العالم لم يقتصر على نقل مباحث كتاب سيبويه، بل إنه اعتمدها مذهباً، عرف أصوله السمعية، وقواعده القياسية. فسعة باعه في اللغة والشعر، واستيعابه لأمهات الكتب النحوية، وبحثه في التعليل والاستنباط، كل ذلك جعل منه القدوة الذي أنار الطريق أمام النحويين المغاربة، لإثراء النحو وتطويره، ومن أشهر من اتبع طريقه في هذا المجال الأستاذ أبو الحسين بن الطراوة بالرغم مما أشيع عليه من التفرد بآراء اعتبرها بعضهم خرقاً لإجماع النحويين، وهذا ما سنرى أمثلة منه في استعراض آرائه.

٢ ـ تأقلم النحو البصري في المغرب:

أ) ابن الطراوة:

الأستاذ أبو الحسين، سليمان بن محمد المعروف بابن الطراوة من ألمع

(١) النكت، ج١ ص ٥٢٠.
(٢) النكت، ج١ ص ٤٦٩.

النحويين في عهده، وأكثرهم إثارة. لقد وقع الخلاف في أصله ونشأته وحتى في اسمه، يقول الجمهور إنه من مالقة، ويروي القفطي عن أبي القاسم النحوي المدعو بالعلم، أنه من سلا[1]. ومرة يذكره باسم سليمان بن محمد بن عبدالله، ومرة بيحيى، وترجم له القاضي عياض في الغنية بهذا الإسم قائلاً: «إنه أحد أئمة الأدب، وشيوخ النحاة، القوام على كتاب سيبويه وغيره مع تفنن في علوم رياضية، وإنه كان شاعراً مجيداً». ويقول: جالسته كثيراً، وحضرت مجالسه في الأدب وأخبرني بملح وقوائد، ومما انشدني لنفسه:

وقـائـلـة أتـصـبـو لـلـغـوانـي ... وقـد أضـحـى بـمـفـرقـك الـنـهـارُ
فقلتُ لها حَفَضْتِ على التَّصابي ... «أحق الخيل بالركض المُعارُ»[2]

ويذكر المؤرخون أنه توفي عام ٥٢٨هـ، وقد قارب التسعين أو نيف عليها.

سمع ابن الطراوة على الأعلم كتاب سيبويه، وأخذ عن ابن السراج، وروى عن أبي الوليد الباجي. وجمع بين الأدب والشعر والنحو، فاستحق مكانة الأستاذ في اصطلاح علماء الأندلس.

وكما اختلف الناس في اسمه وأصله، فإنه اختلفوا كذلك في تصويب آرائه. فقد ارتضاه الإمام السهيلي، شيخا له، وأعطاه ما يستحق من تقدير وإكبار ولم يتابعه في كل أقواله. غير أن ابن الباذش[3] وابن الضائع[4]، وابن خروف[5]

---

(١) إنباه الرواة، ج٤ ص ١١٤.
(٢) الغنية، ص ٢٧٩.
(٣) علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي (٤٤٠ ـ ٥٢٨هـ).
(٤) له شرح على الكتاب وأصول ابن السراج والإيضاح والجمل والكافي والمقتضب، ترجمته في القفطي إنباه الرواة ج٢ ص ٢٢٧، وبغية الوعاة ج١ ص ٣٢٦.
علي بن محمد الكتامي الإشبيلي (ت ٦٨٠هـ) له شرح كتاب سيبويه جمع فيه بين شرحي السيرافي وابن خروف ترجمته في بغية الوعاة ج٢ ص ٢٠٤.
(٥) علي بن محمد بن علي بن محمد أبو الحسن ابن خروف (ت ٦٠٩هـ) أخذ عن ابن طاهر المعروف بالخدب في فاس وشرح الكتاب والجمل، وله مناظرات مشهورة مع السهيلي أوردنا بعضها عند دراسة هذا النحوي.

وابن أبي الربيع، انتقدوه انتقاداً عنيفاً، ورموه بمخالفة إجماع النحاة في كثير من مواقفه. وسوف نقدم نماذج من هذا الانتقاد من خلال ما ذكره ابن أبي الربيع في كتاب البسيط على جمل الزجاجي.

ومن أسباب هذه الحملة، أن ابن الطراوة كان حريصاً على حرية رأيه، وعلى معقولية القواعد النحوية.

فقد كان قواما على كتاب سيبويه كما رأينا آنفاً، ولكنه مع ذلك لا يدعى العصمة لإمام النحاة، وقال: إنه لا تثريب عليه فيما يلم به من الخلاف على سيبويه، رحمه الله، في اليسير من نظره ولا في شيء من نقله[1]. وقال: إنه قد يصيبه من الوهم الذي لا انفكاك للإنسان منه، ولا محيد لأحد عنه، غير أن هذا ليس هو الباعث الحقيقي على معارضته من طرف المجموعة المذكورة. ذلك أنه تجرأ على ركنين آخرين من أركان النحو، ألا وهما أبو علي الفارسي وابن جني. في مصنفه الموسوم «بالإفصاح ببعض ما جاء من الخطإ في الإيضاح».

عندما أورد أبو الحسن علي بن إبراهيم التبريزي[2] كتب الفارسي وابن جني إلى الأندلس حملها محمد بن هشام المصحفي، وأخذها عنه ابن الباذش وأقبل الناس عليها، لكن ابن الطراوة انتقدها نقداً شديداً، لأنها في نظره لا تعدو أن تكون أسماء خالية من المضمون وأن الأجدر صرف همم الناشئين إلى كتاب سيبويه، وجمل الزجاجي والكافي لابن النحاس. وخص الإيضاح بالنقد، لما رأى من تهافت في تفضيله على غيره من المختصرات المروية، وتَظاهُرِ المصحفيين لتقديمه على التواليف المسندة؛ فسفه رأي من عدل عنها وعن القوانين المفيدة كالجمل والكافي وكتاب سيبويه الشافي وفرغ للإيضاح والشيرازيات والخصائص والحلبيات، وهي عنده «ترجمة تروق لا جسم» فيها. وهذا الموقف أثار حفيظة مجموعة من النحويين المتعصبين للفارسي وابن جني.

---

(١) محمد ابراهيم البنا السهيلي ومذهبه النحوي ص ٦٦ نقلاً عن الإيضاح.
(٢) محمد ابراهيم البنا أبو الحسين بن الطراوة ص ١٦ نقلاً عن فهرست ابن خير.

زد على ذلك أن ابن الطراوة لم يتردد في مخالفة جمهور النحويين في جملة من الآراء منها أنه أنكر وجود ضمير الأمر والشأن، ورفض أن تكون «حتى» بمعنى «إلى» في قولهم قام القوم حتى زيد، وقال إن الاسم الذي شغل فعله بضميره، ليس منصوباً بفعل محذوف. فلم يقبل تقدير: «ضربت زيدا ضربته» على وجه التوكيد، وأنكر كون «لكن» للاستدراك وقال: إنها ضد «لا» توجب للثاني ما نفي عن الأول. وقال: إن الجثث قد يخبر عنها بظروف الزمان بشرط الإفادة، وتابعه ابن مالك على ذلك، وله تخريجات أخرى انفرد بها سنستعرض بعضها، مع رد ابن أبي الربيع عليها وعلى أقواله المذكورة هنا.

والذي نلاحظه في بسيط ابن أبي الربيع أنه لم يذكره إلا مخطئاً له ورادًا عليه، بانفصالات أستاذه أبي علي الشلوبين.

وقد انتقد قوله بجواز رفع المفعول ونصب الفاعل إذا أمن اللبس حين قال ابن الطراوة: إذا فهم المعنى فارفع ما شئت وانصب ما شئت وإنما يحافظ على رفع الفاعل ونصب المفعول إذا احتمل كل واحد منهما أن يكون فاعلاً نحو ضرب زيد عمرا.

ويقول ابن أبي الربيع ويلزم على قوله أنك إذا قلت ضربت زيدا هند فيجوز لك أن ترفع زيداً وتنصب هند لأن علامة التأنيث اللاحقة الفعل دالة على أن هند هي الفاعل فلا يحتاج إلى المحافظة على الإعراب على قوله: «وهذا الذي قاله ابن الطراوة ما علمت أحداً قاله قبله». النحويون كلهم ـ من يعول عليه منهم، يقولون إن العرب تلتزم رفع الفاعل ونصب المفعول، فُهِمَ المعنى من غير الإعراب أم لم يفهم، إلا أن يضطر الشاعر فيعكس[1].

وادعى ابن الطراوة أنك إذا قلت كان زيد قام، أن «كان» هنا ملغاة، وحمله على هذا أنه لم يفهم ضمير الأمر والشأن، وسيأتي الكلام معه فيه[2]. وذلك

---

(١) ابن أبي الربيع: البسيط، ص ٢٦٢.
(٢) البسيط، ص ٧٤٠.

أن ابن الطراوة قال: ضمير الأمر والشأن لا منقول ولا معقول. وأما كونه غير معقول فلأمرين:

أحدهما: أنهم قالوا في قول العرب: هو زيد قائم، المعنى الخبر الواقع في الوجود: زيد قائم وبلا شك أن الواقع في الوجود ليس «زيد قائم» وإنما الواقع في الوجود قيام زيد، وقولك «زيد قائم» إخبار عنه.

ثانيهما: إن الجملة التي وقعت بعد الضمير هي مفسرة عندهم للضمير وخبر عنه وهذا متناقض، لأنها من حيث هي مفسرة فكأنك لم تأت إلا بواحد، ألا ترى أنك إذا قلت نِعْمَ رجلا، فكأنك قلت نعم الرجل، ومن شرط المبتدإ والخبر أن يكونا شيئين أسند أحدهما إلى الآخر، يفيد الثاني من المعنى ما لم يفد الأول.

وأجاب ابن أبي الربيع قائلاً:

أما قوله الخبر الواقع «قيام زيد فصحيح، إلا أن الخبر الذي أراده النحويون ليس هذا إنما مرادهم الخبر الذي ينبغي أن يعود عليه، ويتحدث به «زيد قائم»، فأوقعه في هذا الإشكال أن الخبر يطلق بإطلاقين: أحدهما ما ذكره، والثاني ما ذكرته وهو المتعارف في الصنعة». وهو يعني أن ابن الطراوة التبس عليه خبر الدلالة اللغوية المعبر عن الواقع في الوجود، مع الخبر الاصطلاحي المكمل عند النحويين لفائدة الاسم المبتدإ به.

ويقول ابن أبي الربيع: وأما قوله «إن التفسير والإخبار يتضادان فيظهر لي فيه انفصالان». وابن أبي الربيع يعبر بالانفصال عن عدم حجية الاعتراض:

والانفصال الأول: عنده هو «أن الأصل: زيد قائم، لكنهم أرادوا تعظيم الخبر وتحقيقه فأخروه. أولاً لأن الشيء إذا أرادوا تعظيمه أخروه، وتارة يبهمونه، وتارة يعرفونه، والثلاثة ترجع إلى شيء واحد، فقالوا «هو» و«هو» إضمار للخبر الذي يعظمونه ويريدون الإعلام بتحقيقه، ثم فسروه فقالوا «زيد قائم». فصار قولك «هو زيد قائم» بمنزلة قولك «زيد ضربته» لأن الأصل ضربت

زيدا، وإنما قدمت زيدا وأخبرت الثاني به ظاهراً ومضمراً، وفي ذلك من التأكيد ما ليس في قولك ضربت زيداً.

الانفصال الثاني: أن يقول إنك إذا قلت «هو زيد قائم» فهو ضمير صالح أن يكون ضمير مفرد، وصالح أن يكون ضمير الخبر. فإذا فسر بـ «زيد قائم» على أنه ضمير الخبر، فهو من هذه الجملة تفسير، وهو من جهة تعيين الخبر خبرا، فيكون تفسيراً من جهة وخبراً من جهة أخرى.

هذا كان جواب ابن أبي الربيع عن عدم معقولية ضمير الأمر والشأن، ثم ذكر أنه منقول، في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ﴾ (طه ـ الآية ٧٤) وقال تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَـٰرُ﴾ (الحج ـ الآية ٤٦) فهذان ضميران لا يعودان على شيء متقدم ولا على ما دل عليه الكلام، ولا يصح أن يقال فيهما إلا أن الضمير من «إنه» ضمير الخبر، والضمير من «فإنها» ضمير القصة.

وقد جعل ابن الطراوة الهاء من إنه وإنها كافّتين بمنزلة «ما»، ويقول ابن أبي الربيع: «وهذا لا نظير له لأن العرب لا تجعل الأسماء كافة، وإنما استقر هذا للحروف نحو «إنما و«إن» مع «ما» في قوله:

وما إن طبنا جبن ولكن　　　منايانا ودولة آخرينا

وما ذكرته من أن الشيء إذا عظم أبهم وأضمر له نظائر، وكذلك الضمير يفسره ما بعده قد جاء له نظير نحو رُبَّهُ رجلًا» فصح عندي أن «هو» من قوله سبحانه و﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ (الإخلاص). ضمير الخبر، وكذلك قوله تعالى ﴿لَّـٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى﴾ (الكهف). وكل ما جاء من هذا النوع فيحمل على هذا، فقد صح ما ذكره النحويون[1].

وفي معرض «لكن» يقول ابن أبي الربيع: لا أعلم بين النحويين خلافاً في أن «لكن» للعطف، وأن معناها الاستدراك، ورد ابن الطراوة هذا القول وقال: إن

---

(١) البسيط، ص ٧٥٥.

«لكن» ليست للاستدراك وإنما هي ضد «لا» توجب للثاني ما نفي عن الأول. فتقول ما قام زيد لكن عمرو فالمعنى أن عمرا هو الذي قام. وكان الأستاذ أبو علي ينفصل عن هذا ويقول: إن الكلام لا يقع إلا جواباً لمن قال «قام زيد» فتريد أن تثبت القيام وتنفيه عن زيد وتوجبه لغيره، فإذا قلت: ما قام زيد فقد جئت بأحد مطلوبيك، وينفي الآخر ما استدركته فقلت لكن عمرو فهذا معنى قولهم «لكن» للاستدراك بعد النفي.

وحول إلحاق تاء التأنيث بالفعل يقول صاحب البسيط: إعلم أن الفعل إذا أسند إلى المؤنث، فإن كان التأنيث غير حقيقي، فأنت في إلحاق التاء الفعل بالخيار، تقول طلع الشمس وطلعت الشمس قال تعالى: ﴿وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ ۝٩﴾ (القيامة) وذهب ابن الطراوة أن هذا ليس من باب طلع الشمس لأن «جمع» تسند إلى اثنين، وهو هنا قد أسند إلى الشمس والقمر فغلب المذكر، وهو عنده بمنزلة: زيد وهند قاما»، ويقول ابن الربيع هذا الذي ذهب إليه ابن الطراوة يدفعه السماع، قال تعالى: ﴿هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ (الرعد ـ الآية ١٦) قرئ بالياء وبالتاء لأن تأنيث الظلمات غير حقيقي، ولو كان ما ذكره صحيحاً لم يكن إلا بالياء خاصة، وليس هذا مما يغلب فيه المذكر، وإنما ينظر هنا إلى المقدم والمؤخر، فتقول «اختصمت هند وزيد، واختصم زيد وهند» وجعل ابن أبي الربيع من هذا القبيل ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلصَّيْحَةُ﴾ (هود ـ الآية ٦٧) والمعروف أن السهيلي يفسره بالفصل بين الفعل والفاعل(١).

ونقرأ في البسيط ما يلي: «ومن باب النصب بإسقاط الخافض قولهم: استغفرت الله الذنب»، وقد ورد قول الشاعر:

استغفر الله ذنبا لست محصيه   رب العباد إليه الوجه والعمل

وقال سيبويه: إنما يتكلم بها بعضهم، وقال ابن الطراوة استغفرت الله الذنب بغير حرف جر، وإنما دخل حرف الجر بالتضمين لأن «استغفرت» بمعنى تبت،

(١) البسيط، ص ٣٥٢.

فكما يقال تبت إلى الله من الذنب، قيل استغفرت الله من الذنب» وجعله مثل «استسقيت زيدا الماء». ويقول ابن أبي الربيع: «وهذا الذي ذكره يخيل ولا يثبت عن البصريين، لأن استفعل تكون على معان. فمن جملتها طلب الفعل، ومن ذلك استفهمت عن المسألة، وبذلك انكسر الأصل الذي ادعى، ولو كان هذا مطردا لذكره النحويون، وجعلوه قانوناً يعول عليه، ولم نر أحداً ذكره، فدل على أن الأمر الذي ذكره ليس بالملزم. فإذا ثبت ما ذكره النحويون وبطل ما ادعاه، ينبغي أن يدعى فيما كثر وفشا عند عامة العرب وفصحائها أنه الأصل، وما كثر عند بعضهم لا يدعى أصلاً ومن ذلك أمرت زيداً بالخير، ثم أسند ما جمع بين الأصل والفرع وهو قول الشاعر:

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به ... فقد تركتك ذا مال وذا نشب

وعن الإخبار بظروف الزمان يقول ابن أبي الربيع: «ظروف الزمان لا تكون خبراً عن الجثث ولا أعلم في ذلك خلافاً بين النحويين إلا ابن الطراوة، فإنه ادعى أن ظروف الزمان تكون أخباراً عن الجثث إذا أفادت ثم أتى على صحة قوله ـ في زعمه ـ بأربعة مواضيع:

أحدها: قول العرب الهلال الليلة.

الثاني: قولهم لمن سأل في أي شهر نحن؟ نحن في شهر صفر.

الثالث: ما أنشده سيبويه:

أكل عام نعم تحوونه ... يلقحه قوم وتنتجونَه

وقائلاً إن «كل عام»، ظرف وهو خبر عن نعمٍ.

الرابع: قولهم زيد حين التحي، وغلام حين بقل وجهه وفي الحماسة:

كغصن الأراك وجهه حين بقلا

والجواب:

١. في قولهم الهلال الليلة فقد انفصل عنه أبو علي وقال إنه على حذف مضاف تقديره: حدوث الهلال الليلة، وهذا الذي ذهب إليه أبو علي صحيح.

٢. وفي قولهم نحن في شهر رمضان. يقول ابن أبي الربيع: «فأنت أعلم بالضرورة أن السائل لم يجهل وجودنا في هذا الشهر، وإنما المراد السؤال عن تعيين الشهر الذي نحن فيه، قياسه أن يقول أي شهر شهرنا فتقول له أنت: شهرنا شهر رمضان، وعدلت عنه العرب على جهة الاتساع، وهكذا كان الأستاذ أبو علي ينفصل عن هذا ويقول هذا كلام مخرج عن حده فلا ينبغي أن يعترض به.

٣. وأما البيت الذي أنشده سيبويه، فإنه جاز لمكان الصفة، وكذلك إذا قلت «كل يوم رجل مقتول»، إنما المعنى كل يوم لك قتل رجل، والقصد الإخبار عن الحدث، وأخبر عن الحدث بالزمان، ثم عدل إلى هذا على جهة الاتساع.

٤. وأما قول الشاعر:

كـغـصـن الأراك وجـهـه حـيـن وشـمـا

فالكوفيون يذهبون إلى أن «حين» زائدة. والبصريون يذهبون إلى أن المعنى وجهه وشم، ولا بد لكل فعل من زمان، فأخبر عنه بالزمان المضاف إلى الحدث المقصود الإخبار به عنه. على جهة الاتساع.

ويزيد ابن أبي الربيع قائلاً فإذا حققت هذه الأربعة المواضيع وجدتها إنما جاءت على جهة الاتساع[1].

قال ابن أبي الربيع «تقول قام القوم حتى زيدٍ بالخفض بملاحظة وصول القيام إلى زيد وكذلك يشتمني حتى عمرو، بالخفض بملاحظة وصول الشتم إلى عمرو. وبهذا المعنى قال النحويون إن «حتى» هنا غاية وهي بمنزلة «إلى».

(١) البسيط، ص ٦٠١.

ولم يفهم هذا ابن الطراوة فرد على النحويين في قولهم هذا فقال إنه محال لأنك إذا قلت «قام القوم حتى زيد» فزيد بلا شك قد دخل في القائمين، وإذا قلت «قام القوم غير زيد» فزيد لم يقم.

ويقول ابن أبي الربيع والانفصال عن هذا بما ذكرته وهو أن الخفض إنما هو بملاحظة وصل القيام إلى زيد، أي قام الناس كلهم حتى هذا الضعيف الذي لا يستطيع القيام[1]،

ويقول ابن أبي الربيع إن الرزق تطلق عند العرب على المرزوق مثل قوله تعالى: ﴿فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا۟ مِن رِّزْقِهِۦ﴾ (الملك ـ الآية ١٥) وتطلق أيضاً على الفعل: وعليه أخذ أبو علي قوله تعالى: ﴿مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا﴾ (النحل ـ الآية ٧٣) والتقدير عنده أن يرزق من السموات والأرض شيئاً. ولا أعلم خلافاً بين النحويين أن الرزق يطلق على هذين الوجهين إلا ابن الطراوة فإنه ذهب إلى أن الرزق بكسر الراء لا يطلق إلا على المرزوق، والمصدر بفتح الراء. وهذا الذي ذهب إليه لا أدري ما الذي حمله عليه[2].

وفي الجمل يقول الزجاجي: «وإن اشتغل الفعل عنه بضميره تنصبه بفعل مضمر يدل عليه الظاهر، فتقول زيدا ضربته، والتقدير ضربت زيدا ضربته ولكنه فعل لا يظهر».

ويقول ابن أبي الربيع قال النحويون كلهم، وخطأهم ابن الطراوة، لأن كل محذوف يدعى فلا بد فيه من ثلاثة شروط:

أحدها: أن يكون معنا ما يطلبه، وإن لم يكن معنا ما يطلبه من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى فيكون قد تُكلف الإضمار وادُّعِيَ بغير دليل.

الثاني: أن يكون ما يفسره، فإن حذف الشيء وليس له مفسر إخلال بالكلام.

الثالث: أن يكون إذا ظهر لم يُخلَّ بالمعنى، فإنه إذا أخل بالمعنى المقصود

(١) البسيط، ص ٩٠١.
(٢) البسيط، ص ٩٩٢.

من الكلام كان تقديره فاسداً. وهذه الثلاثة لا يمكن لأحد أن ينكرها هنا وقد عدم منها أمران، أحدهما أن يكون معنا ما يفسره لأن المفسر من شرطه أن يكون قبل المحذوف. الثاني أنك إذا قلت زيدا ضربته «فضربته» هنا مفيدة. وإذا قلت ضربت زيداً ضربت «فضربته» هنا مؤكدة، فما قُدِّر أخل بهذا الظاهر فلا يصح تقديره.

وقد رد ابن أبي الربيع بأنه جاء على غير القياس مثل رُبَّهُ رجلًا.

والذي يتبين من هذا أن ابن أبي الربيع فرض على نفسه نقض جميع الآراء التي أوردها عن ابن الطراوة، مدعياً أنه خرق إجماع النحاة، وخالف أقيستهم، وأنه لم يفهم مواقع الاستعمال اللغوي، فأتى بحجج مخيلة وليست ثابتة، لا تستند على سماع موثق أو قياس صحيح. والملاحظ كذلك أن انتقاد ابن أبي الربيع كان في مجمله دفاعاً عان منهج أستاذه أبي علي الشلوبين.

وبالرغم من فقدان آثار ابن الطراوة، فإن آراءه الواردة على لسان خصومه الذين جدوا في نقضها تنبئ بما لهذا العالم المتمكن من أصالة في التفكير، وجراءة في الحكم وقد أحسن الدكتور عياد بن عبد الثبيتي بتخصيص ابن الطراوة بدراسة علمية نأمل أن يتم نشرها تكملة لكتاب محمد إبراهيم البنا.

ب) ابن السيد البطليوسي:

من مشاهير علماء الأندلس، أبو محمد عبدالله بن محمد المعروف بابن السيد البطليوسي، لقد تنقل هذا العالم بين حواضر الجزيرة، من بطليوس، إلى طليطلة عند بني ذي النون، وفي السهلة مع بني رزين، ثم لجأ إلى بني هود في سرقسطة، ثم عاد إلى قرطبة في عهد ابن الحاج، وأخيراً استقر ببلنسية وعكف على الإقراء والتأليف.

أخذ ابن السيد عن شيوخ عصره أمثال اللغوي أبي بكر عاصم بن أيوب، والمحدث أبي علي الغساني، وعبد الدايم بن خير القيرواني، وألف مصنفات عدة أكثرها في علوم اللغة، فمنها ما يتناول علاقة اللغة بمسائل أصول الفقه.

مثل كتابه في أسباب الخلاف بين المسلمين، الذي جعل مرده إلى ثمانية أوجه:

الأول: اشتراك الألفاظ والمعاني.

الثاني: الحقيقة والمجاز.

الثالث: الإفراد والتركيب.

الرابع: الخصوص والعموم.

الخامس: الرواية والنقل.

السادس: الاجتهاد فيما لا نص فيه.

السابع: الناسخ والمنسوخ.

الثامن: الإباحة والتوسيع.

أما كتبه في اللغة والنحو، فمن أشهرها إصلاح الخلل الواقع في الجمل، والحلل في شرح أبيات الجمل كما شرح فصيح ثعلب، ومثلثات قطرب وأبيات المعاني. وشرح أدب الكاتب لابن قتيبة، وديوان المتنبي، وسقط الزند للمعري والفروق بين الحروف الخمسة.

ومن خلال هذه المؤلفات نلاحظ نزعة ابن السيد اللغوية والأدبية، فكان من أولئك الأندلسيين الذين جمعوا بين الشعر واللغة والنحو والأصول. وكانت المسحة الشعرية تطبع نهجه في التأليف، ولا ننسى أنه كان شاعراً مجيداً يمدح الأمراء على طريقة المتنبي، وينشئ الخمريات على منوال أبي نواس فيقول:

سل الهموم إذا نبا زمن ... بمدامة صفراء كالذهب

مزجت فمن در على ذهب ... طاف ومن حبب على لهب[1]

وكان رقيقاً في تغزله، يتعذب فؤاده إذا عنّ له ظبي بوجرة، ويذكر أحبته بالعقيق كلما لاح له بارق، فلنستمع إليه يقول:

---

(١) المقري: أزهار الرياض، ج٣ ص ١٠٩.

خليلي مالي كلما لاح بارق تذكرت برقاً بالعقيق وزينبا
إذا عن لي ظبي بوجرة شادن تذكرت من عنى الفؤاد وعذّبا[1]

واشتهرت أبياته في الحكمة التي يقول فيها:

وذو العلم حي خالد بعد موته وأوصاله تحت التراب رميم
وذو الجهل ميت وهو ماش على الثرى يظن من الأحياء وهو عديم[2]

هذا وإن لابن السيد منهجاً متميزاً أملاه عليه تكوينه اللغوي والمنطقي، فكان يقول «إن بين علم النحو والمنطق مناسبة في بعض أغراضه ومقاصده[3] وكان يتمنى على العرب لو وضعت لكل معنى لفظا، يؤدي عنه لا يلتبس بغيره، لكان لهم عذر في ترك تعلم الإعراب، ولم يكن بهم حاجة إلى معرفة الخطإ والصواب[4]. ومن هذه النظرة كان يتسع في التخريج، من ذلك قوله في نحو «ما قام إلا زيدا إلا عمرا إلا خالدا أحد» أربعة أوجه. النصب على الاستثناء، أو على الحال، أو جعل الأول حالاً وما بعده استثناء وكذلك العكس[5]. كما أنه أجاز إضافة «آل» إلى الاسم المضمر، وأنكر على الزبيدي والكسائي منعه، لأنه لا قياس يعضده، ولا سماع يؤيده[6]، مع أنه تابع الكسائي في رأيه أن نحو «زيد ضربته» يجوز فيه الرفع والنصب على الاشتغال[7]، ومما انفرد به أو «حتى» لا تعطف المفردات فحسب، بل تعطف كذلك الجمل مثل قولهم سريت حتى تكلُّ المطايا، برفع «تكلُّ»[8]. ونرى في كل هذه الآراء نزعة إلى عدم التضييق في أحكام الإعراب.

---

(1) المقري: أزهار الرياض، ج٣ ص ١١٢.
(2) القفطي: انباه الرواة، ج٣ ص ١٤٢.
(3) الاقتضاب، ص ١٥.
(4) الخلاف، ص ١١٣.
(5) السيوطي: الأشباه والنظائر، ج١ ص ٢٢٨.
(6) الاقتضاب، ص ٣١.
(7) السيوطي: الأشباه والنظائر، ج٢ ص ١١٣.
(8) ابن هشام المعتز، ج١ ص ١٧٢.

غير أن عنايته بكتاب سيبويه ، جعلته يختار ما يراه أقرب إلى القياس، وهذا مثال على ذلك، ففي إعمال خبر «إن» فيما قبلها، يورد الخلاف بين المبرد والمازني. فالمبرد يجيزه مع «أما» ويمنعه مع غيرها. ويقول ابن السيد «وأما سيبويه فإنه قال في كتابه قولاً مشكلاً يمكن أن يتناول مذهب أبي العباس وهو الأظهر فيه، ويمكن أن يناول مذهب المازني»[1]. وقد اختار هو مذهب المبرد.

أما نزعته المنطقية فإنها تظهر في طرق احتجاجه، وأسلوبه الجدلي في تقرير رأيه، ودفع اعتراض من يفترض أنه غير مقتنع بقوله. فأكثر من قوله: فإن قال قائل... فالجواب... وفيما يلي أمثال على هذا النهج من شرحه لشواهد الجمل.

فعند قول جرير:

يا تيمَ تيمَ عديّ لا أبالَكُمُ   لا يلقينَّكُمُ في سَوْأةٍ عُمَرُ

شرح قصة هذا البيت وأسباب الهجاء بين جرير وعمر بن لجأ. وأورد أبياتاً من جوابها، ثم قال مذهب سيبويه أن تيم الأول مضاف إلى عدي، وتيم الثاني مؤكد اعترض بين الخافض والمخفوض كاعتراض «ما» في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ (آل عمران ـ الآية ١٥٩).

ومذهب المبرد أن «تيما» الأول مضاف إلى محذوف دل عليه ما بعده كأنه قال يا تيم عدي. وذهب الفراء إلى نحو هذا، فتكون في تيم الأول حركة إعراب، وفي تيم الثاني حركة بناء على مذهب سيبويه والحركتان على مذهب أبي العباس حركة إعراب.

ومن اعتقد أن الاسمين معا جُعِلا اسماً واحداً بمنزلة حضرموت وبعلبك وأضيفا إلى عدي كانت حركة تيم الأول حركة بناء وحركة تيم الثاني حركة

(١) الاقتضاب، ص ١٥.

إعراب. وأجاز السيرافي أن تكون بمنزلة يازيد بن عمر. وجعل الموصوف مع صفته بمنزلة اسم واحد، فيجري زيد في هذا الرأي مجرى عطف البيان الجاري مجرى الصفة.

وقوله «لا أبالكم»: «لا» تبرئة حذف خبرها، كأنه قال «لا أبالكم موجود في الدنيا» فإن قلت: فما الذي يمنع أن يكون «الكم» و الخبر فلا يحتاج إلى إضمار؟ فالجواب أن المانع في ذلك هو ظهور الألف في الأب، لأن حروف المد واللين في الأب وأخواته أصول، إنما تثبت في حال الإضافة، فوجب من أجل أن الألف تكون مضافاً إلى الضمير، وتكون اللام مقحمة تأكيداً للإضافة، وإذا كان الأمر على ما وصفناه يبطل أن يكون «الكم» الخبر، وإنما يكون المجرور هو الخبر إذا حذفت الألف، وقلت لا أب لك، كقول نهار بن تولعة اليشكري.

أبي الإسلامُ لا أب لي سواه　　　إذا افتخروا بقيس أو تميمِ

«فإن قال قائل كيف يصح في هذه اللام أنها زائدة مقحمة، وأنت إذا قلت «لا أبالك» لم يجز لأنه يصير الأب معرفة بالإضافة إلى الضمير و«لا» لا تعمل في المضاف، فإذا كانت هذه اللام هيأت الاسم، وأصلحته لأن تعمل فيه «لا» والاعتماد عليها، فكيف يقال فيما هو معتد به، معتمد عليه، إنه زائد. فالجواب أن اللام معتد بها، من جهة أنها هيأت الاسم لأن تعمل فيه «لا» وهي غير معتد بها من جهة إثبات الألف في «الأب»».

«فإن قيل كيف يصح أن يقال في شيء واحد إنه معتد به، وغير معتد به وهل هذا إلا بمنزلة الجمع بين النقيضين؟ فالجواب أنه إنما كان يعد جمعاً بين نقيضين لو قلنا إنه معتد به من جهة واحدة بمعنى واحد وإذا اختلفت الجهتان لم يلزم هذا الذي اعترضت له لأنه لا ينكر أن يكون الشيء معتداً به من جهة ما وغير متعد به من جهة أخرى».

«فإن قال قائل فإذا قلتم لا أبا لزيد، بم تخفضون زيداً؟ بإضافة الأب؟ أو باللام؟ فالجواب أن الاختيار عندنا أن يكون مخفوضاً باللام لا بالإضافة،

والعلة في ذلك أنه لما اجتمع عاملان، ولم يجز أن يجر زيد بهما جميعاً ـ إذْ لا يعمل عاملان في معمول واحد في حالة واحدة، من جهة واحدة ـ لم يكن بد من تعليق أحدهما عن العمل وإعمال الآخر، فكان تعليق الاسم أولى لوجهين:

أحدهما: أنا قد وجدنا الأسماء تعلق عن العمل في نحو قولهم: مررت بخير وأفضل من ثم، وقطع يد ورجل من قاله. وقال الفرزدق:

يا من رأى عارضاً أرقت له بين ذراعي وجبهة الأسد

ولم نجد حرفا يعلق عن العمل، وإن كان زائداً قادراً، كالباء في قولنا: ليس زيد بقائم، فهي زائدة وقد علمت.

الوجه الثاني: أن الاسم أقوى من الحرف، والأقوى يحتمل من التعليق والحذف ما لا يحتمله الأضعف، كذلك قال ابن جني، وأجاز القول الأول وهو تعليق الاسم. ويمكن من علق الحرف أن يقول إنا قد وجدنا الحروف تعلق في الحكاية كقول الراجز:

والله ما ليلي بنام صَاحِبُه ولا مُخالِطِ الليّان جانبه[1]

وفي هذه الأمثلة نتبيّن نماذج من أساليب الأندلسيين في الجدل والنقاش النحوي، وهو ما سيتضحُ أكثر في نظريات الإمام السهيلي.

٣ ـ نظريات الإمام السهيلي:

يرتبط ذكر الإمام السهيلي عند العامة بما كتب في السيرة النبوية وبما اشتهر به من شعره في التضرع والدعاء كقوله:

يا من يرى ما في الضمير ويسمع أنت المعد لكل ما يتوقع

يا من يرجى للشدائد كلها يا من إليه المشتكى والمفزع

---

(١) الحلل في شرح أبيات الجمل، ص ٢١٥.

يا من خزائن رزقه في قول كن　　امنن فإن الخير عندك أجمع[(١)]

ولقد كان كتابه الروض الأنف، موسوعة علمية في أخبار الرسول المصطفى عليه الصلاة والسلام، كما تضمن حشدا من المعارف تناولت الحديث، والأخبار، واللغة والنحو.

غير أن الباحث يكتشف في هذا الإمام لغوياً مبدعاً، ومفكراً نحوياً بارعاً، فكتابه في نتائج الفكر، وأماليه. يوضحان ما له من رسوخ قدم في العلوم اللغوية وها هي بعض آرائه.

أ) السماع عند السهيلي:

القرآن:

كان بالطبع النص القرآني المثل الأعلى في براعة النظم، والسهيلي بوصفه قارئاً لغوياً يعتمده أصلاً أساسياً في القياس، ولم يساير بعض النحاة في اعتراضاتهم على الفراء، فاستشهد بالقراءات الثابتة سواءً كانت من المتواتر أو من الشاذ، فاستدل بقراءة (نعبد إلهك وإله أبيك إبراهيم وإسماعيل) (البقرة ـ الآية ١٣٣)، على تخريج ما ورد في صحيح مسلم، في قوله: «حدثنا شعبة عن العلاء وسهيل عن أبيهما»[(٢)]. واحتج لقراءة ورش في تسهيل الهمز بقول حماس بن قيس:

إذ فر صفوان وفر عكرمة　　وبُو يزيد قائم كالموتمه[(٣)]

غير أنه لم يعتبر القرآن الكريم مصدراً للأحكام النحوية فحسب، ولكنه مجمع أسرار البلاغة اللغوية فنظر من خلاله إلى اللغة نظرة عميقة، تجاوزت إحساسه البصري لأنه أضر في مستهل حياته، ولكنه ببصيرته المتوقدة خلص إلى

(١) بغية الوعاة، ج٢ ص ٨١.
(٢) السهيلي: الأمالي، ص ٦١.
(٣) الروض الأنف، ج١ ص ١٩٤.

نتائج فكرية قويمة. فقرر أولاً بافتراضات أملاها عليه إيمانه بالحكمة القرآنية أنه لا يوجد تعبير لغوي أو نحوي في التنزيل إلا وهو ذو دلالة خاصة، فاستنتج من ذلك حتمية وجود الفروق بين المترادفات، ووجود حكم وأسرار في الفروق بين أدوات النفي والعطف وبين التعريف والتنكير، وبين الإضمار والإظهار.

ففي كلامه عن الألفاظ يقول إن «السَّنَة» تختلف عن «العام» فهي تدل على المدة المعروفة في التقويم الشمسي، قال تعالى في سورة الكهف، ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ وَٱزْدَادُواْ تِسْعًا﴾ (الكهف ـ الآية ٢٥) والتسع هي الفرق بين الشمسية والقمرية. وقال إنه مما تدل عليه السنة، الجدب، كسني يوسف، بخلاف العام، وفي السورة قال: ﴿ثُمَّ يَأْتِي مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ ٱلنَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ ۝٤٩﴾ (يوسف)[1].

والفروق بين الصيغ النحوية تظهر في مثل ما بين المصدر المجرد والمصدر الميمي، فالأخير، يدل على زمان أو مكان، ولذلك قال تعالى: ﴿مَنَامُكُم بِٱلَّيْلِ﴾ (الروم ـ الآية ٢٣) وقال سبحانه ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ (البقرة ـ الآية ٢٥٥). فورود «النوم» هنا دليل على أن لا زمان ولا مكان[2]. وتعرض السهيلي للفرق بين التعريف والتنكير، في قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّلَٰمُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدتُّ﴾ (مريم ـ الآية ٣٣)، وفي آية أخرى ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰ نُوحٍ فِي ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٧٩﴾ (الصافات). فذكر أن التعريف يستشعر اسم الله تعالى، وطلب العون منه، وعموم التحية في الآية الأولى، وجاء نكرة في الآية الثانية، لأن الله هو المتكلم، وإنه قد قال تعالى: ﴿ٱجْعَلْ هَٰذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنًا﴾ (إبراهيم ـ الآية ٣٥) والبلد مكة، والآية مكية، وفي سورة البقرة ﴿ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا﴾ (البقرة ـ الآية ١٢٦). وهو دعاء لها ولم تدخل «أل» الحضورية، لأن الآية مدنية[3].

---

(١) الروض الألق، ج٢ ص ١١٠.
(٢) نتائج الفكر، ص ٤١٥.
(٣) المصدر نفسه، ص ٢٦٦ وما بعد.

وذكر أن العطف لا يعني الترتيب الزمني، وإنما يوحي بأهمية الأسبق في سياقه[1]، وإن «غير» يختلف معناها عن «لا» فإذا قلت هذا غلام زيد لا عمرو فقد أكدت نفي الإضافة عن عمر، بخلاف قوله «هذا غلام الفقيه غير الفاسق ولا الخبيث، فإنك جمعت بين إضافة الغلام إلى الفقيه وبين الصفة المذمومة. وبذلك خرّج قوله تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾ (الفاتحة) وفي الفرق بين «لا» و«لن» يقول السهيلي، إن «لا» يمتد بها الصوت فيأذن امتداد لفظها بامتداد معناها كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُۥٓ أَبَدًۢا﴾ (الجمعة ـ الآية ٧) فعم جميع الأزمنة، وفي سورة البقرة قال سبحانه: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ﴾ (البقرة ـ الآية ٩٥)، فقصّر في سعة النفي وقرب، لأن قبله في النظم: ﴿قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْءَاخِرَةُ﴾ (البقرة ـ الآية ٩٤)، فكان يقول عز وجل إن كانت قد وجبت لكم الدار الآخرة، وثبتت لكم في علم الله، فتمنوا الموت الآن. ثم قال في الجواب «ولن يتمنوه»، فانتظم الجواب بمعنى الخطاب في الآيتين جميعاً. وذكر أن الإظهار يأتي للتعظيم مثل قوله: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ (آل عمران ـ الآية ٣٠)، ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ﴾ (البقرة ـ الآية ١٨٥)، بدلاً من قوله: «نحذركم، ونريد بكم»[2].

وهذه الأمثلة تشير إلى التصور الفكري للنظام القرآني عن أبي القاسم السهيلي وهي تختلف عما ألفناه لدى مؤلفي معاني القرآن مثل أبي عبيدة ومن سار في ركبه. صحيح أن هؤلاء اعتمدوا القرآن مثالاً أعلى للفصاحة العربية، ولكنهم لم يتجاوزوا حجيته اللغوية بينما نرى السهيلي يتدبر علاقة ألفاظه بالمعاني، وتصريف آياته في تنوع التعبير، فتتضح عنده الصلات بين الصيغ اللغوية ووجوه الإعجاز، فاعتبر القرآن الكريم سماعا من نوع خاص.

الحديث:

وكان من نتائج فكره أن أدرج الحديث في منهجه اللغوي، وقام بتوجيهات

(١) المصدر نفسه، ص ١٣.

(٢) البنا: أبو القاسم السهيلي ومنهجه النحو ص ١٥٠.

دقيقة في استعمالاته النحوية، مما أفاد جمال الدين ابن مالك في كتابه في شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح.

ذلك أنه اعتمد الحديث مصدراً من المصادر السماعية، مثل ما هو المتعارف عليه عند الأندلسيين، حتى قبل ابن مالك، حيث أن أبا بكر الزبيدي استشهد بالحديث في كتابه لحن العامة في أكثر من ثلاثين موضعاً فكان السهيلي في صف شيخه ابن الطراوة، عندما حمل عليه ابن الضائع تحت شعار الانتصار لسيبويه في معرض قوله ﷺ: «كن أبا خيثمة فكانه»[(١)].

وهكذا نرى السهيلي يستشهد بالحديث النبوي في اللغة وفي النحو، فاستدل بأحاديث في موطأ الإمام مالك «إنّي لأُنَسَّى لأَسُنَّ» على أن اللام تأتي للعاقبة، واحتج للغة «أكلوني البراغيث»، بحديث «يتعاقبون فيكم ملائكة»[(٢)]، ولأن «كل» إذا كانت مضافة إلى ما بعدها لم نجد خبرها إلا مفردا، في قوله صلى الله عليه وسلم «أحسنوا الملا كلكم سيروى»، وعلى نفس الحكم بحديث البخاري «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته»[(٣)].

وفي أحاديث البخاري، استدل على الاستغناء بالنعت عن المنعوت بقوله عليه السلام: «الكافر يأكل في سبعة أمعاء»[(٤)]. واستدل على أن الفعل إذا وقع على ظرف له اسم علم، تناول جميعه وكان الظرف مفعولاً على سعة الكلام، بحديث «من صام رمضان إيماناً واحتساباً» (الحديث)[(٥)]، وعلى أن الحال قد تكون جامدة، وفقاً لقوله ﷺ: «وأحياناً يتمثل لي الملك رجلاً»[(٦)]، واحتج لجواز نحو: حسن وجهه، بما ورد في حديث أم زرع «صفر ردائها، وملء كسائها»[(٧)].

---

(١) نتائج الفكر، ص ١٦٦.
(٢) المصدر نفسه، ص ٢٧٩.
(٣) المصدر نفسه، ص ٢٠٩.
(٤) نتائج الفكر، ص ٣٨٨.
(٥) المصدر نفسه، ص ٣٨٢.
(٦) الأمالي، ص ١١٨.
(٧) المصدر نفسه، ص ٧٦.

مع أنه في استشهاده بالحديث يتحرى الرواية الصحيحة، وفي بعض الأحيان يعتريه الشك في صحتها مثل قوله: ورد في الحديث «يجمع الأولين والآخرين» فقال: إنه بعيد ولا أحسب الرواية صحيحة(١). وقوله في رواية على حمار أتان بدون تنوين أتان: فهو في مذهبنا لا يجوز والرواية عندي منكرة(٢)، كما قال: وروى الأصيلي حديثاً فيه «قيحا يريه» ينصب يريه، ولا يجوز النصب، ولا ينكر في رواية الأصيلي مثل هذا فقد تأملتها فوجدتها أكثر الروايات لحناً وتصحيفاً(٣).

وهكذا يظهر أن الحديث من أصوله السماعية بشرط صحة الرواية، ووفاقها لوجه لغوي.

شواهد الشعر:

واستشهد السهيلي بالشعر الجاهلي عموماً، وأبدى نوعاً من التحفظ على الاستدلال بما سمي بالمولدين، وقد استشهد بشعر أبي تمام قائلاً: إنما نحتج بقول الطائي، وهو حبيب بن أوس، لعلمه ولأنه عربي يحتج بلغته. من ذلك:

«من مبلغ الفتيان عني مالكا أني متى يتلثموا أتهلمِ»(٤)

هذا هو مجمل تصوره للسماع، ولنر الآن موقفه من نظرية العامل.

ب) نظرية العامل:

يقسم السهيلي أنواع الكلم من حيث العمل إلى قسمين:

قسمٌ الأصل فيه العمل، مثل الفعل والحرف، فالفعل يجب أن يعمل في

---

(١) المصدر نفسه، ص ٦٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٠٨.

(٣) الروض ج٢ ص ٧٢.

(٤) نتائج الفكر ص ٧٤ وما بعدها.

الاسم الذي يؤثر في معناه، وأما الحرف فهو لا يدل إلا على معنى في غيره، فوجب أن يعمل في اللفظ الدال على المعنى الذي أثره فيه. وقِسْمُ الأصل فيه أن لا يعمل لأنه يدل على معنى في نفسه، ولكنه يعمل حينما يدل على الفعل.

فالفعل يعمل مباشرة في المفعول المطلق، ولا يكون المصدر في نظره مفعولاً مطلقاً إلا إذا كان منعوتاً أو في حكم المنعوت، أما المصدر المؤكد، فإن الفعل غير عامل فيه لأن التوكيد لا يعمل فيه المؤكَّد. فالشيء لا يعمل في نفسه، وهو هنا يتبع شيخه ابن الطراوة، فالعامل في المصدر المؤكد هو تبعيته للمصدر المتضمَّن في الفعل، وأما المفعول المطلق فهو ما كان محدوداً نحو ضربه ضربةً، أو ضرباً شديداً[1]. ويعمل الفعل أيضاً في الحال لأنه وصف لصاحبها وقت حدوث الفعل، ويعمل الفعل بواسطة الحرف المستثنى، والظرف، وربما اتصل عمل الفعل بظرف الزمان، نحو جلست اليوم، كما يعمل مضمراً بعد حروف العطف[2].

والحرف يعمل في كل ما هو مؤثر فيه معنًى، إلا إذا دخل على جملة عمل بعضها في بعض وسبق إليها معنى الابتداء أو نحوه، وكان الحرف داخلاً في المعنى في الجملة لا لمعنى في اسم مفرد فاكتفى بالعامل السابق قبل هذا الحرف، وهو الابتداء ونحوه. واستثنى من هذه القاعدة «إن» وأخواتها، التي تدخل لمعنى في الجملة وتعمل مع ذلك. وعلل عملها بأنها كلمات يصح الوقوف عليهن. مثل ما ورد في قول الشاعر:

ويقلن شيب قد علاك وقد كبرت فقلت إنه[3]

فلو رفع ما بعدها على الابتداء لم يظهر تشبثها بالحديث الذي دخلت لمعنى فيه، فكان إعمالها في الاسم المبتدأ إظهاراً لتشبثها بالجملة وكي لا يتوهم

---

(1) الأمالي، ص ٥١.
(2) النتائج، ص ٢٤٩.
(3) النتائج، ص ٣٤٣.

انقطاعها عنه. وبيّن أن حروف الاستثناء والعطف المؤثرة والتي لا تعمل، موصلة للفعل، والفعل عامل، فصارت كأنها هي العاملة[١].

وأما حروف المعاني، كحروف التشبيه، والنداء والنفي والاستفهام، فإنها لا تعمل لأن معانيها مسندة إلى المتكلم لا إلى الأسماء التي تأتي بعدها. ولهذا فقد خالف السهيلي جمهور النحاة في قولهم إن التنبيه عامل في الحال في نحو «هذا زيد قائماً» ولا يجوز عنده إضمار الحرف العامل مع بقاء أثره إلا أن يقوم مقامه غيره مثل «حتى» التي أتت عوضاً عن «أن»، أو أن يكون الحرف المحذوف مفهوماً لكثرة تردده على الألسنة في القول المحذوف منه، مثل من يقول في جواب كيف أصبحت؟ خيرٍ عافاك الله[٢].

ولقد وافق الإمام السهيلي جمهور البصريين في رفع المبتدأ بعامل معنوي لكنه أطلق عليه نوعاً من العموم بحيث جعله: «المخبر عنه» فقال: الرفع للاسم المبتدأ لكونه مخبراً عنه لأن كل مخبر عنه مقدم في الرتبة فاستحق من الحركات أثقلها، وبما أن الفاعل أيضاً مخبر عنه بالفعل فقد يشمله هذا العموم، فيكون مرتفعاً بالإخبار عنه. كما وافق البصريين كذلك في أن المضارع مرفوع بوقوعه موقع الاسم، لكنه خالفهم في عامل ثلاثة من التوابع. فقال إن العامل في النعت هو ما سماه بالتبعية، لا العامل في المنعوت، لأنه لو كان الفعل هو العامل في النعت لجاز تقديمه على المنعوت، وقد سبق أن أشرنا إلى قوله إن التوكيد معرب بالتبعية[٣].

واعتمد الإمام السهيلي رأي شيخه ابن الطراوة في القول بعامل معنوي لم يعرفه النحويون قبلهما، وهو «القصد إليه» الذي يختص بالنصب، وهو العامل في نصب «سبحان الله» لأنه حدث احتيج إلى ذكره خاصة، مطلقاً ومضافاً إلى

(١) الأمالي، ص ١٩.
(٢) نتائج الفكر، ص ١٠٩ ـ ١١٠.
(٣) المصدر نفسه، ص ١٧٧.

ما بعده. وهو أيضاً العامل في المنادى، لأنه قد ينصب دون حرف النداء. ومن العوامل المعنوية التي انفرد السهيلي بها: الإظهار، نحو جاء زيد رغبة فيك. أي إظهاراً للرغبة كما أنه قدر فعل النظر» في مثل هذا زيد قائماً، وهو عنده عامل معنوي لمنع تقديم الحال عليه[1].

وعلى سبيل العموم فإنه يرى أن العامل هو ما أثر في المعنى، وأن لا يكون مهيأ لدخول عامل عليه. وشذ المضارع لشبهه بالاسم، وأن العامل لا يعمل في نفسه فالمؤكد لا يعمل في التوكيد، والصفة لا تعمل في الموصوف وأنه لا يجتمع عاملان في اسم واحد، ولا يتقدم المعمول على عامله ولا يلي العامل إلا ما عمل فيه.

وفي هذه الأمثلة نلاحظ أن السهيلي الذي يبدو وكأنه على نقيض ابن مضاء في التمسك بالعوامل، فإنه مع ذلك يتقيد بفكرتين كلتاهما ذات أهمية بالغة: أولاهما تصريحه بأن العامل لا يتعدى كونه لاستجابة المتكلم وليس علة مؤثرة في نفسه، وهذا مما يساير فكر ابن مضاء. الفكرة الثانية اعتباره أن العامل نتيجة لغوية لتأثير المعاني المقصودة في نسق الكلام، وسوف يتضح لنا رأيه في تأثير المعاني على أصول القواعد القياسية في النحو[2].

ج) القياس:

الإمام السهيلي لغوي متمكن، ونحوي متميز، وإذا كان متأثراً بآراء شيخه ابن الطراوة، فإنه مع ذلك مجتهد في مذهبه، ينظر في المسائل النحوية نظرة المفكر المبدع، وهذا ما جعله يتخذ لنفسه منهجاً مستقلاً في القياس النحوي واللغوي.

فكان من معتمدي التوسع في قياس التمثيل، واعتبار كل ما سمع عن العرب أصلاً للقياس، مما جعله في هذا المجال قريباً من مذهب الكوفيين ولعله قد جاوزهم في بعض الآراء التي انفرد بها في القياس ومنها:

(١) المصدر نفسه، ص ٢٣٠.
(٢) نتائج الفكر، ص ١٨٨.

١. قياس البدل على المعطوف: فبما أنه يجوز العطف على المعنى في نحو ﴿أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ﴾ [آل عمران /٨٧]، وأجاز أن نقول كرهت جمع زيد للمال أخوك، وإن شئت قلت أخيك»[١].

٢. يكتفي بالعَلَميّة لمنع صرف العلم في الشعر، قياساً على المعارف الأخرى لأن التنوين عنده ليس علامة تمكن وإنما هو علامة انفصال المعرف عمّا بعده، ولذلك فإن حكم أسماء الأعلام كحكم المعارف الأخرى في استغنائه عن التنوين، الذي هو علامة لعدم وجود الإضافة[٢].

٣. يقول إن بعض العرب أعمل «إنْ» في الاسمين جميعاً، وهو قوي في القياس لأنها دخلت لمعان في الجملة، وليس أحد الاسمين أولى بالعمل في الآخر. واستدل بقول:

إن العجوز خبةً جروزا   تأكل كل ليلة قفيزا

وهو يعني بالقياس، قياس «إن» على ظن وعلم، لما بينهما من شبه لفظي في عدد الحروف ومن شبه معنوي من حيث أنها دخلت لمعنى في الجملة التي بعدها[٣].

د) التعليل:

بعد بيان أركان القياس المذكورة، تناول السهيلي قضية العلة النحوية، واشترط في صحتها أن تكون مطردة منعكسة، يوجد الحكم بوجودها وينتفي بانتفائها. وأعطى مثالاً لها، بالإضافة التي توجب الخفض إيجاباً لغوياً، مثل علة الإسكار في الخمر التي توجب حرمته إيجاباً شرعياً، وعدم مراعاة الاطراد

(١) المصدر نفسه، ص ٢٥٥.
(٢) المصدر نفسه، ص ٢٥٢.
(٣) المصدر نفسه، ص ٧٤.

والعكس هو الذي كان سبباً في تضاحك أهل العلوم من فساد علة النحوي وضعفها حتى ضرب بها المثل فقيل «أضعف من حجة نحوي»[١].

قد نعتقد أولاً أن نتيجة هذا الرأي سوف تبعثه على تضييق دائرة التعليل، أو أنه يقترب من رأي ابن مضاء في رفض العلل، وبالخصوص ما يعرف منها بالثواني والثوالث. لكن الإمام السهيلي على العكس مما نتوقعه، أولى اهتماماً كبيراً للعلل، ولم يقتصر على الثوالث، بل واصل تساؤلاته التعليلية إلى أن وصلت إلى السوادس. وفي جهده الفكري لابتكار علل لهذه التساؤلات. قام بتوسيع مجال مسالك العلة حتى بلغ بها إلى تسعة[٢]. فبحث عن علة إلحاق النون بالأفعال الخمسة[٣]، وعن عدم وصف المعرفة بالجمل[٤]، ولماذا قالت العرب «بعدما» ولم تقل «قبل ما»[٥] ولماذا قالوا «زيد قائم ولم يقولوا لا زيد قائم»[٦]، ولماذا لم تكن «إلى» عاطفة مثل «حتى»، وما هي علة الإعمال والإهمال[٧].

ومن بين المسالك التي اعتمدها في التعليل:

١. **دلالة الكلمة**: وبها علل منع إضافة الفعل، لأنه لا يدل على معنى في نفسه بالمطابقة، ومن ثم فهو لا يضاف إلى شيء ولا يعرف بأدوات التعريف.

٢. **الحمل على المعنى**: سبق أن قال إن العرب تذهب بالكلمة إلى وزن ما هو في معناها، ولذلك جمعوا حرة على حرائر لأن الحرة في معنى الكريمة.

---

(١) محمد ابراهيم البنا السهيلي ومذهبه النحوي، ص ٢٩٠ .. ٢٩٦.
(٢) المصدر نفسه، ص ٢٩٨.
(٣) نتائج الفكر، ص ١٦٧.
(٤) راجع المناظرة بطولها في السيوطي الاشباه والنظائر ج٥ ص ٢١٥ وما بعدها.
(٥) التتائج ص ١٨٨.
(٦) المصدر نفسه، ص ٧٦.
(٧) المصدر نفسه، ص ٢٥٤.

٣. الحمل على اللفظ: وبهذا المسلك يبرر علة منع جمع «مفعلان» جمع السلامة، لمضارعته لصيغة المثنى.

٤. الاستغناء: وجعله علة لمنع صرف الأسماء المستغنية عن التنوين.

٥. مراعاة الأصل: وبها فسر صرف الأعلام المنقولة مثل أسد، ونمر.

٦. طلب الخفة: وله عنده ظواهر كثيرة منها قولهم «ظلْت» وأحست.

٧. طلب الازدواج: في النظم، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ۝٣﴾ (الكافرون).

٨. كثرة الاستعمال: كالحذف في قولهم: «بأبي سمعته».

٩. رفع الوهم: وعلل به عدم جمع برٍ وفظّ جمع سلامة لئلا يلتبس بفعُول[(١)].

ويعتقد الدكتور محمد إبراهيم البنا، أن السهيلي كان مبدعاً في كثير من تعاليله، بالنظر إلى اعتباره لوظيفة الكلمة، ولدلالتها المعجمية، ولصفاتها الصوتية ولما يكون من تأثيرها اللفظي في كثرة الاستعمال، ومراعاة الازدواج، إلا أنه كان فيما يبدو يختار مقدمات معينة وألفاظاً خاصة تمكنه من الوصول إلى النتائج المستهدفة، ومن ذلك توجيهه للعلاقة بين لفظ «حتى» ومعناها، وقال: أما حتى فموضوعة للدلالة على أن ما بعدها غاية لما قبلها، وغاية كل شيء حده، ولذلك كان لفظها لفظ الحد، حاء قبل تاءين،والحد حاء قبل دالين، فكان استنتاجه منطبقاً على لفظ «الحد» ولو فسر «الغاية» بالنهاية، لاختل تعليله[(٢)].

ومن طرائفه قوله في حذف تاء التأنيث للفعل: «زعموا أن الاسم المؤنث إذا كان تأنيثه حقيقياً فلا بد من لحوق تاء التأنيث في الفعل وإن كان تأنيثه مجازياً

---

(١) محمد إبراهيم البنا: أبو القاسم السهيلي، ص ٢٨٨ وما بعدها.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٩٧.

كنت مخيَّراً في إتيان التاء وتركها، وزعموا أن التاء في قالت الأعراب لتأنيث الجماعة، وتأنيث الجماعة غير حقيقي، وقد كان على هذا لحوق التاء في قوله: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ (يوسف ـ الآية ٣٠). أولى، إذ كان تأنيث النسوة حقيقة، واتفقوا على الفعل إذا تأخر عن فاعله المؤنث فلا بد من إثبات تاء التأنيث، وإن لم يكن تأنيثه حقيقة، ولم يذكروا فروقاً بين تقدم الفعل وتأخره، وفي هذا كله وهن لأصولهم، ودليل على قلة تحصيلهم».

ثم بيّن أن الأصل العام في هذا الباب لحوق التاء عند الاتصال بالفاعل سواءً كان المؤنث حقيقة أو مجازاً فتقول جاءت المرأة وطالت النخلة، كما تقول المرأة جاءت باتصال الضمير بالفعل وإذا حمل الاسم المؤنث على معنى اسم مرادف، حذفت التاء في ضرورة الشعر. مثل قول الشاعر:

فإما تريني ولي لمة فإن الحوادث أودى بها

وقوله:

فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها

وفيهما حُمِلت «الحوادث» على لفظ الحدثان، وحُمِلت «الأرض» على الموضع.

فإذا وقع حاجز جاز حذف التاء وقوي كلما ابتعد الفاعل عن الفعل، نحو ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلصَّيْحَةُ﴾ (هود ـ الآية ٦٧)، وهي عنده في هذا الموضع محذوفة أيضاً لأن «الصيحة» حملت على الخزي والعذاب، كما أن «نسوة» في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ [يوسف ـ الآية ٣٠] محمولة على اسم الجمع مثل القوم والرهط.

ثم أجاب عن تساؤل حول قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى ٱللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾ (النحل ـ الآية ٣٦)، وقوله جل وعلا: في الأعراف ﴿وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾ (الأعراف ـ الآية ٣٠)، فقال إن الفرق لائح من وجهين، لفظي لزيادة الميم في «عليهم» في الأولى، ومعنوي لأن من في سورة

النحل واقعة على الأمة، بعد ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا﴾ (النحل ـ الآية ٣٦) فمنهم أمة ضلت وحقت عليها الضلالة والثانية تعني: وفريقاً ضلوا، بغير تاء في اللفظ فحسن حذفها إذن فيما هو معناه[١].

وهذه هي بعض المقولات التي تعطي صورة مبسطة عن بضع نتائج تأملات السهيلي وفكره المبدع، وقد اقتصرنا فيها على ما ينبه المؤرخ النحوي على ميزات هذا العالم الجليل، الذي عرفه الناس متكلماً وإخبارياً أكثر مما عرفوه نحوياً، وننهي أقواله بمناظرته مع ابن خروف.

هـ) مناظرته مع ابن خروف:

- موضع الخلاف: لقد ذكر بعض الكتاب في عقد له محجورين ذكوراً وإناثاً. فاحتاج إلى تخصيص أنثى من بينهم فقال «إحدى المحجورين» فمنع السهيلي هذا الاستعمال، وأجازه ابن خروف.

- رأي السهيلي: أراد السهيلي أولاً أن يذكر أن هذا يخالف ما ورد في الشعر مثل قول العرجي:

إنـي أتـيـحـت لـي يـمـانـيـة إحـدى بـنـي الـحـارث مـن مـذحـج

فقال إنه مثل قول النابغة:

إحـدى بـلـيّ ومـا هـام الـفـؤاد بـهـا إلا الـسـفـاه وإلا ذكـره حـلـمـا

وليس فيها شاهد لمن زعم جواز قولنا: إحدى المسلمين. وأنت تعني مسلماً ومسلمة، أو إحدى المسلمين وأنت تعني مسلمة ومسلمين، ولو جاز هذا لجاز أن تقول حمار وأتان «هذه إحدى الحمارين» ويقول إن ما تقدم من الأبيات هو على حذف المضاف كما قال الله تعالى: ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ (الأنعام ـ الآية ١٦١) فأنّث لأنه أراد عشر حسنات. ولو قال «هي أحد قريش أو أحد بليّ» لم يمتنع.

---

(١) النتائج، ص ١٧٢.

وأما الذي لا بد فيه من لفظ أحد فما تقدم من قوله أحد المسلمين وأنت تعني مسلماً ومسلمة، وشاهد ذلك قوله عليه السلام للمتلاعنين «أحدهما كاذب فهل من تائب» ولو كانوا ثلاثة لقيل «أحدهم امرأة» لأن لفظ التذكير قد شملهم فحكم الجزء إذن حكم الكل، ولاسيما إذا كان ذلك الجزء لا يتكلم به إلا مضافاً.

والأصل في هذا النفي العام، نقول ما في الدار أحد يقع على الذكر والأنثى، وإنما قالت العرب «أحد الثلاثة» لأنك أردت معنى النفي، كأن المعنى لا أعين أحداً منهم دون الآخر. ويدل أيضاً على ذلك أن تغليب المذكر على المؤنث وتغليب من يعقل على ما لا يعقل باب واحد وتغليب المذكر أقوى في القياس، لأن لفظ المذكر أصل ثم يدخل عليه التأنيث وكذلك لفظ من يعقل، وقد تعدى تغليب من يعقل الجملة إلى جزئها. قال الله تعالى: ﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِۦ﴾ (النور ـ الآية ٤٥) لما كان جزءاً من الجملة التي غلب فيها من يعقل في قوله «فمنهم» وإذا جاز هذا فأحرى أن يجوز في أحد لأربعة أوجه:

١. أحدها أن «أحدا» يقع على الذكر والأنثى لكونه في معنى النفي كما تقدم في قولك «أحد الثلاثة».

٢. تغليب المذكر أقوى من تغليب من يعقل، لأن المذكر والمؤنث جنس واحد، بل نوع واحد تميز واحد منهما بصورة عرضية. ألا ترى أنه لا يسبق إلى الوهم تحليل الخنزيرة الأنثى لأجل ذكر الخنزير في القرآن مذكراً، وما لا يعقل مخالف لجنس من يعقل.

٣. أن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد.

٤. أن «أحد» مع أنه مضاف لا يستعمل منفصلاً، لا يقال هذه المرأة إحدى ولا رجل أحد.

رأي ابن خروف: «إحدى المحجورين» صحيح يعضده السماع والقياس، قال الله تعالى: ﴿قَالَتْ أُخْرَىٰهُمْ لِأُولَىٰهُمْ﴾ (الأعراف ـ الآية ٣٨) فجمع بين تذكير

وتأنيث في مضاف ومضاف إليه، وهو بعضه، و«إحدى المحجورين أحرى لأن التأنيث في الآية غير حقيقي ويشبهه قوله تعالى: ﴿هِىَ حَسْبُهُمْ﴾ (التوبة ـ الآية ٦٨) وقول الشاعر:

يا أيها الراكب المزجي مطيته   سائل بني أسد ما هذه الصوت

وقوله:

أرمي عليها وهي فرع أجمع   وهي ثلاث أذرع وإصبع

فذكّر بعض الجملة وأنث بعضاً، وهما جميعاً شيء واحد، ومن ذلك قولهم أربعة بنين وثلاثة رجال، فأنثوا المضاف والمضاف إليه مذكر، وقالوا في أربعة رجال وامرأة خمسة، فإذا أشاروا إلى المرأة قالوا «خامسة خمسة».

ومما يدل عليه أنا وجدنا العرب راعت المعنى المؤنث، ولم تراع اللفظ المذكر في كثير من كلامها قال امرؤ القيس:

إذا ما جرى شأوين وابتل عطفه   تقول هزيز الريح مرت بأثوب

ويقول جرير:

لما أتى خبر الزبير تواضعتْ   سُوْرُ المدينةِ والجبالُ الخُشَّعُ

ومثله كثير فهذا ونحوه روعي فيه المعنى، فهذا أشد مما نحن بصدده، و«إحدى بليّ» وأمثاله لا يحتاج فيه إلى حذف مضاف كما زعم السهيلي، لكن لما كانت قبائل تجمع الذكور والإناث جاز ذلك فيها، مثل «هي أحد قريش» وهي أحد بليّ.

ولو قيل «أحد المحجورين» على قوله تعالى: ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ (الأحزاب ـ الآية ٣٢) لم يجز لأنه في الآية الكريمة بعد النفي، والمراد به نفي العموم ثم بيّن بقوله «من النساء».

وأما استشهاده بقوله في المتلاعنين «أحدهم كاذب» فغفلة لأن المعتمد هنا أحدهما لا بعينه ولو عنى المؤنث لأنث، فهو كقوله سبحانه: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ

﴿ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا﴾ (الإسراء ـ الآية ٢٣) ومنع من إفراد «أحد وإحدى». وقد قال الله سبحانه ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ (الإخلاص). وقالوا «أحد وعشرون، وإحدى وعشرون».

وقوله لا يسبق لوهم أحد تحليل الخنزيرة الأنثى، قد ذهب إلى ذلك طوائف من أهل الفساد، ولم يدل عندنا على تحريمها إلا فحوى الخطاب وكون الألف للجنس.

رد السهيلي: لا دليل في قوله سبحانه: ﴿قَالَتْ أُخْرَىٰهُمْ لِأُولَىٰهُمْ﴾ (الأعراف ـ الآية ٣٨) لأنه لم يجتمع في الآية مؤنث ومذكر، فغلب المذكر، يعني أن آحاد الأمم مؤنثات من حيث الأمم جمع أمة. وليس في جمع أمة على أمم نقل مؤنث إلى مذكر ولكن هذا هو باب جمع هذا المؤنث، فإذا قلت أخراهم فلم ينقل كما فعلته في «إحدى ولكن هذا هو باب جمع هذا المؤنث، فإذا قلت أخراهم فلم ينقل كما فعلته في «إحدى المحجورين» نقلت مؤنثاً إلى مذكر، وجعلت محجورة محجوراً، كأنه شيء محجور.

فإذا فعلت ذلك فواجب عليك «أحد» من حيث قلت فيه محجور، وقد يتعقب هذا بأن ضمير «هم» ضمير مذكرين رجال ونساء بلا شك فوجه الجمع بين «إحدى المحجورين» وبين «أخراهم» أن لفظ «هم» لم يستعمل حتى صُيّر من كان ينبغي أن يقال فيه «هي» يقال فيه «هو» كما نقلت «محجورة» إلى «محجور» فانظره. وأيضاً فإن «أولى» و«أخرى» قد يستعملان منفصلين بخلاف «إحدى».

وقوله سبحانه: ﴿هِىَ حَسْبُهُمْ﴾ (التوبة ـ الآية ٦٨) وقول الشاعر «هي فرع أجمع» لا دليل فيهما وليسا في شيء مما نحن بصدده بل يشبهان قولك «هي أحد المسلمين» فإنا نقول «هي» ثم نقول «أحد». وقوله سبحانه «هي حسبهم» كقولك «امرأة عدل» وقوله «هي فرع» كقولك للمرأة إنسان.

وأما قوله «ما هذه الصوت» فلا حجة فيه، وليس مما نحن فيه من شيء وإنما اضطر فأنّث لإرادة الصيحة. واستدلاله أيضاً بثلاثة بنين وأربعة رجال ليس

من الباب في شيء، وبخامسة كذلك لأن «خامسة» من باب اسم الفاعل كقائمة وقاعدة، واسم الفاعل يجري على أصله، إن كان لمذكر فهو مذكر، وإن كان لمؤنث فهو مؤنث، فقولك خامسة خمسة كقولك «ضاربة رجل».

وأما استشهاده بنحو «هزيز الريح» والأبيات التي أنشدها سيبويه فلا حجة في شيء من ذلك مبيناً الفرق بين «إحدى بليّ» و«إحدى المحجورين» لأن المحجورين لا يستعمل على جملة نساء كما يستعمل عليها.

ووصف رده في حديث «أحدهما كاذب» بالهذيان لأنه لم يستشهد به إلا من باب تغليب المذكر خاصة، واستشهاده «بقل هو الله أحد» في إفراد «أحد» ليس في الموضوع. وقال إن تعقيبه في شأن تحليل الخنزيرة سخيف.

وذكر السيوطي أن ابن الحاج لم يورد رد ابن خروف، لأنه اعتبره غير مقنع. لكنه قد أدرج منه قوله: إذا كان اسم الفاعل أن يجري على أصله، فكذلك «أحد» وإحدى. واللبس الذي كان يدخل في اسم الفاعل لو لم يؤنث هو اللبس الذي يدخل في إحدى[1].

(١) الأشباه والنظائر، ج٥ ص ٢١٥.

الباب الثالث

«ثورة» ابن مضاء الظاهرية

١ ـ شخصية ابن مضاء:

وفي عهد أبي القاسم السهيلي، يطالعنا مفكر نحوي آخر، هو أحمد بن عبد الرحمن اللخمي المعروف بابن مضاء الأزدي الإشبيلي، وهو من بين من درسوا كتاب سيبويه على ابن الرماك[1] في الأندلس، ثم اجتاز إلى المغرب وعين قاضياً بمراكش في أوج دولة الموحدين. لكن تفقهه وممارسته للقضاء لم يحولا بينه وبين التفكير في النحو والكتابة في قضاياه، فذكر له المؤرخون ثلاث مصنفات، منها «المُشرِق في النحو»، وهو الذي رد عليه ابن خروف بكتاب «تنزيه أئمة النحو عما نسب إليهم من الخطإ والسهو»[2]، وكتاب الرد على النحاة، وهو المؤلف الوحيد الذي وصل إلى أيدي الباحثين، بعدما اكتشفه ونشره الدكتور شوقي ضيف، مع مدخل حول ما سماه «ثورة ابن مضاء»، فهالته تلك الطرفة النفيسة، واعتبرها امتداداً لثورة الموحدين على فقهاء المشرق، وعلى آرائهم ومذاهبهم في التشريع، واعتقد أن كتاب الرد على النحاة يقصد به نحو المشرق على الخصوص، ذلك أن ابن مضاء أبطل نظرية العامل، فأنكر أن

(١) ابن الرماك عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن الأموي الأشبيلي المتوفى سنة ٥٤٢هـ، ترجمته في بغية الوعاة ٢/٨٦.

(٢) شوقي ضيف: مقدمة الرد على النحاة ص ٢٠ نقلا عن ارتشاف الضرب لأبي حيان.

يكون في الكلام عامل ومعمول واستهجن في كتب النحويين كثرة التقديرات في العوامل والصيغ غير المستعملة في أمثلة التنازع، والبنية الصرفية المصطنعة.

ويقول إنه شرع في كتاب يشتمل على أبواب النحو كلها فإن قضى الله تعالى بإكماله انتفع به من لم يعقه عنه التقليد، وإلا فيستدل بهذه الأبواب على غيرها[١].

وتطرق الدكتور شوقي ضيف إلى آراء ابن مضاء في منع العوامل، «وفي تهجين نظرية العامل وما تجره من تقدير قد يؤدي في كثير من الأحوال إلى رفض أساليب صحيحة في العربية، وقال إن هذه النظرية تجر وراءها حشداً من علل وأقيسة يعجز الثاقب الحس والعقل عن فهم كثير منها، ثم ذكّرنا بقول الخليل إنه لا يصل أحد من علم النحو إلى ما يحتاج إليه حتى يتعلم ما لا يحتاج إليه. وختم مقدمة الكتاب بقوله إننا حين نطبق على أبواب النحو ما دعا إليه ابن مضاء من منع التأويل والتقدير في الصيغ والعبارات، كما تطبق على هذه الأبواب ما دعا إليه من إلغاء نظرية العامل نستطيع أن نصنف النحو تصنيفاً جديداً يحقق ما نبتغيه من تيسير قواعده تيسيراً محققاً»[٢].

كان هذا في عام ١٩٤٧م، وبعد خمس وثلاثين سنة، أي في عام ١٩٨٢م أخبرنا الأستاذ شوقي ضيف أنه قد مَنَّ الله عليه بتأليف كتاب يعرض النحو عرضاً حديثاً ينسق أبوابه، ويذلل صعابه وييسر قواعده. وأنه الثمرة النهائية لمباحثه المتصلة بتحقيق كتاب ابن مضاء، وستحدث عن الكتاب فيما بعد.

وفي كتاب أصول النحو العربي للدكتور محمد عيد، يظهر المؤلف إعجاباً فائقاً وتحمساً كبيراً لآراء ابن مضاء، الذي قال عنه إنه «لم ينل من التقدير ما يستحقه مجتهد مثله، هذا مع أن تلك الكتب قد خصصت كثيراً من الصحائف لنحاة لا يرقى ـ بأي حال ـ محصولهم الابتكاري إلى مرتبته، وربما كانت

---

(١) الردّ على النحاة.

(٢) شوقي ضيف: مقدمة الرد على النحاة ص ٦٧.

الفكرة القائلة إن الناس أصدقاء المألوف وأعداء الجديد، صادقة في هذا المقام»[1].

ثم قال مرة أخرى إن ابن مضاء «يكشف لنا منذ البداية طريقه الذي اختار في النحو من بين النحاة. لقد اختار طريق الرواد المتمردين على التبعية المتحمسين لاكتشاف جديد مجهول. إن مأساة العلم ـ والفن أيضاً ـ تكمن في التبعية المطلقة التي ترتّل الأقوال الجاهزة وتتعبد بها ثم لا شيء»[2].

ويقول أيضاً: «لقد سار ابن مضاء في طريق الحرية الفكرية التي تُعرّف وتُقوّم ثم تحكم، حرية تغلغلت في روحه مع مذهبه الظاهري حتى الأعماق»[3].

وقد تناول محمد حسن عواد، في مقدمته لكتاب الكوكب الدرّي لجمال الدين الأسنوي آراء الدكتور العيد، فقال إنها مدعاة للحيرة لما تضمنت من مبالغات لا مبرر لها، ثم أوضح ما فيها من مغالاة في تقديم ابن مضاء وكأنه المفكر العظيم والمظلوم[4].

وقد قام الأستاذ علال الفاسي بمقارنة بين آراء ابن مضاء في النحو، وبين مذهب ابن حزم الظاهري، فقال: «الثورة الظاهرية على المذهب المالكي في الفقه زمن ابن حزم، ولا سيما زمن الموحدين، صاحبتها فيما يظهر ثورة ظاهرية على المدارس النحوية، لا أقول المشرقية كما يقول الأستاذ شوقي ضيف في مقدمة نشره لكتاب ابن مضاء في الرد على النحويين، ولكن على جميع الذين جنحوا إلى القياس وإلى التعليلات وما يضمه النحو من الحشويات التي سبق أن قال عنها الخليل بن أحمد حسبما نقله الجاحظ في كتابه الحيوان (لا يصل أحد من علم النحو إلى ما يحتاج إليه حتى يتعلم ما لا يحتاج إليه)».

«ولقد أشار ابن حزم في كتابه التقريب لحد المنطق إلى أن علم النحو يرجع

(١) محمد عيد: أصول النحو العربي، ص ٤٥.
(٢) المرجع نفسه، ص ٤٩.
(٣) المرجع نفسه، ص ٥٠.
(٤) محمد حسين عواد مقدمة الكوكب الدري للأسنوي.

إلى مقدمات محفوظة عن العرب الذين يريد معرفة تفهمهم المعاني بلغتهم، وأما العلل فيه ففاسدة جداً».

«ومفهوم ما يرمي إليه ابن حزم بإظهاره فساد العلل النحوية، لأنه إذا فسدت العلل لم يبق مجال للقياس، وهو ما يريد ابن حزم أن يطبق فيه مذهبه الفقهي بعدم القول بالقياس على النحو، ولم يستطع السيد سعيد الأفغاني أن يتصور نحوا لا قياس فيه، كما لم يستطع الفقهاء أن يتصوروا فقهاً لا قياس فيه، مع أن وجهة نظر الظاهرية واضحة لمن أراد، لأن عدم القول بالقياس يبقى ما لم يجئ فيه نص على فطرته اللغوية أي سليقته العربية، كما أن ما لم يرد فيه نص يبقي على أساس إباحته الشرعية، فالمذهب الظاهري في النحو توسعة في اللغة تمكن المجتمع من اعتماد السليقة في ابتكار ما لم يقل لا في القياس على ما قيل».

ويزيد الأستاذ قائلاً: «فقد ظل الميل المغربي لمذهب الكوفة في النحو قائماً حتى بدت نظرية ابن حزم أولا ثم جاءت الثورة الموحدية فصرف نظارها النظر فيما يجب تغييره من علم الكلام. وذهب آخرون منهم إلى نقض الفقه المالكي، وطائفة ثالثة يتزعمها ابن مضاء اتجهت إلى محاولة تفجير الرأي الذي عبر عنه ابن حزم تفجيراً ينبع بنحو ظاهري مستقر، وقد لا يكون ابن مضاء نجح كل النجاح ولكنه على كل حال فتح باب العمل على تعديل النحو بكيفية إيجابية أو فتح باب الاجتهاد في النحو للتقدم به إلى الأمام».

«ومن العبث أن يقال إن هذه المحاولات لا شيء، لأن ابن مضاء لم يوفق في بعض ادعاءاته، فالنظرية لا تخرج كاملة من أول مرة، ولذلك نجد ابن مضاء الموحدي الظاهري ينصح النحاة ولاسيما البصريين أن يغيروا منهجهم في دراسة النحو»[1].

---

(١) علال الفاسي: محاضرة في ملتقى الذكرى الألفية لسيبويه.

٢ ـ آراء ابن مضاء:

وبعد الإشارات إلى الآراء حول منهج ابن مضاء، نعود إلى كتابه الوحيد، الذي اعتمد عليه كل من تحدث عنه، لنقدم مقتطفات منه قد تكون معالم على طريق من يروم فهم منهجه، وهي تمثل رأيه في عمل النحاة وفي نظرية العوامل والعلل. ويقول ابن مضاء: وإني رأيت النحويين ـ رحمة الله عليهم ـ قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن، وصيانته عن التغير، فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أموا، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا، إلا أنهم التزموا ما لا يلزمهم وتجاوزوا فيه القدر الكافي فيما أرادوه منها، فتوعرت مسالكها، ووهنت مبانيها، وانحطت عن رتبة الإقناع حججها، حتى قال شاعر فيها:

ترنو بطرف ساحر فاتر أضعف من حجة نحوي

ثم مثّل ما عندهم بمن امتلك الزجاج الذي صفي حتى ظن زبرجدا والنحاس الذي عولج حتى حسب عسجداً. ثم نصحهم قائلاً: هذا الذي اتخذتموه بعضه مال وبعضه آل.

ثم قال: ولعل قائلاً يقول «أيها الأندلسي المسرور بالإجراء بالخلاء، المضاهي بنفسه الحفي ذُكاء وأي ذكاء، أتزاحم بغير عود، وتكاثر برذاذك الجود.

وابن اللبون إذا ما لز في قرن لم يستطع صولة البزل القناعيس

هل أنت إلا كما قال:

كناطح صخرة يوماً ليفلقها فلم يضرها وأوهى قرنه الوعلِ

أتزري بنحويي العراق؟ وفضل العراق على الآفاق كفضل الشمس في الإشراق على الهلال في المحاق، وأنت أخمل من بقة في شقة، وأخفى من تبنة في لبنة.

فيقال له: إن كنت أعمى لا تنهض إلا بقائد، ولا تعرف الزائف من الخالص إلا بناقد، فليس هذا بعشك فادرجي:

خل الطريق لمن يبني المنار به وابرز ببرزة حيث اضطرك القدر[١]

ثم انتقل ابن مضاء إلى القضايا التي عابها على النحاة محاولاً أن ينبه على ما أدخلوه من حشو في النحو، وعلى ما ارتكبوه من أغلاط مثل قولهم بتأثير العامل.

يقول ابن مضاء: «قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغنى عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطإ فيه. فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي». ثم ينكر على سيبويه قوله إنه ذكر ثمانية مجار، أي حركات أواخر الكلم، لما يحدثه فيها العامل لأن القول إن العامل أحدث الإعراب قول بيّن الفساد. وقد صرح بخلافه ابن جني وغيره، وعمل الأعمال إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، والقول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضاً فباطل عقلاً وشرعاً»[٢]. وإذا كان ابن مضاء ينفي كون العامل يحدث إعراباً. فإنه لا ينفي نوعاً من الترابط المؤثر بين الكلم، الذي سماه تعليقاً، إذ في كلامه عن التنازع يقول: «وأنا في هذا الباب لا أخالف النحويين إلا في أن أقول «علقت»، ولا أقول «أعلمت» والتعليق يستعمله النحويون في المجرورات، وأنا أستعمله في المجرورات والفاعلين والمفعولين. تقول قام وقعد زيد، فإن علقت «يد» بالفعل الثاني، فبين النحويين في ذلك اختلاف، الفراء لا يجيزه والكسائي يجيزه على حذف الفاعل. ويرجح ابن مضاء مذهب الكسائي قائلاً: ومن الدليل على صحة مذهب الكسائي قول علقمة:

تعفق بالأرطى لها وأرادها رجال فبذت نبلهم وكليب[٣]

---

(١) ابن مضاء: الرد على النحاة، ص ٧٢ـ٧٥.
(٢) ابن مضاء: الرد على النحاة. ص ٧٤ـ٧٧.
(٣) المصدر نفسه، ص ٩٤ ـ ٩٥.

ويقول: ومما يجب أن يسقط في النحو العلل الثواني والثوالث وذلك مثل سؤال السائل عن زيد من قولنا «قام زيد» لمَ رفع؟ قيل لأنه فاعل وكل فاعل مرفوع. فيقال لِمَ رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له، كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر[1].

ويقول: وكان الأعلم رحمه الله على بصره بالنحو مولعا بهذه العلل الثواني ويرى أنه إذا استنبط منها شيئاً فقد ظفر بطائل. وكذلك كان صاحبنا أبو القاسم السهيلي على شاكلته رحمه الله يولع بها ويخترعها، ويعتقد ذلك كمالا في الصنعة وبصرا بها[2].

وكما أنا لا نسأل عن عين عظلم وجيم جعفر وباء بُرثُن لِم فتحت هذه وضمت هذه وكسرت هذه فكذلك أيضاً لا نسأل عن رفع «زيد» فإن قيل «زيد» متغير الآخر قيل كذلك عظلم يقال في تصغيره بالضم، وفي جمعه على فعالل بالفتح.

لكن ابن مضاء لم يقل بإلغاء جميع العلل الثواني لأنه ذكر أنها على ثلاثة أقسام: قسم مقطوع به وقسم فيه إقناع، وقسم مقطوع بفساده.

فمثال القسم المقطوع به: قول القائل كل ساكنين التقيا في الوصل وليس أحدهما حرف لين فإن أحدهما يحرك مثل «أكرم القوم»، وقال تعالى: ﴿قُمِ ٱلَّيْلَ﴾ (المزمل ـ الآية ١) ويقال مُدَّ، فيقال لم حركت من «أكرم» وهو أمر فيقال له لأنه لقي ساكناً. فإن قيل ولم لم يتركا ساكنين فالجواب لأن النطق بهما ساكنين لا يمكن الناطق فهذه قاطعة. وهي ثانية ومن العلل الثواني المقبولة عنده تعليل دخول همزة الوصل على الأمر في نحو «اكتب» لأن الابتداء بالساكن لا يمكن. وذكر من العلل الثواني الواضحة، إبدال الواو ياء في نحو «مويزين» لأن ذلك أخف على اللسان. ولكنه قال إنه يمكن الاستغناء عن هذه العلة.

---

(١) المصدر نفسه، ص ١٣٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٣٧.

والقسم الذي قال إن فيه إقناعاً: هو قولهم إن المضارع أُعرب لشَبه الاسم في العموم وفي قابلية التخصيص، فالاسم يكون نكرة، ويعرّف، والفعل يدل على عموم الزمان، ويخصص بالسين وسوف، وإن كلا منهما تدخل عليه لام الابتداء نحو إن زيداً ليقوم كما يقول إن زيداً لقائم. ورد ابن مضاء هذا التعليل بأن العلة الموجبة لإعراب الاسم هي موجودة في الفعل، وكما أن للأسماء أحوالاً مختلفة فإن للأفعال أحوالاً مختلفة فحاجتها إلى الإعراب كحاجة الأسماء وأن الشيء لا يقاس على الشيء إلا إذا كان حكمه مجهولاً، والشيء المقيس عليه معلوم الحكم. وكانت العلة الموجبة للحكم في الأصل موجودة في الفرع.

ومثال ما هو بيِّن الفساد قول محمد بن يزيد (المبرد) إن نون ضمير جماعة المؤنث إنما حرك لأن ما قبله ساكن، نحو «ضربْن ويضربن»، وقال فيما قبلها أنه أسكن لئلا تجتمع أربع حركات، لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد، فجعل سكون الحرف الذي قبل النون من أجل حركة النون، وجعل حركة النون من أجل سكون ما قبلها. فجعل العلة معلولة لما هي علة له، وهذا بين الفساد[1].

وكلامه عن القياس هنا يظهر أنه لا ينكره أساساً، ولكن يشترط وجود أركانه المعروفة ليكون قياساً صحيحاً.

ولنعد إلى رأي الدكتور شوقي ضيف حول ابن مضاء، في كتابه المدارس النحوية، وبدلاً من الحماس الفائق في مقدمة «الرد على النحاة»، نرى بحثاً رزيناً استطاع الكاتب فيه، أن يعيد «ثورة» ابن مضاء إلى آراء أئمة النحو السابقين.

ففي معرض نظرية العامل، بيَّن الكاتب أن ابن جني لاحظ قبل ابن مضاء أن المتكلم هو الذي يعمل الرفع والنصب والجر، وأن الكسائي لا يقول بأن تقدم

(١) ابن مضاء: الرد على النحاة. ص ١٣١ـ١٣٨.

الفاعل في قولنا «زيد قام» يدعو إلى تقدير فعل سابق. وأن الأخفش يرى أن الألف والواو والنون، في قولنا «قاما» و«قاموا» وقمن، ليست ضمائر، وإنما هي محض علامات تدل على التثنية والجمع، وإن الجرمي سبقه إلى إنكار التنازع في الأفعال المتعدية إلى أكثر من مفعول، لما في ذلك من تكلف صيغ لم تأت عن العرب، كما استلهم من الجرمي أيضاً إنكار إضمار «أن» في نصب المضارع بعد «الفاء» و«الواو»[1].

وهكذا يظهر أن ثورة ابن مضاء ليست سوى محاولة إصلاح محدود مستلهم من أراء الظاهرية في نفي القياس والتعليل، فرمى إلى استبعاد العوامل التقديرية والعلل الثواني والثوالث، والصيغ التمرينية غير المسموعة وأنكر منها كل ما ليس له نظير، ومثل له بقولهم في باب التنازع: «أعلمت وأعلمونيهم إياهم الزيدين العمرين منطلقين»، ورأيه في هذه المسألة وما شاكلها أنها لا تجوز لأنه لم يأت لها نظير في كلام العرب، وفي أبنية الصرف قولهم: «ابن مثال كذا من كذا». وهذه المحاولة، بالرغم من طرافتها، كان مصيرها شبيها بمصير المذهب الظاهري نفسه، ولعل ذلك يعود أن هذه العيوب التي ثار ضدها ليست في الحقيقة بالحجم الذي يتصوره دعاتها.

فالقضايا التمرينية محدودة جداً، قليل منها في أبنية الصرف، وبعضها في تراكيب التوابع وتداخلها مع صلة الموصول، وقد أوردنا نموذجاً منها في كتاب المقتضب.

(١) المدارس النحوية ص ٣٠٤.

الباب الرابع

النحو والمنطق والاختصار

١ ـ حياة أبي موسى الجزولي:

نشأ أبو موسى الجزولي في السوس، وتربى في بيئة دينية محافظة، ثم تاقت نفسه إلى أداء فريضة الحج، والقيام برحلة علمية على غرار ما اعتاده علماء المغرب، فمكث برهة من الزمن بمصر حتى أحكم دراسة النحو وأصول اللغة.

فقرأ الأصول على شيخ المالكية في وقته أبي منصور ظافر، وسمع من النحوي المقرئ أبي الطاهر ظافر بن عبدالله الصَّقِلِّي وتَلْمَذَ في النحو لأبي عبدالله بن بري المقدسي المصري، ودرس عليه تاج اللغة وصحاح الجوهري، وكتاب جمل الزجاجي، ولقد كان تأثير ابن بري قوياً في تكوين الجزولي، حتى صار بعض المؤرخين يعتقد أن أبا موسى اقتصر في قانونه على تهذيب إملاءات شيخه. مع أن أصالة عمل الجزولي ثابتة في منهجه الفكري وأسلوبه البديع.

وبعد رحلته في طلب العلم استأنف أبو موسى رحلة العطاء، فدرَّس في بجاية والمرية وأخيراً في مراكش[١].

وإذا كان شيوخ الجزولي قلة، فإن تلامذته كانوا من بين جلة مشاهير العلماء

(١) راجع القفطي انباه الرواة، ج٣ ص ٣٧٨ ـ ٣٨٠ واليماني: إشارة التعيين ص ٢٤٧ ـ ٢٤٨.

في عصره، فمنهم يوسف بن يحيى أبو الحجاج التادلي المعروف بابن الزيات صاحب كتاب «التشوُّف إلى رجال التصوف»، ويحيى بن معطي بن عبد النور الزواوي ناظم الألفية المشهورة، وفتح بن موسى بن حماد[1] الذي نظم مفصل الزمخشري، وسيرة ابن هشام، وإشارات ابن سينا. هؤلاء هم الذين التقوا به وغرفوا من بحره. وفي إقامته بمراكش تفرَّغ لتنقيح مقدمته المشهورة، المعروفة بالقانون، واتسم مقامه في هذه المدينة بحادثتين إحداهما كان لها صدى كبير في المحافل العلمية، وهي مناظرته مع الشلوبين، التي حدت بهذا الأخير أن يغادر مراكش يائساً من اكتساب الشهرة فيها، ما دام أمثال أبي موسى موجودين في مراكش[2].

الحادثة الثانية بدّلت مجرى حياته، ذلك أن شهرته وصلت إلى الخليفة المنصور الموحّدي الذي حمله على الالتحاق ببلاط الخليفة، ومنذ ذلك الوقت انخرط أبو موسى في سلك النظام الرسمي. وبذلك توقف أكثر نشاطه العلمي والتربوي[3].

٢ ـ مقدمة الجزولي وآراء النحاة فيها:

إن من أهم ما كتبه أبو موسى مقدمته التي نشرت أخيراً بتحقيق الدكتور شعبان عبد الوهاب، واستعرض في التقديم لتحقيقه أقوال العلماء فيها، ورد على الشلوبين في قوله إن الجزولي لم يكن هو الذي وضعها، وعلى السيوطي في تصريحه بأنها حواش على جمل الزجاجي وعلى المقالة التي أوردها ابن خلكان وهي: «ولقد سمعت بعض أئمة العرب المشار إليه وهو يقول أنا ما أعرف هذه المقدمة، وما يلزم من كوني ما أعرفها أني لا أعرف النحو،

---

(١) نحوي من أهل الجزيرة الخضراء درس المشرق توفي سنة ٦٦٣هـ. ترجمته في بغية الوعاة، ج٢ ص ٢٤.
(٢) أحمد الزواوي أبو موسى الجزولي، ص ٤٩ نقلاً عن الذيل والتكملة للمراشي.
(٣) المصدر نفسه، ص ٤٦ نقلاً عن الذيل والتكملة.

وبالجملة فقد أبدع فيها». وقال بعضهم ليس فيها نحو إنما منطق، لحدودها وصناعتها العقلية.

ومن قبيل المبالغة القول بأن من أئمة النحاة من يعرف النحو ولا يعرفها، أو أنها منطق وليست نحواً، أو أنها ليست سوى حواش لجمل الزجاجي أو تقييدات وإملاءات لابن بري. وقد بين ابن عبد الملك المراكشي صحة نسبتها للجزولي، وقال إنها كانت تسمى بالاعتماد ثم بالقانون، وإن كل ما قيل فيها إنما هو من تقولات الحسَدَة النافسين على أبي موسى. ثم أنصف ابن مالك حيث قال إن ما يتعلق بالبحث المنطقي فيها فصل نزر في أولها(١).

والمقدمة من بديع المختصرات التي نشأت في هذا العصر وعرفت تطوراً كبيراً فيما بعد، وإبداع الجزولي واضح في نظمه وشدة اختصاره، وفي أسلوبه المشْرب بالصيغ المنطقية الدقيقة، فجاءت وكأنها مذكرة الحافظ، تسعف دراسها باستظهار القواعد الأساسية، في كلمات معدودات في كل باب من أبواب النحو، وهذا ما جعل مجد الدين الإيلي يقول عنها:

مقدّمة في النحو ذاتُ نتيجة ... تناهت فأغنت عن مقدمة أخرى
حبانا بها بحر من العلم زاخر ... ولا عجب للبحر أن يقذف الدرّا
وأوضحها بالشرح صدر زمانه ... ولم نر شرحاً غيره يشرح الصدرا(٢)

كانت مقدمة الجزولي، «كتاب العصر» إذ تداولها العلماء بالتدريس والشرح في جميع الحواضر الإسلامية في بجاية، والموصل ومصر والأندلس والمغرب. فشرحها الشلوبين، وأبو زكريا يحيى بن معطي بن عبد النور الزواوي صاحب الألفية المتوفي سنة ٦٢٨ أو ٦٢٠هـ، وأحمد بن الحسن الخباز الموصلي (ت ٦٣٧هـ)، وأبو العباس تاج الدين أحمد بن محمد الشريشي صاحب كتب الأسرار والعوارف (ت ٦٤٠هـ)، وأبو عثمان سعد بن أحمد الجذامي (ت

---

(١) شعبان عبد الوهاب محمد، تحقيق المقدمة الجزولية، ص ٥٦ وما بعدها.
(٢) السيوطي: بغية الوعاة، ج٢ ص ٢٣.

٦٤٥هـ). كما شرحها ابن عصفور شرحاً أكمله تلميذه أبو عبدالله محمد بن علي الأنصاري المعروف بالشلوبين الصغير، وابن الموفق (ت ٦٦١هـ) وشرحها كذلك الأبذي الخشني أبو الحسن علي بن محمد (ت ٦٨٠هـ)، شيخ ابن الزبير وجمال الدين بن مالك وابن أم قاسم المرادي.

أما شروح المقدمة التي وصلت إلى الباحثين اليوم فهي أربعة، الشرح الصغير للشلوبين، وقد قام بتحقيقه أحد الباحثين في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، والشرح الكبير وفيه بسط للآراء ولمسائل الخلاف، مع إيراد الأدلة، والتعليلات والأمثلة والشواهد وقد قام بتحقيقه د. تركي العتيبي، أما الشرح الثالث للشلوبين فهو التوطئة التي جاءت بمثابة تسهيل وتقريب لأساليب أبي موسى الجزولي، أما الشرح الرابع فهو ما يعرف بالمباحث الكاملية لعلم الدين بن الموفق، وهو من أكمل ما وضع على المقدمة.

وكانت آراء الجزولي في مقدمته موضع اهتمام من النحويين الذين لم يعنوا بشرحها، فقدأفاد منها ابن هشام في المغني، وابن الحاجب في كافيته والغافقي في شرح الجمل.

ونشير هنا باختصار إلى رأي الشلوبين وابن الموفق، حول المقدمة.

لقد أشرنا إلى الحادثة التي كانت بين الشلوبين والجزولي، حينما وفد الشلوبين إلى مراكش، وحضر درس أبي موسى في مسجد متواضع من مساجد المدينة، فبهره منه ما سمع، ورأى ما يلقاه من هيبة وإجلال من طلبته، فعرف أنه لن يظهر معه في مكان واحد، وبقيت معه مقدمة الجزولي تلاحقه أينما حل وارتحل، فألجأه نظمها وأسلوبها أن يضع عليها الشروح الثلاثة التي ذكرنا من قبل، مع أنه أنكر أنها من وضع أبي موسى حين يقول: سألني بعض من يكرم علي أن أكتب له على المقدمة المضافة إلى أبي موسى الجزولي، لأنه الذي أتى بها، لا أنه الواضع لها، على ما أخبر به رحمه الله تعالى من ذلك لكن لم يعين لها واضعاً فنسبت إليه(١).

---

(١) الشلوبين: الشرح الكبير على الجزولية، ص ١٩١.

وبما أن الشلوبين كان شديد التعصب لسيبويه، فقد ترصد كل ما خالف فيه أبو موسى إمام النحاة، مصرحا بأن الحق دائماً مع سيبويه. ومن أمثلة ذلك أن الجزولي يقول بأن الابتداء عامل في المبتدإ والخبر معاً[1]، وأن أداة الجزم تعمل في الشرط والجواب[2]. وأن الفعل يعمل في المفعول له دون تقدير الحرف[3]، وأنه لا يجوز جره إلا إذا كان مختصاً[4]. وكل هذه الآراء مخالف لجمهور المصريين واعتمدها الجزولي، في نطاق تصوره لتأثير العامل في الجملة كلها.

وأجاز أبو موسى إعمال «لا» مع همزة الاستفهام[5]، وتابعه ابن مالك في قوله:

وأعطِ «لا» مع همزة استفهامِ ... ما تستحقُّ دون الاستفهامِ

وأنكر الشلوبين هذا القول[6]، مثل ما أنكر إلغاء «أعلم» وأخواتها إذا بنيت للمفعول، وقال إن الجزولي لم يفهم ما قاله سيبويه في هذا الباب[7].

وخطأه كذلك في قوله إن ما بعد «حتى» قد يدخل فيما قبلها، فيقول: ونص سيبويه بخلاف ذلك، ولا أعرف له في ذلك مخالفاً من المحققين، وهذا الذي ذكره المؤلف غير صحيح لأنه لا فرق بين «حتى» و«إلى» في كون كل واحد منهما للغاية، فينبغي أن يكون الأمر فيها كالأمر في «إلى» سواء[8].

وانتقد أبو علي الشلوبين صنيع الجزولي وأسلوبه، فقال إنه خلط صناعة النحو بصناعة المنطق، وكلف المبتدئين من الطلبة ما لا يطيقونه[9].

---

(١) المقدمة الجزولية، ص ٩٣.
(٢) المصدر نفسه، ص ٤٠.
(٣) المصدر نفسه، ص ٢٦١.
(٤) المصدر نفسه، ص ٢٦٢.
(٥) المصدر نفسه، ص ٢١٩.
(٦) الشلوبين: الشرح الكبير، ص ١٠٠٠.
(٧) المصدر نفسه، ص ٧٠٧.
(٨) المصدر نفسه، ص ٨٤.
(٩) المصدر نفسه، ص ٧٠٣.

أما علم الدين القاسم بن أحمد بن الموفق المرسي، نزيل دمشق، فقد تناول المقدمة من جانب آخر، فلم يشكك في نسبتها إلى الجزولي، ولم يعتبرها حاشية على جمل الزجاجي، بل إنه أظهر صلتها الوثيقة بأصول ابن السراج حتى قال إنها مقتضبة منه.

ولم يتابع الشلوبين في جميع اعتراضاته على الجزولي، فجاء شرحه مثل عنوانه «المباحث الكاملية»، من أهم شروح المقدمة. وقد قام الدكتور شعبان عبد الوهاب[1] بتحقيقه ووعد بنشره.

وجاء في مقدمته عن الجزولية: وكنت مم حصَّلها من معدنها، وغرَّبها عن موطنها، والبيت الغريب مجهول القدر، خامل الذكر، لا تعتبر عبارتُه وهو سحبان، ولا يحكم بحكمته وهو لقمان، فانتُدبت لنشر فضيلتها، وثمين قيمتها. ولا أزيد في شرحي لها على ضرب مثال أو زيادة، قد يحصِّل وتركه إضلال، أو مناقشة في عبارة وقع عليها إهمال[2]. ووصفها بأنها صدفة احتوت على نكت أنفس من الجواهر، وتضمنت درر معان أثْلت للغائص مآثر ومفاخر[3]،

وأوضح أن «المقدمة» مقتضبة من أصول ابن السراج، وهذا ما يعني استبعاد كونها حواشي على جمل الزجاجي.

ولقد كان ابن الموفق موفقاً في تقويم هذه المقدمة التي كانت في منهجها قمة اللقاء بين منهجي النحو والمنطق، وتعتبر بمثابة عمل توفيقي بين رأيي أبي سعيد السيرافي ومتى بن يونس في مناظرتهما المشهورة[4]. فالعمل الذي استطاع أبو موسى القيام به يتلخص في استعمال الأشكال المنطقية أداة لصياغة المادة النحوية.

---

(١) تحقيق المقدمة الجزولية، ص ٤٨.
(٢) نقلاً عن أحمد الزواوي، أبو موسى الجزولي، ص ٢٣٤.
(٣) المصدر نفسه، ص ٢٣٥.
(٤) المصدر نفسه، ص ٢٣٥.

وبعد كثير من المحاولات والجهود والتنقيح استطاع إنشاء نظام منطقي، أدرج في هياكله خلاصة القواعد النحوية، والجديد في هذا النظام هو الدقة في الحدود والتعريفات، ومحاولة التفسير المنطقي للظواهر اللغوية حتى يتم انسجامها في النسق العام للنظريات العامة للمدرسة البصرية.

وتتمثل الدقة في تعريفه للكلام بزيادة الإفادة «بالوضع»، فقال إنه «اللفظ المركب المفيد بالوضع». وهذا ما عبر عنه ابن مالك في التسهيل بقوله «في اللغة لفظ دال بالوضع وفي الكلام ما تضمن من الكلم إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته»، كما اخترع الفرق بين الكلام و«الكَلِم»[1] إذ عرف هذا الأخير بأنه: الاسم، والفعل، والحرف. وقد تبعه ابن مالك في قوله، في الخلاصة: حيث قال: «واسم وفعل ثم حرف الكلم».

ثم إن تعريفاته المتكررة للاسم تدل على جهده للوصول إلى حد منطقي جامع مانع. والمقارنة بينه وبين سابقيه في هذا العمل تبين نتائج هذا الجهد. فحد الاسم عند سيبويه كان تمثيلاً بالرجل، والفرس والحائط. وهي في ما يعني الإنسان والحيوان والجماد. ثم نرى نوعاً من التجريد عند المبرد، قائلاً: فأما الأسماء فواحدة، فكل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم، وإن امتنع من ذلك فليس باسم». وإن المبرد تنبه إلى فكرة المعنى المجرد، إلا أنه لم يزد في التمثيل سوى الأعلام وأضاف السمات النحوية الخاصة بالاسم، ثم إن ابن السراج زاد على المبرد بقوله: الاسم ما دل على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص. فالشخص نحو رجل وفرس وحجر، وبلد وعمرو وبكر، وأما ما كان غير شخص فنحو الضرب والأكل والظن، والعلم، واليوم والليلة والساعة[2]، ثم سبق أن رأينا التعريف الوظيفي عند الزجاجي[3].

وحينما نصل إلى أبي موسى، نراه يعطي تعريفاً مجرداً يفرق أساساً بين

---

(١) الجزولية، ص ٣.
(٢) الأصول، ص ٣٦.
(٣) راجع ص ١٧١ من هذا الكتاب.

الاسم والفعل، فقال «إن [الاسم] كل كلمة تدل على معنى في نفسها ولا تتعرض لزمان وجود المعنى» ثم زاد هذا التعريف دقة، حين قال: كل كلمة تدل على معنى في نفسها ولا تدل على أن زمان وجود ذلك المعنى ماض أو ليس ماضياً. وفي عبارة ثالثة: ولا يفهم من لفظها أن زمانها ماض أو ليس ماضياً. والملاحظ في هذه التعريفات، هو حرص أبي موسى على استغراق الدلالة على الاسم، واستبعاد خصائص الفعل الذي يقترن بالتوقيت الزمني.

وإذا كان ابن مالك لم يتابع أبا موسى في هذا التعريف، فإنه استلهم منه الإسناد إلى المعنى، في قوله في التسهيل: والاسم كلمة يسند ما لمعناها إلى نفسها أو نظيرها.

ومن مظاهر الإبداع فيها ابتكار أسلوب الاختصار الفني، وبالرغم مما يتعرض له هذا الأسلوب من النقد، فقد يكون من قبيل المكابرة إنكار ما له من فضل في مساعدة الحفاظ على الاستحضار، وفي دفع الباحثين إلى التطلع والشرح. وفي المثال التالي، نموذج من هذا الأسلوب وذلك عن الصفة المشبهة إذ يقول:

«الصفة المشبهة باسم الفاعل تفارقه في أنها لا توجد إلا حالا ولا تعمل إلا في السببي، ولا يتقدم معمولها عليها، ولا يكون المنصوب بها مفعولاً به، وأنها إذا وقع فيها الألف واللام أو في معمولها كان الأصل الجر، وأنها لا يعطف على المجرور بها نصباً، وأنه يقبح أن يضمر فيها الموصوف ويضاف معمولها إلى مضمره. ومدار هذا الباب في ثماني عشرة مسألة، كل مسألة حذف الضمير منها فهي قبيحة، وكل ما خرج عن هذين الضربين منها فهي حسنة إلا نحو: الحسن وجه، فهي باطلة، وإذا اشتملت الصفة في هذا الباب وفي غيره على المضمر تبعت الموصوف تثنية وجمعاً، وإن خلت منه لم تتبعه تثنية وجمع سلامة في الأجود الأفصح، وكان التكسير أجود من الإفراد إن أمكن»[1].

---

(١) الجزولية، ص ١٥١.

إن أول ما يتبادر إلى الذهن عند قراءة هذا النص، قوة الشبه بين هذا الأسلوب مع مختصر خليل بن إسحق في الفقه، من حيث شدة الضغط على الجمل لتتضمن أكثر ما تتحمله من المعاني، مع بذل جهد كبير في رفع أي لبس أو تداخل بين القواعد، وفي حصر صيغ الأحكام في عدد معين، عرض ما هو قبيح أو حسن وما هو باطل أو صحيح. ومضامين هذا النص تستدعي من النحويين شرحاً يعطي الأمثلة ويقدم الشواهد والأدلة. وأبو موسى لم يأت في النص إلا بمثال واحد وهو «الحسن وجه» وترك للنحاة وللشارحين مهمة بيانه، وبسْط ما طوي منه، وتفصيل ما هو أجمل. وهذا النموذج يفسر لنا اهتمام النحاة من بعده.

هذا ومن طرائف آراء الجزولي، نورد قوله إن دلالة الفعل على الزمان دلالة تضمنية، وليست التزامية كما هو رأي الجمهور[1]. وقوله: إن الظروف الدالة على المقادير ليست مبهمة كلها. فقال: إن ظرف المكان قد يكون مبهماً، ومعدوداً. فالمبهم ما له اسم بالإضافة إلى غيره والمختص ما له اسم من جهة نفسه والمعدود ما له مقدار معلوم من المسافة[2].

وفسر مجيء نون الوقاية بأنها زيدت لسلامة داخل الفعل على ما بني عليه. فالفعل في «أكرمْني» مبني على السكون، وهذه النون احتفظت به، وفي «أكرمَني»، بني على الفتح، ويقي الفتح سالماً من النون. وجاز حذفها في «منّي» و«عنّي». ولو كان وروده قليلاً مثل ما جاء في قول الشاعر:

أيها السائل عنهم وعَنِي لست من قيس ولا قيس منّي

ويذكر محقق المقدمة، أن لأبي موسى آراء انفرد بها، منها ما هو صحيح، ومنها ما جانب الصواب.

ومن ذلك قوله إن المفعول له لا ينجر باللام إلا إذا كان مختصاً، نحو قمت

---

(١) المصدر نفسه، ص ٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ٨٧.

لإعظامك، ولا يجوز «قمت لإعظام لك» مع أنه قد ورد باللام قول امرء القيس:

فجئت وقد نضت لنوم ثيابها   لدى الستر إلا لبسة المتفضّل[١]

ومنها قوله إن بني تميم لا يلفظون بخبر «لا» التبرئة إلا أن يكون منجرا. وقد اعترض عليه جمهور النحاة في هذا النقل[٢].

ومنها رأيه في جواز زيادة «ما» بعد «سي» وإضافة سي لما بعدها[٣]،

ومنها أيضاً قوله: إن دخول «أل» على المصدر يضعفه في العمل[٤].

ونختم القول بالإشارة إلى البحث المستفيض، الذي قام به الأستاذ أحمد الزواوي عن أبي موسى، وعرض فيه حياته العلمية، ومنهجه في البحث وتأثيره في حقل النحو، مع نقد لمنهجه فكان كتابه أول عمل علمي يعيد إلى ساحة التداول الدراسي مقام هذا العالم الكبير، الذي ظل في طي النسيان طيلة عدة قرون، بعدما استأثر بالصدارة طيلة قرن كامل.

(١) الجزولية، ص ٢٦٢.
(٢) المصدر نفسه، ص ٢٢١.
(٣) المصدر نفسه، ص ٨٢.
(٤) المصدر نفسه، ص ١٦٧.

الباب الخامس

إعادة الاعتبار إلى التصريف

١ ـ حياة ابن عصفور:

ولد أبو الحسن علي بن مؤمن الحضرمي المعروف بابن عصفور عام السيل الكبير أي سنة٥٩٧هـ. نشأ بإشبيلية ودرس على كبار شيوخ العربية فيها مثل أبي الحسن بن الدباج، والشلوبين الذي لازمه مدة عشر سنوات، وأخذ عنه جل علمه حتى صار في صفوف منافسيه، وفي رعاية الأمير الهنتاني محمد بن بكر اكتسب مكانة عالية، وتردد في مدن الأندلس، مدرساً، ومؤلفاً، ثم جاز إلى المغرب، فأقام في مدينة آنفا وآزمور ومراكش، ثم انتقل في أخر أيامه إلى إفريقية، في بلاط ابن زكريا حتى توفي إثر حادثة مشهورة سنة ٦٦٩هـ على أشهر الأقوال. فاشتهر من تلامذته الإمام أبو حيان الأندلسي، وابن سعيد المدلجي صاحب الـمُغرِب في حلى المَغرب، والمُشرق في حلي المَشرق، وأبو عبد الله محمد بن علي الأشعاري المالقي الشهير بالشلوبين الصغير(١).

ترك ابن عصفور عدة مصنفات في النحو والتصريف واللغة والأدب وشرح إيضاح الفارسي وجمل الزجاجي، وله ثلاثة شروح لكتاب سيبويه وألف كتاب البديع في شرح الحزولية.

(١) راجع السيوطي بغية الوعاة، ج٢ ص ٢١٠ ونفح الطيب ج٢ ص ٢٧٠.

ومن أشهر مصنفاته كتاب المقرّب في النحو الذي تلقاه العلماء بالترحيب والاغتباط، فشرحه بهاء الدين بن النحاس، واختصره أبو حيان في كتاب التقريب. وممن تناوله بالتعليق والنقد ابن هشام، وابن الحاج[1]، وابن الضايع، ولإبراهيم بن أحمد الأنصاري الخزرجي كتاب سماه المنهج المُعرَّب في الرد على المقرَّب[2]، ولحازم القرطاجني كتاب في الرد عليه سماه «شد الزيار على جحفلة الحمار»[3].

غير أن أهم مؤلفاته كتاب الممتع في التصريف، ولقد كان من ميزات ابن عصفور أن الاعتبار إلى علم التصريف، الذي يكاد أن يكون نُسي بعد سيبويه، والمازني، وابن جني، وذلك أنه أعاد ترتيبه وتنظيمه في كتاب الممتع، وبسط القول في الدفاع عنه، وفي إبراز أهميته، كما شرح أسباب إعراض كثير من العلماء عنه لصعوبة مسلكه.

لقد خصص ابن عصفور للتصريف كتاباً مستقلاً مثل ما فعل جل قدماء النحاة كالفراء وأبي عثمان المازني وابن كيسان وابن جني، وابن الحاجب في الشافية. مع أن سيبويه في الكتاب جمع بين النحو والتصريف، غير أنه أخر المسائل الصرفية البحتة في آخر الكتاب، وهذا ما أشار إليه ابن عصفور في ذكره لأسباب هذا التأخير في الترتيب. وكان من حسنات ابن مالك أن أعاد الأمور إلى أوضاعها المناسبة، فلم يهتم بالتمارين غير العملية، وأدرج الأبنية المشتقة في الأفعال في نطاق العوامل. وتناول أبواب التصريف، والجموع، والإمالة والتصغير، والإبدال والإدغام، في آخر أبواب الخلاصة. وأفرد مصنفاً مستقلاً لتصاريف الأفعال والمصادر.

وليس من شك أن التقديم الذي اعتمده ابن عصفور في الممتع، كان

---

(١) أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الإشبيلي (٥٣٧ ـ ٦٦٨هـ) قرأ على الشلوبين والدباج، راجع ترجمته في بغية الوعاة، ج١ ص ٣٥٩.
(٢) راجع بغية الوعاة، ج١ ص ٤٠٦.
(٣) نفح الطيب، ج٤ ص ١٤٨ عن حسن موسى الشاعر.

منهجياً، ومبسطاً بحيث يسهل استيعابه على جمهور الدارسين. من أجل ذلك رأينا من الأنسب أن نستعرض ملخصاً عن آرائه في التصريف مما ورد في هذا الكتاب الذي قال فيه: «إن التصريف أشرف شطري العربية وأغمضهما».

فالذي يبين شرفه احتياج جميع المشتغلين باللغة العربية من نحوي ولغوي؟ لأنه ميزان اللغة العربية، وإنه لا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به، ويذكر أن جماعة من المتكلمين امتنعوا من وصف الله سبحانه بـ «حنّان» لأنه من الحنين والحنة من صفات البشر الخاصة بهم، تعالى الله عن ذلك، وكذلك امتنعوا أيضاً من وصفه بسخي لأن أصله من الأرض الخاوية وهي الرخوة، وامتنعوا من وصفه بالدّاري ـ وإن كان من العلم ـ لأن أصله من الدّريّة، وهي شيء يضعه الصائد لضرب من الحيلة والخديعة.

والذي يدل على غموضه كثرة ما يوجد من السقطات فيه لجلة العلماء، وذكر أن أبا عبيد قال: إن «مندوحة» مشتقة من «انداح» وهو فاسد لأن انداح انفعل ونونه زائدة، ومندوحة مفعولة، من الندح وهو جانب الجبل، وذكر عن أبي العباس ثعلب قوله إن «تنورا» وزنه تفعول من النار، والصواب إنه فعول[1].

ثم قال: إنه كان ينبغي أن يقدم علم التصريف على غيره من علوم العربية، إذ هو معرفة ذوات الكلم في أنفسها من غير تركيب، ومعرفة الشيء في نفسه قبل أن يتركب ينبغي أن تكون مقدمة على معرفة أحواله التي تكون له بعد التركيب، إلا أنه أخر للطفه ودقته. ثم قال: فإني، لما رأيت النحويين قد هابوا لغموضه علم التصريف فتركوا التأليف فيه والتصنيف، إلا القليل منهم، فإنهم قد وضعوا فيه ما لا يبرد غليلاً، ولا يحصّل لطالبه مأمولاً، لاختلال ترتيبه وتداخل تبويبه، وضعتُ في ذلك كتاباً، رفعت فيه من علم التصريف شرائعه، وملكته عاصيَه وطائعه، وذللته للفهم بحسن الترتيب وكثرة التهذيب لألفاظه والتقريب[2].

(١) المقرب، ج١ ص ٢٧ـ٢٩.
(٢) المصدر نفسه، ص ٢٢.

وكما سبقت الإشارة إليه، فإن أبرز ما امتاز به ابن عصفور هو محاولته لتقريب علم التصريف وتنظيمه. في كتابه هذا ادعى أنه «جامع لمسائل التصريف مع حسن الترتيب وكثرة التهذيب، ممتنع عن القدح، مشبه للروض في وشي ألوانه، وتعمم أفنانه، وإشراق أنواره، وللعقد في التئام وصوله وانتظام فصوله». ولم يكن ابن عصفور هو وحده الذي افتتن بعمله في التصريف. بل إن أبا حيان قال عنه: إنه أحسن ما وضع في هذا الفن ترتيباً وألخصه تهذيباً، وأجمعه تقسيماً، وأقربه تفهيماً»[1]. ثم لخصه في كتاب المبدع، غير أن هذا الإطراء لم يمنع أبا حيان من نقد ابن عصفور والنيل منه حتى اتهمه بجهل كتاب الله[2].

ويقول ابن عصفور إن التصريف «ينقسم قسمين، أحدهما جعل الكلمة على عدة صيغ لمعان خاصة، كالتصغير، والنسب، والتثنية والجمع، وصيغ المشتقات». ولم يتناول هذا القسم في الممتع، مكتفياً بما كتب منه في المصنفات النحوية. ثانيهما تغيير بنية الكلمة دون دلالة على معنى طارئ عن هذا التغيير، مثل الإعلال والإبدال والإدغام[3].

٢ ـ منهجه في عرض التصريف:

وفيما يلي أمثلة من عرضه للمسائل الصرفية:

أولاً: أبنية الاسم المجرد:

أ) الثلاثي: وصيغه تسع.

وهي فَعْل كصقر وضخم، وفُعْلٌ كُبرد وحلو، وفِعْل كجذع ونهر وفَعَل نحو جمل وبطل، وفَعِل نحو كتف وحذر، وفَعُل نحو رجل وخَلُط، وفُعَل مثل صرد

(١) المصدر نفسه، ص ٢٢.
(٢) فخر الدين قباوة، مقدمة الممتع، ص ١٢ نقلاً عن المبدع لأبي حيان.
(٣) الممتع، ج١ ص ٣١.

ولُبَد، وفُعُل نحو عنق وجُنُب، وفِعَل نحو ضِلَع وعِدى وزِيَم ومنه قول النابغة:

باتت ثلاث ليال ثم واحدةً بذي المجاز تراعي منزلاً زِيَماً

أي متفرق الأهل وفِعِل ولم يجر فيه إلا إِبِل فيما حكى سيبويه، وحكى غيره أتان إِبِدٌ[1].

ب) الرباعي: وصيغه ست.

فَعْلَلٌ، نحو جَعْفَر وسَلْهَب، وفِعْلِلٌ كزِبْرِج وزِهْلِق وهو السريع الخفيف وفُعْلُلٌ كَبُرْثُن وجُرْشُع وفِعْلَلٌ: كدِرْهَم وهِبْلَع وفِعَلٌّ كفِطَحْل وهِزَبْر، وفَعْلِلٍ ولم يجئ منها إلا طَخْرِبَة. وكل ما جاء على وزن فُعْلَل، يمكن أن يكون الفتح فيه تخفيفاً[2]، والأصل فيه الضم، ولذا فإن كلّ ما جاء على وزن «فُعْلَل» قد يُرَدّ إلى أصل «فُعلُل»[3].

ج) الخماسي:

أبنيته أربعة: وهي فَعَلَّل كسَفَرْجَل وشَمَرْدَل، وفُعَلِّلٌ كخُزَعْبِلة وقُذَعْمِلة، وفَعْلَلِلٌ كجَحْمَرِش وقَهْبَلِس وهو الأبيض الذي تعلوه كدرة، وفِعْلَلٌ، نحو قِرْطَعْب وجِرْدَحْل، وزاد بعضهم صِنَّبِر والصحيح أنه لم يأت إلا في الشعر[4].

د) الثلاثي المزيد:

وقد يكون الزائد حرفاً واحداً وهو في الهمز مثل أفكل وأبيض، وإثمد، وإصبع، وأبْلُم، وأما أمهوج فقد يكون من أمهج، وقد يأتي على إفعل نحو إصبَع وإبْرَم، وعلى أفْعِل، وهو قليل كأصْبِع، أما أفْعُلُ فلا يكون إلا جمعاً نحو أغلب وأعبد، وأما أذرُح وأسنمة فعلمان.

(١) الممتع، ج١ ص ٦٠ ـ ٦٥.
(٢) المصدر نفسه، ص ٦٦ ـ ٧٠.
(٣) راجع ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف ص ٢٦ ـ ٢٧، ففيه تفصيل لاختلاف الآراء حول ارجاع فُعْلَل، إلى «فُعْلُل» كما يرى ابن عصفور.
(٤) المصدر نفسه، ص ٧٠ ـ ٧٢.

ثم استعرض زيادة التاء في فاء الكلة مثل تَتْفُل، وتِحْلِئ وتتفلة، وهي أوزان قليلة جداً. وكذلك تُرْتَب، وتَنضُب.

ثم تحدث عن زيادة الميم في نحو مَحلَب ومنخر، ومنخُل، ومسجِد ومِطْعَن، وبين لزوم الهاء لمَفعُلٍ مثل مَزرُعة، وأوضح قلة مُفعَل في الاسم مثل مصحف، وكثرته في الصفة مثل مُدخَل.

وقال إن «يَفعَل» لم يأت اسماً إلا نحو اليَرْمَع، وأما قولهم جَمَلٌ يَعْمَلٌ وناقةٌ يَعْمَلَةٌ فهو من قبيل الوصف بالاسم، ولو كان صفة أصلا لمنع صرفه.

وذكر أنه لا يحفظ نَفْعِلَ فيما عدا نرجساً، وهو يظن أنه أعجمي وبعد ذلك تناول بنفس الطريقة الأوزان التي ورد فيها حرف واحد زائد بعد فاء الكلمة مثل فاعِل، وفَيْعَل كصيرف وفَيْعِل كَسيِّد. وفوعَل نحو عَوْسَج وفِنْعَل نحو جِنْدَب وفَنْعَل كعَنْبَس وفُنْعَل كقُنْبر. وأتى بأمثلة فُعَّل كسُلَّم. وفِعَّل، مثل قِنَّب، وفِعَّل كحِمَّص. وأورد أوزان المزيد فيه بعد عينه كفَعال ونحوه، وبعد لامه مثل فَعْلى وما شاكلها(١).

ثم بسط القول في أوزان الاسم التي زيد فيها أكثر من حرف سواءً كانت مجموعة أو مفروقة(٢)،

وعلى نفس المنوال، عالج ابن عصفور أبنية الفعل المجرد والمزيد، مبيناً المعاني التي تدل عليها صيغ الفعل المزيد فيه(٣).

والملاحظ أن ابن عصفور لم يتناول في هذا التقسيم، مسائل التمرين التي لم تكن مما يستسيغه العامة لعدم جدواها العملي في التعامل مع اللغة إذ ليس من البديهي إدراك الفائدة من التمرن على بناء أمثال «فُعْلُلٍ» من ضرب. مع أن

---

(١) الممتع، ج١ ص ٧٢ ـ ٩٣.
(٢) المصدر نفسه، ص ٩٤ ـ ١٥٥.
(٣) المصدر نفسه، ص ١٦٦ ـ ٢٠٠.

سيبويه نفسه، أدرج هذا النمط في علم التصريف في قوله: «هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال المعتلة وغير المعتلة، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به، ولم يجئ في كلامهم إلا نظيره من غير بابه، وهو الذي يسميه النحويون التصريف والفعل»[1].

وإذا كانت جل كتب النحو قد خففت من مثل هذه التمارين، فإنها مع ذلك لم تستطع تصفية النحو من البحوث في مسائل ليست لها أهمية واضحة في إحكام القضايا اللغوية، والتي لا تهم سوى ذوي الاختصاص، ومن هذا القبيل الخلاف في زوائد بعض الأبنية، فمن النحويين من يقول بأن الأول في المضعف هو الزائد وهو قول الخليل ويونس الضبي، ومنهم من يجعله الثاني، وهو أبو علي الفارسي ومنهم من يقول إن «زيتون» على وزن فَعْلون، ومنهم من يقول في وزنها فيعول.

ثانياً: الزيادة:

يقول ابن عصفور إن حروف الزيادة عشرة يجمعها قولك «أمان وتسهيل» واستبعد الكاف، ولو كانت تزاد في تلك وذلك، لأن المقصود عنده من حروف الزيادة تلك التي جعلتها العرب كجزء من الكلمة، كالدال من زيد وأما كاف الخطاب فزيادتها بينة لا تحتاج إلى إقامة دليل عليها[2].

أدلة الزيادة:

الأدلة التي يعرف بها الزائد من الأصل فهي الاشتقاق والتصريف والكثرة واللزوم، ولزوم حرف الزيادة البناء، وكون الزيادة لمعنى، والنظير والخروج عن النظير، والدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظير.

(١) سيبويه: الكتاب، ج٢ ص ٣١٥.
(٢) الممتع، ج١ ص ٢٠١ ـ ٢٠٢.

وقد اختار في حد الاشتقاق الأصغر، إنه «عقد تصاريف تركيب من تراكيب الكلمة على معنى واحد، أو معنيين متقاربين كردك «ضارباً» إلى معنى الضرب، ثم ذكر الوجوه التي يعرف بها الأصل من الفرع في هذا النوع من الاشتقاق[1]،

والتصريف يعني تغيير صيغة الكلمة إلى صيغة أخرى نحو بنائك من «ضرب» مثل جعفر فتقول «ضربب»، وهو شبه الاشتقاق، إلا أن الاشتقاق خاص بما قالته العرب والتصريف عام لما فعلته العرب، وما أحدثه النحويون بالقياس، وكل اشتقاق تصريف، وليس كل تصريف اشتقاقاً[2].

وأما الكثرة فهو أن يكون الحرف في موضع ما، قد كثر وجوده زائداً نحو الهمزة، في مثل أصفر وأحمر[3].

وأما اللزوم فهو أن يكون الحرف في موضع ما قد لزم الزيادة، في كل ما عرف له اشتقاق أو تصريف، فإذا جاء ذلك الحرف في ذلك الموضع فيما لا يعرف له اشتقاق ولا تصريف جعل زائداً، مثل النون في عَجَنَّس[4]. ولزوم حرف الزيادة البناء فنحو زيادة النون في «حِنْطَأْو»[5]. والزيادة للمعنى فمثل لها بحروف المضارعة وياء التصغير[6].

الحروف الزوائد:

وقال: إن الهمزة إذا وقعت في غير أول الكلمة فهي أصلية إلا أن يقوم دليل على زيادتها قد تأتي زائدة في ألفاظ يسيرة مثل شَمْأَل وشَأْمَل، وحرائض وهو الجمل الضخم، وقُدَئم بمعنى قديم. ثم بين مواضع زيادتها في أول الكلم،

---

(١) المصدر نفسه، ص ٤٣.
(٢) المصدر نفسه، ص ٥٢.
(٣) المصدر نفسه، ص ٥٤.
(٤) الممتع، ج١ ص ٥٥.
(٥) المصدر نفسه، ص ٥٦.
(٦) المصدر والصفحة نفسهما.

وقال: إنها أتت أصيلة في ألفاظ قليلة وهي أولق، وإمَّعَةٌ، وأرطى، وأيطل. وأورد أدلة أصالتها في هذه الأسماء[1].

واستعمل ابن عصفور نفس الأسلوب في مواضيع زيادة التاء، وقال إنالألف لا تكون أصلا أبداً بل تكون زائدة مثل: صارب، أو منقلبة عن ياء مثل ربى أو عن واو مثل عزا. كما بين مواضيع الأصالة والزيادة في الواو والياء[2].

وقال: إن اللام تزاد في «تلك» و«ذلك»، وأما الهاء فتزاد لبيان الحركة في نحو «فِهْ» و«ارْمِهْ» ورجح زيادتها في أمهة فقال لأن الأمومة حكاها أئمة العرب. وأما تأمّهت، فانفرد بها صاحب العين وقال: وكثيراً ما يأتي في كتاب مما لا ينبغي أن يؤخذ به لكثرة اضطرابه وخلله. وأن السين تزاد في نحو «استفعل» وذكر قول سيبويه إن السين في استطاع بدل من ذهاب حركة العين منها وأيد رأيه فيها[3].

وانتقل إلى الميم وقال: إنها إن جاءت غير أول قضيَ لها بالإصالة، إلا أنها تزاد في مواضع محدودة. مثل دُلامِص لأنها من الدليص وهو الريق وخالف المازني فيها. وقُمارِص لكونها بمعنى قارص، وكذلك في زُرْقُم، وفُسْحُم، لأنه من الزرقة والفسحة، ومثلهما الحُلْقوم والبُلْعوم لاشتقاقهما من الحلق والبلع، ثم قال إنها إذا وقعت أولاً فهي مثل الهمزة، فتكون غالباً زائدة إلا في ألفاظ محفوظة وهي: مِعْزَى، ومَأْجَج، ومَهْدَد، ومَعَدّ، ومَنْجَنِيق، ومَنْجَنُون، وأقام الدلائل على أصالتها بالاشتقاق[4].

والنون زائدة في المضارعة، وفي وزن «انفعل» ونون التثنية وجمع السلامة، والتي تأتي علامة لرفع الأفعال، ونون التأنيث، والوقاية وفي آخر جمع

(١) المصدر نفسه، ص ٢٢٧.
(٢) المصدر نفسه، ص ٢٧٢.
(٣) المصدر نفسه، ص ٢١٣ ـ ٢٢٣.
(٤) المصدر نفسه، ص ٢٣٩ ـ ٢٤٩.

التكسير، وكذلك الواقعة آخر الكلمة بعد ألف زائدة قبلها حرفان أصليان. وعدد المواضيع التي زيدت فيها بعد فاء الفعل أمثل جندب وعنصر، وقنبر[1].

ثالثاً: الإبدال:

وفي القسم الثاني من أقسام التصريف استعرض ابن عصفور حروف الإبدال. وجمعها في «أجُدُ طُوِيَتْ منهلاً»[2].

الهمزة:

وذكر أن الهمزة تبدل من الألف مثل قراءة عمرو بن عبيد، ﴿فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جأن﴾ [الرحمن /٣٩] ومنه قول العجاج:

فَخِنْدِفٌ هامَةُ هذا العَأْلَمِ

كما تبدل من الواو مثل أقتت، وأدؤر وأثؤب، وأنشد:

لكل حالٍ لبستُ أثْؤُبا

وأبدلت الهمزة أيضاً من الياء إذا وقعت بعد الألف التي في الجمع مثل كتيبة وكتائب، ورد على الأخفش قوله إنه لا يجوز قلب الواو همزة إلا إذا اكتنف الجمع واوان نحو «أوّل وأوائل» واستدل بما رواه المازني عن الأصمعي في جمع عيِّل على عيائل. كما تبدل من الهاء كما في ماء»، وأل وآذا، وأنشد:

فقال فريق آآذا إذ نحوتهم نعم، وفريق لأيمنُ الله لا ندري

أراد «أهذا، فقلب الهاء همزة ثم فصل بين الهمزتين بألف. وقد أبدلت من العين في حرف واحد. وهو أباب في عباب[3]،

(١) الممتع، ج١ ص ٢٥٧ وما بعدها.
(٢) المصدر نفسه، ص ٣١٩. وما بعدها.
(٣) المصدر نفسه، ص ص ٣٢٠. وما بعدها.

الجيم:

وقال: إن الجيم قد تبدل من الياء المشددة والمحققة.

مثل قول العجاج:

خالي عويفٌ وأبو عَلِجّ ... ألمُطعمانِ اللحمَ بالعَشِجّ

وبالغداةِ فِلَقَ البِرْنَجّ

وقول الآخر:

لا هُمَّ إن كنت قبلت حَجَّتِجْ ... فلا يزال شاحجٌ يأتيكَ بِجْ[1]

أقْمَرُ نِهّاتٌ يُنزّي وَفْرَتِجْ

الدال:

أما الدال فتبدل من التاء والذال مثل ازدان وأدكر.

وأنشد قول ابن مقبل:

ياليت لي سلوةً تُشفى النفوسُ بها ... من بعضِ ما يعتري قلبي من الدّكْرِ[2]

الطاء:

والطاء تبدل بالتاء باطراد في نحو اصطبر، وبغير اطراد في نحو قول الشاعر:

وفي كل حي قد خَبَطَّ بِنِعْمة ... فَحُقَّ لِشَاسٍ من نداك ذَنُوبُ[3]

الواو:

وتبدل الواو من الهمزة والألف والياء نحو ذوائب وصحراوي[4].

---

(١) الممتع، ج١ ص ٣٥٣.
(٢) المصدر نفسه، ص ٣٥٦.
(٣) المصدر نفسه، ص ٣٦٠.
(٤) المصدر نفسه، ص ٣٦٢.

الياء:

قال إنها تبدل من ثمانية عشر حرفاً عد منها: سادي «في سادس وأنشد في ذلك:

إذا ما عُدَّ أربعةٌ فِسالٌ فزوجُك خامسٌ وحموك سادي

كما ذكر منها الياء في الضرورة، منشداً قول الشاعر:

لها أشاريرُ من لحمٍ تُتَمِّرُهُ من الثّعالي ووخزٌ من أرانيها

وعلى نفس المنهج أورد مواضيع إبدال التاء والميم والنون والهاء واللام نقتصر منها على إبدال التاء من السين كالنات بدلاً من الناس، وإبدال الميم والنون في مثل البنام بدلاً من البنان، كقول الشاعر:

يا هالَ ذاتَ المنطقِ التَّمتامِ وكفُّكَ المخضَّبِ البَنامِ

والنون من اللام في لعن أي لعلّ، والهاء من الهمزة وأنشد:

ألا يا سَنا بَرْقٍ على قُلَلِ الحِمى لَهِنَّكَ مِنْ بَرْقٍ عليَّ كريمُ

وقرأ بعضهم ﴿طه ۝١ مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ ۝٢﴾ (طه). وفسرها بطَأِ الأرض.

وأبدلت اللام من النون في أصيلال وأصله أصيلان وكما أبدلت الألف من الهمزة والواو والنون الخفيفة في مواضيع معروفة[١].

رابعاً: الحذف:

لقد تناول ابن عصفور في باب واحد ثلاث ظواهر مترابطة هي الحذف والقلب والإبدال، وعلى سبيل المثال نعرض موجزاً عن الحذف.

جعل ابن عصفور الحذف قسمين، قسماً مطرداً وهو الواقع في حروف العلة

---

(١) الممتع، ج١ ص ٣٩٨.

وقسماً غير مطرد وهو الواقع في غيرها[1] مثل حذف الواو في مضارع وَعَدَ ووَزَنَ. وذلك لوقوعها بين ياء وكسرة، وحمل «أعد» وتَعِدُ حملاً على الياء كما حذف في «يَضَعُ» لأن أصله يَوْضِعُ. وفتح الضاد من أجل العين الحلقية، وحذفت في عدة، لاستثقال الكسرة في الواو. ويقول ابن عصفور إن الفراء زعم أن موجب الحذف هو التعدي ورد عليه هذا القول مستدلاً بقولهم وَبَلَ المطر يَبِلُ، ووقدت النار تقد.

ومن الحذف المطرد حذف الياء والواو في نحو بِعْ وقم، وذلك لأن حركة العين نقلت إلى فاء الكلمة، فزالت ألف الوصل، وحذفت العين لالتقاء الساكنين.

ويما الحذف على غير قياس، فيأتي من الهمزة مثل ناس، من أناس، ونحو كُلْ ومُر. وسَلْ. وحذف الهمزة من «أب» مثل قول أبي الأسود الدؤلي:

يا با المغيرةِ رُبَّ أمرٍ مُعْضِلٍ   فَرَّجْتُهُ بالمَكْرِ مِنّي والدَّها

وحذف من مضارع رأى تخفيفاً، وربما أجروها على الأصل ضرورة كقول سراقة الهذلي:

أُرِي عينيَّ ما لم تَرْأَياه   كلانا عالمٌ بالتُّرَّهاتِ

وحذف الألف في الوقف في قول لبيد:

وقَبِيلٌ مِنْ لُكَيْزٍ حاضرٌ   رهطِ مرجومٍ ورهطِ ابنِ المُعَلّ

يعني ابن المعلّى.

وحذفت الواو من فم وغد، وأب وأخ، والياء من يد ودم. وربما أعيدت كقول الشاعر:

فلو أنّا على حَجَرٍ ذُبِحْنا   جرى الدَّمَيانِ بالخَبَرِ اليقينِ

---

(١) المصدر نفسه، ج٢، ص٤٢٥ وما بعدها.

وخُذفت من شفة، وفم، وشاة، حذفت من «مذ»، والباء في تحفيف رُبَّ.

كقول الشاعر:

أزهيرُ إنْ يَشِبِ القَذالُ فإنَّهُ رُبَ هَيْضَلٍ لَجِبٍ لَفَفْتُ بِهَيْضَلِ

وحذفت الحاء من حر، والخاء في تخفيف بخ، والطاء في تخفيف قط، والفاء من سوف[1].

خامساً: الإدغام:

يقول ابن عصفور إن الإدغام هو رفعك اللسان بالحرفين دفعة واحدة، ووضعك إياه بهما موضعاً واحداً، وهو لا يكون إلا في المثلين أو المتقاربين. وذكر أن سببه ثقل النطق بالمثلين[2] وقال إن كل مثلين قد يدغمان إلا الألفين والهمزتين، فالألف لا يدغم فيها لأنها لا تتحرك، والهمزة لثقلها وقد يدغم ما كان منها عينين، مثل رآس وسآل. ثم ذكر أحكام الإدغام في كلمة واحدة أو في كلمتين، وبين قواعده المعروفة. ثم ذكر أوجه الخلاف في تحريك الحرف الثاني فقال إن من العرب من يحركه أبداً بحركة ما قبله إتباعاً فيقول «رُدُّ» وفِرٌ، وعَضُّ ما لم تتصل به «هاء» فإنه حينئذ يفتح فتقول رُدَّها وفِرَّها. ويضم مع هاء الغائب ومنهم من يفتح على كل حال، إلا إذا كان بعده ساكن، ومنهم من يفتح كان معه ساكن أو لم يكن، ومنهم من يكسر ذلك جميعاً على كل حال، وهؤلاء حركوا الحركة التي هي لالتقاء الساكنين في الأصل[3] وذكر أن أهل الحجاز يقولون «رددت» ولكن من بني بكر بن وائل يقولون «رَدَّتُ» ورِدَّه. مما شذ أحست وظلت ومَسْتُ[4].

---

(١) الممتع ج٢ ص ٤٢٣ ـ ٦٢٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ٦٣١.

(٣) انظر تفاصيل المسألة. ص ٦٣٣.

(٤) الممتع، ص ٦٣٤ وما بعدها.

وفي معرض الكلام في المتقاربين عارض رأي المبرد في كون حروف الهجاء ثمانية وعشرين، وبرهن على أن الهمزة حرف مستقل، ولولا ذلك لصارت «أكل» و«أخذ» على حرفين فقط. ثم قال: إن الحروف قد تبلغ خمسة وثلاثين بفروع حسنة تلحقها وهي النون الخفيفة، والهمزة المخففة، وألف التفخيم، وألف الإمالة، والشين التي كالجيم، في نحو أجدق والشدق، والصاد التي كالزاي في نحو مصدر. وقد تبلغ ثلاثة وأربعين بفروع غير مستحسنة ولا يؤخذ بها في القرآن، وهي الكاف التي كالجيم، ونقل عن ابن دريد أنها لغة أهل اليمن، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشين نحو «اشتمعوا»، والطاء التي كالتاء، والضاد الضعيفة، والصاد التي كالسين والباء التي كالفاء، والظاء التي كالثاء.

ثم استعرض مخارج الحروف وصفاتها. ليبين نوع التقارب بين الحروف في المخارج أو الصفات، فبدأ بأحكام حروف الحلق، قائلاً إن الألف والهمزة لا يدغمان في شيء ولا يدغم فيهما. وإن الهاء يجوز إدغامها في الحاء إن تقدمت عليها وتركه أحسن، وإذا تقدم الحاء امتنع الإدغام. وإذا اجتمعت الهاء مع العين تعين البيان إلا إذا قلبت حاء نحو ذهب مَحُّمْ أي ذهب معهم وهي كثيرة في كلام بني تميم. ويجوز إدغام العين في الحاء في نحو «أقطع حبلاً» ويمتنع إن تقدمت الحاء، كما يجوز بين الغين والخاء. ثم استكمل هذا الباب بأحكام الإدغام في حروف الفم[1].

وخصص فصلاً لما أدغمه القراء على غير قياس مثل إدغام أبي عمرو في نحو ﴿ٱلرُّعْبَ بِمَآ﴾ (آل عمران ـ الآية ١٥١) و﴿مَرْيَمَ بُهْتَٰنًا﴾ (النساء ـ الآية ١٥٦) وذكر حمل هذا النوع على الإخفاء. و﴿وَٱلْحَرْثِۗ ذَٰلِكَ﴾ (آل عمران ـ الآية ١٤) و﴿ذِى ٱلْمَعَارِجِ ۝٣ تَعْرُجُ﴾ (المعارج) و﴿وَلَا تَنقُضُوا۟ ٱلْأَيْمَٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ (النحل ـ الآية ٩١) و﴿ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ (التوبة ـ الآية ٨٠) ﴿ٱلشَّمْسَ

(١) الممتع، ج٢ ص ٦٢٨ وما بعدها.

بِرَاجًا ﴿١٩﴾ ﴾ (نوح) كم ذكر إدغام الكسائي وحده الفاء من ﴿نَخْسِف بِهِمُ﴾ (سبأ ـ الآية ٩) في الباء وقراءة ابن كثير ﴿فَتَفَرَّقَ بِكُمْ﴾ (الأنعام ـ الآية ١٥٣).

٣ ـ منهجه ومذهبه النحوي:

لقد اهتم الدكتور فخر الدين قباوة بمنهج ابن عصفور، وذلك في كتابه: «ابن عصفور والصريف» وأكد نزعته البصرية واعتماده على سيبويه في جل آرائه وإن كان قد خالفه في مسائل معدودة، منها قول إمام النحاة أن الأصل في «اطمأن» طأمن، ثم تقدمت الميم على الهمزة، وصحيح أن ابن عصفور عارض رأي الجرمي الذي يقول بأصالة: اطمأن[١]. ورجح عليه رأي الزجاج القائل بأن الهمزة في مصائب منقلبة عن الواو، بينما يرى سيبويه أنهم شبهوا الياء في «مصيبة» بالياء الزائدة في صحيفة[٢]. وقد ذهب سيبويه إلى أن «تاه» يتيه، وطاح ويطيح أصلهما على وزن فَعِل، وابن عصفور يقول أنهما على فَعَل[٣].

غير أن الخلاف في هذه الجزئيات لا يغير من الوجهة العامة التي اتخذها ابن عصفور، وهي الاعتماد الأساسي على البصرة، دون أن يكون متعصباً ضد الكوفيين والبغداديين، بل إنه كما يقول د. فخر الدين قباوة انتهج مذهب المحققين، لأنه يعتمد في ترجيح المذاهب على المنطق الجدلي الذي يختبر الأقوال والأدلة، ليصل بأسلوب نقلي عقلي إلى دفع الأدلة الواهية، وإتيان الأدلة القاطعة أو المرجحة، وقد كان عماده في هذا المنطق ثلاثة أسس، وهي السماع، والقياس، والإجماع. وفي السماع يعتمده ثقةَ النقل، وفصاحة الأصل. ورد الروايات الضعيفة واللغات الرديئة المرذولة. وفي القياس معتمدٌ على الكثرة والاطراد ويجعل النادر شاذاً لا يقاس عليه، كما يستخدم الاستنباط والتأويل،

(١) المصدر نفسه، ص ٦١٦.
(٢) المصدر نفسه، ص ٥٠٨.
(٣) المصدر نفسه، ص ٤٤٤.

والأحكام العامة في التشابه والإعلال ليصل إلى الحجة الراجحة والدليل، ويدفع ماخرج عليه بغير دليل قويم.

يمثل ابن عصفور في تاريخ النحو حلقة وصل بين مدرسة ابن مالك المتميزة ومدرسة الأندلسيين، فقد أخذ من هؤلاء الجمع بين الأدب، والنحو، ولعله كان قدوة لابن مالك في اختيار مذهب نحوي مستقل. ثم رأينا أن ابن مالك انتقى من تصريف ابن عصفور ما لا يسع النحويين جهله، وهو ما ضمنه في الخلاصة.

غير أن تأثر ابن مالك بابن عصفور لم يمنعه من انتقاده، وتخطئته في عدة مواضيع. ولم ينفرد ابن مالك بهذا الانتقاد بل شاركه في الاستدراك عليه أبو حيان.

وقد أورد فخر الدين قباوة أمثلة من هفوات ابن عصفور في إحالاته الخاطئة، وتناقض بعض آرائه وقصوره في بعض المسائل الصرفية وأخطائه العلمية، من ذلك أنه ربما نسب بيتاً لغير قائله كقوله في الإبدال: «فأما قول نصيب:

فلو كنت وردا لونه لعَسِقْتَني ولكن ربي سانني بسواديا

فإنه لم يبدل الشين سيناً، بل كان له لثغ في الشين. والبيت ليس لنصيب وإنما هو لسحيم عبد بني الحسحاس. كما روى بيت نصيب المشهور كما يلي:

فقال فريق، آإذا إذ نحوتهم نعم، وفريق لأيمن الله ما ندري

فلفق بين روايتين مختلفتين إحداهما:

فقال فريق: آإذا إذ نحوتهم وقال فريق: لأيمن الله ما ندري

والأخرى:

فقال فريق القوم لما نشدتهم نعم وفريق لايمن الله ما ندري[1]

---

(١) قباوة ابن عصفور والتصريف، ص ١٩١ وما بعدها.

٤ ـ بعض الاستدراكات عليه:

عند قول ابن عصفور إن الميم في أول الكلمة إذا كان بعدها حرفان أصليان، وما عداهما محتمِل للأصالة والزيادة، فهي زائدة فيما عدا «معزى، ومأجج، ومهدد، ومجن، ومنجنيق ومنجنون». وعلق أبو حيان في الحاشية بقوله:

وأما مجنٌّ ـ وهو الترس ـ فعن سيبويه فيه قولان، أحدهما أنه فِعَلٌ كجدَبٌ فالميم أصلية، والثاني إنه مِفعَل فهي زائدة. وسأل بعضهم التّوزي فقال: أخطأ صاحبكم ـ يعني سيبويه ـ في قوله إن ميم مجِنّ أصلية، وهل هو إلا من الجُنة، فقال ليس بخطإ لأن العرب تقول مَجُنَ الشيء إذا صَلُبَ فمجنّ منه»[1].

وفي معرض إبدال الياء من الجيم، يعلق أبو حيان على قول ابن عصفور بقوله: «قال أبو عمرو وهم يقلبون الياء الخفيفة أيضاً إلى الجيم، قال الفراء وذلك في بني دبير من بني أسد خاصة، ويقولون هذا غلامج، وهذه دارج. وقال أبو حاتم قلت لأم الهيثم ـ واسمها غيثة ـ هل تبدل العرب الجيم في شيء من الكلام، فقالت نعم ثم أنشدتني:

إذا لم يكن فيكنَّ ظلٌّ ولا جنىً   فأبعدكنَّ الله من شَيَرات[2]

ولابن مالك تعليقات على الممتع نسب فيها ابن عصفور إلى الخطإ وذلك في قوله إن الرَّوْم لا يتصور في المفتوح. وقال ابن مالك إن هذا غير صحيح وإن الرّوم يكن في المفتوح وإنما يمتنع منه الإشمام[3]. ومنها ما قاله ابن عصفور في مسائل التمرين، بأن بناء مثل «طومار» من الوعد لا يجوز في غير «أوعاد» لئلا يجتمع واوان في كلمة[4]. فعلق ابن مالك بقوله: باطل، يجوز «ووعاد»

---

(١) قياوة ابن عصفور والتصريف، ص ٢٦٥.
(٢) المصدر نفسه، ص ٢٦٦.
(٣) المصدر نفسه، ص ٢٦٦.
(٤) المصدر نفسه، ص ٢٨٣.

لأن الثانية مزيدة كالقوول. وإنما يلزم ذلك إذا كانت الثانية أصلية كالأولى، أو متحركة كأوراق. وعند قول المؤلف إن «فعلان» من حييت «حَيْوَان» فنقل ابن مالك كلام سيبويه وقوله فيها حيَّان بالإدغام، وذكر أن ابن عصفور بمعزل عن ذلك. وكثيراً ما كان يصرح بجهله وعدم إتقانه[1].

وممن نسب إليه الأوهام والسقطات ابن الحاج الذي قال إنه لم يفهم كتاب سيبويه، وكان ابن الحاج يقول: إذا مت فعل أبو الحسن بكتاب سيبويه ما أراد[2]. وممن انتقده أيضاً ابن هشام، وابن الضائع، ويقول أبو عبيدالله محمد بن الأزرق الوادي ءاشى في التعريض به، وفي الإشادة بابن الضائع:

نصائحك ابن الضائع الندب قد أتت   بحظ من التحقيق والعلم موفورِ

فطرت عقاباً كاسراً أوَ ما ترى   مطارك قد أعيا جناح ابن عصفورِ

وإذا كان ابن عصفور كما رأينا مثار جدل وانتقاد من النحاة، فإنه لا يمكن أن ينكر أن له مكانة متميزة بين علماء اللغة، فقد عرف مدرساً بارعاً، ومؤلفاً مجدداً ومفكراً منهجياً. فكتابه المقرِّب من أجود المختصرات، ومصنفه الممتع أعاد كتابة التصريف فاستحق بذلك لقب خاتمة النحاة، إذ يقول ابن المنير.

أسند النحو إلينا الدُّؤلي   عن أمير المؤمنين البطلِ

بدأ النحو عليٌّ وكذا   قل بحقٍ ختم النحو علي[3]

---

(١) المصدر نفسه، ص ٢٨٢.
(٢) حسن موسى الشاعر أبو الحاج النحوي، ص ٣٢ نقلاً عن اختصار القدح المعلى ص ٩٦.
(٣) بغية الوعاة، ج٢ ص ٢١٥.

الباب السادس

في طريق المدرسة المالكية

١ ـ يحيى بن معطي الزواوي وألفيته:

لقد كثرت أوجه الشبه بين ابن معطي وابن مالك، كلاهما أخذ أولاً نحو المغرب، الذي انصبت فيه روافد المعارف الشرقية، ومناهج منظريه، وكلاهما انتقى نموذجاً مختاراً يتركز على القواعد البصرية، دون أن يستبعد آراء الكوفيين وشواهدهم السماعية. وكلاهما قام برحلة علمية وتعليمية إلى المشرق، وتدارس مع علمائه فأفادهم وأفاد منهم. وقد كانا رائدين في اختيارهما وأسلوبهما التربوي الذي قدماه تسهيلاً للحفظ والاستحضار. أقر ابن مالك أن ابن معطي حاز التفضيل بالسبق، واستوجب بذلك منه جزيل الثناء، غير أنه اعتبر مع ذلك أن خلاصته: فائقة ألفية ابن معطي.

لقد حجبت الخلاصة ألفية ابن معطي، مثل ما وقع لأكثر النصوص النحوية المماثلة حتى كأنها صارت نسياً منسياً، إلى أن امتدت إليها أيدي الباحثين المعاصرين في خضم جهود البحوث الجامعية، فقيض الله الدكتور علي موسى الشوملي، فقام بنشرها وتحقيقها مع شرح عبد العزيز بن جمعة الموصلي.

وفي هذا الشرح، كتب المحقق مقدمة ضمنها ترجمة الناظم والشارح.

فذكر من شيوخه أبا موسى الجزولي، وابن عساكر المحدث صاحب تاريخ

دمشق المتوفى سنة ٦٠٠، وعليا بن عبد الصمد المعروف بابن الرماح، وابن بري[١].

وأورد من مؤلفاته، ما عدا ألفيته، شرح مقدمة الجزولي، ونظماً في شرح أبيات سيبويه، وحواشي على أصول ابن السراج، وشرح جمل الزجاجي، والعقود والقوانين في النحو، وقصيدة في القراءات السبع، ومصنفات أخرى في اللغة والعروض منها نظم كتاب صحاح الجوهري، وله قصيدة في العروض يقول في أولها:

بدأت بحمد الله نظماً مسلسلاً   على أحمد الهادي إلى الله داعيا
وبعدُ فإني ذاكر لمن ارتضى   بنظمي العروض المجتلي والقوافيا
أتيت بأبيات البديع شواهدا   أضم إليها من نظيمي الأساميا[٢]

كان ابن معطي فضل التقدم في نظم ألفيته، وإيحائه إلى ابن مالك بالخلاصة، وليست ألفية ابن معطي أول أرجوزة فيه فقد أورد أبو حيان في تذكرته نظماً في النحو لأحمد بن منصور اليشكرى، وقال: إنه ألفان وتسعمائة بيت وأحد عشر بيتاً، استطرد منه قرابة مائتي بيت تتناول مسائل الخلاف. ومنه:

والخبرَ التابع لا المتبوع   ففيه ذكر مضمر مرفوع
أكان فعلا أم من الاسماء   هذا الذي قال به الكسائي
وعند سيبويه بعض النقض   بقوله لا ذكر في اسم محض
لكنه في الفعل أو في الفاعل   كقال أو يقول أو كقائل
وهكذا يروي عن الفراءِ   خالف فيه مذهبَ الكسائي

وقد أورد السيوطي ببيتين من هذه الارجوزة في بغية الوعاة، ناقلاً إياهما من

(١) علي موسى الشوملي: شرح ألفية ابن معطي ج١ ص ٢٢ ـ ٣٠.
(٢) علي موسى الشوملي: شرح ألفية ابن معطي ج١ ص ٣٣.

الارتشاف ولعله إذ ذاك لم يطلع على التذكرة التي نقل فيها أبو حيان أكثر من مائة وثمانين بيتاً منها البيتان المذكوران وهما:

وما جوادك الغلامُ راكب ... فليس للجواد يلفي ناصبُ
الا ابن كيسان من المذاهب ... فإنه أجاز نصب راكبِ

كما أورد عدة أبيات منها في الأشياء والنظائر، من غير أن يعزوها وهي:

والوزن في الغزاة والرماة ... في الأصل عند جملة الرواة
فُعْلة ليس لها نظيرُ ... في سالم من شأنه الظهور
وآخرون فيه قالوا فَعْله ... كما تقول في الصحيح الحمله
فخص في ذلك حرف الفاء ... بالضم في ذي الواو أو ذي الياء
وخالف الفراء ما أنبات ... وحجهم بقوله سراة
وعنده وزن غزاة فُعُل ... كما تقول نازل ونُزُل
فالهاء من ساقطها معتاضه ... وإنما تعرف بالرياضه
كالأصل في إقامة إقوام ... بالاعتياض اطرُ الكلام
وبعضها جاء على التأصيل ... غزى وعفى ليس بالمجهول

وإذا كانت ألفية ابن مالك نالت الشهرة المعهودة، فإن ذلك لا يضع من قيمة عمل ابن معطي الذي أفاد منه صاحب الخلاصة، شكلاً ومضموناً، فلقد جرى على منواله في عدة أبيات، وفي طريقة النظم، كما اقتبس من معانيه وألفاظه الشيء الكثير. فمن أمثلة ذلك يقول ابن معطي:

القول في توابع الاسم الأولْ ... نعت وتوكيد وعطف وبدل(١)

ويقول ابن مالك:

يتبع في الإعراب الأسماء الأول ... نعت وتوكيد وعطف وبدل

---

(١) شرح ألفية ابن معطي، ج١ ص ٧٤٣.

ويقول ابن معطي في العطف:

والعطف عطفان بيان ونَسَقْ ... عطف البيان شبه نعت قد سبق
ومنه ما ليس بمشتق ولا ... في حكم مشتق فضاهى البدلا
أكثر ما يكون بالأعلام ... وبالكُنى كراهة الإبهام
شاهده بائع نصر نصرا ... والتارك البكري بشر حرّا[١]

ويظهر ما بين هذه الأبيات من شبه بقول ابن مالك في نفس الباب وقد تكرر هذا النوع من الاقتباس في كثير من المواضيع.

وعن منهجه تحدث المحقق، فأورد نماذج مما تابع فيه البصريين، وبعض المسائل التي أخذ فيها برأي الكوفيين، وما نحا فيه نحو البغداديين، وما تفرد به.

فمما اتبع فيه أهل البصرة استعمال مصطلحاتهم، وترجيح آرائهم في بعض مسائل الخلاف، كقوله إن «إما» حرف عطف:

وأو، وإما، فيهما مشهور الشك والإبهام والتخيير[٢]

ويقول ابن هشام إن هذا رأي أكثر النحاة، وقد نص عليه المبرد، وخال ابن مالك في ذلك مستدلا بملازمتها لحرف العطف.

وتابع سيبويه في إعراب الأسماء الستة فقال:

وستة بالواو رفعاً إن تضف ... والياء في الجر وفي النصب ألف[٣]

وفي حكم «ما أحسن زيداً» قال:

تقول ما أحسن خالدا فما ... مبتدأ منكر قد أبهما[٤]

---

(١) المصدر نفسه، ص ٧٦٨.
(٢) المصدر نفسه، ص ٧٨١.
(٣) المصدر نفسه، ج١ ص ٢٥٠.
(٤) شرح ألفية ابن معطي، ص ٩٥٧.

وفي اشتقاق الاسم إذ يقول:

واشتقَّ الاسم من سما البصريون ... واشتقَّهُ من وسم الكوفيون

والمذهب المقدم الجلي ... دليله الأسماء والسميّ[(1)]

وفي أصالة المصدر يقول:

واشتق كوفيون أيضاً مصدراً ... من فعلهِ نحو نظرت نظرا

واشتق منه الفعل أهل البصرهْ ... وذا الذي به تليق النصره

إذ كل فرع فيه ما في الأصلِ ... وليس في المصدر ما في الفعل[(2)]

وفي العطف على المضمر، إذ قال:

والمضمر المجرور إن عطفتا ... عليه جيء بما به جررتا

نحو مضى به وبالغلام ... وشذ منه بك والأيام[(3)]

ومن المسائل التي قيل إنه تفرد بها منع تقديم خبر «ما دام» على اسمها فقال:

ولا يجوز أن تقدم الخبر ... على اسم ما دام وجاز في الأخر[(4)]

وقد رد عليه بعض النحاة بدليل قول الشاعر:

وأحسبها ما دام للزيت عاصر ... وما طاف فوق الأرض حاف وناعل

ومنها شروطه في المفعول له، التي قال فيها:

ثم الذي سمي مفعولاً له ... بنصب نحو جئت زيدا قَتْله

مقارنا للفعل فعل الفاعل ... أعم منه، لا يلفظ العامل[(5)]

---

(1) المصدر نفسه، ص ٢١٧.
(2) المصدر نفسه، ج٢ ص ٢٢٠.
(3) المصدر نفسه، ج١ ص ٧٩٦. ويشير إلى قول الشاعر: فاذهب ومابك والأيام من عجب.
(4) المصدر نفسه، ج١ ص ٨٦٠.
(5) المصدر نفسه، ج١ ص ٥٨٢.

ومنها قوله بشذوذ تصغير زهير، إذ قال:

وشذ قولهم زهير صُغِّرا   مرخما كذا عقيم حقرا[1]

فزهير تصغير ترخيم من أزهر وهو قياس عند الجمهور شاذ عند ابن معطي.

ومنها قوله إن الأسماء تبنى لعلتين: شبه الحرف، ووقوعها موقع الفعل. فقال:

أعني في الاسم وهو أن يضارعا   الحرف أو كان اسم فعل واقعا
كمن وإيه ونزال وهلمّ   ولفظ غير المتمكن يعم[2]

٢ ـ الأستاذ أبو علي الشلوبين:

وبعد ابن معطي يطالعنا الأستاذ[3] أبو علي عمر بن محمد الأزدي الاشبيلي المعروف بالشلوبين، وقد كاد المؤرخون يجمعون على الإشادة به والتنويه بمكانته العلمية، فيقول ابن عبد الملك في كتاب الذيل والتكملة، إنه كان ذا معرفة بالقراءات، آخذا بطرف صالح في رواية الحديث، حاملاً للآداب واللغات، متقدماً في العربية، كثيرَ أسانيدها باشبيلية، مبرزاً في تحصيلها، مستبحراً في معرفتها، حسن الإلقاء والتعبير عن أغراضها، وله فيها مصنفات نافعة، وتنبيهات نبيلة، وشروح واستداركات وتكميلات[4].

ويقول ابن الزبير إنه كان إمام عصره في العربية بلا مدافع، آخر أئمة هذا الشأن بالمشرق والمغرب[5] ويقول ابن سعيد في اختصار القِدْح المعلّى، إن

(١) المصدر نفسه، ج٢ ص١٢١٦.
(٢) شرح ألفية ابن معطي، ج١ ص ٢٣٤.
(٣) ابن ملكون ابراهيم بن محمد بن منذر، روى عن القاسم بن بقي، وأخذ عنه الشلوبين وابن خروف، وتوفي سنة ٥٨١هـ ترجمته في الإنباه ١٩٠.
(٤) الذيل والتكملة، ج٥.
(٥) راجع بغية الوعاة، ج٢ ص ٢٢٤.

ذكره ملأ الشام والعراق(١). وقال فيه أبو حيان «كان في وقته علماً في العربية إليه يرحل الناس من بلاد المغرب، لا يجارى ولا يبارى قياما عليها واستبحاراً فيها، وهو شيخ شيوخنا(٢).

وبالرغم من هذا الإجماع فإن القفطي قد تحامل عليه فانتقص شرحه للجزولية قائلاً إنه ليس فيه كبير أمر. ونسبه إلى الارتزاق بصناعة العربية ونفي عنه التمكن فيها(٣). غير أن ابن مكتوم صحح هذه الصورة، وأوضح ما فيها من تحامل فقال: لم يعرف القفطي شيئاً من أحوال الأستاذ أبي علي، وجهل مكانته في علم العربية، فلذلك ذكر عنه ما كتبناه. وحكى لنا شيخنا الحافظ أبو حيان أنه كان يلثغ بالسين المهملة فيجعلها ثاء مثلثة، فيقول في «الحسين» مثلاً «الحثين». ثم قال: وكان الأليق بالقفطي إذ لم يعرف أبا علي ولا طبقته في العلم أن ينبه على اسمه ويسكت عما ذكره من ترهات القول. وقد تخرج بالأستاذ أبي علي رحمه الله ومَهَرَ بين يديه نحو أربعين رجلاً، كأبي الحسين بن عصفور، وأبي الحسين بن أبي الربيع، وأبي عبيد الله بن أبي الفضل، وأبي عبد الله بن العلج، وأبي الحسين بن الضائع، وأبي الحسن الأبزي، وأبي علي ابن أبي الأحوص، وأبي جعفر اللبلي، وابن يللبخت، وأبي القاسم الصفار، وأبي العباس بن الحاج وغيرهم. وكلهم أئمة علماء مصنفون في علم العربية وغيره، قد طبقوا بعلمه الآفاق، وملأوا بفوائده وفرائده الأوراق، وأما من أخذ عنه وتمثل بين يديه للتعلم فهم علماء لا يحصون، رحمة الله ورضي عنه.

وحين وقفت على ما ذكره القفطي قلت من غير روية:

إن الشلوبينَ أبا علي — أستاذ كل عالم نحوي
علاَمة في فنه إمام — وقدره في النحو لا يرامُ

---

(١) اختصار القدح المعلى، ص ١٤٢.
(٢) راجع مقدمة الشرح الكبير على الجزولية ص ٤٣ نقلاً عن ابن حيان في التذييل والتكميل.
(٣) إنباه الرواة، ج٢ ص ٣٣٢ ـ ٣٣٤.

قد شهدت بفضله الدفاتر ... واعترفت بنبله الأكابر
وضُربت بمجده الأمثالُ ... وهجرت لقصده الأطلال
ولم يدع في عصره لمغرب ... في النحو ذكراً لا ولا في الأدب
فكم وكم له على «الكتاب» ... وغيره من كتب الإعراب
من طرر كثيرة الفوائد ... وغرر تزهى على القلائد
وكم وكائن حل من إشكالِ ... وأتحف الطلاب باللئالي
وكم له من شرح أو إملاء ... على علوم العرب العرباء
وكم له من صاحب شهيرِ ... علأمة في فنه نحرير
قد طبقوا بذكره الآفاقا ... ونمقوا بدره الأوراقا
ونقلوا عنه علوماً جمّه ... جليلة بديعة مُهِمّه
أنتجها عكوفهم عليه ... وحرصهم في أخذ ما لديه
وبحثهم عن سر ما في الكتب ... بين يدي مؤيد مهذب
فرحمة الله مع السلام ... عليه من علّامة إمام
ما ملئت بعلمه الطروس ... وابتهجت بذكره النفوس[(١)]

وقد أحصى د. تركي بن سهو العتيبي للشلوبين ثلاثة وخمسين شيخاً وستة وثلاثين تلميذاً، جمع أبو حيان منهم ثلاثين ونذكر من أهم شيوخه[(٢)] السهيلي وابن بشكوال، وله صلاة علمية مشهورة بأبي موسى الجزولي وشرح مقدمته شرحاً كشف به أسرارها وبين غوامضها. وله شرح على كتاب سيبويه، الذي كان قواما عليه، وعلى جمل الزجاجي، وله فيها كتاب سماه: الاعتراض

---

(١) إنباه الرواة، ج٢ ص ٣٣٢ _ ٣٣٤.
(٢) محمد بن خلف بن صاف الأشبيلي ت ٥٨٦هـ، ترجمته في بغية الوعاة، ج١ ص ١٠٠.

والانفصال فيما نسب فيه صاحب الجمل في كلامه إلى الاختلال. والانفصال يعني به دفع الاعتراض على الزجاجي، وقد اعتمد ابن أبي الربيع هذا المصطلح في دفاعه عن أقوال أبي القاسم الزجاجي وفي رده على ابن الطراوة. وله حواشي الإفصاح في الرد على ابن الطراوة، مع شروحه للجزولية المعروفة.

أما تلاميذه، فقد قال عنه ابن الزبير «قل متأدب بالأندلس من أهل وقتنا لم يقرأ عليه، أو نحوي لا يستند ولو بواسطة إليه»[١]،

ومن أشهر تلاميذ الشلوبين: ابن الضايع، وابن عصفور، والابذي (ت ٦٨٠هـ)[٢]، والصفار وابن أبي الربيع، وابن المرحل والمطرف الإشبيلي الوزير الذي كان يحفظ كتاب سيبويه[٣] وابن أبي الربيع. ومن كتاب هذا الأخير المعروف بالبسيط في شرح الجمل، انتزعنا أقوال الشلوبين، ورده على ابن الطراوة.

ونذكر قبل عرضها أن الدكتور شوقي ضيف تناول في كتاب المدارس النحوية جملة من آرائه النحوية، كقوله بتأصل النكرة، ووفاقه للرماني في حكم خبو. وللأعلم في «إيا» وذكرّ تفرده بالقول إن «إذ» ظرف زمان في قول الشاعر:

فبينما العسر إذ دارت مياسر

وقوله إن «عيوناً» في قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ (القمر ـ الآية ١٢) حال، وان لو لا تفيد الامتناع[٤].

لقد كان الشلوبين على شاكلة السهيلي، من أبرز مفكري النحويين المغاربة وهو يستحق دراسة خاصة، تبرز معالم منهجه، وتبين عناصر التجديد، في

---

(١) صلة الصلة ٧/ ٧١.
(٢) قاسم بن علي البطليوسي الشهير بالصفار (ت بعد ٦٣٠هـ)، ترجمته في بغية الوعاة، ج٢ ص ٢٥٦، وفيه أنه شرح كتاب سيبويه كتاباً حسناً يقال إنه أحسن شروحه ويرد فيه الشلوبين بأقبح رد.
(٣) بغية الوعاة، ج١ ص ٧٤.
(٤) المدارس النحوية، ص ٣٠٣ استناداً إلى المغني والهمم.

نظرياته. وما دامت هذه الدراسة لم تتم فيما نعلم فلن يتسنى لنا أن نزيد على وضع إشارات تنبه على طرق تناوله للمعارف النحوية، التي يبدو من خلالها احترامه للسماع حينما يقل النظير. وتصوره للأصول وحرصه على مراعاتها، ومنهجه في القياس والتعليل، ثم أسلوبه في الجدل والحجاج، وأخيراً تطلعه البعيد إلى مزيد من اكتشاف خصائص اللغة.

أ) السماع والأصول:

والملامح البارزة في منهج الشلوبين، توحي بأنه يعتبر السماع أساساً لاعتبار القاعدة النحوية.

وبما أن نشاطه الفكري جاء بعدما استكمل النحويون مباحث السماع، ومواطن الاستشهاد، فإنه ركز على التمسك بأولية السماع، الذي نراه يشير إليه «بالنظير» فهو في ضمن هذا التوجه لا يقبل أي صيغة، أو أي تركيب ما لم يكن له نظير مسموع عند العرب، ومن مظاهر احترامه لهذا المنحى ما روى عنه ابن أبي الربيع حين قال: ظاهر كلام أبي القاسم أن المصدر يثني ويجمع إذا اختلفت أنواعه، قال الأستاذ الشلوبين يذهب أنه لا يثني ولا يجمع إلا بالسماع. لأن اسم الخبر يقع على النوع الواحد، وعلى أكثر من ذلك، يقول ابن أبي الربيع، وهذا ظاهر وهو من الأحوط ألا يُقوَّل العربي شيئاً لم يقله، ويدعى أنه من كلام العرب[1].

إن من أوضح الآراء التي يتسم بها فكر الشلوبين التزامه بالأصول الثابتة وإلغاء العوارض المتغيرة، ومن أمثلة ذلك كلامه في أصول الكلم، وصرف الأسماء وفي حد الإعراب وعلاماته في الأسماء الخمسة، وفي إلحاق تاء التأنيث بالفعل.

ويقول إن الاسم أصل للفعل والحرف، ولذلك جعل فيه التنوين دونهما ليدل

(١) البسيط، ص ٤٧٣.

على أنه أصل وإنهما فرعان، وذلك لأن الكلام المفيد لا يخلو من الاسم أصلاً ويوجد كلام كثير لا يكون فيه فعل ولا حرف. والفعل لا يخبر عنه، والحرف لا عنه ولا به والاسم به وعنه فدلَّ على أنه أصل[١].

وقال إن النحويين إنما يعقدون أبداً قوانينهم على الأصول لا على العوارض. ولذلك حدُّوا الإعراب بأنه تغير أواخر الكلام لاختلاف العوامل الداخلة عليها. ومن الأسماء المعربة ما لا تغير فيه ولا اختلاف كالظروف والمصادر اللازمة للنصب، فإن الأصل فيها أن تتغير لكن منع من ذلك قلة تمكنها فهي في حكم ما يتغير نظراً إلى الأصل، والغاء للعارض، ومن ذلك فساد قول من قال إن الضمة من جاءني أخوك هي ضمة الرفع، وإنها منقولة عن حرف الإعراب، وكذا الكسرة في مررت بأخيك. وذلك فيه كون الإعراب فيما قبل الاخير في الرفع والخفض، وهذا لا نظير له إلا في الوقف على بعض اللغات فيما قبل آخر ساكن، والوقف عارض والعارض لا يعتد به، وهذا في الوصل، والوصل ليس عارضاً بل هو الأصل[٢].

ومنها قوله: إنما لحق الفعل علامة التأنيث، إذا كان فاعله مؤنثاً، ولم تلحقه علامة التثنية والجمع إذا كان فاعله مثنى أو مجموعاً، لأن الأكثر لزومُ التأنيث فاعتدوا به وعدمُ لزوم التثنية والجمع فلم يعتدوا به لاعتدادهم باللازم، وعدم اعتدادهم بالعارض.

ومن هذا الباب قوله: إذا أمكن أن يكون حرف موجود في الكلمة أصلياً فيها، أو غير أصلي فكونه أصلياً أو منقلباً عنه أولى، وبنى على ذلك أن حروف اللين في الأسماء الستة لامات الكلمة لا زائدة للإشباع[٣].

---

(١) الأشباه والنظائر، ج١ ص ١٣١.
(٢) الأشباه والنظائر، ج٢ ص ٢٦٩.
(٣) المصدر السابق، ج١ ص ١١٤.

وقال إن الأصل في الظروف التصرف[1]، وأصل الاسماء أن لا تقتصر على باب دون باب، فمتى وجد اسم لا يستعمل إلا في باب واحد علمت أنه خرج عن أصله، ولا يوجد هذا إلا في الظروف، والمصادر، وإلا في باب النداء لأنها أبواب وضعت على التغيير. لكن مآخذ التصرف والانصراف في الظروف هو السماع.

وقال إن الأصل في العمل كله أن لا يتقدم العامل، والظرف والمجرور وغيرهما في هذا سواء، والدليل على ذلك أن لا تقول اليوم إن زيداً شاخص، وتقدم الظرف المتعلق بخبر «إن» ولا تقول «بك إن زيداً مأخوذ»، ولا يلزم من اتساع العرب في الظرف والمجرور في موضع ما أن تتسع في كل موضع. فإن الاتساع شيء جرى على غير قياس، فسبيلك أن تقصره على الموضع الذي صح فيه، ولا تتعداه ويبقى ما عداه على الأصل والقياس. وهو أن المعمول لا يتقدم إلا حيث يتقدم العامل ظرفاً كان أو غير ظرف[2].

وقول من قال إن أصل عمل الحروف الجرُّ خطأ، وإنما القول الصحيح أن أصل الحرف أن لا يعمل رفعاً ولا نصباً لأن الرفع والنصب من محل الأفعال، من حيث كان كل مرفوع فاعلاً أو مشبهاً به، وكل منصوب مفعولاً أو مشبهاً به، فإذا أعملنا الحرف فإنه يعملهما لشبه الفعل، ولا يعمل عملاً ليس له بحق الشَّبه إلا عملَ الجر إذا كان مضيفاً لفعل أو ما هو في معناه إلى الاسم[3].

وكان السهيلي يقول إن الواو ليست بدلاً من الباء في القسم، لمخالفتها إياها في الحركة وكان الأستاذ ينفصل عنه، ويقول كأن الأصل في الباء الفتح لأن كل ما هو على حرف واحد فقياسه البناء على الفتح، وكسرت الباء لملازمتها الحرفية والخفض[4].

---

(١) البسيط، ص ٤٨٢.
(٢) المصدر نفسه، ص ٥٧٩.
(٣) الأشباه والنظائر، ج٢ ص ٢٥٠.
(٤) الأشباه والنظائر، ص ٩٢٦.

ب) التعليل:

قد أعطى الشلوبين للتعليل أهمية خاصة، واعتمد عللاً اعتبر أنها من مقاييس التصرف في نسق الكلام، منها الخفة في القول وتثقيله للتعادل، وكراهة توالي الأمثال، وطلب الاقتصاد في الألفاظ بالاختصار.

فعن التعادل يقول: لما كان الاسم أخف من الفعل تصرف بحركات الإعراب فيه، وزيادة التنوين، فزيد ليثقل وليعادل الفعل. ولما كان الجزم حذفاً، والحذف تخفيف، والتخفيف لا يليق بالخفيف جزمت الأفعال ولم تجزم الأسماء[1].

وفي باب الاختصار يقول: إنه يحذف بسببه لام الطلب غالباً فبدلاً من لتقم: قيل قم وقالوا: قمتُ، ولم يقولوا قام أنا[2]،

ومن تعليلاته قوله تأييداً لرأي البصريين في تفسير: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ (آل عمران ـ الآية ٩٧). «مَنْ» بدل بعض من كل والضمير محذوف أي منهم. «لله» خبر «حج» والبيت مفعول، والمصدر مضاف إليه والفاعل محذوف. ورأي الكوفيين أن من استطاع إليه سبيلا: فاعل حج.

مثل قول الشاعر:

أمن رسم دار مربع فمصيف ... بعينيك من ماء الشؤون وكيف

وكان الشلوبين يدفع هذا القول بأمرين: أحدهما راجع إلى المعنى: فيكون: ولله على الناس أن يحج البيت المستطيع ولم يتقرر هذا في الشريعة لأنه لا يطلب أن يحج غيره. وثانيهما ما هو راجع إلى اللفظ: وهو إن إضافة المصدر إلى المفعول بحضرة الفاعل لم يجئ في فصيح الكلام وأكثر ما جاء ذلك

---

(١) الأشباه والنظائر، ج١ ص ٢٥٣.

(٢) المرجع نفسه، ج١ ص ٧٦.

فيالشعر. والمعروف أن الكسائي يقول في إعراب الآية إن من شرط والجواب محذوف[1].

ومنها حجاجه للمبرد في قوله: إذا قلت جاء القوم كلهم أجمعون، إنما جاء على جهة التوكيد، على حسب ما جاء كلهم. لا معنى «لأجمعين» غير ذلك. وذهب المبرد إلى أن لأجمعين معنى زائداً وهو إفادة الاجتماع أي أنهم جاءوا في وقت واحدٍ في المجيء فإذا قلت جاء القوم كلهم أفاد الإحاطة، وأجمعين» لنفي المجاز.

ويقول الشلوبين لو كان صحيحاً لنصب على الحال فقيل مثلاً جاؤوا مجتمعين[2].

ج) الخصائص:

وبما أن الشلوبين ينتمي إلى مدرسة السهيلي والأعلم، فإن تفكيره في المباني اللغوية أدى به إلى إبراز بعض الخصائص التي لم تكن متداولة، في جل الكتابات النحوية، نذكر منها رأيه في إفادة الإضافة وفي بعض الفروق الدقيقة وفي بعض معاني الحروف وفي الاستغناء والحمل على اللفظ والاتساع.

١. إفادة الإضافة:

ويقول ابن أبي الربيع: قال الأستاذ أبو علي إن لإعادة الضمير على الشيء مزايا، أولها: أنك إذا أعدته على الشيء أفاد الكلامُ أن الإضافة تكون على وجهين: الملك والاستحقاق.

الثانية: انك إذا أعدته على الملك أعطى الكلام بظاهره ان الإضافة لا تكون إلا على وجه واحد، وهو خطأ.

---

(١) البسيط، ص ٤٠٣.
(٢) البسيط، ص ٣٨٣.

الثالث: أن الإعادة على الأقرب أولي.

الرابعة: أن إعادة الضمير على منطوق أولى من إعادته على مضمر(١).

٢. الفروق:

ومن الفروق قوله إن الفرق بين بدل البعض من الكل وبدل الاشتمال، كما قال ابن الباذش، من وجهين: الأول بدل الاشتمال يكون بالمعاني وما يتنزل منزلتها من نحو الحس والعقل، والثاني أن بدل البعض من الكل إنما يكون جزءاً من المبدل منه(٢).

٣ ـ حروف المعاني:

ويقول إن حروف المعاني، إنما هي مختصر الأفعال، فهي نائبة مناب الأفعال تعطي من المعنى ما تعطيه الأفعال، إلا أن الأفعال اختصرت بالحروف فإن الأفعال تقتضي أزمنة وأمكنة، ومفعولين وفاعلين، ومحالُ لأفعالهم وغير ذلك من معمولات الأفعال فاختصر ذلك كله بأن جعل في مواضعها ما لا يقتضي شيئاً من ذلك، ولذلك كرهوا أن يجمعوا بين حرفين لمعنى واحد ولم يكرهوا ذلك في الأسماء والأفعال لأن ذلك نقيض ما وضعت عليه للاختصار(٣).

ويقولُ: «إذما» بالخصوص إنها مركبة من إذ التي هي ظرف لماض وما، وأحدث التركيب أن نقلها إلى الحرفية إلى أن صارت تعطي الزمان المستقبل، وذهبت دلالتها على المعنى.

٤. الاستغناء:

يقول الشلوبين: إن العرب استغنوا عن تثنية أجمع بكليهما. كما استغنوا عن

---

(١) المرجع نفسه، ص ١٨٥.
(٢) المرجع نفسه، ص ٣٩٣.
(٣) البسيط، ج٢ ص ٤٣١.

جمع امرئ بقوم[(١)]، وعن الجزم بكيف بالجزم عما هو في معناه. على عادة أن يستغنوا عن الشيء بما هو في معناه، وكان ذلك هنا ليكون التنبيه على أن الجزم بالأسماء ليس أصلاً كما فعلوا في الاستغناء بتصغير المفرد وجمعه بالألف والتاء، في اللاتي، فقالوا اللتيّا. واستغنوا عن اللويتيا، لعدم التمكن في الأسماء المبهمة.

٥. الاتساع:

يقول الشلوبين: اتسعت العرب في «إذن» اتساعاً لم تتسعه في غيرها من النواصب، فأجازت دخولها على الأسماء نحو «إذن» عبدالله يقول ذلك، وعلى الأفعال، وأجازوا دخولها على الحال وعلى المستقبل، وأجازوا أن تتأخر عن الفعل، نحو أكرمك إذن. وأجازوا فصلها عن الفعل بالقسم ولا يجوز ذلك في سائر نواصب الفعل. فقويت عندهم فشبهوها بظننت وأخواتها فقط. فأجازوا فيها الإعمال والإلغاء إلا أن ذلك يجوز في «ظننت» إذا توسطت، و«إذن» إذا توسطت وجب فيها الإلغاء لأن المشبه بالشيء لا يقوى قوته[(٢)].

٦. رده على الأخفش:

ورداً على الأخفش في العطف على معمولي عاملين مختلفين، يقول ابن أبي الربيع: كان الأستاذ أبو علي ينفصل عن احتجاج الأخفش بقوله: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٢٤﴾﴾ (سبأ) بانفصالات ثلاثة:

أحدها: أن الحرفين في الآية لمعنى واحد. لأنَّ «إن» انما جِيْءَ بها لتأكيد الجملة، وكذلك اللام، فلما صار الحرفان لمعنى واحد، فكأنهما حرف واحد، فكان التشريك في حرف واحد، لأن المراد بتشريك حروف العطف التشريك في المعنى والمعنى هنا واحد، وهنا الانفصال جيد في الموضع.

(١) المرجع نفسه، ج١ ص ١٢٨.
(٢) المصدر نفسه، ص٤٧٥.

الثاني: أن العرب تقول «ليس زيد بقائم ولا قاعد» فتعطف على الموضع وتشكر قاعداً مع قائم في «ليس» فإذا جاز هذا أن يعطف على خبر «إن» من غير نظر إلى اللام كما لم ينظر إلى الباب في ليس زيْد بقائم ولا قاعداً. واللام نظيرة الباء لأن الباء لتوكيد النفي، واللام لتوكيد الإيجاب، وهذا أيضاً انفصال حسن، وتنظير صحيح.

الثالث: أنه يبعد أن يشرك في شيئين ليسا بعاملين، ويمتنع التشريك في عاملين: لأنك إذا قلت ليس زيد بقائم ولا قاعد عمرو، شركت بالواو في عاملين فقد جعلت الواو وكأنها خفضت ورفعت، من حيث وصلت الخافض والرافع، ولا يوجد في أصول العربية ما يرفع ويخفض، فإذا لم يكن ذلك في أصول العربية فكيف يكون فيما نزل منزلة العامل، فتفطّن لهذا كله فإنه مرعى من هذه الصنعة»[1].

ولنا عودة إلى هذا النحوي البارع لنرى نموذجاً من ذكائه وفطنته، وذلك في معرض الحديث عن حكم حركة آخر الفعل المضعف مع الضمير، أو قبل الساكن.

٣ ــ ابن أبي الربيع السبتي:

أبو الحسين عبيد الله بن أبي الربيع مثال نموذجي للوحدة العلمية بين العدوتين، لقد قضى النصف الأول من حياته في إشبيلية مسقط رأسه، وبعد سقوطها عام ٦٤٦هـ، انتقل إلى سبتة فقضى فيها بقية عمره، وبها توفي سنة ٦٨٨هـ.

أ) شيوخه وتلاميذه:

قرأ ابن أبي الربيع على علماء بلدته الأجلاء، أمثال الفقيه النحوي أبي

(١) البسيط، ص ٣٥٤.

الفتوح العبدري (ت٦٣٦هـ)، والقارئ ابن أبي هارون التميمي (ت ٦٤٧هـ) والمحدث أبي عبد الله بن خلفون. ومن شيوخ ابن الربيع أيضاً أبو العباس أحمد بن محمد العزفي[1]، والد أمير سبتة، الذي احتضنه بعدما اضطر إلى أن يغادر إشبيلية إلى غير رجعة. وتتلمذ ابن أبي الربيع في النحو لأبي الحسن الدباج[2]، غير أن عمدته في هذا الفن، هو أستاذه أبو علي الشلوبين، فكان كثير الاعتداد بآرائه، والإشادة بعلمه وفضله وقرأ عليه كتاب سيبويه، ورواه عنه وعن الدباج بسند متصل بالمؤلف عن طريق المازني والأخفش. وقرأ عليه أيضاً كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي ورواه عنه وعن القاسم بن بقي[3] بسند عن طريق القاضي أبي بكر بن العربي المعافري، ودرس كذلك على أستاذه كتاب جمل الزجاج، وحمله عنه وعن ابن خلفون بسند متصل بأبي الحسن الأنطاكي.

ذكر الدكتور عياد بن عبد الثبيتي من تلاميذ ابن أبي الربيع ثمانية وثلاثين عالماً منهم أبو اسحق الغافقي الإشبيلي[4]، والفقيه ابن الحاج التجيبي شيخ ابن رشيد[5]، وأبو جعفر بن الزبير شيخ أبي حيان[6]، وقاسم بن عبدالله السبتي المشهور بابن الشاط وهو الذي جمع برنامجه المعروف[7]. ومنهم أيضاً أبو

---

(١) أحمد بن محمد بن العزفي اللخمي السبتي (ت ٦٣٣هـ)، أخذ عن السهيلي وابن بشكوال، ترجمته في برنامج التجيبي، وبرنامج ابن أبي الربيع.

(٢) الدباج أبو الحسن علي بن جابر اللخمي أخذ عن أبي ذر الخشني وابن خروف ترجمت في صلة الصلة ص ١٣٧.

(٣) القاضي أبو القسم أحمد بن يزيد القرطبي، يتصل نسبه ببقي بن مخلد، ترجمته في بغية الوعاة ٣٩٩/١.

(٤) أبو اسحق إبراهيم بن عيسى الغافقي (ت ٧١٦هـ) ترجمته في بغية الوعاة ١/ ٤٠٥.

(٥) إبراهيم بن محمد التجيبي، ترجمته في ملء العيبة ٢/ ١٢٧.

(٦) أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي (٦٧٧ ـ ٧٠٨)، شيخ الجماعة بالأندلس، «انتهت إليه الرئاسة بالأندلس في صناعة العربية وتجويد القرآن ورواية الحديث إلى المشاركة في الفقه والقيام على التفسير والخوض في الأصلين» (ابن الخطيب: الإحاطة ١/ ١٨٨) والمعروف أنه شيخ أبي حيان وعمدته في النحو وترجمته في الدرر الكامنة لابن حجر ج١ ص ٨٤، وبغية الوعاة ج٢ ص ٢٩١.

(٧) ابن الشاط قاسم بن عبدالله بن محمد الأنصاري المتوفى سنة ٧٢٣هـ، ترجمته في درة الحجال ٣/ ٢٧٠.

طالب عبدالله بن محمد العزفي[١]، ومنهم الأديب الشاعر محمد بن علي التجاني. وله من ابن أبي الربيع إجازة نظمها مالك بن المرحل[٢] بقوله:

أكرم الله مستجيزاً أتانا ... منه شعر سامى السِّماكَ وجازه
صدرت عنه قطعة سحرتنا ... أي سحر أحلّه وأجازه
أطلعت سبعة كمثل الدراري ... حقرت عند رؤية أرجازه
يا أبا الفضل يا فتى التجـ ... ـان غُنينا بما طلبت نجازه
إن تكن تؤثر الإجازة فاقبل ... عن عبيد الإله هذي الإجازه
هو ينمي إلى قريش ويكني ... جده بالربيع فاغد مجازه
وارو عنه ما قاله ورواه ... فالكلام المنظوم فيه وجازه
وعلى الشرط في حقيقة نقل ... إننا لا نجيز فيه مجازه
قاله عام ستة وثمانيـ ... ـن وست من المئات مجازه

ويقول د. محمد حجي: «وتصدر ابن أبي الربيع لتدريس النحو وهو ما يزال غلاماً يافعاً بأمر من شيخه الإمام الشلوبين الذي كان يبعث إليه بصغار الطلبة. حتى اشتد ساعده واستقامت طريقته. ولما مات الإمام الشلوبين خلفه أنجب تلاميذه أبو الحسين بن أبي الربيع في كراسيه النحوية بالجامع الأعظم بإشبيلية. فاشرأبت إليه الأعناق. واكتظت حلقات دروسه النحوية العلمية بالشادين من نحاة الطلبة. إلى أن حم القضاء وسقطت إشبيلية في يد المسيحيين (٥ شعبان ٦٤٦هـ/ ٢٣ نوفبر ١٢٤٨م)، فنزح عنها ابن أبي الربيع في جملة من نزح من العلماء إلى مدينة سبتة.

وصِلة أبي الحسين بن أبي الربيع بمدينة سبتة صلة قديمة وثيقة ترجع إلى

(١) عبدالله بن محمد بن أحمد العزفي ترجمته في الإحاطة ٣/ ٣٨٣.
(٢) مالك بن المرحل (ت ٦٩٩هـ) أخذ عن الشلوبين والدباج، له مدائح عرفت بالمعشرات اللزومية، ونظم فصيح ثعلب ترجمته في بغية الوعاة ج٢ ص ١٧١.

عهد الطلب. فقد أخذ عن إمامها الشهير أبي العباس العزفي ومن حسن حظ علماء إشبيلية أن كانت أيام نكبتهم دولة الأمراء العزفيين العلماء الكرماء قائمة مزدهرة بسبتة وطنجة. فآوى الكثير منهم، وفي جملتهم أبو الحسين بن أبي الربيع، إلى ربوة ذات قرار ومعين، في حمى الأمير العالم أبي القاسم العزفي. ونال ابن الربيع حظوة خاصة عند هذا الأمير وبنيه. وعاش في كنفهم مكفي المؤونة متفرغاً للتدريس والتأليف».

«وكان الذي أعانني على إكماله وتتميمه ـ يقول ابن أبي الربيع في مقدمة كتابه البسيط ـ الذي اتفق الأنام على فضله وتقديمه، فخر الزمان، المذكور بكل مكان، المشكور على كل لسان، الذي عمت فضائله، وانتشرت في الورى فواضله. الأفضل الأمجد، والسيد الأوحد، أهل الفضل والوفا، الفقيه الأكمل أبو الوفا، ابن السيد الأمجد، الملك الأنجد، الفقيه الأوحد، الأسنى الأفضل أبو القاسم محمد، ابن الإمام العلامة المحدث الرواية أبو العباس أحمد، ابن الفقيه الخطيب، الأكمل الحسيب، أبو عبدالله محمد اللخمي ثم العزفي أدام الله مجدهم، وأبقى سعدهم، وخلد ملكهم..»(١)

«ولم أكن لأتخلص لهذا المرام ـ يقول ابن أبي الربيع أيضاً في مقدمة كتابه الكافي في الإفصاح ـ ولا أحدث نفسي بالتفرغ لهذا المقام، لما غشيني من صروف الأيام، ودهمني من مقاساة الأنام، لولا جلة الفقهاء، السادة العظماء، الصفوة الكرماء، ذو الرأي الحازم، والعز القائم، والإحسان الدائم، السيد الأسنى أبو حاتم، وشقيقه شقيق الكرم والوفاء، وحليف الفضل والنعماء، السيد الأوفى، وصنوه حائز شرف المناقب، السامي في المجد سمو النجم الثاقب، السيد الأسنى أبو طالب، بنو الإمام الأوحد، العالم الأمجد، السيد الأرشد، فخر الزمان، المقدم بكل مكان، المشكور على كل لسان، المتورع في أفعاله، المبرز في فعاله، الفقيه العالم المحدث الأكمل أبو القاسم محمد بن الإمام العلامة الرواية المنفوذ إليه من كل مكان في حياته، الباقي ذكره ما بقي الزمان

---

(١) محمد حجي: ابن أبي الربيع مجلة المناهل.

بعد وفاته، الفقيه العالم السيد أبو العباس أحمد، ابن الفقيه الخطيب، الأكمل الحسيب، أبو عبدالله محمد اللخمي ثم العزفي، أدام الله مجدهم، وأبقى يمنه وكرمه سعدهم..»[١]

لم يرحل ابن أبي الربيع عن الأندلس والمغرب، إلا أن شهرته العلمية وصلت إلى المشرق، فممن عرف مكانته بهاء الدين بن النحاس، الذي كان يسأل عنه الوافدين، ويعظم الدارسين عليه.

وقد روى ابن رشيد في رحلته قوله: «لما وصلت إلى مصر ذهبت إلى مسجدها الأعظم فجلست إلى حلقة من حلق العلم، فوجدت الشيخ يتكلم في علم العربية فأخذت معهم بطرف مما كانوا يتكلمون فيه، فالتفت إليّ الشيخ فقال: من أين قدومك؟ قلت: من الغرب. قال: أمن الإسكندرية؟ قلت: من أبعد. قال: أمن تونس؟ قلت: من أبعد. قال: إذن من جو المغرب. يعني من داخله. قلت: نعم. قال: من أي بلاده؟ فقلت: من سبتة، فكان أول ما فاتحني به أن قال: أيعيش سيدنا أبو الحسين بن أبي الربيع؟ قلت نعم. فقال: ذاك شيخنا إفادة بوصول كتابه إلينا أو بوفادته علينا أو معنى هذا. يريد شرحه لكتاب إيضاح الفارسي المسمى بالكافي في الإفصاح. ثم قال لي: أقرأت عليه قلت: نعم. قال: وما قرأت عليه؟ فقلت: ما يقرأ طلاب العلم والعربية. فاستفسرني فقلت: قرأت الجمل، والإيضاح، والكتاب. فلما ذكرت الكتاب قال: اعبر إلى جانبي، فامتنعت. فعزم علي وأقعدني إلى جانبه، فجلست منضماً حياء منه، فقال: اجلس متسعاً، فجلست وتمادى على الإقراء، فاختلست الكلام أثناء إقباله على من بين يديه من التلاميذ للإلقاء عليهم مع الذي كان عن يميني اختلاساً. وقلت: من الشيخ؟ فقال بهاء الدين بن النحاس»[٢].

---

(١) البسيط، ج١ ص ١٥٧.
(٢) نقلاً عن محمد حجي، المقال المذكور.

ب) البسيط في شرح الجمل للزجاجي:

وقد قام الأستاذ الدكتور عياد الثبيتي بتحقيق هذا الكتاب تحقيقاً متقناً. وتعني كلمة البسيط هنا: المبسوط، أي المطول، ذلك أن ابن أبي الربيع وضع شروحاً مختلفة في الطول والقصر على جمل الزجاجي أثناء تدريسه لهذا الكتاب الذي يعتقد النحاة بركته وانتفاع الطلبة به، ثم رأى أن يجمعها كلها في شرح واحد مبسوط يضم ما فيها، ويجمع معانيها ويستوفيها. ويقول مجدداً منهجه في تأليف هذا الكتاب: ولم أمر بلفظ مطلق إلا قيدته، ولا ناقص إلا كملته، ولا مغلق إلا شرحته، ولا اعتراض إلا أزلته، ولا شاهد إلا أوضحته، ولا بيت إلا نسبته، على حسب علمي، ومنتهى فهمي، وسميته البسيط، وتجافيت فيه عن الإفراط والتفريط...».

ج) كتاب الكافي في الإفصاح عن نكت كتاب الإيضاح:

يقع في أربعة مجلدات ما زالت مخطوطة وتوجد منه نسخة كاملة بالزاوية الحمزاوية وهو من أكثر كتب ابن أبي الربيع انتشاراً وأفاد منه متأخرو النحاة مثل أبي حيان، وابن هشام، والسيوطي.

وقد نقل منه الدكتور محمد حجي مسائل في التذكير والتأنيث، وأورد مما فيه الوجهان، كلمات مثل: الهدى، واستدل ابن أبي الربيع على تذكيره بقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾ (آل عمران ـ الآية ٧٣) ومنها: المتن، ومن أدلة تأنيثه قول الشاعر:

ومتنان خظاتان ... كزحلوف من الحطب

وكذلك القفا، وقد أنكر الأصمعي التذكير. وقال أبو زيد إنها قد تؤنث وأنشد الفراء:

وما المولى وإن عرضت قفاه ... بأحمل للمحامد من حمار

وكذلك: السلم، والدرع، وتصغر بغير تاء، ومنها أيضاً السوق والصاع.

د) القوانين النحوية:

لم يكتب ابن أبي الربيع مقدمة لهذا الكتاب، وإنما بدأه توا ـ بعد البسملة والصلاة على الرسول الكريم ـ بذكر الأحكام النحوية، على نحو ما فعل سيبويه في الكتاب. وتتحد موضوعات القوانين النحوية وكتاب سيبويه أو تتقارب منذ البداية، لكن قارئ القوانين يجد في عبارات ابن أبي الربيع من الشرح وحسن السبك والعرض والاستشهاد والتمثيل ما لا يجده في كتاب سيبويه، الأمر الذي يشجعه على المضي في القراءة ولو لم تكن له تلك الملكة النحوية التي لا يستطيع بدونها قراءة الكتاب والاستفادة منه. وهكذا نقرأ في أول القوانين: «الكلم» جمع كلمة، وهي اللفظة الدالة على معنى، وهي تنقسم ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف.

فالاسم ما جاز من جهة تصور معناه أن يسند ويسند إليه. وقد يوجد اسم ما رفضت العرب الإسناد إليه فلا يخرجه ذلك على أن يكون اسماً. لأنك إذا نظرت إلى حقيقته وجدتها لا تضاد الإسناد إليها. ألا ترى أن سبحان من قوله سبحان الله لم تسند إليه العرب ولم تستعمله إلا مصدراً منصوباً بفعل لا يظهر، وإذا نظرت إليه وجدت معناه معنى براءة، فكما يصح الإسناد إلى براءة يصح الإسناد إلى سبحان. وللاسم خواص يعرف بها، منها الألف واللام، والتنوين. والتثنية. والجمع، ودخول حرف الجر، والتصغير، وغير ذلك مما يذكر في أبوابه.

وأما الفعل فما يقتضي من جهة وضعه أن يسند إلى غيره ولا يسند غيره إليه. وإن جاء فعل قد أسند إليه في اللفظ فهو بالحقيقة مسند إلى الاسم. ألا ترى أن قول العرب «تَسمَعُ بالمُعيديِّ خيرٌ من أن تراه»، كذلك: «فخير» في اللفظ مسند إلى تسمع، وهو في الحقيقة إلى السماع. وكان قياسه: أن تسمع بالمعيدي خير من أن تراه. كما قال تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ (البقرة ـ الآية ١٨٤). ثم إن العرب حذفت «أن» لأنه مَثَلٌ، والعرب تضع الأمثال على التغيير كثيراً. ومتى حذفت أن ارتفع الفعل، هذا هو القياس، إلا في مواضع

ياتي بيانها في بابها إن شاء الله.

«وأما الحرف فكل ما جاء لمعنى في غيره ولا يمكن من جهة وضعه أن يسند ولا يسند إليه. ويأتي الحرف لمعنى في الاسم، ومعنى في الفعل، ورابطاً بين اسمين، ورابطاً بين فعلين، وبين اسم وفعل. ورابطاً بين جملتين...»[1].

هـ) مذهبه النحوي ومناظرته مع ابن المرحل:

إننا لن نعيد الكلام عن آراء ابن أبي الربيع، إذ سبق أن قدمنا منها مقتطفات في أثناء الحديث عن ابن الطراوة والشلوبين. وقد كان الجزء الأول من كتاب البسيط هو المصدر الذي أخذنا منه تلك النقول. ونعتقد أنه فيها يظهر نهج هذا العالم الذي أخذ على نفسه الدفاع عن مذهب سيبويه في الكتاب، وتهذيب الزجاجي في الجمل، وتقريب أبي علي الفارسي في الإيضاح. والتزامه بآراء هؤلاء الأئمة الثلاثة، ووفاؤه للأستاذ الشلوبين، حملاه على أن يعارض بقوة اتجاه ابن الطراوة الذي لم ترق له كتابات الفارسي، فانتقد منها كتاب الإيضاح نقداً شديداً.

وسنكتفي بإيراد مناظرته مع ابن المرحل في حكم «كان ماذا»، وسنرى من خلالها منهجه في الجدل وموقفه من الاستشهاد بالحديث ونلاحظ أنه في الجزء الذي نشر من كتاب البسيط، لم يستشهد إلا بنحو اثني عشر حديثاً، وجل ما أورده على سبيل الاستئناس، لا على إقرار الحكم. والذي يبدو أنه يختار من الرواية تلك التي توافق جمهور النحاة مثل ما قال في معرض حديثه: «لولا قومك حديثو عهد بكفر»، فإنه رجح الرواية القائلة: «لولا حدثان قومك بالكفر»[1]، التي توافق القاعدة المعروفة في حذف الخبر بعد لولا، وهذا ما يدعونا إلى الاعتقاد بأنه يميل إلى مذهب ابن الضائع المعروف عنه استبعاد الاستشهاد بالحديث.

---

(١) محمد حجي المقال السابق.

ومناظرته مع مالك المرحل، حول: «كان ماذا» تأتي تقوية لهذا الاتجاه، وهي أن ابن أبي الربيع بلغه قول ابن المرحل:

حق وإن جعل النصيح يصيح ... أنا عاشق، هذا الحديث صحيح
وإذا عشقت يكون ماذا، هل له ... دين علىَّ فيغتدي ويروح
فيه قضاء لا، ولا كفارة ... فأرح فؤادي إن قولك ريح

أيكر ابن أبي الربيع قول: «يكون ماذا»، نثراً ونظماً فقال:

«كان ماذا» ليتها عدم ... جنبوها قربها ندم
ليتني يا مَالِ لم أرها ... إنها كالنار تضطرم

ولم يجد ابن المرحل، وهو الشاعر المفلق صعوبة في الجواب، فقال:

عاب قوم «كان ماذا» ... ليت شعري لم هذا؟
وإذا عابوه جهلاً ... دون علم كان ماذا؟

وانطلقت من هذا الخلاف مناظرة مشهورة، أوردها العلامة المرحوم عبدالله كنون في كتاب النبوغ المغربي، وفي جواب ابن المرحل المسمى بالرمي بالحصى والضرب العصا، استدل على صحة استعماله بمجموعة من الشواهد. ثم استطرد موقف ابن أبي الربيع منها ومن هذه الشواهد قول جارية:

فعاتبوه فذاب شوقاً ... ومات عشقاً، فكان ماذا

وقول الشاعر:

فعُدك قد ملكت الأرض طراً ... ودان لك العباد فكان ماذا؟

فقال ابن أبي الربيع إن هذا كله لحن، ولا يحتج به.

واستشهد ابن المرحل بما ذكره أبو علي البغدادي في الذيل، بقصة جمعت بين سعيد بن المسيب ونوفل بن مساحق، فقال له ابن المسيب يا أبا سعيد من أشعر: أصاحبنا أم صاحبكم؟ فقال ابن مساحق حين يقول ماذا؟

كما استدل بقول بُنيّة لابن الرقاع، سألتِ الشعراء حين قرعوا باب أبيها قائلة، وتريدون ماذا؟ فقالوا نهاجي أباك، فقالت:

تجمعتم من كل أوب ووجهة على واحد لازلتم قرن واحد

وأورد ابن المرحل قول عبدالملك بن مروان لخالد بن زيد بن معاوية لما قال له: بلغني أن الحجاج تزوج إلى عبدالله بن جعفر ابنته أم كلثوم، فغضب عبد الملك وقال كان ماذا.

وأنكر ابن أبي الربيع الاستشهاد بمرويات أبي علي البغدادي كما دفع أدلة أخرى نقلت عن ثعلب وابن قتيبة والزبيدي وأبي الفرج الأصبهاني، غير أن ابن المرحل عمد على تقوية جانبه بحديث أم حبيبة حين قالت للنبي ﷺ هل لك في بنت أبي سفيان، فقال أصنع ماذا؟ وقول ابن المرحل أن هذا الحديث المتفق عليه، وضع ابن أبي الربيع في أمر عظيم فوقع في مقعد مقيم فنظر ورأى طرقه تجتمع في هشام بن عروة بن الزبير فقال: هذا نقله بالمعنى وقد لحن فيه وذكر جواز نقل الحديث بالمعنى، وذكر أن أمه كانت أمة، وأن اللحن طرأ عليه من قبلها، واستدل ابن أبي الربيع بما رواه مسلم عن ابن عتيق أنه قال تحدثت أنا والقاسم عند عائشة وكان القاسم رجلا لحنا وكان لأم ولد فقالت له عائشة مالك لا تتحدث كما يتحدث ابن أخي هذا، ثم قالت أما أني علمت من أين أتيت، هذا أدبته أمه، وأنت أدبتك أمك. والذي نستخلصه من هذا النقاش أن ابن أبي الربيع يقف في صف من يتشدد في الاستشهاد بالحديث متذرعاً بجواز الرواية بالمعنى، وبأن بعض الرواة كانوا يلحنون في النقل[(١)].

ونختم القول في شأن هذه المناظرة بقول أبي حيان «إن ألسنة الشعراء حداد وإلا فلا نسبة بين أبي الربيع وابن المرحل فإن ابن أبي الربيع ملأ الأرض نحواً»[(٢)]، وقد استعرضنا في الحديث عن ابن الطراوة والشلوبين وابن أبي الربيع نفسه ما يثبت قولة أبي حيان هذه.

(١) راجع عبدالله كنون: النبوغ المغربي.
(٢) بغية الوعاة ٢/ ١٧١.

القسم الثالث

مدرسة ابن مالك النحوية
عصور التثبيت والتصحيح

الباب الأول

ابن مالك: شيخ المدرسة

١ ــ دراسته وشيوخه:

ليس من الضروري أن نبسط القول في ترجمة جمال الدين محمد بن مالك الطائي الجياني، فيكفي أن نذكر بنشأته في الأندلس. ففي جيان ولد في مستهل القرن السابع، ثم غادرها بعد ما ناهز الثلاثين من عمره، فولى وجهته المشرق، وتردد بين مصر ودمشق التي طاب له المقام فيها إلى أن توفي سنة اثنتين وسبعين وستمائة. ملأ ابن مالك قرنه علماً وشهرةً. فكان المنتهى في علوم اللغة ورواية الاشعار، عارفاً بمدونات أئمة النحو، إماماً في القراءات، ملمّاً إلماماً كبيراً بالحديث. قضى حياته أجمعها في التدريس، والتأليف، وفي التعلم، لم ينقطع عنه، حتى يوم وفاته.

وكانت ينابيع ثقافته تتمثل في استيعاب أمهات كتب النحو القديمة، مثل كتاب سيبويه وشروحه، ومسائل الأخفش، ومؤلفات المبرد، وأصول ابن السراج، وجمل الزجاجي، ونتائج الفكر للسهيلي، ومقدمة الجزولي التي شرحها، وألفية ابن معطي التي عارضها، هذا على سبيل المثال لا الحصر. ولم تكن ثروته العلمية الهائلة حصيلة دراسته في الكتب فحسب، بل إنه سمع من كبار الشيوخ، وسمع منه نبهاء الطلبة. ففي الأندلس، درس على ثابت بن

خيار الكلاعي[١]، وتتفق المصادر أن ثابتاً هذا أخذ القراآت على أبي العباس أحمد بن نوار[٢] وقرأ كتاب سيبويه على أبي عبدالله بن مالك الميرتلي، كما أن ابن مالك جلس فترة قصيرة في حلقة الشلوبين، وفي الشام سمع من أبي صادق بن صباح[٣]، ومن مكرم بن محمد بن حمزة القرشي[٤]، ولازم بن يعيش الحلبي[٥] مدة طويلة.

ولم تسعفنا المصادر التي اطلعنا عليها بتأريخ رحلة ابن مالك من الأندلس إلى المشرق، سوى ما ذهب إليه شوقي ضيف أنها كانت حوالي سنة ٦٣٠هـ[٦]، وإذا كان هو المعني بقول القفطي، في عد شراح الجزولية: «وشرحها شاب نحوي من أهل جيان متصدر بحلب لإفادة هذا الشأن فجمع فيه بعض هؤلاء المقدم ذكرهم وأحسن في الإيجاز»[٧]، فمعنى ذلك أنه قد رحل إلى المشرق في حياة القفطي.

وهكذا جمع الإمام ابن مالك بين التبحر في اللغة والنحو، واستيعاب أقوال أئمة المذاهب في المشرق والمغرب، فاستطاع ببراعته أن يجعل من هذا الجمع مزيجاً متناسقاً ومتوازناً، ومتميزاً. فعُرِفَ قدره في حياته وذاع صيته، وتقلد مناصب علمية عالية منها مشيخة المدرسة العادلية وأخذ عنه علماء عصره ودرس عليه نحويون كبار، أمثال ابنه بدر الدين، وبهاء الدين ابن النحاس، وأبي بكر

---

(١) ثابت بن محمد بن خيار الكلاعي المتوفى سنة ٦٢٨، ترجمته في ابن الأبار التكملة، ج١ ص ٢٣٦.

(٢) أحمد بن نوار الأنصاري ترجمته في التكملة، ج١ ص ٨٧.

(٣) عبد العال سالم مكرم: المدرسة النحوية في مصر والشام، ص ١٥٤.

(٤) المصدر والصفحة نفسها.

(٥) أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الأسدي الموصل الأصلي الحلبي المولد والمنشأ (٥٥٩ ـ ٦٣٤)، من كبار أئمة العربية، وشرحه لمفصل الزمخشري من أمهات الكتب النحوية المعتمدة، ترجمته في ابن خلكان وفيات الأعيان ج٧ ص ٤٦. وبغية الوعاة ج٢ ص ٣٥١.

(٦) المدارس النحوية، ٣٠٩.

(٧) إنباه الرواة، ج٢ ص ٣٧٩.

المزي، وأبي الثناء شهاب الدين محمود الحلبي. وألف كتباً ملأت الدنيا وشغلت الناس إلى اليوم.

٢ ـ مؤلفاته:

إن من أكثر مؤلفات ابن مالك شهرة، وأوسعها انتشاراً ثلاثة وهي الكافية الشافية، والخلاصة، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، وكل واحد من هذه الثلاثة يعبر عن مرحلة خاصة من مسيرة ابن مالك العلمية. كان أول ما كتب منها الكافية الشافية، وهي موسوعة شاملة للمعلومات التي جمعها من دراسته الواسعة، وقد نظمها في ألفين وسبعمائة وخمسين بيتاً ونيف. ثم بعد ما شرحها انتقى منها ألفيته المشهورة، فجاءت خلاصته تهذيباً تطبيقياً، وعملاً تربوياً يقدم إلى الطلاب ما لا يسع جهله من النحو، دون أن يثقل عليهم بتشعب الآراء، وفروع الاختلاف، ويرشدهم إلى الطرق استعمال اللغة استعمالاً صحيحاً، وإلى التبصر بإعرابها المندرج تحت المعاني. فاعتمدها جمهور الدارسين، واستبدلها الناس بكتاب سيبويه، وبجمل الزجاجي، وبإيضاح الفارسي، وبمقدمة الجزولي، في جميع الأصقاع وصمدت على مر العصور.

وبعدما نظم ابن مالك الكافية لنفسه، والخلاصة للطلاب، ألف التسهيل للعلماء. ويقال إنه قد لخصه في مؤلف سابق له، اسمه الفوائد، وإن كتاب الفوائد هذا الذي عناه سعيد الدين العربي العوفي بقوله:

إن الإمام جمال الدين فضله ... إلاهه ولنشر العلم أهّلهُ
أملى كتاباً له يُسْمى الفوائد له ... يزل مفيداً لذي لب تأمّله
فكلُّ مسألة في النحو يجمعها ... إن الفوائد جمعٌ لا نظيرَ له[1]

وأهمية كتاب التسهيل تكمن في كونه يمثل الآراء الأخيرة والنهائية لابن مالك. إنه ثمرة فكره، وحصيلة عمره، فتح به آفاقاً واسعة للنحويين من بعده

(١) انظر المرابط الدلائي: نتائج التحصيل، ج١/٧٧.

ليراجعوا النظر في تثبيت القواعد النحوية، وليعيدوا صلاتها مع مقتضيات الاستعمال اللغوي.

اعتبر العلماء كتاب التسهيل مثل كتاب سيبويه. فيقول عنه أبو حيان في البحر المحيط إن «أحسن موضوع في علم النحو، وأجلّه كتاب أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، وأحسن ما وضعه المتأخرون من المختصرات وأجمعه للأحكام كتاب تسهيل الفوائد لأبي عبد الله محمد بن مالك الجباني الطائي المقيم في دمشق»[(١)]. وعبارة أبي حيان كانت دقيقة في وصف التسهيل بأنه مختصر جامع. ولهذا كان موضوع اهتمام خاص من طرف كبار النحويين. فقد ارتكز عليه أبو حيان نفسه في عدة مصنفات تدور حوله. وهي التكميل في شرح التسهيل، والتخييل الملخص من شرح التسهيل، وهو تلخيص لشرح المؤلِّف. والكتاب الثالث هو أهمها وأكثرها جمعاً واستيعاباً، أعني التذييل والتكميل فيشرح التسهيل، ويكفيه صخامة أن كتاب ارتشاف الضرب ليس إلا اختصاراً له.

ثم تناظر العلماء بعد أبي حيان في الاعتناء بالتسهيل وشرحه، فكان من أشهر شراحه محمد بن أحمد بن قدامة الحنبلي (ت ٧٤٤هـ)، وبدر الدين الحسين بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ) وجمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) وبهاء الدين عبد الرحمن بن عقيل (ت ٧٦٩هـ) ومحي الدين الحلبي المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ)، وبدر الدين محمد ابن أبي بكر بن الدماميني (ت ٨٧٣هـ)، ومحمد المرابط الدلائي (ت ١٠٨٩هـ).

فإذا كان كتاب سيبويه ظل المرجع الأساسي للدراسات النحوية طيلة خمسة قرون، فإن كتاب التسهيل، احتل مكانته من الاهتمام، وهذا ما يفسر المقارنة التي ذكرها أبو حيان في كلامه عن هذين الكتابين: وإذا كان «الكتاب» قد دوّن ...

---

(١) البحر المحيط، ج١ ص ١٠٦.

المعارف النحوية والصرفية في عصره، فإن التسهيل قصد استيفاء أصول هذه المعارف، والاستيلاء على أبوابها وفصولها، وفقاً لمرامي مؤلفه.

سبعة قرون مرت وما زلنا مع ابن مالك، ولنا أن نتساءل عن سر نجاح النموذج النحوي الذي اصطفاه هذا الإمام، وما هي العوامل التي كتبت له الثبات والاستمرار. فقد يتبادر إلى الذهن أنها نتيجة منهجه العام في التحرر من القيود المذهبية وسعة باعه في اللغة العربية التي مد آفاق السماع فيها بالحديث وبمروياته الشعرية الكثيرة مع سلامة ذوقه في الاختيار والتعبير، وتوخي الوضوح والضبط في المقاييس والأحكام في عمله، فكان عملاً وسَطاً قريب المأخذ سهل التناول، تجنب غموض أبنية سيبويه وافتراضات المبرد وتفريعات أبي علي الفارسي، وفلسفة الرماني، وتنظيرات ابن جني، وتحاليل السهيلي، وتقنين أبي موسى الجزولي.

٣ ـ منهجه:

إن من أهم ما استحدثه ابن مالك في النحو توسيع دائرة السماع باعتماده على لغة الحديث الشريف. وهو عمل لم يسبق إليه، وفي هذا المجال أضاف ابن مالك إلى النحو أساساً جديداً، مثل ما فعل الكوفيون في اعتبارهم للغات لم يأخذها البصريون في الحسبان. ولم يكن عمل ابن مالك هذا تقريراً اعتباطياً، لأنه برهن على أن جميع الصيغ الواردة في الأحاديث النبوية الشريفة، لها شواهد من أشعار العرب الذين أجمع النحويون على الاستشهاد بهم، وكأنه بهذا يرد على أولئك الذين جاؤوا من بعده ينكرون عليه الاستشهاد بالحديث بذريعة جواز روايته بالمعنى، ويكون أكثر رواته من الأعاجم. وفي كتابه المسمى بالتوضيح والتصحيح لشواهد الجامع الصحيح رد علمي وعملي على المخالفين في صحة عربية مختلف روايات الحديث.

وفي مجال القياس اتخذ الإمام ابن مالك طريقاً وسطاً، بين تساهل الكوفيين وتشدد البصريين، وجعل للقياس ضوابط، يمكن استقراؤها من اختياراته على النحو التالي:

أ) القياس:

فالقياس عنده عمل تطبيقي، لا يستلزم التعليل. فحينما تقرر القاعدة العامة، ويتضح تمثيلها في التعبير اللغوي، ينبه ابن مالك على جواز القياس على نظير هذا التعبير، فكل نكرة موصوفة جاز الابتداء بها، «وليُقَسْ ما لم يُقَل»، وكل فعل على وزن قدّس فقياس مصدره التقديس. وكل اسم فاعل أو مفعول ابتدأ به يعتبر معموله المرفوع فاعلاً أغنى عن الخبر إذا ورد بعد الاستفهام: «وقس وكاستفهام النفي».

ومن ضوابط القياس أن تبنى قاعدته على استعمال فصيح وشائع، ثم يذكر ابن مالك ما يقاس عليه وما يمتنع عليه القياس، ومنه اللغة الخاصة بأناس معينين، ومنه أنواع الشذوذ والضعف.

فمن أمثلة اللغات التي لا يمكن القياس عليها إعمال «ما» عند الحجازيين، وإتباع المستثنى المنقطع عند تميم، وفي درجة أدنى، قد لا يعاب استعمال «القول» بمعنى «الظن» وهي لغة سُليم، وانقلاب ألف المقصور ياء، وهي لغة هذيل. ومن اللغات المسموعة التي لا يجوز القياس عليها لندرة الاستعمال كسر نون الجمع مثل قول الشاعر:

عَرَفْنا جَعْفَراً وبني أبيه ... وأنْكَرْنا زعانِفَ آخَرِينِ

وإلزام المثنى الألف، مثل قوله:

إنّ أباها وأبا أباها ... قَدْ بَلَغا في المجدِ غايَتاها

وهي لغة حارثية.

وتعرض للشذوذ في اللغة، فيقول في باب التحذير والإغراء من ألفيته:

وشَذَّ إيّايَ وإيَّاهُ أشَذّ ... وعَنْ سبيلِ القَصْدِ مَنْ قاس انتَبَذْ

فالشذوذ عنده يتفاوت، وقد سمع من قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه «إياي أن تخذف الأرنب»، وهو شاذ لا يقاس عليه، ولكن أشذ منه أن يضاف

«إيا» إلى «ضمير» الغائب، فقد زاد على الاستعمال الأول بتحذير الغائب. ويقسم شارحو الألفية الشذوذ إلى نوعين، أحدهما شائع والآخر نادر. فمن الشاذ المستعمل: جمع أرض على أرضين، وجمع فارس على فوارس، ومن الشاذ النادر حذف تاء التأنيث، في تصغير حرب، وتصغير عيد بعُيَيْد، وزيادة ياء النداء مع اللام وجمع نائم على نيام.

ومما لا يقاس عليه الضعيف في الاستعمال، ومن أمثلته، تضمن الجامد معنى المشتق وإعطاؤه حكم الصفة المشبة باسم الفاعل. فيقول ابن مالك في الكافية:

وضُمِّنَ الجامدُ معنى الوصف واستُعمل استعماله بضعف
كأنت غربال الإهاب وكذا فراشة الحلم فراعِ المأخذا

وهو يشير إلى استعمالين في قول الشاعر:

فراشة الحلم فرعون العذاب وإن تطلب نداه فكلب دونه كلب

وفي قوله:

فلولا اللهُ والمهر المفدَّى لأبتَ وأنت غربال الإهاب

ومن الضوابط التي أوضحها ابن مالك في القياس، قوله إن الضرورة تختص بالشعر، بحيث لا يجد الشاعر مندوحة عما قال، وتبعاً لهذا الرأي فإنه لم ير من الضرورة قول القائل:

ما أنتَ بِالحَكَمِ التُّرضى حكومتُهُ ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدلِ

وإنما اعتبرها من قبيل النادر فقال:

وصفة صريحة صلة أل وكونها بمعرب الأفعال قَلّ

وهنا كانت للشاعر مندوحة عن هذا الاستعمال، بقول: «المرضي» وقد اعترض عليه هذا الرأي بأن كل ضرورة يمكن إزالتها بتركيب آخر. غير أنه قد يكون المراد عنده بالمندوحة ما يتبادر إلى الذهن من العبارات التي يسهل استحضارها.

ب) التعليل:

وفيما يخص التعليل، فإن ابن مالك لم يتكلف استخراج علل بعيدة للقواعد النحوية، فهو في هذا المجال أقرب إلى المنهج اللغوي، وإلى السليقة العربية، وكان أكثر ما يعلل به أحكامه، إفادة الخطاب والابتعاد عن اللبس في المعنى، والتناسب في الألفاظ.

فإذا ظهرت فائدة القول يجيز لك ما ظاهره المنع، وحينئذ لا مانع من الإخبار باسم الزمان عن المبتدأ ولو كان جثة، ولا من الابتداء بالنكرة، ولا من توكيدها. ففي هذه المسائل يقول في بابي الابتداء والتوكيد:

ولا يكونُ اسْمُ زمانٍ خَبَرا عَنْ جُثَّةٍ وإنْ يَفِدْ فأَخْبِرا

ولا يجوز الابتِدا بالنكرهْ ما لم تُفِدْ كعندَ زيدٍ نَمِرَهْ

وإنْ يُفِدْ توكيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ وعَنْ نحاةِ البصرةِ المنْعُ شَمِلْ

وإذا ما أمن اللبس في الخطاب، فلك أن تتصرف في الكلام بالحذف، أو استبدال عامل بغيره، ومن أمثلته حذف النعت والمنعوت إن عُقِلاَ، إذ يقول في باب النعت:

وما مِنَ المنعوتِ والنعتِ عُقِلْ يجوزُ حذفُهُ وفي النعتِ يَقِلّ

وإباحة حذف ما يقع منه التعجب إن كان المعنى واضحاً، وأشار لذلك بقوله في باب التعجب:

وحَذْفَ ما منهُ تعجَّبْتَ اسْتَبِحْ إنْ كانَ عند الحذفِ معناه يَضِحْ

ومنها إسقاط همزة التسوية في العطف إن أمن اللبس في المعنى:

وربَّما أُسْقِطَتِ الهمزةُ إنْ كانَ خَفَا المعنى بِحَذْفِها أُمِنْ

مثل قول الشاعر:

لعمرك ما أدرى وإن كنت داريا بسبع رمين الجمر أم بثمانِ

ومن ذلك أيضاً حذف الفاء مع ما عطفت، في نحو قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ فَٱنفَلَقَ﴾ (الشعراء ـ الآية ٦٣). فالسياق يدل على حذف: «فضرب». وقد تكون الواو كالفاء في هذا الحكم، مثل قول الشاعر:

كيف أصبحت كيف أمسيت مما ... يورث الودَّ في فؤاد الكريمِ

أما استبدال العامل بغيره، فنراه في قوله في مجيء «أو» بمعنى الواو في العطف، إذ يقول:

وربّما عاقَبَتِ الواوَ إذا ... لم يُلْفِ ذو النُّطقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذا

ويمتنع هذا الاستبدال إذا أدى إلى اللبس، كما أوضح، في منع الندبة باستعمال «يا» إذا لم يكن المعنى واضحاً، فقال:

والهمز للداني و«وا» لمن نُدِبْ ... أو «يا» وغيرُ «وا» لدى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ

وقد علل بالتناسب صرف ما يمتنع صرفه قياساً، وإمالة بعض الكلمات بلا داع غيره فقال:

وَلاِضْطِرارٍ أو تناسُبٍ صُرِفْ ... ذو المَنْعِ والمصروفُ قدْ لا يَنْصَرِفْ

وقدْ أمالُوا لتناسُبٍ بلا ... داعٍ سواه كعماداً وتَلا

٤ ـ أسلوبه:

أما منهجه الخاص في عرض آرائه، وبالخصوص في الخلاصة، فإنه يمتاز بالدقة في التنظيم وفي إحكام التصميم، ففي أغلب الأبواب. يُعرّف بعنوان الباب الذي يعالجه ويبين حكم إعرابه كأن يقول مثلاً:

الحالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ ... مُفْهِمُ في حالِ كَفَرْداً أَذْهَبُ

ثم يبين بعد ذلك أحكام هذا الإعراب وعوامله ووضعه في الكلام ويتلو ذلك بيان الوضع اللغوي مثل أحكام التقديم والتأخير، والإضمار والحذف، وعادة

تأتي أحكام الحذف في آخر الباب. ثم يختمه بالتنبيه على أن ما لم يذكره، يجب الاقتصار فيه على السماع، أو أن غير ما أورده يحسب من الضرورات أو اللهجات الخاصة، مثل قوله:

ونـادرٌ أو ذو اضطـرارٍ غـيـر مـا ذكـرتُـهُ أو لأنـاسٍ انـتَـمـى

وامتاز أسلوبه في الخلاصة بشيئين هما على طرفي نقيض، وهما السلاسة والمبالغة في الاختصار. وقد ساعدته جودة النظم على تفادي التعقيدات التي تلازم الاختصار، وتتجلى هذه الجودة في الطابع الفني الذي اتسم به هذا النظم، حتى سهل تذوقه وحفظه على جمهور الدارسين.

لقد كان من الطبيعي أن نقدم في هذا الفصل دراسة أكثر شمولاً عن هذا الإمام الجليل، وإذا كنا لم نقم بهذه المحاولة، فذلك لسببين اثنين أحدهما أن آراء هذا العالم، ومنهجه في النحو وأسلوبه، كل ذلك معروف عند العام والخاص، إذ كل ما قيل من بعده في النحو مضاف إليه، مباشرة أو بواسطة أتباعه، وكما يقول هو:

وعُـلْـقَـةٌ حـاصِـلَـةٌ بـتـابِـعِ كَعُـلْـقَـةٍ بـنـفـسِ الاسْـمِ الـوافِـعِ

ها هي باختصار المعالم العامة لمدرسة هذا الإمام الجليل، ولقد ثبتت أصول هذه المدرسة، ونمت فروعها في أرحبة الجوامع المصرية، وأينعت أزاهرها في حدائق الزوايا المغربية، وطابت ثمارها في حواضر شنقيط ومحاظرها، وهذا ما سنراه في الفصول الآتية.

الباب الثاني

نحو ابن مالك في المدارس المصرية

١ ـ نحو الفقهاء في موازاة نحو ابن مالك:

بعد سقوط بغداد وتوالي النكبات على الأندلس، استقطبت مصر مجموعة من علية علماء النحو، أمثال ابن مالك وأبي حيان، نشروا معارفهم، وكتبهم، وبرز من بين أتباعهم مجموعة من أكابر النحويين، أمثال ابن هشام، والمرادي وابن عقيل، وجمال الدين الأسنوي، وابن ناظر الجيش.

ثم ظهرت من بعدهم طبقة الدماميني، والسيوطي والأشموني. وبهؤلاء استكملت مدرسة ابن مالك صورتها النهائية، التي انتقلت فيما بعد إلى الحواضر المغربية، والمحاظر الشنقيطية.

ومن أهم ميزات هذه المدرسة الجديدة، ارتكاز دراساتها على أصول ابن مالك، عن طريق أعمال أبي حيان، وبروز ظاهرة التفسير النحوي للقرآن الكريم عنده ومحاولة تطبيق القواعد النحوية على الأحكام الفقهية، مثل ما قام به الأسنوي والقرافي والسيوطي، والاهتمام من جديد بالأدوات النحوية، والنظر في الجملة العربية وبتراكيب الجمل، عند ابن هشام، والتوسع في الفروع عند شروح المختصرات، وتطور الأنظام النحوية فيها إلى قصائد شعرية، فكان من خصائصها أيضاً أن جل نحاتها أولو باعٍ طويل في سائر العلوم الشرعية، فبرز منهم موسوعيون وقضاة مثل أبي حيان وابن عقيل.

ولتوضيح بعض هذه الجوانب سوف نعطي بهذه المناسبة لمحة عما يمكن أن نطلق عليه «نحو الفقهاء».

لقد سبق أن رأينا أن نحاة الكوفة تميزوا بالنزعة إلى شمول المعارف، وليس غريباً أن يكونوا قراء أو لغويين لما بين هذه العلوم من صلات وثيقة، ولكنهم كانوا أيضاً مشاركين في العلوم الشرعية الأخرى. ولقد كان الكسائي قارئاً، وكان الكسائي قارئاً، وكان الفراء مهتماً بالتفسير وروى مثلاً عن ثعلب حفظه للحديث، وربْطه للصيغ النحوية بالأحكام الفقهية. وفي القرن الرابع الهجري، سلك المصريون نفس الطريق، لأن الثقافة الاسلامية أصبحت وحدة تشمل علوم القراءات والتفسير، والحديث والفقه والآداب، وهذا ما لخصه ابن قتيبة في مقدمة الشعر والشعراء، ولعل المثال الأوضح في هذا هو ابن قتيبة نفسه، ثم رأينا أن الزجاجي حاول أن يجاوز الجمع بين الفقه والنحو، ليخرج بينهما عن طريق توحيد المناهج الأصولية.

وهي الطريق التي سلكها ابن الأنباري وجددها السيوطي من بعده، لكن الذي يدعو إلى الانتباه، هو نشأة ظاهرة متميزة يمكن أن نسميها «بنحو الفقهاء».

إن من الطبيعي أن كل مثقف من علماء الإسلام يهتم بدراسة النحو لفهم الخطاب الشرعي؛ فالعلماء يحتاجون إلى إحكام إعراب القرآن والحديث، وأكثر علماء الإسلام درسوا النحو ودرّسوه؛ وكثير منهم كتب فيه باعتباره آلة للتبصر في العلوم الدينية؛ وحينما نصل إلى القرن السابع والثامن، نلاحظ تطوراً في هذا الاتجاه أدى إلى بروز ظاهرة «نحو الفقهاء» وهي تحتاج إلى دراسة خاصة، لم نر فيها عملاً متداولاً ما عدا ما كتبه محمد حسن عواد في دراسته لكتاب الاسنوي.

وليس لنا في نطاق هذا العمل أن نعرض تصوراً واضحاً عن هذه الظاهرة وإنما نكتفي بالإشارة إلى الملامح التي قد تساعد على معرفة خصائصها

ورموزها. ولبيان ما يتميز به هذا الاتجاه، نرى أن من المعهود أن يدرس الباحث النحو ليعرف قواعد اللغة العربية، وتفسير القرآن الكريم، لكن الجديد أن الباحث يدرس النحو ليعرف الأحكام الفقهية، أو أن يصل عن طريق المنهج الفقهي إلى استنباط القواعد اللغوية.

وسوف نقتصر على مثالين هما جمال الدين بن الحاجب وأحمد بن إدريس القرافي.

أ) جمال الدين بن الحاجب:

اشتهر جمال الدين بن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) بالفقه والأصول، وعرف العلماء مختصريه الأصلي والفرعي، ونالا حظوة بالغة عند الفقهاء والأصوليين، ومع ذلك فقد كان عثمان بن عمر بن الحاجب شاعراً مجيداً ونحوياً مبرزاً. لقد تَلْمَذَ لابن منصور الأبياري وفيه يقول من جملة أبيات يمدح بها تلميذه ناصر الدين بن المنيّر ويذكر محاسن شيخه وهي:

لقد سئمت حياتي اليوم لو لا ... مباحث ساكني الاسكنديه
كأحمد سبط أحمد حين يأتي ... بكل غريبة كالعبقريه
تذكّرني مباحثه زماناً ... وإخواناً لقيتهم سريه
زماناً كان الابياري فيه ... مدرّسنا وتغبطنا البريه
مضوا فكأنم إمّا مَنَامٌ ... وإما صبحة أضحت عشيه[1]

وقرأ ابن الحاجب القراءات على الإمام الشاطبي، وأخذ عنه شهاب الدين القرافي وناصر الدين بن المنيّر، ومن أهم كتبه في النحو الكافية المعروفة والتي شرحها رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي المتوفى سنة ٦٨٦هـ. كما شرح شافيته في التصريف.

---

(١) راجع الديباج المذهب، في ترجمة ابن المنير.

ويقول عنه شوقي ضيف أنه كان دقيق النظر وخاض في تعليلات كثيرة مستنبطاً منها ما لا يكاد يقف به عند حد، من ذلك تعليله بناء الاسم بشبه الحرف من وجه واحد، ومنعه من الصرف بشبهه للفعل من وجهين لأن الشبه بالحرف يبعده عن الاسمية. ويعقد صلة بينه وبين ما لا يجانسه، بينما الشبه بالفعل قريب، ولذلك لا بد من تعدد وجهه حتى يبتعد الاسم عن بابه، ويتساءل: لم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه ولم يفعل ذلك في الموصول. ويجيب بأن الصفة تدل على الذات التي دل عليها الموصوف بنفسها باعتبار التعريف والتنكير، لأنها تابعة للموصوف في ذلك، والموصول لا ينفك عن جعل الجملة التي معه في معنى اسم معرف، فلو حذفت لكانت الجملة نكرة واختل المعنى[١].

ومما عرف من آرائه التي كاد ينفرد بها، أن مثل «غلامي» معرب مثل غلامه وغلامك، وأن الاستفهام لا يسوغ الابتداء بالنكرة منه إلا همزة الاستفهام المعادلة بأم مثل: أرجل في الدار أم امرأة[٢]؟ ومنها تخريجه للمسألة الزنبورية: فقال إن كلمة «إياها» منصوبة على الحال من الضمير في الخبر المحذوف، فالأصل «فإذا هو ثابت مثلها»، ثم حذف المضاف فانفصل الضمير، وانتصب في اللفظ على الحال على سبيل النيابة. وقال إن المفعولين الثاني والثالث «لأنبأ» في نحو أنبأت زيداً عمراً فاضلاً، مفعول مطلق لأنهما نفس النبأ. وقد انتقد ابن هشام هذين القولين[٣].

ونكتفي هنا بهذه الإشارة الموجزة من أعمال ابن الحاجب النحوي، ذلك أنها لم تنصهر في نظام نحو ابن مالك، ولو أنها صارت مع شرح الرضى موسوعة ذات قيمة كبرى في الدراسات النحوية، مثلها مثل شرح ابن يعيش للمفصل وكتاب الهمع للسيوطي.

---

(١) المدارس النحوية: ٣٤٥ ـ ٣٤٦.
(٢) المدارس النحوية: ٣٤٤ (عازيا للرضى).
(٣) المدارس النحوية: ٢٤٥ (عازيا للمغني واللمع).

ب) شهاب الدين القرافي:

والفقيه النحوي الذي اشتهر بعد ابن الحاجب هو تلميذه أحمد بن ادريس القرافي الصنهاجي (ت ٦٨٤هـ). وقد برع بالفقه والأصول، واعتمد الفقهاء والأصوليون ذخيرته وتنقيحه. ومن بدائع مؤلفاته كتاب أنوار البروق في أنواع الفروق، ومع ذلك فإن القرافي كان لغوياً ونحوياً بارزاً، وله كتاب الخصائص في قواعد اللغة العربية، وكتاب الاستغناء في الاستثناء.

وهذا الكتاب الأخير من أجود ما كتب في بابه، ويقول عنه القرافي: «ألهمني الله في الكتاب العزيز والسنة النبوية، وأسمعني من أفواه العلماء استثناءات غامضة تحتاج إلى بحث دقيق، ونظر أنيق، فآثرت أن أجعلها أمثلة في أبواب هذا الكتاب. تكميلاً للفائدة بالقاعدة الكلية في نفسها، ولمعرفة البحث في خصوص ذلك المثال، حتى لا أكاد أترك استثناء في كتاب الله عز وجل فيه غموض إلا لخصته وهذبته وبينته، تمثيلاً به في تلك الأبواب، وكذلك ما حضرني من السنة النبوية في ذلك إن شاء الله تعالى. فيعظم النفع بهذا الكتاب إن شاء الله تعالى لما اشتمل عليه من النحو الجميل، والتفسير الجليل، والمباحث الدقيقة، والمعاني الرشيقة، والقواعد العربية، والملح الأدبية والأسئلة البارعة والأجوبة النافعة، والمعاقد الأصولية، والفوائد الفروعية»[1].

في هذه الفقرة بيّن الكاتب منهجه، ومضامين كتابه، وقد قسمه إلى واحد وخمسين باباً، تناولت موضوع الاستثناء، واشتقاقه وحده، وأدواته، وإعرابه، وحذف الأدوات وتقديمها، والعطف عليه، وأحكام المتصل والمنقطع، وحكم الاستغراق، ومفهومه. والاستثناء من الاستثناء من الصفات والأسباب والشروط، والموانع من المحالّ ومن البقاع والأزمنة والأحوال، ومن مطلق الوجود، وفي الجمل المربوطة بالعطف. وخصص بابين للاستثناء من الأيمان، ومن الحلف بالطلاق، وتناول في الباب الأخير من الكتاب ما سمّاه المؤلف

(١) الاستغناء في الاستثناء: ١٠.

الاستثناء من الأقارير (جمع إقرار). وفيما يأتي نذكر أمثلة مما جاء في هذه الأبواب.

وضع المؤلّف بين يديه آراء الأصوليين والنحاة في مسائل الاستثناء، وجعل يختار منها ما يعتقد أنه أجمع وأجود.

ففي حدّ الاستثناء، فضّل قول فخر الدّين الرازي في كتاب المحصول، وهو قوله: الاستثناء ما لا يدخل في الكلام إلا لإخراج بعضه بلفظه، ولا يستقلُّ بنفسه.

وتابعه قائلاً: وهذا الحدّ الذي ذكره صاحب المحصول لم أر أحسن منه للأصوليين ولا النحاة. ويزيد قائلاً: «اعلم ان الإخراج يندرج فيه الاستثناء والتخصيص بالصفة والغاية والشرط، والأدلة المنفصلة العقلية والسمعية، وقرائن الأحوال والعوائد، والعطف بلا والنسخ، فينبغي أن نأخذ في الحد ما هو خصيص بنوع الاستثناء لا يشترك معه غيره فنقول: الاستثناء إخراج بعض الجملة، أو ما يعرض لها من الأحوال والأزمنة، والبقاع، والمحالّ، والأسباب، بلفظ لا يستقل بنفسه مع لفظ المخرج.

«فقولنا بعض الجملة، نريد بعض الجزئيات، نحو العدد والعموميات والأجزاء نحو رأيت زيداً إلا يده، ومثال الأحوال في قوله تعالى: ﴿لَتَأْتُنَّنِي بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يُحَاطَ بِكُمْ﴾ (يوسف ـ الآية ٦٦). والأزمنة: نحو صليت إلاّ عند الزوال، والبقاع نحو صلّيت إلاّ في المزبلة، والمحالّ مثل أكرم رجلا إلا زيداً وعمراً وخالداً فإن كلَّ أخصَّ فهو محل لأعمّه، والأسباب نحو لا قوة إلا بالله أي لا قوة بسبب من الأسباب إلا بقدرة الله تعالى ومشيئته[1].

ولقد بسط المؤلف الكلام على الاستثناء المفرغ، واستعرض فيه أكثر من أربعين مثالاً جلها من آي القرآن الكريم، أوضح فيها معنى التفريغ، وأنواعه، وإعرابه. فعند حديثه عن قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ

(١) الاستغناء: في الاستثناء: ٢١ ـ ٢٤.

ٱلرُّسُلُ﴾ (آل عمران، الآية ١٤٤)، قال: إن الاستثناء هنا مُفَرَّغ لتوسطه بين المبتدأ والخبر. ولم يتم الكلام قبله وهذا هو معنى المفرغ[١]. وفسره في أمثلة، وقع التفريغ فيها للمفعول: مثل قوله جل وعلا: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ﴾ (البقرة ـ الآية ٩)، وقوله عز وجل: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ (البقرة ـ الآية ٢٦)[٢]. ومن أمثلة ما فرغ للمجرور قوله تعالى حكاية عن اليهود ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ﴾ (آل عمران ـ الآية ٧٣)[٣]. وقد يفرغ الاستثناء لتوسطه بين المبتدأ والخبر، كقوله تعالى: ﴿وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَٰعُ ٱلْغُرُورِ﴾ (آل عمران ـ الآية ١٨٥) وبين الفعل والمفعول مثل قوله تعالى: ﴿فَقَٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ﴾ (النساء ـ الآية ٨٤)[٤] أو توسطه بين اسم كان وخبرها، ومثل ما في الآية الكريمة: ﴿فَمَا كَانَ دَعْوَىٰهُمْ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَآ إِلَّآ أَن قَالُوٓا۟ إِنَّا كُنَّا ظَٰلِمِينَ ۝٥﴾ (الأعراف)[٥]، أو وقوعه بين الفعل المقدم والفاعل المؤخر مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓا۟ إِذْ جَآءَهُمُ ٱلْهُدَىٰٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓا۟ أَبَعَثَ ٱللَّهُ بَشَرًا رَّسُولًا ۝٩٤﴾ (الإسراء)[٦].

ولقد اجتهد المؤلف في تحرير حدّي الاستثناء المتصل والمنقطع. فقال إن النحاة والأصوليين يقولون: إن الاستثناء المنقطع ضابطه أن يكون ما بعد «إلا» من غير جنس ما قبلها.. نحو قام القوم الا حماراً، وإن كان من جنسه فهو متصل نحو قام القوم إلا زيداً وهذا الضابطان باطلان لإجماع المفسرين على انقطاع الاستثناء في قوله تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ﴾ [الدخان/٥٦] وهو استثناء من الجنس، ومثله قوله جل وعلا: ﴿لَا تَأْكُلُوٓا۟

(١) الاستغناء: ١٧١.
(٢) الاستغناء: ١٥٣ وص ١٥٥.
(٣) الاستغناء: ١٦٤.
(٤) الاستغناء: ١٧٤ ـ ١٧٥.
(٥) الاستغناء: ١٩١.
(٦) الاستغناء: ٢٢١.

أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَارَةً﴾ (النساء ـ الآية ٢٩)، والمحكوم عليه قبل «إلا» ليس مغايراً في الجنس، وكذلك في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَـًٔا﴾ (النساء ـ الآية ٩٢).

فالصحيح إذن، يقول القرافي: أن نقول «حدُّ الاستثناء المتصل أن الحكم على جنس ما حكمت به أولاً بنقيض ما حكمت أولاً، فمتى انخرم أحد هذين القيدين كان منقطعاً، فيكون حد المنقطع أن تحكم على غير جنس ما حكمت عليه أولاً، أو بغير نقيض ما حكمت به أولاً».

وتحرير ذلك بالمثال أنا إذا قلنا قام القوم إلا زيداً. فزيد من جنس القوم، وحكمت أولاً بالقيام وعلى زيد بعدم القيام وهو نقيض القيام. فهذا متصل. وإذا قلنا قام القوم إلا فرساً فالحكم، وإن وقع بالنقيض على الفرس الذي هو عدم القيام، لكن الفرس ليس من جنس القوم فكان منقطعاً.

وإن قلت قام القوم إلا زيداً مسافرٌ، كان منقطعاً أيضاً لأنك حكمت على زيد الذي هو من الجنس، بغير النقيض الذي هو عدم القيام؛ بل بحكم آخر الذي هو السفر فحصل الانقطاع للحكم بغير النقيض «الذي هو السفر للحكم غير الجنس. وبهذه الطريقة يظهر لك معنى الانقطاع في الآيات المتقدمة[1].

ومن أطرف ما ذكره، كلامه في الاستثناء المشتمل على المتصل والمنقطع في كلمة واحدة. فقال: هذا الباب من الأبواب الغريبة في النحو والإعراب، ولم أره مسطوراً لأحد، ولا رأيت أحداً تكلم عليه ولا ذكر إعرابه، وهو مشكل من جهة الاعراب، فإن الكلام إذا كان في سياق النفي، وما قبل «إلا» مرفوعاً، فإعراب ما بعد «إلا» الرفع على البدل، فيتعيَّنُ الرفع في تلك الكلمة الواقعة بعد «الا» من جهة اشتمالها على المتصل، ويتعيَّنُ النصب فيها لاشتمالها على المنقطع. واجتماع الرفع والنصب في كلمة واحدة محال فيتعين الترجيح.

وبعدما ذكر ضوابط الترجيح، أعطى مثالين لهذه الصورة. هما أولاً، قوله تعالى: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ (المائدة ـ الآية الأولى).

---

(١) الاستغناء: ٢٩٥ ـ ٢٩٧.

والمستثنى الذي تُلي منه الميتة والدم ولحم الخنزير. وهي ليست كلها من جنس المستثنى منه، كما تشمل ما أهلَّ لغير الله، وهو من جنس الانعام. فصار الاستثناء هنا منقطعاً من جهة متصلاً من وجه آخر.

والمثال الثاني. قوله عز وجل: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ ۝٥٨ إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ ۝٥٩﴾ (الحجر) والاستثناء في «آل» متصل باشتماله على امرأة لوط، وهي من المجرمين، ومنقطع لاشتماله على غيرها من أقارب لوط غير المجرمين[1]. ونلاحظ هنا أن قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ قَدَّرْنَآ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ ۝٦٠﴾ (الحجر) استثناء من استثناء، يرجح جانب الاتصال في الاستثناء الأول.

وفي خاتمة الكتاب انتهى بباب في الاستثناء من الأقارير، وقال عنه إنه مبني على خمس قواعد:

القاعدة الأولى: الاستثناء من الإثبات نفي ومن النفي إثبات.

القاعدة الثانية: الاستثناء المستغرق باطل وفي الأكثر قولان وفي المساوي قولان، وفي الأقل قولان، والكسر في الواحد من العشرة أو العشرة من المئة، أو المئة من الألف هو المتفق عليه.

القاعدة الثالثة: إن «إلا» تستعمل استثناء وَصِفَةً.

القاعدة الرابعة: الاستثناء من غير الجنس جائز مثل قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْثِيمًا ۝٢٥ إِلَّا قِيلًا سَلَٰمًا سَلَٰمًا ۝٢٦﴾ (الواقعة).

القاعدة الخامسة: الاستثناء من الاستثناء جائز.

ثم قال إنها قواعد كلية يدور عليها أكثر مسائل هذا الباب[2]. وهذه البحوث

---

(١) الاستغناء: ٤٠٥ ـ ٤٠٩.

(٢) الاستغناء: ٦١٧.

تعطينا نوعين من الأمثلة، أمثلة عن غوامض الاستثناء وغرائبه، وأمثلة عما لهذا العالم الفقيه من قدره فائقة على الغوص في الأغوار النحوية واللغوية.

٢ ـ أثير الدين، أبو حيان الغرناطي:

أ) شخصيته وعلمه:

وبعد ابن الحاجب والقرافي، اتسعت دائرة نحو الفقهاء. لتشمل ما يمكن أن نسميه نحو العلماء، وذلك بعودة النحويين الموسوعين الذين شملت دراساتهم جميع معارف الثقافة الإسلامية، ابتداء بأبي حيان وانتهاء بالسيوطي، نبدأ الحديث عن أبي حيان.

كان أبو حيان من رُواد هذه الحركة العلمية، وكان دوره فيها بارزاً ومتميزاً، ولقد أحسنت الأستاذة خديجة الحديثي صنعاً في كتابها عنه، فأبرزت مظاهر مواهبه المتعددة، إذ كان شاعراً مجيداً وناقداً ولغوياً بالمعنى الحديث، قمة في اللغة العربية، وباحثاً في لغات الترك والفرس والحبشة.

وله زهاء عشرة كتب في القراءات، منها المورد الغمر في قراءة أبي عمرو، والمزن الهامر في قراءة ابن عامر، والأثير في قراءة ابن كثير، والنافع في قراءة نافع، والرمزة في قراءة حمزة، والنير الجلي في قراءة زيد بن علي، والروض الباسم في قراءة عاصم، وغاية المطلوب في قراءة يعقوب، وتقريب النائي في قراءة الكسائي، وعقد اللآلي في القراءات السبع العوالي.

وإذا كنا لا نعرف من هذه المصنفات الا أسماءها، فإن في تفسيره، الموسوم بالبحر المحيط استشهادات كثيرة من هذه القراءات.

وتقول خديجة الحديثي: أما شيوخ أبي حيان فكانوا نحو أربعمائة وخمسين شيخاً، وأكثر من ألف مجيز. وقد ذكر مجموعة منها في إجازته للصفدي،

وممن روى عنه في القراءات فخر الدين اسماعيل بن هبة الله المليحي المصري ومن النحاة الخشني الابذي، وابن الضائع وأبو جعفر بن الزبير[١].

وكانت إفادته من ابن مالك معروفة، فقد كان أبي حيان الفضل في نشر كتب ابن مالك، وشرحها وتذييلها للدارسين[٢]،

ومن أشهر ما عرف منها كتاباً التذييل والارتشاف. ويقول السيوطي لم يؤلف في العربية أعظم منهما ولا أجمع ولا أحصى للخلاف والأحوال. وعليهما اعتمد في تأليف جمع الجوامع[٣].

وقال السيوطي في همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: واستعين، في إكمال ما قصدت إليه من تأليف مختصر في العربية جامع لما في الجوامع من المسائل والخلاف حاوٍ لوَجازة اللفظ وحسن الائتلاف محيطٍ بخلاصة كتابي التسهيل والارتشاف.

وتقول خديجة الحديثي: نجد السيوطي يعتمد كل الاعتماد على آراء أبي حيان في كتبه: همع الهوامع والأشباه والنظائر، والبهجة المرضية في شرح الألفية، ولا تكاد تمر مسألة نحوية في هذه الكتب إلا وفيها رأي لأبي حيان. وخلاصة القول فإن كتب السيوطي منبع فياض لأراء أبي حيان النحوية، ويستطيع الباحث أن يعتمد عليها في دراسته والتعرف على آرائه[٤].

ب) بين ابن مالك وأبي حيان:

الرأي السائد عند جمهور النحاة أن أبا حيان كان شديد الانحراف عن ابن مالك، شديد الاعتراض عليه، وأن موقفه كان عن حسد بسبب المعاصرة، ويستندون في هذا على كون أبي حيان عايشه مدة ثلاثين سنة ولم يأخذ عنه،

---

(١) أبو حيان النحوي: ٦٩ ـ ٧٣.
(٢) أبو حيان النحوي: ٣٢٧.
(٣) بغية الوعاة: ١/٢٧٢.
(٤) أبو حيان النحوي: ٥٨٣.

وأنه كان يثلبه بقوله: إن ابن مالك كان منفرداً بنفسه لا يحتمل أن ينازع أو يجادل ولا يباحث وإنه لم يكن ممن لازم في هذا الفن إماماً مستبحراً به، ولا يعلم له فيه شيخ. فهو لم يجلس في حلقة الشلوبين إلا نحواً من ثلاثة عشر يوماً. ولئن كان قد قرأ على ثابت بن خيار الكلاعي، فإن ثابتاً عند أبي حيان لم يكن من المعدودين في الأندلس من أهل النحو والجلالة والشهرة وإنما ذكروه بأنه مقرئ للقرآن فاضل فيه[1]،

وفي معرض استشهاد ابن مالك بالحديث يقول أبو حيان: والمصنف رحمه الله قد أكثر من الاستدلال بما أثر في الأثر متعقباً بزعمه على النحويين، وما أمعن النظر في ذلك، ولا صحب من له التمييز في هذا الفن ولا استبحار ولا إمامة، ولذلك تضعف استنباطاته من كلام سيبويه وينسب إليه مذاهب، ويفهم من كلامه مفاهيم لم يذهب إليها سيبويه ولا أرادها»[2].

ويصل به الأمر إلى نوع من التحامل عليه حينما قال إنه: نقل عن جميع النحويين خلاف ما قالوه لأن من يعاني علماً يحتاج إلى مثوله بين يدي الشيوخ. وكما قيل إنه عرّض به في أبيات يقول فيها:

يظن الغمر أن الكُتْبَ تهدي ... أخا ذهنٍ لإدراك العلوم
وما يدري الجهول بأن فيها ... غوامضَ حيرت عقل الفهيم
إذا رمت العلوم بغير شيخ ... ضللت عن الصراط المستقيم
وتلتبس الأمور عليك حتى ... تصير أضل من توما الحكيم[3]

كما يروي أن تلاميذ أبي حيان هاجموا الفية ابن مالك إذ نسب إلى أحدهم قوله:

(١) أبو حيان النحوي: ٣٢٩.
(٢) أبو حيان النحوي: ٣٢٨ ـ ٣٢٩.
(٣) أبو حيان النحوي: ٣٣٠ وانظر البحر المحيط: ٤/ ٣٧١.

ألفية ابن مالك مطموسة المسالك
وكم بها مشتغل أوقع في المهالك[1]

وقد خالفه في كثير من المسائل يرجع معظم الاختلاف فيها إلى الاختلاف في المنهج، ذلك أن أبا حيان أخذ على ابن مالك:

أولاً: الاستشهاد بالحديث، بينما لا يزال أبو حيان ينتقد في كتاباته ذلك بحجة أنه قد يرويه بالمعنى من لا يحتج بروايته[2].

ثانياً: الاستشهاد ببعض قبائل العرب مثل: لخم، وجذام، وغسان، وأورد كلام أبي نصر الفارابي، في أول كتابه المسمى بـ «الألفاظ والحروف»، فإنه لم يؤخذ عن حضري قط ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم. فلم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط، ولا من قضاعة ولا من غسان ولا من إياد فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام، وأكثرهم نصارى يقرأون في صلاتهم بغير العربية، ولا من تغلب ولا النمر فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان»[3].

ثالثاً: القياس على ما قلّ وروده. فلا يقاس عند أبي حيان على «اليضرب زيداً والحمار اليجدع»، ومن المسألة التي أشار إليها ابن مالك في الخلاصة بقوله: وكونها بمعرب الأفعال قَلّ.

وقد نص في غير الخلاصة أن ذلك يجوز اختياراً[4] ويرى أبو حيان أنه لا يقاس على قول الشاعر:

---

(١) المرادي وكتابه توضيح مقاصد الألفية (عازيا لنفح الطيب) ص ١٤٠.
(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب: ١/ ٣٨٧.
(٣) الاقتراح في علم أصول النحو: ٤٤ ـ ٤٥.
(٤) أبو حيان النحوي: ٣٣٤.

أيــهـــاذان كُـــلا زاديـــكـــمـــا ودعـــانـــي واغِـــلاً فـــيـــمـــن وَغَـــلْ

شاهدا على جواز الاقتصار على اسم الإشارة بعده، فإنه ـ يقول أبو حيان ـ نادر شاذ لا يقاس عليه[١].

رابعاً: أمّا الخلاف في الآراء فهو كثير جداً أحصت منه خديجة الحديثي أربعة عشر في الصرف واثنين وعشرين في النحو[٢]. وفي الحقيقة لا يمكن أن يضبط عدد لهذه الخلافات، فهي متفرقة متشعبة في شتى الكتب. نذكر منها على سبيل المثال: قوله في معرض الحديث عن «ما» و«مهما» وقول ابن مالك باستعمالهما ظرفي زمان، أنه نقل عن جميع النحويين خلاف ما قاله[٣]، وقوله بنصب الحال بعد «ما» الاستفهامية بما تضمنت من معنى التعظيم مثل:

يـــا جـــارتـــا مـــا أنـــت جـــاره

وقال أبو حيان باحتمال التمييز[٤]، وقوله بزيادة الباء مع الحال المنفي مستدلاً بقول الشاعر:

فـمـا رجـعـت بـخـائـبـة ركـابٌ حـكـيـمُ ابن الـمـسيّـب منتهاها[٥]

لقد أثار موقف أبي حيان من ابن مالك حفيظة أنصار جمال الدين بن مالك فانبروا للدفاع عنه، والرد على اعتراضات أبي حيان. وكان من بين الذين حملوا راية الانتصار لابن مالك جمال الدين ابن هشام عبدالله بن يوسف الأنصاري، وبهاء الدين أحمد بن علي السبكي، وناظر الجيش محيي الدين محمد بن يوسف، وابن الدماميني محمد بن أبي بكر المخزومي.

(١) أبو حيان النحوي: ٣٣٤ ـ ٣٥٥.
(٢) أبو حيان النحوي: ٣٤٠ ـ ٣٦٤.
(٣) البحر المحيط: ٤/ ٣٧١، أبو حيان النحوي: ٢٢٩ ـ ٢٣٠.
(٤) أبو حيان النحوي: ٣٣٥.
(٥) المغني: ١٤٩ ـ ١٥٠ أبو حيان النحوي: ٣٥٣.

ج) دفاع ابن هشام عن ابن مالك:

وكان دفاع ابن هشام أكثر عنفاً، ودفاع ناظر الجيش أكثر شمولاً. ذاك أن ابن هشام يبدو وكأنه بدوره يتحامل على أبي حيان، ولو كان من جملة شيوخه حيث درس عليه ديوان زهير وطالع كتبه، وشرح بعضها، مثل: «اللمحة البدرية» وأكثر من انتقاده فيها ومن تعقب آرائه. ولما وقف على كتاب «الشذا في أحكام كذا» ناقضه برسالة سماها «فوح الشذا بمسألة كذا» ذاكراً سبب تأليفه، قائلاً إن أبا حيان لم يزد على أن ردد أقوالا حددها، وجمع عبارات وعددها، ولم يفصح كل الافصاح عن حقيقتها وأقسامها، ولا بيّن ما يعتمد عليه مما أورده من أحكامها، ولا نبه على ما أجمع عليه أرباب تلك الأقوال واتفقوا، ولا أعرب عما اختلفوا فيه وافترقوا، فرأيت الناظر لا يحصل منه بعد الكد والتعب إلا على الاضطراب والشغب»[1].

وخطأه في مواضيع كثيرة خالف فيها أبو حيان قول ابن مالك منها ادعاؤه أن ابن مالك هو وحده الذي قال بفعلية «حرى»، ويقول ابن هشام إن الواهم هو أبو حيان. لأن اللغويين أمثال السرقسطي وابن طريف أنشدوا بيتاً يشهد أنها من الأفعال. وهو قول الأعشى:

إن يقل هن من بني عبد شمس ... فحرى أن يكون ذاك وكانا[2]

ومنها أن «كل» جاءت توكيداً في بيت الشاعر:

كم قد ذكرتك لو أُجزى بذكركم ... يا أشبه الناس كل الناس بالقمر

قال ابن مالك إنها توكيد، وخالفه أبو حيان وزعم أن «كل» في البيت نعت وليست توكيداً وليس قوله بشيء لأن «كلاً» التي ينعت بها دالة على الكمال لا على عموم الأفراد[3].

---

(١) أبو حيان النحوي: ٥٣٠ ـ ٥٣١ (عازيا لفوح الشذا) وانظر الأشباه والنظائر: ٧/ ٢٧١.
(٢) أبو حيان النحوي: ٥٣١ (عزوا لشرح شذور الذهب).
(٣) مغنى اللبيب: ٢٥٦.

ومنها قول ابن مالك أن الباء تزاد في الحال المنفي عاملها كقوله:

فما رجعت بخائبة ركاب حكيمُ بن المسيب منتهاها

وقوله:

كائن دعيت إلى بأساء داهمة فما انبعثت بمزؤود ولا وكل

وخالفه أبو حيان وخرج البيتين على أن التقدير «بحاجة خائبة، وبشخص مزؤود». وهذا التخريج ـ يقول ابن هاشم ـ ظاهر في البيت الأول دون الثاني لأن صفات الذم إذا نفيت على سبيل المبالغة لم ينتف أصلها. «فإذا قيل إن شخصاً غير كذاب فهذا لا يفرض أنه لا يكذب»، ولذلك قيل ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّـٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ (فصلت ـ الآية ٤٦) ليست للمبالغة، وإنما هي للنسب مثل: ليس بنبال[1].

ومن ردود ابن هشام على أبي حيان قوله إنه غلط في نقل كلام سيبويه وتصرف في كلام الصفار عليه ووهم فيه في مسألة عطف الخبر على الانشاء[2].

د) دفاع ناظر الجيش:

أما ردود ناظر الجيش على أبي حيان فقد تناولت بعض أحكام الاستثناء، وكون «حتى» قد تأتي بمعنى «إلى أن» وصيغ المصادر، وأفعال الشرط[3]، غير أن أهم رد عليه جوابه عن مسألتين ثنتين: أولاهما تصريح أبي حيان أن ابن مالك ضعفت استنباطاته لأنه لم يأخذ عن أئمة الشيوخ، فيقول ناظر الجيش «فما أعرف كيف يكون ذاك نقصاً في رجل انتشر علمه وانتهى إلى رتبة بلغ بها أن يصحح ما أبطله غيره، ويبطل ما صححه غيره بالدلالة الواضحة والمستندات

(١) مغنى اللبيب: ١٤٩ ـ ١٥٠.
(٢) مغنى اللبيب: ٦٢٧ ـ ٦٣٠.
(٣) أبو حيان النحوي: ٥٤٤ ـ ٥٤٥ ـ ٥٤٨ ـ ٥٥٥.

الراجحة. ثم قال في آخر كلامه: «أعاذنا الله من حسد يسد باب الإنصاف، ويصد عن جميل الأوصاف»[1].

والثانية في معرض الاستشهاد بالحديث، يقول ناظر الجيش: وأما إنكاره على المصنف الاستدلال بما ورد من الأحاديث الشريفة معتلاً لذلك بأن الرواة جوزوا النقل بالمعنى فيقال فيه: لا شك أن الأصل في المروي أن يروى باللفظ الذي سمع من الرسول ﷺ، والرواية بالمعنى وإن جازت فإنما تكون في بعض كلمات الحديث المحتمل لتغيير اللفظ بلفظ آخر يوافقه معنى، إذ لو جوزنا ذاك في كل ما يروى لارتفع الوثوق عن جميع الأحاديث بأنها هي بلفظ الرسول ﷺ، وهذا أمر لا يجوز توهمه فضلاً عن أن يعتقد وقوعه، ثم إن المصنف إذا ما استدل على مسألة بحديث لا يقتصر على ما في الحديث الشريف بل يستدل بكلام العرب من نثر ونظم ثم يردف ذلك بما في الحديث إما تقوية لما ذكر من كلام العرب، وإما استدلالاً على أن المستدل لا يخص جوازه بالشعر، بل إنه يجوز في الاختيار أيضاً، ولا يخفى على اللبيب أن قول النبي ﷺ لعمر رضي الله عنه «إن يكنه فلن تسلط عليه وإلا يكنه فلا خير لك في قتله» يبعد أن يكون مغيرا»[2].

هـ) تقدير أبي حيان لابن مالك:

غير أن الذين صنفوا أبا حيان من خصوم ابن مالك لم يأخذوا بعين الاعتبار ما كان أبو حيان يوليه من تقدير لابن مالك ومن تنويه بكتبه. فقد قال عنه: إنه كان رجلاً صالحاً معنياً بهذا الفن النحوي كثير المطالعة لكتبه... ونظم في هذا الفن كثيراً ونثر وجمع باعتكافه على الاشتغال بهذا الفن وبمراجعة الكتب ومطالعة الدواوين العربية، وأتى من هذا العلم بغرائب، وحوت مصنفاته منها نوادر وعجائب[3]. وقال: إنه لا يكون تحت السماء أنحى ممن عرف ما في

(١) أبو حيان النحوي: ٥٥٩ ـ ٥٦٠ (عازيا لتمهيد القواعد: شرح ناظر الجيش على التسهيل).
(٢) أبو حيان النحوي: ٥٥٨.
(٣) أبو حيان النحوي: ٣٢٩ (عزوا للتذييل والتكميل).

تسهيله[1]. ويروى أنه مدح ألفيته بقوله، وإن كنا لم نطلع على مصدره الأصلي:

أَلَفْظٌ نظيمٌ ذي الخلاصة أم درٌّ أتلك معان تحت ذا اللفظ أم سحر
فما جهل الأقوام مقدار حبها ولكن ثناهم أن مسلكها وعر
كذا يترك الحسناء من بات مغرماً بها مستهاماً ليس يمكنه المهر
أتيتُ بشيء باذخ يا ابن مالك فأنت به حي وإن ضمك القبر

ومن عنايته بكتب ابن مالك كونه شرح الألفية في كتاب «منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك». أما كتاب التسهيل فقد ألف عليه ثلاثة كتب، «التخييل الملخص من التسهيل» و«التكميل لكتاب التسهيل» و«التذييل والتكميل في شرح التسهيل» وتقول خديجة الحديثي: «ولا يزال الكتاب الأخير خير شاهد على اهتمام أبي حيان بابن مالك وشرحه لكتبه. فأبو حيان هو الذي جسّر الناس على مصنفاته، ورغبهم في قراءتها، وشرح لهم غامضها وخاض بهم في لججها، وفتح مقفلها ورغبهم فيها وألزم نفسه أن لا يقرئ تلاميذه إلا في كتاب سيبويه أو في تسهيل ابن مالك أو في مصنفاته وكان هذا دأبه حتى آخر أيامه[2].

ولقد اعترف له بالمشيخة والفضل في العلم والأمانة في النقل، وصرح بصحبته. فيقول في تذكرته في باب الكلام عن التنازع «روى الشيخ جمال الدين محمد بن مالك صاحبنا أن الفراء في مثل هذه المسألة يجيز إعمال الثاني في الظاهر، ويضمر في الأول كما يقول سيبويه وأصحابه، لكنه إذا أضمر في الأول أوجب أن يكون الضمير بارزاً بعد الثاني ومعموله. فتقول مثلاً ضربني وضربت زيداً هو، وضربني وضربت الزيدين هما. ولم أقف على هذا النقل عن الفراء من غير كلام ابن مالك، وهو الثقة فيما ينقل والفاضل حين يقول[3].

(١) أبو حيان النحوي: ٣٢٨ (عزوا لنفح الطيب).
(٢) أبو حيان النحوي: ٣٢٧ ـ ٣٢٨، أنظر: الدرر الكامنة: ٤/٣٠٣ ـ ٤٠٣.
(٣) تذكرة النحاة: ٣٤٥.

ويظهر من هذا أن انحراف أبي حيان عن ابن مالك، ليس بالقدر الذي يصوره المؤرخون. وأما ما نسب إليه من أن ابن مالك لم يتصدر على الشيوخ، فإنه قد يعني بذلك شيوخه في الأندلس، والدليل على ذلك اقتصاره على ذكر ثابت بن خيار. أما الجزم بأنه قد عرض به في قوله: إذا رمت العلوم بغير شيخ، فيرده ما قال في البيتين الأولين، فأبو حيان لا يدعي، ولا يمكن أن يدعي أن ابن مالك غمر جهول، وهو الذي مارس علمه وعرف قدره. وإطراؤه لخلاصته وتسهيله يفند انحيازه لما نُسب إليه أتباعه من ذم الخلاصة.

أما المسائل التي خالفه فيها، فينبغي النظر هل هي من الآراء التي انفرد بها ابن مالك، أم من المسائل التي تابع فيها غيره، وحينئذ نقول إن أبا حيان لم يقلد ابن مالك، ولا غيره فيها، ومن حق كل عالم على مستواه أن يختار بحرية. ولعل من أهم ما يجمع بين أبي حيان وابن مالك حرص كل واحد منهما على حرية الاختيار، مثَلُهما في ذلك مثلُ ابن هشام الذي خالف ابن مالك في أكثر من مسألة، وخالف أبا حيان، لا تقليداً لابن مالك وإنما رأى أن الصواب مع ابن مالك.

ثم لا ننسى أن أبا حيان وافق ابن مالك في عديد من القضايا نذكر منها، فصل المضاف بأجنبي[1]، وأن «كان» الزائدة بين ما وفعل التعجب لا اسم لها ولا خبر[2]، واتيان «من» لابتداء الغاية في الزمن[3]، وعدم نعت مجرور «رب»[4] وفعلية «حبذا»[5].

و) من طرائف أبي حيان:

ومن طرائف إيداع أبي حيان قصيدة فريدة، بعث بها في شكل رسالة مؤثرة

(١) ارتشاف الضرب: ٢/ ٥٣٥.
(٢) المصدر نفسه، ص ٢/ ٩٥.
(٣) المصدر نفسه، ص ٤٤١.
(٤) المصدر نفسه، ص ٤٥٧.
(٥) المصدر نفسه.

من مصر إلى موطنه غرناطة، وشيخه أبي جعفر بن الزبير، وضمنها عرضاً مفصلاً لتاريخ النحو العربي، منذ نشأته إلى ذلك العهد(١)، وسنورد منها بعض المقتطفات.

فقد استهلها بمقدمة في فضل العلم عموماً والنحو خصوصاً فقال:

هو العلم لا كالعلم شيء تراودُهْ   لقد فاز باغيه وأنجح قاصده
وما فَضُل الإنسان إلا بعلمه   وما امتاز إلا ثاقب الذهن واقده
وقد قَصُرت أعمارنا وعلومنا   يطول علينا حصرها ونكابده
وفي كلِّها خير ولكن أصلها   هو النحو فاحذر من جهول يعانده
به يعرف القرآن والسنة التي   هما أصل دين الله ذو أنت عابده

ثم عرض لنشأة علم النحو على يد الإمام علي، مذكرا بجهود النحاة الأوائل:

وناهيك من علم عليٌ مشيِّد   مبانيه أعْزِزْ بالذي هو شايده
لقد حاز في الدنيا فخارا وسوددا   أبو الأسود الديلي فللحُرِّ سانده
هو استنبط العلم الذي جل قدره   وطار به للعرب ذكر نعاوده
وساد عطاء نجله وابن هرمز   ويحيى ونصر ثم ميمون ماهده
وعنبسةٌ قد كان أبرع صَحْبه   فقد قلَّدت جيد المعالي قلائده

ثم وقف عند الخليل بن أحمد الذي وصفه بأنه «واحد الدهر العقيم»:

وما زال هذا العلم تنميه سادة   جهابذة تبلى به وتعاضده
إلى أن أتي الدهرُ العقيم بواحد   من الأزد تنميه إليه فراهده
إمام الورى ذاك الخليل بن أحمد   أقر له بالسبق في العلم حاسده

(١) أورد هذه القصيدة ابن الخطيب في الإحاطة، ٣/ ٥٠ ـ ٥٦.

وبالبصرة الغراء قد لاح فجره ... فنارت أدانيه وضاءت أباعده
بأذكى الورى ذهناً وأصدق لهجة ... إذا قدّ أمراً قلت ما هو شاهده
هو الواضع الثاني الذي فاق أولاً ... ولا ثالث في الناس تصمى قواصده

وبعد الخليل وصل إلى تلميذه النابغة سيبويه، فبين قيمة كتابه الفريد، وشكا إعراض الناس عنه في زمانه باستثناء أهل الأندلس، وذكر ما يقوم به هو من مناصرة للكتاب في مصر وإحياء لدراسته بين أهلها:

ولما رأى من سيبويه نجابة ... وأيقن أن الحين أدناه باعده
تخيره إذ كان وارث علمه ... ولاطفه حتى كأنْ هو والده
وعلّمه شيئاً فشيئا علومه ... إلى أن بدت سيماه واشتد ساعده
فإذا ذاك وافاه من الله وعده ... وراح وحيد العصر إذ جاء واحده
أتى سيبويه ناشراً لعلومه ... فلولاه أضحى النحو عُطلاً شواهده
وأبدى كتاباً كان فخراً وجوده ... لقحطان إذ كعب بن عمرو محاتِدُهْ
وجمَّع فيه ما تفرق في الورى ... فطارِفه يعزى إليه وتالده
بعمرو بن عثمان بن قنبر الرضا ... أطاعت عواصيه وثابتْ شوارده
عليك قران النحو نحو ابن قنبر ... فآياته مشهودة وشواهده
كتاب أبي بشر فلا تك قاريا ... سواه فكل ذاهب الحسن فاقده
ولا تعد عما حازه إنه الفرا ... وفي جوفه كل الذي أنت صائده
إذا كنت يوماً محكماً في كتابه ... فإنك فينا نابه القدر ماجده
ولست تبالي إن فككت رموزه ... أعضُّك دهر أم عرتك ترايده
هو العضب إن تلق الهياج شهرته ... وإن لا تصب حرباً فإنك غامده
تلقاه كل بالقبول وبالرضى ... فذو الفهم من تبدو إليه مقاصده

ولم يعترض فيه سوى ابن طراوة   وكان طريّاً لم تقادم معاهده
وجسَّره طعن المبرد قبله   وإن الشمالى بارد الذهن خامده
هما ما هما صارا مدى الدهر ضحكة   يزيف ما قالا وتبدو مفاسده
تكون صحيح العقل حتى إذا ترى   تباري أبا بشر، إذاً أنت فاسده

إلى أن يقول:

لقد كان للناس اعتناء بعلمه   بشرق وغرب تستنار فوايده
والآن فلا شخص على الأرض قارئ   كتاب أبي بشر ولا هو رايده
سوى معشر بالغرب فيهم تلفُّتٌ   إليه وشوق ليس يخبو مواقده
وما زال منا أهلَ أندلس له   جهابذ تبدي فضله وتناجده
وإنيَ في مصر على ضعف ناصرى   لنَاصِرُه مادمت حيا وعاضده
أثار أثير الغرب للنحو كامنا   وعالجه حتى تبدت قواعده
وأحيا أبو حيان ميت علومه   فأصبح علم النحو ينفق كاسده
إذا مغربي حط بالثغر رحله   تيقن أن النحو أخفاه لاحده

وختم القصيدة برسالة حنين وإجلال إلى بلده وشيخه فقال:

أخي إن تصل يوماً وبلغت سالماً   لغرناطة فانفذ لما أنا عاهده
وقبل ثرى أرض بها حل ملكنا   وسلطاننا الشهم الجميل عوايده
مبيد العدا قتلا وقد عمَّ شرهم   ومحيي الندا فضلاً وقد رم هامده
أفاض على الإسلام جودا ونجدة   فعز مواليه وذل معانده
وعُمَّ بها إخواننا بتحية   وخُصَّ بها الأستاذ لا عاش كايده
جزى الله عنا شيخنا وإمامنا   وأستاذنا الحبر الذي عمَّ فايده
لقد أطلعت جيّان أوحد عصره   فللمغرب فخر أعجز الشرق خالده

مــؤرخــهُ نــحــويــهُ وإمــامــهُ مضامينه جلت وصحت مسانده
وما أنس لا أنسى سهادي ببابه بسبق وغيري نايم الليل راقده
فيجلو بنور العلم ظلمة جهلنا ويفتح علما مغلقات رصايده
وإني وإن شطت بنا غربة النوى لشاكره في كل وقت وحامده
بغرناطةٍ روحي وفي مصر جنتي ترى هل يثنّي الفرد من هو فارده
أبا جعفر خذها قوافي من فتى تتيه على غر القوافي قصايده
يسير بلا إذن إلى الأذن حسنها فيرتاح سَمّاع لها ومُناشده
غريبة شكل كم حوت من غرايب مجيدة أصل أنتجتها أماجده
فلولاك يا مولاي ما فاه مِقولي بمصر ولا حبرت ما أنا قاصده
لهذبتني حتى أحوك مفوقاً من النظم لا يبلى مدى الدهر آبده
وأذكيت فكري بعد ما كان خامداً وقيد شرعي بعدما ندَّ شارده
جعلت ختاماً فيه ذكرك إنه لك المسك بل أعدى وإن عز ناشده

ومن تلامذة أبي حيان، سنقف قليلاً عند ثلاثة منهم، أحدهم نحا نحو الفقهاء وهو عبد الرحيم الأسنوي، والثاني مثّل النحوي التقليدي وهو ابن عقيل، والثالث مثل نحو الأدباء وهو ابن أم قاسم المرادي. وذلك بعد الحديث عن مكانة ابن هشام في مدرسة ابن مالك.

٣ ـ جمال الدين بن هشام:

جمال الدين عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري (٧٠٨ ـ ٧٦١) من أجل أئمة مدرسة ابن مالك، قد اعتنق مبادئها، وشرح كتبها وأغناها بمصنفات من عنده، منها ما تناول مستوى الناشئين مثل قطر الندى وبل الصدى، ومنها شذور الذهب، لمستوى أعلى، غير أن أهم ما ألفه ابن هشام هو: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب.

وكان في كل أعماله وفياً للأسس التي بنيت عليها مدرسة ابن مالك من جمع، وتحرر، وتنظيم، ووضوح.

وقد سبقت الإشارة إلى العلاقة بينه وبين أستاذه أبي حيان، وأنه تصدى لاعتراضاته على ابن مالك، وكان بذلك يدافع عن شيخ مدرسته. والحقيقة أن ابن هشام لم يكن متعصباً ضد أبي حيان ولا لابن مالك، وإنما كان يستجيب لرأيه هو، ولاختياره بعد مقارنة الأقوال وموازنة الأدلة.

ومع تقديره لابن مالك فإنه قد تناوله بالنقد العلمي البعيد عن التعصب، ففي كتاب المغني مثلاً، أورد له نحواً من أربعين مسألة تابعه في بعضها وخالفه في بعض وسكت عن بعض، وبين عدة قضايا تابع فيها ابن مالك الكسائي والفراء. وفي قضايا متعددة نسبه إلى الخطأ أو الوهم أو السهو.

فمن المسائل التي نبه على اختياره فيها إعطاء «إن» الشرطية حكم «لو» في الإهمال، وإعطاء «لو» حكم «إن» في الإعمال[1]. وهذه المسألة من مباحث ابن مالك في التوضيح على شواهد الجامع الصحيح. ومنها إنكاره بناء «مثل»: في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ۝٢٣﴾ (الذاريات) معللاً بكونها تثنى وتجمع، بدليل ورود «أمم أمثالكم» وقول الشاعر[2]:

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان

ويقول ابن مالك أن «حق» في الآية اسم فاعل من حق يحق واصله حاقق فقصر على وزن بَرّ وسَرّ ونَمّ، ففيه ضمير مستتر، و«مثل» حال منه[3]. ومنه قوله بأن عطف الشيء على مرادفه، قد يكون بالواو، أو ب «أو» نحو ﴿إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّى وَحُزْنِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ (يوسف ـ الآية ٨٦) ونحو قوله تعالى: ﴿وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِۦ بَرِيٓـًٔا﴾ (النساء ـ الآية ١١٢).

(١) المغني: ٩١٧.
(٢) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ١٩.
(٣) المغني: ٦٧١.

وفي معرض الحديث عن «أو» نبه ابن هشام على أن ابن مالك قال في خلاصته وفي شرح الكافية إنها تأتي للتقسيم، غير أنه عدل عن ذلك في التسهيل، فذكر أنها تأتي للتفريق المجرد من الشك والإبهام والتخيير[١]، وقال: إن هذا أولى من التعبير بالتقسيم لأن استعمال الواو في التقسيم أجود نحو الكلمة «اسم وفعل وحرف»[٢]. لكنه خالفه في معاقبتها للواو، إذا كانت للإباحة، ولكونها تأتي بمعنى «ولا» لأنه لو قيل «جالس الحسن وابن سيرين لكان المأمور به مجالستهما معاً». أما قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا۟ مِنۢ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ﴾ (النور ـ الآية ٦١) فهذه هي بعينها وإنما جاءت «لا» لتأكيد النفي[٣].

وما دمنا في باب العطف، نذكر أن ابن هشام قال إن ابن مالك وهِمَ في فهم عبارة سيبويه عن غلط العرب، فيقول إن أقسام العطف ثلاثة وهي:

١. العطف على اللفظ مثل ليس زيد بقائم ولا قاعد.

٢. العطف على المحلّ مثل ليس زيد بقائم ولا قاعداً.

٣. العطف على التوهم نحو ليس زيد قائماً ولا قاعِدٍ بالخفض، على توهم دخول الباء في الخبر. وكما وقع هذا العطف في المجرور وقع أيضاً في أخيه المجزوم، ووقع أيضاً في المرفوع اسماً. فأما المجزوم فقال به الخليل وسيبويه في قراءة ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٠﴾﴾ (المنافقون). وأما المرفوع فقال سيبويه: واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وذلك على أن معناه معنى الابتداء فيرى أنه قال «هم» كما قال زهير:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائياً

---

(١) المغني: ٤٦٧.
(٢) المغني: ٩٢.
(٣) المغني: ٩٠.

ومراده بالغلط ما عبر عنه غيره بالوهم، وذلك ظاهر من كلامه. ويوضحه إنشاد البيت، وتوهم ابن مالك أنه أراد بالغلط الخطأ، فاعترض عليه بأنه متى ما جوزنا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم[1].

وفي مسألة العطف على معمولي عاملين، يقول ابن هشام: فإن لم يكن أحدهما جاراً فقال ابن مالك: هو ممتنع إجماعاً نحو «كان آكلا طعامك عمر وتمرك بكر». وليس كذلك، بل نقل الفارسي الجواز مطلقاً عن جماعة وقيل إن منهم الأخفش[2].

ونسبه إلى السهو في عدة مواضع منها، أنه اجاز تقديم التمييز واستدل بقول الشاعر:

وردت بمثل السِّيْدِ نَهْدٍ مقلَّص　　كَمِيشٍ إذا عطفاه ماءً تَحلبا

وقوله:

إذا المرء عينا قر بالعيش مثرياً　　ولم يُغْنَ بالإحسان كان مذمَّما

فذلك سهو لأن «عطفاه» و«المرءُ» مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور، والناصب للتمييز هو المحذوف، وأما قوله:

ضيعت حزمي في إبعاديَ الأملا　　وما ارعويتُ وشيباً رأسيَ اشتعلا

فضرورة[3]. ومنها أنه مثّل للحال المؤكدة لعاملها بقوله تعالى: ﴿لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ (يونس ـ الآية ٩٩) وهو سهو، لأن الحال هنا مؤكدة لصاحبها، وهذا ما أهمله النحويون[4].

(١) المغني: ٦١٥ ـ ٦٢٢.
(٢) المغني: ٦٣٢.
(٣) المغني: ٦٠١ ـ ٦٠٣.
(٤) المغني: ٦٠٦.

ومنها: أن الأخفش أجاز نحو: ضرب غلامُهُ زيداً ويقول حسان:

ولو أن مجداً أخلد الدهر واحداً   من الناس أبقى مجدَهُ الدهر مطعما

ومنه: مررت برجل ذاهبة فرسه مكسوراً سرجها، ووقع لابن مالك سهو في هذا المثال من وجه غير هذا، لأنه منع من التقديم لكون العامل صفة ولا خلاف في جواز تقديم معمول الصفة عليها بدون الموصوف[1].

ومنها قول ابن هشام: محل «أنَّ» و«أن» بعد حذف الجار نصب عند الخليل، وجوز سيبويه كونه جرا. وما نقل ابن مالك، أن الموضع جر عند الخليل وأن سيبويه يراه نصباً، فسهو[2].

لقد عبر ابن هشام في هذه التنبيهات بلفظ السهو وهو ضرب من النسيان وفي مواضع، نسبه إلي الوهم. وهو خفيف الغلط، إذا لم يقل أنه «وهم فاحش» نحو المثال الذي ساقه في الفرق بين «لم» و«لما». فقال: منفي «لما» مستمر النفي إلى الحال، مثل:

فإن كنتُ مأكولا فكن خير آكل   والا فأدركني ولما أمزق

ومنفي «لم» يحتمل الاتصال نحو: ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا ۝٤﴾ (مريم) والانقطاع نحو: ﴿لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا ۝١﴾ (الإنسان)، ولهذا جاز لم يكن ثم كان، ولم يجز لما يكن ثم كان بل يقال: لما يكن وقد يكون. ومثل ابن مالك للنفي المنقطع بقول الراجز:

وكنتَ إذ كنتَ إلهي وحدكا   لم يك شيء يا إلهي قبلكا

وتبعه ابنه فيما كتب على التسهيل: وذلك وهم فاحش[3]. والملاحظ أن استعظام ابن هشام لهذا الوهم، كونه يفهم منه ما يفهم من مقتضى المثال الذي أورده هو في قوله: لم يكن ثم كان، لأن الله ليس قبله شيء.

(١) المغني: ٦٤٠.
(٢) المغني: ٦٨٢.
(٣) المغني: ٣٦٧ ـ ٣٦٨.

ويرى ابن هشام، «أن قول ابن مالك إن الاسناد اللفظي يكون في الأسماء والأفعال والحروف، وإن الذي يختص به الاسم هو الإسناد المعنوي لا تحقيق فيه، وقال لي بعضهم كيف تتوهم أن ابن مالك اشتبه عليه الأمر في الاسم والفعل والحرف؟ قلت كيف توهم ابن مالك أن النحويين كافة غلطوا في قولهم: إن الفعل يخبر به ولا يخبر عنه وإن الحرف لا يخبر به ولا عنه». ويزيد ابن هشام قائلاً: وممن قلد ابن مالك في هذا الوهم أبو حيان[١].

ونلاحظ هنا أنه اعتقد أن ابن مالك خالف إجماع النحاة في هذه المسألة. وليس في هذا الموضوع تصريح بهذا النوع من النقد، ففي الكلام عن أن «أم» المنقطعة لا تدخل على المفرد، وأن النحاة قدروا مبتدأ في «إنها لإبل أم شاء» قال ابن هشام: وخرق ابن مالك إجماع النحويين فقال: لا حاجة إلى تقدير مبتدأ، وزعم انها تعطف المفردات كـ «بل»[٢].

وفي هذين المثالين يتبادر إلى الذهن أن ابن هشام يتحامل على ابن مالك، ويخطئه، لكن حينما نراجع في نهاية كلام ابن هشام في رسالته حول الاستفهام، نراه يتراجع في حكمه الصارم ويقول: إن «أم» هذه قد تفيد معنيين غالباً وهما الإضراب والاستفهام. ومما يدل على أن المنقطعة قد تأتي لغير الاستفهام دخولها على الاستفهام كما قدمنا من الشواهد. وقد مثل قبل بقوله تعالى ﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ۝٨٤﴾ (النمل).

وبهذا يعلم ضعف جزم النحويين أو أكثرهم في: «إنها لإبل أم شاء» بان التقدير بل أهي شاء، إذ يجوز التقدير «بل هي شاء وعلى هذا اتجه لابن مالك أن يدعي أنها عاطفة مفردا على مفرد»[٣].

ففي نهاية الكلام أشار ابن هشام إلى ضعف جزم النحاة وإجماعهم، أو الأكثر منهم، وبين معنى اتجاه ابن مالك.

---

(١) المغني: ٨٧٣ ـ ٨٧٤.
(٢) المغني: ٦٨.
(٣) الأشباه والنظائر: ٧/ ٥٤.

وإذا كان ابن هشام، لم يتحرج من الاعتراض على ابن مالك ومخالفته، وانتقاده، فإنه مع ذلك يقر له بالإمامة، ويدافع عن آرائه، ويسير في فلكه، دون تعصب أعمى أو تقليد مطلق.

ففي رسالته التي تحدث فيها عن شرح قولهم: «أنت أعلم ومالُكَ»؟

قال ابن هشام: هذا الذي ذكرته هو أصح وأوضح ما يقال في المسألة: ومتبوعي الجرمي من المتقدمين وابن مالك من المتأخرين فمن كلامهما أخذت وعلى ما أشارا إليه اعتمدت[(١)].

وسوف نرى أثناء الكلام عن نحو ابن مالك في الزوايا المغربية والمحاضر الشنقيطية، ماذا قاله ابن هشام من اعتناء وتقدير.

٤ ـ بهاء الدين بن عقيل:

«ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل»[(٢)]، إنها القولة المشهورة التي أطلقها أبو حيان في حق تلميذه بهاء الدين عبدالله الرحمن العقيلي الهاشمي.

لازم ابن عقيل أثير الدين أبا حيان فكان من أجلّ من أخذ عنه، وهو ممن جمع بين علوم اللغة، والتفسير والفقه. درس القراءات على التقي الصائغ، والفقه على الزين الكتاني والعلاء القونوي، ولازم جلال الدين القزويني ثم ناب عنه في الحكم.

ومن أشهر من قرأ عليه زوج ابنته شيخ الاسلام سراج الدين البلقيني، فكان جد قاضي القضاة جلال الدين وأخيه بدر الدين.

شرع في كتابة تفسير للقرآن الكريم، غير أنه لم يكمله، كما لم يتم مختصر الشرح الكبير في فقه الشافعية، ويكاد يقتصر ما عرف من كتبه، على مصنفيه في شرح الفية ابن مالك، وكتابه المساعد على تسهيل الفوائد.

---

(١) الأشباه والنظائر: ٧/ ٧٢.
(٢) الدرر الكامنة: ٢/ ٢٦٧.

ولما وصف محمد محيي الدين عبد الحميد شروح الألفية قال: «ففيها المختصر، وفيها المطول، وفيها المتعقب صاحبه للناظم يتحامل عليه، ويلتمس له المزالق، وفيها المتحيز له والمصحح لكل ما يجيء به، وفيها الذي اتخذ صاحبه طريقاً وسطاً بين الإيجاز والإطناب، والتحامل والتحيز».

ومن هؤلاء الذين سلكوا طريقاً بين الطريقين بهاء الدين بن عقيل، فإنه لم يعمد إلى الإيجاز حتى يترك بعض القواعد الهامة ولم يقصد إلى الاطناب، فيجمع من هنا ومن هنا، ويبين جميع مذاهب العلماء ووجوه استدلالهم، ولم يتعسف في نقد الناظم بحق وبغير حق، كما لم ينحز له بحيث يتقبل كل ما يجيء به وافق الصواب أو لم يوافقه[1].

والمطالع لهذا الشرح يلمس صحة ما قاله محمد محي الدين، مؤلف منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، وليس من الغريب أن ينال هذا الشرح حظوة عند الناس، وإقبالاً من طرف المدرسين والدراسين، إذ كان مؤلفه يريد أن يحقق نوعاً من تصفية النحو وتقديمه غيرَ مشوب بالمباحث الجانبية، ولذلك رأينا أن نَسِمَ صاحبه، بالنحوي التقليدي.

فلم يتوسع في التقديرات، ولم يطنب في المناقشات وإنما اكتفى بتوضيح نصوص الخلاصة، وتبيين أحكامها، والاستدلال بالشواهد عليها. وإذا كان في المسألة خلاف بين النحويين لخص أقوالهم وحججهم دون إسهاب وربما رجح بعضها من غير إسهاب أو تعصب، وفيما يلي أمثلة من هذا النوع:

المثال الأول:

في شرحه لقول ابن مالك:

وخففت «إنَّ» فَقَلَّ العَمَلُ ۝ وَتَلْزَمُ اللاَّمُ إذا ما تُهْمَلُ

---

(١) شرح ابن عقيل: ٨ (مقدمة التحقيق).

وربما اسْتُغْنِيَ عنها إنْ بدا   ما ناطقٌ أرادَهُ مُعْتَمِدا

يقول ابن عقيل: إذا خففت «إن» فالأكثر في لسان العرب إهمالها، فتقول «إن زيدٌ لقائم» وإذا أهملت لزمتها اللام فارقة بينها وبين «إن» النافية، فيقلُّ إعمالها فتقول «إنْ زيد قائم» وحكى الإعمال سيبويه والأخفش رحمهما الله تعالى فلا تلزمها حينئذ اللام، لأنها لا تلتبس والحالة هذه بالنافية، لأن النافية لا تنصب الاسم وترفع الخبر وإنما تلتبس بإن النافية إذا أهملت ولم يظهر المقصود بها فإن ظهر المقصود بها فقد يُستغنى عن اللام كقول الحكم بن حكيم المعروف بالطرماح:

ونحن أباة الضيم من آل مالك   وإنْ مالك كانت كرامَ المعادن

ويقول: واختلف النحويون في هذه اللام هل هي لام ابتداء أدخلت للفرق بين «إن» النافية، و«إن» المخففة من الثقيلة، أم هي لام أخرى اجتلبت للفرق، وكلام سيبويه يدل على أنها لام ابتداء دخلت للفرق. وتظهر فائدة هذا الخلاف في مسألة جرت بين ابن أبي العافية وابن الأخضر وهي قوله صلى الله عليه وسلم «قد علمنا إن كنت لمؤمنا» فمن جعلها لام الابتداء أوجب كسر «إن» ومن جعلت لاماً أخرى اجتلبت للفرق فتح «أن». وجرى الخلاف في هذه المسألة قبلهما بين أبي الحسن علي بن سليمان البغدادي الأخفش الصغير وبين أبي علي الفارسي، فقال الفارسي هي لام غير لام الابتداء اجتلبت للفرق، وبه قال ابن أبي العافية، وقال الأخفش الصغير إنما هي لام الابتداء وبه قال ابن الأخضر»[1].

المثال الثاني:

فعند قول ابن مالك:

وشاعَ نَحوَ خافَ ربَّهُ عُمَرْ   وشَذَّ نحو زانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ

---

(1) شرح ابن عقيل: ١/ ٣٧٧ ـ ٣٨١.

يقول ابن عقيل: «شذ عود الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر، وذلك نحو زان نَوْرُه الشجر فالهاء المتصلة بنور الذي هو الفاعل عائدة على «الشجر» وهو المفعول، وإنما شذ ذلك لأن فيه عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، لأن «الشجر» مفعول، وهو متأخر لفظاً والأصل فيه أن ينفصل عن الفعل، فهو متأخر رتبة، وهذه المسألة ممنوعة عند جمهور النحويين، وما ورد من ذلك تأولوه، وأجازها أبو عبدالله الطوال من الكوفيين، وأبو الفتح بن جني، وتابعهما المصنف، ومما ورد من ذلك قوله:

لما رأى طالبوه مُصْعَباً ذُعِرُوا وكادَ لَوْ ساعدَ المَقْدُورُ يَنْتَصِرُ

وقوله:

كسا حِلْمُهُ الحِلْمِ أثوابَ سُؤْدُدٍ وَرَقَّى نداهُ ذا النَّدى في ذُرَى المَجْدِ

وقول «حسان بن ثابت»:

ولو أنَّ مَجْداً أخْلَدَ الدّهرَ واحداً من النَّاسِ أبقى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمَا

وقول «أبي الأسود الدولي»:

جزى ربُّه عني عَدِيَّ بنَ حاتِمٍ جَزاءَ الكلابِ العاوياتِ وَقَدْ فَعَلْ

وقول «سليط بن سعد»:

جَزَى بَنُوهُ أبا الغِيلانِ عَنْ كِبَرٍ وحُسْنِ فِعْلٍ كما يجزي سِنِمَّارُ»[1]

المثال الثالث:

ففي شرح قول ابن مالك:

«ومَعَ مَعْ فيها قليلٌ ونُقِلْ فَتْحٌ وكَسْرٌ لسكونٍ يَتَّصِلْ»

فيقول ابن عقيل: وأما «مع» فاسم لمكان الاصطحاب أو وقته، نحو جلس

(١) شرح ابن عقيل: ١/٤٩٢ ـ ٤٩٧.

زيد مع عمرو. وجاء زيد مع بكر. والمشهور فيها فتح العين، وهي معربة وفتحتها فتحةُ إعراب ومن العرب من يسكنها، ومنه قول جرير:

وريشي منكُمُ وهواي مَعْكُمْ   وإن كانتْ زيارَتُكُمْ لِمامَا

وزعم سيبويه أن تسكينها ضرورة، وليس كذلك بل هي لغة ربيعة، وهي عندهم مبنية على السكون، وزعم بعضهم أن الساكنة العين حرف، وادعى النحاس الإجماع على ذلك وهو فاسد، فإن سيبويه زعم أن ساكنة العين اسم[1].

أما كتاب المساعد فيقول عنه محققه الدكتور محمد كامل بركات: وقد امتاز هذا الشرح بتقارير وافية، ومناقشات موضوعية هادئة لمذاهب النحاة وآرائهم، القدامى منهم والمحدثين، من عيسى بن عمر والخليل وسيبويه إلى ابن مالك وابن عصفور وأبي حيان.

«وهو مع هذا كله شرح موجز، وتعليق مختصر، كما ذكر مصنفه في مقدمته مع وفاء بالحاجة، وتحقيق للمطلوب، يكثر فيه من ذكر الشواهد، على طريقة ابن مالك في تسهيله وشرحه، فيأتي بالشاهد إن وجد من القرآن الكريم، فإن لم يجد فيه شاهدا، عدل إلى الحديث الشريف فإن لم يجد فيه شاهده أتى به من الشعر، أو الرجز، أو كلام العرب ولذا نلحظ تأثره بشرح التسهيل لابن مالك في كثير من المواضيع»[2].

هذا ولابن عقيل في هذا الشرح وقفات وتحقيقات طريفة قلَّ أن نجد لها مثيلاً في الشروح الأخرى، منها على سبيل المثال:

عند قوله في التسهيل (ص ٤٩): ويغني ـ أي ظرف الزمان ـ من خبر اسم معنىً مطلقاً. . . ولم يمتنع نصبه ولا جره بـ «في» خلافاً للكوفيين. قال ابن عقيل: وهذا مبني على قولهم إن «في» للتبعيض حكاه السيرافي وليس بصحيح،

---

(١) شرح ابن عقيل: ٢/ ٧٠.
(٢) المساعد على تسهيل الفوائد (مقدمة التحقيق) ص (د) وما بعدها.

فإن «في» للظرفية بحسب الواقع في مصحوبها، ولهذا صح: في الكيس درهم، وفي الكيس ملؤه من الدراهم.

وعند قول التسهيل (ص ٤٩): ويفعل ذلك بالمكاني المتصرف بعد اسم عين راجحاً إن كان المكاني نكرة يقول ابن عقيل: والكوفيون كالبصريين في إجازة الرفع والنصب في هذا، وناقِلُ لزوم رفعه عن الكوفيين واهم.

وعند قوله (ص ٥٤): وقد يخبر هنا، (أي في باب كان وأخواتها وفي باب «إن») بمعرفة عن نكرة اختياراً، يقول ابن عقيل: وذلك لشبه المرفوع هنا بالفاعل، والمنصوب بالمفعول ومنه قول القطامي:

قفي قبل التفرق يا ضباعا ولايك موقفٌ منك الوداعا

وليس مضطراً لتمكنه من أن يقول «ولايك موقفي».

وعند قول ابن مالك (ص٦٢): ولا يخص حذف الاسم المفهوم معناه بالشعر، وقلّ ما يكون إلا ضمير الشأن، وعليه يحمل، «إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصوِّرون»، يقول الشارح: «فيكون نظير ما حكى سيبويه من قولهم إن بك زيد مأخوذ، والأصل إنه «من أشد» فحذف ضمير الشأن كما في إنّ بك زيد. لا على زيادة «من» خلافاً للكسائي. ويقول ابن عقيل: وذلك لأن زيادة «من» مع اسم «إن» غير معروفة وأيضاً فالمعنى يفسد على تقدير الزيادة إذ يصير إن أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون، وليس كذلك إذ غيرهم أشد عذاباً منهم كالكفرة ونحوهم، وإنما تكلف الكسائي معنى الزيادة لأن مذهبه منع حذف ضمير الشأن إذا وقع بعد هذه الأحرف اسم يصح عملها فيه كالمصورين، وما حكاه سيبويه يرد عليه.

وعند قوله في التسهيل: وقد يخبر هنا بشرط الإفادة عن نكرة بنكرة، قال ابن عقيل: نحو ما حكى سيبويه «إن ألفاً في دراهمك بيض، وكقول امرئ القيس في رواية سيبويه:

وإن شفاءً عبرة مهراقة فهل عند رسمٍ دارسٍ مِنْ مُعَوّلِ

قال في التسهيل «أو بمعرفة» قال ابن عقيل: نحو ما حكى سيبويه «إن» قريباً منك زيد. وإن بعيداً منك عمرو وأنشد:

وما كنت ضَفَّاطاً ولكن طالبا أناخ قليلاً فوق ظهر سبيل

وقدره: ولكن طالباً أنا.

وعند قوله في التسهيل: «ولا تمنع نيابة المنصوب لسقوط الجار مع وجود المنصوب بنفس الفعل». يقول ابن عقيل: فيجوز على هذا أن تقول في «اخترت زيداً الرجال»، أي من الرجال واختير الرجالُ زيداً، برفع الرجال ونصب زيد، وبالعكس وهذا هو مذهب الفراء، ومذهب الجمهور يتعين رفع زيد ونصب الرجال، قال ابن عقيل ولم يتعرض المصنِّف في شرحه لهذه المسألة.

وفي باب التنازع عند قوله في التسهيل: «والأحق بالعمل الأقرب لا الأسبق خلافاً للكوفيين»، يقول ابن عقيل: وعمل كل منهما مسموع ولكن الخلاف في الترجيح كما ذكر، والراجح الأقرب كما يقول البصريون لنقل سيبويه عن العرب أن إعماله هو الأكثر وأن إعمال الأول قليل، قال المصنف: ومع قلته لا يكاد يوجد إلا في الشعر والبصريون يرجحون الثاني، والكوفيون الأول. وقال بعض النحويين يتساويان، وقال النحاس: حكى بعض النحويين بأن الكوفيين يختارون إعمال الأول، قال ولم أجد ذلك على ما حكى. ونصوص النحويين متضافرة عن نقل هذا المذهب عن الكوفيين.

ونلاحظ في هذه الأمثلة الأسباب التي جعلت من شروح ابن عقيل نماذج مثالية لتدريس إمام المدرسة متوناً من الخلاصة والتسهيل.

٥ ـ ابن أم قاسم المرادي:

أما النحوي الأديب الذي تخرج على يد أبي حيان، فهو أبو علي الحسن بن قاسم المرادي، وأصله من أسفي بالمغرب، وانتقلت جدته زهراء إلى مصر فعرفت فيها بالشيخة أم قاسم، ونسب إليها.

كان أبو حيان عمدته في الدراسة، يغرف من بحره وينهل من ارتشافه، وسمع مع ذلك من المقرئَيْنِ السراج الدمنهوري، ومجد الدين التستري ومن المفسر شمس الدين بن اللبان.

وألف مصنفات في إعراب القرآن وتفسيره، وشرح شاطبية القاسم بن فيُّره المعروفة بحرز الأماني ووجه التهاني، وله رسالة في تفسير الاستعاذة والبسملة. أما مؤلفاته النحوية فمنها شروح على الجزولية، وكافية ابن الحاجب، وتسهيل ابن مالك.

وله على الألفية توضيح المقاصد الذي قيل فيه:

وقفت على يقين في اعتقاد ... فما شرَحَ الخلاصة كالمرادي
كتاب جل في تحصيل نحو ... وتنقيح على وفق المراد
مؤلفه له علم غزيرٌ ... وذهن ثاقب في الاجتهاد
لقد سبق الورى في علم نحو ... على ألفيَّةٍ، سبق الجواد
وفاق فما يطاق له سباق ... على الخيل المضمَّرة الهوادي
وقد بذل النصيحة في كتاب ... له شرف وها أنا فيه بادي(١)

غير أن أطرف ما امتاز به المرادي هو صنيعه في كتاب «الجنى الداني في حروف المعاني» وهو من أمتع ما كتب في منواله. فقد استوفى ما أورده الزجاجي والرماني في كتابيهما، وقد لاحظ محققاه، الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل توافقاً بين هذا الكتاب مع مغني ابن هشام. وكان ذلك واضحاً في تقسيم معاني الأدوات، والشواهد، والمذاهب والتوجيهات النحوية والمعنوية والاستدراكات والتعقيبات. ثم ألمحا إلى احتمال أخذ ابن هشام من المرادي وقد يكون في ذلك إبطال لدعواه أن مغني اللبيب كتاب نسيج وحده، وفريد أصله وفروعه، كما طرحا احتمال أخذ المرادي وابن هشام من

---

(١) راجع علي عبود الساهي، المرادي وكتابه توضيح مقاصد الألفية ص ١٠٣.

مصدر واحد إلا أنهما ضعّفا هذا الاحتمال الأخير[١]. وأيا ما كان هذا التشابه فإن لكل منهما قيمته ومكانته.

ومكانة «الجنى الداني» ليست مقصورة على مضامينه العلمية، بل إنها تتمثل في أسلوبه في الشعر التعليمي الجميل، وفي الأمثلة التالية، نماذج جيدة من هذا الشعر إذ يقول:

١. أقسام إن:

وأقسامٌ «إنْ» بالكسرِ شرطٌ، زيادةٌ ونفيٌ، وتخفيفٌ فَتَلْزَمُ لامُها
وقدْ قِيلَ معنى «إذ» و«إمّا» وقد حكى الـ ـكِسائيّ معنى «قدْ» وهذا تمامُها[٢]

٢. أقسام أن:

وأقسامُ «أنْ» مفتوحةً مَصْدَرِيَّةٌ وزائدةٌ، أو مِثْلُ أيْ ومُخَفَّفَهْ
ومعنى لئلاّ ثمّ لا ثمَّ إذْ حَكَوْا وجازمةٌ أيضاً فَخُذْها بِمَعْرِفَهْ[٣]

٣. معاني الواو:

الواوُ أقسامُها تأتي مُلَخَّصَةً أَصْلٌ وعَطْفٌ، والاستئنافُ، والقَسَمُ
والحالُ، والنصبُ، والإعرابُ مُضْمَرَةً علامةُ الجمعِ، والإشباعُ مُنْتَظِمُ
وزائدٌ وبمعنى أوْ ورُبَّ ومَعْ وواو الابدالِ فيها العَدُّ يُخْتَتَمُ[٤]

---

(١) الجني الداني في حروف المعاني: (مقدمة التحقيق): ٤ ـ ٥ ط ٢ و٣، منشورات دار الآفاق بيروت.
(٢) المصدر نفسه: المصدر نفسه: ٢١٥.
(٣) الجني الداني في حروف المعاني ٢٢٧.
(٤) المصدر نفسه: ١٧٤.

٤. معاني اللام:

أتاكَ لـلامِ الـجَرِّ مـمّـا جَـمَـعْـتُـهُ ثـلاثـونَ قِـسْـمـاً فـي كـلامٍ مُـنَـظَّـمِ
فـأوّلُـوا الـتـخـصـيـصُ وهـو أعَـمُّـهـا ويَتْلُوهُ الاستحقاقُ يا صاحِ فاعْلَمِ
ومُلْكٌ وتمليكٌ، وَشِبْهُهُما معاً وَعَلِّلْ بها وانْسُبْ وبيِّنْ واقْسِمِ
وَعَـدٌّ وزِدْ صـيـرورةً، وتـعـجُّـبـاً وجاءتْ لتبليغِ المُخاطَبِ فافْهَمِ
ومِثْلُ إلى، في، على، عِنْدَ، بَعْدَ مَعْ ومِـنْ ولِـتـبـعـيـضٍ وذا كـلُّـهُ نُـمِـي
ولامانِ قدْ جاءا بِبابِ استغاثةٍ ولامٌ بـهـا فـامْـدَحْ ولامٌ بها اذْمُمِ
وَقُـلْ لامُ الـجُـحـودِ كِـلاهُـمـا لِـجرٍّ وبـالـلامِ الـمـزيـدةِ تَـمِّـمِ[١]

٥. الباء:

بِـالـبـاءِ أَلْـصِقْ واسْتَعِنْ أو عَدِّ أوْ أقْسِمْ وبَعِّضْ أو فَزِدْ أو عَلِّلِ
وأتتْ بمعنى مَعْ وفي وعلى وعَنْ وبـهـا فَـعَـوِّضْ إنْ تَـشَـا أو أبْـدِلِ[٢]

٦. الفاء:

مـعـانـي الـفـاء لا تَـعْـدُو ثـلاثـاً فـعـاطِـفَـةٌ تُـرَتِّـبُ بـاتِّـصـالِ
ويـعـضٌ قـالَ قـدْ تـأتـي كـواوٍ وبـعـضٌ قـالَ تـأتـي لانْـفِـصـالِ
وفـي جُـمَـلٍ وأوصـافٍ كـثـيـراً جَـلَـتْ سَـبَـبِـيَّـةً ضِـمْـنَ الـمَـقـالِ
ورابـطـةُ الـجـوابِ تـدلُّ فـيـه عـلـى سَـبَـبِـيَّـةٍ فـي كـلِّ حـالِ
وزائـدةٌ كـمـا قـدْ قـالَ قَـوْمٌ ويَـظْـهَـرُ ذاكَ فـي صُـوَرِ الـمِـثـالِ[٣]

---

(١) المصدر نفسه: ١٠٨ ـ ١٠٩.
(٢) المصدر نفسه: ٥٦.
(٣) المصدر نفسه: ٧٧ ـ ٧٨.

٧. الكاف:

الـكـاف قِـسـمـانِ وَهْـوَ حَـرْفٌ كـافُ خِـطـابٍ وكـافُ جـرٌ
وذا فَـشَـبِّـهْ بِـهِ وعَـلِّـلْ وَزِدْهُ إن شِـئْـتَ دُون حَـجْـرِ
ومَـنْ يَـقُـلْ جـاءنـا كَـبـاءٍ أو كـ «عـلـى» جـاءنـا بِـنُـكْـرٍ[1]

٨. إذا:

الـفـرقُ بـيـنَ «إذا» لِـشَـرْطٍ والـتـي لِـفُـجـاءَةٍ مِـنْ أَوْجُـهٍ لا تُـجْـهَـلُ
طَلَبُ الـتـي لـلـشَّـرْطِ فِـعْـلاً بَـعْـدَهـا وجَـوابُـهـا وأتـتْ لِـمـا يُـسْـتَـقْـبَـلُ
وتـضـافُ لـلـجـمـلِ الـتـي مِـنْ بَـعْـدِهـا وتـكـونُ فـي صَـدْرِ الـمَـقـالـةِ أوَّلُ[2]

ونرى أوجه بين صنيعه هنا، وما سنذكره من أنظام الشناقطة على هذا المنوال، كما نستعرض بعض آرائه التي أوردها ابن غازي في إتحافه.

٦ ـ جمال الدين الأسنوي:

كان الأسنوي فقيهاً أصولياً ونحوياً وقام بمحاولة تطبيقية لتنزيل الفروع الفقهية على القواعد النحوية، وهي عبارة عن تنظيم وتوسيع للإشارات التي رأيناها، في المناظرات بين الكسائي وأبي يوسف، وما تبعها من نكتٍ متفرقة في كتب النحو والفقه.

ولقد قام الدكتور محمد حسن عواد بدراسة جيدة وتحقيق علمي لأعمال الأسنوي، في كتابه الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، والكتاب ممتع في عرضه ومفيد في مضمونه. يقول الأسنوي عن هدف كتابه:

---

(١) الجني الداني في حروف المعاني: ٩٥.
(٢) المصدر نفسه: ٣٧٤.

«إن علم الحلال والحرام الذي به صلاح الدنيا والأخرى، وهو المسمى بعلم الفقه، مستمد من علم أصول الفقه وعلم العربية، فأما استمداده من علم أصول الفقه فواضح، وأما العربية، فلأن أدلته من الكتاب والسنة عربية، وحينئذ يتوقف فهم تلك الأدلة على فهمها، والعلم بمدلولها على علمها»[1].

ويذكر معتمده فيقول: واعلم أني إذا أطلقت شيئاً من المسائل النحوية فهي من كتابي شيخنا أبي حيان اللذين لم يُصنف في هذا العلم أجمع منهما وهما: الارتشاف وشرح التسهيل، فإن لم تكن المسألة فيهما صرحت بذلك، وإذا أطلقت شيئاً من الأحكام الفقهية فهو من الشرح الكبير للرافعي أو من الروضة للنووي فإن لم يكن فيهما صرحت بذلك[2].

ومن القواعد التي أوردها نقدم نماذج في فروع تطبيقية عن الاستثناء والحال وعود الضمير والصفة على أقرب مذكور حيث يقول:

أولاً: الاستثناء من الإثبات نفي، ومن النفي إثبات، هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين، وقال الكسائي إن المستثنى مسكوت عنه، فإذا قلت قام القوم إلا زيداً فهو إخبار عن غير زيد بالقيام، وأما زيد فيحتمل قيامه وعدم قيامه، وهو الأصل، إذا علمت ذلك. فمن فروع المسألة ما إذا قال له عليَّ عشرة إلا خمسة، أو ما له علي شيء الا خمسة فإنه يلزمه الخمسة. ومنها لو قال ما له عندي عشرة إلا خمسة فقيل يلزمه خمسة لما ذكرناه، والصحيح، كما قاله الرافعي، لا يلزمه شيء لأن «العشرة الا خمسة» مدلولها خمسة فكأنه قال ليس علي خمسة[3].

ثانياً: الحال وصف من جهة المعنى حتى يفيد التقييد به في الإنشاء وغيره

---

(١) الكوكب الدري: ١٨٥ ط١، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
(٢) الكوكب الدري: ١٩٠.
(٣) المصدر نفسه: ٣٧٤ ـ ٣٧٥.

فإذا قال مثلاً أكرم زيداً صالحاً استفدنا تقيد الأمر بحالة الصلاح، إذا علمت ذلك فمن فروعها.. لو قال لله علي أن أحج ماشياً فيلزمه المشي من حين الإحرام إلى حين التحلل. فلو عكس فقال لله علي أن أمشي حاجاً، فالصحيح كما قال الرافعي أنه كالعكس، وهو مشكل، فإنه إذا مشى في لحظة بعد الإحرام صدق أن يقال مشى في كونه حاجاً[1].

ثالثاً: الضمير إذا سبقه مضاف ومضاف إليه وأمكن عوده على كل منهما على انفراد كقولك مررت بغلام زيد فأكرمته فإنه يعود على المضاف دون المضاف إليه. كذا ذكره أبو حيان في تفسيره وكتبه النحوية وأبطل به استدلال ابن حزم في عدم طهارة الخنزير بقوله تعالى: ﴿أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾ (الأنعام ـ الآية ١٤٥). حيث زعم أن الضمير يعود إلى الخنزير لأنه أقرب مذكور فمن فروع المسألة ما إذا قال: له علي ألف درهم ونصفه فالقياس أنه يلزمه ألف وخمسمائة لا ألف ونصف درهم[2].

رابعاً: مقتضي كلام النحويين أن الصفة المعتقبة للجملتين لا تعود إليهما، إذا علمت ذلك فمن فروع المسألة ما إذا قال: وقفت على أولادي وأولاد أولادي المحتاجين ومقتضي كلام النحاة عودها إلى الثانية خاصة، وخالفهم أصحابنا فقالوا بأن هذه الصفة شرط في الجميع كذا جزم به الرافعي وغيره[3].

خامساً: إذا احتمل كون «أل» للعهد وكونها لغيره كالعموم أو الجنس فإنا نحملها على المعهود كما قال ابن مالك في التسهيل لأن تقدمه قرينة مرشدة مثاله قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ

---

(١) المصدر نفسه: ٣٨٣ ـ ٣٨٤.
(٢) المصدر نفسه: ٢٠٣ ـ ٢٠٤.
(٣) الكوكب الدري: ٢١٤ ـ ٢١٥.

ٱلرَّسُولَ﴾ (المزمل)، إذا علمت ذلك فمن فروع المسألة أن من حلف لا يشرب الماء فإنه يحمل على المعهود، ولا نقول يحمل على العموم حتى لا يحنث أصلا كما قلناه فيمن حلف لا يشرب ماء النهر فإنه لا يحنث بشرب بعضه على الصحيح وإن كان شرب الجميع مستحيلاً»[1].

وتوضح هذه النماذج نهجه العام في الربط بين التراكيب اللغوية والأحكام الفقهية.

٧ ـ أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم:

قرأ ابن مكتوم على البهاء ابن النحاس وسمع من الدمياطي وله أبيات فيتعلمه الحديث بعدما كَبِرَ فهو يقول:

وعاب سماعي للحديث بُعيد ما ... كَبِرْت أناس هم إلى العيب أقرب

وقالوا إمام في علوم كثيرة ... يروح ويغدو سالماً يتطلب

فقلت مجيبا عن مقالتهم وقد ... غدوت لجهل منهم أتعجب

إذا استدرك الانسان ما فات من علا ... فللحزم يعزى لا إلى الجهل ينسب[2]

وشرح كافية ابن الحاجب وشافيته، وله مباحث في التفسير حول كتب ابن عطية والزمخشري وأبي حيان وله التذكرة المشهورة، وقد أفاد منها السيوطي كثيراً.

ومن شعره في النحو نورد بعض قصيدة في المواضع التي يحذف فيها عائد الصلة إذ يقول:

إذا عائد الموصول حاولت حذفه ... فطالع تجد ما قد نظمت مفصَّلا

---

(١) المصدر نفسه: ٣٩٩.

(٢) الدرر الكامنة: ١/ ١٧٥، بغية الوعاة: ١/ ٣٢٧.

فما كان مرفوعاً ولم يك مبتدا ... فأثبت، وأما الحذف فاتركه واحظلا
وإن كان مرفوعا ومبتدأ غدا ... وفي وصل «أيٍّ» صِلَه احذف مسهلا
بشرطِ بنا أيٍّ، وأما إن اعريت ... فقيل بتجويز لحذف وقيل لا
وإن يك ذا صدر لوصلة غيرها ... وطالت فإن لم يصلح العجز موصلا
فدونك فاحذفه وإن لم تطل فقد ... أجيز على قول ضعيف وأخملا
وشاهد ذا فاقرأ «تماماً على الذي» ... وأحسن مرفوعاً لذا نقل من تلا
وأثبته محصوراً كذا إن نفيت ما ... تميم كجاء اللذ ما هو ذو ولا
وفي حذفه خلف لدى عطف غيره ... عليه ومنع الحذف في عكسه انجلى
وما كان مفعولاً لغير ظننته ... ومتصل فاحذفه تظفر بالاعتلا
ويشرط في ذا عوده وحده فإن ... يعد غيره فالحذف ليس مسهلا
وهذا إذا الموصول لم يك ألْ فإن ... يكنها فلا تحذف وقد جا مقلَّلا
وما كان خفضاً بالإضافة لفظه ... ومعناه نصب كان بالحذف أسهلا
وخافِضُهُ إن ناب عن حرف مصدر ... وفعل فلم يحذفه أعني السموأ لا
كقولك تلو «فاقض ماانت قاض» او ... فإن كان مجرورا بحذف قد اعملا
وموصوله أحجى لذلك فاحذفن ... إذا ما استوى الحرفان يا حاويَ العلى
وأعني به لفظاً ومعنى ولم يكن ... فديتك حرف العائد الحصر قد تلا
ويشرب مما تشربون وإن غدا ... تساويهما في اللفظ منفردا فلا[1]

ويقول في المواضع التي يبتدئ بالنكرة:

إذا ما جعلت الاسم مبتدأ فقل ... بتعريفه الا مواضع نكرا

---

(١) الأشباه والنظائر: ٣/٨٨/٨٩، بغية الوعاة: ١/٣٢٨ _ ٣٢٩.

بها وهي إن عدت ثلاثون بعدها ثلاثتها فاحفظ لكي تتمهرا
ومرجعها لاثنين منها فقل هما خصوص وتعميم أفاد وأثرا
فأولها الموصوف والوصف والذي عن النفي واستفهامه قد تأخرا
كذاك اسم الاستفهام والشرط والذي أضيف، وما قد عم أو جا منكرا
كقولك دينار لديَّ لقائل أعندك دينار؟ فكن متبصرا
كذاكم لإخبار وما ليس قابلاً لـ «أل» وكذا ما كان في الحصر قد جرى
وما جاء أو غدا عاملاً وما له سوّغ التفضيل أن يتنكرا
وما بعد واو الحال جاء وفا الجزا ولولا وما كالفعل أو جا مصغرا
وما «إن» تتلو في جواب الذي نفي وما كان معطوفاً على ما تنكرا
وساغ، ومخصوصاً غدا وجواب ذي سؤالٍ بأم والهمز فاخبر لتخبرا
وما قدمت أخباره وهي جملة وما نحو ما أسخاه في القر بالقرا
كذا ما وَلِي لام ابتداء وما غدا عن الظرف والمجرور أيضاً مؤخرا
وما كان في معنى التعجب أو تلا إذاً لفجاة فاحوها تحوِ جوهرا[1]

ويبدو في هذين المثالين تأثره بصنيع المرادي قبله، حتى صار مثل هذه الأشعار التعليمية من مألوف عصره.

٨ ـ ابن الدماميني:

ومن زمرة أئمة مدرسة ابن مالك، النحوي الأديب محمد بن أبي بكر الدماميني، المخزومي (٧٦٣ ـ ٨٢٧هـ)، نشأ هذا العالم في صعيد مصر وأخذ العلم عن أهل بيته، والنحو عن أبي الملقن المغربي، فبرز في اللغة والنحو والحديث، ومن أشهر مؤلفاته، تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد، وهذا الكتاب

(١) الأشباه والنظائر: ١١٦/٣، بغية الوعاة: ٣٢٩ (مع اختلاف يسير بين المرجعين).

من المراجع الأساسية المستعملة من قِبَل كل من جاء بعده وأكثرهم يوليه العناية والتقدير، ما عدا ما سنراه عند محمد المرابط الدلائي الذي تحامل عليه في كتاب نتائج التحصيل، وللدماميني كذلك مصنفات أخرى في النحو، منها إظهار التعليل المطلق لوجوب حذف عامل المفعول المطلق، والفواكه البدرية في شرح الحلاوه السكرية ويعتقد محمد بن عبد الرحمن المفدي أنه قد يكون شرحا لأرجوزة له في النحو منها:

وبعدُ فالنحو له حلاوه وعلمه يكسو الفتى طلاوه

ومما ألف أيضاً شرح لصحيح البخاري. وعرف الدماميني برحلاته العلمية التي زار فيها دمشق وانتقل إلى اليمن، ثم إلى الهند، فأقام فيها إلى آخر حياته.

وللدماميني شعر رقيق وبديع في الغزل وفي المدح، نذكر منه قوله:

غنى على العود شاد سهم ناظره أمسى به القلب من وجد على خطر
رنا إلي وجسّت كفه وتراً فراحت الروح بين السهم والوتر

ويقول في مدح السلطان أبي الفتح أحمد شاه:

إمام أحاديث الهدى عنه أسندت فبادر لكي تروي لأحمد مسندا
فلم تحو أخبار السلاطين غاية من الرفع إلا كان في الحال مبتدا
لقد عرف الأفعال بالعدل دائما وعرّف أسباباً تنجي من الردى
فلم ينصرف عن رتبة الفضل إذ أتى بوزن وتعريف أبانا عن الهدى
وتلك رأيناها لأحمد سنة فعد لحماه تشهد العود أحمدا

وله في شهاب الدين الفارقي:

قل للذي أضحى يعظم حاتما ويقول ليس لجوده من لاحق
إن قسته بسماح أهل زمانه أخطأ قياسك مع وجود الفارق

ولقد خاطب علماء الهند في لغز نحوى بقوله:

أيا علماء الهند لا زال فضلكم ... مدى الدهر يبدو في منازل سعده
ألمَّ بكم شخص غريب لتسعفوا ... بإرشاده عند السؤال لقصده
فيسأل ما أمر شرطتم وجوده ... لحكم فلم تقض النحاة برده
فلما وجدنا ذلك الأمر حاصلا ... منعتم ثبوت الحكم الا بفقده

ونورد من آرائه النحوية الأمثلة التالية:

١. **في صرف الممنوع**: نحو خدر عنيزة: قال خالد الأزهري، قال الدماميني، ينبغي أن يحمل كلامهم في أمثال ذلك على أنه لا يكون هذا التنوين تنوين الصرف، لمنافاته لوجود العلتين المحققتين وإنما يكون تنوين ضرورة.

٢. **في فاعل أغنى عن الخبر**: قال التسهيل «ولا خبر للوضوح المذكور» وقال الدماميني وكيف يكون له خبر، والخبر إنما هو للمخبر عنه، وهذا ليس بمخبر عنه أصلا، وإنما هو مسند كالفعل، ولشدة شبهه للفعل لا يصغر فلا يقال أضويرب الزيدان، ولا يعرّف: فلا يقال ألقائم الزيدان.

٣. **قال ابن مالك في «بات» التامة**: «وأريد ب «بات» نزل ليلاً. قال الدماميني ولو قال المصنف نزل في زمن البيتوتة لكان أولى لأنه أقرب إلى تفسير اللفظ، وأما معناها ناقصة فاقتران مضمون بالبيتوتة.

٤. **بناء اسم الإشارة**: قال ابن مالك في باب اسم الإشارة «وبني اسم الإشارة لتضمن معناها قال الدماميني، وكان الأحسن لو قال المصنف «لتضمن» معنى حرفها لأن المقتضى للبناء تضمن معنى الحرف، لا مطلق تضمن المعاني، لكن قد علم أن الإشارة من معاني الحروف، فكأنه قال ذلك.

٥. **الضرورة الشعرية**: لم يوافق ابن مالك في تفسير الضرورة الشعرية وهو يرى أنها ما يوجد في الشعر سواءً كان للشاعر مندوحة أم لا، وابن مالك يقول إنها ما لا مندوحة عنه.

٦. حكم جملة الصلة: استدرك على النحاة إجماعهم على أن جملة الصلة لا محل لها من الإعراب وهذا على إطلاقه غير صحيح، بل ينبغي التفصيل بين صلة «ال» وصلة غيرها، فالصلة في الثاني لا محل لها قطعاً لأنه لا يصح حلول المفرد محلها. وأما صلة «ال» حيث توصل بالفعلية ذات الفعل المضارع إما اختياراً كما يقول ابن مالك، وإما اضطراراً كما يقول غيره، وحيث توصل بالجملة غير المتقدمة على وجه الضرورة بالاجماع، فينبغي أن يكون لها محل في الإعراب[1].

فقد تكون مرفوعة نحو:

لا تبغين الحرب إني لك   الينذر من نيرانها فاتقي

أو منصوبة مثل قوله:

حالف ووال اليتقي ربه   وخالف اليعصه ولا ترعه

أو مجروراً نحو: نحو ما أنت بالحكم الترضي، الخ...

٧. إعراب:

«كان» في قوله:

فكيف إذا مررت بدار قوم   وجيران لنا كانوا كرامِ

حكم النحويون بزيادة «كان» بين النعت والمنعوت ثم شغلهم الخلاف في الضمير المتصل بها، وتعرض الدماميني للمسألة فقال: وما أدري ما الذي دعا الكل إلى هذا التكلف مع إمكان أن تكون «كان» ناقصة، والضمير المتصل بها اسمها «ولنا» خبر مقدم عليها.

وتتبين من هذه التعليقات دقة ملاحظاته وطرافة نكته.

---

(١) راجع محمد عبد الرحمن المفدي: ابن الدماميني.

٩ ـ الإمام السيوطي:

أ) نشاطه العلمي:

الحديث عن جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الخضيري في ثلاثة أرقام: ٧ علوم، ١٥٠ شيخاً و٧٢٥ مصنفاً.

هذه الأعداد تعبر تعبيراً صادقاً عن هذا العالم الذي يمثل دائرة معارف عصره والذي كان خاتمة الأئمة في العلوم الإسلامية، مثل: التفسير، والحديث والفقه، والنحو، والمعاني، والبيان والبديع، ويقول هو مترجماً لنفسه في كتابه «حسن المحاضرة» إنه وصل فيها ـ ما عدا الفقه ـ منزلة لم يصل إليها أحد من أشياخه الذين بلغ عددهم مائة وخمسين أستاذاً، روى عنهم سماعاً، وإجازة. اشتهر منهم علم الدين البلقيني، وقي الدين الشبلي وشيخ الإسلام المناوي وفرضي زمانه الشرمساحي، و«أستاذ الوجود» محي الدين الكافَيجي[1] الذي لزمه ويذكر أنه زاره مرة فسأله الشيخ عن إعراب «زيد قائم». فقال له السيوطي: هل صرنا في مقام الصغار، فقال له الكافيجي إن فيها مائة وثلاثة عشر بحثاً وقرر السيوطي أن لا يقوم من مقامه حتى يستوفيها، وقد استطردها في كتابه الأشباه والنظائر[2].

ومن شيوخ السيوطي تقي الدين الشُّمُنى الذي أطال في التنويه به والثناء عليه وروى عنه حديثاً مسلسلاً بالنحاة. وقرأ أيضاً على سيدات اشتهرن بالفضل والعلم. مثل هاجر بنت محمد المصرية، وأم هانئ بنت أبي الحسن الهرويني ونشوان بنت عبد الله الكناني.

أما مصنفاته فكانت تعد بالمئات، ذكر منها بروكلمان ٤١٥ مؤلفاً ما بين مطبوع ومخطوط، وأحصى له أحمد الشرقاوي إقبال سبعمائة وخمسة وعشرين

---

(١) راجع نص الترجمة في مقدمات كتبه: بغية الوعاة ـ الأشباه والنظائر ـ المزهر.
(٢) الأشباه والنظائر: ٨/ ٢٦٢ ـ ٢٨٠.

كتاباً، خصص منها عشرات للنحو واللغة وعالج فيها جميع مواضيع معارفه الواسعة، فاشتهرت كتبه في علوم القرآن وعلوم الحديث، وعلوم اللغة، وألف في التاريخ، وفي طبقات المشاهير في أغلب الفنون، وكتب عن اللباس، كذم الطيلسان، وعن الرياضة كتعليم الرمي والسباحة، وأسماء الحيوانات، وعن فضل الديك وعن فوائد البرغوث. وهذا يبين مدى التفاوت بين مواضيع مؤلفاته.

وفي العهد الذي برز فيه الإمام السيوطي، نحوياً ولغوياً، كانت مدرسة الإمام ابن مالك ملأت ساحة النشاط النحوي. فلقد انتشرت كتب ابن مالك ونوقشت آراؤه، واتضحت معالم مذهبه الجديد، تأسست على أيدي علماء أفذاذ، منهم أبو حيان الأندلسي، وابن هشام وابن عقيل، والدماميني، وكان خاتمة هؤلاء الإمامي السيوطي.

ينتمي الإمام السيوطي إذن إلى مدرسة ابن مالك التي استقى معارفه النحوية من أمهات كتبها الخمسة، أعني الخلاصة والتسهيل لابن مالك والتذييل والارتشاف لأبي حيان والمغني لابن هشام. واعتنق مبادئها الخمسة وهي:

١. الاجتهاد في جمع المسائل النحوية.

٢. مزج النحو باللغويات.

٣. التحرر من المسلمات المذهبية.

٤. الحرص على الوضوح في العرض والتقديم.

٥. محاولة الابتكار في الترتيب والتنظيم.

الجمع والتقصي:

ففي مجال التقصي، وجد السيوطي ميدانه المفضل، وهو جمع المعلومات من شتى الكتب. وكتابه المسمى همع الهوامع شرح جمع الجوامع، يوحي بنهجه، ويعبر عن ميوله، وذكر أنه جمعه من مائة مصنف وأنه أحاط فيه بكتابي

التسهيل والارتشاف[١]، وفي كتاب النكت على الألفية يقول:

ثلاثين عاماً ظلت أرقب جمعه   وأجمع فيه ما تفرق من نقل
فكم فيه من نقل عزيز وجوده   يعز على من رام نحو العلا قبلي

ويذكر أن ألفيته «الفريدة»:

أتت من التسهيل بالخلاصة   فما بها لقارئ خصاصه[٢]

وفي الاقتراح، جمع ما قيل في أصول النحو عند ابن جني وابن الأنباري[٣]، وذكر أنه أخذ شرح شواهد المغني من ستين كتاباً في الدواوين والأمالي، وكتب الآداب والمعاني والمدونات الطوال مثل كتاب الأغاني لمؤلفه أبي الفرج الاصبهاني، وكتب منتهى الطلب من أشعار العرب لابن ميمون الذي جمع مؤلفه أكثر من ألف قصيدة، وإن عدد ما فيه أربعون ألف بيت[٤]. وفي بغية الوعاة يقول إنه رجع إلى ثلاثمائة مجلد، منها كتب الطبقات، ومطولات التاريخ، ودواوين الاداب والأخبار[٥].

مزج اللغة بالنحو:

وقد كان من السهل على الإمام السيوطي أن يمزج في بحوثه بين النحو واللغة، نظراً لباعه الطويل في علوم اللغة. مما يشهد له كتابه المزهر الذي يعتبر من أهم ما ألف من نوعه. غير أن الذي نلاحظه في هذا الباب كونه لم يتابع ابن مالك في نظرية الاستشهاد بالحديث النبوي، مع العلم أنه من كبار المحدثين.

---

(١) المدارس النحوية: ٣٨٣.
(٢) مقدمة الفريدة.
(٣) الاقتراح في علم أصول النحو: ١٨.
(٤) شرح شواهد المغني: ١٠ـ١١ ط دار مكتبة الحياة.
(٥) بغية الوعاة: ١/٣٠٥.

التحرر من المذهبية:

ولقد تحرر الإمام السيوطي من التعصب لمذهب نحوي خاص، لأنه سلك في ذلك سبيل أئمة مدرسة ابن مالك الذي تناولوا البحث في النحو بصفتهم مجتهدين كما سنبينه فيما بعد.

فانتماؤه لمدرسة ابن مالك لا يعني أنه يقلد أئمتها تقليداً أعمى، بل كان ينظر في آراء كل منهم فيوافقه إذا اعتقد أنه على صواب، ويخالفه إذا رأى أنه على خطأ. وهكذا نهجه مع شيخ المدرسة جمال الدين بن مالك، فقد سايره في مجمل اختياراته، ما عدا قضية الاستشهاد بالحديث. وقد خالفه في بعض الجزئيات منها أن ابن مالك قال إن النداء بالهمزة قليل، ويقول السيوطي إنه وقف على ثلاثمائة شاهد عليه[1]، وإنه أفرد لذلك كتاباً مستقلاً، ورجح بعض الأقوال التي خالف فيها ابن مالك غيره. من ذاك اختياره لرأي الكوفيين في أن المبتدأ والخبر ترافعا فقال في الفريدة:

بالمبتدا ارفع خبراً ومن يقل تـرافـعـا صـوب ومـفـرداً يـحـل

وقد استخلص الأستاذ د. شوقي ضيف من كتاب «الجمع والهمع»، اختيارات تابع أبا حيان في بعضها، ومنها ما كان له فيها رأي مستقل[2].

الوضوح في الأسلوب:

وكانت آراؤه ونقوله واضحة المعاني، ومقدمة في أسلوب ليس فيه تكلف ولا تعقيد. وبعيدة عن التقديرات الافتراضية، والاصطلاحات الفلسفية. ولقد تبجح بذلك حينما قال عن فريدته:

فـائـقـة ألـفـيـة ابـن مـالـك لأنـهـا واضـحـة الـمـسـالـك

(١) المدارس النحوية: ٣٦٤ ـ ٣٦٥ (عازيا لهمع الهوامع).
(٢) المدارس النحوية: ٣٦٤ ـ ٣٦٥.

الميل إلى الابتكار:

ويتبين الابتكار في التنظيم والترتيب في محاولته تطبيق منهج الأصوليين، وسنرى ذلك في بعض مؤلفاته.

كما يتبين في محاولة تطبيق منهج الأصوليين وميله إلى القواعد النحوية، وستعرض لمنهجه بشيء من التفصيل عند الحديث عن مؤلفاته.

وإذا ما أردنا أن نضع الإمام السيوطي في نظام عقده من بين النحاة، ينبغي لنا أن نتحدث عن علاقته بهؤلاء الأئمة أئمة مدرسة ابن مالك بعد أن وضحنا الروابط فيما بينهم وإسهامهم في تكوين مدرسة التصحيح والتثبيت، التي أسسها الإمام جمال الدين بن مالك، ثم نستعرض دور السيوطي في تطورها بعدما وضح انتماؤه إليها.

ب) أهم مؤلفاته النحوية:

وقد كانت مؤلفات هؤلاء الأئمة الثلاثة: ابن مالك، وأبي حيان وابن هشام الأسس التي انطلق منها الإمام السيوطي في تآليفه النحوية واللغوية. ومؤلفاته في هذه الفنون زادت على الثلاثين، ما بين متون وشروح، وحواشي ومختصرات. ومن أكثرها شهرة وتداولا همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، الذي يمثل مرحلة الجمع عنده، وألفيته التي تلخص منهجه واختياره. وكتابه في الأشباه والنظائر عرض لثقافته النحوية، ومحاولة للتقريب بين مناهج الفقهاء ومناهج النحويين. هذه الميول توطدت في كتاب الاقتراح في أصول النحو.

وسوف نخصص كلمات مقتصرة عن هؤلاء المصنفات، ثم نحاول استخلاص منهجه في معالجة النحو، وميله إلى التجديد في التنظيم.

همع الهوامع:

نوجز القول عن كتاب الهمع لما له من شهرة وانتشار، وهو موسوعة ضخمة لآراء النحاة من كل مذهب، مع إيراد الحجج والأدلة. وقد ذكرنا قوله إنه جمع

من مائة مصنف، وإنه ضمنه ما في التسهيل والارتشاف. ولهذا الكتاب أهمية تاريخية، بحيث أنه جمع نقولاً عن كتب لم تكن متداولة مثل الارتشاف الذي لم يبدأ بنشره إلا منذ فترة قصيرة ومثل مسائل الأخفش الكبرى، التي أورد فيها آراء غير معروفة عن أبي الحسن، لأنها لا تتفق مع ما هو موجود في مجاز القرآن لنفس المؤلف.

وقد أفاد مؤرخو النحو، وبالخصوص الدكتور شوقي ضيف في كتاب المدارس النحوية من نقول الهمع في إبراز خصائص مذاهب النحويين.

ومن أهم ميزات هذا الكتاب أنه تم ترتيب متنه على أساس جديد، وهذا يعطينا أول خطوة خطاها السيوطي في نقل منهج الفقهاء والأصوليين واستيحاء من كتاب ابن السبكي الذي أخذ اسمه، فإنه بوب كتاب جمع الجوامع على مثال كتاب ابن السبكي، فجعل له مقدمات في المسائل العامة وقسم قواعد النحو إلى سبعة كتب، وهي:

أولاً: العمد ومنصوبات النواسخ.

ثانياً: الفضلات أي المنصوبات.

ثالثاً: المجرورات وأدوات التعليق وبعض حروف المعاني.

رابعاً: العوامل ما عدا الحروف، والتنازع والاشتغال.

خامساً: التوابع.

سادساً: الأبنية.

سابعاً: التغيرات التي تلحق الكلمة مثل الحذف والإبدال والادغام. والتزم بهذا الترتيب في ألفيته.

وسوف نتعرض فيما بعد، لكتاب ابن الأمين الشنقيطي المعروف بالدرر اللوامع على همع الهوامع.

الفريدة:

أما كتابه «الفريدة» فهو من «ألفيات» النحو المشهورة، وليست الفريدة أول ألفية في النحو، لقد سبقتها ألفية ابن مالك وألفية ابن معطي التي أشار إليها ابن مالك فيقول:

وتقتضي رضا بغير سخط   فائقة ألفية ابن معط
وهو يسبق حائز تفضيلاً   مستوجب ثنائي الجميلا

وتوالت الألفيات فيما بعد على شكل مناظرة يدَّعي الاخر فيها التفوق على سابقه، مثل ما قال ابن مالك وهكذا أيضاً زعم السيوطي أن فريدته:

فائقة ألفية ابن مالك   لكونها واضحة المسالك
وجمعها من الأصول ما خلت   عنه وضبط مرسلات أهملت

ويروى أن لعلي الأجهوري ألفية قال فيها:

فائقة ألفية السيوطي   لأنها محكمة الربوط

ومن ألفيات النحو، ألفية ابن شعبان المصري وعبد العزيز اللمطي. وألفية السيوطي تجسد العلاقة الوثيقة بينه وبين شيخ المدرسة جمال الدين بن مالك.

لقد نسج الإمام السيوطي على منوال الخلاصة، وقال إنه لخصها في ستمائة بيت وزاد عليها في أربعمائة بيت. وهو يعني بهذه الزيادات بعض الأبواب التي نظمها، ولم تكن في ألفية ابن مالك مثل: الموصول الحرفي وضرائر الشعر، والاشتقاق، وأحكام القسم والتاريخ، والنصب على التوسع، وخاتمة في الخط، مع أنه كان يذيل بعض الأبواب بخواتم تشتمل على نكت مفيدة وأغلب هذه الزيادات مأخوذة من التسهيل.

فمن هذه الزيادات يقول في خاتمة الباب الثاني، عن زيادة «إن»:

تزداد «إن» بعد إذا ولما   وبين لا وقسم وتنمى

«كأي» لتفسير بجملتين في ... أولاهما القول ولفظه نفي

وفي خاتمة باب الإضافة نصر رأي من يثبت الجر على المجاورة في النعت والتوكيد، وفي باب نون التوكيد، ذكر في خاتمته أنواع التنوين.

وفي خاتمة باب العوامل يقول:

في الرفع الاشتغال يجري أبدا ... كالنصب إما فاعلا أو مبتدا
فالابتداء احتمه في زيد غدا ... واختر خرجت فإذا ذا قد بدا
والفاعل احتمه بإن زيد قرا ... واختر بنحو أمحمد سرى
واستويا في نحو زيد قعدا ... وعامر جاء وقس ذا أبدا

وفي خاتمة التوابع، تحدث عن تابع مبنى النداء، والعطف على تابع «أل» وعلى اسم «إن».

وفي خاتمة باب الابنية ذكر أحكام همز الوصل.

والخاتمة كانت في أحكام الخط.

ويقول السيوطي عن محتواها إنها:

أتت من التسهيل بالخلاصه ... فما بها لقارئ خصاصه

ولقد كان في إمكانه أن يقول: أتت من التسهيل والخلاصة، لأن مادتها الأساسية من خلاصة ابن مالك، وزوائدها من تسهيله. فإذا كان السيوطي غيّر الترتيب في الأبواب، فإنه لم يغير في المادة إلا شيئاً يسيراً. فمن أدلة ذلك أنه في عدة مواضع ياتي بأبيات الألفية كما هي، وفي بعضها يضمن نصف البيت أو أكثر، مع تعديل لا يمس جوهر الحكم إلا قليلاً. فمن الأبيات التي لم يغيرها قول ابن مالك في المصادر:

وغير ذي ثلاثة مقيس ... مصدره كقدس التقديس
وزكه تزكية وأجملا ... إجمال من تجملاً تجملا

وفي باب التمييز قوله:

اسم بمعنى من مبين نكره ينصب تمييزاً بما قد فسره

وقوله في العدد:

وإن أردت مثل ثاني اثنين مركبا فجئ بتركيبين

أما الأبيات المحوَّرة فهي كثيرة جداً، لا يكاد يخلو منها باب من الفريدة ومن أمثالها قوله:

فارفع بضم وانصبن فتحا وجر كسرا وسكن جازما كلم يزر

وارفع بواو وبيا اجر وانصبا سالم جمع بشروط تجتبى

وقوله:

ينصب فعل الفعل جزأى ابتدا ظن رأى خال علمت وجدا

وقوله:

وقد ينوب الثاني من باب كسا وظن مع علم إذا لم يلبسا

وقوله:

الظرف وقت أو مكان ضمنا في باطراد وانصبن الأزمنا

وقوله:

وان تصل فلفظ من لا يختلف واحك بها الإعلام ان لم تنعطف

الأشباه والنظائر:

الكتاب الثالث الذي ألفه السيوطي في الأدبيات النحوية هو كتاب «الأشباه والنظائر». ولقد تحدث السيوطي عن «الأشباه والنظائر» في ثلاثة كتب، اثنان منها يحملان هذا العنوان، والثالث هو ما أدرجه في كتاب «المزهر» في باب «النوع الأربعين».

أحد كتابي «الأشباه والنظائر» يعالج القواعد الفقهية، وقال: إن الحامل على إبدائه، الموقع الحسن الذي تلقاه الطلاب بمصنف له سماه: شوارد الفوائد في الضوابط والقواعد. ثم أورد أن فن الأشباه والنظائر فن عظيم، وبه يطلع على حقائق الفقه ومداركه، ومآخذه وأسراره، ويتمهر في فهمه واستحضاره، ويقتدر على الالحاق والتخريج. ومعرفة أحكام المسائل التي ليست بمسطورة، والحوادث والوقائع التي لا تنقضي على ممر الزمان.

وفي هذا الكتاب نبه على إمكانية تطبيق هذا المنهج على القواعد النحوية. ففي شرحه للقاعدة الفقهية المعروفة، وهي: «إن الأمور بمقاصدها» ذكر من فروعها، أحكاماً ثلاثة.

منها أن المنادى المنون للضرورة يجوز تنوينه بالنصب والضم، فإن نون بالضم جاز ضمُّ نعته ونصبه، أو بالنصب تعين نصبه لأنه تابع لمنصوب لفظاً ومحلاً، فإن نون مقصور مثل «يا فتى» بني النعت على ما نوى في المنادى.

ومنها أن ما جاز إعرابه بياناً، جاز إعرابه بدلاً، وقد استشكل، لأن البدل في نية سقوط الأول. والبيان بخلافه، فكيف تجتمع نية سقوطه وتركها في تركيب واحد، فأجاب رضي الدين الشاطبي بأن المراد، أنه مبني على قصد المتكلم فإن قصد سقوطه واحلال التابع محله أعرب بدلا، وان لم يقصد فيه «أل» وإلا فلا.

وفي كتاب المزهر بسط القول في الأشباه والنظائر في النوع الأربعين وقال: هذا نوع مهم ينبغي الاعتناء به، فبه تعرف نوادر اللغة وشواردها ولا يقوم به الا مضطلع بالفن، واسع الاطلاع، كثير النظر والمراجعة. ثم ذكر كتاب ابن خالويه المسمى «ليس في كلام العرب. وقال: إنه انتقى منه قديماً ولكن لم يحضره وهو يؤلف هذا الفن، ثم وعد أنه سيأتي فيه» ببدائع وغرائب إذا وقف عليه الحافظ المطلع يقول هذا منتهى الارب[1].

(١) المزهر، ج٢ ص ٣ ـ ٤.

وتحت هذا العنوان «الأشباه والنظائر» أورد مباحث أبنية الأسماء والأفعال. وقال: إن أول من استوعبها سيبويه الذي أورد للأسماء ثلاثمائة مثال وثمانية أمثلة، وزاد عليه أبو بكر بن السراج اثنين وعشرين مثالاً. والجرمى وابن خالويه أمثلة يسيرة ويقول السيوطي: الذي انتهى إليه وسعنا، وبلغ جهدنا بعد البحث والاجتهاد، وجمع ما تفرق في تأليف الأئمة ألف مثال، ومائتا مثال وعشرة أمثلة[1]، ثم شرع في سردها. كما أورد مجموعات من نوادر الأوزان وفرائد الأبنية اللغوية.

والذي يلاحظ في مقدمة هذا الباب هو أن السيوطي جرى على عادته من الإشادة بسعة اطلاعه، وكثرة مراجعه، وقدرته الفائقة على الجمع والإحصاء والانتقاء والبراعة في الترتيب.

أما كتابه الأشباه والنظائر في النحو فقد كان ثاني خطوة له في التقريب بين مناهج الفقهاء ومناهج النحويين فيقول في ذلك: إن السبب الحامل لي على تأليف ذلك الكتاب الزول أني قصدت أن أسلك بالعربية سبيل الفقه فيما صنفه المتأخرون فيه وألّفوه من كتب الأشباه والنظائر. وقد ذكر بدر الدين الزركشي في أول قواعده أن الفقه أنواع:

أحدها: معرفة أحكام الحوادث نصاً واستنباطاً وعليه صنف الأصحاب تعاليقهم المبسوطة على مختصر المزني.

الثاني: معرفة الجمع والفرق، ومن أحسن ما صنف فيه كتاب الشيخ أبي محمد الجويني.

الثالث: بناء المسائل، بعضها على بعض لاجتماعها في مأخذ واحد، وأحسن شيء فيه كتاب السلسلة للجويني.

الرابع: المطارحات وهي مسائل عويصة يقصد بها تنقيح الاذهان.

---

(١) المزهر، ج٢ ص ٤.

الخامس: المغالطات.

السادس: الممتحنات.

السابع: الألغاز.

الثامن: الحيل. وقد صنف فيه أبو بكر الصيرفي، وابن سراقة، وأبو حاتم القزويني وغيرهم.

التاسع: معرفة الأفراد وهو معرفة ما لكل من الأصحاب من الأوجه الغريبة وهذا يعرف من كتب الطبقات.

العاشر: معرفة الضوابط التي تجمع جموعاً، والقواعد ترد إليها أصولاً وفروعاً.

وهذا أنفعها، وأعمها، وأكملها وأتمها، وبه يرتقي الفقيه إلى الاستعداد لمرتبة الاجتهاد وهو أصول الفقه على الحقيقة».

ويذكر إن هذه الأقسام أكثرها اجتمعت في كتاب «الأشباه والنظائر» للقاضي تاج الدين السبكي[1]. وقد ضمن السيوطي كتابه هذا سبعة فنون، نوجزها هنا:

الفن الأول: في القواعد والأصول التي تُرد إليها الجزئيات والفروع، وسماه بالمصاعد العلية في القواعد النحوية. وهو مرتب على حروف المعجم، ويقول إنه اعتنى فيه بالاستقصاء والتتبع والتحقيق، إلا أنه أشبع القول فيه، وأورد في ضمن كل قاعدة ما لأئمة العربية فيها من مقال وتحرير وتنكيت، وتهذيب واعتراض وانتقاد، وجواب وإيراد، وإنه طرزها بما عدوه من المشكلات من إعراب الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأبيات الشعرية، وتركيب العلماء في تصانيفهم المروية، ويزيد قائلاً: وحشوتها بالفوائد، ونظمت في سلكها فرائد القلائد[2].

---

(١) الأشباه والنظائر في النحو: ٦/١ ـ ٧ ط١، مؤسسة الرسالة ـ بيروت.
(٢) المصدر نفسه: ١٠/١.

وهذه أمثلة من القواعد التي أوردها في هذا الفن: ففي باب الهمزة تحدث عن الإتباع، وإجراء المتصل مجرى المنفصل، وعن الاشتقاق، وفي باب التاء تكلم عن التوابع، والتصغير، والتضمين، وفي الثاء عن الثقل والخفة، وفي الحاء عن الحركة وعن حمل الشيء على نظيره. وفي الراء عن الرابط، وفي الزاء عن الزيادة، وتناول قواعد العامل في باب العين والنادر في باب النون.

ولقد اعتمد في هذا الفن، على خصائص ابن جني، وتعليقة ابن النحاس، وأصول ابن السراج، وتذكرة ابن الصائغ.

الفن الثاني: في القواعد الخاصة والضوابط، وسماه بالتدريب. ونبه فيه على الفرق بين القاعدة التي تجمع فروعاً من عدة أبواب، وبين الضابط الذي يجمع فروعاً تندرج في باب واحد. وأعطى مثالاً في الصرف، فقال: إن القاعدة تقول إن الأصل في الأسماء الصرف. وفي نفس الباب ذكر عدة ضوابط منها أن ما لا ينصرف ضربان، ضرب لا ينصرف في نكرة ولا معرفة، وضرب لا ينصرف في المعرفة فإذا نكر انصرف وفي آخر هذا «الفن» سرد مسائل الخلاف الواردة في كتاب الإنصاف[1].

الفن الثالث: عرفه بأنه فن بناء المسائل بعضها على بعض، وسماه سلسلة الذهب في البناء من كلام العرب. وذكر أنه استوحى هذه التسمية من كتاب الجويني في الفقه المسمى «السلسلة» ومن كتاب الزركشي في الأصول المسمى «سلاسل الذهب»، وتحدث فيه عن الإعراب والبناء وعن أقسام العلم، وعن الوصل بجملة التعجب، وعن سبب تسمية أفعال النواسخ بنواقص. وكان مختصراً في هذا الفن إذ لم يخصص له إلا عشرين صفحة[2].

الفن الرابع: قال إنه فن الجمع والفرق، وقسمه على قسمين أحدهما الأبواب المتشابهة المفترقة في كثير من الأحكام، وثانيهما يتناول المسائل

(١) الأشباه والنظائر، ج٣ ص٥ وما بعدها.
(٢) المصدر نفسه، ج٣ ص ٣٢٣ وما بعدها.

المتشابهة والمتفرقة في الحكم والعلة. وسمى هذا الفن «اللمع والبرق في الجمع والفرق» وأكثره منقول عن المغني لابن هشام[1].

الفن الخامس: سماه «الطراز في الألغاز» وهو منثور غير مرتب، وقد دون فيه مجموعة من الألغاز والأحاجي، والمطارحات والمعاياة، ومن الألغاز الورادة فيه. ألغاز للزمخشري والحريري، وابن الصائغ، وابن هشام، والمعري، كما ذكر أجوبة لبعض هذه الألغاز لابن الشجري وابن مكتوم، وقد ذكر لنفسه ألغازاً شعرية ونثرية. كما شرح فيه ألغاز ابن لب في أرجوزته التي أولها:

أحمد ربي حمد ذي إذعان   معترفاً بالقلب واللسان

ومنها:

حاجيْتُكم لتخبروا ما اسمان   وأولٌ إعرابُهُ في الثاني

وذاك مبني بكل آن   ها هو للناظر كالعيان

وهو يعني الألف واللام الموصولة في مثل جاء الضارب ومررت بالضارب على القول بإنها اسم مثل «الذي»[2].

الفن السادس: وقد سماه السيوطي التبر الذائب في الأفراد والغرائب، وهو لا يتعدى عشر صفحات. ورتبه على أبواب النحو، فذكر في باب الكلام أن أبا حيان قسمه على أربعة اسم وفعل وحرف، والقسم الرابع زاده أبو جعفر بن صابر وسماه الخالفة، ويعني اسم الفعل. وفي باب الإعراب أورد قولاً لابن الأنباري حاكياً عن الزجاج أن التثنية والجمع مبنيان، وهو خلاف الاجماع. وفي باب الابتداء قال، ناقلاً عن ابن أبي الربيع: أن ابن الطراوة أجاز الإخبار بظرف الزمان عن الجثث، وفي باب «كان» ذكر أن ابن معطي قال في الفصول بعدم جواز تقديم خبر «دام» على اسمها. وفي باب «إن» قال ابن مالك في شرح التسهيل: «إن كان يعني ما بعد «إن» المخففة مضارعاً حُفِظ ولم يُقَسْ عليه

(١) المصدر نفسه، ج٤ ص ٥ وما بعدها.
(٢) الأشباه والنظائر، ج٥ ص١٨٤ وما بعدها.

نحو ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ﴾ (سورة القلم ـ الآية ٥١) وقال أبو حيان هذا ليس بصحيح ولا نعلم له موافقاً[1].

الفن السابع: وهو في فن المناظرات، والمجالسات، والمذاكرات، والمراجعات، والمحاورات، والفتاوي، والواقعات، والمكاتبات والمراسلات. وفي مجموعة من هذه المواضيع استغرقت نحو نصف الكتاب. وقد قسمها على أجزاء مع تداخل المسائل بينها. فمن المناظرات التي أوردها مناظرة سيبويه والكسائي في المسألة الزنبورية. ومناظرة ابن حاتم والتوَّزي في تذكير أو تأنيث الفردوس، ومناظرة ابن الأعرابي والأصمعي في معنى قول العجاج: فقد أراني أصل القعادا»، ومناظرة ابن ولاد وابن النحاس في بناء وزن افعلوت من رمى، ومناظرة ابن خروف والسهيلي في معنى قوله صلى الله عليه وسلم «كل ذي ناب من السباع حرام»، ومناظرة المازني وابن قادم في إعراب «نفقتك ديناراً أصلح من درهم».

وفي باب المجالسات، وهي قريبة من المناظرات، استطرد منها مجالس أبي عثمان المازني مع يعقوب ابن السكيت حول وزن «نكتل» في قوله تعالى: ﴿فَأَرْسِلْ مَعَنَآ أَخَانَا نَكْتَلْ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿٦٣﴾﴾ (يوسف). ومناظرة لأبي عثمان المازني مع أبي الحسن الأخفش، في حكم تثنية كساء وفي حمل «ما» على «ليس» وحمل ليس على «ما» ومجلس الكسائي والأصمعي في بيان قول الراعي:

قتلوا ابن عفان الخليفة مُحْرِماً ودعا فلم أر مثله مخذولا

ومحاورة أبي يوسف مع الكسائي في توجيه قول الشاعر:

فأنت طلاق والطلاق عزيمة ثلاثاً ومن يخرق أعقُّ وأظلم

ومسائل جرت بين ابن النحاس وابن ولاد، وأغلبها في التمارين على الأبنية

---

(١) المصدر نفسه.

الصرفية، ومسائل أبي نزار الملقب بملك النحاة المعروفة بالمسائل العشر المتبعات إلى الحشر. ومسائل مروية عن أبي السعادات ابن الشجري.

ومن الغرائب التي أوردها في هذا الفن مسألة ابن العريف.

والقصيدة الحرباوية، نسبة إلى الحرباء لأن رويها يجوز فيه الفتح والكسر والضم. وأولها:

إني امرؤ لا يطبيني الشادن الحسن القوام

أما أدرج مجموعة من الرسائل القصيرة التي تعالج مواضيع معينة، منها الرفدة في معنى «وحده». ونيل العلا في العطف بلا، والحلم والأناه في اعراب ﴿غَيْرَ نَظِرِينَ إِنَنٰهُ﴾ (الأحزاب ـ الآية ٥٣) وهذه الرسائل الثلاث لتقي الدين السبكي. ومنها فوح الشذا لابن هشام في الرد على أبي حيان في أحكام «كذا»، وكتاب الوضع الباهر في رفع أفعل للظاهر لمحمد بن عبد الرحمن الشهير بابن الصايغ. ولم ينس السيوطي نفسه في هذه الرسائل اذ ختم الكتاب بمؤلف صغير له حول مسألة «ضَرْبِي زيدا قائماً»[1].

ومع ذلك فإن كتاب الأشباه والنظائر من أمتع كتب السيوطي وأطرفها. فهو وإن لم يأت بفكر جديد، فإنه مع ذلك أبدع كما هي عادته في التهذيب والترتيب. وأظهر مقدرته الفائقة على لمّ أشتات العلوم، وبيان وجوه التلاقي بينها، متوخياً دوماً منهجه في الاجتهاد في الاستقصاء والتحقيق. ولقد ضمنه مجموعة من النقول من كتب كثيرة. فانتقى الأصول والقواعد من مدونات النحو، ومن خصائص ابن جني، وأخذ الفروق من مغني ابن هشام، وأكثر المجالس من أمالي الزجاجي وابن الشجري وكتب أبي حيان، وتذكرة ابن مكتوم، وتعليقة ابن النحاس.

والجدير بالملاحظة أن الإمام السيوطي في هذا الكتاب الذي وضعه على منوال بدر الدين الزركشي لم يعتمد تقسيمه العشري، وإنما حرص أن لا يزيد

(١) الأشباه والنظائر، ج٥ ص٣١ وما بعدها.

على التقسيم السبعي، الذي طبقه على جل كتبه النحوية: مثل الهمع، والاقتراح، والفريدة. ولو أدى في بعض الأحيان إلى تكلف واصطناع، وفي كتاب الأشباه والنظائر ظهر ذلك في الفروق البينة بين أحكام الفنون السبعة، فواحد منها أكمله في نحو عشر صفحات، بينما خصص للفن السابع والأخير عدة مئات من الصفحات.

كتاب الاقتراح في علم أصول النحو:

وقد تناول الإمام السيوطي، في هذا الكتاب، حد أصول النحو وحدوده، وحد اللغة والدلالات النحوية، وأقسام الحكم النحوي. ثم تحدث عن السماع كالاستدلال بالقرآن، ومسألة الاحتجاج بالحديث، وبكلام العرب. وتناول الإجماع وأركان القياس وأنواعه، وتحدث عن مسالك العلة والقوادح فيها. وخصص باباً للاستصحاب، والاستدلال، والتعارض والترجيح. وختم الكتاب في باب سابع ـ محافظة منه على النظام السبعي ـ بالكلام عن أول من وضع النحو، وليس من شك أن هذا الكتاب ذو قيمة كبيرة، من الناحية المنهجية مما يثير اهتمام كل من جمع بين معرفة النحو وأصول الفقه. وممن اهتم به ابن الطيب الشرقي الذي قدم عليه شرحاً ضافياً. كان موضوع دراسة خاصة من قبل أحد الأساتذة المعاصرين. غير أن قيمة الكتاب لا تمنع من وضع سؤال أساسي، لنقول هل كان السيوطي منصفاً لمن قبله، حينما قال إنه لم ينسج ناسج على منواله؟ وضعُ هذا السؤال يثير إضافة قالها السيوطي، وهو أنه بعد تمامه رأى أن الكمال ابن الأنباري ألحق بعلوم الأدب الثمانية علمين وضعهما، وهما علم الجدل في النحو وعلم أصول النحو.

يقول السيوطي إنه تطلب الكتابين حتى وقف عليهما فإذا هما لطيفان جداً وأنه أخذ من الكتاب الأول اللباب وأدخله معزوا في كتابه، وضم خلاصة الثاني من مباحث العلة. كما ذكر أنه استمد كثيراً من كتاب الخصائص لابن جني الذي يحمل اسم «أصول النحو» ولكنه، كما يقول السيوطي خارج عن هذا المعنى وأنه فيه الغث والسمين.

أما نقل الإمام السيوطي من كتب ابن الأنباري فإنه أيضاً واضح المعالم. فقد بيَّن السيوطي منه ما عزاه لكتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، كما عدد الفصول التي أخذها من كتابي اللمع والاغراب.

وفي مقدمة تحقيق هذين الكتابين لسعيد الأفغاني، وردت تفاصيل المسائل التي أخذها السيوطي عن ابن الأنباري، كما أعرب المحقق عن استغرابه لتماديه في دعوى الأولية التي أتت على لسانه في مقدمة كتاب الاقتراح، وذلك بعدما اطلع على ما كتبه ابن الأنباري وأخذ منه لبابه وأدرجه في عمله.

سؤال آخر يتجه إلى السيوطي حول كتاب الاقتراح، وهو سؤال لا يتعلق بالأسبقية في علم أصول النحو، ولكنه يمس مسألة أساسية في السماع، وهي قضية الاستشهاد بالحديث وموقف السيوطي منها. ولا بد هنا من التذكير، بأن السيوطي من أجلّ المحدثين في عصره، وأن له ما يقارب مائة مصنف في الحديث، وفي علومه، ومن أشهرها جامعه الكبير، الذي شمل أغلبية المأثور منه. ولا شك أن له اليد الطولى في النحو وفي تاريخه وأصوله، وهذا ما يجعلنا نستغرب وقوفه في صف الذين ينكرون الاستشهاد بالحديث، ويردد ما قاله أبو حيان، ويستشهد لآرائهم باختلاف الرواية، وعجمة الرواة. ولم يذكر السيوطي المخالفين أمثال الشاطبي ونور الدين الدماميني.

واستفادة السيوطي من ابن جني لا تقتصر على كونه استمد أكثر مضامينه من كتاب الخصائص، وفي مواضيع الدلالات النحوية، وتداخل اللغات، وتركيب المذاهب وبحوث اطراد العلة، والبحث في علة العلة. وفي تعارض العلل، والدور فيها. مثل الحكم عند اجتماع الضدين، وعند تعارض الأصلين، وعند تعارض القياس والاستصحاب، أو السماع، وطرق الترجيح في هذه الحالات. كل هذا أورده السيوطي مفصلاً ومعزواً لابن جني في كتابه المذكور، بيد أن الذي لم يذكره السيوطي هو أن ابن جنى في الخصائص، أوضح أن منهجه الذي اعتمد هو منهج الأصوليين فقال في معرض سبب تأليف كتاب الخصائص:

«وذلك أنا لم نر أحداً من علماء البلدين ـ وهو يعني البصرة والكوفة ـ تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه، فأما كتاب أصول أبي بكر (ابن السراج) فلم يلم فيه بما نحن عليه، إلا حرفاً أو حرفين في أوله وقد تعلق عليه ذلك. على أن أبا الحسن (الأخفش الأوسط) قد صنف في شيء من المقاييس كتاباً إذا قرنته بكتابنا هذا علمت بذاك أنا نبنا عنه فيه، وكفيناه كلفة التعب به».

كما ذكر ابن جني أيضاً، في باب العلل، أنه جمع ما كان متفرقاً من بحوثها اقتداء بالحنفية الذين كانوا ينتزعون العلل من كتب محمد بن الحسن الشيباني لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه فيجمعون بعضها إلى بعض بالملاطفة والرفق[1].

فالذي نلاحظه هنا أن ابن جني، شأنه في ذلك شأن السيوطي، ادعى أنه لم يسبق إلى التأليف في أصول النحو، وأن ما كتب ابن السارج خارج عن المعنى إلا القليل النزر، وأن كتيب الأخفش لا حاجة إليه بعدما كتب هو في الخصائص.

هذا ولجلال الدين مؤلفان آخران لهما علاقة متينة بالنحو، وهم شرح شواهد المغني، وبغية الوعاة.

شرح شواهد المغني:

فكتابه في شرح شواهد المغني يندرج في اهتمامه بكتاب المغني قائلاً: إنه شرح ما فيه من الشواهد بصورة مختصرة، ثم خطر له أن يفرد لهذه الشواهد كتاباً مستقلاً، أراد الإحاطة أولاً، ثم قرر التوسط أخيراً. ويذكر فيه القطعة إن كانت قصيرة ويحيل على محلها إن كانت من المطولات. وذكر أنه رجع في هذه الشواهد إلى أكثر من ستين كتاباً.

ومجموع الشواهد المذكورة تبلغ ٨٧٩ شاهداً لم يتعرف قائلي سبعة وثمانين منها، وهذا مما يطرح مشكلة الاستشهاد بما لا يعرف قائله. ومن الغريب أنه

---

(١) الخصائص: ١/١٦.

لم يتعرض لهذه القضية في مقدمة الكتاب مثل فعل عبد القادر البغدادي في خزانة الأدب، كما أنه يكتفي غالباً عند ذكره الشاهد المجهول بقوله، إن قائله غير معروف.

وفي كتاب المزهر عند كلامه عمن ترد روايته نقل رأي الكمال ابن الأنباري في أن ما لا يعرف قائله ليس بحجة، ونقل أيضاً تناقض كلام ابن هشام في هذا الموضوع بأنه أنكر استدلال الكوفيين على جواز مد المقصور للضرورة، يقول الراجز:

قد علمت أمُّ أبي السُّعلاءِ ... أنّ نِعْمَ ماكولاً على الخواءِ

وعلمت ذاك مع الجزاء ... يا لك من تمر ومن شيشاء

ينشب في المسعل، اللَّهاء

فكان جوابه، هذا لا يعلم قائله وليس بحجة. وذكر في شرح الشواهد ما يخالفه فإنه قال: «طعن عبد الواحد الطراح... في الاستشهاد بقوله:

لا تكثري إني عسيت صائماً

وقال: «هو بيت مجهول فسقط الاحتجاج له». قال ابن هشام: لو صح ما قاله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتاً من كتاب سيبويه[1].

وبالرغم من هذه الملاحظة فإن شرح شواهد المغني من أمتع كتب الشواهد في مجال الأدب، ومن أحكمها منهجاً لأنه يقدم ترجمة للشاعر، وملخصاً للحكم المتعلق به، مع إيراد سياق الشاهد وقصيدته إن لم تكن من الطوال، وإلا أعطى منها نبذة تتناول موضوعها العام، مع شرح الفاظ الغريب فيها.

بغية الوعاة:

وفي كتاب البغية لم يحد الإمام السيوطي عن منهجه المعتاد في التوسع في البحث، والتقصي والجد في الجمع والحصر، والاجتهاد في التصنيف

(١) الزهر: ١/١٤١ ـ ١٤٢.

والتبويب. وهو يروي لنا قصة هذا الكتاب الذي جمع مسودته في عام ٨٦٨هـ، وكانت هذه المسودة عبارة عن سبعة مجلدات هي حصيلة ما يُنَيِّفُ على ثلاثمائة مجلد من أخبار طبقات النحاة مستوعبة منها ما طال وقصر وخفي واشتهر. غير أن صديقاً له يدعى الحافظ نجم الدين بن فهد أشار عليه في مكة المكرمة عام ٨٦٩هـ أن يجرد من هذه المجلدات مجلداً يحتوي على المهم من تراجم طبقات النحاة واللغويين، فاتبع نصيحته وأخرج كتاب «بغية الوعاة» مشتملاً على لباب تلك المسودة[١].

ولا يزال هذا الكتاب من أهم مراجع تراجم النحاة واللغويين لأنه جمع جل ما ألّف من قبله في هذا الموضوع.

رأي السيوطي في كتبه:

تعوّد السيوطي في مقدمات كتبه النحوية التنويه والإشادة بقيمة مؤلفاته العلمية. وأن يدعي فيها التفوق على كل سابق ولاحق. ففي جمع الجوامع يقول: إنه أتى بالعجب العجاب بما لم يجمعه قبله مؤلف فحق له أن يكون على كتب الأنام سرياً وبأنواع المحامد حرياً. وعن كتابه في النكت على الألفية لابن مالك والشذور لابن هشام يقول:

أيا أيها النحوي هذا مؤلف ... يعينك مهما تقرئ الناس أو تملي

ثلاثين عاماً ظلت أرقب جمعه ... وأجمع فيه ما تفرق من نقل

فكم فيه من نقل عزيز وجوده ... يعز على من رام نهج العلا مثلي

فدونك تأليفاً عزيزاً محرراً ... من الناس لم يسمح به أحد قبلي

ويقول عن ألفيته:

فريدة في كل عقد دُرَّه ... في جبهة المختصرات غرَّه

كافية للطالبين وافيه ... بمقصد للمعضلات شافيه

(١) راجع بغية الوعاة: ١/٣-٦.

وعن البهجة المرضية في شرح الألفية، يقول: فدونك مؤلف كأنه سبيكة عسجد، أو در منضد، برز في إبان الشباب وتميز عند الصدور أولي الألباب. فهو شرح لطيف منه ريح التحقيق يفوح، وجامع لنكت لم يسبق إليها غيره من الشروح.

وقال إن كتاب الأشباه والنظائر تجديد لكتاب ظريف، لم أسبق إلى مثله، وديوان منيف لم ينسج على شكله، ضمنته القواعد النحوية ذوات الأشباه والنظائر(١).

وقال عن الاقتراح إنه غريب الوضع، عجيب الصنع لطيف المعنى، طريف المبنى لم تسمح قريحة بمثاله، ولم ينسج نسيج على منواله، في علم أم أسبق إلى ترتيبه، ولم أتقدم إلى تهذيبه(٢).

وشواهد المغني، قال إنه أفرده من حاشية حلّى بها كتاب المغنى سماها بالفتح القريب أودعها من الفوائد والفرائد، والغرائب والزوائد ما لو رامه أحد غيره لم يكن له إلى ذلك سبيل، ولا فيه نصيب(٣).

وأن بغية الوعاة: لو رآه البيهقي لخلع وشاحه بين يديه توقرا، أو ابن الأنباري لخلع عليه حلته السيرا، أو ابن بسام لأضحى عابساً لنفاد ذخيرته، أو ياقوت الحموي لقال هذه الدرة اليتيمة التي لم يقع عليه الأصبهاني حين أتى بخريدته(٤).

وعن كتاب المزهر يذكر أنه أتى فيه بعجائب وغرائب حسنة الإبداع، وقد كان كثير ممن تقدم يلم بأشياء من ذلك، ويعني في بيانها بتمهيد المسالك غير أن هذا المجموع لم يسبقني إليه سابق ولا طرق سبيله طارق(٥).

---

(١) الأشباه والنظائر: ١/٥.

(٢) الاقتراح: ١٧.

(٣) شرح شواهد المغني: ١/٩.

(٤) بغية الوعاة: ٢/٤٢٨.

(٥) المزهر: ١/١.

ج) رأي النقاد في كتبه النحوية:

إذا كان نقاد الإمام السيوطي أو خصومه لم يسلّموا له بادعاء الأسبقية في كتبه فإنهم لا مناص أن يعترفوا له بسعة الاطلاع، والمقدرة على جمع المعارف، ومحاولة الابتكار في التبويب والتنظيم. ولقد ركز في بعض مؤلفاته على هذه الميزة الأخيرة. فقال في كتاب «الاقتراح»: أن جمعه وترتيبه صنع مخترع وتأصيله وتبويبه مبتدع[1]. وفي كتاب «المزهر» يقول: هذا علم شريف ابتكرت ترتيبه، واخترعت تنويعه وتبويبه[2].

ويبدو أن ابتكاره في الترتيب جاء نتيجة تفكيره في أن «يسلك بالعربية سبيل الفقه». وأن يطبق المنهج الأصولي على تنظيم القواعد النحوية وبهذا الصدد أخذ من كتاب جمع الجوامع لابن السبكي تنظيمه، واعتمده في مؤلفاته النحوية. واختار نفس العنوان لكتابه المشهور جمع الجوامع الذي رأينا أنه رتبه على مقدمات في مسائل عامة، تتلوها سبعة أبواب سماها بالكتب. واتبع نفس التنظيم في فريدته، وبينه قائلاً:

ترتيبها لم يحو غيري صنعه مقدمات ثم كتب سبعه

ويقي هذا الترتيب عالقاً في نفسه، حتى ولو أدى إلى نوع من التكلف مثل ما وقع له في تبويب كتاب الاقتراح، فعمد إلى إنشاء باب سابع تحدث فيه عن تاريخ نشأة النحو، وهو لم يكن من صميم موضوعه.

وليس من شك أن الإمام السيوطي، كان ذا قدرة هائلة على الجمع، وموفقاً في التهذيب، وماهراً في التبويب والترتيب. فهل إبداعه واختراعه اقتصر على الجمع وحسن التصنيف، فكان مثابة حاسوب ضخم يضم عدداً هائلاً من قواعد المعلومات، تمت برمجته بصفة محكمة، بيد أنها مع كل هذه المزايا لا تعطي إلا ما أدخل فيها؟.

(١) الاقتراح: ١٧.
(٢) المزهر: ١/١.

وبعبارة أخرى، هل قصَّر إبداع السيوطي عن إعماله فكره في معالجة القضايا التي تناولها بالبحث فاقتصر منهجه على المقارنة، والتأليف بين الأشباه والنظائر في كل فن؟ ومما يرشد إلى هذا المنحى أمران أحدهما عزوف الامام السيوطي عن العلوم العقلية، لأنه لما طلب مبادئ المنطق ألقى الله كراهيته فيقلبه ففرج الله عنه بفتوى ابن الصلاح بتحريمه، فعوضه الله عنه أشرف العلوم وهو علم الحديث. وكذلك علم الحساب فهو أعسر شيء عليه وأبعده عن ذهنه، كما قال: وإذا نظرت في مسألة تتعلق به فكأنما أحاول جبلاً أحمله[1].

ثانيهما: أنه في أكثر مصنفاته ينطلق من كتاب أو مجموعة من الكتب في الفن الذي أراد أن يكتب إما بجمعها وترتيبها مثل جمع الجامع في الحديث والنحو، وإما أن يعتمد على مؤلف معين فيهذبه ويضيف إليه ما جد بعده من المصنفات حتى قال السخاوي «إن له مؤلفات كثيرة مع كثرة ما يقع له من التحريف والتصحيف فيها وما ينشأ من عدم فهم المراد لكونه لم يزاحم الفضلاء في دروسهم ولا جلس بينهم في مسائهم وتعريسهم، بل استبد بالأخذ من بطون الدفاتر والكتب، وأخذ من كتب المحمودية وغيرها من التصانيف القديمة التي لا عهد لكثير من العصريين بها في فنون شتى، فغير فيها شيئاً يسيراً وقدم وأخر ونسب لنفسه وهوّل في مقدماتها»[2].

والغالب في مصنفاته تلخيص كتب الآخرين، فقيمتها العلمية توزن بقيمة صاحب الكتاب الأصلي والتضارب الحاصل فيها يعود إلى اختلاف الكتب الملخصة. ومن ذلك أنه تبع الزركشي في الخلط بين قدامة بن مظعون وعثمان أخيه في شرب الخمر في عهد عمر بن الخطاب، وفي الإتقان أوهام استغلها أعداء الاسلام، ولم يتعب في الذيل بل اختصره من تراجم الدرر الكامنة.

ومع ذلك فإن هذه الملاحظات المنهجية، لا تغض من قيمة بحر زاخر،

---

(١) المزهر: المقدمة ناقلة عن ترجمته لنفسه في «حسن المحاضرة»، ص ١٤.

(٢) الضوء اللامع، ٤/٦٦ وص ٦٨.

أغنى المكتبة الإسلامية بذخائر حية، جعلته مرجعاً موثوقاً، ومصدراً معتمداً في أغلب العلوم الإسلامية.

١٠ .نور الدين الأشموني:

وبعد محمد بن أبي بكر الدماميني لمعت في أرض الكنانة عدة أعلام، منها محمد بن سليمان الرومي الكافيجي (ت ٨٧٩هـ) وهو من أشياخ الإمام السيوطي، درّس في الشيخونية وغيرها، ويقول الدكتور شوقي ضيف إنه لا يشق غباره في الفلسفة والمنطق والنحو، وله شرح على قواعد الإعراب لابن هشام[١].

وكذلك الشيخ خالد الأزهري، تلميذ الشمني، وله المقدمة الأزهرية في علم العربية وشرح الأجرومية، وقواعد ابن هشام، وتوضيحه، بكتابه التصريح، وهو من المراجع المتداولة.

وفي القرن العاشر طلع في الأجواء المصرية نور الدين علي بن محمد بن عيسى الأشموني، وهو ممن أخذ عن الكافيجي، فاشتهر بالتقشف والزهد والانقطاع إلى التدريس، وقد ألف شرحاً على ألفية ابن مالك من أنفع ما كتب عنها، ولقد كان صادقاً حيثما قال عنه: هذا شرح لطيف بديع على ألفية ابن مالك مهذب المقاصد واضح المسالك، يمتزج بها امتزاج الرّوح بالجسد، ويحل منها محل الشجاعة من الأسد، تجد نشر التحقيق من أدراج عباراته يعبق، وبدر التدقيق من أبراج إشاراته يُشرق، خلا من الإفراط الممل، وعلا عن التفريط المخل، وكان بين ذلك قواماً، وقد لقبته بمنهج السالك إلى ألفية ابن مالك، ولم آل جهداً في تنقيحه، وتهذيبه وتوضيحه وتقريبه[٢].

---

(١) المدارس النحوية: ٣٥٨.

(٢) شرح الأشموني: ١/٥ـ٦ (حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط. دار الفكر).

وقد أولى الأشموني عناية فائقة لتوضيح عبارة المصنف، وبيان أخذ حدّ النحو من ابن عصفور. قال: أنه العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها[1].

وقد كان منهجه قريباً من منحى ابن عقيل، إلا أنه زاد عليه في تنبيهاته وخواتمه، وكانت آراؤه مشدودة بعرى اختيارات ابن مالك، فكثيراً ما كان يصحح اجتهاده، وينتصر له، وفي مواضع قليلة. يتعقب رأيه، أو يصوبه ويظهر هذا في الفقرات التالية، عند قول ابن مالك:

كذاك خِلْتُنِيهِ واتصالاً اختار، غيري اختار الانفصالا

علل اختيار ابن مالك بأنه الأصل، وله شاهد من الحديث والشعر.

وكان صلى الله عليه وسلم قال في ابن صياد: «إن يكنه فلن تسلط عليه، والا يكنه فلا خير لك في قتله». وقال أبو الأسود:

فإن لا يكنها أو تكنه فإنه أخوها غذته أمها بلبانها

ومنه أيضاً قول الشاعر:

بلغت صنع أخ برّ إخالكه إذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدراً

وأما غير ابن مالك وهو سيبويه فقد اختار الانفصال، لأن الضمير في البابين خبر في الأصل وحق الخبر الانفصال وكلاهما مسموع. مثل قول عمر بن أبي ربيعة:

لئن كان إياه لقد حال بُعدنا عن العهد والإنسان قد يتغيرُ

وقول الآخر:

أخي حسبتك إياه وقد ملئت أرجاء صدرك بالأضغان والإحن

ثم نبه الأشموني على أن ابن مالك وافق سيبويه في التسهيل على اختيار

(١) شرح الأشموني: ١/١٥.

الانفصال في «خلتنيه» لأنه خبر مبتدإ في الأصل وقد حجزه عن الفعل منصوبٌ آخر، بخلاف هاء كنته، فإنه مبتدأ في الأصل، ولكنه شبيه بهاء ضربته في أنه لم يحجزه إلا ضمير مرفوع، والمرفوع كجزء من الفعل، ثم قال إن الناظم في هذا وافق الرماني وابن الطراوة[(١)].

وصحح قول الناظم، ولو كان مخالفاً لسيبويه، مثل قوله في «حاشا»، الجر بحاشا هو الكثير الراجح، ولذلك التزم سيبويه وأكثر البصريين حرفيتها ولم يجيزوا النصب، لكن الصحيح جوازه، فقد ثبت بنقل أبي زيد، وأبي عمرو الشيباني، والأخفش وابن خروف، واجازه المازني، والمبرد والزجاج ومنه قوله:

حاشا قريشاً فإن الله فضلهم   على البرية بالإسلام والدين

وقوله: اللهم اغفر لي ولمن يسمع، حاشا الشيطان وأبا الأصبع[(٢)].

وفي مسألة لزوم عَوْد الخافض لدى عطف على ضمير الخفض ذكر الأشموني أنه رأي يونس والأخفش والكوفيين، وقد سبق أن ذكرنا موقف الأخفش منها في مجاز القرآن:

ومما استدل به الأشموني قول الشاعر:

نعلق في مثل السواري سيوفنا   وما بينها والكعب غوط نفانف[(٣)]

واستشهد بقراءة «حمزة»، ونسبها لابن عباس والحسن وغيرهما وهي: (تساءلون به والارحام) (النساء ـ الآية ١). وحكى عن قطرب، ما فيها غيره وفرسِه، وقال إنه قد يكون، منه: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ (البقرة ـ الآية ٢١٧). إذ ليس العطف على السبيل لأنه صلة المصدر وقد عطفَ عليه «كفر»، ولا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته.

وأيد ابن مالك في قوله «والمصروف قد لا ينصرف» فقال إن الكوفيين

(١) شرح الأشموني: ١/١١٨ ـ ١٢٠.
(٢) المصدر نفسه: ٢/١٦٥.
(٣) شرح الأشموني: ٣/١١٤ ـ ١١٥.

أجازوه وكذلك الأخفش والفارسي وأباه سائر البصريين. والصحيح الجواز. واختاره الناظم لثبوت سماعه، وساق الشواهد المعروفة وهو قول «العباس بن مرداس»:

وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع

وقول دوسر القريعي:

وقائلة ما بال دوسر بعدنا صحا قلبه عن آل ليلى وعن هند

وقول الأخطل:

طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت بشبيبَ غائلة النفوس غدور[1]

وعند قول ابن مالك:

ولا تجيء مع أول قد اهملا بمضمر لغير رفع أهّلا

بل حذفه الزم إن يكن غير خبر وأخرنه إن يكن هو الخبر

فشرحه بقوله: لا يجوز ضربته وضربني زيد، ولا مررت به ومرَّ بي عمرو، ومن الضرورة قوله:

إذ كنت ترضيه ويرضيك صاحب جهارا فكن للغيب احفظ للود

«وألغ أحاديث الوشاة فقلما يحاول واش غير إفساد ذي عهد

وإن كان المضمر خبراً لم يحذف لأنه عمدة ولا يقدم، لئلا يقع الإضمار قبل الذكر بل يؤخر. فتقول كنت وكان زيد قائماً إياه. وظنني وظننت زيدٌ عالماً إياه. ثم ذكر الأشموني أن دعوى ابن الناظم الاتفاق على منع الإضمار مقدماً، فيها نظر لأن جوازه ظاهر كلام التسهيل، والكافية.

غير أن الأشموني أورد بعد هذا عدة تنبيهات فيها تعديل وتصويب لكلام ابن مالك، وابنه، فذكر أن ابن الناظم صوب قوله فقال:

واحذفه ان لم يك مفعولا حُسِبْ وان يكن ذاك فأخره تصب

(١) المصدر نفسه: ٣/١٧٥.

وأما تصويبه هو فقوله إن الأجود أن يقول:

بل حذفه إن كان فضلة حتم وغيرها تأخيره قد التزم

ولتفادي اللبس قوله:

واحذفه لا إن خيف لبس أو يرى لعمدة فجيء به مؤخرا

ومن هذا التنبيهات قوله ان المازني قاس المتعدي إلى ثلاثة على المتعدي إلى إثنين، وعليه مشى في التسهيل. فتقول عند إعمال الأول: أعلمني وأعلمته إياه زيد عمرا قائماً وفي إعمال الثاني تقول: أعلمني وأعلمت زيداً قائماً إياه إياه. وأعلمت وأعلمني زيد عمرا قائماً إياه إياه[1].

ومن تنبيهاته في هذا التنازع أنه لا يتناول الحال والتمييز خلافاً لابن معطي[2].

هذا ولقد وضع محمد بن علي الصبان حواشي على شرح الأشموني وصفها بأنها «شريفة، وتقريرات جليلة منيفة، وتدقيقات رائقة»[3] نطقت بدقائق هذا الشرح ونكاته وكشفت النقاب عن وجوه مخدراته ومخبئاته، وأوضحت في مكنونات أسراره ما خفي على الواقفين، وأبرزت من عرائس ابكاره ما احتجب عن الناظرين»[4]

وذكر الصبان في مقدمة حاشيته أنه اعتمد على شيوخ عدة منهم العلامة المدابغي، والسيد البليدي، والفهامة الفاضل يوسف الحنفي[5]. وقال إنه كمل هذه الحاشية عام ١١٩٣هـ[6]. وهذه الحاشية من المراجع المتداولة في محاظر شنقيط.

---

(١) شرح الأشموني: ٢/١٠٤ ـ ١٠٧.
(٢) المصدر نفسه: ٢/١٠٨.
(٣) حاشية الصبان: ١/٣.
(٤) المصدر نفسه: ٤/٣٥٧.
(٥) المصدر نفسه: ١/٣.
(٦) المصدر نفسه: ٤/٣٥٧.

الباب الثالث

مدرسة ابن مالك في الزوايا المغربية[1]

١ ـ ابن آجُرُّوم:

في السنة التي ودع فيها ابن مالك الحياة، ولد أبو عبد الله محمد بن داوود الصنهاجي الفاسي المعروف بابن آجروم النحوي المقرئ. ألف هذا العالم مقدمة صغيرة لا تتجاوز عدة صفحات، ولكن كتب لها أن تعم الخافقين، وأن تنال من الشهرة والذيوع ما نالته خلاصة ابن مالك، لم تكن الأجرومية منافسة لألفية ابن مالك، وإنما كانت بمثابة «ابنة لها تسير إلى جنبها. كانت البنت تتحدث إلى الصغار في الكتاتيب وتعين المربين والربانيين على تعليم الناشئة بصغار العلم، وبعد مرحلة الكُتَّاب فما عليهم إلا أن يتابعوا دراسة النحو في الخلاصة، وإذا ما سلكوا طريقاً آخر، فإن الأجرومية قدمت من هذا الفن ما لا يسع جهله، لأنها شملت ما يعرف من النحو ضرورة لجميع الدارسين.

انطلقت هذه الومضة من ينابيع فاس، وكانت ثمرة تجربة تربوية عريقة، إذ لا ننسى أن هذه المدينة كانت معقل مدرسة أبي طاهر المعروف بالخدب[2]،

---

(١) يراجع مقال الأستاذ عبد العزيز بن عبد الله عن النحو في المغرب (جريدة العلم).

(٢) الخِدَبُّ: وهو أبو بكر، محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الأشبيلي اشتهر بتدريس الكتاب، وله عليه طرر مدَونة، اعتمدها تلميذه ابن خروف في شرحه، وله تعليق على الإيضاح أخذ عن ابن الرماك وابن الأخضر. توفي سنة ٥٨٠.

وتخرج فيها ابن خروف، وامتدت إليها تعاليم أبي موسى الجزولي المراكشي وابن أبي الربيع السبتي، قبل أن يغرس فيها المكودي مدرسة ابن مالك التي عرفت تأصلاً وترسيخاً بين أساطين جامع القرويين.

ولنعد الآن إلى الحديث عن ظاهرة الآجُرّوميّة، وعما تلقته من قبول واعتناء، ومن الحكايات المأثورة عند العامة أن ابن آجروم لما أكمل كتابة مقدمته رماها في نهر فاس قائلاً إذا كانت خالصة لوجه الله ومقبولة عنده تعالى فإن الماء لن ينالها بضرر، وكأنه يريد أن يمحوها من خاطره إن محاها الماء فأنجى الله المقدمة من المحو والغرق وكتب لها النشر والقبول. يكفينا أن نحيل إلى دراسة صدرت عن الأستاذ سعيد بنفرحي استعرض فيها عدد الذين شرحوا هذه المقدمة، أو نظموها، وقد بلغوا المائة.

وإذا كان الأستاذ قد بذل جهداً كبيراً في إحصاء المهتمين بالآجرومية فإنه لم يبلغ مدى حصرها، لأن لها في محظر شنقيط عشرات الشروح والأنظام لم يذكر الأستاذ بنفرحي منهم سوى اثنين من علماء ولاته[١].

لم تبرز مقدمة ابن آجروم إلى الوجود حتى صارت هي الكتاب المدرسي الأول في المرحلة الابتدائية، وبذلك حلت محل المقدمات التي في مستواها مثل النموذج للزمخشري وملحة الحريري[٢] ولمع ابن جني، شأنها في ذلك شأن الخلاصة التي نسخت جمل الزجاجي وإيضاح أبي علي الفارسي، ثم صارت أساساً في المناهج التربوية تناولها العلماء بالشرح والنظم والتعليق.

ومن أشهر شراحها خالد الأزهري[٣] وعلي بن ميمون الشريف الحسني الذي

---

(١) سعيد بن فرحي / مجلة دعوة الحق.

(٢) الحريري أبو محمد القاسم بن علي البصري (ت ٥١٥ أو ٥١٦هـ) صاحب المقامات المشهورة وانظر ترجمته في وفيات الأعيان ج٤ ص ٦٣، ومعجم الأدباء ج٥ ص ٢٢٠، وبغية الوعاة، ج٢ ص ٢٥٧.

(٣) خالد بن عبدالله الجرجاوي الأزهري (٨٣٨ ـ ٩٠٥) صاحب المقدمة الأزهري والتصريح بمضمون التوضيح وغيرها. ترجم له الزركلي في الأعلام، ج٢ ص ٢٩٧.

كان قاضياً بشفشاون (ت ٩١٢هـ)، وأحمد بن محمد بن يوسف الدقون الصنهاجي (ت ٩١٢هـ)[(١)] وتوالت عليه الشروح والأنظام في المشرق والمغرب، ومن أنظامها الكثيرة نشير إلى اثنين، هما:

الدرة البهية في نظم الآجرومية لشرف الدين يحيى بن نور الدين بن موسى بن عميرة العمريطي[(٢)] ويقول في مقدمة هذه النظم:

وبعد فاعلم أنه لما اقتصر	جل الورى على الكلام المختصر
وكان مطلوباً أشد الطلب	من الورى حفظ اللسان العربي
كي يفهموا معاني القرآن	والسنة الدقيقة المعاني
والنحو أولى أولاً أن يعلما	إذ الكلام دونه لن يفهما
وكان خير كتبه الصغيره	كراسة لطيفة شهيره
في عربها وعجمها والروم	ألفها الحبر ابن آجروم
وانتفعت أجلة بعلمها	مع ما تراه من صغير حجمها
نظمتها نظماً بديعاً مقتدي	بالأصل في تقريبها للمبتدي

وقد طبع هذه النظم عدة مرات. وممن نظمها أيضاً الميمون بن مساعد المصمودي مولى أبي عبدالله الفخار[(٣)] (ت ٨١٦هـ) الذي يقول في نظمه:

والقصد من ذا الرجز المقرب	تعليم أولاد صغار المكتب
أيقنت أن النظم فيما أدري	أشهى وأولى من نفيس النثر

هذا ويعتقد جمهور المؤرخين أن ابن آجروم كان كوفي النزعة، مستدلين

---

(١) راجع كنون: النبوغ المغربي، ج١ ص ٢٢٠.

(٢) العمريطي يحيى بن نور الدين بن موسى الشافعي الأزهري المتوفى بعد عام ٩٨٩هـ، ترجم له الزركلي في الأعلام، ج٨ ص ١٧٤.

(٣) ميمون بن مساعد المصمودي مولى أبي عبدالله الفخار (ت ٨١٦هـ) ترجم له السخاوي في الضوء اللامع، ج١٠ ص ١٩٤، والزركلي في الأعلام، ج٧ ص ٣٤٢.

باستعماله بعض اصطلاحاتهم، وقد ألمح لكوفيته العلامة محمد الحسن بن أحمد الخديم اليعقوبي الشنقيطي في نظمه لمشاهير النحويين فقال عنه:

محمد ذو الفضل والعلوم — وهو الذي يدعى ابن آجروم
بالضم للجيم وراً مشدده — على طريق كوفة شد يده
رتبته فوق السماكين ربت — لشهرة قبل رداه أكسبت[1]

ومع ذلك فإنه يصعب تصنيف المؤلف فيما يخص هذه المقدمة في مذهب معين، لأنه لم يتعمق في مسائل القياس والتعليل، وإن كنا نجد نوعاً من الالتقاء بينه وبين مقدمة الجزولي في بعض الحدود. والأهم من كل شيء أنه أحسن اختيار ما يصلح للمبتدئين، فاقتصر على الأبواب الأساسية، وقدمها في أسلوب يتسم بالسهولة والوضوح، وسنقدم أمثلة منها في الفصل المخصص لشرح الشيخ سيديا لها، والمعروف بالنفحة القيومية، كما أنا سنبين دورها في المحاظر الشنقيطية[2].

٢ ـ المكودي:

اشتهر من المكوديين اثنان كلاهما شاعر مجيد وأديب بارع أحدهما أبو عبدالله المكودي، ولقد ذكر له العلامة عبدالله كنون عدة مقطعات غزلية جمعت بين الرقة والإبداع منها:

رحماك بي فلقد خلّدت في خلدي — هوى أكابد منه حرقة الكبد
حللت عقد سلوى عن فؤادي إذ — حللت منه محل الروح من جسدي
مرآك بدري وذكراك التذاذ فمي — ودين حبك إضماري ومعتقدي[3]

---

(١) هداية النحاة إلى معرفة النحاة ص ٩، وترجمة المؤلف في ص ٣٧٩.
(٢) راجع ص ٤٨٣.
(٣) راجع كنون: النبوغ المغربي، ص ٦٩١.

ومنها:

غرامي فيك جل عن القياس ... وقد أسقيتنيه بكل كاس
ولا أنسى هواك ولو جفاني ... عليك أقاربي طرّاً وناسي
ولا أدري لنفسي من كمال ... سوى أني لبعدك غير ناس[1]

شخصية المكودي ومؤلفاته:

والثاني هو أبو زيد عبد الرحمن بن صالح المكودي النحوي الشهير مؤسس مدرسة ابن مالك في المغرب ويقول المؤرخون انه آخر من درس كتاب سيبويه في فاس[2]، ولعله أول من أقرأ ألفية ابن مالك، ويذكر شارحوها أنه تلقاها من بعض الطلبة، فاستحسنها وأقر تدريسها ثم وضع عليها شرحيها الكبير والصغير[3]، ويردد شراحها بعض أقواله، ومنها روايته لبيت ثامن من خطبتها، وهو:

فما لعبد وجل من ذنبه ... غير الدعاء ورجاء ربه

والمكودي ينتمي إلى إحدى قبائل هوارة، وبيته من بيوتات فاس العريقة معروف المكانة والمكان، ومن فخرهم قوله:

نحن بنو مكُود ... أهل العلا والجود
نكر في الأعادي ... كرة الأسود

وعرف المكودي بعزة النفس، والترفع والقناعة، يتجلى ذلك في قوله:

إذا عرضت لي في زماني حاجة ... وقد أشكلت فيها علي المقاصد
وقفت بباب الله وقفة ضارع ... وقلت إلاهي إنني لك قاصد

(١) المصدر نفسه، ج٣ ص ٦٩٢.
(٢) المصدر نفسه، ج١ ص ٢١٠.
(٣) المصدر نفسه، ج١ ص ٢١٠.

ولست تراني واقفاً عند باب من يقول فتاه سيِّدي اليومَ راقد

وقد اشتهرت مقصورته التي أنشأها في مدح الرسول ﷺ وقد ضمنها كثيراً من النصائح والحكم، ويقول في آخرها:

مقصورة لكنها مقصورة على امتداح المصطفى خير الورى
فقت علاء كل ذي مقصورة وإن هم نالوا الأيادي واللهى
فحازم قد عد غير حازم وابن دريد لم يفده ما درى

وقد أورد العلامة عبد الله كنون في كتاب النبوغ المغربي نبذة منها، وله عليها شرح مطبوع(١).

ومن شيوخ عبد الرحمن المكودي عبد الله الونقيلي. أما تلامذته فإن من أبرزهم بالبسط والتعريف في علم التصريف، الذي يقول في أوله:

الحمد لله الذي خولنا نعمه وبالحجا فضلنا

وذكر اسم هذا النظم فقال:

سميته بالبسط والتعريف في نظم ما جل من التصريف
فهو جدير أن تلبى دعوته وتتلقى بالقبول حجته

ومن هذا النظم يخاطب نحاة عصره:

ولو نهوا عن الهوى النفوسا وجانبوا التمويه والتدليسا
لسلموا أني فيهم ماهر ونور فهمي في العلوم باهر
لكن كبار أهل هذا العلم بدون تحقيق له وفهم

ولقد تناول في هذه الأرجوزة المختصرة ـ لأنها لا تتجاوز أربع مائة بيت وتسعة أبيات ـ مجمل قضايا التصريف، فتحدث عن أبنية الأسماء والأفعال

(١) راجع كنون: النبوغ المغربي، ص ٧٦٨.

المزيدة وضوابط معرفة الحروف الأصلية والزوائد، ثم تحدث عن مسائل الإبدال ونوادر الإعلال والإدغام وختمها بقوله:

وما أردنا جمعه قد كملا ... على فصول خمسة مشتملا

حوى جميع ما له قصدنا ... فتم لكن فوق ما أردنا

فأحمد الله على تمامه ... وما تولاني من إنعامه

ثم صلاته على خير البشر ... محمد ما نم في الروض الزهر

وآله وصحبه الجميع ... أولي العلا والمنصب الرفيع[(1)]

وقد قام محمد المرابط الدلائي بشرح لهذا النظم سمّاه فتح اللطيف على البسط والتعريف، سيأتي الكلام عنه.

ب) نموذج من شرحه للألفية: باب التنازع:

وإذا كان الشرح الكبير للألفية قد ضاع أو أحرقته يد أثيمة، فإن شرحه الصغير ظل في المغرب الكتاب المعتمد في التدريس، والمرجع الأول في التصنيف. فتوالت عليه الطرر والحواشي. وممن تناوله بالتوشيح والتعليق إدريس المنجرة (ت ١١٩٢هـ)، ومحمد بن أحمد ابن جلون (ت ١١٣٧هـ)، وسيدي أحمد المرنيسي (ت ١٢٧٢هـ)، وعلي بن محمد بركة التطواني، وأحمد بن محمد بن حمدون بن الحاج (ت ١٣١٠هـ)[(2)].

وشهرة هذا الشرح تعود إلى جمعه بين الاختصار والإيضاح ودقة منهجه. ونقدم فيما يلي فصلاً منه كنموذج لتناوله للخلاصة وذلك في باب التنازع إذ يقول:

التنازع هو أن يتقدم عاملان ويتأخر عنهما معمول واحد كل واحد من العاملين يطلبه من جهة المعنى وقد بين ذلك بقوله:

---

(١) حسن جلاب أبو عبد الله المرابط الدلائي، ص ٣٣٢.

(٢) النبوغ المغربي، ص ٣٠٥.

(ص) إنْ عاملان اقتضيا في اسم عمل   قبلُ فللواحد منهما العمل

(ش) المراد بالعاملين هنا الفعل وما جرى مجراه ولا مدخل للحرف في هذا الباب. وشمل قوله عاملان الفعلين، كقوله عز وجل ﴿ءَاتُونِىٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾ (الكهف ـ الآية ٩٦) والاسمين كقول الشاعر:

عهدت مغيثا مغنيا من أجرته   فلم أتخذ إلا فناءك موئلا

والفعل والاسم مع تقدم الاسم كقوله تعالى: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ١٩﴾ (سورة الحاقة) والفعل والاسم مع تقدم الفعل كقول الشاعر:

لقد علمت أولو المغيرة أنني   لحقت فلم أنكل عن الضرب مسمعا

ومعنى اقتضيا طلبا فخرج به نوعان: أحدهما أن يكون أحد العاملين لا يقتضي عملاً في المتنازع فيه كقول امرئ القيس بن حجر:

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة   كفاني ولم أطلب قليل من المال

فإن أطلب غير طالب لقليل والثاني أن يؤتى بالعامل الثاني توكيدا للأول كقول الشاعر:

فأين إلى أين النجاة ببغلتي   أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس

فإن «أتاك» الثاني غير طالب للاحقون لأنه أتى به توكيدا لأتاك الأول.

وفهم من قوله في «اسم» أن المتنازع فيه لا يكون أكثر من اسم واحد، وفهم من قوله «قبل» أن المتنازع فيه لا يتقدم على العاملني لأن العمل لأحدهما وفي ذلك خلاف. وقوله «فللواحد منهما العمل» يعني ولا على أحدهما، و«عاملان» فاعل يفعل محذوف يفسره «اقتضيا» وفي اسم متعلق «باقتضيا» وكذلك «قبل» و«عمل» مفعول باقتضيا ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة، و«العمل» مبتدأ وخبره للواحد و«منهما» في موضع الحال من الواحد وفهم منه جواز إعمال كل

واحد منهما ولا خلاف في ذلك، وإنما الخلاف في الاختيار، وقد نبه عليه بقوله:

(ص) والثاني أولى عند أهل البصره　　واختار عكسا غيرهم ذا أسره

(ش) اختار البصريون إعمال الثاني لقربه من المعمول واختار الكوفيون إعمال الأول لسبقة. والصحيح مذهب البصريين لأن إعمال الثاني في كلام العرب أكثر من اعمال الأول، ذكر ذلك سيبويه، وصرح الناظم بأهل البصرة وفهم من قوله «غيرهم» أنهم أهل الكوفة لكونه أتى بهم في مقابلة أهل البصرة، و«الثاني» مبتدأ وهو على حذف مضاف والتقدير وإعمال الثاني و«أولى» خبره وعند متعلق بأولى، و«عكسا» مفعول اختار وغيرهم فاعل، و«ذا أسرة» حال من الفاعل وأسرة الرجل رهطه وكنى بذلك عن كثرة القائلين باختيار إعمال الأول ثم قال:

(ص) وأعمل المهمل في ضمير ما　　تنازعاه والتزم ما التزما

(ش) «المهمل» هو العامل الذي لم يعمل في الاسم المتنازع فيه فيعمل في ضميره. وقوله و«التزم ما التزما» يعني من مطابقة الضمير للظاهر ومن حذف الفضلة وثبات العمدة، ومن وجوب حذف الضمير في بعض الأحوال، وتأخيره في بعضها، ولفظ صالح لوقوعه على جميع ما ذكر. و«ما» الأولى موصولة واقعة على الاسم المتنازع فيه وصلتها تنازعاه، والضمير العائد على الموصول الهاء في تنازعاه، وفي متعلق بأعمال. ثم أتى بمثالين فقال:

(ص) كيحسنان ويسيء ابناكا　　وقد بغى واعتديا عبداكا

(ش) فالمثال الأول على اختيار البصريين وهو اعمال الثاني فابناك فاعل يسيء ويحسنان هو المهمل ولذلك عمل في ضميره وهو الألف، والمثال الثاني على اختيار الكوفيين وهو إعمال الأول فعبداك فاعل بغى واعتديا هو المهمل، ولذلك عمل في ضميره وهو الألف من اعتديا. وفهم في المثالين أنه يجب إضمار المرفوع قبل المفسر وبعده. فأما على إعمال الأول فتشترك الفضلة مع

العمدة في الإضمار في المهمل وهو الثاني وأما على إهمال الأول ففيه تفصيل نبه عليه بقوله:

(ص) ولا تجئ مع أول قد أهملا بمضمر لغير رفع أُهِّلا

(ش) يعني أن المهمل إذا كان أولا وكان يطلب ضمير الاسم المتنازع فيه بالنصب لم يضمر فيه، نحو ضربت وضربني زيد. ولما كان المنصوب شاملاً للفضلة ولما أصله العمدة أشار إلى أن حكم الفضلة لزوم الحذف بقوله (بل حذفه ألزم إن يكن غير خبر) وغير الخبر هو الفضلة وهو تصريح بما فهم قبل من قوله ولا تجيء مع أول قد أهملا. ثم أشار إلى أن الحكم فيما ليس بفضلة وهو ما أصله الخبر الإضمار والتأخير عن المفسر بقوله (وأخرنه إن يكن هو الخبر)، فمن كونه منصوباً ينبغي أن لا يضمر قبل الذكر كالمرفوع ومن كونه عمدة في الأصل ينبغي أن لا يحذف فوجب عنده الإضمار والتأخير، ومثال ذلك ظنني وظننت زيد قائماً إياه تجوز في إطلاقه الخبر على ما هو عمدة الأصل، إذ لا فرق بين أن يكون أصله الخبر أو المبتدأ لأن كل واحد منهما عمدة في الأصل.

وإذا حمل على هذا لم يحتج إلى ما قاله الشارح والمرادي، وقوله «مع أول» متعلق بمجيء وكذلك «بمضمر» وقد «أهملا» في موضع الصفة لأول ولغير متعلق «بأهّلا» ومعنى أهلا جعل أهلا لغير الرفع وحذفه مفعول مقدم «بالزمْ» وإن يكن شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه وكذا «إن يكن هو الخبر» وهو وضمير فصل بين كان وخبرها أو توكيد لاسمها أو مبتدأ خبره الخبر والجملة خبر كان، ثم قال:

(ص) وأظهر إن يكن ضمير خبرا لغير ما يطابق المفسرا

(ش) يعني أن الضمير إذا كان خبراً عن شيء مخالف لمفسره في الإفراد والتذكير وفروعهما وجب إظهاره لأنه إذا أضمر موافقاً للمخبر عنه خالف المفسر وإذا أضمر موافقاً للمفسر خالف المخبر عنه، و«إن يكن» شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه و«لغير» في موضع الصفة «الخبر» أو معمول له

و«ما» موصولة واقعة على المفعول الأول وصلتها الجملة التي بعدها ثم مثل ذلك بقوله:

(ص) نحو أظن ويظناني أخا   زيدا وعمرا أخوين في الرخا

(ش) فهذا المثال على إعمال الأول، فالثاني الذي هو يظنانى هو المهمل ولذلك عمل في الضمير المثنى، فكان حق مفعوله أن يكون ضميراً، لكنه لو أضمر مفرداً مفعوله الثاني الذي هو أخا لكان موافقاً للمخبر عنه وهو الياء من يظناني ويخالف المفسر وهو أخوين، ولو أضمر مثنى موافقاً للمفسر يخالف المخبر عنه فوجب إظهاره، لذلك وفي بعض نسخ المرادي في هذا الفصل تخليط والصواب ما ذكرت لك[1].

٣ ـ ابن زكري:

اشتهر عند المؤرخين عالمان كلاهما يحمل اسم ابن زكري، وهما:

١ .ابن زكري التلمساني:

وهو أبو العباس أحمد بن الشيخ محمد بن زكري المانوي المغراوي التلمساني (ت ٩٠٠هـ)، اشتهرت قصة بدء دراسته على ابن زاغو بعدما كان عاملاً في دكان للطرز. ومن شيوخه قاسم بن سعيد العقباني (ت ٨٥٤هـ) وابن مرزوق الحفيد (ت ٨٤٢هـ)، ومن تلامذته ابن مرزوق الكفيف، وله مؤلفات في العقائد منها بغية الطالب في شرح عقيدة ابن الحاجب[2]، وهو الذي استجازه تلميذه أحمد بن محمد بن الونيدي المعروف بابن الحاج (ت ٩٣٠هـ) بأرجوزة موشحة بأشطار خلاصة ابن مالك أولها:

يا من ينادي طالباً أن يقصدا   «ما للندا يصلح نحو أحمدا»

---

(١) راجع ابن غازي: اتحاف ذوي الاستحقاق.

(٢) راجع البستان لابن مريم، ص ١٤١.

فاقصد أبا العباس بيت العرف «فذاك ذو تصرف في العرف»
وسيدي يدني القصيَّ إن دنا «ورجل من الكرام عندنا»
ولابس ثوب المعالي والهدى «ولا يلي إلا اختياراً أبدا»
وتابعٌ هدى النبي المقدسا «فهو به في كل حكم ذو ائتسا»
ما إن ترى عيناك من كتب الملا «ما ليس معناه له محصلا»[1]

٢ .ابن زكري الفاسي:

أ: علمه ومكانته:

أما ابن زكري الفاسي هو أبو عبدالله محمد بن عبد الرحمن بن زكري الفاسي، المتوفى سنة ١١٤٣هـ، يقول عنه محمد بن جعفر الكتاني في سلوة الأنفاس: إنه ممن تقصر عن محاسنه الأقلام، وتكل دون منتهاها ألسنة الأنام، أمره أشهر من نار على علم، فكأنه بدر تم، طلع في ديجور الظلم، قد برع في سائر الفنون، وغاص في لجججها فاستخرج منها نفائس الدر المكنون، إلى أن بلغ غاية الأرب، في تحقيق علوم الأدب من النحو، والتصريف، واللغة، والعروض، والمعاني والبيان والبديع، وصناعة الشعر، والترسيل، وأنساب العرب وأيامها[2].

ويذكر من تأليفه شرح الفريدة، وشرح النصيحة والحكم العطائية، وشرح الصلاة المشيشية والقواعد الزروقية، وحاشيته على توضيح ابن هاشم، وصل فيها إلى المفعول المطلق، وتعليقه على صحيح البخاري. وتفسيراً على مواضيع في القرآن، وتآليفه كلها في غاية التحقيق وله همزية في مديح الرسول ﷺ عارض بها قصيدة البوصيري. وقد شرحها في جزءين.

---

(١) المصدر نفسه.
(٢) سلوة الأنفاس، ج١ ص ١٥٨.

قرأ ابن زكري على الشيخ ابن عبد الله محمد بن عبد القادر الفاسي[(١)] وعلى أبي العباس أحمد بن العربي بن الحاج[(٢)] والشيخ أبي عبدالله محمد بن أحمد المساوي الدلائي[(٣)].

أفرد له تلميذه أبو عبد المجيد الزبادي المنالي ترجمة في مصنف مستقل[(٤)]، وأطراه نثراً ومدحه شعراً، من ذلك قوله:

أجلتُ في الناس فكري ... في الصحو مني وسكري
فلم أجد طول عمري ... شيخاً كشيخي ابن زكْري
يا أهل ودي وسري ... ومن ثووا وسط صدري
إن شئتم نيل ذكر ... عليكم بابن زكْري[(٥)]

ويخاطبه سيدي عبدالله بن محم بن القاضي المعروف بابن رازكه الشنقيطي في قطعة سأل فيها علماء فاس عن قوله تعالى: ﴿فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ قَبْلَ وِعَآءِ أَخِيهِ ثُمَّ ٱسْتَخْرَجَهَا مِن وِعَآءِ أَخِيهِ﴾ (سورة يوسف ـ الآية ٧٦). فقال:

سلام من الله السلام ورحمة ... يعمانكم من خامل ونبيه
سؤال غريب دون شنقيط أرضه ... من البعيد تيه يتصلن بتيه
إذا شبه الهادي بها وجه مرشد ... تشابه في عينيه وجه متيه
قراه لديكم، أهل فاس، جوابه ... بنص بيان في البيان وجيه
سما بكم علم البيان وحقُّه ... إذا ما هوى ظنٌّ بمختلجيه
أسائلكم ما سرُّ إظهار ربنا ... تبارك مجداً «من وعاء أخيه»

---

(١) راجع كنون: النبوغ المغربي، ص ٢٨٩.
(٢) راجع شرح ابن زكري على فريدة السيوطي.
(٣) راجع الوسيط في تراجم أدباء شنقيط، ص ٨.
(٤) الأشباه والنظائر، ج٧ ص ١٤٥.
(٥) شراح ابن زكري على الفريدة في باب النعت.

فلم يات عنه «منه» أو «من» وعائه   لأمر دقيق جل ثم يخفيه
فإن تلك أسرار المعاني خفية   فمرآتها أفكار كل نبيه
وأنت ابن زكري أمام محقق   تفردت في العليا بدون شبيه
إذا غصت في بحث خلصت بدُرِّه   وخليت عن سفسافه وَرَديه
يمدك في الإتقان علم تبثه   قياسٌ أصولي ونص فقيه
وقال الذي أبداك كالنجم يتقي   به الغيَّ من يبغي الهدى ويعيه

وقد أجاب الشيخ محمد اليدالي عن هذا السؤال قائلاً:

فلو قال، فرضاً ربنا «من وعائه»   فذلكم بعد التفكّر فيه
يؤدي إلى عود الضمير ليوسف   فيفسد معناه لمختبريه
وإن قال «منه» اختل أيضاً لأنه   يؤدي لعود مضمر لأخيه
فتنزع منه الصاع لا من وعائه   وتأنف من ذا نفس كل نزيه[1]

ولعل سبب خطاب سيدي عبدالله بن محمد لابن زكري كونه اطلع على جواب هذا الأخير على أبيات الصفدي التي خاطب فيها السبكي وهي:

أسيدنا قاضي القضاة ومن إذا   بدا وجهه استحيى له القمران
ومن كفه يوم الندى ويراعه   على طرسه بحران يلتقيان
ومن إن دجت في المشكلات مسائل   جلاها بفكر دائم اللمعان
رأيت كتاب الله أفضل معجز   لأفضل من يهدى به الثقلان
ومن جملة الإعجاز كون اختصاره   بإيجاز ألفاظ وبسط معان

(١) محمد بن عبد القادر (ت ١١١٦هـ)، بن علي بن يوسف الفاسي من أعلام الأسرة الفاسية المشهورة من مؤلفاته تكميل المرام بشرح شواهد ابن هشام والمباحث الإنشائية في الجملة الخبرية والإنشائية وشرح أرجوزة العربي الفاسي في مصطلح الحديث وحاشية على مختصر خليل وتحفة المخلصين شرح الحصن الحصين، ترجمته في سلوة الأنفاس، ج١ ص ٣١٦.

ولكنني في الكهف أبصرت آية بها الفكر في طول الزمان عنان
وما هي «إلا استطعما أهلها» فقد نرى استطعماهم مثله ببيان
فما الحكمة الغراء في وضع ظاهر مكان ضمير إن ذاك لشان
فأرشد على عادات فضلك حيرتي فما لي بها عند البيان يدان[1]

فكان جواب ابن زكري قوله:

نعم يقتضي التكرار إبداء حكمة يرى المستفيد الحق رأي عيان
ولاسيما أوفى الكلام بلاغة وألطفه سراً وأوفى معاني
وإن رمت شرحاً يبدُ مكنون فهمها ويجلي دجاها فاستمع لبياني
فلست أقول معنى الاسمين واحداً ولا بدع في الغيرين يجتمعان
بل الأول التعميم فيه لكل سـ ـاكن ظاهر في شاهد الأيتان
وفي لفظ الاستطعام أقوى قرينة على قصد بعض الأهل، فاختص ثان
وإلحاق موسى البعض بالكل منهم بانكاره التقديم للبيان
يثبت للمستطعمين تقدماً وللغير إتباعاً فيستويان[2]

ب) شرحه لفريدة السيوطي:

يذكر ابن زكري أن شيخه محمد المسناوي هو الذي حضه على شرح الفريدة ويقول عنه: قصدت به حل ألفاظ ألفية الإمام العلامة سيدنا الشيخ جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى ورضي عنه ونفعنا به في الدارين. ووشحته بفوائد يضطر إليها النجيب، ويعترف بعظم مقدارها الفطن اللبيب، ولا يجدها في غيره

---

(١) أبو العباس أحمد بن العربي ابن الحاج.
(٢) محمد المسناوي (ت ١١٣٦هـ) من أعلام الزاوية الدلائية، تولى الإفتاء بفاس، وله عدة كتب أكثرها في التصوف ترجمته في سلوة الأنفاس ٣/ ٤٤.

مما اطلعت عليه ووصل علمي إليه، والكلام مع أهل الإنصاف، ولا عبرة بمن معه من الدعوى ما يصد عن جميل الأوصاف[1].

ويقول تلميذه الشريف عبد المجيد المنالي الزبادي عن هذا الشرح:

يا إماماً له الخصال الحميده والسجايا مع المزايا العديده

وأطاعت له العلوم أصولاً وفروعاً لها البحار المديده

وَضِحَ النحو مثل شمس بأفق عندما جئتنا بشرح الفريده

فجزاك الإلاه خير جزاء يا ابن زكري كما نفعت عبيده[2]

لقد كان حقاً كتاب المهمات المفيدة، من أهم وأفيد ما كتب من نوعه لأنه يمتاز بالضبط والتحرير وإحكام المنهج. وينم عن تبحر ابن زكري في علم النحو، وعن مدى اطلاعه على أمهاته ودواوينه مع دقة الملاحظات، والتمهر في سلوك طرق الاستدلال.

ولقد التزم في هذا الشرح بتوضيح معاني المتن، وبإعرابه، وبيان الحكم المنصوص عليه، ومدى موافقته لرأي متقدمي النحاة. ثم يقارن بين قول السيوطي، ومقال ابن مالك في الخلاصة من حيث الأسلوب، أو المضمون. وإذا كان الحكم من زوائد السيوطي على ألفية ابن مالك بيّن ذلك في شرحه.

وكثيراً ما يدلي برأيه، تارة مؤيداً للناظم وتارة يخالفه. نذكر من ذلك مثالين قد تكرر نوعهما كثيراً من هذا الشرح.

فمن تأييده للسيوطي قوله في ترتيب الفريدة وأسلوبها: إن القواعد والأبواب مثبتة فيها في مظانها، وإن عبارتها أوضح في الغالب من عبارة الخلاصة[3]، وعند قول السيوطي:

---

(١) شرح الفريدة (المقدمة).
(٢) شرح الفريدة (المقدمة).
(٣) نفس المصدر.

وحذف عامل أجِزْ، ويلزم   في بدل من فعله ينتظم
كويله وويحه لبيكا   سبحان مع معاذ مع سعديكا
وعجباً منه وحمداً شكراً   كذا كرامة سلاماً حجرا

قارن بين ما قاله السيوطي هذا وقول ابن مالك:

والحذف حتم مع آت بدلاً   من فعله كندلا اللذ كاندلا

وذكر قول ابن هشام: «إن الحكم صحيح والمثال فاسد» لأنه لا يمتنع اندل ندلاً وذكر تحرير الرضي في هذا النوع من المصادر. وفي آخر كلامه انتقد رأي ابن مالك في هذه المسألة، وخلص إلى القول إن المصدر النائب عن فعله من قسم المصدر المؤكد، وهو في معنى الاستثناء من قوله: «وحذف عامل المؤكد امتنع»، ويزيد قائلاً وقد خرج بحمد الله لبنا خالصاً من بين فرث ودم. فيثبت في هذا المقام بأنه مزلة الأقدام، وقد عرفت كم بين ما في المتن والخلاصة من التفاوت[1].

وفي قول السيوطي:

ولا يليها لازم الصدر ولا   ما الذكر أو تصرفاً قد حظلا
أو لازم للابتداء والخبر   بطلب منه، ولا الخمس الأخر
مع صار ما بالماضي عنه أخبرا   ووسطوا أخبارها وحظرا
تقديمه دام وما بما نفي   وليس، والتم برفع يَكتفي

قال ابن زكري قوله: «وما نفي ـ عطف على «دام» و«ما» متعلق بنفي، أي بهذا اللفظ، أي يمتنع تقديم الخبر على الأفعال المنفية بـ «ما»، وظاهره يوهم أنه لا يجوز «ما قائماً كان زيد» ونحوه وليس كذلك، بل الممتنع تقدم الخبر

(١) شرح الفريدة (باب المفعول المطلق) وانظر بحث المختار بن أبي الجكني، ومحمد تقي الله.

على نفس «ما» لأن لها صدر الكلام. فقول الخلاصة: «كذاك سبق خبر ما النافية»، أحسن منه»[1].

ومع ما يتميز به شرح الفريدة، من الإحكام والشمول، فإنه ليس من السهولة بمكان. لقد كتبه المؤلف بأسلوب مناطقة الفقهاء. واعتبر وحدة المعنى في الحكم دون مراعاة وحدة البيت في النظم، واقتصر في كثير من الشواهد الشعرية على الجزء الذي يمثل الحكم. فجاء كتابه وكأنه كتلة متراصة، مشحونة بالفتاوي والتعاليل المنطقية. فتكررت فيه: «فإن قلت ـ قلت»، ويزيد في صعوبة قراءته أنه طبع في فاس بالمطبعة الحجرية، بلا فقرات ولا فواصل، فظهر وكأنه مجموعة من الأنقال المتراصة، لا يستسيغه إلا الباحث المختص.

والمثال التالي يعطي نموذجاً من هذه النقول.

ففي باب الإضافة يقول السيوطي:

تنويناً أو نوناً للإعراب احذف مهما تضف والثاني اجرر وانو في

أو لاماً أو «من» في التي تعريفا أو تخصيصا اعطت وهي محضة[2]

ويقول ابن زكري: و«تنويناً» مفعولُ احذف والمتبادل من التغيير بالحذف أراد الظاهر وقد تقدم في باب التمييز أن الحق أن لا تنوين مقدراً فيما لا ينصرف، والإعراب نعت لنون وذلك كنون المثنى والجمع على حدّه وما لحق بها احترازاً بذلك من نحو نون بساتين وشياطين الأنس فلا تحذف لأنها ليست علامة إعراب، وإنما حذف التنوين والنون للإضافة لأنهما عِلَلٌ لتمام الاسم، والإضافةُ تقتضي عدم التمام لافتقار المضاف إلى المضاف إليه الموجب لتنزيل المضاف إليه منزلةَ جزء المضاف، بخلاف افتقار المبتدأ للخبر في نحو زيد أخوك، أي متى تضف اسماً احذف منه ما ذكر إن كان فيه، فالأمرُ دليل الوجوب.

ويجر المضاف إليه بالمضاف لما تقدم وفيه إشكال لأن الاسم لا يعمل في

(١) شرح الفريدة (باب كان وأخواتها).
(٢) بقية البيت تتعلق بحكم آخر.

هذا الباب إلا لنيابته عن الحرف وهو غير منوي في اللفظية كما يأتي، فإذا لم يكن حرف فكيف ينوب الاسم عنه؟ قال الرضي ويجوز أن يقال عمل الجر لمشابهته للمضاف الحقيقي، فتجرد عن التنوين أو النون لأجل الإضافة. وقد تقدم كلام المصنف أن العامل الإضافة وقال هنا في الشرح وجب جر المضاف إليه بالمضاف لما فيه من معنى «من» أو «في» أو «اللام».

ويزيد قائلاً: الإضافة على ثلاثة أقسام:

أ) منها ما هو على معنى «في» وضابطه أن يكون المضاف إليه ظرفاً للمضاف زمنياً نحو ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾ (سبأ ـ الآية ٣٣) أو مكانياً نحو ﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ﴾ (يوسف ـ الآية ٤١) وقدمه الماتن اعتناء به لأنه أغفله كثير من النحويين مع أنه ثابت في الكلام الفصيح.

ب) ومنها ما هو على معنى «من» وضابطه أن يكون المضاف إليه جنسا للمضاف وهذا يتضمن أمرين:

أولاً: صحة إطلاق المضاف إليه على المضاف فيخرج بعض القوم ونصف القوم ويد زيد ووجهه. فالإضافة إليه بمعنى اللام لأنك تريد بالقوم واسم الكل لا يطلق على البعض.

ثانياً: صحة إطلاقه على غيره فيخرج جميع القوم وذات زيد وطور سيناء وسعيد كرز ومسجد الجامع فالإضافة فيه بمعنى اللام. فإن قلت ما تقدم من خروج بعض القوم ويد زيد مشكل فإنه يقال بعض من القوم ويد من زيد قلت «من» هذه غير التي تضمَّن معناها الإضافة.

قال الرضي: من التي تتضمنها الإضافة هي المبيِّنة كما في خاتم من حديد. وشرطها صحة إطلاق مجرورها على المبيّن. فتنبه فقد وقع هذا الغلط لابن كيسان فجعل الإضافة بمعنى «من» إن حسن تقديرها وإن لم يصح حمل المضاف إليه على المضاف واحتج ابن كيسان بقوله:

فـفـاضـت دمـوع الـعـيـن مـنّـي صـبـابـةً

فأضاف إلى العين ثم شرح الإضافة بـ «من»، قلت لا نسلم أن قوله: مني شرح لمعنى الإضافة بل هو بيان لنسبة العين إليه فإضافة دموع العين على معنى اللام.

ج) ومن الإضافة ما هو على معنى اللام وذلك ما تعذر فيه معنى «في» و«من» كما قال في الخلاصة «لما سوى ذينك»، ولما ذكرناه في «يد زيد» ونحوه تظهر نكتة الحصر في قول الخلاصة «إذا لم يصلح إلا ذلك»، فإنه يقال مقتضاه أن اللام تقدر فيما لا يصلح فيه «في» و«من» أصلاً، وفيما يصلحان فيه هما واللام وإلا بأن كان للام موضع تعين فيه دون غيرها دائماً فليقل لذا صلحا من غير حصر، وحاصل النكتة الاحتراز عن نحو يد زيد فإنه تصلح فيه «من» في الجملة والإضافة فيه ليست على معناها لما تقدم. فالحصر دليل لإرادته «من» البيانية ولا يتوقف ثبوت النكتة على وجود مثل ذلك مع «في» ولا تتوهم وجوده بتقدير اللام مجازاً لأنه لا يبقى لك إضافة على معنى «من» أو «في». فإن قلت ما يصلح فيه معنى «في» و«من» تصلح فيه لام الاختصاص لأن بين المظروف والظرف، والنوع والجنس اختصاصاً، ولذا قيل إن الإضافة كلها على معنى اللام. قلت تقدير اللام في النوعين الأولين متكلف لا يهتدى إليه إلا باعتبارات بعيدة، ألا ترى أنك إذا قدرت اللام في: خاتم حديد، وشهيد المعترك كيف يبعد المعنى، ويغرب، ويسبح ويضطرب في الذهن ويجول في وجوه يلتمس منها ما يقال فيه أحسن من لا شيء، بخلاف إذا قدرت «من» في الأول و«في» في الثاني فإنه يظهر وجه واحد قوي لا يخطر غيره معه فيتلقاه الذهن بقبول.

لم ينه ابن زكري الكلام عند هذا الحد، بل إنه استرسل في عرض مليء بالتقديرات، وطرح الإشكاليات المصطنعة، والتدقيق في الإجابة عليها والرد على ما تخيل عليها من اعتراضات.

ثم ختم شرحه لهذين البيتين، بسؤال وُجِّه إليه من قبل محمد بن عبد العزيز

الطاهري الحسني الجوطي، يقول: «إن ما يذكره النحويون شرطا للإضافة البيانية من العموم والخصوص الوجهي بين الطرفين حسب ما نص عليه الرضى وغيره فإنه غير مطرد في جميع مواطنها وأشكل منه ما ذكره السيوطي من اشتراط الترادف فيهما فأزح عنا بفضلك هذا الإشكال بإيضاح حقيقة الحال حتى يتميز الخبيث من الطيب والجهام من الصيب لا زالت عتبتكم محلًا لشفاه الإقبال ومحلا لرحال الآمال والسلام».

ولقد كان وجواب ابن زكري مطولاً ومعقداً، ومليئاً بالتصورات المنطقية والتفريعات الفقهية، مما يجعل القارئ يبتعد كثيراً عن أحكام الإضافة النحوية، وعن معانيها السياقية، ويغرق في خضم من النقول الحالكة التي لا يدري على أي شاطئ ترميه أمواجها[1].

ج) من طرائفه:

ومن طرائف ما أورد في شرح الفريدة قصة «الراعي[2] مع الجندي» وهي تتعلق بحكم حركة الفعل المشدد آخره، عند الجزم وهي:

قال الراعي: كان لي صاحب جندي مجاهد ذو مروءة تامة فسألني يوماً عن الفعل المضارع المجزوم وعن الأمر منه فشرعت في الجواب فطمحت نفسه وفهمت أنه كالمستخبر لي فيها وأنه غير محتاج للجواب فأعرضت عنه، وقطعت الكلام فأعاد السؤال مراراً فحلفت: ألا أجيبك إلا أن تنزل على صدر الإيوان وتقعد كما تقعد بين يدي المعلم. فردد الأمر في نفسه ساعة، ثم قال: لعن الله الشيطان لا بأس بالذل في طلب الإفادة. وفعل ما طلبت منه. فقلت يا أبا عبد الله لم تجئ علي هذه المسألة رخيصة، وسأحدثك كيف استفدتها، رحت

(١) شرح الفريدة (باب الإضافة) وانظر بحث المختار بن أبي الجكني، ومحمد تقي الله.

(٢) الراعي، هو أبو عبدالله شمس الدين محمد بن السهيل الغرناطي سمع من عبد الملك القبسي المنتوري. وأجاز له العقاني وابن الإمام ومحمد بن مرزوق التلمساني، (توفي بالقاهرة سنة ٨٥٣هـ) له ترجمة في نفح الطيب، والضوء اللامع، وبغية الوعاة.

لشيخنا وسيدنا أبي الحسن عليّ بن محمد بن سمعت، وكان من فقراء البادية وكان أبوه وأخوه يعيشان من نقلة الحطب والحلفاء من الغابة، وكان أبي تاجراً في سوق القماش وكنت مع ذلك أخدمه خدمة العبيد والموالي الناصحين، فرحت له صبيحة يوم كثير المطر والثلج شديد البرد والطين فقلت له ألكم حاجة؟ قال: نعم ليس عندنا من الماء قليل ولا كثير، فأخرج إليّ سطل نحاس وقُلّةَ فخار يسعان أربعين رطلاً من الماء، والماء من بيته على مسافة بعيدة فأتيته بنحو اثنتي عشرة نقلة من الماء حتى ملأت أواني البيت، ثم سلمت عليه وأردت الخروج وأنا في غاية من التعب وثيابي قد ابتلت وجرحت من الثلج، فلما رأى ما بي قال: اقعد حتى أعطيك مسألة عظيمة فقعدت، فقال لي: ذكر الشيخ القالوسي في كتابه «الدر المكنون»، قال فيه: رحل طالبان من رندة إلى إشبيلية بقصد قراءة الحديث على أبي بكر الحافظ فلما قرآ عليه قوله صلى الله عليه وسلم ما لم تصفر الشمس قال لهما الشيخ كيف تضبطان الراء؟ فقالا معاً بالفتح، فأنشد:

أوردها سعد وسعد مشتمل ... ما هكذا يا سعد تورد الإبل

ثم التفت إلى أبي علي الشلوبين وكان أصغر القوم سناً فقال له: كيف تقول أنت يا عم، فقال: العرب ثلاث فرق مُتْبِعُون وكاسرون وفاتحون، فالمتبعون:

١. يتبعون الحرف المضاعف للحرف الذي قبله فإن كان ضمة ضموه نحو لم يرُدُّ ورُدُّ وإن كان فتحة أو ألفاً فتحوا نحو لم يَعضَّ زيد عمرا، وقوله تعالى: ﴿لَا تُضَآرَّ وَالِدَةٌۢ﴾ (البقرة ـ الآية ٢٣٣)، وإن كان كسرة كسروا نحو لم يفر زيد وفر يا عمرو ويتبعون المضاعف لحركة ما قبله إلا في ثلاثة مواضع فإنهم لا يتبعون لما قبل.

أ) أحدهما: إذا اتصل بالفعل ضمير مذكر غائب نحو لم يرده ولا ترده ورده فإن المتبعين يتبعون هاء الضمير فيقولون لم يفره وفره ولم يعضه ونحوه وعلى هذا يمكن أن يكون قوله تعالى: ﴿لَا

يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ ﴿٧٩﴾ (الواقعة) نفياً ونهياً، ويكون في النهي على لغة المتبعين.

ب) الموضع الثاني: إذا اتصل بالفعل ضمير مؤنث غائب نحو ردها يردها وفرها فيفتح المدغم فيه اتباعاً لفتحة الهاء وإنما فعلوا ذلك لخفة الهاء فلم يعتدوا بها وكأن الفتحة باشرت الألف والضمة باشرت واو الصلة فانتقلوا لذلك.

ج) الموضع الثالث: إذا لقي آخر الفعل ساكن من كلمة أخرى نحو رد القوم ولم يرد القوم فيرجح المتبعون هنا للكسر وعليه يقال: لم تصفر الشمس بالكسر.

٢. والفرقة الثانية: هم الكاسرون مطلقاً لأن الأصل في التقاء الساكنين الكسر فيقولون رُدِّ زيدا ولم يعضِّ عمرا وعليه قوله:

قال أبو ليلى لحبل مدِّه حتى إذا مددته فشدِّه

٣. وأما الفرقة الثالثة: وهم الفاتحون فهم على قسمين فصحاء وغير فصحاء:

أ) فالفصحاء، ينتقلون إلى الكسر إذا عرضهم ساكن من كلمة أخرى فيقولون مد الحبل وشد الرحل وقياس لغتهم الفتح في الجميع إلا أنهم كسروا مع الساكن فيقولون. ما لم تصفر الشمس بكسر الراء.

ب) وغير الفصحاء لا يزالون على أصلهم من الفتح مطلقاً فيقولون ما لم تصفرَّ بفتح الراء وعليه قوله:

فغض الطرف إنك من نمير فلا كعبا بلغت ولا كلابا

فلما فرغ الشلوبين أنشد الشيخ:

ذي المعالي فليعلون من تعالى هكذا هكذا وإلا فلا لا

قال: ولم يسألهما بعد عن شيء.

فلما فرغت قلت لصاحبي: «قم الآن واقعد في مكانك فتعجب الحاضرون

وقالوا هكذا تفعل مع أجل أصحابك فقلت لهم قالت الحكماء ثلاث من لم يرع لها حقها أسرعت في مفارقته والتحول عنه: الملوك والعلماء والنعم».

وقد نظم هذا التفصيل شيخنا الإمام العلامة المحقق الصالح الشهير سيدي أحمد بن الحاج رحمه الله تعالى ونفعنا به آمين بقوله:

إن جُزِم الفعل الذي قد شدِّدا ... آخرُه كلا تضر أحدا
فاكسره مطلقاً لقوم وافتحا ... لآخرين ثم إن الفصحا
من هؤلاء حيث يلق ساكنا ... يأتون بالكسر كسُرٍّ الحازنا
ثالثة اللغات أن يتبع ما ... يلي فإثر ضمة له اضمما
وافتحه بعد فتحة أو ألف ... وإثر كسرة له الكسر يفي
إلا في نحو مَسُّه وفره ... فالضم عندهم كلا تمرُّه
ونحو ردها وحبها افتحا ... لصلة وخفة قد وضحا
ونحو غضِّ الطرف عضِّ اللحما ... فاكسره للساكن فابغ العلما[(١)]

٤ ـ ابن غازي المكناسي:

أ) حياته وشيوخه:

أبو عبدالله سيدي بن أحمد بن محمد بن علي بن غازي العثماني، المكناسي نزيل فاس. عالم المغرب في عصره، ذكر[(٢)] في فهرسه الموسوم، بالتعلل برسوم الإسناد بعد انتقال أهل المنزل والناد، ثبت شيوخه، وهم سبعة عشر،

(١) شرح الفريدة (باب الإدغام) وانظر بحث المختار بن أبي الجكني، ومحمد تقي الله.
(٢) من أقدم تراجمه تلك التي أوردها القرافي في توشيح الديباج ص ١٧٦، وترجم له ابن القاضي في درة الحجال ج٢ ص ١٤٧، وفي جذوة الاقتباس ج١ ص ٢٠٣، وأحمد بابا في نيل الابتهاج ص ٥٨١.

منهم أبو عبدالله محمد بن الحسين بن حمامة الأوربي النيجي الشهير بالصغير، وقد نوه به المؤلف واستشهد في حقه يقول الشاعر:

حلف الزمان ليأتين بمثله   حنثت يمينك يا زمان فكفر[٣]

وقد لازمه ابن غازي وقرأ عليه عدة أضرب من العلوم منها كتب التجويد والحديث والفقه، وألفية ابن مالك وقال: إنه كان ينقل عليها كلام المرادي مستوفى، ويبحث فيه أبحاثاً نفيسة، ويطرز ذلك بكلام أبي الحسين بن أبي الربيع، وكان مولعاً به مستحضراً له، وربما أضاف إلى ذلك من كلام أبي حيان، وابن هانئ وأبي إسحق الشاطبي[١].

وقال: إنه أخذ عنه بحثاً وتدقيقاً للامية الأفعال لابن مالك وبعض كتاب سيبويه، وبعض إيضاح أبي علي، وبعض تسهيل ابن مالك وبعض مغني ابن هاشم[٢].

وقد أجاز له محمد بن عثمان الديمي[٣] في كتب ابن مالك عن هاجر بنت محمد بن محمد المقدسي، عن أبي اسحق التنوخي عن أحمد بن محمد بن غانم عن مصنفها، وفي مغني ابن هشام والشذور وقطر الندي عن ابن حجر عن مؤلفها[٤].

ومن مشاهير شيوخه كذلك محمد بن قاسم القوري[٥]، ومحمد بن محمد بن مرزوق التلمساني[٦]، ومحمد بن عبد الرحمن السخاوي صاحب الضوء اللامع.

ومن تلامذته ذكر محقق فهرسه الأستاذ الزاهي مجموعة من جلة العلماء، منها ابناه أحمد ومحمد، وعبد الواحد بن أحمد الونشريسي صاحب المعيار (ت

(١) الفهرس، ص ٣٦.
(٢) الفهرس، ص ٦٤.
(٣) ترجم له السخاوي في الضوء اللامع ج٥ ص ١٤٠، ولم يذكر تاريخ وفاته لأنه معاصر له.
(٤) الفهرس، ص ١٣٤.
(٥) توفي سنة ٨٧٢هـ، وترجمته في الفهرس، ص ٧٠.
(٦) المعروف بالكفيف المتوفى سنة ٩٠١هـ ترجمته في نيل الابتهاج، ص ٥٧٤.

٩٥٥هـ) وعبد الرحمن بن علي المشهور بسقين (ت ٩٥٦هـ) وكان من أخص أتباعه.

ب) مصنفاته:

يلاحظ من طالع فهرسة ابن غازي وقرأ ترجمته ما لهذا العالم من سعة باع في العلوم، وتتبيّن ثقافته في كتبه، أراد لها أن تكون إتحافاً للقراء، وإرشاداً وإمداداً لهم. وهكذا كان جل عناوين مؤلفاته، التي تناولت مقاصد الحديث ورسومه، وكليات الفقه وشرح متونه، كما كتب في الأدب، والحساب وعلم الجدول.

وله في النحو شرح للألفية وهو كتاب إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي. وأبي إسحق[١] لخص فيه آراء هذين العالمين تلخيصاً تجلت فيه براعته وغوصه في التدقيق، وقد كثرت فيه تصويباته لابن مالك، نورد بعضها في الأمثلة التالية:

ج) أمثلة من تصويباته:

فعند قول ابن مالك:

واحده كلمة والقول عم ... وكلمة بها كلام قد يؤم

يقول ابن غازي: فلو قال المصنف:

واحده كلمة وقد يؤم ... بها الكلام لغة والقول عم

لحرر العبارة. ولو قال:

(١) أبو إسحق إبراهيم بن موسى الغرناطي الشهير بالشاطبي (ت ٧٩٠هـ) أخذ عن الشريف التلمساني، والإمام المقري، والخطيب بن مرزوق ومن أشهر تلامذته أبو بكر بن عاصم صاحب التحفة. ولقد كان الشاطبي بارعاً في تأليفه، وبالخصوص كتاب الاعتصام والموافقات، وكتب في أصول النحو، وشرح على الخلاصة، قيل إنه لم يؤلف مثله وهو يعد الآن للطبع.

وماضي الأفعال بالتا مِز وسم ... بالنون فعل الأمر إن أمر فهم

لصرح بهما، أي بتاء أنتْ، وفعلت.

وعند قول ابن مالك «واجزم بتسكين. . . إلخ. يقول ابن غازي: لو أراد أن يشير لما ينوب من علامات البناء الأربع كما فيه على ما ينوب من علامات الإعراب الأربع لقال:

واجزم بتسكين وكل ما بقي ... ينوب في البابين كاثنين انتقي

فاثنين مفعول مقدم وهو مثال للنيابة في المعربات، و«انتقي» فعل أمر بمعنى «اختر» وهو مثال للنيابة في المبنيات، وحذف الياء فيه نيابة عن السكون إذ الأمر مبني على ما يجزم به لو كان مضارعاً.

وكان يكثر في الاتحاف من العزو للمكودي، في كتابه الشرح الكبير.

وفيما يلي مثال عن تلخيصه لآراء المرادي والشاطبي في مسألة الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس.

د) بحوثه في نقله عن المرادي والشاطبي:

يقول ابن مالك:

ووضعوا لبعض الأجناس علم ... كعلم الأشخاص لفظا وهو عم

ويعلق ابن غازي عليه مورداً البحوث التالية:

أولاً: قول المرادي:

قال المرادي: ذهب بعضهم إلى أن أسامة لا يخالف في معناه دلالة أسد، وإنما يخالفه في الأحكام اللفظية وإنما أطلق عليه أنه معرفة مجازا. ثم قال: مما قيل في ذلك: إن أسداً وضع ليدل على شخص معين إلى قوله لوجود ما هو ذلك المعنى الكلي في الأشخاص. أبو حيان: قاله بعض من يميل إلى المعقول، ويريد أن يجري القواعد على الأصول، يروم به أن يوجه لأسامة ونحوه وجها يدخل به في المعارف وهو بعيد عما تقصده العرب. إلى أن

يقول: والتحقيق في ذلك أن تقول: اسم الجنس هو الموضوع للحقيقة الذهنية إلى قوله ومن حيث عمومها فهو اسم الجنس.

هذا الذي عده تحقيقاً هو خلاصة ما للقرافي في شرح التنقيح قائلاً: كان الخسروشاهي يقرره، ولم أسمعه إلا منه، ويقول ما في البلاد المصرية من يعرفه غيري.

وقوله: «فتلك الصورة الكائنة في ذهنه جزئية بالنسبة للكلية أي بالنسبة إلى مطلق صورة الأسد، وقوله: فإن هذه الصورة واقعة لهذا الشخص في زمان ومثلها يقع في زمان آخر، زاد القرافي: وفي ذهن شخص آخر» وقد تبرع المرادي في فرق القرافي بمزيد تقرير، وبأن في كلام الإمام إليه إيماء وبأن هذا العلَم كذي الأداة التي للماهية.

ثانياً: كلام أبي جعفر بن خاتمة وتعليقه عليه:

على أنه قد صنف في المسألة أحد حذاق المتأخرين، وهو العلامة أبو جعفر بن خاتمة جزءاً نبيلاً فائقاً بديعاً رائقاً سماه «إلحاق العقلي بالحسي في الفرق بين الكلي والعلَم الجنسي» أجاد فيه ما شاء. وذكر أنه طالع به شيخه القاضي الخطيب الأستاذ أبا البركات ابن الحاج البلفيقي فصوبه واستنبله، قال فيه يظهر لي أن هذا المعنى استأثر به اللسان العربي دون اللسان اليوناني، لاتساع عبارته ولطائف إشارته، إذ لو كان في اللسان اليوناني لوجد في كتب المنطق المترجمة وتداولته مناطقة الإسلام في كتبهم كأبي نصر الفارابي وأبي علي بن سينا والقاضي أبي الوليد بن رشد ـ يعني الحفيد ـ وغيرهم. ثم جاء بنص كلام القرافي ونَقَضَهُ عروة عروة، وهذه نبذ من كلامه في ذلك.

قال: «فإن قيل إن مطلق صورة الأسد أعم فإنه يقع على هذه الصورة الذهنية الواقعة في هذا الزمان وعلى مثلها، مما يقع في زمان آخر وفي ذهن آخر فهنا صور كثيرة جزئية بحسب الأزمان والأذهان، ويعمها مطلق صورة الأسد ولا معنى للأعم والأخص إلا هذا. قلنا هذا وهم».

وهو محز هذه المسألة ثم مد الطيل وأطال النفس في بيان كونه وهما، إلى أن مثل الصورة الواحدة المترددة في البصر، فكما أن النظر إليها بالبصر الواحد مرات لا يوجب لها تعدداً بحسب الأزمنة، ولا أيضاً النظر بالأبصار الكثيرة، فكذلك استحضار الذهن الصورة الواحدة الكلية لا يوجب لها تعدداً بحسب الأزمنة ولا هي تتعدد بحسب الأذهان، وأيضاً فلو كانت الصورة الذهنية تختلف بتعدد الأذهان، لكان اتفاق المتفقين على معنى ما كلا اتفاق، لأن المعنى المتفق عليه باعتبار ذهن كل واحد منهم مختلف، فيكون المعنى الذي عند كل واحد منهم غير المعنى الذي عند الآخرين، ولو كانت تختلف بحسب الأزمنة لكل حكم الإنسان الواحد على المعنى الواحد يختلف بتعدد استحضاره له، لأن المتعيِّن منه في ذهنه في هذا الزمان غير المتعين في الزمان الآخر، ولكانت العلوم الكلية في اختلاف وتبدل، وذلك كله مستحيل.

وإنما أتت هذه الحالة من وضع الكلي الذهني جزئياً باعتبار زمان ما أو ذهن ما. فإذا أخذنا الأمر في ذلك على ما أصَّلناه انحلت هذه الشكوك وارتفعت الحالات بحول الله تعالى.

والذي للعلَم الجنسي من معنى الجزئية، إن صح إطلاقها عليه من هذا الوجه هو تعينه من بين سائر الحقائق الذهنية، فيكون إطلاق الجزئية عليه وعلى العلَم الشخصي بالاشتراك المحض، نعم قد يطلق عليه جزئي بالنظر إلى ما هو أعم منه كما يقال في الإنسان أنه جزئي بالنظر إلى الحيوان الذي هو جنسه، فيقال مثلاً إن أسامة جزئي بالنظر إلى الحيوان المفترس الذي هو جنسه، كما أن الحيوان المفترس جزئي بالنسبة إلى الحيوان البهيمي، أعني غير الناطق، وذلك أن الجزء قد يطلق ويراد به كل مندرج تحت كلي سواء كان متشخصاً كزيد، أو كان كلياً كإنسان. وسُمِّي الأول الجزئي الحقيقي والثاني الجزئي الإضافي لأن جزئيته بالإضافة إلى ما فوقه وهو أعم من الحقيقي، لأن كل حقيقي مندرج تحت كلي فهو إضافي وليس كل إضافي حقيقياً، فإن منه ما يكون كلياً فعلى هذا يقال في العلم الجنسي إنه جزئي بالمعنى الثاني الذي هو إضافي، وأما بالمعنى الأول فلا.

ثالثاً: تعليق ابن غازي:

فالذي عده المرادي تحقيقاً جعله ابن خاتمة وهما، وخلاصة ما أصَّل ابن خاتمة في الفرق بينهما أن قال اللفظ الموضوع باعتبار المعنى الكلي إن أخذ مع النظر إلى جزئياته وشياعه بين أشخاصه فهو المخصوص باسم الكلي، لأن الكلي والجزئي من مقولة المضاف فكما أن الأب لا يطلق عليه أب إلا بالنظر إلى ابن، والابن لا يطلق عليه ابن إلا بالنظر إلى أب، فكذلك كل واحد من الكلي والجزئي لا يطلق إلا بالإضافة إلى الآخر. وإن أخذ ذلك المعنى بالنظر إلى تعينه في الذهن من بين سائر الحقائق الذهنية، من غير نظر إلى ما تحته من الجزئيات، فهو المعنى المدلول عليه بالعلَم الجنسي.

فمثال الأول، وهو اللفظ الكلي: إنسان وفرس وأسد، ونحو ذلك من الأسماء النكرات الشائعة؛ ومثال الثاني هو العلم الجنسي أسامة للأسد، وذؤالة للذئب، وثعالة للثعلب، ونحو ذلك من الأسماء المعارف التي لا تخص شخصاً دون شخص من نوعه. فتسمية الأسد أسداً باعتبار معناه الكلي العام لجزئياته، وتسميته أسامة باعتبار معناه المعين في الذهن من بين سائر الحقائق الذهنية، من غير نظر إلى كليته وعمومه وإلا لكان كلياً من غير نظر أيضاً إلى شخص معين من الأشخاص التي يقع عليها، وإلا لكان علماً شخصياً، وهو يشبه العلم الشخصي من وجهٍ به سمي علماً، ويشبه الكلي من وجه آخر به سمي جنسياً.

ووجه شبهه بالعلم الشخصي هو في كونه وضع لمعنى متعين من بين غيره من المعاني المشتركة معه في الكلية، كما أن العلم الشخصي موضوع لشخص معين من بين سائر الأشخاص المشتركة معه في الكلية، ووجه الشبه بالكلي هو في صلاحيته لتناول كل شخص من ذلك النوع، كما أن الكلي يتناول جزئياته، ولما كان هو خارجاً عن ملابسة الناس ومداخلتهم، وإنما يعينهم منه نوعه دون أشخاصه على التعيين، وضعوا لذلك النوع باعتبار تشخصه في الذهن من بين سائر الأنواع والأجناس الذهنية أسماء أعلاماً، كما وضعوا لما يعيِّنُهم من الأشخاص باعتبار تشخصه خارج الذهن ليعادلوا بين الجهتين فتدبره. انتهى.

رابعاً: قول أبي اسحق الشاطبي في المسألة:

قال أبو إسحاق الشاطبي: فإن قلت «هل العلم الجنسي يرادف اسم الجنس النكرة أم لا؟ فالجواب أنه ليس بمرادف لها، من حيث هي واقعة على واحد غير معين في جنسه، كما أن زيداً لا يرادف النكرة كذلك، وإنما هو مرادف لاسم الجنس المعرف باللام الجنسية وإليه أشار بقوله «وهو عم»، أي وقع علماً على جملة الجنس بحيث يصدق على كل فرد، فإن ذكر أحد من النحويين أنه مرادف للنكرة فعلى لحظ معنى الجنس فيها، لا على لحظ وقوعها على واحد من أفراد الجنس لا بعينه، وهما مقصدان متباينان. وأيضاً فقد نص ابن خروف في كتاب الرد على أبي المعالي أن أعلام الأجناس كأسماء الأجناس. فاللام عامة وأنها لاستغراق الجنس أصلاً واستعمالاً قال: «ولا خلاف في هذا بين النحويين أجمعين».

خامساً: استنتاج ابن غازي:

فقد ظهر إذن أن علَم الجنس مرادف في المعنى لاسم الجنس المعرف باللام العهدية في الجنس، كما أنه لا فرق في المعنى بين علم الشخص واسم الجنس المعرف باللام العهدية في الشخص، غير أن اسم الجنس يحتمل من المعاني معاني أخرى لا يحتملها العلم لقصرهم إياه على أحدها، وكل ما يقال خلاف هذا فلا تعرفه العرب، بل سمعت شيخنا القاضي أبا القاسم الشريف رحمه الله تعالى يقول لا فرق بين الأسد وأسامة إلا في الأحكام اللفظية فقط قال: «وخلاف هذا هذيان»، وذلك نقل القرافي عن الخسروشاهي واختيار بعض العصر يعني ابن خاتمة قال: وأظنه سبق إليه؛ أما الأول فتصريحه بأن أهل قطره لا يعرفه منهم أحد سواه، شاهد بأنه لا يعرفه.

ورأيت بخط شيخنا أبي عبدالله القغري: سألني الأستاذ أبو محمد عبد المهيمن الحضرمي عن الفرق بين اسم الجنس وعلَم الجنس، فقلت له زعم الخسروشاهي أنه ليس في الديار المصرية من يعرفه غيره؛ وأنا أقول ليس في الدنيا عالم إلا وهو يعلمه غيره؛ لأنه حكم لفظي أوجب تقريره المحافظة على

ضبط القوانين، كعدل عمر عن عامر؛ فاستحسن حكم لفظي أوجب تقريره المحافظة على ضبط القوانين، كعدل عمر عن عامر؛ فاستحسن ذلك ونحوه. انتهى قول المقري ولله دره فيه. وأما الثاني فلا يبعد مغزاه عما قبله وإن تحذلق قائله بعض التحذلق ولكنهما معاً جاريان على أصل واحد ناء عن مقصود العرب؛ وأحسب أن شيخنا أبا القاسم الشريف كان يطعن على هذا القائل خصوصاً، ويراه فيما قاله خارجاً عن سبيل المسألة والصواب ما تقدم، ولا نطول يرد المذهبين، وقد سلم المرادي أنه بمنزلة المعرف بـ (ال) التي للحقيقة وسلم أبو إسحاق الشاطبي أنه مرادف للمعرف بـ (ال) الجنسية، ومال المرادي إلى المذهبين، ومال عنهما أبو إسحاق الشاطبي، كما رأيت والله سبحانه أعلم بالصواب.

٥ ـ محمد المرابط الدلائي:

أ) نهضة الزوايا في عهده:

وفي القرن الحادي عشر عرف المغرب نهضة عارمة تمثلت في دور الزوايا العلمية، وهذا ما عبر عنه محقق كتاب نتائج التحصيل الدكتور مصطفى الصادق العربي بقوله:

«ولعدة أسباب كانت الحياة العلمية في المغرب، في القرن الحادي عشر على أعلى مستوى بالنسبة لبقية العالم العربي والإسلامي، وفي الغاية القصوى من النضوج الفكري والتفوق العقلي، منها:

١. الأصالة العلمية والعراقة الفكرية المتوارثة من العصور السابقة، بما فيها روافد العلم من الأندلس.

٢. التنافس العلمي بين حواضر المغرب في فاس ومراكش وتطوان.

٣. انتشار ظاهرة الزوايا التي تحولت إلى مؤسسات علمية ومعاهدة ثقافية

يتخرج منها فطاحل العلماء، وجهابذة المفكرين، وحفظة الكتب الدينية»[1].

ومن أشهر هذه الزوايا:

أ) **الزاوية الناصرية**: وهي التي أنشأها أبو حفص الأنصاري (ت ١٠١٠هـ) وكان لها دور عظيم في نشر العلم، وتربية الطلبة والمريدين، ومن أعلامها المشهورين محمد بن ناصر الدرعي شيخ أبي علي الحسن اليوسي (ت ١٠١٢هـ).

ب) **الزاوية الفاسية**: وقد أسسها أبو المحاسن يوسف الفاسي (٩٣٧ ـ ١٠١٣هـ)، وتفرعت منها زاوية أخرى في تطوان وثالثة بناها أخوه أبو زيد عبد الرحمن الفاسي (١٠٤٠ ـ ١٠٩٦هـ) وتوارثها أحفاده من بعده ومن أشهرهم عبد القادر الفاسي (١٠٠٧ ـ ١٠٩١هـ).

ج) **الزاوية العياشية**: أنشأها سيدي محمد بن أبي بكر العياشي، وتطورت في عهد ابنه أبي سالم وخدمت جميع فنون العلم، وكانت لها صلات وثيقة مع الدلائيين، وهي التي تعرف بالزاوية الحمزاوية.

د) **الزاوية الدلائية**: التي يقول عنها الأستاذ محمد حجي: وتطور أمر الزاوية الدلائية في القرن الحادي عشر، وكثرت فيها المدارس المزدحمة بالطلاب الذين كان لهم بإزاء جامع الخطبة ألف وأربع مائة مسكن، وتكاثر العلماء المشتغلون بالتدريس في مساجدها، سواء من أبنائها أم من الوافدين، وامتازت بخزانة كتب شبهها بعضهم بخزانة الحكم المستنصر بالأندلس[2].

---

(١) مصطفى الصادق العربي، مقدمة كتاب نتائج التحصيل، ج١ المجلد ١ ص ٤٢.

(٢) محمد حجي: الزاوية الدلائية ص ٧١.

ب) مكانة المرابط الدلائي:

شيوخه وشعره:

لقد أنجبت هذه الزاوية مجموعة من علية العلماء تنتمي إلى سيدي محمد بن أبي بكر الدلائي محمد المرابط مؤلف نتائج التحصيل الذي كان تلميذاً لوالده، وزميلاً في العلم والطلب لإخوته: الأمير محمد الحاج، ومحمد المسناوي. وأحمد الشاذلي، وكان أستاذاً لابنه أبي عبدالله محمد، وأبناء أخوته الذين كانوا جميعاً من أعلام العلماء.

وكما أخذ عن والده، فقد سمع من شيوخ أجلاء آخرين نذكر منهم أحمد المنجور مؤلف القواعد، وأبا حامد العربي ابن الشيخ أبي المحاسن يوسف الفاسي (٩٨٨ ـ ١٠٥٢هـ) وعن شيخه القصّار الذي يقال فيه:

قد حاك أشتات العلوم أئمة ... وكسوا بها بالفضل من هُو عاري

وقت حواشيها وراق طِرازها ... لكنها تحتاج للقصّار

وقد أجاز له نحو ابن مالك عن القصار عن أبي نعيم رضوان عن سقين، عن ابن غازي، عن أبي عمر عثمان المصري، عن هاجر بنت محمد المقدسي، عن أبي الحسن التنوخي عن أحمد بن محمد بن غانم، عن جمال الدين بن مالك.

وعرف الناس موقع المرابط من العلم في حياته ولهج كبار الشعراء بإطرائه والثناء عليه، فيقول اليوسي عنه:

أبا بدر المعالي والمعاني ... ومأمول الأماني والزمان

إلى أن يقول:

إمامٌ طبَّق الآفاق علما ... فقاص يستنير به ودان

كغيث وابل من بعد يأس ... وإمحال، تهاطل في مكان[1]

---

(١) نتائج التحصيل، ج١ المجلد ١ ص ٥٥.

كما قال عنه محمد اليازغي في حدائق الأزهار:

والرابع البحر الإمام الضابط　　محمد نجم الهدى المرابط
كان إماما في علوم جمه　　ومنبع التحقيق عالي الهمه
إذا جرى في فهمه لا يسبق　　وليس دونه حجاب يغلق
تفجرت من علمه عيون　　وخرجت منها الغواني العين
يشهد باطلاعه الجليل　　نتائج التحصيل للتسهيل
قرَّب فيه كل معنى يبعُدُ　　وفيه قد صال على من يجحد
قد غرقت فيه بحار البدر　　وللجمال فيه أي سحر
قد غربت شموسه في تسعة　　بعد ثمانين وعشر مأة[1]

لقد كانت أغلب مؤلفات محمد المرابط في النحو الأدب. ولكنه كتب أيضاً في الأصول شرحاً على ورقات إمام الحرمين الجويني، وله كتاب الدرة الدرية في محاسن الشعر وغرائب العربية. وشرح نظم البَسْط والتعريف للمكودي، وله شرح على الخلاصة، وله ديوان ينبئ عن مدى جودة شعره ورقة عبارته ونزعته المشرقية، نورد من شعره على سبيل المثال قوله:

هل عند رسم دارس نطق　　فجوانحي لخفوته خفقُ
هل تذكرين أمامُ ليلتنا　　في حاجر حيث الهوى وفق
أم هل لمرْبعنا بذي سلم　　من نجعة يجلى بها الموق
حيث الخمائل فيه باسمة　　وعيون أزهار بها زرق
وصوادح تختال ساجعة　　وكمائم تجلى بها فتق
سوح رفلت بها ذيول صبا　　ومعاهد يندى بها العشق

(١) المصدر والصفحة نفسهما.

إذ لا أمامة تنتمي شحطا | عني ولا ورد الهوى رنق

إلى أن يقول في تخلص إلى مديح الرسول ﷺ:

لابل سلوتك يا أمامة إذ | لاح الرشاد وصحصح الحق
وعلقت من في حبه أبدا | شرف الحياة وحبذا العلق
من في ودادته النجاة ومن | في بره يتقلب الخلق

ومنها:

حسبي بمدح محمد شرفا | في كل ناد له عبق
وسمادع سادوا الورى نجبا | أنى اعتراهم ضارع رق
فاقوا البرية كلها كرما | هيهات ما لغبارهم شق
إن صاولوا اجتاحوا وإن وصلوا | جادوا فلا من ولا فرق

ويقول في المعراج:

طافت بك الأملاك زائرة | آداب سبع دأبها الرفق
لما انتحيت سماءها صعدا | متأرجاً برقيك الأفق

ومنها أيضاً:

عمري لقد أضحى وما أحد | في شأوه ينمي له اللحق
أني وما ولدت كأحمدنا | أنثى وما إن راعها الطلق[1]

ج) مؤلفاته:

لقد كتب محمد المرابط في النحو مؤلفات منها[2]: التقاييد النحوية وهي

(١) راجع حسن جلاب: أبو عبدالله محمد المرابط الدلائي ج١.
(٢) راجع قائمة مؤلفاته في حسن جلاب، أبو عبدالله محمد المرابط الدلائي ج٢ ص ٣٠٨.

تشمل: المباحث الإنشائية في الجملة الخبرية والإنشائية، وهو جواب سؤال ورد عليه من الشيخ عبد القادر الفاسي حول الجملة المحكية بالقول. ومنها التحرير الاسمى في إعراب الزكاة اسماً، «وهو تفسيرٌ لحدِّ ابن عرفة للزكاة عرفاً». وفصل الخصمين في متعلق الظرفين: وهو بحث يدور حول جواز تعلق ظرفين بعامل واحد في مثل قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْآزِفَةِ إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ﴾ (غافر ـ الآية ١٧). والدلائل القطعية في تقرير النصب على المعية فيما يتعلق ببعض أبيات الألفية: استعرض فيها أحكام المفعول معه. ورفع اللبس عن ورود تفعل بمعنى فعل والعكس (وهو من مؤلفاته الضائعة).

ومن أهم ما كتب في النحو كتاب فتح اللطيف على البَسْط والتعريف للمكودي. وكتاب نتائج التحصيل.

فتح اللطيف:

وكتاب فتح اللطيف على البسط والتعريف، يقول عنه مؤلفه: هذا بحمد الله شرح يزهو على الشروح، شامخ المباني والصروح متجاوب الأطراف، متداني المعاني والأقطاف، لو تجسم كان من الحسناء جيدا، أو تصور كان من الأيام عيداً، أودعتُه من المباحث نفائسها، ومن أقاويل العلماء عرائسها، كم أسهلتُ فيه من الحزون[(١)].

ويعتقد الدكتور حسن جلاب أنه ألفه قبل نتائج التحصيل وأنه كتبه لطلبته ليكون له «شمساً يهتدى بمناره، ويستضيء بنهاره، ويعتمد إيراده وإصداره وسماعه وإحضاره»[(٢)].

ويلاحظ د. جلاب تباين مستويات الشرح، فتارة ينزل ويشرح البديهي والواضح، وتارة يعلو في مناقشات فقهية لا يستوعبها إلا المتمرسون في هذا العلم، وكأنه رعى فيه مستوى طلابه، فللمبتدئين منهم ما يكفيهم، وللمتقدمين ما يناسبهم[(٣)].

---

(١) راجع قائمة مؤلفاته في حسن جلاب، أبو عبدالله محمد المرابط الدلائي ج٢ ص ٣٣٧.

(٢) المصدر والصفحة نفسها.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٥٣.

وأعطى د. جلاب أمثلة من شرحه لما هو واضح، كشرحه لمعنى «العرب، والعربي، ومعنى النظم والنثر، والتصنيف، والشيء الجليل». كما قدم نموذجاً من شروحه اللفظية. كقوله «باهر العقول» أي مالئها إعجاباً واستحساناً، ويقال ليلة البدر باهراً (أي يبهر النجوم)، يملؤها، قال ذو الرمة:

كما يبهر المغير السواريا

وقال الأعشى:

وحكّموه فقضى بينكم ... أبلج مثل القمر الباهر

والبهر الإضاءة، كالجمهور، والغلبة، والحب ويحتملها قول عمرو بن أبي ربيعة:

ثم قالوا تحبها قلت بهرا ... عدد القطر والحصا والتراب[1]

أما مناقشاته لآراء النحاة، فنذكر منها:

مسألة زيادة الهمزة رابعة في آخر الكلمة عند قول الناظم:

ورابعاً في ضهيل ويكثر ... في آخر بعد ثلاث تذكر

ورد المرابط على اعتراض ابن الحاجب على هذه الزيادة قائلاً: «بأن المعارضة بأشهرية فِعْيَلٍ كعثير على فعلاً مردودة إذ ليست من واد لتباينهما في فاء بالفتح وفاء الكسر، فإن قلت فلعله فَعْيَل مفتوحاً، فقد زُعم أن عثيراً قد يفتح، قلت قد وهم الذي زعمه، ففي القاموس عثير كمنبر، قال بعض الأئمة العثير الغبار ولا تفتح فيه العين»[2].

وفي حديثه عن زيادة النون في أول المضارع نحو «نضرب» وفي آخر بعض الأسماء نحو زعفران، وسكران، وعسقلان، وقال: وقد اشترطوا أن تكون بعد

---

(١) المصدر نفسه، ص٣٤٢.

(٢) راجع قائمة مؤلفاته في حسن جلاب، أبو عبدالله محمد المرابط الدلائي ج٢ ص ٣٤٤.

ألف وأن يكون متلوها أكثر من حرفين وهو شيء لم يتوفر مثلاً في زمان ومكان[1].

وقد أشار الدكتور حسن جلاب إلى مجموعة من القضايا التي تعقب المرابط فيها أقوال النحاة، كما ذكر ولوعه بالمقارنة بين المدارس النحوية واستعراض آرائها في زائد الحروف، وفي زيادة ميم موسى وكسر همزة الوصل، وإدغام الهمزتين المكررتين في الكلمة الواحدة، كما بين أن له مآخذ على المكودي في الترتيب والأسلوب[2].

النتائج:

أما نتائج التحصيل فهو فريد من نوعه، فإنه بمثابة موسوعة شاملة تضمنت أولاً شروح التسهيل، وبالخصوص شرح المؤلف، وشروح أبي حيان والدماميني، وابن أم قاسم، ومباحث جمة أخذها المؤلف من أكثر من مائة وسبعين مرجعاً[3].

ولنعطي صورة عن شمولية هذا الكتاب، ننبه على أن الجزء الذي نشر منه بتحقيق الدكتور مصطفى الصادق العربي، ينتهي بأفعال المقاربة، وقد طبع في أربع مجلدات، ويحتوي على تسع مائة وست وعشرين آية من شواهد القرآن، ومائة وستة عشر حديثاً، وأكثر من ألف وثلاثمائة وخمسين بيتاً من الشواهد.

ووصفه المؤلف قائلاً: ولقد امتنَّ الله علي بشرح هذا الكتاب، فأظهرت فيه القشر من اللباب، وانتقدت عليه جميع ذلك ودفعت عامة ما هنالك، مما يخرس المنطيق المفوَّه، ويخسئ المقدام المنوه. بعد الإمعان في الفن وتطلبه، والفحص عن تصانيفه وكتبه، فلم أترك في تحصيله سبيلاً إلا نهجته، ولاغادرت في إدراكه باباً إلا ولجته، حتى وضح لي باديه وخافيه وانكشفت لي أقاويل

(١) المصدر نفسه، ص ٣٤٥.
(٢) المصدر نفسه، ص ٣٤٦.
(٣) المصدر نفسه، ص ٣٦٦.

الأئمة فيه»[(١)].

وتحدث عن سابقيه من شراح التسهيل فقال عن أبي حيان بأنه عميد من خاض هاتيك اللجج، وغاص في قعر تيار ذلك الثبج، لاستخراج فرائده المكنونة، واحتياز فوائده المصونة. واستدرك عليه أنه لم يتحام الحشو والتطويل، ولا مرذول اللفظ في مدارج البحث ومجال التأويل، وإنه ربما أوقع الأشياء في غير مواقعها عن مواضعها، لأمور اعتمدها واهية، وأشياء إذا تأملت متلاشية، فقال: إن أنوار شرحه غير متبلجة، وأزهار تصنيفه غير متأرجة[(٢)].

ثم أثنى ثناء على تلخيص ابن هشام لشرح أبي حيان وانتقل إلى انتقاد شرح الدماميني، مع أن بداية حديثه عنه توحي باحترامه لمصنفه، لأنه استثناه من شروح أخرى، قال: إن كُلا من أصحابها لم ينقع بالركوع في تلك المشارع صدى، ولا مدَّ إلى هاتيك المجاني يدا، اللهم إلا البدر الدماميني. ثم قال: إنه قال: إنه انحرف عنه كل الانحراف، راكباً فيه متن الاعتساف، ناظراً إلى كلام المصنف بعين الانتقاد، مُحْسناً فيما يورده عليه الظن والاعتقاد، غير راكن إلى قياس صحيح، ولا إلى نقل عن الأئمة صريح، وإنه خبط خبْط عشواء، وارتكب فيه مقالات شنعاء لضيق عطفه، ولنبو وطنه[(٣)].

وإذا كان هذا الشرح شمل استعراض كل ما قيل من قبله، فإن مؤلفه لم يكن جامعاً فحسب وإنما كان مناقشاً ومختاراً ومرجحاً. فكان في اتجاهه العام مناصراً لآراء ابن مالك، ومدافعاً عنه بالرد على مخالفيه، أمثال أبي حيان، ولو أنه ينظر إليه باحترام وتقدير، وعلى العكس من ذلك، فإنه نصب نفسه معارضاً للدماميني إذ لا يخلو باب من الكتاب من انتقاده وتفنيد أقواله، وتنقيصه والتحامل عليه. فاتهمه بالسطو على أقوال غيره، وخلطه للآراء، وقصوره عن مطالعة المراجع الأصلية وغروره بنفسه.

---

(١) نتائج التحصيل، ج١ مجلد ١ ص ٩٢.
(٢) المصدر نفسه، ص ٩٠.
(٣) المصدر والصفحة نفسها.

ولإعطاء صورة مصغرة عن منهج المؤلف، نقدم نماذج من انتصاره لابن مالك، وتخطئاته للدماميني، وفقرات تشتمل على نموذج من صنيعه في الشرح، واستطرادته الأدبي.

د) أمثلة من انتصاره لابن مالك:

١. إعراب الأسماء الخمسة:

أورد المرابط فيها عشرة أقوال صدرها باختياره وهو أنها معربة بالحروف. إذ لا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلاً ولا يمنع من أصالة الحروف، لصلاحية الحرف المختلف الهيئات، للدلالة أصلاً أو زائداً.

ومما تعقب به أثير الدين وجود تدافع بين كينونة الحرف الأصلي إعراباً لما علم ضرورياً من زيادة الإعراب على مباني الكلمة، أو ما نزل منزلتها من الزوائد، وبين أصالة هذه الحروف.

ورد المرابط بأن التدافع غير مسلم إلا لو اعترف ابن مالك بأن الحرف الأصلي لا يكون حرف إعراب في صورة واحدة، وهو قد سوغه باختلاف الهيئات، وقال إنه لا مندوحة عن إعرابها بالحروف[(١)].

٢. قول ابن مالك إن الفعل الماضي يقع صفة لنكرة عامة. واستشهد بقول الشاعر:

رب رِفد هرقتُه ذلك اليوم ... وأسرى من معشر أقتال

واعتقد في الآتي بأن رب عند سيبويه للتقليل وهو ينافي العموم، وبأن الشاعر لم يرد إراقة لكل رفد فذكر الشارع أن المصنف لا يرى التقليل في رب إلا نادراً، وأن الشاعر لم يرد إراقة لكون المقام تمويهاً وهو يتناسب والكثرة وهي المراد هنا بالعموم تجاوزاً[(٢)].

---

(١) نتائج التحصيل، ج١ مجلد ١ ص ٣٠٢ ـ ٣٠٨.
(٢) المصدر نفسه، ص ٢٥٧.

٣. يقول ابن مالك: **إن النحويين اتفقوا على أن «السين وسوف» أصلان،** وأن «سف، وسو وسي» متفرعة من سوف. وهو تخصيص دون مخصص. لأن نون التوكيد الخفيفة فرع عن الثقيلة اتفاقاً. وقد انفردت بأحكام كالإلغاء، ودخول اللام في ثاني جزأي الجملة، ودخولها على الأفعال الناسخة، وكل ذلك ممنوع في الثقيلة.

وقد تعقب أبو حيان رأي ابن مالك في هذه المسألة فانتصر المرابط لابن مالك ضد أبي حيان(١).

٤. قول ابن مالك: **نون الوقاية أو نون التوكيد،** وقد تحذف نون الرفع لنون الوقاية وهو رأي سيبويه لأن نون الرفع قد تحذف دون سبب ويرى المبرد والفارسي أن المحذوفة نون الوقاية. وأيدهما أبو حيان بقوله إنه لو حذفت نون الرفع للزم وجود مؤثر لا أثر مع إمكانه. وقال المرابط: إن هذا لا استحالة فيه. واستدل بإهمال بعض العوامل كقول الشاعر:

لولا فوارس من تيم وإخوتهم ... يوم الصليفاء لم يوفون بالجار(٢)

٥. يقول ابن مالك في التسهيل: **ضمير الغائبين كضمير الغائبة كثيراً وكضمير الغائب قليلاً** لتأولهم بواحد يفهم الجمع، أو لسد واحد مسدهم، ويعامل ذلك ضمير الاثنين وضمير الإناث بعد أفعل التفضيل كثيراً، ودونه قليلاً. وذكر المصنف في شرحه، مثالاً لضمير الغائب:

وإني رأيت العامرين متاعهم ... يموت ويفنى فارضخي من وعائيا

وذكر أبو حيان أنه لا حجة في هذا البيت لإمكان كون «متاعهم» بدلاً من العامرين وعبر عن نفاد المتاع بموته وهو عنده أولى من قوله: «الزيدون خرج».

ومثّل ابن مالك لسد الواحد مسد الجمع بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَٰمِ

---

(١) المصدر نفسه، ص ٢٣٩.

(٢) نتائج التحصيل، ج١ مجلد ١ ص ٣٢١.

﴿لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِ﴾ (النحل ـ الآية ٦٦)، وتعقّبه أثير الدين بقوله: «ليس مثل الآية في شيء لتفريقه بين جمع التكسير للعاقل وجمعه لغيره».

ولم يعلق مؤلف النتائج على هذين التعقيبين، لكنه عندما أورد ابن مالك مثالاً لكثرة الإفراد بعد أفعل التفضيل بالحديث الشريف: خير النساء صوالح نساء قريش أحناه على ولد»، واعترض عليه أبو حيان قائلاً: فأين كثرته ولم يورد إلا هذا الأثر؟. مع احتمال ألا يكون لفظ الرسول ﷺ لإجازتهم النقل بالمعنى بل من تحريف الأعاجم الرواة، علق عليه الدلائي بقوله: قد اتخذ الأثير هذا وزراً في الرد على المصنف، وقد نازعه الفضلاء من معاصريه فمن بعدهم في ذلك، بما استوفينا فيه القول في غير مقام[(١)].

هـ) انتقاده لابن الدماميني:

أما تخطئته للدماميني فإنها لا تخلو منها أي صفحة، ولكن سنقتصر منها على ما يلي:

١. قول الدماميني إن ابن الخباز هو الذي خرج قول الشاعر:

غير مأسوف على زمن ... ينقضي بالهم والحزن

على أن «غير» خبر مبتدأ محذوف، ومأسوف مصدر جاء على مفعول كالميسور، والصواب أن صاحب هذا القول هو ابن الخشاب[(٢)].

٢. وعند قول ابن مالك «إن اتحدت (الجملة) بالمبتدأ معنى، هي أو بعضها أو قام بعضها مقام مضاف إلى العائد استغنت عن عائد» ذكر المصنف تفسير أبي حيان لقول بعضهم «هجيرى أبي بكر لا إله إلا الله». وقال إنه قوله في الهاجرة، وعقب على ذلك بقوله: «وقصر الدماميني عن مطالعته فعزا ذلك لابن قاسم»[(٣)].

---

(١) المصدر نفسه، ج١ مجلد ٢ ص ٥٥٢ ـ ٥٥٥.
(٢) نتائج التحصيل، ج١ مجلد ٣ ص ٩٦٢.
(٣) المصدر نفسه، ص ١٠٦٢.

٣. وفي حذف العائد إذا كان مفعولاً به، والمبتدأ لفظة «كل» يقول: وفي شرح الدماميني، وكذا قول الآخر:

ثلاث كلهن قتلت عمداً

قلت: وهو مردود بما أورد عليك عن شمس الدين البعلي من إنشاد البيت شاهداً على الجائز في الكلام على ضعف بناء على أن المبتدأ «ثلاث» مؤكداً مع تنكيره بـ «كل» من حيث إفادته، وساغ الابتداء به من حيث وصفيته معنى، وهو ما عليه البصرية، وجماعة كوفيون والمتأخرون من عامة أهل الأمصار كالمصنف وأثير الدين وغيرهما، وهو الصحيح خلافاً ما عليه الفراء وموافقوه من الكوفية أنه «كل» كما هو مقتضى صنيع الدماميني[١].

و) استطراداته الغريبة:

قوله عند ذكر الشاهد:

إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن   عاراً عليك ورب قتل عار

قلت: «فقد أخبرني من أثق به أن شيخ مشائخنا قاضي الجماعة أبا القاسم كان له درس بفاس المحروسة في مغني اللبيب، فلما بلغ منه هذا البيت اتفق أن عدا عليه بضع الطلبة فقتله، وذلك سنة ثلاث وثلاثين ألف. فكان هذا من أعجب الاتفاقات[٢].

ز) نموذج من شرحه:

ونسوق الآن نموذجاً من شرحه، لتبين منهجه في التعامل مع نص التسهيل، وهو قول ابن مالك في باب الضمائر: «وفعلتْ ونحوه أولى من فعلنَ ونحوه

(١) المصدر نفسه، ص ١٠٧٠.
(٢) المصدر نفسه، ص ١٠٧١.

بأكثر جمعه»: أي جمع المؤنث غير العاقل، فالجذوع انكسرت أولى من انكسرن، وكذا إن كان الضمير غير مرفوع، كما هو المعنى بنحوه، فكسرتها أحسن من كسرتهن، وأقله: أي الجمع وهو ابتداء، والعاقلات: عطف عليه مطلقاً، سواء كان جمعاً مسلماً أو مكسراً، بصيغة القلة أو غيرها بالعكس: خبره، فالنون وشبهها أولى من التاء وشبهها، ففعلن ونحوه أولى من فعلت ونحوه، وكلاهما كثير فصيح، نحو: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾ (البقرة ـ الآية ٢٢٨) ﴿إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ﴾ (الممتحنة ـ الآية ١٠) ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ﴾ (الممتحنة ـ الآية ١٢) وفي الحديث «فهن عوار عندكم».

ومن الوجه الآخر، الهندات خرجت وقوله:

ولست بسائل جارات بيتي ... أغياب رجالك أم شهود

أي لم يقل: رجالكن، وفي الجمع الكسر ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ (الطلاق ـ الآية ١).

ومن الوجه الآخر فيه: ﴿لَّهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ﴾ (النساء ـ الآية ٥٧) والنساء وأعجازها، وقوله:

وإذا العذارى بالدخان تقنعت ... واستعجلت نصب القدور فملت

درت بأرزان العفاة مغالق ... بيدي من قمع العشار الجلة

وقد جمع بينهما من قال:

ولو أن ما في بطنه بين نسوة ... حبلن ولو كانت قواعد عُقَّرا[1]

---

(١) نتائج التحصيل، ج١ مجلد ٢ ص ٥٥٧.

٦ ـ ابن الطيب الشرقي[١]:

محمد بن الطيب الشرقي الفاسي، هو العالم الذي امتد صيته من المغرب إلى جميع أنحاء المشرق، أخذ العلم عن شيوخ فاس مثل إمام العلوم اللغوية محمد بن أحمد المسناوي[٢]، ومحمد بن أحمد الشاذلي الدلائي[٣]، وابن زكري ومحمد بن إدريس العراقي[٤].

ثم انتقل إلى المشرق في السنة التي توفي فيها ابن زكري، ومر في رحلته بالأغواط في الجزائر، وبتونس وطرابلس والقاهرة وأقام في الحرمين، فانتشر علمه بين القادمين إلى الديار المقدسة، ولقي عشرات من علماء المشارقة وألف عشرات من الكتب، من أشهرها إضاءة الراموس أو الحاشية على القاموس، وهي من المراجع التي اعتمدها المرتضى الزبيدي في تاجه،وتآليفه في النحو أكثرها شروح وحواش. وضع حواشي على التسهيل. وعلى شرح المكودي للألفية، وعلى شرح المرادي لها، وعلى شرح ابن الناظم للامية الأفعال، وعلى المغني، وعلى كتب خالد الأزهري حول الاجرومية والتصريح وقواعد الإعراب لابن هشام، وشرح كافيتي ابن الحاجب وابن مالك. كما شرح الأشباه والنظائر للسيوطي.

ويذكر الدكتور عبد العلي الودغيري أن المقصود هو كتاب الأشباه الكبير المعروف في مسائله ولكن ينبغي التحقق من ذلك، لإمكان أن يكون المقصود

---

(١) حول ترجمته ومصادرها راجع العرض الوافي الذي قدمه الدكتور عبد العلي الودغيري في كتابه التعريف بابن الطيب الشرقي، ص ٦ ـ ٢٥.

(٢) أبو عبد الله محمد بن أحمد المسناوي بن محمد بن أبي بكر الدلائي الشهير بابن المسناوي (١٠٧٢ ـ ١١٣٦هـ)، راجع ترجمته في كنون النبوغ المغربي، ج١ ص ٢٨٦، والودغيري: التعريف بابن الطيب ص ٧٢.

(٣) أبو عبد الله محمد بن أحمد الشاذلي بن محمد بن أبي بكر الدلائي (ت١١٣٧هـ) ترجمته في الودغيري التعريف بابن الطيب ص ٧٣.

(٤) أبو عبد الله محمد بن إدريس العراقي (ت ١١٤٢هـ)، ترجمته في الودغيري: التعريف ص ٧٥، والزركلي الإعلام، ج٦ ص ٢٧،

النوع الواحد والأربعين من كتاب المزهر، وله رسالة في هلم جرا. وأخرى في إقامة البرهان على أن الأفعال الناقصة تدل على الزمان، وتسمى نواقص لعدم اكتفائها بالمرفوع لا لأنها تدل على زمن دون حدث فالأصح دلالتها عليهما إلا «ليس».

ولقد رد في هذه الرسالة على قول ابن مالك الذي نقله السيوطي في الاقتراح في كتاب «الاستصحاب» وهو: من قال إنَّ كان وأخواتها لا تدل على الحدث فهو مردود بأن الأصل في كل فعل الدلالة على المعنيين، فلا يقبل إخراجهما عن الأصل إلا بدليل. وإذا كان جمهور النحاة خالف ابن مالك على هذا الرأي فإن ابن الطيب خالفه مؤيداً ما حكي عن سيبويه في أن النواقص تدل على الزمان والحدث معاً. وذكر أنه رد أدلة ابن مالك، وأقنع ابن زكري إلى الرجوع إلى رأيه.

ونلاحظ أن ابن عقيل في شرح التسهيل قال إن ما قاله ابن مالك هو ظاهر كلام سيبويه، وصرح به السيرافي في شرح الكتاب، وأن المخالف هنا من ابن جني وابن برهان والجرجاني(١)؛ وناصر ابن الطيب رأي أبي حيان في الاستشهاد بالحديث(٢). ولعل أهم ما كتب في أصول النحو شرحه لاقتراح السيوطي الذي كان محل دراسة مستفيضة من قبل الأستاذ الدكتور أحمد الادريسي.

يقول ابن الطيب في مقدمة كتابه: «وبعد فهاهنا غرر فوائد، ودرر فرائد، وشحت بها كتاب الاقتراح في أصول النحو وألحقت ما أغفله الجلال فيه مما نحا ذلك النحو، وضبطت ألفاظاً تركها غفلاً، وصيرت مطالعته فرضاً بعد أن كانت نفلا. ثم بدا إلي أن أحرر ذلك في مصنف على جهة الاستقلال، وأضم إليه ما يفتح الله به من الفوائد العارية من الإخلال والإملال، خوفاً عليها من الإضاعة والإبادة، وحرصاً على تكثير الإفادة، فاستخرت الله تعالى،

(١) راجع الاقتراح، ص ١١٣ والمساعد ج١ ص ٢٣٢.
(٢) راجع عبد العلي الودغيري، ص ١٤٠ وما بعدها.

واستخرجت من أصدافه جواهره، وأدنيت للقاطعين من رياضه أواهره، وقصدت بالشرح غوامضه ولم أبلغ أمضه، فتركت ظواهره لما غال من الأشغال. . . ووسمته فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح».

يقول الدكتور عبد العلي الودغيري: إنه اتسم بالسطحية، وأنه نقل كثيراً من كتاب محمد بن علي بن محمد علان[1] المسمى داعي الفلاح إلى مخبآت الاقتراح، تارة يشير إليه وتارة يغفل العزو. ومع هذا فإنه تهجم على ابن علان ورماه بالجهل[2].

وله «إسفار اللثام عن شواهد ابن هشام» يقول فيه تلميذه أحمد البكوري:

وإن لاح إسـفـار الـلـثـام أراكـم ... شواهدَ تُرضي في الخطاب وتُقبل
محـمـد ابن الـطيـب الـطيّبُ الـذي ... لـه هـمـة عـنـهـا الـعـوالـم تـنـزل
لـه الـفـقـه والـتـوحـيـد طـوع يـمـينـه ... ونـحـو وتـفـسـيـر بـه يـتـفـضـل[3]

وإن كان هذا العالم الموسوعي عرف في المشرق أكثر مما عرف في المغرب فإن ثقافته وتنوع مارفه تعطينا مثالاً نموذجياً عمن عرف بالمغرب بشيوخ الجماعة وسنذكر منهم نمطاً ثانياً هو أبو إسحاق التادلي.

٧ ـ أحمد بن الحاج:

أبو العباس أحمد بن الطالب محمد بن حمدون بن الحاج السلمي (ت ١٣١٦هـ) نحوي بارز، من بيت علم وفضل في فاس، فقد كان جده أبو الفيض حمدون (ت ١٢٣٢هـ) عالماً جليلاً، وقد وضع أحمد حاشيته المسماة الفتح الودودي على المكودي، ويقول في بدايته:

---

(١) راجع عبد العلي الودغيري، ص ١٥٣.
(٢) محمد بن علي بن محمد علان (٩٩٦ ـ ١٠٥٧هـ) ترجمته في الأعلام للزركلي ج٦ ص ٢٣٩.
(٣) عبد العلي الودغيري التعريف ص ١٥٤.

«إن أنفع شروح الخلاصة الذي انتفع به الناس شرح الإمام المكودي العاطر الأنفاس، بيد أن لاختصار لفظه وعبارته يحتاج إلى حاشية تسفر اللثام عن مراده وإشارته».

وأثنى ابن الحاج على المكودي، وذكر أن دار أهله في مدرسة العطارين، دارُ علم وعدالة، وأنه كان بارعاً في العلوم كلها، وأنه آخر من أقرأ كتاب سيبويه بفاس، وممن أخذ عنه ابن مرزوق وأنه من شيوخ أشياخ ابن غازي. وذكر شرحه الكبير، الذي أحرقه أحد أعدائه. وقال إن سبب شرحه للخلاصة، أنه كان يقرأ الكتاب، وحضر مجلسه طالب من البربر قادماً من المشرق، ولما انتهى الشيخ من الدرس، أراه هذا الطالب ألفية ابن مالك مع شرحي ابن الناظم والمرادي، فاستحسنه، ووضع عليها شرحه[1].

وحاشية ابن حمدون تضمنت مجموعة من التصويبات والنكت والأحاجي كما تعتبر مصدراً غنياً لأدبيات الخلاصة في المغرب، وتصويراً دقيقاً للمنهج التدريسي للنحو، وفيما يلي أمثلة من تعليقاته وآرائه.

أ) نماذج من حاشيته على المكودي واستطراداته:

يقول المكودي في شرح عنوان الناظم: «الكلام وما يتألف منه» وفاعل «يتألف» ضمير عائد على الكلام، ويعلق ابن حمدون قائلاً: إن فيه تنكيتاً على الناظم فإن الموافَق لما يأتي إن شاء الله في قوله:

وأبرزنه مطلقاً حيث تلا   ما ليس معناه له محصلا

وجوبُ الإبراز لأن الضمير في «يتألف» جرى على غير من هو له، وقد يقال هنا ذهب على مذهب الكوفيين الذين لا يوجبون الإبراز إلا إذا خيف اللبس، وإلا فيجوز الإبراز كما هنا[2].

(١) حاشية ابن الحاج، المقدمة.
(٢) المصدر نفسه، ج١ ص ٢١.

ويقول في إعراب «أحمد ربي الله خيرَ مالك»: إن «خيرَ مالك» بدل بعد بدل. ويعلق ابن حمدون على ذلك قائلاً: وقوله خير مالك بدل بعد بدل» لا يصح لوجوه، منها أن الذي يتكرر بدل الإضراب أو الغلط، ومنها أن «خير» مشتق، والبدل كما ذكر ابن هشام لا يكون إلا جامداً في الغالب، ومنها أن فيه سوء أدب، لأنه إنما يؤتى بالمبدل منه توطئة لبدل، فيكون اسم الجلالة إنما ذكر توطئة، والحق أنه حال لازمته أو مفعول بفعل محذوف، أو يقرأ بالرفع فيكون خبراً لمبتدإ محذوف، والجملة مستأنفة، ولا يصح أن يكون نعتاً، ولا عطف بيان لأنه نكرة والمنعوت معرفة[1].

وقد ضمَّن ابن الحاج حاشيته جملة من التصويبات التي أضافها العلماء إلى الخلاصة، منها قول سيدي يحيى السناوري:

وإن تخفف إن فاسمها حذف   والخبر اجعل جملة لما وصف[2]

وعند قوله بغير طرف الظرف أو عمل أضاف التصويب التالي:

بغير ظرف أو كظرف أو عمل   ومن حكى مع الشروط يحتمل

نعم، ولا تلغ، ولا تعلقا   وكل قيد عن سليم أطلقا[3]

واستطرد تصويب ابن غازي لقول الناظم:

ويرفع الفاعلَ فعل أضمرا   كمثل زيد في جواب من قرا

فقال:

ويرفع الفاعلَ فعل حذفا   كمثل زيد في جواب من وفى[4]

وإلى جانب هذه التصويبات أورد المؤلف عدداً من الاستطرادات الأدبية كقول بعضهم في الجمع بين التنوين والإضافة:

---

(١) حاشية ابن الحاج، ج١ ص ١٩٦.
(٢) المصدر نفسه، ج١ ص ١٤٤.
(٣) المصدر نفسه، ج١ ص ١٢٥.
(٤) المصدر نفسه، ج١ ص ١٣٩.

مكثنا خمس عشرة في التئام ... على رغم الحسود بغير آفه
وقد أصبحت تنويناً وأضحى ... حبيبي لا تفارقه الإضافه

وأجابه آخر:

أزال الله عنكم كل آفه ... وسد لديكم سبل الإخافه
ولا زالت نوائبكم جميعاً ... كنون الجمع في حال الإضافه[(1)]

وكقول جده أبي الفيض حمدون بن الحاج:

كم عذول قد رام إفشاء سري ... فكتمنا حديث حبك منه
قد حللتم بالصدر مني حباً ... ما له الصدر ليس يخبر عنه

ولجده أيضاً:

قال لي عاذلي ولم يدر شأن الحب أخبِرْ عن حال حب رأيتَهْ
قلت كيف الإخبار عنه ولا يقبل تعريفا إن عشقت دريته[(2)]

وتضمنت حاشية ابن الحاج عدداً كبيراً من الأحاجي والألغاز النحوية، فقد أورد أن جده أبا الفيض سئل عن جمع لسان على ألسنة، وعلى ألسن، وذلك في الأبيات التالية:

يا أيها المولى الذي من به ... زماننا يشرف والأمكنه
هل ألسن جمع لسان فما ... يراد بالجمع على ألسنه
بين لنا الجمعين يا ذا الذي ... يقيم فيما قد نرى البيِّنه

فرد قائلاً:

يا أيها المولى الهمام الذي ... من كل فن قد حوى أحسنه

---

(1) المصدر نفسه، ج١ ص ١٠٥.
(2) حاشية ابن الحاج، ج٢ ص ١٠٦.

يجوز تأنيث لسان كذا ... تذكيره بل بعضهم عينه
وبعد من جوز ذين ادعى ... تغاير الجمع إذا أمكنه
فجمع ما أنثته ألسن ... وجمع ما ذكرته ألسنة[1]

وكقول ابن غازي في إعراب قول ابن مالك: نظما على جل المهمات اشتمل:

حاجيتكم معشر جمع النبلا ... المعربين مفرداً وجملا
بألف بيت غير شطر نصبت ... بواحد منها رقيتم في العلا[2]

وكقول القائل:

يا قارئ النحو من ألفية جمعت ... في النحو معظم ما في النحو قد قيلا
إن كنت تفهمها فهما تجوز به ... أسرارها حين تخفى والأقاويلا
في أي بيت بها قد جاء فاعله ... فعلاً ومن فاعل قد جاء مفعولا

يعني: ويرفع الفاعل فعل أضمرا.

فرد عليه ابن غازي قائلاً:

فدتكَ نفسي فقد أحسنت تمثيلا ... وفُقتَ كل الورى نظماً وتسجيلا
قد جاء ذاك بها في باب فاعلها ... من بعد أربعة في النظم تكميلا[3]

ومن هذا الباب ما أورده في جمع مذكر مرفوع بالياء: «قال شيخ شيوخنا الحافظ سيدي الطيب، وبه يلغز فيقال ما جمع مذكر مرفوع بالياء؟ وقد ألغز فيه شيخنا العلامة سيدي علي قصارة بقوله:

أفدني نبيه العصر ما جمع سالم ... أتى لذكور وهو بالياء يرفع

---

(١) المصدر نفسه، ج٢ ص ١٣٠.
(٢) المصدر نفسه، ج١ ص١٤.
(٣) حاشية ابن الحاج، ج١ ص ١٣٠.

فأجابته:

جوابك يا شيخ النحاة جميعهم ومن لجميع المشكلات سيدفع
بدا في أتانا مسلمي فرفعه بياء لغير والحقيقة تتبع[1]

ب) من طرائفه:

ومن طرائفه الأدبية هذه المقامة التي عزاها إلى الراعي وهي:

قال المكودي وغيره: يجوز تقديم الحال على الظرف والجار والمجرور، لتضمنهما معنى الفعل دون حروفه، فوصل الخبر لأفعل التفضيل، فنادى بالويل والعويل، وقال: يا للعجب، ما السبب؟ متى أنزلت إلى الحضيض السافل، ورفع الظرف والمجرور لأعلى المنازل، مع أنني تضمنت حروف الفعل ومعناه، فوا أسفاه، وأسفاه، وما ذاك إلا لقلة السعد، ثم أطرق ملياً وأنشد.

وكم من مليح لا يعز، وضده يقبل منه العين والخد والفم
هو الجد خذه إن أردت مسلما ولا تطلب التعليل فالأمر مبهم

ثم إنه اغرورقت عيناه، وتنفس تنفس الأواه وقال:

وحقك ما عدمت أثير مجد ولا عجَزت خيولي عن سباق
ولكني بليت بسوء سعد كما تبلى المليحة بالطلاق

فلما غص بالبكا، مما بثه من الشكوى استرجع إلى شديد القوى وتأسى بقول الزمخشري:

وأخرني دهري وقدم معشرا على أنهم لا يعلمون وأعلم
ومذ أفلح الجهال أيقنت أنني أنا الميم والأيام أفلح أعلم

ثم إنه لما أفاق من غمرته، وما خامره من سكرته، قال لا يرفع الجزع

---

(١) المصدر نفسه، ج١ ص ٢١٢.

البلوى ولا إلى لئيم من شكوى، ثم إنه توجه لقاضي القضاة. وإمام النحاة، فلما وقف بين يديه، سلم عليه، وقال أيد الله القاضي، وتقبل منه المستقبل والماضي.

يا حارِ لا أرمَيْن منكم بداهية لم يلقها سوقة قبلي ولا ملك

فقال القاضي أوجز في الكلام وبين المقصود والحرام، فلما شرح له القصة، قال له أزلت عن قلبك كل غصة، وحق من رفع الخضراء وبسط الغبراء لأجبرن قلبك المكسور، ولأسكننك أعالي القصور، ولأوسطنك بين حالين حتى تكون بينهما كهلال بين نجمين، ومن كلام العرب «هذا بسرا أطيبُ منه رطبا»[1].

٨ ـ أبو اسحق التادلي:

لقد رأينا في القرن التاسع النزعة الموسوعية عند علماء هذا العهد، وكان جلال الدين السيوطي نموذجاً لهذه الفئة من المشاركين الذين كادوا أن يبلغوا، ـ أو بلغوا ـ رتبة الاختصاص في مجموعة من العلوم الإسلامية، بما فيها اللغة والنحو، ثم مارسوا التدريس والكتابة في أكثرها.

واستمر هذا الاتجاه في القرن العاشر حيث نرى عالماً مثل ابن غازي المكناسي يمتد نشاطه العلمي إلى علوم القرآن، والحديث، والفقه ويقوم مع ذلك بشرح ألفية ابن مالك ضمن مؤلفاته المعروفة. ثم رأينا الحركة الثقافية التي انطلقت مع تأسيس الزوايا والتي أعادت نوعاً من التركيز والتخصص في صفوف علمائها أمثال محمد المرابط الدلائي، الذي يعتبر امتداداً لجمهرة نحاة مدرسة ابن مالك في مصر. غير أننا نلاحظ خلال القرن الثاني عشر عودة الاتجاه الموسوعي، عند ابن الشرقي، وابن زكري. وعند نمط من العلماء المعروفين بشيوخ الجماعة.

ومن بين الذين يمثلون هذا النهج أصدق تمثيل أبو اسحق إبراهيم التادلي

(١) حاشية ابن الحاج، ج١ ص ١٧٨.

الرباطي (ت ١٣١٠هـ)، ذلك أن شيخ الجماعة تناول في دراسته وتدريسه وكتابته جميع العلوم المتداولة في عهده، فشملت مصنفاته علوم القرآن والحديث. فشرح درر ابن برى في التجويد، ووضع حواشي على مورد الظمآن للخراز، وعلى شرح الجعبري للشاطبية، وله حاشية على تفسير الجلالين و«الإتقان» للسيوطي. وتناولت حواشيه موطأ الإمام مالك، وسنن أبي داوود وألفيتي العراقي في مصطلح الحديث والسيرة النبوية، و«مواهب» القسطلاني، وسيرة نور الدين الحلبي، وله في الفقه وأصوله مجموعة من الشروح والحواشي على أكثر المتون التي كان يقوم بتدريسها إلا أن أكثرها لم يقدر له إتمامه. ومما يلفت الانتباه أن شيخ الجماعة التادلي ألف في فنون أخرى كثيرة كالمنطق والبيان، والتاريخ، والجغرافيا، والهندسة والحساب والتوقيت والفلك، والعديل، والطب، والتصوف، والجداول، والعلوم البحرية، والموسيقى[(١)].

ويقول عنه العلامة المرحوم عبدالله الجراري. «علمنا أن شيخ الجماعة العلامة أبا إسحق التادلي بلغ بانكبابه على التقييد والتسجيل درجة عالية، وطاقة علمية كبرى جعلته ينتج أكثر ما يمكن من مصنفات ومؤلفات وحواشٍ وتعاليق قيمة في غير ما علم وفن، ويذهبان بذاكرتنا إلى عصر دائرة المعارف الإسلامية العلامة جلال الدين السيوطي، ولا بدع أن يمتد هذا الحبل الثقافي المتين إلى عصر المترجم التادلي الذي يعد هو الآخر مجدد القرن»[(٢)].

أما كتب الشيخ التادلي في النحو فقد تميزت بالمسلك التربوي الذي تمليه مهنته التدريسية، فله على المقدمة الأجرومية عد شروح متفاوتة في المستويات، منها «الهداية لأهل البداية» وهي كاسمها مخصصة للمبتدئين، وكان قد ألف قبله شرحاً عليها سماه «بالشافي» مناسباً للمتوسطين من الطلاب، وهو مختصر من شرحه «الكافي» الذي ألفه للمتقدمين في الدراسة النحوية. وهكذا نراه أعد

---

(١) حول ترجمة أبي اسحق التادلي، راجع الدراسة التي خصه بها العلامة عبدالله الجراري تحت عنوان شيخ الجماعة العلامة أبو إسحاق التادلي الرابطي.

(٢) الجراري أبو اسحق التادلي، ص ٥٩ ـ ٨٩.

لمراحل التعليم الثلاث التقليدية كتبا مدرسية متدرجة مع مراتب الطلبة.

وفي مستوى ما يمكن أن نسميه بالتعليم العالي والبحث العلمي، قام الشيخ التادلي بمجموعة من الحواشي والشروح نتصور أنها كانت عبارة عن المحاضرات التي يلقيها على الطلبة المتخصصين، منها حواش على تصريح الأزهري، وعلى شرح ابن غازي للخلاصة، وشرح الدسوقي على مغنى اللبيب، وعلى شرح ابن زكري للفريدة وعلى شرح أبي زيد المكودي. كما صنف شروحاً مستقلة على الخلاصة والكافية والتسهيل، وعلى كافية ابن الحاجب وعلى جمل المجرادي[1].

وفي عهده، أحييت سُنَّةُ الاحتفاء بختم دراسة الكتب العلمية، وصارت مناسبة للتنويه بالعالم شعراً ونثراً، ونشير من ذلك على سبيل المثال إلى ما قاله الأديب محمد بن العباس قباج في ختم العلامة الأستاذ المرحوم عبدالله الجراري للأجرومية في قصيدة أولها:

هنيئاً للصديق بذا الختام ... وبالفوز المبين وبالتسامي

فقد برهنت عن علم وفهم ... وأظهرت الحقائق للأنام

٩ ـ السلطان المولى عبد الحفيظ العلوي:

ليس من المستغرب أن يكون الملك عالماً متبحراً، أو شاعراً مبدعاً، لكن من الغريب والنادر أن نراه من علية ذوي الاختصاص في أكثر من علم وفن، ذلك أن في تدبير الحكم شغلاً شاغلاً عن تكريس الأوقات للعلم، الذي لا يعطي جله إلا لمن أعطاه كله، وفي ملوك المغرب نلاحظ عدة استثناءات تكاد تكون هي القاعدة نذكر منها تخصص السلطان مولاي محمد بن عبدالله في الحديث والسلطان مولاي عبد الحفيظ في النحو.

لقد وصفه الناشر الذي طبع كتابه: «القول المختار على الألفية والاحمرار»

(١) المصدر نفسه، ص ٥٩.

قائلاً: إنه ذو الفصاحة المتناهية، والبلاغة السحبانية، والأساليب القرشية، والمواد اللغوية، الحافظ الحجة بالإطباق،الحائز قصب السبق في كل الفنون على الإطلاق، محيي رسوم الهمم السلطانية الجامع بين وراثة الخلافة والعلوم النبوية، الإمام الأوحد، والعلم المفرد، عالم الأمراء، وأمير العلماء، أبو المعالي مولانا عبد الحفيظ.

أ) نشاطه العلمي:

إن من ألف عبارات المقرظين والمترجمين، ونزعتهم في الإطراء، يحتاج إلى إمعان النظر في إنتاج المعنيّ بالتقريظ، لاسيما إن كان من ذوي الرتب العالية، غير أننا هنا أمام استثناء ثان، وهو أن من قرأ ما كتبه السلطان المولى عبد الحفيظ في النحو لا يسعه إلا أن يصنفه في مصاف كبار العلماء والنحويين، كما تدل عليه مؤلفاته في مختلف العلوم الإسلامية ومنها:

١. العذب السلسبيل في حل ألفاظ خليل[١] (طبع منه جزء يتعلق بالمقدمة ـ ١٣٢٦ فاس).

٢. نظم جمع الجوامع (المطبعة المولوية ـ فاس ١٣٢٢) بدأه بقوله:

يقول عبد لفظه قد اتصل   باسم الحفيظ راجياً فضلاً وصل

طبع بتصحيح محمد الأمين ابن الوقف الشنقيطي.

٣. كشف القناع عن اعتقاد طوائف الابتداع (ط ١٣٢٢ الولوية).

---

(١) وقد قرظ هذا النظم العلامة محمد يحيى بن أبوه اليعقوبي الشنقيطي لما اطلع عليه وخاطب مؤلفه بقوله من قصيدة طويلة:

إلى سيدي عبد الحفيظ الذي له   عُلاً ضاق عن تعدادها القطر والرمل
فجد علم الدين بعد اندراسه   فلم يعف عنه بعد باب ولا فصل
تحية ود من محب مقصر   يضيق به عما يناسبك الحمل

راجع رحلة محمد يحيى بن أبوه، ص ٥٦.

٤. نظم الشمائل (طبع بالمطبعة المولوية سنة ١٣٢٢).

سميته بتحفة الأنوار نظماً على شمائل المختار[1]

٥. نظم مصطلح الحديث (طبع بالمطبعة المولوية سنة ١٣٢٢) واستهله بقوله:

يقول عبد قد أضيف للحفيظ وأسأل الله النجا مما يغيظ

وبعد فالقصد بهذا المنتظم مصطلح الحديث في بحر أتم

معتمداً ألفية العراقي وشرحها لعالم الآفاق[2]

٦. نظم في البلاغة سماه «نيل النجاح والفلاح، في علم مابه القرآن لاح» (طبع بالمطبعة المولوية سنة ١٣٢٢).

٧. نظم كتاب ياقوتة الحكام في مسائل القضاء والأحكام (ط سنة ١٣٢٢)، بدأه بقوله:

عبد الحفيظ قائل نجل الحسن، ما ذكره يطلب في كل زمن.

ب) تصانيفه النحوية:

أما مؤلفاته النحوية فمنها شرح ألفية ابن مالك واحمرار ابن بونة، شرحٌ نشر منه جزآن، وصلا إلى حروف الجر. ونظم على مثال ملحة الإعراب، ونظم التسهيل إلى غاية إعراب الفعل، وأهم أنظامه نظمه للمغني الموسوم بالسبك العجيب.

ولقد وسع اطلاعه المسائل الأصولية التي لها علاقة بالمباحث النحوية، ففسر الاستثناء المتصل بما حكم فيه على الجنس بالنقيض، وبيّن أن المنقطع ما حكم فيه على غير الجنس مثل قام القوم إلا فرساً، أو بغير النقيض مثل قوله تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ﴾ [الدخان/٥٦]. واستطرد على

(١) راجع مقدمة النظم.
(٢) نفس المصدر.

ذلك قول سيدي عبدالله بن الحاج إبراهيم الشنقيطي في مراقي السعود:

والحكم للنقيض للحكم حصل لما عليه الحكم قبل، متصل
وغيره منقطع ورجحا جوازه وهو مجازاً وضحا[1]

ولقد توثقت صلته العلمية بالشيوخ الشناقطة، واستحسن طرقهم في البحث، وصنيعهم في نظم المسائل النحوية، فكان عارفاً بأنسابهم، ومشاربهم، مميزاً لكل واحد منهم باسمه ووسمه: من أمثلة ذلك أنه أورده لسيدي عبدالله بن الحاج حمى الله أبياتاً من نظمه في النحو يقول فيها:

الحال والنعت لدى الموارد مع خبر تسقى بماء واحد
كل يجيء جملة ومفردا وربما أفرِد أو تعددا[2]

وبين المولى عبد الحفيظ أن سيدي عبدالله هذا ليس ابن الحاج ابراهيم صاحب مراقي السعود. ويبدو أن المولى عبد الحفيظ قد تركزت معارفه في المدرسة الشنقيطية، التي اعتمد منهجها في الشرح والنظم. وفي الأصول المرجعية، وهي مدرسة ابن مالك والمختار انجبان الشنقيطي والمختار بن بونا الجكني، والشيخ ابن حبت القلاوي، وسيدي محمد الأغطف الحوضي فلقد قال المولى عبد الحفيظ: إن ابن بون العالم بكل الفنون. قد أعطى مفاتح العلوم واطلع على منطوقها والمفهوم[3]. أما العلاقة بينه وبين ابن حبت فتتجلى في التقارب والتوارد بين شرحيهما مما جعل الناشر يأتي «بشرح القول المختار» على هامش مختصر مواهب ابن حبت. ثم إنهما اشتركا في المراجع الأساسية من شراح تسهيل ابن مالك المعروفة.

اعتاد المولى عبد الحفيظ أن يردد ذكر اثنين من شيوخه، ويورد إملاءاتهما

(١) مراقي السعود في باب التخصيص.
(٢) راجع القول المختار باب النعت.
(٣) راجع القول المختار، المقدمة.

وانظمامها، وهما مولاي علي الروداني الإدريسي[١]. وسيدي محمد الأغطف[٢] فنراه يقول: ومن إملاءات شيخه سيدي محمد الأغطف قوله في علامات الإلغاء. تتميماً لقول ابن مالك في الموصول:

«ومثل ماذا بعد ما استفهام … أو من إذا لم تلغ في الكلام»
علامة الإلغاء نصب البدلِ … أو الجواب بعد «ماذا» فاقبل
بعكس رفع فيهما قبل الذي … يرجع الإلغاءَ عنهم فخذ

ومنها قوله في إعراب الكاف المتصلة بأرى التي بمعنى أخبر، فقال:

بعد أريت أخبرَ أتى استفهام … ظاهراً أو ينوي ولا ملام
مستأنف عند الرضى وابن هشام … مفعول آخر والأول إمام[٣]

وأهم ما كتبه المولى عبد الحفيظ في النحو كتابان وهما شرحه للألفية واحمرار ابن بونا، ونظمه لمغني ابن هشام الذي سماه السبك العجيب في نظم مغني اللبيب.

القول المختار في شرح الاحمرار:

وفي هذا الشرح لم يفتأ المولى عبد الحفيظ يؤكد انتماءه لمدرسة ابن مالك، ويشيد باختياراته وآرائه، ويرد على المعترضين عليه، ومن أمثلة ذلك انتقاده للإمام السيوطي في قوله في الفريدة إنها:

فائقة ألفية ابن مالك

فرد عليه قائلاً: إنه في آخرها اعترف أنه أخذه من التسهيل والخلاصة، وأنه لا ينبغي لأحد أن يعترض على أحد بكلامه. كما التمس له العذر في قوله هو:

---

(١) راجع الإعلام، ج ص الولاتي.
(٢) سيدي محمد الأغطف الوسري ابن أحمد مولود الشنقيطي، وهو شارح السبك العجيب في نظم مغني اللبيب. وقد طبع بولاق عام ١٣٢٦هـ.
(٣) القول المختار.

فـــائــقــة ألــفــيــة ابـــن مـــعـــطِ

لأنه لم يأخذها من أرجوزة ابن معطي، على عكس ما وقع للسيوطي(١).

غير أن إشادته بابن مالك لم تحل دون إبداء بعض الملاحظات على أقواله، وتصويب بعضها. من ذلك ما نبه عليه في شأن الدعاء، وفضل تعميمه، فصوب قول ابن مالك:

والله يـقـضـي بـهـبـات وافـره   لـي ولـه فـي الـدرجـات الآخـره

بقوله:

والله يـقـضـي بـهـبـات جـمـه   لـي ولـه ولـجـمـيـع الأمـه

وهو قريب من قول الأشموني:

والله يـقـضـي بـالـرضـى والـرحـمـه   لـي ولـه ولـجـمـيـع الأمـه(٢)

كما اقترح تصويباً لقول ابن مالك:

والـرفـع فـي غـيـر الـذي مـر رجـح   فـمـا أبـيـح افـعـل ودع مـا لـم يُـبـح

بقوله:

والـرفـع فـي غـيـر الـذي مـن رجـح   ولـيـعـط مـرفـوعاً كـمـا قـد اتـضـح(٣)

ومن ملاحظاته على ابن مالك تعليقه على قوله:

واسـم وفـعـل ثـم حـرف الـكـلـم

فقال: إن هذا التقسيم مردود لأنه ليس من تقسيم الكلي إلى جزئياته ولا من تقسيم الكل إلى أجزائه. فالأول يصح الإخبار عنه بالمقسم. وهنا لا يمكن أن تقول «الاسم كلم» لأن الاسم نوع منه، والثاني شرطه أن لا يسمى كلا حتى

---

(١) نظم مغني اللبيب، طبعة فاس ١٣٣٠هـ، صفحة العنوان.

(٢) مغني اللبيب، ص ١.

(٣) القول المختار المقدمة.

تجتمع الثلاثة: ثم استحسن تخريج ابن هشام في التوضيح، وهو تقدير العبارة على النحو التالي: «الكلم واحده كلمة»، وهي أي الكلمة اسم وفعل وحرف.

ثم إنه مع تقديره لمكانة ابن بونا في العلم، لاحظ عليه بعض الخلل في بعض المسائل، منها قوله: كان على ابن بونة قبل قوله:

لا تعبأن بأول قد جعلا　　　وصفا بل الثاني اجعلنه أولا

أن يزيد بيتا مفسراً لقاعدة استثناء العدد مما يليه، واقترح هو البيت التالي:

واستثن كل واحد مما يلي　　　إذا تعددت وجوباً فاعقِل[1]

وتنبيهاته على أغلاط النحويين ما عزاه للمحشي أحمد بن الحاج، وهو إعرابه لقول الشاعر:

فموشكة أرضنا أن تعود　　　خلاف الأنيس وحوشاً يبابا

إذ قال ابن الحاج: إن «موشكة اسم فاعل، وأرضنا» اسمها. فقال إنه غلط منه أو من الناقل، لأنه ينزه ابن الحاج عن الجهل بها. أما هو فقد أعرب «موشكة» خبراً مقدماً، وفيه ضمير هو اسمها. و«أرضنا» مبتدأ مؤخر[2].

كما على الجزولي في منعه دخول لام التعليل على المصدر المجرد من الألف واللام، مستدلاً بقول الشاعر:

من أمكم لرغبة فيكم ظفِر　　　ومن تكونوا ناصريه ينتصر[3]

ومن أطرف اعتراضاته اعتراضه على جمهور شراح الألفية في تقرير معنى بيت ابن مالك، المشهور وهو:

نحوَ أظن ويظنانني أخا　　　زيداً وعمرا أخوين في الرخا

---

(1) القول المختار المقدمة باب الاشتغال.

(2) القول المختار وحاحشة ابن الحاج (باب كان وأخواتها).

(3) القول المختار الاستثناء.

فقال: أظن ويظناني تنازعاً في زيد وعمر وأخوين. «فأظن» يطلبهما مفعولين وأعمل فيهما. و«يظناني» طلب زيداً وعمراً فاعلاً، وأخوين مفعوله الثاني. فأضمر الألف في يظناني وبقي يطلب المفعول الثاني. فإن أضمِر موافقاً لتاء المتكلم لم يوافق أخوين.

وعلق المولى عبد الحفيظ قائلاً: هذا ما أطبق عليه شراح الألفية وهو غلط فاحش. لأن «يظناني لا تطلب أبداً» أخوين. إذ لا يمكن أن يقال «يظناني أخوين»(١).

ومما يذكر في هذا الشرح إفادته من القضايا البيانية، وقراءته لكتاب السعد التفتزاني، وحاشية الدسوقي على المغني فقال: لفقت أبياتاً في أقسام «ال» عند قراءتي للسعد وهي:

إعلم بأن أل على قسمينِ ... مبسوطة فخذ بدون مين
فأول بلام عهد تُسمى ... خارجي ولثلاث تنمى
عهدٍ صريح، أو كنانيّ، علمي، ... فاسمع لما أذكره بفهم
فإن يكن مدخولها صريحي ... فهو، والا فِكناً مليحي
واجتمعا في قوله ليس الذكر ... في الوحي إن فهمت ما في مستطر
وإن يكن عُلمَ عند من خطب ... حضر أم لا فبعلمي حسب
وذا الأخيرُ عند أهل النحو ... منقسم بشرط ما قد يحوي
عهدُ حضور أن يكون حاضرا ... صاحبه أو لا بذهني يرى
ثانيةٌ لام الحقيقة ترى ... وهي على أربعة فحررا
لامُ الحقيقة ولام الجنس ... تسمَّى أيضاً فانف رفع اللبس
ولام عهد الذهن واستغراق ... وهي على قسمين في افتراق

---

(١) القول المختار (كان وإخوتها).

فإن تشر بها إلى الحقيقه   من حيث هي فهي لها حقيقه
وإن لها أشير في ضمن فرد   كالذيب بعد الأكل ذهنياً يَرِدْ
وأما الاستغراق فهو ينقسم   إلى حقيقي وعرفي علم
فإن يك اللفظ يعمُّ المفردات   وضعاً فللأول جاء بالثبات
وذاك مثل آية في العصر   أعني به الإنسان يا ذا الفخر
وإن يعمَّها ولكن عرفا   فلام الاستغراق عرفا ألفا
كقولنا إن الأمير قد جَمع   أهل أمانة وخير وورع
فبان أن عهد أهل النحو   بخالف البيان فافهم وارو
أفاد ذا العلامة الدسوقي   فادعُ لشيخ عارف صدوق[1]

السبك العجيب:

يقول العلامة محمد العاقب، في تقريظ هذا النظم:

كفى الطلاب عن مغنى اللبيب   نظامُ الدر بالسبك العجيب
فما جهل الأريب لما حوى من   لباب النحو يُحْسَنُ بالأريب
تبدَّى من نتائج فكر مَلْك   له ملك الجماجم والقلوب
إمامٌ من إمام، من إمام   أديب من أديب من أديب
كسا معنى العدالة مذ تولي   طريق الحق سابغة الجيوب
فما عبد الحفيظ له مدان   على وجه البسيطة من عريب

وقد بدأ نظمه قائلاً:

عبدُ الحفيظ قال وهو ارتسما   سُماً له والعلَويُّ المنتمى

(١) القول المختار (المفعول لأجله).

الحمد لله الذي قد انتخب — من اللغات ما انتمت إلى العرب
ثم الصلاة والسلام أبدا — على رسول مجتبى ومقتدى
وبعد إني أطلب الرحمانا — عوناً يكن رفعة وشانا
على الذي قد رمتُ من تدوين — معاني الحروف للتبيين
أعني الذي ثبت في مغني اللبيب — مع قواعد لها يصبو الأريب
عوناً يكون فضله لا يجحد — واسطتي في مطلبي محمدُ
وربما زدت هنا مسائلْ — تفيد كل منته وسائل
مما أفادنيه درس المتقنين — مما انطوت عليه كتب الأقدمين
كشارحيه، والفقيه الراسي — بدرِ العلا التهاميِّ المكناسي[1]

وإن إقدامه على نظم المغني جعل آفاقه تتسع في الفكر النحوي، ويرى في نفسه نزعة إلى الوقوف عند وظائف حروف المعاني، وأدوات الإعراب. وكثيراً ما استطرد في شرحه نماذج من هذا النظم، تناول فيها اختصاص الحروف، وعمل «إنْ» وأحكام «أيْ». وقواعد ابن هشام نورد منها مقتطفات مع نماذج من شرح محمد الأغظف الشنقيطي وحاشية الروداني الادريسي.

فقال في ضوابط اختصاص الحروف:

وهاكَ ضابطاً تجده جامعاً — حكم الذي ومعه نزعا
فإن يكن أفاد معنى زائدا — مدخوله قبل به ما عهدا
أعمل كالنفي بلم للفعل — فالنفي نال أخذه من فعل
إلا فأهمِلْهُ كسين سوفا — إذ لخلوص الفعل فيه يُلفى[2]

---

(١) القول المختار (باب المعرفة والنكرة)، قارن هذه المنظومة بما يأتي من تحقيق مختص بابه الشنقيطي في «ال» ونظمه لمحمد الحسن بن أحمد الخديم.
(٢) القول المختار.

وفي إعمال «إن» يقول:

وانصب بأن المبتدأ اسماً والخبر — رفعاً له اعتمد وهذا مشتهر
وربما نصب جزأين كما — رفعهما من بعده أيضاً سما[1]

ومن أنظامه في أحكام «أي» قوله:

لأي أحكام أتت مفترقه — نظمتها تذكرة محققه
إن يحذفا أو يذكرا اعرب مطلقا — كحذفه وذكره نلت التقى
وعكس ذي فيها البنا قد وضحا — فادع لمن أفادها ونصحا

ج) نماذج من نظمه لقواعد المغني:

ونورد من نظم المؤلف لها دون استقصائها، الأمثلة التالية لنوضح منهج الناظم والشارح والمحشي:

القاعدة الأولى:

يقول الناظم:

وربما حكم للشيء بما — أشبه لفظاً ثم معنى أو هما

ويقول الشارح: إن من أمثلة هذه القاعدة، زيادة الباء في خبر «أن» المفتوحة في قوله تعالى. ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ﴾ (الأحقاف ـ الآية ٣٣). ومنها حذف خبر المبتدإ بعد إنَّ ولكن وأنَّ اكتفاء بخبرها عن خبر المبتدإ بعده نحو: «إن زيدا قائم وعمر» وهذا هو معنى قول ابن مالك:

وجائز رفعك معطوفاً على — منصوب إنَّ بعد أن تستكملا

وفي آخر نظم هذه القاعدة يقول الناظم:

---

(١) فتح الصمد ج٢ ص ١٦٨ وما بعدها.

كذاك ما أعطيَ حكم الشيء أي لشبهه لفظاً ومعنى يا أخي

ويقول الشارح إن من ذلك رفع أفعل التفضيل قياساً له على أفعل التعجب لأن لفظها ومعناهما واحد، ومنه تصغيرهم أفعل التعجب في قول الشاعر:

يا ما أميلح غزلاناً شَدَنَّ لنا من هؤلياكن الضالُ والسَّمُرُ

ويعلق المحشي الروداني على الشارح في هذا البيت فيقول: قوله شدن: شُدونُ الظبي قوته، واستغناؤه عن أمه، والضال السدر البري، والسمر كعضد من شجر الطلح.

والبيت من قصيدة للعرجي على قول العيني ومنها:

حوراء لو نظرت يوماً إلى حجر لأثرت سقَماً في ذلك الحجر

إلى أن يقول:

بالله يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاي منكن أم ليلى من البشر

وبعده «ياما أميلح» البيت.

القاعدة الثانية:

يقول الناظم:

وربما أعطي شيءٌ حكم ما جاوره كجُحرِ ضب فاعلما

وبعضهم أنكر ذا وجعلا ما بعد ضب صفة له حلا

ويقول الشارح: يعني أن القاعدة الثانية هي إعطاء شيء حكم ما جاوره كقوله:

هذا جحر ضبٍ خَرِبٍ، وخرب نعت لجحر

مثل قول امرئ القيس:

كأن أبانا في أفانين وَدْقِهِ كبير أناس في بجاد مزمل

ومنه في العطف نحو «وحور عين» بالجر بمجاورة المجرور، وهو معطوف على «ولدانُ» فاعل يطوف (إشارة إلى الآيتين ١٩ و٢٥ من سورة الواقعة): ثم ذكر أن السيرافي والمبرد تأولا «خرب» نعتاً لضبٍّ.

القاعدة الثالثة:

واللفظ إن يشرب لمعنى ظهرا لغيره فاحكم به فيما جرى
وسَمِّيَنْهُ إن يجئ تضمينا لعلة بينة أبينا
وهو على قسمين في نهج العرب نحوي أو بياني نلت الأرب
فأول جعلك ما قد تركا حالا من الفعل الذي قد سلكا

ومثل الشارح لهذه القاعدة بعدة آيات منها، ﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ﴾ (البقرة ـ الآية ٢٣٥)، بتعدية تعزموا لأنها تضمنت معنى تنووا. ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ (النساء ـ الآية ٢)، أي لا تضموها إلى أموالكم، ومن التضمين في الشعر قول أبي كبير الهذلي:

حملت به في ليلة مزءُودة كُرها وعَقْدُ نطاقها لم يُحْلَلِ

وقد أتى الروداني بأبيات أبي كبير الهذلي التي أولها:

ولقد سريت على الظلام بِمغشَمٍ جَلْدٍ من الفتيان غير مثقَّلِ
ممن حملن به وهن عواقد حُبُكَ النطاق فشب غير مهبل

حملت به البيت:

فأتت به حُوشَ الفؤاد مبطَّناً مُهُداً إذا ما نام ليل الهَوْجَلِ

القاعدة الرابعة:

وغلبوا شيئين مهما وردا للاختلاط أو تناسُبٌ بَدا
كالمشرقين المغربين الأبوين والقمرين العمرين، الخافقين

ومما مثل الشارح به في القمرين، قول المتنبي:

واستقبلتْ قمر السماء بوجهها فأرتنيَ القمرين في وقت معا

قال الروداني. وقبل هذا البيت:

نشرتْ ثلاثَ ذوائب من شعرها في ليلة فأرت لياليَ أربعا

ثم قال: وكأنه معرِّض بقول الشارح، إنهما الشمس والقمر، إن القمر يسطع في صفاء وجهها، كما قال الشاعر:

وإذا نظرتَ إلى محاسن وجهه ألفيت وجهك في سناه غريقا

القاعدة الخامسة:

وعبَّروا بالفعل عن أمور وقوعه الإشراف في المشهور

إرادة له وقدرة نعمْ بثالث من بعد شرط ملتزم

يقول الشارح: يعني أن العرب يعبرون بالفعل عن أمور أحدها وقوعه وهو الأصل ولا يحتاج إلى تمثيل، والثاني مشارفته نحو ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ﴾ (البقرة ـ الآية ٢٣١) أي فشارفن بلوغه، لأن الإمساك لا يكون إلا قبل انتهاء أجل العدة ومثل له في الشعر بقوله:

إلى ملك كاد الجبالُ لفقده تزول وزال الراسياتُ من الصخر

الثالث: إرادته نحو قوله ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ (النحل ـ الآية ٩٨) أي إذا أردت قراءة القرآن. والرابع القدرة عليه نحو قوله تعالى: ﴿وَعْدًا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ ﴿١٠٤﴾﴾ (الأنبياء) أي قادرين ومَثَّل المحشِّي لوقوع الفعل بنحو: قام زيد، وضرب زيد عمرا.

القاعدة السادسة:

قال الناظم:

وعبَّروا عما مضى والآتي بحاضر في مَهْيَعِ الثَّبَات

لأجل ذا رد على الكسائي بقولة مشهورة للرائي

إذ أعمل اسم فاعل للماضي وقوله بذاك غير راض
أجيب عنه بالحكاية وذي أعني بها الحال التي مضت خذ

ومثل الشارح الحاضر في المستقبل بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ (النحل ـ الآية ١٢٤). لأن لام الابتداء تُصَيِّر المضارع للحال، ومن قوله: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾ (يس)، ومنه عند الجمهور. ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ (الكهف ـ الآية ١٨). أي يبسط وفي هذا رد على الكسائي الذي قال إن اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي يعمل اعتباراً بمضي القصة، ويقول الجمهور إنه على تقدير حكاية الحال.

ومن حكاية المستقبل قوله عز وجل: ﴿وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ ﴿٧٢﴾﴾ (البقرة).

ومن حكاية الماضي في الحال قول الشاعر:

يغشون حتى ما تَهِرُّ كلابهم لا يسألون عن السواد المقبل

يرفع تَهِرُّ على الحال.

وأورد المحشي أبيات حسان التي قبل هذا البيت، وقال إنها قيلت قبل تحريم الخمر:

إن التي ناولتني فرددتها قتلت قتلت فهاتها لم تقتل
كلتاهما حلب العصير فعاطني بزجاجة أرخاهما للمفصل

القاعدة السابعة:

وربما لفظ يجي مقدرا وجعلوا التقدير فيما قُدِّرا
ومنه آية برد الافترا وآية الظِّهار فيما حررا

فقال الشارح: إنهم يقدرون لفظاً من لفظ آخر ويقدرون لفظاً آخر من المقدر، نحو ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا الْقُرْآنُ أَن يُفْتَرَىٰ﴾ (يونس ـ الآية ٣٧) فـ «أن»

والفعل في تأويل مصدر أي افتراء، والمصدر مؤول باسم المفعول، وكذلك. ثم يعودون لما قالوا، فـ «ما» والفعل في تأويل مصدر أي لـ «قولهم»، والمصدر مؤول باسم المفعول للمقول فيهن.

القاعدة الثامنة:

واغتفروا لدى أواخرٍ ولم يغتفروا في أولٍ كما انحتم
ككل شاة قل وسخلتيها ورب صالح وما عليها
عطف يا أخي من ذي معرفه فهكذا روي عن ذي معرفه

ويقول الشارح: يغتفرون في الأواخر ما لا يغتفرون في الأوائل كقولهم كل شاة وسخلتها بدرهم، فسخلتها معرفة معطوف على شاة والعامل في المعطوف عليه هو العامل في المعطوف، و«كل» لا تضاف لمعرف مفرد فيجاب بأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع، ونحو

«وأي فتى هيجاء أنت وجارِها»

فجارها معطوف على فتى المجرور بأي وهي لا تضاف إلى معرفة مفردة فيجاب بما تقدم، وكذلك رب صالح وأخيه، ونحو ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ۝٤﴾ (الشعراء). «فظلت» معطوف على جواب الشرط وهي لا تصلح أن تكون جواباً لأن فعل الشرط إذا كان مضارعاً لا يكون الجواب ماضياً إلا في الشعر.

ويعلق المحشي قائلاً: (قوله إلا في الشعر) ذهب الفراء إلى أن ذلك يكون في النثر، واختاره ابن مالك مستدلاً بقوله صلى الله عليه وسلم: «من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له».

القاعدة التاسعة:

توسعوا في الظرف والمجرور لأجل ذا قد قيل في المسطور

فَصْلٌ لِفعل ناقص قد ذكرا　　　عن اسمه خبره قد سطرا

ويقول الشارح: يعني أن العرب يتوسعون في الظرف والمجرور ما لا يتوسعون في غيرهما، ولذلك فصلوا بهما الفعل الناقص من معموله نحو كان في الدار عندك زيد جالساً، وذكر الناظم والشارح أمثلة من هذا التوسع نحو «ما أحسن في الهيجاء لقاءَ زيد» وكقول الشاعر:

ولا تلحني فيها فإن بحبها　　　أخاك مصاب القلب جمٌّ بلابله

وقول الآخر:

أبَعْدَ بُعْدٍ تقول الدار جامعة　　　شملي بهم أم تقول البعد محتوما

ففصل بين همزة الاستفهام و«تقول» بالظرف.

وعلق المحشي منبهاً على مذهب ابن السراج وأبي علي في جواز إيلاء كان وأخواتها معمول خبرها نحو كان طعامك يأكل زيد، وجوزه الكوفيون مطلقاً مستدلين بقوله:

قنافذ هداجون حول بيوتهم　　　بما كان إياهم عطية عوّدا

وفي معرض وجوب باب الترتيب في باب «إنَّ» إذا لم يكن الخبر ظرفاً أو جارّاً ومجروراً قال المحشي: وما أحسن ما أنشده بعضهم في هذا المعنى:

كأني من أخبار «إنّ» ولم يجز　　　له أحد في النحو أن يتقدما

على حرف جر من نداك يجرني　　　إليك فأضحي في علاك مقدَّما

ولما استشهد الشارح بقول الشاعر:

وقالوا تعرفها المنازل من منى　　　وما كل من وافى منى أنا عارف

قال المحشي وبعده:

ولم أنس منها ليلة الجزع إذا مشت　　　إلي وأصحابي منيخ وواقفُ

وذكر أنه لمزاحم بن الحرث العامري العقيلي، الذي كان جرير يشيد بشعره.

القاعدة العاشرة:

والقلب في شعرهم كثير ومنه بيت شعرهم مشهور
وَبَلَدٍ مُغْبَرَّةٍ أرجاؤه كأنَّ لونَ أرضِهِ سماؤُهُ

وبين الشارح أن أصل التشبيه في البيت كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه فعكس التشبيه مبالغة.

وقال المحشي، وبعد البيت:

وصبحت في ليلة أصداؤه داع دعا لم أدر ما دهاؤه

القاعدة الحادية عشر:

وربما أعطي لفظ حكم ما شابهه وذا لديهم ينتمى
من ذاك «غير» أقرضوها حكماً «إلا» و«إلا» حكم «غير» ينمى

ثم أورد الناظم زيادة على غير و«إلا» إهمال «أن» المصدرية حملا على «ما» وإعمال «ما» حملا على «أن» في نحو قوله صلى الله عليه وسلم: «كما تكونوا يولى عليكم» وكذلك إهمال «إن» حملا «على لو»، ومثل لهما الشرح بقوله: «فإن لا تراه فإنه يراك».

وقول الشاعر:

لو يشأ طار بها ذو ميعة لاحق الآطال نهد ذو خصل

وتعقب المحشي استدلال الشارح بحديث: «كما تكونوا» أن الأولى أن تكون النون حذفت للتخفيف وقد جاء ذلك نظماً ونثراً، وأورد أبياتاً في حذف نون الرفع لم يذكر قائلها وهي:

ونون رفع حذفت لنون وقايةً كمثل تامروني
ونون توكيد وللوزن سلب ولمناسبة فعل ما صحب
مؤخَّراً ففي الصحيح دونوا «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا»

أو مـتـقـدّمـا عـلـيـه وحُـكـي «أبيت أسري وتبيتي تدلكي»

وفي ختام القاعدة الحادية عشر يقول الناظم:

أمـا دخـول أحـرف الـجـر عـلـى بـعـض بـمـعـنـاه فـشـيء قـد عـلا

ولـو تـتـبـعـنـا الـشـواهـد الـتـي أتـت لـهـا لـطـال أمـر الـمـثـبـت

وفـي الـذي ذكـرتـه كـفـايـه فـاعـن بـه فـإن ذاك غـايـه

وذكر الشارح أن تعاقب حروف الجر مقيس عن الكوفيين وأورد أمثلة منها الباء بمعنى «عن» في قوله تعالى: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ۝٥٩﴾ (الفرقان).

واللام بمعنى «في» نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيامة، والباء بمعنى «على» في نحو ﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ﴾ (آل عمران ـ الآية ٧٥).

وقد حاولت استبانة مواضيع هذا التعاقب ووضعت له جدولاً يتضمن نتيجة ما اطلعت عليه فلاحظت أن «إلى» تأتي بمعنى «في» و«اللام»، وأن الباء تأتي بمعنى «إلى» و«في» و«على» و«عن» ومن، وأن «في» تأتي بمعنى «إلى» وبمعنى الباء وعلى، وأن «على» تأتي بمعنى الباء ومعنى «في» وعن وبمعنى اللام، وأن «عن» تجيء بمعنى الباء و«على» و«في»، وأن اللام تأتي بمعنى «إلى» و«في» و«عن» ومن، وأن «من» تجيء بمعنى الباء ومعنى «في» و«على» وعن واللام.

والجدول التالي يعطي الأمثلة على هذا التعاقب:

	إلى	الباء	في	على	عن	اللام	من
إلى			﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [النساء/ ٨٧]			﴿وَمَن يُسْلِمْ وَجْهَهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [لقمان/ ٢٢]	
الباء					﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ [آل عمران/ ٧٥]	﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا ۝﴾ [الفرقان/ ٥٩]	﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الإنسان/ ٦]
في	﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾ [إبراهيم/ ٩]	دخلت امرأة النار في هرة		﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه/ ٧١]			
على		﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ۝﴾ [الصافات] ﴿حَقِيقٌ عَلَى أَن لَّا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [الأعراف/ ١٠٥]	﴿لَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا﴾ [الحاقة/ ٤٤] ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾ [البقرة/ ١٠٢] ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ﴾ [القصص/ ١٥]		إذا رضيت علي بنو قشير، لعمر الله أعجبني رضاها	﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾ [البقرة/ ١٨٥]	﴿إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ﴾ [المطففين/ ٢]
عن		رموه على قوس واحدة		﴿فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِ﴾ [محمد/ ٣٨]		﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ﴾ [هود/ ٥٣]	﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾ [التوبة/ ١٠٤]
اللام	﴿وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾ [الإسراء/ ١٠٩] ﴿وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ۝﴾ [الصافات]		﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [الأنبياء/ ٤٧]		﴿وَلَا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِي أَعْيُنُكُمْ﴾ [هود/ ٣١]		سمعت له صراخاً - لنا الفضل في الدنيا، وأنفك راغم، ونحن لكم يوم القيامة أفضل
من		﴿يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ [الشورى/ ٤٥] ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [فاطر/ ٤٠]	﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾ [الأنبياء/ ٧٧]	﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الزمر/ ٢٢]	﴿قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا﴾ [الأنبياء/ ٩٧]	﴿مِّمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾ [نوح/ ٢٥]	

الباب الرابع

مدرسة ابن مالك في المحاظر الشنقيطية

١ ـ محاظر بلاد شنقيط:

محاظر بلاد شنقيط ظاهرة غير مألوفة، إذ كيف تتصور جامعة يُدرَّس فيها بتعمق وإتقان، جميع العلوم الإسلامية التقليدية، من علوم القرآن والتوحيد والسيرة النبوية والفقه وأصوله وقواعده، وعلوم اللغة من نحو وصرف، وبلاغة، وأدب، وفي أغلب الأحيان يقوم عالم واحدٌ بتدريس هذا المواد، على مدى أكثر من اثنتي عشرة ساعة في اليوم الواحد. أمّا الطلبة فإنهم، كما يقول أحدهم:

تلاميذ شتى ألف الدّهر بينهم   لهم همم قصوى أجل من الدّهر
يبيتون لا كِنٌّ لديهم سوى الهوا   ولا من سرير غير أرمدة غُبر

يتعاقبون في الصباح على شيخ المحظرة، جماعة، أو فُرادى، لتلقي دروسه الشفوية، منتقلاً من مادة إلى مادة، دون أن يضطرب إلقاؤه نتيجة لاختلاف الفنون التي يُقرئُها.

ولقد اشتهرت مجموعة من هؤلاء الشيوخ الموسوعيين الذين في إمكان كل واحد منهم أن يقوم بعلمه وتدريسه مقام عدة أساتذة متخصصين، ومن نماذجهم قديماً، الشيخ بُلا بن الفاضل الشقروي الذي يقول فيه العلاّمة حُرمة بن عبد الجليل.

واعتبر في شخص تجمَّعَ فيه وهو فرد خلالُ كل نبيل
سيّد، وهو سادة حين يدعى مستغاثا لكل خطب جليل
إنَّ بُلا مشايخ حين تعدو شاردات تفوق أيدي العقول
يسعف السائلين عنه بما فيـ ـه لذي غلة شفاء الغليل
إن يسر لانتداب مجد رعيلٌ كان بُلاً دليلَ ذاك الرعيل
شعره مطرب حمياه تسري في عظام الجليس مثل الشَّمول(١)

وعندما يأتي الليل تتعالى أصواتهم «بتكرار» الدروس اليومية، بإعادتها والتذاكر فيما غمض منها أو نسي.

وهكذا كان دأب هذه الجامعات المتنقلة، الشاملة في منهجها ومقرراتها، وإن كان بعضها يغلب عليه الاختصاص في بعض العلوم، مثل المحظرة الفقهية لأهل محمد سالم المجلسيين، والمحاظر القرآنية في تجكانت وتنواجيو ومسومه والأقلال، والمحاظر النحوية المتفرعة عن المدرسة البونية.

لقد قام علماء المحاظر بصناعة تحويلية، انتزعوا أصولها الأولى من كتب ابن مالك، ثم استمدوا فروعها من أدوات ابن هشام، وأعادوا إليها تنبيهات الأشموني، وتخريجات ابن الدماميني، فصنعوا من هذا المزيج مجموعة هائلة من القطع المتنوعة، قدموها بضاعة منظومة في دروسهم الشفوية، حتى استطاعوا بذلك خلق ثقافة نحوية نزلت عن طور الاختصاص العلمي إلى مستوى الأدب الشعبي. فصارت تمارس لذاتها، ويتذوقها الناس في المجالس، وإن كانت قد ابتعدت عن أهداف النحو الأساسية بسبب استقلالها عن الدراسة اللغوية عموماً، فأضحت تغذي نوعاً من الترف الفكري.

لقد سار هؤلاء العلماء على خطين متوازيين: هما خط التبسيط، معتمدين في

(١) محمد المختار ولد اباه «الشعر والشعراء في موريتانيا» ص ٢٣٦.

ذلك على الأجرومية، وما يدور حولها من أنظام وشروح، والخط الثاني استهدف تعميق الدراسة النحوية عن طريق خلاصة ابن مالك، مع إعطاء أهمية خاصة لكتب ابن هشام.

ذلك أن مدرسة ابن مالك لم تتضمن في نصوص إمامها مقدمة للمبتدئين أو للعامة على منوال إيضاح الفارسي ولمع ابن جني. فكانت خلاصته لنحو العلماء، وتسهيله لذوي الاختصاص، وقد حاول العلامة المختار بن بونا سد هذا الفراغ، فكتب مقدمة مبسطة اقتصر فيها على المعلومات الأولية الضرورية للمبتدئين، غير أن هذا العمل لم يمنع من رواج مقدمة ابن آجروم، التي ظلت نقطة انطلاق تعلم النحو بالنسبة للصغار، ووضع عليها الشناقطة نحوا من أربعة عشر شرحاً، ونظمت عدة مرات.

ومن أوائل الذين اعتنوا بهذه المقدمة الشيخ محمد بن سعيد اليدالي المتوفى عام ١١٦٦هـ[1] والعالم أند عبدالله بن أحمد المحجوبي (ت ١١٧٢هـ) والطالب محمد بن الطالب أبو بكر الصديق البرتلي الولاتي (ت ١٢١٩هـ)، وسيد عثمان بن اعمر بن سيداتي (ت ٢٢٧هـ)، ومحمد بن محمد الصغير بن انبوجة العلوي التشيتي (ت ١٢٧٥هـ)[2]. وقال ابنه سيدي عبدالله «ان شرحه للأجرومية شرح نفيس جداً وأنه جمع مضمَّن غالب ألفية ابن مالك وزاد عليها بأحسن سبك على ألطف عبارة وأحسن نظام»، وفي شرحها أيضاً محمد البوصيري ومحمد المختار بن جميل الجكني، وسنرى شرح الشيخ سيدي الكبير لها. ثم تم نظم هذه المقدمة من قبل محمد بن ابَّ التشيتي، المتوفي سنة ١١٥٩هـ وله أشار سيد محمد بن ايجل بقوله:

---

(١) محمد اليدالي الديماني (١٠٩٦ ـ ١١٦٦هـ) من أوائل وكبار العلماء المولفين، جمع بين العلوم الشرعية والشعر واللغة والآداب والتاريخ. له كتاب «الذهب الإبريز في تفسير كتاب الله العزيز»، وكتابه «شيم الزوايا» من أول مصادر تاريخ القبلة، ترجم له البرتلي في «فتح الشكور» (ص ١٢٢)، والشنقيطي في «الوسيط» (ص ٢٢٣)، ومحمد المختار ولد اباه «الشعر والشعراء» (ص ٧٦) ومحموذن ولد باباه في مقدمة كتاب «آثار اليدالي التاريخية».

(٢) ابن انبوجة: «ضالة الأديب» (مخطوط).

ومن نجل ابّ قد توارت مسائل ... من النحو والتصريف برهانها جلي[1]

ويبدأ هذا النظم بقوله:

قال عبيد ربه محمد ... الله في كل الأمور أحمد

إلى أن يقول:

وبعد فالقصد بذا المنظوم ... تسهيل منثور ابن آجُرُّوم

وامتزج النظم بالمقدمة، فصار النظم يعرف «بعبيد ربه». وشرحه عدة علماء، منهم سيدي عيسى بن أحماد الجعفري الولاتي ومحمد يحي بن سليمه اليونسي (ت ١٣٨٤هـ) ومحمد حبيب الله بن مايابي الجكني (ت ١٣٥٤هـ)[2] ومحمد عال بن سعيد المشهور بمَعِ، وذلك في كتاب «المنبِّه على عبيد ربِّه»، ومحمد مولود بن احمد فال اليعقوبي الموسوي.

ولقد نظمها باللغة الحسّانية، العالم الأديب محمد الحافظ بن السالك بن الطلبة نظماً سماه: نحو الأجرومية في الأثواب الحسّانية بدأه يقول:

الحمد لله الحي القيومْ ... الّ حمدُ ما انگد انحدْ

واصلاةْ مولانا الكريم أدْومْ ... والسلام حيث يدوم على عبدُ

وءاله وأصحابه النجوم ... الهدى كاملهم، وبعدُ

هَذانَ نبغي نَنظمْ آجروم ... بكلامَنْ احنَ البيظان وانبَدُّ

إياك تنتفع بيه الناس اليوم ... واياك إيگد يعرظوه ويگدُّ

يفهموه، اكلام حسان مفهومْ ... كامل عند الشعب اعلى گد

وكما كانت الأجرومية هي المدخل الأول في تدريس النحو، اعتمد الشناقطة

---

(١) البرتلي: فتح الشكور (ص ١٢٤).

(٢) المختار بن حامد: «الحياة الثقافية» (ص ٦٥)، راجع كذلك يحيى بن البراء «ألفية ابن مالك» (ص ٤٤).

مؤلفات ابن هشام، من بين المقدمات الموصلة إلى دراسة النحو المعمقة. فاستهوت علماء شنقيط، فاهتموا بثلاثة من كتبه المتداولة بينهم، ودرسوا «قطر الندى وبل الصدى»، وأقرأوه للطلبة، فكان من المقررات التدريسية عند النحوي عمر بن بابا الولاتي، وأخذه عنه الطالب الأمين بن الطالب الحبيب الحرشي[1]، ونظمه أبو بكر الطفيل المسلمي (ت ١١١٦هـ) التشيتي نظماً جيداً[2]، واستأثر كتاب «المغني» باهتمام بالغ من قبلهم من لدن عهد ابن الأعمش (ت ١١٠٧هـ)، إلى العلامة الأديب المرحوم الشفيع ابن المحبوبي مروراً بابن الحاج احماه الله والشيخ محمد المامي وعبدالله التكملاوي، الذي نظمه نظماً وُصف بأنه في غاية الجودة. وكتب عليه محمد البرناوي كتاباً سماه «فتح المرام على ابن هشام»، كما أنهم وجدوا في «المغني» مادة طريقة في معاني الأدوات النحوية، فنظمها محمد بن موسى بن أيجل الزيدي التشيتي[3]، ومحمد بن محمد الصغير بن انبوجه[4] والفقيه محمد يحيى الولاتي وسيدي محمد بن الأغظف الوسري الحوضي، الذي وضع شرحاً لنظم السلطان المولى عبد الحفيظ للمغني، وكنا قد تناولناه بالبحث. ونظم العلامة محنض بابه بن اعبيد باب الجمل والقواعد العامة. وكان توضيح ابن هشام من بين شروح الخلاصة التي أفادت الشناقطة بصورة عامة، ومن ذلك أن طرة منيرة الشمشوي[5] المعروفة بـ «الدلاصة على الخلاصة» ليست في الحقيقة إلا ترتيب كتاب «توضيح ابن هشام».

٢ ـ أدبيات الخلاصة:

وفي مستهل القرن الحادي عشر بدأ تدريس الخلاصة في المراكز العلمية في شنقيط، وفي مدينة ولاته، وتشيت، وانتقلت إلى المحاظر البدوية.

---

(١) البرتلي: فتح الشكور، ص ٦٦.
(٢) فتح الشكور، ص ٧٦.
(٣) فتح الشكور، ص ٦.
(٤) «ضالة الأديب» (مخطوط).
(٥) من أكابر النحاة في القرن (١٢هـ)، رحل من القبلة إلى ولاته، وبث النحو فيها، ومن أشهر من أخذ منه فيها الإمام عمر ممّ».

لكن استحكامها في المحاظر لم يتم في الحقيقة إلا في القرن الثاني عشر، في هذا العصر شهدت البلاد تحولاً ثقافياً جذرياً، سببه استكمالُ تعريب القبائل التي كان بعضها يتحدث باللغة البربرية، وتوسيعُ نطاق الدراسات اللغوية والنحوية، بعدما ظلت الثقافة الشنقيطية برهة من الزمن، ثقافة ترتكز على دراسة علوم القرآن، والفقه.

أ) انتشار الخلاصة:

ومن أسباب انتشار الخلاصة، كونها تلائم حاجة المثقف الشنقيطي إلى نظم شامل يسهل حفظه، نظراً لتعذر وجود وسائل الكتابة وبالخصوص الورق، واستحالة الكتابة ليْلاً لعدم توفر وسائل الإنارة، فكان لا بد من الاعتماد على الحفظ وهذا من خصائص التربية الإسلامية من عهد الشافعي الذي يقول:

علمي معي أينما يممت يتبعني صدري وعاء له لا جوف صندوق
إن كنت في البيت كان العلم فيه معي أو كنت في السوق كان العلم في السوق

لكن الحافظة لها حدود، وهي إذن تحتاج زيادة على النظم، إلى مذكرات، مثل الرُّموز، وعبارات الاختصار. وهذه أيضاً من ميزات الثقافة الإسلامية، كاستعمال الحروف التي تشير إلى معلومات يستعيدها الذهن، مستعيناً بمثل ما نشاهده اليوم في الحاسبات الإلكترونية من ذلك مثلاً، قول النحاة إن حروف الزيادة يجمعها قوله: «سألتمونيها»، وإن حروف الهمس، يجمعها قولك: «حث شخصه فسكت». ولقد استعمل ان مالك هذا النوع جميعاً قال: أحرف الإبدال «هدأت موطياً».

وفي نظمه في بعض الأحيان يحرص على حشر مجموعة من الألفاظ الدالة على الحكم في بيت واحد، بحيث لو أنها نشرت لاحتاج التعبير عنها لعدة أسطر مثل قوله في التمثيل لأنواع البدل:

كـزُره خـالـداً وقـبُـلـه الـيـدا واعـرفـه حـقّـه وخـذ نـبـلاً مـدَى

ومن طرق الاختصار المعهودة عند ابن مالك، ذكر مجموعة من الأحكام في باب من الأبواب، ثم يحيل عليها مجموعة أخرى بواسطة القياس، مثل ما قال في أفعال التفضيل:

صُغ من مصوغ منه للتعجب أفعل للتفضيل وأبَ اللذ أُبي

ويقول في مواضع أخر:

وكل ما قرر لاسم الفاعل يُعطى اسمَ مفعول بلا تفاضل

وقال:

ونعتوا بجملة منكَّرا فأعطيت ما أعطيتْه خبرا

وأمثلة هذا النوع كثيرة في الخلاصة، نكتفي بالإشارة إلى أن نقول إن علماء شنقيط كانوا مالكيّين في الفقه ـ ونتعدى على ابن مالك الذي يقول في باب النسب من الخلاصة:

وانسب لصدر جملة وصدر ما رُكّب مزجاً ولثان تمما

إضافة مبدوءةً بابنٍ أواب أو ماله التعريف بالثاني وجب

فنقول إنهم ـ ابن مالكيين في النحو.

وهذا ما يدعونا أن نستعرض بإيجاز، لمحة عن تاريخ هذه المدرسة، وعن أسباب انتشارها في حواضر شنقيط ومحاظرها وعن روادها وحملتها، وعن خصائصها.

ب) المقرَّرات المنهجية في المحاظر:

يمكن المقارنة بين مكانة خلاصة ابن مالك ومختصر الشيخ خليل في الفقه من حيث رواجهما في موريتانيا ولو كانت هذه المقارنة غير دقيقة، لأن علماء شنقيط عرفوا قبل مختصر خليل وبعده أمهات الفقه المالكي مثل المدَّونة.

ورسالة ابن أبي زيد والكافي لابن عبد البر، وبيان ابن رشد، ولكن قد نتساءل هل عرفوا كتاباً في النحو قبل كتب ابن مالك؟

إنا لا نرى أثراً يُذكر لكتاب سيبويه، ويقال إن المكودي المتوفي سنة ٨٠٧هـ. كان آخر من أقرأ كتاب سيبويه في المغرب، ولا نرى أيضاً ذكراً للمدونات النحوية التي جاءت بعده. النصوص المذكورة في هذا الباب تقتصر على ذكر ملحة الإعراب للحريري، وهي نظم مختصر جداً، أو مقدمة ابن آجروم.

فالكتاب الذي اعتمدته الثقافة الشنقيطية هو الخلاصة، مع اهتمام بالكافية، والتسهيل، وفريدة السيوطي، وأخيراً بكل ما كتب ابن مالك مما هو موجود عندهم مثل المثلث، والمقصور والممدود ولامية الأفعال.

وأغلب الظن ان اعتماد هذا الكتاب كان أواخر القرن العاشر الهجري بعدما تقرر رسمياً في المغرب، بأمر من المنصور الذهبي، وتابعه على ذلك المولى محمد بن عبدالله، وصارت «الخلاصة»، و«التسهيل» منهجاً مدرسياً في المغرب على عهده.

ثم ظهر «الجامع بين التسهيل والخلاصة، المانع من الحشو والخَصاصة» للمختار بن بونا الجكني الشنقيطي. ولقي هذا الكتاب رواجاً كبيراً، فطبع في مصر سنة ١٣٢٧هـ مع أن النساخ يتنافسون في كتابته، واقتنائه.

فكتاب «الجامع» و«التسهيل وشروحه»، وكافية ابن مالك وفريدة السيوطي، ومقدمة ابن آجروم وملحة الاعراب، هذه هي الأسس المعرفية لمدرسة النحو في شنقيط. وإذا كانت هذه المدرسة قد اقتصرت على هذا العدد المحدود من الكتب فكيف يمكنها أن تتميز بخصائص معينة؟

وقبل الجواب على هذا السؤال ينبغي أولاً أن نذكر أن ابن مالك جمع بين آراء المدارس النحوية السابقة، من بصريين وكوفيين وأندلسيين وأنه اجتهد في اختيار مذهب وسط بين أئمة النحو الذين سبقوه، وأنه اجتهد في توسيع أفق

النموذج اللغوي باعتماده الحديث النبوي خلافاً لأوائل النحاة الذين كانوا يعتقدون أنه روي بالمعنى من طرف علماء لم يكونوا مختصين في اللغة. ونعتقد أن ابن مالك صحح غلطاً فادحاً ارتكبه أسلافه الذين لم يكونوا من أهل الحديث.

ج) خصائص المدرسة النحوية الشنقيطية:

أما خصائص المدرسة النحوية الشنقيطية، فنوجزها في اثنتين:

إحداهما: أنها تعتمد على الحفظ، وتعمل لذلك وسائل الشعر، والنظم، والاختصار والرموز.

الثانية: أن طلابها يتعاملون مع مادة الخلاصة على أنها ليست علماً فقط، وإنما يرون فيها نوعاً من الفن، وذلك بتحويل المادة إلى قضية شبه أدبية، وكلما صعبت المسألة، اجتهدوا في تمييزها، وإعطائها شكلاً يقربها من الذهن والذوق.

والأمثلة التالية توضح طريقتهم في التعامل معها.

يقول ابن مالك:

وارفع بواو وبيا اجرر وانصب   سالمَ جمع عامر ومُذْنِبِ
وشبه ذين وبه عشرونا   وبابه ألحقَ والأهلونا

وتعليقاً على شبه ذين يقول العلامة ابن بونا:

«من كل علم أوصفة أو مصغر، لمذكر عاقل خال من تاء التأنيث ويشترط في العلَم الخلو من التركيب على التفصيل السابق وشذ قوله:

منّا الذي هو ما إن طُرَّ شاربه   والعانسون ومنا المُرْدُ والشيبُ

وقوله:

فما وَجَدَتْ نساءُ بني تميم   حلائل أسْودين وأحمرينا

ويستثنى مما فيه تاء التأنيث ما كان علما من الثلاثي المعوض من فائه أو لامه هاء التأنيث كعِدَةٍ وسَنَة وثُبَة ما لم يكسّر قبل العلمية كشفة أو يعتل ثانية وكدية. وصار هذا التعليق يعرف بطرة «شبه ذين»، ونظراً لما فيه من التعقيد اجتهد بعض الطلبة الموريتانيين في توضيحه وتقريبه، حتى نظمه محمد بن سيدي بن محمد الفاضلي الديماني (ت ١٣٠٦هـ) نظماً أوله:

نظمت من طرة شبه ذين ... منظومة كالدر واللجين
نافعة قاصر الأصغرين ... وذا جهالة وشبه ذين

إلى أن يقول:

والعانسون بعد طرٍّ شاربه ... محض شذوذ قد أبيح غاربه
وأحمرينا مع أسوديننا ... من الشذوذات اللوا دُرِينا[1]

المثال الثاني: يقول ابن مالك في باب التنازع:

وأظهر ان يكن ضمير خبرا ... لغير ما يطابق المفسرا

وفي هذا البيت تعقيد بسبب الأمثلة التقديرية، التي قد خرجت عن الأسلوب الذي يفهم بسهولة، والمثال الذي أعطاه ابن مالك في البيت التالي يوضح نوعية هذا التعقيد حين قال:

نحو أظن ويظناني أخا ... زيداً وعمراً أخوين في الرخا

والطلبة الموريتانيون يسمون هذا البيت «ببيت الفرَس»، ويقال إن أحد الطلبة يوماً ركب على فرس وقال: سأعطي هذا الفرس لمن استطاع أن يفسر لي معنى هذا البيت.

ومن ذلك اليوم سمي «بيت الفرس»[2]

(١) راجع يحيى بن البحرا: ألفية ابن مالك.
(٢) المرجع نفسه.

ومن عادة التلاميذ أن يقولوا إن الطالب، إذا ركب الفرس واكتحل وأخذ الهراوة، فقد عرف النحو. وركوب الفرس يعني فهمه لباب التنازع، أما الاكتحال فهو عبارة عن تمكنه من أحكام أفعل التفضيل، لأن في هذا الباب بيتاً يسمى بـ «بيت الكحل» وهو قول ابن مالك:

ورفعه الظاهرَ نزر ومتى عاقب فعلاً فكثيراً ثبتا

فالتركيب الذي يمثل الشاهد على البيت هو: «ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد».

وقد ضمّن الأديب العالم المختار بن الأمين الفاضلي هذا البيت تضميناً طريفاً في بيتين أرسل بهما إلى مريم نفيسه بنت يدّي العلوية، يضمر فيهما طلب كحلٍ، وهما:

لا يرفع المِرْيَد للأشياخ من حاجاته إلا الذي منها بطن

ورفعه الظاهرَ نزر ومتى عاقب فعلاً فكثيراً ثبتا

أما أخذ الهراوة فيدل عندهم على معرفة ما طرأ على جمع هراوة من إبدال وإعلال، حيث أنها انتقلت من «هرائي» على وزن قَلائد.

إلى «هراوا»؛ مروراً بهرائِيّ، ثم هرائي، ثم هراءاً وأخيراً «هراوا» لقول ابن مالك:

«وفي مثل هراوة جعل واوا...»

ولكل من هذه التغييرات قواعدها ونصوصها الخاصة بها.

وفي هذا المعنى يقول الشيخ عبدالله بن محمود الحسني البنعمري، مخاطباً بعض تلامذته، الذين قال إنهم هددوه بالضرب عندما تزوج إحدى نساء الحي:

خوف الهراوا وإنفاذ الوعيد بها من آل ليلى حماني أن ألُمَّ بها

وقد حماني من مرأى حواجبها مرأى الدبابيس في أيدي حواجبها

كي لا تعمل فيمن كان يعملها إعمال تصريفها للموعدين بها
فالضرب منهم لمثلي لا يليق بهم بل لا يليق بنا بل لا يليق بها

لقد استقر إذَنْ اختيار أساتذة النحو وطلابه في بلاد شنقيط على كتابي الخلاصة والجامع لأنهم وجدوا فيهما السمات التالية:

١. سلاسة النظم وسهولة حفظهما لمن يريد الاقتصار على الأهم.

٢. ووجدوا في الجامع المعابر للزيادة في التعمق، لمن أراد منهم التخصص في النحو.

٣. وجدوا الثروة للغوية والأدبية في شواهدها الشعرية، حتى أن أحدهم كتب عن هذه الشواهد كتاباً، مازال مخطوطاً في أربع مجلدات عن التعريف بهذه الشواهد، وقائلها. وهذا الكتاب لا يقل قيمة عن كتاب السيوطي في شرح شواهد المغني، وابن السيرافي في شواهد سيبويه، والكتاب يسمى عقل التوارد على شرح الشواهد لمحمد بن الغزالي الشقروي الحسني.

٤. وصارت مواضع من الخلاصة من أمثلتهم، ونوادرهم ونكتهم، فكثيراً ما تسمع عند العامة:

- وحذف ما يعلم جائز.
- وعلقة حاصلة بتابع، كعلقة بنفس الاسم الواقع.
- وإن بشكل خيف لبس يُجتنب
- وما أبيح افعل ودع ما لم يبح.

ومن نوادرهم قصة: «وامنع هنا إيقاع ذات الطلب»

ذلك أن سيدة استضافت فتية من إحدى المحاظر، ولما قدّمت اليهم قدحاً من لبن الإبل أنشد أحدهم قول ابن مالك في باب النعت: «وامنع هنا إيقاع ذات الطلب».

فأجابته السيدة قائلة: ليس الأمر كما تظن، وإنما هو رسل خُليفاتٍ هذا يومها من الشرب، ولم تصدر من المعاطن إلا قبل قليل. فخجل الفتى من قوله ومن اتهامه الكاذب لربة المنزل أنها مذقت لهم الحليب، كما فوجئ بأنها أدركت ما يريد أن يخفيه عليها بإنشاده لبيت الخلاصة، مشيراً إلى شاهد البيت المعروف وهو:

حتى إذا جنَّ الظلام واختلط جاءوا بمذق، هل رأيت الذيب قط

ومن هذه النوادر قصة القاضي الذي جاءته امرأة تقول: إنها تشكو الضرر من زوجها وتريد رفعها عليه، وهي تعني الطلاق، فقال ما اسمك قالت فلانة بنت الواقف. فقال: لها اذهبي، فأنت مرفوعة، رفعك ابن مالك في باب الفاعل حين قال:

وقد يبيح الفصل ترك التاء في نحو أتى القاضي بنت الواقف

ومنها كذلك اصطلاح لفظ «الحنكلة»، وهي تعني عندهم عدم فهم تركيب الكلام. وأصل اشتقاق هذا الاصطلاح أن أحد الطلبة سأل أستاذه قائلاً: ما معنى «حنكل» في قول ابن مالك:

وركب المفرد فاتحاً كلا حول ولا قوة.. الخ

فأجابه الأستاذ: حنكل معناه: الخطأ في الفهم.

د) الأحاجي والألغاز:

ومن أدبيات الخلاصة ما كانت تثير من اعتناء بالأحاجي والألغاز، فلم تك الشروح والحواشي هي وحدها التي استأثرت باهتمام النحويين في شنقيط. ولم يقتصروا على أنظام مسائل الخلاف، ونوادر الأحكام، بل إنهم مع ذلك تناولوا الألغاز والأحاجي لتحريك أذهان الطلبة ولإعطاء مادة التدريس نوعاً من الحيوية.

وهم لم يكونوا بدعا في هذا المجال، فقد ساروا على منوال القدماء، وما

جرى بينهم في المناظرات المعروفة. ذلك أن الاحاجي النحوية قديمة، وأقسامها متعددة.

وقد اشتهر بها من النحويين علم الدين السخاوي الذي يقول في لغز صيام وباز:

وما اسم جمعه كالفعل منه وما اسم فاعل فيه كفعل
له وزنان يفترقان جمعا ويتحدان فيه بعد فصل

وفي قولهم «ذهبت بعض أصابعه وقولهم عجبت من ضرب زيد عمرو» يقول:

ما اسم أضيف فردُّته إضافته مؤنثاً وهو بالتذكير معروف
وما الذي هو بالتنوين ذو عمل أو أن يضاف وغير اللام مالوف

غير أنه من أشهر ما عرف في هذا الباب أرجوزة فرج بن لب الأندلسي المشهور، ثم سلك العلماء الشناقطة هذه الطريق. ومن أمثلة هذا النوع، ما يقوله المختار بن بونا مخاطباً بني ديمان:

ألا يا بني ديمان لا زال يرتحلْ إليكم مريد المنجيات من العضلْ
محبكم المختار قدماً سبيلكم وسعيكم المفضي إلى مرتقى الأمل
أسائلكم ما عين لفظ ولامه إذا صححا أو واحدا أو يُرى بدل
من احداهما لفظ لأخرى مغاير يُرى فيه لحن فاحش ليس يحتمل

وقد أجابه العلامة محنض بابه:

لعل مراد الشيخ «جاء» ومن لنا بحرف يثنيه ويجمع من عقل
وما اسم إذا ما أسندوه لمضمر فخفضٌ وإن للظاهر ارتفع المَحَلْ

ومن ذلك أيضاً أسئلة عبد الودود بن عبدالله لتلميذه محمد عالي بن سعيد المشار إليها في الحديث عنه. ويقول محمد فال بن محمد بن احمد بن العاقل:

ما كِلْمة سلبت إنشاءها فغدت ... موصوفة بعد إنشاء بإنشاء

وأجابه ابن أخينا العلامة محمد فال بن عبدالله بن اباه بقوله:

يا صاحبي أرأيتم إن أفدتكم ... بها على رغم تقصيري وإعيائي

وهو يعني أنها «أرأيت».

ويقول العلامة محمد بن المحبوبي:

قل للنحاة إذا مررت بجمعهم ... إني رأيت من اغرب المسموع

لفظين أيهما رفعتم جئتم ... بسواه منصوباً بذا المرفوع

والسؤال هنا يتعلق بما إذا تعدد الظرف أو الجار والمجرور الصالحان للخبرية واجتمعا مع الحال، وهي المسألة التي أشار لها ابن بونا بقوله: «والحال فيها كزهير كاتباً».

ومنها كذلك في لغز «كلمه»:

يا قارئا ألفية ابن مالكِ ... وسالكاً في أحسن المسالك

في أي بيت جاء في كلامه ... لفظ بديع الشكل في نظامه

حروفه أربعة تضم ... وإن تشأ فقل ثلاث واسم

وهو إذا نظرت فيه أجمع ... مركب من كلمات أربع

وصار بالتركيب بعد كلمه ... وقد ذكرت لفظه لتفهمه

وقد نظم شيخنا العلامة القاضي محمدن بن محمذن فال بن أحمدّو فال التندغي طرائف من هذا النوع سنورد بعضها. ونود قبل ذلك أن ننوه بما لهذا الشيخ من «رهبانية» في العلم والتعليم والتاليف والنظم.

لقد ورث العلامة محمدن بن أحمد فال محظرة والده العالم الورع محمذن فال بن أحمد فال. واستمر نشاطها على يده، وزاول تدريس الطلاب، وألف الكثير. ونظم في مسائل الفقه، والخلاف، والسيرة النبوية، وله في النحو

أبحاث قيمة. فقد كان من بين الذين شرحوا احمرار ابن بونا، وشّحه بنظم يقول في أوله:

دونك من مسائل النحو جمل لا تالُ في تحصيلها ولا تمَل
فيهن توشيحٌ لطرة ابن بونْ لبعض ما خفي منها قد يبين
وربما أفاد ما قد اهملت ونكت وطرر قد أشكلت

ولقد ناقش ابن بونا في إعمال «ما» لما استشهد بقول الشاعر:

فما باس لو ردت علينا تحية قليل لدى من يعرف الحق عابها

فقال: إن «ما» هنا حرف نفي جاء قبل فعل ماض سكن ثالثه مثل قول الأخطل:

فإن أهجه يضجر كما ضَجْرَ بازلٌ من الأدم دَبْرَتْ وجنتاه وغاربه

وناقش ابن مالك في إضافة «إذا» للجمل فقال:

أضف «إذا» للجمل الاسميه وخصها ابن مالك الفعليه
إذا السماء انفطرت من كشر واجعل صحيحا ما أتى في الذكر
ذكره الخليل مع طرفة الأعشى وفي الشعر أتى بكثرة

أما الغازه فبدأها بقوله:

سألتكم أهل اللغى عقدا وحل عن شكلة مكان جملة تحل
والشكل في الذكر لمبتدا شمل قل إي الوفا لكنا في الله الأمل
واسم وجوباً عينُه جاء مَحُلْ لامِ ولامه مكان العين حَلْ
وفاء كلمة يرى قد استقل إذ أن الامر لانفراده وقل
وناسخات المبتدا بالجر على دار يحيلها وربما فعل
جزم بحذف مع سكون مُدبل بُعيدَه معتل آخر تُبل
وتاء تأنيث أماطت الثقَلْ فأطلقت عن الصياريف العُقَل

وبعد هذه المقدمة التمهيدية، نبدأ بعرض موجز عن النحاة الأوائل في المدارس الشنقيطية.

٣ ـ النحاة الأوائل:

الطالب محمد بن الأعمش العلوي وانجبنان الحبيبلاوي:

من أوائل النحاة في أقطار شنقيط تحدث المؤرخون عن الفقيه المختار النحوي بن الفقيه اندغ محمد الولاتي (ت ٩٢٢هـ)[١]. كما ذكروا محمد بابا بن محمد الأمين بن حبيب الله (ت ١٠١٤هـ)، ولكن لم تظهر المؤلفات إلا في عهد ابن الأعمش وانجبنان.

أ) ابن الأعمش وشرح الفريدة:

في أواسط القرن الحادي عشر ألفت أوائل الكتب النحوية في هذا القطر، مثل «شرح فريدة السيوطي» للطالب محمد بن الأعمش العلوي الشنقيطي، ابن الأعمش، من المعروف أن الطالب محمد هذا كان على صلة وثيقة بالعالم عبدالله بن محمد بن أحمد بن عيسى البوحسني، وقد جرت بينهما مراسلات شعرية أوردها صاحب «فتح الشكور» وفيها يقول البوحسني:

أسيدنا إن عاق عما أريده ... وأنويه من تجديد عهدك عائق
وحالت صروف الدهر دون إرادتي ... فإن اعتقادي في المحبة صادق

وكان جواب ابن الأعمش:

بنا ضعف ما تشكو من الحب دائما ... وإن عاق عن وصل صروف طوارق
عسى طول هذا البعد يعقب راحةً ... من الوصل أو تنفى لدينا عوائق[٢]

---

(١) فتح الشكور، ص ١١٣.
(٢) فتح الشكور، ص ١٦٠.

ويذكر ابن الأعمش أن شرحه الذي سماه بالمنن العديدة، اعتمد فيه على المطالع السعيدة للسيوطي نفسه، كما بين أنه يورد نص التسهيل بلفظه ليكون دليلاً على المسألة، وأنه تكلف ما تيسر له من النقول ذاكراً على سبيل التواضع قلة اطلاعه، ويطلب من قارئه التسامح متمثلاً بقول القائل:

أسيرُ خلف ركاب البحث ذا عَرَجٍ   مؤملاً خير ما لاقيت من عرج
فإن لحقت بهم من بعد ما سبقوا   فكم لرب السما للناس من فرج
وإن ضللت بقفى الأرض منقطعاً   فما على أعرج في ذاك من حرج

كما أن تلميذه محمد بن أبي بكر بن هاشم الغلاوي كان من علماء النحو المشهورين (ت ١٠٩٨هـ)، ومن شيوخ عمر بن بابا بن علي بن اند عبدالله الولاتي (ت ١١٤٥هـ) الذي تخرج على يده إمام النحاة في ولاته، العالم الكبير عمر مَمَّ (ت ١٢٠١هـ)[١].

ب) المختار بن الأمين، الملقب «انجبنان» وكتاب شافي الغليل:

وفي هذا العهد يظهر كتاب بالغ الأهمية في تاريخ النحو في هذا القطر ألا وهو كتاب «شافي الغليل في علوم الخلاصة والتسهيل» للعالم المختار المعروف بـ «انجبنان» الحيبلي، وأهمية هذا الكتاب تكمن في كونه جمع في مجلد واحد مضمون أمهات كتب مدرسة «ابن مالك»، فلخص في شرحه للخلاصة توضيح ابن هشام وتصريح خالد الأزهري، ونصوص الأشموني وتنبيهاته التي كانت مرجعه الأول وآراء ابن الدماميني في شرح التسهيل، وربما نقل من مساعد ابن عقيل، وقد كانت تلخيصاته ونقوله محكمة، متكاملة وشاملة مع أنه كان قويم المنهج في عرضه لمجمل المسائل في أوائل الأبواب وفي تفاصيلها أثناء هذا العرض. ويدل هذا الكتاب على أن مدرسة ابن مالك توطدت في عهده واستكملت أسسها ومناهجها.

---

(١) فتح الشكور، ص ١٣٨ و١٩٠.

توجد من هذا الكتاب نسخة قد تكون فريدة، من خط العالمين سيدي بن عبدالله ومحمد بن ابيّاه الحيبليّين، وكتب في أولها هذه الأبيات:

كل الذي تبتغي مما تأصل من … مسائل النحو، ذا المجموع يحويه
فهاكه جامعاً لما تفرق من … كتب النحاة فلا شرح يساويه
شرح بديع غريب لا نظير له … مهذب فاز بالمطلوب حاويه

غير أن كتاب «شافي الغليل» يوحي بأسئلة يتطلب الجواب عنها مزيداً من البحث والتنقيب، منها

أولاً: ما يدور حول معرفة تاريخ كتابة هذا المصنف ومعرفة من هم شيوخ مؤلفه.

ثانياً: هل اطلع العلامة المختار بن بونا على هذا الكتاب وما هو مدى تأثره به في جامعة؟ ولعلنا نجد جزءاً من الجواب عند العلامة محمد محمود بن التلاميذ التركزي الذي يقول في ميميته المشهورة:

ولم يشعر المختارُ مُنشي احمراره … لسقي عباد الله من نحو الظمي
ولا شيخُه انجبنانُ من كان عنده … له فتح الرحمن في النحو والعلم[1]

إذ يقرر أن انجبنان من أشياخ المختار بن بونا، مع أن بعض الروايات الشفهية تتحدث عن علاقته بمحمد سعيد بن تكدي النحوي الذي قيل إنه أول من أقرأ النحو في مناطق جنوب شنقيط، وفي بعض الإجازات يذكر أن سنده في النحو يتصل بالأشموني عن طريق علوي، وسودانيين لم يعرف اسم أي منهم.

أما منهج كتاب انجبنان فيتلخص فيما يلي:

أولاً: توضيح المسائل التي تتعلق بالباب إجمالاً: فمتى يذكر مثلاً «باب الحال»، يقول سنرى في هذا الباب حدها ثم صفاتها، ثم تخصّص

(١) ديوان المختار بن بونا: ١٥.

صاحبها، ثم الترتيب بينها وبين عاملها، ثم تعددها، ثم توكيدها لغيرها ثم انقسامها إلى مفرد وجملة وظرف، ثم حذف عاملها.

ثانياً: بعد مقدمة الباب يشرع في شرح نص الخلاصة، معتمداً أولاً على نصوص الأشموني، متضمناً أكثر تنبيهاته، ثم يضيف ملخصاً في توضيح ابن هشام وتصريح خالد الأزهري، ثم يرجع إلى التسهيل مع ابن الدماميني، ومساعد ابن عقيل، وربما نقل عن المكودي وعن أبي حيان، ومما نقل عن أبي حيان في اعتراضه على ابن مالك في «التسهيل»، قوله إن في ذكر الخلاف في الإعراب بحذف النون تطويلاً في هذا المختصر، ولا يستفاد منه حكم نطقي ولا حكم في اختلاف معنى.

ثالثاً: يُكثر في أثناء شرحه من الأمثلة والشواهد القرآنية، والأحاديث النبوية الشريفة، وآثار الصحابة، فقد استدل على دخول اللام على خبر كان بما روي عن أم حبيبة، زوج النبي صلى الله عليه وسلم «إني كنت عن هذا لغنية» ويظهر في هذا الاتجاه تمسكه بمبادئ مدرسة ابن مالك. كما أنه أكثر من الشواهد الشعرية، مع التنبيه على ما قيل فيها من خلاف في النقل والتفسير، فعند إيراده لقول الشاعر:

وكل رفيقي كل رحل وإنْ هما تعاطى القنا قوما هما أخوان

قال: «وقع لابن هشام غلط في مغنيه في هذا البيت، أوجب ارتكابه تعسفاً لا حاجة إليه وقد بينا ذلك في الحاشية التي كتبناها عليه، قاله الدماميني».

ومع سعة معرفته اللغوية، والنحوية، فالذي يظهر أنه لم يطلع على كتاب سيبويه، ولم يعز له بصفة مباشرة، حتى أنه روى بعض شواهده بطريقة تخالف ما في الكتاب مثل ما وقع في قول الراجز:

قد سالم الحياتِ منه القدما

---

(١) الكتاب: ١/٢٨٧.

فإنه اتبع الذين اعتقدوا نصب الفاعل وهو«الحيات» بينما هو مرفوع في الكتاب، واستشهد به سيبويه في نصب «الأفعوان»[1].

وهذا الكتاب يحتاج إلى تحقيق ونشر، ونظراً لأهميته التاريخية وقيمته العلمية، فمن الغريب أن يظل مجهولاً إلى الآن وأن يبقى مؤلفه مغموراً مغموص الحق، بالرغم مما يتميز به من إحكام في المنهج وصحة في المعارف.

كما نستغرب أيضاً أن ابن بونا الذي نعتقد أنه من تلامذته لم يصرح بالعزو له وأغرب من ذلك أن حفيده عبد الودود بن عبد الله لم يشر إليه في كتبه وأنظامه.

٤ ـ المختار بن بونا (المعلم الثاني):

أ) جانب من حياته:

هو المختار بن محمد سعيد، المعروف بابن بونا الجكني، المتوفى سنة ١٢٢٠ عن عمر طويل جداً، يختلف فيه المؤرخون بين ١٢٠ و١٤٠ سنة. يقول أحدهم:

توفي ابن بونا عام «شكر» وعمره «فيق» بدون نُكر

ويقول آخر:

وعن ثقات عن ثقات عاشا نيفاً بُعيد مائة معاشا

وأثبتوا بالحق أن النيفا «ميمٌ» بُعيدها وُقيت الحيفا

درس ابن بونا على عدة شيوخ، نعرف منهم المختار بن حبيب الجكني

(١) راجع في عدد شيوخه، وفي تفاصيل ترجمته المقدمة الهامة التي كتبها محمد محمود ولد محمد الأمين لتحقيقه ديوان المختار بن بونا.

وانجبنان الحيبلي، ومحمد بن بوحمد المجلسي، وخديجة بنت العاقل الديمانية، وكانت له صلة بابن رازگه ومحمذن بن بابانا العلويين[1].

لقد كان غريباً في حياته التي طالت أكثر من قرن كامل، ذلك أنه لم يشتغل بالدراسة إلا بعد ما تجاوز عمر الصبا، وتلقى الشتائم والتجريح بالجهل، فَفَرَّ من بيت أبويه ليتعلم. وإلى صعوبة تعلُّمه في البداية، أشار الشيخ محمد المامي بقوله:

كان ابن بونا ببادي أمره حجراً   فصار من بعد منسوباً إلى حَجَر

ثم تحكي الروايات أنه بعدما مكث مدة لا يفهم ما يقرأ، استغرق في النوم إثر حادثة غريبة، ولم ينتبه إلا بعد عدة أيام، خرج من سباته منهوك القوى البدنية، لكنه حافظاً كل ما في ألواح التلاميذ. ثم انتقل إلى أحد شيوخ بني ديمان، وأقام في خباء منفرد يستعير منه الكتاب لفترة قصيرة ثم يرده وقد استوعب ما فيه، وحينما غادره ظهر أمره، حتى أن أربعين من تلامذة هذا الشيخ صحبوه فنشأت محظرته المتميزة، التي يقول عنها أحد تلاميذه وهو العلامة حرمة عبد الجليل العلوي عنها:

كنا مع البونيّ في عرصاتها   هالات بدر لم يشبها غيهب
فيها تجمّع سيبويهِ ويوسفٌ   والكاتبي والأشعريّ وأشهب[1]

ويخصه العلامة حرمة بقوله:

فمن سهَّل التسهيل بعد صعوبة   ومن لخص التلخيص دراً منظماً
وأغنى عن الشيخ السنوسي منطقا   وعِلْم كلام من يريد تكلما
فانت أبو عذر العريص الذي نبا   شبا كل فهم دونه وتثلما[2]

ويقول عنه ابن الأمين في كتاب الوسيط أنه: طوّق بعلمه كل عاطل، ووردت هيمُ الرجال زُلاله فصدر منه كلهم وهو ناهل، لا يوجد عالم بعده إلا وله عليه

---

(١) الوسيط: ٢٥.
(٢) ديوان حرمة: ٩٨.

الفضل الجزيل، بما استفاد من مصنفاته وتلقى من مسنداته، ويكفيه أنه هو الذي نشر النحو بعد دفنه، وكفى الناس مشقات مُؤَنه، وكانوا لا يتجاوزون قبله ما في «الألفية» وشروحها، مع عدم معرفة الذي يمكن للطالب أن يخزن في ذهنه بها وما يكون قريب التناول عند الحاجة إلى ذلك، حتى نظم لهم ما تخلف عن الألفية مما تضمنه التسهيل وألصق كل شذرة بما يناسبها، وضم إلى ذلك طرته المفيدة وأتى على كل مسألة بالشواهد من كلام العرب»[(١)]

جمع هذا العالم الفذ بين التدريس والتأليف، كانت صفاته العلمية والاجتماعية تمثل النموذج الأمثل لشيخ المحظرة. كان بارعاً في اللغة والتوحيد، وأستاذاً في النحو، بدأ دراسته بتسهيل ابن مالك، وشروحه وجال يطلبها في كل مكان واشتهرت رحلاته في البلاد بحثاً عن شرح ابن الدماميني، ويحكي أنه مرة قدم على محظرة العلويين، وناشدهم إعارة هذا الكتاب في أبيات منها:

أتيتكمْ يا قضاةَ العلم والدينِ — وليس لي غرضٌ غير الدماميني[(٢)]

كما يُحكى أنه التقى بعالم شنقيطي آخر، وهو محنض بابه الديماني، وكانا يتدارسان «شرح التسهيل»، وذكر العلامة المختار بن بونا لمحنض بابه أنه لم يفهم بيتاً ورد في شواهد هذا الكتاب وهو قول الشاعر:

مشين كما اهتزت رماح تسفّهت — أعاليها «من» الرياح النواسمِ

وهو مر الرياح النواسم. وانتبه مَحَنْض بابَ إلى التصحيف في البيت، وصححه للعلامة المختار[(٣)].

وكانت في طبع ابن بونا حدة عبّر عنها بقوله المشهور: أنا رجل شِقاق لا رجل وفاق. ولذلك كانت حياته حافلة بالعلم وبالمشاكل، وعرفت خلافات

---

(١) الوسيط: ص ٢٧٧.

(٢) راجع محمد محمود ولد محمد الأمين ديوان المختار بن بونا ص ٣١ ـ ٣٩.

(٣) الوسيط: ٢٣٦ ـ ٢٣٧.

حادة مع أعلام من معاصريه، كالشيخ سيدي المختار الكنتي، الذي خالفه في التصوف، خاصة لقول ابن بونا في «الوسيلة»:

وقطعنا بما به الولي أخبر كفرٌ عكسه النبي

كما اختلف خلافاً طويلاً مع قبيلة اليعقوبيين الذين استدعوه للتدريس وجرى بينه معهم كثير من المساجلات كان خصمه فيها تلميذه المجيدري بن حب الله ذو الشهرة الواسعة. والذي عارض علم الكلام والمنطق ودعا إلى الاقتصار على القرآن الكريم والحديث، بينما دافع المختار عن المنطق وعلم الكلام، وكان في صف كل واحد منهما أنصاره من تلاميذه وبني عمه، فوقف إلى جانب المختار حرمه بن عبد الجليل والإمام بن ماناه، وإلى جانب المجيدري المأمون بن محمذ الصوفي ومولود بن أحمد الجواد.

وإليه يشير الشيخ المختار في قصيدته التي يخاطب بها بني يعقوب:

على رسلك اربع يا ابن حبُّلٌ إنما يقدّم هذى الناس منّا المقدَّما

إلى أن يقول:

إلى ولد الخطاط أهدى بعيرَهُ على أنه في النوم منه تعلَّما

فكم قد بذلت الوسعَ فيكم مُعلِّماً له يقظة كيما يعيه ويفهما

فلا تُنكروني آل يعقوبَ واذكروا لياليَ أجلو ما على الناس أظلما

وحين أحلّي منكم كل عاطل بدُرِّي وأسقي باردي كلَّ أهيما(١)

ولم تقتصر مشاكله على منازعة اليعقوبيين، بل إن تلامذته كانوا يشكون من كثرة تنقله وترحاله. وفي ذلك يقول بعضهم:

لك اللهُ مِنْ شيخٍ إذا ما تبوّأتْ تلاميذه مأوى لنصبِ المدارسِ

تيمّم ميمون الخصاصةِ فاتراً على ظهرِ مفتولِ الذراعينِ عانسِ

(١) الوسيط: ٢٨٠.

(٢) ديوان المختار بن بونا: ١٣٦.

يـفـزّع نـون الـبـحـر طـوراً وتـارةً يهدّم جُحْرَ الضَّـبّ في رأس مادِسِ[٢]

ولقد كان الشيخ لا يرى غضاضة في دوام تجواله، لأنه يرى أن مدرسته فوق متون ركابه، وفي ذلك يقول عن قومه الجكنيين:

ونـحـن ركـب مـن الأشـراف مـنـتـظـم أجـلُّ ذا الـعـصـر قـدراً دون أدنـانـا
قـد اتـخـذنـا ظـهـور الـعـيـس مـدرسـة بـهـا نـبـيـن ديـن الله تـبـيـانـا[١]

ومما جرى بينه وبين تلميذه العلامة حرمه قوله في شأن زرع وعده به، وطال انتظاره:

لك الفضل إن واعدت يا حرم والفصل ولـكـنـمـا إنـجـاز مـيـعـادك الـفـصـل
فـزرعـك لـم يـشـخـص إلـيَّ لـنـاظـر ولـم يـتـعـلـق فـيـه كـيـل ولا أكـل

فأجابه حرمه بقوله:

هـنـيـئـاً لـشـيـخـي قـولـه فِيَّ والـفـعـل مـا نـال مـن زرعـي وعـرضـي لـه حـلُّ
وإني امرؤ في هفوة الشيخ إن هفا صـفـوح عـلـى أنـي لـمـا قـالـه أهـل
فـلاتـك عـون الـدهـر يـا شـيـخ إنـه لأبـنـائـه فـي كـل حـادثـة شـكـل[٢]

ب) محظرة ابن بونا وتلامذته:

جمع ابن بونا في محظرته المتميزة كل ما جود من شروح كتب ابن مالك مثل شروح ابن الدماميني، والمرادي وابن عقيل على التسهيل وشرح الأشموني، وما عليها من حواش وتعاليق، وتصريح الأزهري على توضيح ابن هشام.

والتف حوله فريق من نبهاء الطلبة الذين كانوا له خير عون على تحقيق مشروعه النحوي، لقد درس على ابن بونا جمع غفير كان المتصدرون للتدريس

(١) الوسيط: ٢٨٢.
(٢) ديوان المختار بن بونا: ١٤٢.

منهم يُعدُّون بالعشرات، وقد أحصى محقق ديوانه واحداً وعشرين شيخاً من هؤلاء الخريجين، منهم المجيدري بن الله اليعقوبي (ت ١٢٠٤هـ)، وسيدي عبد الله بن الفاضل الباركلي (ت ١٢٠٩هـ)، وعبدالله بن الحاج حماه الله الغلاوي، ومحمذن بن عيدو الجكني، والمامون بن محمذ الصوفي اليعقوبي (ت ١٢٣٢هـ)، وغالي بن المختار فال البوصادي (ت ١٢٠٠هـ)، وحرمه بن عبد الجليل العلوي (ت ١٢٤٣هـ)، ومولود بن أحمد الجواد اليعقوبي (ت١٢٤٣هـ)، وبُلا بن الفاضل الشقروي (ت ١٢٧٤هـ)، وأدييجه الكمليلي (ت ١٢٧٤هـ)، وسيدي عبدالله بن احمددام الحسني (ت ١٢٨٦هـ)، والمختار بن سيد احمد بن سيد الهادي التمدكي والهاشمي بن الأمين اليدمسي، وفحف بن المختار المسّومي[١].

الذي ما زالت مدرسته قائمة إلى اليوم هو الذي يقول فيه ابن بونا:

حلفت برب الراقصات إلى منًى ... لقد فاق هذا العصر كلهم فحف
لقد فاقهم علماً وديناً درايةً ... وزاد على ذا أنه لم يكن «يحفو»[٢]

ومن الجدير بالذكر أن حفيده الحاج ابن فحف من أعلام العلماء المعاصرين وهو ممن شرح الألفية شرحا سماه تنوير الحوالك في شرح ألفية ابن مالك.

ومن بين المشايخ الذين درسوا عند ابن بونا سيدي عبدالله ابن الحاج إبراهيم العلوي، الذي اشتهر علمه وصلاحه. والذي أنشأ في تگانت مدرسة ذات صيت شائع، فتخرج منها عشرات العلماء، فمنهم العلامة عبدالله بن سيدي محمود الحاجي، وسيدي محمد بن لحبيب، وعبد المالك بن عمر العلوي، وعمر الجكني، ومحمد ابات، واحمد بن محمد شيخ، والعلامة محمد الأمين بن احمد زيدان، والأمين بن سيد أحمد، والحبيب بن محمد الحاج وقد أسس هذا الأخير محظرة خاصة.

ومن بين تلامذة ابن بونا اثنان قاما بدور قيادي في تدريس النحو، هما:

---

(١) ديوان المختار بن بونا: ١٢٠ (مع اختلاف في الرواية).
(٢) ديوان المختار بن بونا: ٤٣ ـ ٤٦.

العلامة حرمة بن عبد الجليل العلوي الذي يعزى إليه قوله إنه لو أخذ ما نظم من احمرار ابن بونا لم يبق له ما يسمى عليه. والعالم الثاني هو يُلاًّ بن الفاضل الشقروي الحسني.

غير أن إسهام هؤلاء التلاميذ لا ينقص شيئاً من مقدار العمل الذي قام به «المعلم الثاني» رئيس المحظرة الشيخ المختار بن بونا، يشهد بذلك ما تركه من آثار.

ج) مصنفاته:

وقد ترك ابن بونا عدة مؤلفات، منها «مقدمة في النحو»، و«سلّم الطالبين إلى قواعد النحويين» و«نظم الجمل» و«تبصرة الأذهان» في البلاغة و«تحفة المحقق» في المنطق، و«مبلّغ المأمول إلى قواعد الأصول»، و«درر الأصول» كذلك، و«وسيلة السعادة» في التوحيد، وهي أكثر من ألف بيت، وديوان شعر. غير أن أهم كتبه هو كتاب «الجامع بين التسهيل والخلاصة، المانع من الحشو والخصاصة».

لقد قسم ابن بونا إنجازه هذا إلى قسمين:

القسم الأول: التذييل المعروف بـ «الاحمرار» وفيه إضافات مسهبة تناولت جميع أبواب النحو في الخلاصة، مع زيادة فصول حذفها ابن مالك من «الخلاصة» مثل الموصول الحرفي، والتاريخ، والقسم، والهجاء ومخارج الحروف وبعض التصريف، وفي مثل الإلحاق والقلب نحا نحو الإمام السيوطي ولو كان هذا الأخير جد في عدم تجاوز الألف بيت. وفي هذا الاحمرار حافظ ابن بونا على استعمال «النظم» مراعاة لأصول الثقافة الشنقيطية، ونزعتهم للتوصل إلى الحفظ عن طريق «الأنظام».

وقد سبق أن رأينا أن خلاصة ابن مالك، اشتملت على جل مهمات النحو، وقربت أقاصيه بأسلوبها الموجز، وبسطت البذل بوعدها المنجز. فصارت عمدة

الطلبة في شنقيط ومحور المعارف النحوية، وموضوع المقررات الدراسية، ومنطلق الأبحاث التخصصية، فبلغت شروحها، والحواشي والطرر والتعليقات عليها أعداداً يصعب حصرها. وجاوز التعامل معها، شيوخ العلماء ونوادي الطلاب، فامتزجت بثقافة جمهور الشعب وعوامه.

وإذا كان لجمال الدين بن مالك، الذي يسميه الأستاذ يحظيه بن عبد الودود «إمام الملة»، الفضل الأول في انتقاء عمل تربوي بديع، استهوى به أفئدة الدارسين، فإن الفضل الأخير يعود إلى «المعلم الثاني» بعده المختار بن بونا في فرض «منظومة» مدرسة ابن مالك على جميع طبقات النحويين في شنقيط.

لم يكن العمل الذي قام به ابن بونا هيّنا في إنجازه، ولا سهلا في استيعابه. فهو لم يدع الناس ليأخذوا من ألفية ابن مالك ما يستطيعون. ولكنه أعاد في كتابه الجامع بناء أسس مدرسة ابن مالك. فرد إلى الخلاصة ما استبعدته من أقوال «إمام الملة» في الكافية والتسهيل، وضغط بعنف شديد على شُرّاح كتب المدرسة، وما لهم من تنبيه، وتأويل وتفريع.

وبالإضافة إلى «التسهيل»، لمصدر الأساسي للطرة والاحمرار، كان ابن بونا يقتبس من الكافية، ومن أمثلة ذلك قوله في إعمال المصدر:

وأهمل المحدود والمؤخرا مصغرا منحذفا والمضمرا

وما بتابع والاجنبي فصل وغير مفرد وعن بعض عمل

وهو في الكافية:

وأهملَ المضمر والمحدودُ ومصدر فارقه التوحيد

ورب مجموع ومحدود عمل وبالسماع لا القياس قد نقل

وفي هذا الباب أيضاً يقول ابن بونا:

إذا اكتفى بجره المفعولا فلك في التابع أن تقولا

بجره ورفعه ونصبه كحُبّ ذي الحسناء قد أودى به

وفي الكافية:

وإن لمفعول أضيف وحذف فاعله كقصد راحة الدنف

فاجرر أو انصب تابع المضاف له والرفع إن جاءك فاعذر قائله

أما القسم الثاني: فهو المعروف بـ «الطرة»، وهي عبارة عن مجموعة من الحواشي، وُضعت في جمل مختصرة، تتكرر فيها مصطلحات تشير إلى مواضيع الإطلاق والتقييد، ومحال الوفاق والخلاف. وتبين الاستعمالات الشاذة، والنادرة والمؤولة، وشواهدها.

وهذه الطرة يمكن أن نشبهها بعقبات الحواجز التي توضع عن قصد في ميادين السباق، واجتيازها يستدعي تمرسا في مقاصد النحاة، وتمرنا على البحث في تذليل صعوباتها. وانبرى علماء الشناقطة في فتح أقفال هذه الطرة، وكان من أول من تصدى لها العلامة عبد الودود بن عبدالله الحيبلي، في كتابه المشهور المعروف بـ «روض الحرون من طرة ابن بون»، ففك رموزها، وترجم طلاسمها فكلما قال «ابن بون» «مطلقاً»، أو «على الأصح» أو نحو ذلك، جاء عبد الودود، فبين مقتضى الإطلاق، ومقابل الأصح والتخريج وأطراف الخلاف في الحكم النحوي.

بيد أن هذا لم يكن كافياً، لمعالجة مشاكل الطرة عند الدارسين فتوالت عليها الحواشي، والتعليقات، نثراً ونظماً؛ فجاءت سلسلات يفسر بعضها بعضاً، دون أن تصل في الآخر إلى المتن النهائي، لكثرة استعمال رموز وإحالات تحتاج بدورها إلى تعليق وتفسير.

ونريد هنا أن نورد نموذجين يدلان على ما قدمنا من حرص ابن بونا على استيعاب أقوال ابن مالك، حتى أدى به ذلك إلى إيراد مسائل قد لا يوجد لها شاهد في كلام العرب وفرض أخرى ربما لا يُحتاج لها:

أولاً: لقد أورد من أسماء الأصوات لزجر الحيوان نحواً من خمسين اسم صوت، قال عنها إن كلّها مصحح ومدروس بينما لم ترد شواهد الاستعمال إلا لنحو عشرة منها.

ثانياً: في باب التسمية بلفظ كائن ما كان، تابع ما أورده بعض النحاة من تقديرات بعيدة عن الاستعمال العادي. فمن ذلك قوله:

وكملن حرفاً بتضعيفك ما مجانساً تحريكه قد علما
وإن يكن من كلمة فكمِّل عيناً بفا، وفا بعين واجعل
لاماً مكملاً بواحد، الخ.

وهو يعني أنك إذا سميت شخصاً بتاء المتكلم من قولك قمتُ: تقول «تُو» وإن سميته بـ «ق» أو «ت» من كلمة قتل، قتل «قت» ولا يخفى ما في هذه التقديرات من التكلف والبعد. وسنسوق من هذا الباب نموذجاً من جهود النحاة الشناقطة في إكمال وتوضيح بعض أبواب الطرة، وهو مأخوذ من كتاب تسجيل التكرار بشرح الاحمرار لابن أخينا العلامة محمد فال بن عبدالله بن اباه.

مع أن بعض الأبواب المزيدة على الخلاصة كانت مفيدة، مثل باب تتميم الكلام، حيث أورد أدوات الاستفتاح والاستفهام، ومعاني «قد» الحرفية، أو أحرف الجواب، ومعنى «كلا».

وخلاصة القول إن جامع المختار أصبح في بلاد شنقيط كلها المرجع الأساسي في التدريس، والمنطلق المعتمد في البحوث النحوية، فصارت كل الدراسات تدور حوله، تفسر غوامض ألفاظه، وتبين دقائق معانيه، وتخصص عمومه، وتقيد إطلاقه، وتشرح شواهده من الحديث والشعر، حتى نشأ عن هذه الحركة مجموعة من المصنفات تفرعت كلها من بحر الجامع البوني، بدأت بروض الحرون، ووصلت إلى حواشي أستاذ الأساتذة العلامة يحظيه بن عبد الودود.

وقد صور لنا سيدي عبدالله بن انبوجه ما وصل إليه الجامع من انتشار وأهمية منذ النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري، فقال إن والده سيدي محمد قد درس «الجامع بين التسهيل والخلاصة، المانع من الحشو والخصاصة»،

المعروف بـ «طرة بن بونا» الذي عكف عليه الطلبة في هذه الأزمُن واشتغلت به الفكر والأفهام، وصار الناس فيه ما بين شارح ومختصر ومقتصر ومبين لنكته، وما بين مشتغل به حفظاً وتدريساً[1]. وها هو نموذج من أبوابها المذكورة آنفاً.

د) نموذج من شرح الاحمرار في الأبواب المزيدة:

باب «التسمية بلفظة كائن ما كان»:

وجعل بعضهم ما هنا مصدرية، قال الفارسي «ما في قولهم لأضربنه كائناً ما كان مصدرية، و«كان» صلتها وهي مرفوعة بكائن وكلاهما على التمام، والتقدير كائناً كونه، وقيل كلاهما على النقص وما موصولة استعملت لمن يعقل في المثال كما استعملت له في «لاسيما زيد» وفي كائن ضمير هو اسمها وما خبرها أي كائن هو الذي كان هو إياه. ويجوز كون ما «نكرة» موصوفة بكان وهي تامة وما خبرها كائن والتقدير لأضربنه كائناً شيئاً ما كان أي شيئاً وجد، والمعنى لأضربنه كائناً بصفة الوجود مطلقاً من غير نظر إلى حال، دون حال ولعل هذا أولى من المذكورين فيه أو من المساعد أي من غير تفريق بين كون اللفظ مفرداً أو مركباً أو جزءاً:

(ص) «لما به سمي مما صبحا إعمالاً أو اتباعاً أو ما ركبا»

«ما قبلها كان له».

(ش) «لما به سمي» من لفظ يتضمن إسناداً نحو برق نحره، وتأبط شراً، أو زيداً أو عمراً وهذا عام بعد خاص إذ كل متضمن إسناداً متضمن عملاً، ويشمل الرفع نحو قائم أبوه، والنصب نحو ضارب أباه، والجر نحو غلام زيد، فكل هذه يجري الأول فيها بحسب العوامل على ما كان عليه قبل التسمية ويبقى الثاني على ما كان عليه قبل التسمية. ولما كان العمل أعم من الإسناد استغنى الناظم عن ذكر الإسناد قبل العمل لا كما فعل في التسهيل أو «اتباعا»، نحو

---

(١) ضالة الأديب (مخطوطة).

زيد قائم، وزيد وعمرو، فتسمى بالموصوف وصفته، والمعطوف والمعطوف عليه، فيكون الأول بحسب العوامل والثاني تابع له، أو سميت بمركب منحرفين نحو إنما وليتما، أو حرف واسم نحو يا زيد وأنت فإنه مركب من أن وهي اسم، وتاء الخطاب وهي حرف، أو حرف وفعل نحو اضربوا في لغة أكلوني البراغيث، فلما سمي به من هذه الأشياء ما كان له قبل التسمية، يعني أنه يثبت لما سمي به من الأمور المتقدمة ما ثبت له قبل التسمية المتضمن لتركيب شأنه الحكاية والمتضمن للعمل يعرب وكذلك الإتباع.

(ص)... ولم يضف: ولم يصغره واحك ما انعطف.

يعني أنه لا يضاف ولا يصغر ما سمي به من الأشياء المتقدمة، لأنه إما جملة أو شبهها، والملة لا تصح إضافتها ولا تصغيرها،وكذا ما شبه بها، وكذا كل شيء، ولا يجمع، ويحكى المعطوف بحرف دون متبوع نحو فزيد ثم عمرو فإن نقل من رفع أو نصب أو جر حكي بحاله، لأنه لا متبوع له فيتبعه، ويعرب ما سوى ذلك نحو زيد وإن وقام ويقوم وقم مجردات من الضمائر، فإن كان مثنى أو مجموعاً على حده أي جمع سلامة بالواو والنون أو الياء والنون أو جارياً مجرى أحدهما مطلقاً كاثنين فيما هو جار مجرى المثنى، وعشرين فيما هو جار مجرى المجموع على هذه مطلقاً، أي عن غير تقييد بحالة، احترز بذلك من كلا وكلتا فإنهما ليسا كالمثنى إلا في حال إضافتها إلى الضمير فقط، ما كان له قبل التسمية فيعرب المثنى وما جرى مجراه بالألف رفعاً والياء نصباً وجراً ويعرب المجموع على حده، وما جرى مجراه بالواو رفعاً والياء نصباً وجراً أو جعل المثنى وموافقه كعمران ويعرب على النون إعراب ما لا ينصرف إلا مثل «ذان» مسمى به لأن ألف «ذان» وإن كانت زائدة عاقبت ألف ذا التي هي عين فجرت مجرى الأصل والمجموع وموافقه كغسلين فيلزم الياء لأنه ليس في العربية اسم مفرد آخره نون زائدة بعد واو، وأما زيتون فنونها أصلية:

(ص) وأجر حاميم كهابيل ولو ... ونحوه تضعيف ثانيه رووا

(ش) يعني أنه يجري في نحو حاميم وطاسين وياسين مجرى هابيل فيعرب ويمنع من الصرف للعلمية وشبه العجمة قال:

يذكرني حاميم والرمح شاجر   فهلا تلا حاميم قبل التقدمِ

والمعني بهذا محمد بن طلحة وكان أمره أبوه بالتقدم للقتال يوم الجمل فنثر درعه بين رجليه وكان كلما حمل عليه رجل قال نشدتك بحاميم حتى حمل عليه العبسي فقتله فأنشأ يقول:

وأشعث قوام بآيات ربه   قليل الأذى فيما ترى العين مسلم

شككت له بالرمح جيب قميصه   فخر صريعاً لليدين وللفم

على غير شيء غير أن ليس تابعاً   علياً ومن لا يتبع الحق يظلم

يذكرني... البيت.

فلما رآه علي استرجع وقال: إن كان لشاباً صالحاً ثم قعد كئيباً.

وإن كان ما سمي به على حرفين ضعف ثانيهما إن كان حرف لين، فلو سمي بلو أو «في» أو «لا» قلت قام لو وفي ولاء، وإنما ضعف لأنه لا يوجد اسم معرب آخره لين محرك، ويجب قلب الألف التي زيدت في لا همزة، ومن العرب من يهمز المذكور فيقول لؤو، وإن كان ثانيهما ليس بلين، نحو «من وقد» جعل الإعراب في آخره بلا تضعيف:

(ص) وكملن حرفاً بتضعيفك ما   مجانساً تحريكه قد علما

(ش) وإن كان ما سمي به حرفاً واحداً كمل بتضعيف مجانس حركته، إن كان متحركاً، كما إذا سميت بتاء المتكلم من قولك قمت فيقال تو وبالكاف من أكرمك بفتح الكاف، فيقال كاء بألف ممدودة وبالكاف من أكرمتك بكسر الكاف فيقال كي.

(ص) وإن يكن من كلمة فكمل   عيناً بفا وفا بعين واجعل

لاماً مكملاً بواحد...

(ش) يعني أنه إن كان الحرف الواحد المسمى به بعض كلمة، وهو ساكن فكمله بالحرف الذي قبله على رأي، فتقول في التسمية بالتاء من قتل قت

وبهمزة الوصل على رأي سيبويه، فتقول في التسمية بالتاء الساكنة من قتل مثلاً إت، واستشكل بأن الحرف الأخير يتحرك بحركات الإعراب فكيف تبقى همزة الوصل مع ذلك، ولا يقال الحركة عارضة لأنا نقول معنى عروضها أنها حدثت بعد أن لم تكن وإن شئت لم تات بها، والإعراب لازم، لا بد منه. ولو كان الحرف الساكن كلمة مستقلة نحو تاء قامت لجلب له همزة الوصل لا غير، وكذا التنوين، ونون التوكيد الخفيفة ونحو ذلك. وإن كان الحرف الواحد المسمى به متحركاً وجب تكميله اتفاقاً بالفاء إن كان عيناً فإن سميت بالقاف من قتل فتقول قت أيضاً، ويكمل بأحدهما إن كان لاما فإذا سميت باللام من قتل فلك أن تقول قل أو تل ولا يكمل بالتضعيف المستعمل فيما ليس بعضاً خلافاً لسيبويه والخليل، فعندهما إذا سميت بالقاف المضمومة من قتل تقول قو وبالقاف المفتوحة قا وبالقاف المكسورة من قتال قي.

(ص) «. . . وإن حذفت من فعل فجبره زكن».

(ش) يعني أنه يجبر الفعل المحذوف آخره أو ما قبل آخره، والمحذوف الفاء واللام أو العين واللام برد المحذوف عند التسمية به، مثال الأول وهو ما إذا كان الفعل محذوف الآخر نحو يرم من قولك يا يرم فترد إليه ما حذف منه، وتمنعه من الصرف، فتقول هذا يرمي ومررت بيرمي والتنوين فيه للعوض نحو جوارٍ، وتقول رأيت يرمي كما تقول رأيت جواري، ومثله يغزو إلا أن هذا تقلب فيه الواو ياء لما ثبت أن الأسماء المتمكنة ليس فيها ما آخره واو قبلها ضمة، فتقلب هذه الواو ياء ويكسر ما قبلها. وأما «يخشى» علما فترد إليه الألف فتقول يخشى بالألف غير منونة في الأحوال كلها كعذارى ومدارى ومثال المحذوف ما قبل آخره وهو لين كيقل ويبع ويخف فتكمل لزوال المقتضي للحذف وهو التقاء الساكنين أو الفاء واللام كيع واللام والعين كيد، فيكمل الجميع برد المحذوف منه عند التسمية به.

(ص) وهمزة الوصل من الفعل اقطع — واجعل كمن زيد كعبد الألمع

(ش) يعني أن همزة الوصل تقطع إن كان ما سمي به فعلا نحو انطلق لأنه

صار اسماً، وما جاء من الأسماء بهمزة الوصل قليل لا يقاس عليه، واحترز من الاسم كانطلاق مسمى به فلا تقطع همزته، وقال ابن الطراوة بقطع لأن همزة الوصل إنما كانت فيه حين كان جارياً على الفعل وقد خرج عن ذلك بالعلمية، قاله في المساعد. واجعل كمن زيد الخ يعني أنك إذا سميت بحرف جر ومجروره والجاري على أكثر من حرف نحو من وعلي وحتي، وكذا ما أشبه الحرف كأن يسمى بعن الاسمية فإنها شبيهة بعن الحرفية فلك وجهان، أحدهما وهو الأجود أن تضيفه إلى مجروره معاملاً له بما تعامله به لو كان مستقلاً بالتسمية، وتعربه كما تعرب المضاف في عبد الألمع وغلام زيد فتقول جاء مِنُ زيد بضم النون مخففة، وعلى هذا الوجه اقتصر سيبويه. واستثنى الجمهور من ذلك ما كان ثانيه حرف علة نحو في زيد ولم يجيزوا فيه هذا، وعينوا فيه الوجه الثاني وهو الحكاية خلافاً للمبرد والزجاج القائلين بجواز إعرابهما على الوجه الأول وهو إعراب المتضايفين، والوجه الثاني الحكاية فتأتي بالحرف ومجروره على الحالة التي كان عليها قبل التسمية.

(ص) وفو فما وذو ذوا يصير   وقيل ذو ذوا وهذا أشهر

(ش) هذا البيت استثناء مما كان قدمه من أنه إذا سمي ثنائي ثانيه حرف لين فإنه يضعف، وحاصله أن يجعل فو عند التسمية به فما، وكان القياس أن يردَّ فو إلى أصله وهو فوه لقولهم أفواه لأن العرب حكموا في الإفراد بغير ذلك وهو أن يبدل من عينه ميم فاتبعناهم فيما فعلوه قاله الدماميني، قال في المساعد وذلك لأن العرب حين أفردته قالت كذلك ولولا هذا كان يرد إلى أصله وهو فوه لجمعه على أفواه. وفي ذو عند التسمية به مذهبان فسيبويه يرى أن ذو من باب طويت فإذا سمي به قلت ذوي كفتي. والخليل يرى إنه من باب قوة فإذا سميت به قلت ذو بتشديد الواو مثل جواه ونص كلام التسهيل ويجعل فو فما وذو المعرب ذوا أو ذوا وأخواه أي ذا وذي ذوي أو ذوا وقوله المعرب احترز به من ذو الطائية في اللغة الفصحى فلو سميت بها لضعفت كما تضعف لو مما تقدم آنفاً عند قول النظام: «ولو ونحوه تضعيف ثانيه رووا».

(ص) وحذف ها السكت وأدغمن ما فُكَّ لجزم أو لوقف ما علما

(ش) يعني أنك إذا سميت بارمه حذفت هاء السكت مما يعني فيه ورددت الياء كما تقدم عند قوله وهمزة الوصل من الفعل اقطع الخ وأعلّت إعلال جوار ويدغم المفكوك للجزم، وللوقف، فلو سميت بالفعل المجزوم من قولك لم يردد قلت جاء يرد ورأيت يرد ومررت بيرد غير مصروف وإن سميت بفعل الأمر من قولك أردد قلت جاء رد ورأيت رد ومررت برد مصروفاً وحذفت همزته لعدم الحاجة إليها لتحرك الأول عند الإدغام.

(ص) وأسلمتْ وأسلموا ويسلمان الحقْ بمسلمة أو بمسلمان

(ش) يعني أنك إذا سميت بنحو أسلمت مما لحقته تاء التأنيث الساكنة ولم يكن محتملاً لضمير فإنك تلحقه لمسلمة فيمنع من الصرف فتقول قام أسلمت ورأيت أسلمت ومررت بأسلمت وتبدل تاؤه هاء في الوقف، وإذا سميت بأسلما ويسلمان مما اتصل به علامة الاثنين على لغة أكلوني البراغيث و«يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل والنهار» فمن جعل تلك الحروف علامة تثنية الفاعل أو جمعه فهي عندهم حروف لا أسماء. فعلى هذه اللغة تلحق ما سميت به من نحو أسلما ويسلمان بالمثنى وتعربه إعرابه، فتقول جاء أسلمان ويسلمان ورأيت أسلمين ويسلمين ومررت بأسلمين ويسلمين، وكذا الحكم فيما سمي من أسلموا ويسلمون فتلحقه بجمع المذكر السالم تقول جاء أسلمون ويسلمون ومررت بأسلمين ويسلمين ورأيت أسلمين ويسلمين.

وكأن هذا استثناء مما كنا قدمنا أن ما سمي به من حرف وفعل لا يتغير عما كان له قبل التسمية.

(ص) وكفعلن اعرب ولن ينصرفا هذا إذا جعلت هذى أحرفا

(ش) يعني أن ما كان كفعلن ويفعلن في لغة أكلوني البراغيث معرب غير منصرف للعلمية وشبه العجمة إذ لا يوجد في الأسماء العربية ما آخره نون النسوة، أو للتأنيث اللفظي كفاطمة. قال الدماميني فإن قلت النون لتأنيث الجمع

فلا ينبغي أن تعتبر في منع الصرف، قلت قد اعتبرت تاء عرفات في لغة من قال مررت بعرفات وهي لتأنيث الجمع وأذرعات في لغة من منع الصرف قوله إذا جعلت هذي أحرفاً أي في لغة أكلوني البراغيث وهو قيد راجع للجميع وإن جعلت ضمائر فحكمها الحكاية كما تقدم.

(ص) وإن دعوا مذكرا ببنت أو أخت فصرفه ومنعه رووا

(ش) يعني أنه إن سميت مذكرا ببنت أو أخت فصرفه مروي عن الأكثر لأن ما قبل التاء ساكن صحيح ولأن التاء التي في آخره يوقف عليها بالتاء، فلهذا قال سيبويه والأكثرون بالصرف، وهذا بناء منهم على أن التاء فيهما للإلحاق بجذع كتاء عفريت لا للتأنيث وقيل يمنع من الصرف للتأنيث والعلمية.

(ص) ورد هنتا هنَتا وما ذكر من اسم حرف فهو موقوفا يقر

(ش) يعني أن هنتا إذا سمي به وجب تحريك وسطه، وتقلب تاؤه في الوقت هاء ومنع من الصرف والفرق بينهما وبين بنت وأخت أن هنتا إذا وقف عليها حركت نونها وأبدلت التاء هاء في الوقف بخلاف أخت وبنت وما ذكر من اسم حرف غير مصاحب للعامل فهو موقوف عليه كما يوقف غيره من نحو زيد وعمرو قبل التركيب لأن الإعراب إنما يستحقه بعد التركيب فإن صحب عاملا اختير فيه جريه مجرى موازنه مسمى به فتقول كتبت باء وتاء وقد يقال هذا با وتا وثا فلا يمد بل يعرب مقصوراً، وهذا شاذ لأنه صارت اسماً فينبغي أن تجري مجرى موازنها كما سبق:

(ص) والفعل غير مسند بعض حكى كقاف بل ذا سيبويه حركا

(ش) هذا تتميم لقوله في صدر الباب ويعرب ما سوى ذلك ومنه المفرد المبني والفعل غير المسند وهذان قد يحكيان مع جواز الإعراب أما الفعل غير المسند فكقول سحيم اليربوعي:

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني

فإن جلا قد جعل اسماً لأبيه ولا ضمير فيه ولم يعرب، وإنما قال «بعض»

لأنه قيل إنه باق على فعليته وإن فاعله ضمير مستتر فيه والجملة صفة لمحذوف أي أنا ابن رجل جلا وقيل سمي به والضمير المستتر فيه فهو جملة محكية، وقال عيسى هو مفرد كما قدمنا، ولكنه ممنوع من الصرف للوزن والعلمية. وقد يحكى المفرد المبني مسمى به كصاد وقاف إذا جعلت أسماء للسور فإن التقدير هذه صاد وهذه قاف، تحكي اللفظ مع أنه مسمى به وقد صحب عاملاً، واستشكل بأن هذه الأسماء ليست مجمعاً على بنائها بل الراجح كونها معربة لأنهم نصوا على أن ما كان من أسماء السور ثنائياً جاز فيه الإعراب والحكاية، ذكر ذلك في أول الكشاف وقاله في الدماميني، قال في المساعد وسيبويه يحرك على تقدير هذه صاد أو اقرأ. وذكر سيبويه في قراءة صاد وقاف بالفتح أنهما اسمان للسورة لكن بنيا على الفتح لكونهما غير متمكنين تشبيها بكيف من جهة عدم تمكنها في باب الاسمية، قوله «حركا» حركة إعراب أو بناء منوناً أو غير منون أضيفت إليه السورة أم لا تنبيه.

وينزع من الأولى الألف واللام وكذا من الذي والتي واللائي واللاتي ويجعل الياء منهن حرف إعراب إن ثبت قبل التسمية. فإذا سميت بشيء من هذه نزعت «أل» لأنها زائدة بدليل زوالها مع بقاء الموصولية في قراءة بعضهم صراط لذِينَ، وقيل إن جعلت للتعريف أزيلت وإلا أبقيت وتجعل الياء منهن حرف إعراب إن ثبتت قبل التسمية، وإنما أعربت لزوال موجب البناء وهو شبه الافتقار. ثم إن كانت الياء مشددة أعرب ما هي فيه بالحركات الظاهرة، وإن كانت مخففة أعرب كالمنقوص، فنقول على الأول جاءني لذيٌ ورأيت لذيّاً ومررت بلذيٍّ، وفي الثاني جاءني لذو ورأيت لذيا ومررت بلذ، كما تفعل بشج وإن لم تثبت الياء قبل التسمية فما قبلها يجعل حرف إعراب ويكون كباب يد ودم[1].

وفي هذا الباب نجد مثالين اثنين أحدهما يبين كيف نظم ابن بونا جميع أحكام التسمية بلفظ كائنا ما كان من تسهيل ابن مالك، ولم يترك منها سوى حذف الألف واللام من الذي وشبهه في هذا الموضوع، والثاني يبين كيف

(١) راجع المساعد، ج٣ ص ٤٥ وما بعدها.

لخص العلامة محمد فال بن عبدالله أقوال شراح التسهيل في هذا الباب، مع استكمال كافة أحكامه المعروفة.

٥ ـ ابن الحاج احماه الله القلاوي[١]:

ولقد كان من مشاهير تلاميذ ابن بونا الجكني من شنقيط العلامة عبدالله بن الحاج أحمد حمى الله القلاوي البكري وهو من أسرة اشتهرت بالعلم والصلاح[٢].

درس القرآن والحديث على علماء قبيلته الأقلال: كما أخذ عن أخواله من أبناء بارك لله الشمشويين، مثل العلامة سيدي عبدالله بن الفاضل (ت ١٢٠٩هـ) والبخاري بن مولود. وكان عمدته في النحو «المعلم الثاني» المختار بن بونا[٣] مع أنه بيّن أنه أفاد من مفيد والده في النحو إذ ذكر في نظمه الرباني قوله:

يقول عبد الله بعد حمده ... مصليًا على الرسول عبده
دونك في الأعراب ربّانيا ... أرجوه أن يوسط الذكيّا
ضمنته المفيد والنقايه ... بالجد منهما لذي البدايه

وفي شرحه يقول إن المفيد تأليف أبيه، والنقاية تأليف السيوطي[٤].

لقد برع العلامة عبدالله بن الحاج أحمد في جميع العلوم الشرعية التي تناولها بالشرح والنظم. وله أرجوزة في متشابه القرآن، ونظم في إعراب منصوباته، وشرح نظم ابن بري في قراءة الإمام نافع، ونظم في اختصار ابن بري على ما به الأخذ وشرحه، وله تعليق على صحيح البخاري ونظم في المسلسلات. كما نظم مختصر الأخضري في الفقه، ورسالة ابن أبي زيد القيرواني. ويقول في أول هذا النظم:

---

(١) ترجمته: فتح الشكور: ١٧٠ ـ ١٧٣، تحقيق الرباني: ٦.
(٢) تحقيق الرباني في الاعراب: ٧.
(٣) تحقيق الرباني، فتح الشكور: ١٧١.
(٤) تحقيق الرباني: ١٧.

قال أبو محمد عبد الإله   لينظم النثر الذي جلا حُلاه

وفي هذا النظم تتجلى براعته الأدبية، ومسحته الفكاهية، مع ما له من جدٍّ ورصانة ويصف نظمه هنا قائلاً:

وربما أخلت فيه الناظرا   أنسي وزَّانٌ ولست شاعرا

فتارة يرقص من تذكيري   بابن نباتة وبالحريري

طوراً أخو جدّ وطورا عابث   حتى كأني للأنام وارث

ومما يبين ميوله الأدبي، ونهجه اللغوي قوله في هذا النظم:

ولم أكن جُذَيْل هذا الفن   ولا عليّ لومه لأنني

شغلت بالنحو وبالبيان   وإن هذان لساحران[1]

ومن طريف ما يؤثر عن هذا العالم اعتناؤه الخاص بآثار الشاعر العلوي سيد عبدالله بن محمد المعروف بابن رازكة. فقد شرح ابن الحاج حماه الله ثلاث قصائد من شعره وهي فائيته في نعل النبي صلى الله عليه وسلم التي مطلعها:

غرام سقى قلبي مدامته صرفا   ولما يقم للعذل عدلاً ولا صرفا

وحائيته في مدح محمد ابن المولى اسماعيل التي أولها:

دع العيس في البيداء تذرعها شطحا   وسمها بحور الآل تسبحها سبحا

ومنها مرثيته لأحمد بن يوسف البوحسني التي استهلها بقوله:

هو الأجل الموقوف لا يتخلف   وليس يرد الفائت المتأسف

وشرح نظماً لابن رازكه في البلاغة لخص فيه مفتاح السكاكي، ويعرف بالسيدية.

وأهم ما كتب ابن الحاج حماه الله في النحو شرحه للألفية، وشرحه

(١) تحقيق الرباني: ٩ ـ ١٠.

للكافية، وتعليقه على الشواهد النحوية، ونظم جمع فيه كثيراً من أحكام المغني، وقصيدة رملية في النحو، ومقدمة للمبتدئين سماها «الاستعانة»، وأرجوزة مشهورة تسمى «الرباني في الإعراب[1]» قام بتحقيقها الأستاذ محمد الأمين بن عبدي، نذكر هنا ملخصاً عنها:

لقد رتب ابن الحاج أحمد بن احماه الله نظمه في الرباني ترتيباً قريباً من نهج ابن مالك في الألفية فبدأ بالكلام عن الكلام، والمعرب والمبني وعلامات الإعراب، والنكرة والمعرفة، والموصول، ثم انتقل إلى المرفوعات، كالمبتدإ ونواسخه، والفاعل ونائبه وانتقل إلى المنصوبات كالمفاعيل، والاستثناء والحال والتمييز، وختم المنصوبات بفروع الفعل في العمل أي إعمال المصدر واسم الفاعل واسم المفعول.

ثم تحدث عن التوابع والنداء والعدد، وعقد فصلاً للقواعد العامة يعتبر من أهم ما في هذه الارجوزة.

لقد كان الناظم في أرجوزة الرباني يميل إلى الاختصار الشديد إذ إنه في بعضه لم يخصص لبعض الأبواب إلا بيتاً واحداً، فعن المفعول لأجله يقول:

وينصب المصدر مفعولاً له كصمت خوفاً، إذ أبان العلّه

وعن المفعول معه اكتفى بالبيت الأول من الألفية مع تحويل بسيط وهو قوله:

ونصبوا بالواو مفعولاً معه في نحو سيري والطريق مسرعه

وعن الظرف يقول:

والظرف وقت أو مكان انتصب كفوق أو تحت ومع والمنتصب[2]

أما الفصل الذي خصصه للقواعد العامة فيقول فيه:

---

(١) تحقيق الرباني: ١٢ ـ ١٤، فتح الشكور: ١٧٢.
(٢) تحقيق الرباني: ٤٩.

يجوز حذف كل ما قد علما ... والفصل بالظرفين حيث حُرما
وكل ما يوقع بالتباس ... مُنع إجماعا وانعكاس
وكل كون مطلقاً يستتر ... حتماً وما قيد حتما يظهر
وعاملاً صرّف قدم عمله ... وافصله الا مصدراً فكالصله
لما التعجب والاستفهام ... وكم وشرطِ أوّل الكلام
وَعِوَضٌ مع المعاض ذُما ... أبتِ أما أنت يا اللّهُما
وما به سمي من أبواب ... فهو على ما كان من إعراب
والمثل إن طرا على مثل حذف ... كساكن وتاء ذي التاء والألف
وحجة النحوي أضعف الحجج ... والبصري مع تقدير شأن لا يحج[1]

ولقد جمع الناظم في هذه الأبيات نحوا من ثلاث عشرة قاعدة، قال أنه لم يسبق لترجمتها في التصانيف المتداولة. ولقد أبرز في شرحها جميع الجزئيات التي تندرج تحت كل قاعدة. كما توضحُه الأمثلة التالية:

١. ففي قاعدة حذف ما علم، تحدث عن حذف «كان» وإبقاء الخبر. وحذف أحد معمولي «علمت»، وحذف الفضلة، وحذف معمول الحال، والحالات التي تحذف فيها «رب» وحذف ما يلي المضاف، وفي هذه الجزئيات استقصى في شرحه لهذا النظم كل ما ذكر ابن مالك جواز حذفه.

٢. وفي قاعدة الفصل بالظرف والجار والمجرور، استعرض في الشرح أحكام الفصل بهما بين العامل والمعمول، والمستثنى والمستثنى منه، ونحوهما مستدلاً دائماً بأبيات ابن مالك في الألفية.

٣. وفي قاعدة ما منع لخوف اللبس: ذكر أمثلة في تقديم الخبر، وتأخير

(١) تحقيق الرباني: ٦٣ ـ ٧٢.

المفعول، وشكل الفعل المبني للمفعول، وأعطى تحت هذه القاعدة ثلاثة عشر حكماً ثم سار على هذا النهج في شرح هذه القواعد وسرد تطبيقاتها العملية انطلاقاً من المسائل المذكورة في الخلاصة، مع التأثر الواضح بأساليب الفقهاء في استنباط القواعد الفقهية. ومما يبرهن على هذا التأثر قوله في شرح عدم جمع العوض والمعاض، قال: إنها قاعدة فقهية مستشهدا بقول الزقاق:

..... وأن لا يـجـمـعـا   للشخص بين العوضين فاسمعا[1]

لقد جمع نظم «الرباني» أهم مسائل النحو في عبارات وجيزة وواضحة في آن واحد. ولقد أتم شرحه بالاختصار، والاقتصار على إعطاء الأمثلة التطبيقية، فجاء خير سُلّم للطلبة قبل دراسة ألفية ابن مالك، فيمكن أن يعتبر الكتاب المدرسي الأمثل بعد الأجرومية في المرحلة الثانوية. ونلاحظ أنه لم يتعرض لمسائل التصريف، وأبنية الجموع، المألوفة في كتب النحو بل اقتصر في هذه الأرجوزة على إيراد الأحكام العامة المجمع عليها.

ولقد نلاحظ كذلك نزعته الأدبية وأسلوبه الشعري، في بعض أبياته، وفي أمثلتها قوله:

المبتدأ ارتفع تيها والخبر   روح لمعنى المبتدأ كالله بر[2]

وقوله:

والحال والنعت لدى الموارد   كخبر تسقى بماء واحد
كل يجيء جملة أو مفردا   وربما أفرد أو تعدّدا[3]

كما نلاحظ أيضاً التصاقه الوثيق بنظم الخلاصة. مثل قوله:

---

(١) تحقيق الرباني: ٧١.
(٢) تحقيق الرباني: ٣٧.
(٣) تحقيق الرباني: ٥٤.

إعمال ليس ما كـ «ما هذا بشر» ويعد ما وليس جر البا الخبر[١]

وقوله:

لإنّ أن ليت لكن لعل كأن مع لا عكس كان في العمل[٢]

٦ ـ محاظر التدريس:

أ) محظرة حرمه بن عبد الجليل[٣]:

يقول صاحب الوسيط عن حرمه بن عبد الجليل (ت ١٢٤٣هـ): «علامة عصره وأعجوبة دهره»[٤] كان من أجل تلاميذ ابن بونا، وشاركه في نظم احمراره حتى قال: لو أخذت ما نظمت لم يبق منه ما سمي عليه. وجلس للتدريس بعد ابن بونا، فتخرج على يده علماء أجلاء أمثال الشيخ سيدي بن المختار بن الهيبه، ومحنض بن سيدي عبدالله الشقروي[٥]، وكان مع علمه شاعراً مجيداً، وقد أوردنا له مقطعات في مدح شيخه ابن بونا، والعتاب عليه مرة أخرى.

ومن عجب أمره أنه ضعف بصره في آخر أيامه، فلم يعد يميز الأشخاص ولكنه بقي يطالع الكتب حتى قال فيه جدنا بابه بن أحمد بيبه:

أغناه نور القلب عن نور البصر يطالع الكتب ولا يرى البشر[٦]

ومع حرصه على كتبه، فإن له أبياتاً يخاطب فيها الشاعر امحمد بن الطلبة الذي استعار منه كتاب تبصرة الحكام فقال له:

---

(١) تحقيق الرباني: ٤١.
(٢) تحقيق الرباني: ٤٢.
(٣) ترجمته: فتح الشكور ٩٣ ـ ٩٤، الوسيط: ٢٤ ـ ٣٠.
(٤) الوسيط: ٢٤.
(٥) الوسيط: ٢٥.
(٦) ديوان حرمه: ٨٧.

يا ابن المشائخ والأشياخُ أسلافُهْ جزاء من يسعف العافين إسعافُهْ
لكنَّ تبصرة الحكّام مَبْخَلَةٌ ولؤلؤٌ وسواد العين أصدافُهْ
من أخلف الظن للعافين حار به عن مهيع الرشد والمعروف إخلافُهْ
ومن أعار سواد العين أتلفه لكن يهون علينا فيك إتلافُهْ[1]

على مثال شيخه ابن بونا، فإنه كان أيضاً على صلة بتلاميذه، يمدح الأوفياء منهم ويعرض بالذين لم يعرفوا حقه ونسوا فضله. ويعزى له في اثنين منهما، أحدهما اسمه عبد الخير والثاني اسمه الفتى، مع أن هذه الأبيات تنسب في روايات أخرى لغيره:

إضافة عبد الخير للخير محضة تؤول إلى المعنى ومعناه كاسمه
وأم حكيم أولعت باقتفائه ولوع أخي نظم بترصيع نظمه
ولم ينسه طول الزمان شيوخه وبالطول قد ينسى الفتى شيخ علمه

وممن أخذ عنه في القراءات والعربية أحمد ابن البخاري التندغي (ت ١٢٧٧هـ)، وأخذ عن هذا الأخير العلامة الورع الشيخ محمد فال بن أحمد فال التندغي (ت ١٣٤٥هـ) صاحب المحظرة المعروفة والتي من خريجيها شيخنا القاضي محمدن بن محمذ فال (ت ١٤٠٠هـ).

هذا ولم يبق لنا من آثار العلامة حرمه في النحو إلا القليل النزر ويحكى أنه قد أحرق كتبه قبل وفاته تورعا.

ومن تلاميذ حرمه العالم الشهير الكبير أحمد سالم بن الإمام الحاجي الوداني. وقد تسلسل العلم في حفدة حرمه، وانتصب منهم للتدريس أحمد بن محمد بن عبد الجليل وأخوه العلامة الأديب عبد السلام بن أبه الذي يقول موريا بتنازع العوامل، ومشيراً إلى موقع باب التنازع في الألفية:

---

(١) ديوان حرمه: ٩٩.

تـنـازعـي بَـرْقـانِ وَهْـنـاً تـألّـقـا ... فـهـاجـا تـباريـحَ الـهـمـومِ الـدَّوائِـرِ
فبرق لـدى أرض الـحـجاز أشيـمـه ... وآخـر يـبـدو لـي بـذات الأظـافـرِ
فما منهما أهملت بأخذ مضمري ... وما منـهـمـا أعلمت يأخذ ظاهري
بـجـنـبـيّ تـجـرحٌ مـتـى بـت لـيـلـة ... بحيث يرى الرائي هضاب المصادِرِ

ب) مدرسة بلاّ بن الفاضل الحسني (ت ١٢٧٣هـ):

وهو الذي يقول فيه ابن الأمين الشنقيطي في كتاب «الوسيط» إنه العالم المشهور والنحوي الكبير.

وقد خاطبه جدُّنا باب بن أحمد بيب بقوله:

يـا ربّ أبْـقِ لـنـا بُـلاّ لـنـسـألـه ... عن كل سِرٍّ من الـقـرآن محتجبِ
وعـن داويـن شـعـر لا يـفـسّـرهـا ... الا ابن بجدتْها ابن الفاضل بن أبي(١)

وسبق أن ذكرنا ما يقوله فيه زميله في الدراسة والعلم، الشيخ حرمه بن عبد الجليل، وإذا كان هذا العالم لم يترك أثراً مكتوباً معروفاً، فإنه بث في صدور الرجال علماً جمّاً. وكان أكثر الذين درسوا عنده من مشاهير النحويين واللغويين والشعراء. نذكر منهم على سبيل المثال: عبد الودود بن عبدالله الحيبلي (ت ١٢٦٥هـ). وابن عبدم الفاضلي (ت ١٢٦٥هـ). وإجْدُود ابن اكتوشن العلوي (ت ١٢٨٥هـ) وهو أستاذُ اللغويِّ الكبير محمد محمود بن التلاميد التركزي، وقد ذكره في قصيدته المشهورة إذ يقول:

ولا شيـخـنـا الـبـحـر الـخـضـم جدودنا ... ولا شبـهـه أبُوه ذو الـعـلـم والـحـلـم

وقد أورد له ابن الأمين بيتين يرد بهما على أحمد بابا التينبكتي في اشتراطه تخصيص الفاعل وهما:

---

(١) الوسيط: ٣٣٩.

وقول من يستوجب التخصيصا   بفاعلٍ ليس يرى منصوصاً
وإن يكن أحمد بابا قد جزمْ   بهِ فما تخصيصه بملتزمْ[1]

ومنهم زين ابن الأمين اليدالي (ت ١٢٩٠هـ) وهو شيخ الأديبين العالمين زين وأحمد ابن اجَّمَدْ، وحبيب بن الأمين الشقروي وعلى هذا الأخير درس العلامة الحارث بن محنض الشقروي، والشيخ محمدٌ بن حنبل الحسني (ت ١٣٠١هـ) وهو الشاعر المجيد، واللغوي البارع، والشيخ محمد بن أحمديد الحسني (ت ١٣٢٠هـ) استاذ العالمين ابني الغزالي الأمين وأخيه محمد[2].

ولقد أسهم الشيخ بُلا في ترسيخ اللغة العربية في أوساط قبيلته الحسنيين، حتى صارت فيهم سليقة يرضعونها من ثدي أمهاتهم، مصداقاً لقول الشاعر محمذّن بن السالم البنعمري الحسني:

النحو علم كفاني من تعلمه   مَلْجُ الثديِّ ثدي الأم من حسن

ويقول في موضع آخر:

مصداق أني كريم العيص منتسب   إلى قريش بيوت العز والجدل
نسجي القريض وإحكامي قوافيه   ولا أميز بين العطف والبدل

ومن يطالع شعر الشيخ محمد بن حنبل، وابن السالم، ومحمدُ النأن بن المعلى ومحمّد حامد بن آلا، يدرك مدى مقدرتهم على التصرف في أساليب اللغة العربية.

٧ ـ عبد الودود بن عبدالله يروض حرون ابن بونا:

أ) ملامح حياته:

الخطوة التي تلت عمل مؤلف الجامع، قام بها عبد الودود بن عبدالله بن

---

(١) الوسيط: ٨٢.
(٢) يحيى بن البراء على الألفية: ١٠٧.

أحمد بن انجبنان، المتوفى سنة ١٢٦٨هـ، وقال عنه أبو بكر بن احجاب الفاضلي:

وعام «شرصح» بهذا المذهب وفاة زين العلما بالمغرب
عبد الودود نجل عبدالله الأبي جالي خبايا كل فن غيهب
حتى ينال منه أقصى مطلب لبحثه في الذوق غير الأجنبي[(١)]

ويقول عنه صاحب الوسيط: «نحوي شهير، وانفرد به من غير نكير، وأوضح أسراره وأعلى مناره، وبلغ مبلغاً لم يبلغه غيره في عصره»[(٢)].

تربى عبد الودود في بيت اشتهر بالعلم والتعليم، فجده المختار انجبنان هو صاحب كتاب «شافي الغليل» الذي تحدثنا عنه آنفاً، واتصلت حلقة تدريسه بحفيده الذي كان غاية في الذكاء، والدقة في البحث، فبالرغم من أنه توفي في سن مبكّر، إذ أنه لم يبلغ حد الأربعين، فقد انتشر صيته وعلمه، وانتظمت حوله محظرة مشهورة، وشاعت أنظامه وقصائده، ومؤلفاته، وكان كل نشاطه مرتكزاً على علوم اللغة والنحو.

ومن طريف ما يخاطب به بعض طلبته المعروفين باسم «ميجات» قوله:

تعيرني «ميجات» بالجهل ضلة فقلت لهم لم تقذفوني بدائيا

إلى أن يقول:

وعلمتكم نحوي وأسماء أهله وعلمتكم تصريفي المتساميا

ومن أشهر آثاره «روض الحرون من طرة ابن بُون»، وله قصيدة في محفوظات المصادر.

---

(١) منظومة ابن احجاب: ٦٠ ـ ٦١. تحقيق خديجة بنت الحسن، وفي البيت الثاني «عبدالله» تقرأ بلا هاء.

(٢) الوسيط: ٣٧٤.

ب) نماذج من أنظامه:

ومن أمثلة أنظامه الكثير نورد نماذج في تلخيصه لإعراب ما بعد «حتى» والمقارنة بين «إن» و«لا»، وأحكام «لدن»، وإعمال جمع التكسير، وحالات «كل»، وتخريج قول النابغة:

كـلـيـنـي لِـهَـمٍّ يـا أمـيـمـةَ نـاصـب

والخلف في وزن لفظة «أشياء» ومواضع جر الفاعل وحذفه.

وقد نظم أحكام «حتى» بقوله:

تـلـخـيـص مـسـألـة حـتـى يـا فـتـى ... رفـعـك حـالاً بـعـدهـا إذا أتـى
ونـصـب مـا اسـتـقـبـل، والـوجـهـان ... فـيـمـا مـضـى مـعـنـى فـخـذ بـيـانـي
كـشـربـت حـتـى يـجـيء الإبـل ... ومـاتـلا «فـقـاتـلـوا» وزلـزلـوا[1]

وهو يشير إلى قول العرب شربت الإبل حتى يجيء البعير يجر بطنه، وإلى قوله تعالى: ﴿فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾ (سورة الحجرات ـ الآية: ٩) وقوله جل وعلا في سورة البقرة: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ﴾ (الآية: ٢١٤).

وفي مقارنة «لا» بإنَّ يقول:

ووافـقـت «لا» إنَّ فـي الـتـقـيـيـد ... بـاسـمـيـة الـجـمـلـة والـتـوكـيـد
وإن تـنـاقـضـا فـربـمـا حـمـل ... مـنـاقـض عـلـى الـنـقـيـض فـقـبـل
وبـالـتـصـدر فـصـار الـعـمـل ... لـلـحـمـل فـانـحـطَّ لـذا مـا يـحـمـل
كـأنـه خـص بـمـا قـد ظـهـرا ... وبـالـتـرتـب ومـا قـد نـكِّـرا
وبـاسـمـهـا الـمـفـرد قـبـل يـنـبـنـي ... وذاك مـعـرب ولـم يـنـون

(١) راجع المغنى: ١٧٠، شرح الأشموني: ٣/٢٩٧ ـ ٢٩٩.

سـمـا ذِهِ وأنـهـا لا تـعـمـل | إلا بـسـبـعـة شـروط تـحـصـل
«لا» سبعة شروطها فلم تجر | ونـكـر الاسـم ونـكـر الـخـبـر
وانفِ بها، والنفي للجنس، وصل | بها اسمها، ونفيها أيضاً نقل[(١)]

وله في معاني لدُنْ:

«لدن» كـ «عند» ولكن زادت ان لها | معنى ابتداء وجرا غالباً بمَنِ
وبالإضافة أحياناً إلى جُمَلِ | وبالبناء وقيسٌ أعربتْ لدن
كذاك إفرادها من قبل غدوة مع | وقوعها فضلة لا غير فاستبن[(٢)]

وله في أعمال جمع التكسير:

صحح لإهمال تكسير وقلته | وللمجاورة، التمييز للعدد
وكثرته لدى إهمال قلته | أو الشذوذ قياسا والسماع زد
قال الدماميني ذا فاشدد يديك به | وغيره فيه تخليط فلا تزد[(٣)]

وله في أحكام المضاف إلى كل:

وإن تضف «كل» إلى المعرَّف | فراع معناها ولفظها يفي
وإن إلى نُكْرٍ فراع النَّكره | وعُد مما شَذَّ بَيْتُ عنتره
وإن قطعتها عن الإضافه | فجوِّز الوجهين لا مخافه
وإن أضفتها لمظهر يلي | كل العوامل كقطعها الجلي
وإن لمضمر فقيه يندرُ | غير ابتدا كفاعل لـ «يصدرُ»[(٤)]

---

(١) شرح الاشموني: ٣/٢ ـ ٤.
(٢) شرح الاشموني: ٢٦٤/٢.
(٣) شرح الاشموني: ٦٥/٤ ـ ٦٦.
(٤) المغني: ٢٥٧ ـ ٢٦٤.

وبيت عنترة المشار إليه هنا هو قولهُ:

جادت عليها كل عين ثرة ... فتركن كل حديقة كالدرهم

أما فاعل يصدر فهو يشير إلى قول الشاعر:

تميل إذا مالت عليها دلاؤهم ... فيصدر عنها كلنا وهو ناهل

ومن غرائب الأحكام التي نظمها قوله:

«قد عامراً درهمٌ» فالمال مرتفع ... والمرء جر ونصب غير محظور

وإن نصبت فسكن دالَ «قد» ومتى ... تجرر فسكِّن وضم غير محذور

وجنس «قد» في كلا الأمرين متحد ... وإنما اختلفا شكلا بتعبير

فمعنى الأول حسب المرء ما جمعت ... كفاه من درهم أو من دنانير

والثاني معناه يكفي المرءَ ما جمعت ... كفاه فافْهم إشارتي وتعبيري(١)

وفي تخريج فتح تاء أمَيمة في قول النابغة:

كليني لهم يا أميمةَ ناصب

يقول عبد الودود:

في يا أميمةَ خلف هل مرخمة ... فأقحموا التاء ما اعتدوا بها زعموا

والفتح لما أتت من قبل تا حذفت ... والتاء ما قبلها بالفتح متسم

والفارسي له قولان: زائدة ... والفتح سوغه الإتباع يا حكم

وأقحمت بينما ميم وفتحتها ... ففتحة الميم ما بالتاء يرتسم

والميم تفتح إتباعاً لها أبداً ... أو لا ففتحتُها للنصب عندهم

لأنَّ موضعها نصب ويمنعها ... من أن تُنَوِّنها التانيث والعلم

(١) المغني: ٢٢٦.

وقبل تبني على فتح وشاهده ... «ياريح» فافهمْ تفز بالعلم يا فهِم[1]

والشاهد المشار إليه قول الراجز:

يا ريح من نحو الشمال هبي

والملاحظ أن هذه المباحث ابتعدت عن المقاصد النحوية، فأدت إلى كثير من التقادير النظرية، التي لا نعتقد أن النابغة الذبياني كان يفكر فيها حينما تلفظ بفتح هذه التاء.

وله في وزن أشياء من قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسۡـَٔلُواْ عَنۡ أَشۡيَآءَ﴾ (سورة المائدة ـ الآية ١٠١).

في وزن أشياء خلف فاحفلن به ... لا تلهينك عنه الإبل والشاء

أما الخليل وعمرو فهي عندهما ... في الأصل فعلاء وهي الآن لفعاء

وقال الأخفش والفراء متزن ... بأفعلاء وهي الآن أفلاء

بقلب همزته ياء ومحتمل ... بحذف لام فهو الآن أفعاء

وعند الأخفش مثل البيت مفرده ... ومثل هين على ما قال فراء

ومنعه في كلا الوجهين متجه ... إذ أتقياء له وزن وشجراء

وعن عليّ كأجمال وليس له ... داعي امتناع إذا لم تجرِ أنباء

وقل لمن يدعي شيئاً بمعرفة ... «عرفت شيئاً وغابت عنك أشياء»[2]

وله في جر الفاعل وحذفه يقول:

وجرّ فاعل أتى في خمس ... مسائل أتت بدون لبس

يجر باللام كهيهات لما ... أو من كمثل من بشير فاعلما

(١) المساعد: ٢/٥٥٧ ـ ٥٥٨، شرح الاشموني: ٣/١٧٣ ـ ١٧٤.

(٢) البحر المحيط: ٤/ ٣٢.

وجاز أن يجره الياء كما ... في قوله جل كفى فلتعلما
وأجرره بالمصدر إن أضيفا ... إليه واسمه فلا تحيفا[1]
وجره جر التوهم ذكر ... عن بعضهم كحين هاج الصَّنبر
وحذف فاعل أتى في أربع ... مسائل على القياس فاسمع
في الحصر النائب ثم المصدر ... ونحو «أسمع بهم وأبصر»[2]

وقوله «حين هاج الصنبر» إشارة إلى بيت طرفة:

بجفان تعتري نادينا ... من سديف حين هاج الصنبر

وهو الذي لغز به الدماميني لعلماء الهند فقال:

فما فاعل قد جر بالخفض لفظه ... صريحاً ولا حرف يكون به الجر[3]

وهذه أمثلة من أنظامه التي صارت نماذج للنحويين الشناقطة من بعده.

ج) روض الحرون:

أما «روض الحرون من طرة ابن بون» فقد مثل دراسة محكمة في منهجها لأنه تتبع كل ما ذكر فيها من عبارات الترجيح، مثل قوله: «على الأصح» أو على «الأظهر» أو «مطلقاً» أو مؤول، فبين مقابل كل هذه التخريجات ولقد أوضح منهجه هذا يقول:

«فلما كان تقييد الشيخ ابن بون على الألفية وعلى توشيحه إياها ظاهر الإفادة والمزية، وبه اشتغال أهل هذه الجهة إلا أن فيه إطلاقات، وتأويلات، وتخريجات لا يدرى مقابلها أبداً، سألني بعض أهل العصر تأليفاً يبين لغزه، ويفتح عويصه ورمزه، وبعد تردد توكلت على الله وكتبت».

---

(١) المساعد: ١/٣٨٦، التصريح: ١/٢٧٠، شرح الاشموني: ٢/٤٤.
(٢) حاشية الصبان: ٢/٤٤.
(٣) راجع الأشباه والنظائر: ٤/٢٥٢ ـ ٢٥٣.

وقد اعتمد في دراسته على ابن الدماميني الذي يشير إليه بـ (د) وعلى شرح ابن عقيل وله يرمز بـ (ع) وعلى خالد الأزهري في تصريحه على توضيح ابن هشام،، ويشير له بـ (خ) والملاحظ أن هذه هي الكتب التي لخصها جدُّ والده المختار انجبنان بن الفقيه في شافي الغليل، وقد لاحظنا من قبل غرابة كونه لم يعزُ لهذا الكتاب، شأنه في ذلك شأن ابن بونا.

وها هي نماذج من ملاحظاته حول عبارات ابن بونا.

لقد استعمل ابن بون «على الأصح» في عدة مواضع: منها جواز حذف اسم إنَّ وخبرها. ويقول عبد الودود، إن مقابله هنا هو رأي من يقول باختصاص حذف الاسم في الشعر، ومن يشترط تنكير الاسم لجواز حذف الخبر وهم الكوفيون، ومنها التخيير في نصبٍ أوْ جر التابع لمضاف المصدر المشار إليه بقول ابن مالك:

واجـرر أو انـصـب تـابـع الـذي انـخـفـض

ويقابل الأصح هذا قول سيبويه بمنع مراعاة محلِّ المجرور.

ومنها قول ابن مالك: وكخلا حاشا. ويقابل الأصح أيضاً قول سيبويه أن حاشا حرف وأنها تجر أبداً.

كما أن له استدراكات على تصحيح ابن بونا نذكر منها مثالين:

الأول: بعد قوله:

و«غـيـر مـا زيـد أو اسـتـثـنـى لـعـل ورب لـولا عـلـقـن بـذي الـعـمـل»

قال عبد الودود وهذه المسألة ليست في التسهيل وإنما ذكرها الأشموني في خاتمة حروف الجر، ولم يذكر الأشموني خلافاً في عدم تعلق لعل. ولعل الصواب أن على «الأصح» بعد: وغير ما زيد أو استثني[1].

---

(١) راجع ابن بونا: الجامع ص ١٧٦، والأشموني ص ٢٣٦.

الثاني: عند قوله:

ومع ما يجي كجير لا يجب وجيَر دون قسم بها أجب

فبعد قول ابن بونا هنا «على الأصح» قال عبد الودود: لم يُذكر في التسهيل ولا المغني ولا القاموس قول باختصاصها بالقسم كما توهمه العبارة، ولعله من زيادة الناس.

ومن أمثلة إطلاقات ابن بونا التي أوضحها عبد الودود. موضع كسر همز «إن» إذا ما حلّت محل الحال، فبين صاحب الروض أنها تكسر مطلقاً سواء اقترنت بالواو أو لا، وبعد قول ابن بونا:

ومع ما ضارع والحين احتذي جعلك من وما وأيا كالذي

قال عبد الودود: إن محل الإطلاق هنا التسوية بين هذا الحكم في الشعر وفي غيره. وفي باب الظرف استدرك عليه في إطلاقه بعد الأبد والدهر في قوله:

وهكذا الأبد والدهر إذا عرِّف والنهار والليل كذا

فقال عبد الودود: هذا الإطلاق ليس في التسهيل ولا في الدماميني ولا ابن عقيل.

وعند قول ابن بونا: «اختيارا على الأظهر» في اسمية «عن» قال عبد الودود، «وهو قول الأخفش ويقابله قول سيبويه» إنه لا يكون اسماً إلا في الضرورة.

أما تخريج التأويلات، فمن أمثلته تخريج الشواهد في نيابة ضمير المصدر في قوله:

فيالك من ذي حاجة حيل دونها وما كل ما يهوى امرؤ هو نائله

وقوله:

يُغضي حياء ويُغضَى من مهابته فما يكلم إلا حين يبتسم

وقوله:

وقالت متى يبخل عليك ويعتلل   يسؤك وإن يكشف غرامك تدرب

فقال عبد الودود بأنها مؤولات بأن النائب في الجميع ضمير مصدر معرف بلام العهد أو مصدر منكر مخصص بالظرف وشبهه. فالتقدير: «حيل هو»، «أو حيل دونها»، ويعتلل «عليك اعتلال»، ويغضي «إغضاء» واحتيج للتأويل لأن الظاهر في البيت الأول نيابة ظرف غير متصرف، وفي البيت الثاني نيابة المفعول، وفي البيت الأخير نيابة مصدر دل عليه عامله.

هذه الأمثلة تعطي صورة مقتضبة عن منهج عبد الودود في هذا الكتاب الذي قال عنه صاحب الوسيط «ولا يستغني عنه نحوي هناك»[1] لأنّهُ رسمَ لشيوخ المحاظر دائرة خطة الدرس، وبين أوجه الخلاف وأسس الاختيار الذي اعتمده ابن بونا. وفتح الطرق أمام الأنظام التي انطلقت في روضه، مثل ما سنراه عند الحسن بن زين وابن عبدم.

ونشير في الختام إلى ما قاله عبد الودود في شأن هذا الكتاب: «وكأني ببعض المعاصرين وقد شرع يقدح في جمعه جهرا، ويوليه الظهر والذفري، زاعماً أن المعاصرين لا يأتون بفائدة أبداً وما ذاك إلا رياء وحسدا ولله در القائل:

قل لمن لا يرى المعاصر شيئاً   ويرى للأوائل التقديما
إن ذاك القديم كان جديدا   وسيلفى هذا الجديد قديما

٨ ـ بعض المحاظر الموازية للمدرسة البونية:

لقد ميز الأستاذ يحيى بن البراء عن حق بين اتجاهين واضحين في النحو الشنقيطي: أحدهما هو الاتجاه المتعمق الذي أسسه ابن بونا الجكني وواصله

(١) الوسيط: ٣٧٤.

أتباعه من بعده، والثاني هو الاتجاه النصي الذي اقتصر أصحابه على خلاصة ابن مالك فأحكموا دراستها وأضافوا إليها قواعد ابن هشام التأليفية دون تبني جامع ابن بونا ومصادره المختلفة.

ومن أبرز أعلام هذه المدارس الموازية محنض بابه بن اعبيد الديماني والشيخ سيديا الكبير.

أ) محنض بابه بن اعبيد الديماني[1]:

لقد كانت محظرة محنض بابه بن اعبيد أكثر اهتماماً بالدراسات الفقهية، فارتبطت بكتابه «الميسر على المختصر» واشتهر شيخها فقيهاً وقاضياً، مع أنه كان نحوياً وشاعراً. أخذ النحو في صباه، ودرس الخلاصة على الشيخ عبدالله التمكلاوي. ومن حرصه على التحصيل الإنشاء، كان يدرس النحو في عطل الأسبوع. أيام اشتغاله بتدريس القرآن الكريم، ثم يكتب دروسه في شكل طرة على الألفية، ولقد سبقت الإشارة إلى لقائه بالشيخ المختار بن بونا ومحادثتهما في شأن شواهد ابن الدماميني. وفي معرض هذه المحادثة يبدو ما للشيخ محنض بابه من تطلع إلى الدراسات اللغوية، وما يمتاز به من نباهة وذكاء. وبعدما انتصب للتدريس في محظرته التي دامت زهاء سبعين سنة، اتسعت آفاقه النحوية، ونظم بعض المسائل مثل: محفوظات الجموع[2].

ومن كتاب المغنى بن هشام نظم فصلي القواعد والجمل. ومن نظمه في الجمل نورد الأبيات التالية:

ففي مقدمته يقول:

الحمد لله الذي علمنا ... بفضله، وشكره ألهمنا

ثم صلاته مع السلام ... على النبي أحمد التهامي

(١) راجع ترجمته في الوسيط: ٢٣٦.
(٢) الوسيط: ٢٣٦.

وءالــه وصـــحـــبــه وكـــل مـــن | تـبـع نـهـج الـحـق فـي أي زمـن
وبـعـد فـالـمـقـصـود نـظـم جُـمْـلَـة | حـاويـة لـشـرح أمـر الـجـمـلـة
وشـبـهـهـا مـن ظـرف أو مـجـرور | والله اسـتـعـيـن فـي أمـوري

وفي حد الجملة الاسمية والفعلية يقول:

وإن تـصـدر بِـسُـمـاً فـاسـمـيـه | ومـا بـفـعـل صـدرت فـعـلـيـه[1]

وعن الجملة الكبرى والصغرى يقول:

وحـيـثـمـا أخـبـر بـالـجـمـلـة عـن | سـمـاً فـكـل ذاك كـبـرى فـاسـمـعـن
وعـجـز صـغـرى قـيـل هـي مـا | خـبـره الـمـفـرد فـاقـف الـعـلـمـا[2]

ويذكر الجمل التي لا محل لها من الإعراب قائلاً:

ومـا أتـى مـسـتـأنـفـاً مـن الـجـمـل | فـمـالـه قـطـعـا فـي الاعـراب مـحـل
وجـمـلـة الـتـفـسـيـر مـا لـهـا مـحـل | وقـيـل مـا نـال الـمـفـسـر تـنـل
كـذاك جـمـلـة أتـت مـوصـولاً | فـي اسـم وحـرف مـع أل مـنـقـولا
كـذاك ذات الاعـتـراض تُـعْـلَـمُ | كـقـولـه «وانـه لـقـسـم»
ومـا أتـت جـواب شـرط فـكـذا | إن كـان غـيـر جـازم كـلـو، إذا
كـذا إذا أتـت جـواب قـسـم | أو أتـبـعـت لـبـعـض هـذا فـاعـلـم
فـتـلـك سـبـع جـمـل مـكـمـلـة | مـوضـعـهـا لا يـصـلـح الـمـفـرد لـه[3]

ومما عرف من تقريراته النحوية، ما كتبه في معاني: «أل» وقد نظمه العلامة الأستاذ محمد الحسن بن أحمدو الخديم فقال:

---

(١) المغني: ٤٩٢.
(٢) المغني: ٤٩٧.
(٣) المغني: ٥٠٠ ـ ٥٥٨.

«أل» للإشارة أتى بيانا عند الذين حققوا البيانا
فللحقيقة عن الأفراد تجردت طوراً لدى الإيراد
كما عليه قولهم ان الرجل خير من المرأة في المعنى يدل
نظير ذا الذي عليه دخلا علم جنس عند جل من خلا
عليه بالحكم متى ما تنطق فهو طبيعة أهل المنطق
كقوله الخليل مثل الماء يبدي ضميره مع الصفاء
طوراً به يشار للماهية موجودة في ضمن الأفراد التي
فهو للاستغراق والمدخول عم فصح الاستثنا لذا منه نعم
مثال ذا في عالم الغيب اطرد وإن الإنسان لفي خسر ورد
نظير ذا المدخول عند المهره كل لدى إضافة لنكره
لذلك الحكم عليه أبدا قضية كلية عنهم بدا
وذاك الاستغراق عرقياً ورد كجمع الصاغة صاغة البلد
وتارة يكون ذا مَجازِ وما سواه ليس بالمجاز
كإن تقل مبالغاً هو الرجل لكونه خصائص الجنس شمل
وهو لماهية أيضاً باد موجودة في البعض من أفراد
فإن يعين فلعهد نحو في زجاجة ونحو بالوادي يفي
مدخوله كعلم الشخص فعن قضية شخصية حكم إذن
وإن يك البعض سوى معين فهو للجنس إذن ليس يني
وذا كقول الشاعر الحليم وهو قد مر على اللئيم
مدخول هذا عند أهل المعرفه نكرة معنى ولفظاً معرفه
لذاك صح وصفه بتين مهما اعتبرت ذينك الوجهين

وبعده الجملة في ذال الحال — للنعت محتملة والحال
وذلك المدخول بعض الناس — لديه مثل علم الأجناس
عليه حكمنا إذن قضيه — مهملة في قوة الجزئيه
أخاف أن يأكله الذئب مثل — لذا كما محنض باب قد نقل

ولقد تسلسل العلم في بيت الشيخ محنض بابه ووسطه. فمن حفدته الأديب الكبير، والشاعر المجيد، والمؤرخ المحقق، المختار بن حامد بن محمد بن محنض بابه. وكان ممن له اليد الطولى في النحو واللغة والمنطق، ابن أخيه العالم محنض بابه ابن أمين الذي نظم «لامية» بديعة في النحو والتصريف، يقول فيها:

كلام قوم كتاب الله قد نزلا — عليهم لكلام العالمين علا
وجلة العلما أبدوا قواعده — وسهلوها بحسن الضبط للجهلا
وهو عندهم في الأصل منقسم — لاسم وفعل وحرف كابن يا ابن جلا
والاسم إما ضمير وهو عندهم — يكون متصلاً طوراً ومنفصلاً
كأنت قمت وهم في البيت قد جلسوا — وهن غبن عن الضيف الذي نزلا
أو ظاهر باسم عين حيث دل على — ذات دعوه كزيد راكب جملا
وباسم عين إذا كانت دلالته — مثل البخيل وبيت خلة البخلا
وراكب وصف عين لا اسمها وكذا — على سوى الذات مثل الكبر والخيلا
وقد دعوا وصف معنى ما الجلي حكى — أو الحرام أي الأمر الذي حظلا
ولا يقال نرى عيناً محرمة — فثم إيجاز حذف للعقول جلا
لأن شرعية الأحكام ليس لها — تعلق بسوى أفعال من عقلا
فآية الميتة التحريم عندهم — فيها للأكل فجانب من لها أكلا
وجاء في آية فيها القصاص أتى — إيجاز قصر متين اللفظ قد جُزِّلا

والحرف يختص بالأفعال عندهم ... أو الاسما ومختصه يستوجب العملا
ومنه ما ليس مختصاً ولست ترى ... من ذاك عاملاً إلا «من» و«إن» مع «لا»
و«هل» يليها وجوباً فعل حيزها ... لكن لها عند فقد الفعل الاسم تلا
والفعل ماض لديهم أو مضارع أو ... أمر كتُب يُمح ما مما جنيت خلا

ثم أطال في أحكام الفعل، وتصاريفه، وصيغه مع الضمائر، ونوني التوكيد، وإعرابه، وبنائه، ورتب كل هذه الأحكام ترتيباً منسقاً وواضحاً، وتابع كلامه في الجموع، واسم الجنس وعاد إلى الفعل الذي لم يسم فاعله، وختم القصيدة بأحكام الجمل وإعرابها: والقصيدة تقع في نحو مائتين وخمسين بيتاً، وهي مفيدة وممتعة.

ب) الشيخ سيديا الكبير(1):

إن شهرة هذا العالم العلَم تغني عن التعريف به ونكتفي بالتذكير بما قاله عنه جدنا بابه بن أحمد بيبه العلوي:

لك الطائر الميمون والمنزل الرحب ... فإنك أنت الغوث لا شك والقطب
وأنت حسام قاطع كل شبهة ... وأنت سراج للبرية لا يخبو
أضاءت بلاد الغرب لما أتيتها ... وأصبح يشكو عند ترحالك الغرب
وجئت بكتب يعجز العيس حملها ... وعندك علم لا تحيط به الكتب

أخذ الشيخ سيديا علم اللغة والنحو والفقه عن العلامة حرمه بن عبد الجليل العلوي، وتربى على يد الشيخ سيد المختار الكنتي، وصحب ابنه الشيخ سيدي محمد، وعاد بعلم وافر وصيت عال.

فكان مأوى الطلبة والمريدين والزوار. ولم تمنعه وظائفه التصوفية من الكتابة

---

(1) راجع ترجمته في الوسيط: ٢٤٠.

والتأليف. ومن مؤلفاته تحفة الأطفال في حل عقد لامية الأفعال، وشرح المقصور والممدود لابن مالك.

أما شرحه للأجرومية المعروف بالنفحة القيومية في شرح الأجرومية فإنه يمتاز بالسهولة والوضوح، مع اشتماله على خلاصة الخلاصة، فكان مُعيناً على معرفة قواعد اللغة دون الخوض في مسائل لا تهم إلا المختصين في النحو. مع أنه أطال البحث في بعض أبواب النحو مثل «لا العاملة عمل إن» ذلك أن شواهده كان أكثرها أمثلة لإيضاح القواعد، وليست لبيان ما شذ وندر. أكثر من الاستشهاد بالقرآن الكريم، وبالخصوص في أمثلة معاني حروف الجر، ونواصب الفعل وجوازمه. وبعدة أحاديث نبوية. أما شواهده الشعرية فقد كان اختيارها يتم وفقاً لمعيارين اثنين: أحدهما: توضيح القاعدة، والثاني أن يكون مضمونها يدعو إلى المثل الأخلاقية والفضائل الدينية، فذكر منها ما يحث على الصبر والمثابرة في قول القائل:

لأستسهلنَّ الصعب أو أدرك المنى ... فما انقادت الآمال إلا لصابر

مستشهداً فيه باستعمال «أو» بمعنى حتى. ومنها ما يدعو إلى القناعة والتعفف وذلك في قول الشاعر:

استغن ما أغناك ربك بالغنى ... وإذا تصبك خصاصة فتجمل

وقد أورده في الجزم بإذا في الشعر خاصة وفي جزم «من»، و«إذما»، استشهد ببيتين لهما مدلولهما في التربية الخلقية وهما:

ومن لا يزل يستحمل الناس نفسه ... ولا يغنها يوماً من الدهر يسأمِ

وقول الشاعر:

فإنك إذما تأت ما أنتَ آمرٌ ... به تلف من إياه تامر آتيا

وفي مواضيع أخرى أورد أبيات حكم ونصائح منها:

لا تنه عن خلق وتأتي مثله ... عار عليك إذا فعلت عظيم

وهذا ما يظهر نزعته التربوية، ونصائحه الدينية، في البحث عن الاستقامة والكرم والقوى. ومما أورد في هذا:

حيث ما تستقم يقدر لك الله نجاحاً في غابر الأزمان

وقول الشاعر:

حسبت التقى والجود خير تجارة رباحاً إذا ما المرء أصبح ثاقلا

وقول لبيد بن ربيعة:

ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل

ومن الغريب أن هذا المصنف لم ينل طريقه إلى النشر حتى الآن، بالرغم مما له من قيمة علمية عالية وتربوية فائقة، وقد قام بتحقيقه الباحث الأستاذ محمد الأمين بن العلوي.

وهذه أمثلة من الشرح الذي امتاز بمزج الأجرومية بنحو الألفية. يقول في باب العطف:

باب العطف: وحروف العطف عشرة، وهي:

الواو: ومن معانيها المصاحبة وعطف اللاحق على السابق وعكسه، نحو: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ﴾ (العنكبوت ـ الآية ١٥)، وجاء زيد وعمرو بعده، وتكلم بكر وخالد قبله.

الفاء: للترتيب باتصال كسافر زيد فعمر.

ثم: للترتيب بانفصال كحضر سعيد ثم عمر.

أو: ومن معانيها التخيير والإباحة بعد الطلب، كتزوج فلانة أو أختها، وجالس العلماء أو الزهاد. والتقسيم والإبهام والشك بعد الخبر. نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف، وكلقيت أباك أو أخاك.

أم: وتكون متصلة وهي الواقعة بعد همزة التسوية والهمز المغني عن لفظ

أي، نحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٦﴾﴾، (البقرة) ونحو: ﴿أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴿١٠٩﴾﴾ (الأنبياء)، ومنفصلة وهي الخالية مما ذكر المتضمنة معنى «بل» مع استفهام أو دونه، نحو إنها لإبل أم شاء، وهذا زيد أم عمرو.

إمَّا الثانية: وهي كـ «أو» فيما ذكر من المعاني ويمثل لها بأمثلتها فيقال تزوج إمَّا فلانة وإمَّا أختها، وجالس إما العلماء وإما الزهاد.

بل، ولا، ولكن: هذه الثلاثة إنما تعطف لفظاً على معنى، فأما «لا» فيعطف بها بعد الإثبات والأمر والنداء، كجاء زيد لا عمرو، واضرب زيدا لا عمرا، ويا زيد لا عمرو، ومعناها قصر الحكم على ما قبلها. وأما «بل» و«لكن» فيعطف بهما بعد النفي والنهي نحو ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ (الأحزاب ـ الآية ٤٠)، وما قام زيد بل عمرو، ولا تهجر مطيعاً ولكن عاصياً، ولا تكن بخيلاً بل كريماً، ومعناها تقرير الحكم لما قبلها وجعل ضده لما بعدها، وتقع «بل» بعد الاثبات والأمر فتفيد حكم الأول للثاني، كسار زيد بل عمرو وأكرم زيدا بل عمرا.

حتى: في بعض المواضع وهو إذا كان معطوفها بعضا من المعطوف عليه وغاية له كجاء الحجاج حتى المشاة، وقوله:

قهرناكم، حتى الكماةَ فأنتم   تخافوننا حتى بنينا الاصاغرا

ومن نماذج عرضه الواضح قوله في النواسخ: «باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر».

وتسمى نواسخ الابتداء وهي ثلاثة أشياء:

١. كان وأخواتها وهي أفعال.

٢. إن وأخواتها وهي حروف.

٣. ظننت وأخواتها وهي أفعال أيضاً.

فأما كان وأخواتها فإنها ترفع الاسم وتنصب الخبر، وهي:

كان: ومعناها اتصاف المخبر عنه بالخبر في الزمن الماضي. **وأمسى**: ومعناها اتصافه به في المساء. **وأصبح**: ومعناها اتصافه به في الصباح. **وأضحى**: ومعناها اتصافه به في الضحى. **وظل**: ومعناها اتصافه به نهاراً. **وبات**: ومعناها اتصافه به ليلاً. **وصار**: ومعناها التحول من حال إلى حال. **وليس**: ومعناها نفي الحال عند الإطلاق وعند التقييد بزمن بحسبه. **وما زال، وما انفك، وما فتئ، وما برح**: ومعنى هذه الأربعة ملازمةُ المخبر عنه للخبر على ما يقتضيه الحال، ولا تعمل هذا العمل إلا بعد نفي أو نهي أو دعاء، **وما دام**، ولا تعمل هذا العمل إلا بعد «ما» المصدرية الظرفية. **(وما تصرف عنها)** أي ما تصرف من كان وأخواتها من مضارع أو أمر أو غيرهما، يعمل عليها، وهي في التصرف على ثلاثة أقسام:

أ) ما لا يتصرف بحال، وهو «ليس» اتفاقاً و«دام» على الأصح.

ب) وما يتصرف تصرفاً ناقصاً وهو «زال» وأخواتها فإنها لا يستعمل منها أمر ولا مصدر.

ج) وما يتصرف تصرفاً تاماً وهو الباقي.

أما إنّ وأخواتها، فإنها تنصب الاسم وترفع الخبر. وهي: **إنَّ، وأن، ولكن، وكأن، ولعل، وليت**.

وإنَّ وأن للتوكيد، أي توكيد النسبة بين الجزأين نحو ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٩٧﴾﴾ (المائدة) وعلمت ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٠﴾﴾ (البقرة)، وترد «إنّ» لنفي الشك عنها والإنكار كقوله لمن يشك في قيام زيد: إن زيداً قائم. وقد ترادف «إن» نعم كقوله:

ليت شعري هل للمحب شفاءُ   من جواهن إنّ إنّ اللقاءُ

وكأنّ للتشبيه المؤكد لأنها مركبة من الكاف و«أنّ» نحو كأن زيدا أسد ولا تكون للظّن ولا للتقريب، ولا للنفي خلافاً لزاعمي ذلك.

ولكن للاستدراك وهو تعقيب الكلام برفع ما يُتوهم ثبوته وإثبات ما يُتوهم نفيه من الكلام السابق كزيد كريم لكنه جبان وزيد ليس بكريم لكنه شجاع، وقد تكون للتوكيد نحو لو جاء زيد لأكرمته لكنه لم يجئ.

وليت للتَّمنّي وهو طلب ما لا طمع فيه، أو ما فيه عسر كقول الشيخ الكبير: وليت الشباب عائد، وقول الفقير: ليت لي مالاً فأنفق.

ولَعَلّ: للترجّي في المحبوب كلعل الحبيب قادم، والتوقع في المكروه كلعل العدوّ داهم، وقد ترد للتعليل نحو ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴿٤٤﴾﴾ (طه) أي ليتذكر وللاستفهام نحو: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ﴿٣﴾﴾ (عبس).

وأمّا ظننت وأخواتها، فإنها تنصب المبتدأ والخبر بعد استيفاء الفاعل، على أنهما مفعولان لها، وهي: ظننت وحسبت وخلت، وهذه الثلاثة لليقين قليلاً وللظّن كثيراً نحو ﴿يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ﴾ (البقرة ـ الآية ٤٦)، وقوله:

ظننت بأن شبت لظى الحرب صاليا ... فعرّدت فيمن كان عنها مُعَرِّدا

وقوله:

حسبت التقى والجود خير تجارة ... رباحاً إذا ما المرء أصبح ثاقلا

وقوله:

وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة ... عشية لاقينا جذام وحميرا

وقوله:

ما خلتني زلت بعدكم ضمنا ... أشكو إليكم حموة الألمِ

وقوله:

إخالك، إن لم تغضض الطرف ذا هوى ... يسومك ما لا يستطاع من الوجد

وزعمت للظّن خاصة، كقوله:

زعمتني شيخاً ولست بشيخ ... إنما الشيخ من يدبّ دبيبا

ومثلها عددت كقوله:

فلا تعدد المولى شريكك في الغنى ولكنما المولى شريكك في العدم

وحجوت كقوله:

وكنت أحجو أبا عمر أخا ثقة حتى ألـمّت بنا يوماً ملـمّات

ورأيتُ وعلمتُ: وهما للظن قليلاً وللعلم كثيراً عكس ظن نحو ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا ۝٧﴾ (المعارج) ونحو: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ﴾ (الممتحنة ـ الآية ١٠).

وقوله:

علمتك الباذل المعروف فانبعثت إليك بي واجفات الشوق والأمل

ووجدت: لليقين خاصة عكس زعم. نحو ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾ (المزمل ـ الآية ٢٠).

ومثلها دريت، كقوله:

دريت الوفي العهد يا عَرْو فاغتبط فإن اغتباطاً بالوفاء حميد

وألفيت نحو ﴿إِنَّهُمْ أَلْفَوْا۟ ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ ۝٦٩﴾ (الصافات).

واتخذت وجعلت وهما للتصيير كقوله:

تخذت غراز إثرهم دليلاً ففرُّوا في الحجاز ليعجزوني

وخلق، ورد، وترك، وهب غير متصرف، وصيَّر وأصار، وأكان، وقد تكون جعل للظَّن خاصة نحو ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ (الزخرف ـ الآية ١٩) وسمعت ولا يكون مفعولها الثاني إلا فعل صوت نحو سمعت زيدا يتكلم(١).

---

(١) راجع النفحة القومية في الأبواب المذكورة.

٩ ـ مدرسة ولاته النحوية[١]

لقد أشرنا من قبل إلى أن مدينة ولاته العريقة قد أنجبت أوائل النحاة الشناقطة المعروفين كالفقيه المختار النحوي بن الفقيه اند غمحمد الولاتي (ت ٩٢٠هـ) وأضرابه[٢].

وقد عرفت الحركة النحوية في هذه الحاضرة العلمية دفعاً كبيراً بورود منيرة بن حبيب الله الشمشوي (ت ١١٦٣هـ) مؤلف «الدلاصة شرح الخلاصة»، ومن أجلاء الآخذين عنه العلامة عمر مم النحوي الكبير[٣].

وقد بلغت هذه الحركة النحوية الولاتية أوجها على أيدي عالمين متعاصرين كثيراً ما يقع بينهما لبس عند الناس، فقد كانا يحملان اسماً واحداً ويعملان في مجال واحد، فكل منهما يدعى محمد يحيى الولاتي، نقتصر عليهما وان كان العلماء الولاتيون غيرهم كثيرين.

إنهما فرسا رهان، اشتركا في أمور كثيرة، عاشا في عصر واحد وانتسبا لبلدة واحدة، وهي ولاته، جوهرة الصحراء، ومهد العلماء والصلحاء، ومنها وفيها تلقيا معارف جمة، وأعطيا علوماً وافرة، وكتبا في مجمل العلوم الإسلامية، كعلوم القرآن، والحديث وعلومه، والفقه وأصوله والنحو وفروعه.

ويمكن للمهتمين بالمؤتلف والمختلف، أن يفرقوا بينهما بأن أحدهما اشتهر بتحليته بالفقيه، وهو ابن محمد المختار الداودي، وثانيهما عرف بابن سليمة. غير أن الفرق بينهما يتجلى قبل كل شيء في اختلاف المنهج والمشرب. فلقد كان الفقيه عالماً تقليدياً متمسكاً بقواعد المالكية، وهو مع ذلك أصولي بلغ رتبة الاجتهاد في المذهب. أما ابن سليمه فقد كان أكثر حرية في التفكير وجراءة في الاجتهاد.

(١) راجع المختار بن حامد: الحياة الثقافية ص ١٩٨، ومحمد المختار ولد اباه الشعر والشعراء ص ٢٠.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) راجع فتح الشكور ترجمة عمر مم.

والذي يهمنا في هذا الفصل هو إسهامهما في الكتابات النحوية، ودورهما في إحيائها في المدينة التي انتسبا إليها، وفي المحيط الثقافي الذي حولها.

أ) الفقيه محمد يحيى الولاتي[١]:

أما «الفقيه» فإن شهرته جاوزت حدود الاقليم الذي نشأ فيه، ويعود ذلك إلى دوره في تدريس سائر العلوم المعهودة في قطره، ورحلته إلى المشرق، ووفرة تآليفه في شتى المعارف. ولقد لهج الشعراء بمدحه حياً، ورثائه بعد وفاته. فيقول أحد تلامذته، وهو محمد المختار ابن امبالة الولاتي:

لئن غاب عن والات يحيى فإنها تغيَّب عنها نورها وشبابها
وغيب عنها نحوها وبيانها وغيب عنها فقهها وصوابها[٢]

ومما رثاه به محمد السنوسي التونسي:

هو البحر عند الدرس تطغى علومه عليه، وفي المحراب يعرفه الذكر[٣]

وتسمية «الفقيه» توحي أولاً، بانتمائه إلى فئة معينة من علماء الإسلام أمثال اللخمي وابن عرفة، وخليل بن اسحق، صحيح أنه من هذا الطراز لكن الفقيه الولاتي يمثل أكثر مما يتحلى به الفقهاء، وفي كنانته أكثر من سهم، وفي صدره أكثر من فنّ.

ومراجعة مؤلفاته التي تزيد على المائة، تبين أنه من أولئك الموسوعيين الذين علا كعبهم في العلوم الإسلامية المعروفة في قطره، ونقتصر هنا على ما يختص بالنحو مثل شرحه لفريدة السيوطي والذي سماه بـ «المواهب التليدة في حل ألفاظ الفريدة».

لقد أكمل هذا الشرح سنة ١٢٩٦هـ، واعتمد فيه على منهج الاختصار بتقرير

(١) راجع ترجمة محمد يحيى الولاتي في مقدمات كتبه المطبوعة، خاصة نيل السول.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) المصدر نفسه.

الأحكام وحل الألفاظ وضرب الأمثلة كقوله في باب علامات الاسم: «الإسناد» وهو الحكم عليه بوصف أو تعليقه به. نحو قام زيد، وزيد قائم، وقم، فعلامة كون زيد اسماً، كونه محكوماً عليه بالقيام في المثالين الأولين، ومعلقاً به القيام في الثالث.

وفي كلامه عن الجر، بالحرف، والإضافة والتبعية، قال إن هذه الأمثلة اجتمعت في ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ۝١﴾.

والمطالع لهذا الشرح يخرج منه بالملاحظات التالية:

١. كثرة الاستشهاد بالقرآن الكريم: ففي باب الظرف وحده استشهد بنحو من ثلاثين ءاية، فنراه كلما وجد مثالاً في الكتاب العزيز بدأ بذكره: وربما استدل ببعض القراءات غير السبعية، مثال قراءة: (ذكر مِن معي) (الأنبياء ـ الآية ٢٤).

٢. كثرة الشواهد الشعرية، والملاحظ أنه يأتي بالبيت كله، ولا يقتصر على الشطر الذي فيه موضع الاستشهاد، غير أنه لا يتعرض للقائل، ولا لمعنى البيت، ففي الباب الذي أخذنا نموذجاً أتى بزهاء عشرين بيتاً.

٣. الاستشهاد بالأحاديث على نمط نهج عليه ابن مالك.

٤. الإكثار من الأمثلة وهي نوعان، منها ما هو للتوضيح، ومنها ما هو أمثلة قديمة.

٥. مزج الباب والمتن بالشرح.

٦. عزو الأقاويل إذا كان في المسألة خلاف[1].

ونعطي من شرحه مثالاً في باب الظرف، يقول السيوطي:

الظرف وقت أو مكان ضُمِّنا «في» باطراد وانصبن الأزمنا

(١) راجع المواهب الثليدة مخطوط.

بناصب المصدر مطلقاً ولو مقدراً وفي مكان قد أبوا
إلا الذي أبهم والمشتقا وقسه إن كان لفعلٍ وفقا
كذاك ما دل على مقدار كالميل والفرسخ والأقطار
وما جرى مجراه باطراد مصادر نابت عن ذي استناد
كزنة العرش كذا وزن الجبل نص عليه سيبويه في جمل

لم يك الفقيه الولاتي يورد أبيات الناظم مستقلة، ولكن يمزج ألفاظها بالشرح، حتى كأنهما متن واحد، لا يفصلهما إلا تمييز في الخط، أو ورود «أي» التفسيرية بعد ألفاظ النظم فيقول مثلاً:

«المفعول فيه» وهو المسمى في اصطلاح النحاة ظرفا. (الظرف) في اصطلاح النحاة (وقت) أي اسم زمان (أو مكان) أي اسم مكان (ضمنا) معنى (في) دون لفظها (باطراد) مع كل فعل، فخرج بقوله (ضُمِّنَا في) الظرف الذي لم يتضمنها. وخرج بقوله «باطراد» مع كل فعل نحو مطرنا السهل والجبل، فلا يسمى ظرفاً لعدم اطراده مع كل فعل إذ لا يقال مشينا السهل والجبل، وخرج أيضاً نحو دخلت البيت، فلا تقول نِمتُ البيت (وانصبن الأزمنا) أي الأزمنة على الظرفية (بناصب المصدر) أي بكل عامل ينصب المصدر (مطلقاً) سواء كانت الأزمنة مبهمة نحو سرت حينا أو مُدة، أو مختصة نحو صمت رمضان أو العام وسواء كان ناصب المصدر فعلاً كالأمثلة المتقدمة، أم شبهه نحو أنا جالس يوماً أو يوم الجمعة (ولو) كان ناصب المصدر (مقدراً) كقولك يوم الجمعة.

(وفي مكان) أي في ظرف المكان (قد أبوا) أي النحاة اطراده (إلا) في ظرف المكان (الذي ابهم)، وهو الذي لا تعرف حقيقته بنفسه بل بما يضاف إليه كمكان وناحية ووراء وناحية وجهة ونحوها، فتقول جلست مكان زيد وناحية المسجد ووراء زيد وجهة المسجد، (و) إلا ظرف المكان (المشتق) وهو الدال على الحدث المشتق هو من اسمه فيطرد نصبه على الظرفية. (وقسه) أي النصب فيه (إن كان) الظرف (الفعل وفقا) أي وافق ناصبه في الاشتقاق نحو

قعدت مقعد زيد، وأنا قاعد مقعد عمر، وجلست مجلس زيد، وقمت مقامه، فإن خالفه اقتصر على ما سمع منه نحو هو مني مقعد القابلة، أو معقد الإزار أو منزلة الولد في القرب، أو هو مني مناط الثريا. ومزجر الكلب في البعد.

(كذاك) أي كما تقدم في اطراد نصبه على الظرفية (ما) أي ظرف المكان الذي (دل على مقدار) محدود (كالميل والفرسخ) فتقول سرت ميلاً أو فرسخاً أو غلوة، والغلوة مائة باع، (والأقطار) أي النواحي المحدودة فإنها يطرد فيها النصب على الظرفية. (وما) أي الاسم الذي (جرى مجراه) أي مجرى ظرف المكان (باطراد) مع كل عامل، وهي (مصادر) في الأصل (نابت عن ذي استناد) أي عن مضاف محذوف وهو الظرف حقيقة (كزنة العرش) في قولك سبحن الله زنة العرش أي قدر زنة العرش. (كذا وزن الجبل) من قولك أعطي زيداً وزن الجبل أي قدر زنة الجبل. (نص عليه) أي على اطراد نصب المصدر المذكور (سيبويه) الإمام لأنه ورد (في جمل) أي تراكيب متعددة، فمنها قوله صلى الله عليه وسلم «سبحن الله عدد خلقه، ورضى نفسه، وزنة عرشه ومداد كلماته». أي ما ذكر فهذه مصادر منصوبة على الظرفية على تقدير قدر[1].

ب) محمد يحيى بن سليمة (ت ١٣٥٤هـ)[2]:

أما بن سليمة اليونسي الحوضي فقد أسهم هو الآخر في إثراء المكتبة النحوية زيادة على مؤلفاته الكثيرة التي تناولت جميع العلوم الشرعية ومن أشهره كتبه في النحو مصنفه المسمى «قرة العينين على نحو الشهرين».

بدأ بقوله:

الحمد لله الذي النحوَ جعل   لكل علم فاتحاً به يُحل
صلى وسلم على محمد   وآله وصحبه للأبد

(١) المصدر نفسه باب الظرف.

(٢) محمد يحيى بن سليمة اليونسي عالم شهير كتب في أكثر العلوم الشرعية، واشتهر بمنحاه الاجتهادي المتحرر.

وهو يعني أن كل علم من علوم الشريعة، لا تُحَلّ عُقَده إلا بمعرفة إعراب اللغة العربية، التي ورد بها الخطاب الشرعي. وبعد هذه الديباجة المختصرة، انتقل إلى ما سماه كتاب التمييز. مبتدئاً بقول:

فالاسم يعرف بحسٍّ وبألْ والخفضِ والتنوين والندا وعَلْ

ثم ذكر علامات الفعل المضارع والماضي، واسم الفعل، وبيَّن أن ما سواهما هو الحرف والملاحظ في هذا الباب، أولاً عنوانه «بكتاب التمييز» وهو اصطلاح عند علماء الشناقطة، لمعرفة الكلم النحوي، أي كيف يميز الطالب المبتدئ بين الاسم والفعل والحرف. ومنه قولهم:

لا يؤلم الضرب ممن لا يميز للزيدون يدعون والهندات تدعونا

ويقال التميز عندهم «الإعراب» وهم في هذا المصطلح لا يعنون به تغيير أواخر الكلم بتأثير العوامل، وإنما يقصدون به، وظيفة الكلمة في الجملة.

والملاحظة الثانية: أن الناظم ذكر علامتين للاسم لم تعهدهما عند سابقيه إحداهما «الحس» وفسره يقول إن من الأسماء ما يدرى بالحواس، ثم أورد «علّ» من علاماته، وهذا أيضاً جديد في منهج النحاة، لأنهم يكتفون غالباً بعموم الإسناد.

والباب الثاني عند ابن سليمة، جعله «باب الحروف»، وأتى فيه بفصول تناولت حروف الجر، والحروف النواسخ، وحروف نصب المضارع وجوازمه، وأدوات الاستثناء وحروف العرض والتحضيض، والتنبيه، والنداء، والعطف، والموصول الحرفي، وختم الباب بفصل خاص بنون الوقاية، ونون التوكيد، ولام الجواب، والتأكيد، و«إذا» الفجائية، وأحرف الافتتاح والامتناع، وهاء السكت والوقف.

والملاحظ في هذا الترتيب هو محاولة الناظم أن يسير في تدرج منطقي يبدأ فيه بحصر حروف المعاني، مرتباً لها حسب وظائفها. إلا أنه هنا وقع في مشكل أدى به إلى إيراد بعض الأسماء في كتاب الحروف، حينما تناول نواصب

المضارع وجوازمه. وأدوات الشرط، كما اضطر إلى أن يفرق بين هذه الأدوات ومعمولاتها، ففصل عن العطف حروفه، وعن الاستثناء أدواته. فصار ترتيبه شكلياً أكثر مما هو وظيفي.

وبعد «كتاب الحروف» واصل الناظم ترتيبه بالمبنيّ، لأنه من خصائص الحرف، وشبهه، وأورد الموصول وأسماء الإشارة ثم انتقل إلى الأفعال الناسخة، وظنَّ وأخواتها.

وتحت عنوان «كتاب الإعراب»، يقول ابن سليمة:

وقدّرن إعراب ما اعتلّ، لا «وي» نُصب، والمضاف للياء ما حُكي

وفي هذا البيت مثال لمحاولة الاختصار التي أخذ الناظم بها حتى أوصلته إلى قدر كثير من التعقيد، إذ يسهل فهم قوله: «وقدرن اعراب ما اعتلّ» لكن «لآوِيَ نصب» تعنى إظهار النصب فيما آخره واو أو ياء وهو ما عبر عنه ابن مالك بقوله:

وأبد نصب ما كيدعو يرمي

و«ما حُكي» معطوف بلا أداة على المضاف للياء، وهو يشير إلى أحكام المضاف إلى ياء المتكلم، مثل جاء غلامي، وحكم الحكاية، في قولنا «مَن زيدٍ» في حكاية القول.

بعد هذا البيت انتقل الناظم إلى «النكرة والمعرفة، وفي هذا الفصل أدرج الضمائر التي كان من الممكن أن تأتي في باب المبني الآنف الذكر.

وبعد هذه الأبواب، ذكر المجرورات الثلاثة، وهي المجرور بالحرف، أو بالإضافة أو التابع، وتلتها عنده المجزومات، وقال إنها ثلاثة. وهي الأمر والمضارع وتابع المجزوم. وأتبعها بالمرفوعات الثمانية، والتمثيل لها في الشرح مكتفياً بذكرها في النظم ثم المنصوبات الأربعة عشر، ثم التوابع الخمسة.

وانتقل بعد ذالك إلى ما سماه بقاعدة الإعراب، وخصصها لمباحث إعراب

الضمائر والنصب كالكاف والنون وياء المتكلم، وهاء الغائب. وأعاد ذكر المجرورات الثلاثة، وبيَّن أن أمثلتها اجتمعت في البسملة مثل ما رأينا عند الفقيه محمد يحيى بن محمد المختار وكذلك المنصوبات. ثم رجع إلى حدّ الإعراب، وأحكامه في الأسماء الخمسة وجمع المذكر السالم والمثنى، وهنا يظهر تأثره بالخلاصة، إذ يقول:

وارفع بواو وانصبنْ بالألف ... واجرر بيا أباً أخاً ذا إن تضف

وبعد باب الإعراب، خصص بيتاً واحداً للعد يقول فيه:

ثلاثة لعشرة لـلمذكر ... وتاء الأنثى احذف وتركيب دري

ثم خصص أبواباً مختصرة لتصريف الأفعال، وهو يعني بذلك مشتقاتها كالمصدر والمفعول والفاعل. والتعجب وأفعل التفضيل، وبين أقيستها وأوزانها. ثم أعقب ذلك بإعراب الجمل. ولعل الصلة عنده بين مشتقات الأفعال أن الجمل تحل محل المفرد وذكر سبع جمل لا محل لها في الإعراب وقد نظمها بقوله:

لا تعرب الجملة في إبداء أو ... تفسير أو شرط أو اعتراض أو

صلة أو جواب أو إن تبعت ... واحدة من هذه الست انتهت

ثم ذكر الجمل السبع التي تعرب مفعولاً بعد ظن أو حالاً، أو خبراً، أو نعتاً نحو جاء رجل يحيك، أو عطفاً، نحو زيد يقرأ ويكتب. ويكون محلهاالجزم إذا كانت جواب الشرط، أو الجر إذا جاءت بعد إذا وحيث.

ثم جمع الإغراء والتحذير والتخصيص والمدح والذم في باب واحد. كما جمع في المسائل الصرفية أحكام الوقف والتصغير والإحالة وترقيق الراء والنسب، وجمع التكسير والإبدال في باب واحد. وختم نظمه بمسائل من التصريف تعرض فيها للزيادة والحذف والنقل، وقال في أخره:

واجتنب الثقل ولبسا والضرر ... أزل ورعي اللفظ والمعنى اشتهر[1]

---

(١) أنظر قرة العينين (مخطوط) في الأبواب المذكورة.

والنظم في مجمله اختصار مبسط لمسائل الخلاصة، يقدر أن يستوعبه الطالب في شهرين وفقاً لعنوانه. وقد شرحه المؤلف شرحاً مختصراً كذلك اعتنى فيه بتوضيح الأحكام بالأمثلة دُون الخوض في مسائل الخلاف، أو التعرض للشواهد، مع محاولة إعادة ترتيب الأبواب وتنسيقها بحيث يكون التدرج فيها منطقياً لأنه أراد أن يبدأ بالسهل. كما اهتم أن يجمع بين كل الأبواب التي تشملها قواعد مشتركة في الخصائص والإعراب.

١٠ ـ مدرسة ابن عبدم الفاضلي:

ومن محاظر التدريس مدرسة محمد بن عبدالله بن الأمين بن محمد، الذي اشتهر ابن عبدم، أخذ عن بُلاًّ الشقروي. وهو ينتمي إلى قبيلة أولاد ديمان الذين قال فيهم محمد اليدالي:

ديمان في الناس تبر وغيرهم كالفخار
فيومهم يوم عيد وليلهم كالنهار

أ) ابن عبدم الفاضلي:

لقد درس ابن عبدم العلوم في أخواله من بني الفقيه حبيب الله، وكان معاصراً وصديقاً لمحمد عالي بن سعيد المشهور بـ «مَع» وأفاد من عبد الودود بن عبد الله، فاستلهم منهجه وأخذ روايته، واختلطت أنظامهما حتى صار يعزى لأحدهما ما للآخر.

وبعدما تردد على مدارس بني محمد سالم ومحاظر الصفراء والكهلاء عند بني حبيب الله الايجيجبيين، ثم عاد إلى قبيلة الفاضليين، وأسس مدرسته الخاصة، وعينه أمير الترارزة سيدي بن محمد الحبيب قاضياً. فاشتهر بالورع والصرامة.

وقد غلب النحو تدريساً ونظماً على جل نشاطه. ومع أنه لم يتجاوز سن

الخمسين إلا قليلاً، فإنه أثار نهضة نحوية متميزة، برز من روادها النحوي محمد بن محمذن بن المختار الفاضلي وتخرج على يده علماء تابعوا منهجه وتقاليده، منهم ابن عمه، الأديب الشاعر البراء بن بگــ، والعلامة المدرس سيدي بن محمد بن الأمين، وهو والد شيخنا العلامة الأمين بن سيدي. وترك ابن عبدم مجموعة من الأنظام النحوية تناولت مسائل الخلاف بين النحاة، وحول ترتيب المعارف، والأحرف الأصلية في الضمائر، وعامل النصب بعد إلا... وحكم ما قطع عن الإضافة من الظروف وهذه أمثلة منها:

ما شاع في جنس كعبدٍ نكره ... وغيره معرفة كعنتره
فمضمر أعرفُها ثم العلم ... واسم الاشارة وموصول متم
وذو أداة ومنادى عُيِّنا ... وذو إضافة بها تبينا
وما يضاف للضمير كالعلم ... والله أعرفَ الأسامي وأتم
جعلت الكوفة قبل العلم ... مرتبةً اسم الإشارة اعلم
ونجل كيسان الهمام جعلا ... مصحوب أل قبل الذي قد وُصلا
وللذي ادعى بقول الله جل ... من أنزل الكتب قد كان استدل
فالوصف لا يكون إلا دون أو ... مساوي الموصوف فيما قد حكوا[1]

وله في منع اجتماع البناء والقطع في الظروف:

ما عن إضافة من الظرف قطع ... وقد بنيته على الضم مُنع
وقوعه صفة أو صلة أو ... خبراً أو حالاً على ما قد رووا
قالوا لئلا يقع البناء مع ... قطع عليه مع كونه وَقعْ
موقع شيء آخرٍ نص عليه ... خالد الازهري في المفعول فيه[2]

(١) حاشية الصبان: ١/١٠٧.
(٢) التصريح على التوضيح: ١/٣٤٠.

وله في أصول الضمائر:

القول في أنا وأنت وفوا ... مع الفروع آخذا بالأقوى
ففي «أنا»، «أن»: همزة والنونا ... فقط ضمير ولكي تبينا
حركة النون أتوا بذا الألف ... وكوفة عنهم خلاف ذا عرف
وهو الأحرف الثلاثة ضمير ... واختاره ابن مالك الحبر الشهير
في أنت مع فروعه الضمير أن ... لا غير عند من ببصرة سكن
ما بعد أحرف خطاب وجرى ... يحيى إلى أن الجميع أضمرا
قال ابن كيسان الضمير ذا التا ... لا غير وهي الَّتي في فعلتا
وكثّرت بأن وفي هو وهي ... إن الجميع مضمر فانتبه
وقيل هو الها فقط والواو والـ ... ـياء كلاهما للإشباع حصل
الأول للبصرة والثاني لمن ... بكوفة من النحاة قد سكن
وفي سماهم الضمير الها ولا ... قيد وعن أبي علي نقلا
أن الجميع مضمر وهُنّ ها ... وها ضمير وحدها ونونها[(١)]

وله في عامل الاستثناء:

ما بعد إلا نَصَبَ الجرجاني ... بها كعمرو العظيم الشان
كذا أبو العباس فالخلافُ ... أصحه ما قاله الأشراف[(٢)]

وقد استمرت مدرسة ابن عبدم على أيدي نحاة كبار من قبيلة أولاد سيدي الفاضل المعروفين بالفاضليين، وقد جمع الأستاذ محمد فال بن البناني موسوعة هامة عن هذه العشيرة ذكر فيها أسماء علمائها وشعرائها. وسنقتصر على ذكر اللامعين من نحاتها.

---

(١) حاشية الصبان ١/ ١١٤.
(٢) شرح الأشموني: ١/ ١٤٣.

ب) محمدُ بن محمذ بن المختار:

ومن مشاهير نحاة الفاضليين العلامة محمد بن محمذ بن المختار ومن أهم ما كتب نظمه لروض الحرون وله مجموعة أنظام منها ما يتناول مخارج الحروف، وبعض الأحكام النحوية ومن أمثلتها:

والحال جامد بلا تأول … بمشتق أتى في ست جمل
ككونه موصوفاً أو دل على … عدد أو فرعاً، وأصلاً قد جلا
كذاك إن نوعاً أتى لصاحبه … أو وقع التفضيل فيه فانتبه[(١)]

وقد ترك من المواضع التي تكون فيها الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق كالحال الدالة على سعر مثل: بعته مُدًّا بكذا. قال في التوضيح: «وتقع جامدة غير مؤولة بالمشتق في سبع مسائل» وعدها.

وله في تقدم الحال على عاملها:

وموضع الخلاف في تقدم … حال على عاملها الظرفي نمي
إلى التوسط وإن تقدما … فمنعه عند الجميع يعتمى
لكنما الأخفش قد نفى الحظر … في هذه مع تقدم الخبر
ونجل برهان إن الحال تكن … ظرفا وكيف جاء زيد قدمن[(٢)]

وأهم عمل عُرف به، نظمه لروض الحرون الذي بدأه بقوله:

قال محمد الذي قد انتمى … بالاطراد لجدود كرما
آل محمد الكريم النجبا … الفاضلي الديماني أمّاً وأبا
وقد تحدث ببعض النعم … شكراً لربه الكريم المنعم

---

(١) التصريح: ١/ ٣٧١ - ٣٧٢.
(٢) شرح الأشموني: ٢/ ١٨٢.

لله حـمـد مـؤذن عـلـى الـدوام ... يـزيـد مـنـه عـلـى كـل الأنـام
أحمد قطب الكون في النور الأعم ... من بـعـثـه أنالَنـا خـيـر الـنـعـم
وبعد إن البعض من ذوي الطلب ... وروض الحروف نظمه مني طلب
فـرمـت الابـتـداء بـالـذي قـصـد ... مـرتـجـيـاً فـتـحـاً مـن الله الـصـمـد

وفي هذا النظم يقول محمدٌ عن بعض حروف الجر.

في «رب»:

ومـضـمـر جـر بـرب أفـردا ... وذكـرن عـلـى الأصـح مـرشـدا
وجـوز الـكـوفـة أن يـطـابـقـا ... لا بـصـرة كـربّـهـم مـن رفـقـا[1]

وفي «من»:

لـبدءِ الأزْمـنـةِ مِـنْ لـيـسـت تـجـي ... لأكـثـر الـبـصـرة صـوب الـمـنـهـج
وحـمـلـوا تـلـك الأدلـة عـلـى ... حذف مضاف بَيّن عند الـمـلا[2]

وعن «حتى» يقول:

وحـيـث لا دلـيـل فـالـظـاهـر فـي ... حـتـى الـدخـول وإلـى أن يـنـتـفـى
بـغـيـر قـيـد قـيـل بـالـدخـول ... والـغـيـر مـطـلـقـيـن فـي الـمـقـول
وقيل بالتفصيل بين ما يكون ... من جنس ما قبلهما فيستبين
دخـولـه أو غـيـر جـنـس فـلا ... يـدخـل أربـعـة أقـوال جـلا[3]
ومثل السيوطي غير الجنس صاح ... بـكـي يـنـام لـيـلـة حـتـى الـصـبـاح

وفي نعم وبئس يقول:

---

(١) حاشية الصبان: ٢/٢٠٨.
(٢) التصريح: ٢/٨.
(٣) حاشية الصبان: ٢/٢١٤ ـ ٢١٥، المغني: ١٦٧ ـ ١٦٨.

فعلان في الأصح عند البصره   لا كوفة وقول بصرة انصره
فأول البصرة ما به استدل   نحاة كوفة بأجلى مستدل
ونجل عصفور ولم يختلفا   أنهما فعلان بل إختلفا
في جملتيهما فهل نسبتا   للاسم للفعل إن أسندتا[1]

ج) البراء بن بكي الفاضلي:

برز هذا العالم الأديب والشاعر المجيد من بين تلاميذ ابن عبدم، ومارس التدريس مجدداً بذلك مدرسة أبناء الفقيه الأمين، الفاضليين، وأهم في أنظام النحو على طريقة شيخه في ضبط مسائل الخلاف. ومن نماذج أنظامه قوله:

شربى ملتوتاً سويقيّ عَلِيّ   منعَهُ هو وفراء العلي
وبصرة قال ابو حيانا   جوازه عنهم قد استبانا

وقوله:

ضربي زيدا لحزام ناصرا   جوزه عَلِي، ويحيى حظرا

وله:

وصلك أن موصولة بما مضى   سليل طاهر له قد رفضا
وعن أبي حيان أنه منع   وصلك أيا ما بالأمر فاستمع[2]

د) الأمين بن سيدي:

ثم استمرت مدرسة ابن عبدم عن طريق البراء وسيدي بن محمد بفضل ابنه شيخنا الأمين الذي كان غاية في الحفظ وإتقان القواعد النحوية، وجودة

---

(١) التصريح: ٢/ ٩٤.
(٢) حاشية الصبان: ١/ ١٧٥.

التعبير، وذا ملكة فائقة في تقريب ما بعد من المسائل، وتذليل ما صعب منها. فهو حري بأن يوصف بفريد زمانه ووحيد أقرانه، فهو من أولئك العلماء الشناقطة الذين لم ينصفهم التاريخ، لأنهم اقتصروا في جل أعمالهم على التدريس الشفوي، ولم يقدر لدروسهم أن تكتب أو تدون، مع ما لهم من فضل في بث العلم في الصدور. ومن واجبي هنا أن أذكر ما لهذا الشيخ من منة عليَّ في التعليم وأتمثل بقول ابن رازكه:

تمنيت لو أعطيت في القول بسطة ... فاهتف فيه بالذي أنا أعرف

ولهذا الشيخ أنظام طريفة في بعض قضايا التصريف، نذكر منها:

أصلُ لِتَبْلُوُنَّ تبلوونا ... ووزنها في اللفظ تنصرونا
أول وقع فيها إن طلب ... «واو لاما بعد فتح ياً قُلب»
فصار تبليون بالياء، فقلْ ... «من ياء أو واو بتحريك أصل»
فصار «تبلوُونْ بمدّ فيه حق ... «وإن يكن لينا فحذفه أحق»
فأكدت بالنون ذا هو السبب ... «وحذفها لنون توكيد وجب»
وبعد حذفها ففيه حكيا ... «إن تسند الفعل لواو أو ليا»
فمنع اتصالها بفعلها ... حيلولة الفاعل ذا من أجلها
تحرك الواو بضمة وفي ... «واو وياً شكل مجانس قفي»
فصارت النون بهذا الفعل ... لم تتصل لفظاً بعين الفعل

وقد كتب حفيده الأستاذ الباحث النابه يحيى بن البرا رسالة قيمة حول جامع ابن بونا من أهم مصادر بعض فصول هذا الكتاب. ونأمل أن يفرد لجده الأمين دراسة خاصة، لجمع آثاره.

١١ ـ الشيخ محمد المامي:

ليس الشيخ محمد المامي ذلك العالم التقليدي الذي يبين الأحكام في

العبارات المألوفة، ولكنه المجتهد الشاعر الذي يحرص أن يفاجئ، وأن يشير، وأن يطرب، كان ذلك هجيراه في آرائه العلمية والفقهية. وإذا تناول المسائل النحوية استعمل أسلوب التمثيل الحسّي، فشبه «المصدر» ببيرٍ مشهورة ترتوي منها الأبقار. ومثّل لجوالب حركات المضارع بثنايا بلدة «زوك»، مبرزاً رأي ابن عصفور فقال:

نجد المشاهير في الأفعال يظهر من — بعد اعتلال وحلقيّ وتضعيف
كأنهن ثنايا زوگ باسمة — من بعدما احتجبت أرض المزيريف
فجاءها بارح في العين قللهُ — تقليل فعل ابن عصفور بتعريف

ورغم أن هذا المفكر العبقري لم يكن النحو من مشاغله الأساسية فإنه قد استفاد من المباحث النحوية في مؤلفاته الفقهية المتميزة بالطرافة والإبداع، ومن ذلك قوله في القصيدة الدلفينية التي أبدع فيها في استعمال جموع الجمع لحاجة الرَّوِيِّ إليها، ثم ألمح إلى ذلك قائلاً:

إياي أن يسبق الرمي الطعان أو الضـ — ـرب العناق أو التسهيل تلحينُ
ففي مراجعة حار الروي بها — لابن الزبعري وحسان محاسين
ونقل الأعلام طرا نقل إن جمعت — للمح ما نقلت عنه الفعالين
فليس مرتجلاً في مذهب علم — تحكيه عن قدماء النحو أشمون
وللعثامين هذا مشرب عطن — لكنه شربت منه القلاشين
وأنظر جموع مراد للمراد أخي — إن لم تساعدك في رأي دَمَامِينُ
إن المساعد كاسم منه ساعد في — فرد لما بعده تسمو الأثانين[1]

وبالإضافة إلى ذلك فقد اهتم بتبسيط الأحكام النحوية عن طريق نظمها باللغة الحسانية، مع استعمال صور مجازية مقتبسة من البيئة المحلية، كقوله في التمييز

(١) انظر ديوانه المطبوع.

بين إضافة المصدر إلى فاعله وإضافته إلى مفعول:

اجـبـيـد أمَـشْـكَـنْ مـصـدرْ　　مـضـيـوف لـفـاعـل بـگـرونْ
واجـبـيـد الـذلـو إلّ يـغـبـر　　مَـضْـيـوف لَـمَـفْـعُـول بـنُـونْ

١٢ ـ مدرسة محمد فال بن متالي:

لقد اشتهر العالم الورع محمذ فال بن متالي بالصلاح ونشر العلم، ولدراسته قصة طريفة مشهورة عند الناس وهي أن علمه كان وهبياً أكثر مما كان مكتسباً. ولقد أمده الله بقدرة على إمداد طلّبته خارقة للعادة، ويروي تلامذته في هذا المجال كثيراً من الكرامات الملموسة(١).

وقد تخرجت على يده نخبة من العلماء مثل ابنه القاضي عبد الرحمن والمختار بن آلما اليدالي، كما انتسب إليه أستاذ الأساتذة يحظيه بن عبد الودود انتساباً روحياً أسهم فيما له من إشعاع وقبول.

ورغم اشتهار ابن متالي بالعبادة والورع والصلاح فإنه كان لغوياً كبيراً، وكان يعد تعلم اللغة وتعليمها من أعظم القربات وفي ذلك يقول:

تـعـلـم الـلـغـة شـرعـاً فـضـل　　عـلـى الـتـخـلـي لـعـبـادة الـعـلـي
يـؤخـذ ذا مـن قـولـه وعـلّـمـا　　آدم الأسـمـاءَ ألـزم الـتـعـلُّـمـا(٢)

وقد كان تدريسه يشمل جميع المتون الإسلامية بما فيها «ألفية ابن مالك» دون أن يتقيد بالجامع البوني، وله في النحو أنظام نقتصر منها على مثال واحد يتضمن شمول تصوره للعلاقة بين الأصول:

جـا لـغـة أفـعـل دون مـيـن　　لـلـنـفـي لـلـمـعـنـى عـن الـشـيـئـين
«من» جرتِ الـمـفـضـول فـي ابـتـداء　　عـلـو فـضـل وانـحـطـاط الـنـائـي

(١) راجع ترجمته في الوسيط ص ٣٤٣.
(٢) راجع الوسيط ص ٣٤٤.

عـنـد الـمـبـرد وسـيـبـويـه ... واعـتـرض ابـن مـالـك عـلـيـه
بـأن «مـن» ذي بـعـدهـا لا تـقـعُ ... «إلـى» وذا لـلابـتـداء وضـعـوا
أو الـمـجـاوزة إذا مـعـنـاه ... جـاوزه، ابـن مـالـك اعـتـمـاه
وصـحـة اعـتـقـاب ذي الـترادفِ ... شـرط إذا الـمـانـع مـنـه لا يـفـي
مـثـل الـتـعـبـد لـدى الإحـرام ... بـالله أكـبـر أو الـسـلام
وعـن الاسـتـعـمـال هـاهـنـا مـنـع ... وذا اعـتـراض صـحـب الـمـغـني دفـع

١٣ ـ مواهب ابن حبت وكتاب المواهب:

أ) موسوعة المواهب:

ونعود إلى المؤلفين مع ابن حبت الشنقيطي وإن من أوفى الشروح الموضوعة على جامع ابن بونا، كتاب «المواهب» لمحمد بن سيد أحمد بن محمد الإمام، الملقب بحبت القلاوي. وهو موسوعة ضخمة في عدة مجلدات، وهو ويشبه في جمعه ومنهجه كتاب «نتائج التحصيل» لمحمد المرابط الدلائي: إذ أفاد منه المؤلف الكثير، واقتفى أثره في الحرص على الاستيعاب، إلا أنه لم يتابعه في تحامله على الدماميني. وفي مقدمة هذا الكتاب يقول مؤلفه عن شروح الخلاصة السابقة له:

«ثم إنه لما كانت تلك الكتابات ممتزجة بالخلاصة، امتزاج الماء بالراح، وامتزاج الأجسام ذوات النفوس بالأرواح، شرعت في الشرح لجميع ما هنالك والإيضاح، ضاماً إلى ذلك من الفوائد ما ينشرح له الصدر أي انشراح، ناقلاً عليه من كلام الأئمة ما يتبين به المرام، وينكشف عن وجوه خرائد مخدراته اللثام، ويروى كل غليل نحو ذلك المشرب وظام».

وعن عنايته بالشواهد الشعرية يذكر أنه يورد رواياتها المختلفة ويفسر ألفاظها الصعبة، وأنه يأتي بما قبل الشاهد أو بعده، أو هما معاً، ويقول إنه ربما

أعرض عن حل بعض الأبيات لابتذال معناها، أو لتعقيده حيث لا يتبين له الخطأ من الصواب.

ويشير إلى مراجعه العامة قائلاً: إنني اعتمدت في النقل على التسهيل وعلى ثلاثة من شروحه وهي الدماميني، والمساعد، ونتائج التحصيل، وعلى الأشموني وعلى محشيه الصبان، وربما نقلت من «حاشية الشُّمُنّى» و«الرصّاع»، وعلى «النكت» للسيوطي و«الأشباه والنظائر» له أيضاً، و«الارتشاف» لأبي حيان، و«شرح الكفاية» للمؤلف، فما اعتمدت عليه في النقل هذه الكتب وربما نقلت عن غيرها كـ «العيني» و«خزانة الأدب»، و«الحماسة»، و«القاموس» و«الجوهري» وغير ذلك. وسميت هذا الشرح «المواهب النحوية على الخلاصة والألفاظ البونية»[1].

ويقول ابنه الشيخ الذي اختصره:

«إن تصنيف الوالد رحمه الله تعالى المسمى بالمواهب النحوية، على الخلاصة والكتابات البونية، لاشك أنه في التصانيف غرة الزمان في غاية الحسن، عند من تدواله من الاخوان، لم يأت مصنِّف ممن سبقه بمثاله، ولم ينسج على منواله، وهو المستعمل في بلادنا بواديها والحضر، لتفسير الخلاصة ونظم ابن بونا معها وما وضع عليها من الطرر، لكنه في هذا الفن من الكتب الطوال، يعنى باستجلاب الشوارد وكثرة العزو للرجال، وبالغوص في مفاوز مسائل الفن لتبيان غوامضها والمشكلات، وربما طمح به لسان القلم إلى سائر علوم الأدب الأمر اقتضى ذلك في بعض النفحات، فكان ملجأ وموئلاً للجلّة أولي الانتباه. فشرعت في الاختصار، متكفلاً فيه بإيضاح النظمين، وطررهما، وخصوصاً محامل الاطلاقات والأشهرية مما سواهما، فيما اشتملت عليه من أنواع الخلافات ومحالّ الشواهد من الآيات والأبيات. وأذكر غالباً طرفاً من توجيهاته والتعليلات، وأزيد تارات من الأمثلة للإيضاح والكشف عن حقيقة

(١) انظر المواهب في المقدمة.

المسألة، وأذكر فيه مسائل من الأحكام جليلة اقتضاها المقام، وإن أضربت عن كثير من الفوائد التي لا تحصى ونكتٍ لا تُستقصى»[1].

فالكتاب ليس فقط موسوعة في النحو، بل إنه موسوعة في النحو والأدب واللغة. وتضمن في آخره تكملة لجامع ابن بونا، نظم فيها الأبواب التي لم يتعرض لها الشيخ المختار في احمراره.

وقد أفاد كل الذي أتيح له الاطلاع عليه، فاختصره الحارث بن محنض الشقروي وكذلك ابنه الشيخ العلامة صاحب الرحلات.

ب) اختصار المواهب لابنه الشيخ:

واختصار الشيخ لمواهب والده يعتبر من أجود المختصرات لأنه التزم فيه بما يقول.

ومما احتفظ به في هذا المختصر نسبة جميع الشواهد وشرحها. واستطرد في أغلب الأحيان «ألغاز بن لب» النحوية. فصار اختصاره نوعاً من التجريد لكتاب «المواهب» بدون إسهاب أو إخلال.

ونختار نموذجاً من هذا المختصر، وهو عند قول ابن مالك في باب المصدر:

والحذف حتم مع آت بدلا   من فعله كندلاً اللذ كاندلا

يقول صاحب «المختصر»:

(والحذف حتم) مع مصدر (آت بدلا من فعله)، أي عوضاً من التلفظ بفعله:

* مهملاً: كان فعله بأن أتوا بالمصدر غير مشتقين منه فعلا، وقسمه المصنف إلى ثلاثة أنواع:

---

(١) راجع مقدمة الاختصار لابن المؤلف.

١. إلى منكر نحو أفّة وتفّة، والأفّ: وسخ الأذن، والتف: وسخ الأظفار.

٢. وإلى مضاف كـ «بله زيد» أي تركه، ومنه:

تَذِرُ الجماجم ضاحياً هاماتها بله الاكف كأنها لم تخلق

٣. وإلى مستعمل بالوجهين: كـ «ويحه»، و«ويحاً له»، أي: رحمة له وقال الجزولي ويحه وويسه كلمتا استصغار واحتقار، وقد اشتق من ويح وويس وويل من قال البيت الذي أنشده أبو الفتح وهو:

فما وال ولا وا ح ولا واسَ أبو هند

وقيل: هو مصنوع لا يعرف له قائل، وعامل ويح وويل محذوف؛

* أو مستعملاً: وهو إما واقع في الطلب وهو ضربان: مضاف، نحو: فضرب الرقاب، وغفرانك. ومفرد، كسقيا، ورعيا، وهو غير مقيس عند سيبويه ومقيس عند الأحفش إن افرد ونكر كسقيا. والطلب، قد يقع أمراً: كندلاً اللذ كاندلا. في قوله:

على حين ألهى الناس جل أمورهم فندلاً، زريقُ، المالَ ندل الثعالب

فندلا «بدل من التلفظ باندل» اندل يا زريق المال، أي: اختطفه.

* أو دعاء: بخير، كسقيا، وضده كجدعا.

* أو نهيا: نحو: لا قعودا،ومن الأمر والنهي قولهم قياماً لا قعودا.

* أو مستعملاً: في خبر بحسب الصيغة، إنشائي بحسب المعنى كقولهم عند ظهور أمر معجب: عجبا، وعند تذكر النعمة: حمداً وشكراً لا كفراً، وعند تذكر الشدة: صبراً لا جزعاً، أي أصبرُ صبراً لا أجزعُ جزعا، وأعجب عجبا، وأحمَدُ الله وأشكره لا أكفر. قال ابن عصفور ولا يستعمل كفراً إلا مع حمداً، ولا يقال «حمداً» وحده، أو شكراً إلا أن يظهر العامل على الجواز.

* أو مستعملاً: في خبر غير إنشائي صيغة ومعنى. قال المصنف كقولك في وَعْد من يعزّ عليك: أفعل وكرامة ومسرة. أي وأكرمك كرامة وأسرك مسرة،

وللمغضوب عليه «لا أفعل ولا كَيداً ولا هماً، أي ولا أكاد كيداً، ولا أهم هماً ولا فعلت ذلك ورغماً وهواناً.

* أو مستعملاً: في توبيخ مع استفهام أو دونه، للنفي أو لمخاطب أو غائب في حكم حاضر. قاله في التسهيل. مثال التوبيخ للنفس: قول عامر ابن الطفيل يخاطب نفسه: أغدة كغدة البعير، وموتا في بيت امرأة سلوبية! ومثال التوبيخ للمخاطب:

أعبدا حلّ في شعبى غريبا ... ألؤما لا أباً لك واغتراب

وكقوله:

أطربا وأنت قنسري ... والدهر بالانسان دواري

والقنسري: الشيخ الكبير.

ومثال التوبيخ لغائب نزل منزلة الحاضر: ألعباً وقد علاك شيب. ومثال التوبيخ بدون الاستفهام، قوله:

خمولاً وإهمالاً وغيرك مولع ... بتشييد أسباب السيادة والمجد

وقال في النتائج الاستفهام في البيت مقدر، والمقدر بالاستفهام التوبيخي من أنواع المصدر الواقع في الطلب، فانظر في الأصل جعله قسيما له[1].

ج) مقارنة بآراء المختار بن ابيَّه الجكني:

وقد سبق للأستاذ المختار بن أبيَّه الجكني[2] أن تناول نفس المسألة بطريقة أخرى نوردها للمقارنة. قال ابن مالك:

«والحذف حتم مع آت بدلاً ... من فعله... الخ»

(١) راجع مختصر المواهب في باب المصدر.
(٢) المختار بن ابيه الجكني، نحوي جليل، اشتهر بالتدريس في منطقة القبلة، وممن درس عليه النحو والدنا محمد فال بن بابه.

* مهملاً أي لم يوضع في لسان العرب، ولا يخفى أن المصدر حينئذ يحتاج إلى عامل محذوف، فقد يقال إن المحذوف هو الفعل المرادف، فيقدر في ويل زيد هلك زيد ويلاً، مثل قعدت جلوساً. وقد يقال المحذوف الذي يقتضيه القياس ولا يلزم من كونه محذوفاً صحة النطق به قاله الدماميني».

* أو «مستعملاً» في طلب كقوله «على حين ألهى الناس جل أمورهم... إلخ» أو نهياً «نحو قياماً لا قعوداً أو دعاء» كقوله:

يا قابل التوب غفراناً مآثم قد أسلفتها أنا منها خائف وجل

أو خبراً: إنشائياً كقوله:

حمداً الله ذا الجلال وشكرا وبداراً لأمره وانقيادا

أو غير انشائي، والمراد به الوعد كقوله:

قالت نعم وبلوغاً بغية ومُنى فالصادق الحب مبذول له الأمل

أو توبيخاً مع استفهام أو دونه لنفس كـ «أغدة كغدة البعير»، وقوله:

أعلاقة أم الوُليد بعدما أفنانُ رأسكِ كالثُّغام المخول

أو المخاطب كقوله:

أعبداً حل في شعبي غريباً ألؤما لا أبالك واغترابا

ووقوع المصدر بدلاً من الفعل مقيس في كل ما ذكر وهو مذهب الأخفش والفراء، واختاره المصنف، والدليل على قياسه ما قاله ابن عقيل، وقيل يقاس. وليس معنى وجوبَ حذف العامل إذا كان المصدر بدلاً من فعله أن لا يذكر الفعل مع المصدر البتة، بل معناه أنه كلما كان المصدر بدلاً من فعله أي قائم مقامه ومعطٍ معناه، وجب حذف وذلك شامل لأمرين أحدهما: ما يكون المصدر بدلاً من فعله ويصح أن يأتي المصدر توكيداً، فحيث كان بدلاً من فعله وجب الحذف، وحيث كان تأكيداً وجب الذكر، كـ «ندلاً» فإنه يصح فيه الأمران، والثاني ما لا يصح فيه إلا البدلية كالمهمل عامله، والمستعمل فعله

في توبيخ والخمسة التي في النظم وأولها: و«الحذف حتم مع آت بدلا». وآخرها: «كذلك ذو التشبيه».

فإن قلت: نحو ندلاً مما يجوز حذف عامله لأنه يذكر مرة ويحذف مرة، قلت: ليس ندلاً الذي ذكر، ندلاً الذي حذف عامله لأنه قائم مقام الفعل ومعطى معناه، وندلاً الذي ذكر عامله للتوكيد فلا يلزم حذف العامل.

وحاصل مذهب ابن مالك قياس الحذف فيما ذكر ابن بونا في طرته وما ذكر في نصه من المسائل الخمس. وإذا تأملت ما سبق عن ابن عقيل من القياس في المسائل كلها علمت أن ابن مالك لم يخلط السماع بالقياس وإن قاله الدماميني وغيره.

إن تأملت أيضاً ما تقدم علمت أن اعتراض بعضهم ناقلاً من ابن هشام غير صحيح، وذلك أن ابن هشام قال عند قوله والحذف حتم «الحكم صحيح والمثال فاسد، لأنه لا يمتنع اندل، وبيان عدم صحته أن ابن مالك لم يقل بامتناع اندل ندلاً لأنه نص على وجوب الحذف وعلى البدلية.

ونص على وجوب ذكره إن كان المصدر مؤكداً بقوله:

وحذف عامل المؤكد امتنع

ومذهب ابن هشام أن المصدر مؤكد سواء حذف عامله كندلاً أو ذكر كاندل ندلاً. فعل قوله نحو ندلاً، وأنت سيراً مما يجوز حذف عامله، وإنما يجب الحذف عنده في مواضع وهي ما أهمل فعله، وما كان طلباً وتكرر نحو:

فصبراً في مجال الموت صبرا

وما أضيف إلى معمول الفعل نحو «كتاب الله» و«ضرب الرقاب»، وما كثر استعمالهم إياه، وباب هذا السماع نحو أفعله وكرامة ومسرة، وما قُرن بحرف توبيخ نحو:

ألؤماً لا أبالك واغترابا

وفي النظم خمس مسائل، فهي عشر مسائل مستثنيات من قوله:

وحذف عامل المؤكد امتنع

ومن مفهوم قوله:

وفي سواه لدليل متَّسع

أي التسع الأولى مستثنيات من قوله:

وحذف عامل المؤكد امتنع

والأخيرة من مفهوم:

وفي سواه لدليل متسع

ونقل أكثر المتأخرين عن سيبويه منع قياس وقوع المصدر بدلاً من الفعل[1].

اهـ تقييد المختار ابن ابِّيَ.

١٤ ـ محمد عالي بن سيدي بن سعيد:

الملقب مَعِ الذي جمع بين التأليف والتدريس:

لقد تخرج من مدرسة عبد الودود ـ ابن عمه محمد عالي بن سيدي بن سعيد النحوي، المعروف بـ «مَعِ» المتوفي سنة ١٣١٠هـ، ويقول عنه أبو بكر ابن احجاب في وفيات عام «شرق»:

وفي ذه مات محمد عالي   بالاسم والأقوال والأفعال

المصدر الرجال كاللآلي   بعد الورود شبه الاقفال[2]

لقد كانت صلة محمد عالي بعبد الودود صلة وثيقة، تشدها وشائج قربى

---

(١) هذا التقرير مأخوذ من مخطوط في مكتبة ابن أخينا العلامة محمد فال بن عبدالله.

(٢) منظومة ابن احجاب في تاريخ إمارة الترارزة: ٧٩.

النسب والعلم، فكان التلميذ معجباً بشيخه أشد الإعجاب، فقال عنه في كتاب «التنبيه»: إنه الحبر الذي ليس في منقوله غمز والبحر الذي ليس في منقوده لمز، وكان عبد الودود يلاحظ في تلميذه أمارات النبوغ والذكاء، ويوجه إليه أسئلة التمرين والأحاجي النحوية، فمما قاله له:

قل للذي كان بالتصريف مشتغلاً ... لم يخل من درسه يوماً وتكرار
ما وزن نكتل وآرام وأثفية ... وأينق وعريسب ثم ديار

ووزن «نكتل» هو الذي سأل عنه المازني ابن السكّيت، بحضرة الواثق، فغلط فيه[1].

ثم إن «مَعِ» قرأ أيضاً على بُلا بن الفاضل الشقروي. وواصل الأستاذ «مَعِ» من قبيلة بني الفقيه حبيب الله دور مدرسة المختار انجبنان، وحفيده عبد الودود، فأقبل عليه أفواج طلبة العلم من كل حدب وفج. أشادوا بعلمه وتعليمه، فيقول فيه بعضهم:

لِمَعِ الهام اللوذعي الألمعي ... سِرْ واجمعنّ علومه في مجمع
لاَ تطمحن عيناك عنه لغيره ... وأنَسْ بكل حديثه وتسمعِ
وكن الوعاء لما يفوه «مَعِ» به ... لا تفلتنك كلمة من في مَعِ

ومن أشهر الذين قرأوا عليه ابنه أحمد النّحوي اللغوي الذي خلفه في مدرسته، وابن أخيه الأديب الشاعر محمد بن ابياه، والعلامة محمد مولود بن أحمد فال اليعقوبي، والعالمان المجلسيان عبد القادر بن محمد بن محمد سالم وبلاه والعالم الأديب الشاعر لكبيد بن جَبَّ التندغي.

أ) كتاب التنبيه:

لم تقتصر أعمال محمد عالي على التدريس، بل إنه اشتغل أيضاً بالتأليف،

(١) معجم الأدباء: ٧٦١، الأشباه والنظائر: ٥/ ٨٠.

ووضع على جامع ابن بونا كتاباً سماه: تنبيه الصغار في شرح الإحمرار، عرَّف في مقدمته بنسبه إلى الشريف الحسني، وبانتمائه المذهبي، فقال إنه أشعري العقيدة مالكي في الفقه، بصري في النحو ثم تحدث عن ظروف كتابته لهذا المؤلف الذي اقتطفه، كما يقول، من أساود الهموم، وأسود الأهوال والمشاغل والتشويش، ثم صدّره بالأحاديث والآثار المروية في الحث على تعلّم اللغة العربية، لأنها العلم الذي يحتاج إليه كل فن.

واستشهد بمناظرات الكسائي وأبي يوسف في مسائل استخراج الأحكام الفقهية من اللغة[1]. ثم تحدث عن نشأة النحو، وعن ترجمة ابن مالك.

واعتمد في شرحه على ابن الدماميني والخضري والأشموني والمكودي وابن هشام والصبان، وابن عقيل والأزهري، والشاطبي على شرح السيوطي على الفريدة، ومن الغريب عدم ذكره لـ «شافي الغليل» للفقيه المختار انجبنان.

واعتذر عن تصديه لهذا النوع من العمل، لأنه كما يقول تواضعاً: «ليس من رجال الطعان، ولكنه من رجال الإشارة بالبنان، وقد يكون الرمي بالحصى أشد وقعاً من الضرب العصا. وتمثل بقول البوصيري.

ورمي بالحصى فأقصد جيشاً ما العصى عنده وما الإلقاء

ثم طلب ممن عثر على طغيان قلم أو زلة قدم أن يغتفر ذلك في جنب ما قرب إليه من بعيد، ورد عليه من الشريد بقول الشاعر:

فإن يكنِ الفعل الذي ساء واحداً فأفعاله اللاتي سَرَرْنَ ألوف

ولقد لقي كتاب «التنبيه» إقبالاً كبيراً في منطقة القبلة ونال عناية كبيرة من الطلبة والباحثين. والملاحظات العامة حول هذا المؤلف أنه يحتاج إلى تحقيق وتصحيح، وتخريج شواهده، شأنه في ذلك شأن كتاب شافي الغليل، فكلاهما يشمل استعراضاً لمجمل نقول ابن مالك وشروحه دون تدخل للاختيار أو الترجيح.

---

(١) ح يعني بها كتاب التصريح لخالد الأزهري، والكلام فيه ج٢ ص ٢٢٩.

ب) خروجه عن تقليد سيبويه:

ولعل «مَعِ» هو العالم الوحيد الذي تجرأ على الخروج عن النهج السيبويهي، ولم تكن اعتراضاته على إمام النحاة مسوقة في «التنبيه» بل إنه صرح في مقدمة هذا الكتاب بتمسكه بالمذهب البصري في النحو، عطفاً على انتمائه إلى المذهب المالكي في الفقه، وإلى الأشاعرة في العقيدة. ولكنه حينما كتب رسالة حول النطق بالجيم، وانتصر فيها بقوة للجيم الشامية، اضطر أن يعارض ما روي عن سيبويه أن الشدة في الجيم تعني انحباس الصوت في النطق مثل الحج والحق.

فإذا كانت شخصية «مَعِ» لا تظهر في كتاب «التنبيه» من حيث التعبير عن آرائه الاجتهادية، فإن رسالته حول «الجيم» أظهر فيها مقدرته على الاجتهاد في الرأي، والدفاع عن هذا الاختيار. ومسألة النطق بالجيم ظلت من القضايا التي شغلت القراء في شنقيط، وكُتب عنها الكثير، وكان منهم من ينطق مثل ما تُنطق اليوم في نجد وجنوب الجزيرة، اعتباراً للرواية. ولوصفها بالشدة، مفسراً الشدة بانحباس الصوت عند سكون الحرف، معتمداً على تمثيل سيبويه بـ «الحج» و«الحق»، ومنهم من ينطق بها مثل ما ينطق بها في الشارع، وفقاً لرواية أخرى، واعتماداً على ما روي عن زكريا الأنصاري أن الشدة في الحرف انحباس النفس في الصوت.

وقد اختار «مَعِ» هذا الرأي الأخير ودافع عنه بكل ما أوتي من قوة، بيّنها في هذا الدفاع بالرغم من تشبثه ببصريته، قبل أن يتخلى عنها هنا، مردّداً ما يقوله بعض النحاة: «إن الله لم يجعل لغة العرب فيما رواه البصريون». ثم قوله إنا لو فرّعنا على صحة نسبة هذا النطق إلى سيبويه، فإن سيبويه قد يخالف الجادة العظمى ويلغى قوله، أو يُجعل مقابل الأصح. ولعل «الجادة» عند مع تتمثل في آراء ابن مالك لأنه استعرض سبع مسائل يرى أن سيبويه خالف الأصح فيها وهي:

١. منعه إتباع المحل في اسم الفاعل مع أن ابن مالك يقول:

واجرر أو انصب تابع الذي انخفض كمبتغي جاه ومالاً من نهض

٢. اتباعه في المصدر كقول الشاعر:

حتى تهجّر في الرواح وهاجها طلب المعقب حقه المظلوم

٣. قوله بظرفية «سوى» مع أن ابن مالك يراها مثل «غير»، فقال:

ولسوى سُوى سواء اجعلا على الأصح ما لغير جعلا

٤. منعه لمجيء «أن» مع كرب، وهو قول ابن مالك مستشهدا بقول الشاعر:

سقاها ذوو الأحلام سجلاً على الظما وقد كربت أعناقها أن تقطعا

٥. ولم يعتبر سيبويه مخافة اللبس في نحو «بعت» وابن مالك يقول في هذا:

وان بشكل خيف لبس يجتنب وما لباع قد يُرى فنحو حب

٦. قوله إن الأسماء الستة تُعرب بحركات مقدّرة على الحروف.

٧. إجازته لقول: قال فلانة...

وهكذا نرى أن محمد عالي بصريّ في النحو عموماً، ولكنه لا يتوانى عن العدول عن رأي سيبويه في هذه المسألة، جاعلاً مرجعه الأساسي ابن مالك.

١٥ ـ محمد تقي الله بن الشيخ ماء العينين:

أ) ملامح شخصيته:

لقد صنف العلامة محمد تقي الله الملقب بمحمد بوي بن الشيخ ماء العينين، شرحاً لجامع ابن بونا سماه «تبيين ما يعنون من الألفية وابن بون». والكتاب بديع في صنيعه، جامع بين بيان المشكل وتوضيح الغامض، واستعراض أقوال الأئمة، وشرح الشواهد وإيراد المناسبة التي قيلت فيها. فكان كتاب نحو، ولغة، وأدب.

والمعروف أن مؤلفه من أبناء علم الاعلام وقادة الجهاد، الشيخ محمد المصطفى بن مامين المشهور بماء العينين، والذي عرف بعلومه الجمة، وتآليفه في جميع العلوم الشرعية، وكانت زاويته في مدينة المسارة كعبة طلبة العلم، ورواد المريدين، ودار هجرة أهل الجهاد، ولهذا الشيخ نظم في النحو متداول، يحاذي مقدمة ابن آجروم.

وكتاب محمد تقي الله، لم يزل مع الأسف مخطوطاً، مع أنه جدير بالاهتمام، فعسى أن يرسل إليه من يقوم بتحقيقه ونشره. وسنكتفي هنا بنقل فقرات منه تبين منهجه في الشرح، وطريقه في العرض.

ب) نموذج من كتاب «تبيين ما يعنون»:

فيقول في الجزء الأول من باب إعراب الفعل:

«هذا باب إعراب الفعل المضارع. قال في «ح»[1]: أجمع النحويون على أنه إذا تجرد من الناصب والجازم وسلم من نوني التوكيد والإناث كان مرفوعاً كيقوم، وإلى رفعه عند التجرد من الناصب والجازم، أشار بقوله:

ارفع مضارعاً إذا يجرد   من ناصب وجازم كتُسعد

يعني أنك ترفع الفعل المضارع السالم من نوني التوكيد والإناث إلخ إذا كان مجرداً من النواصب والجوازم الآتية، قال في «هبة المالك» «وإنما لم يقيد الناظم المضارع بالسلامة من نوني التوكيد والإناث لنصه على ذلك في باب المعرب والمبني حيث قال:

وأعربوا مضارعاً إن عرِّيا
من نون توكيد مباشر ومن
نون إناث ببر عن من فتن

(1) ح يعني بها كتاب التصريح لخالد الأزهري، والكلام فيه ج٢ ص٢٢٩.

«فاكتفى بذلك. والحاصل أن المضارع يُرفع إذا تجرد مما ذكر وينصب إذا دخل عليه ناصب ويجزم إذا دخل عليه جازم، ومثّل لرفعه، لأنه المذكور أولاً بقوله «كتسعد» بضم التاء، وفتحها مع العين فيهما مضارع، سعد: مبني للمفعول أو الفاعل».

«تنبيه: ما ذكر، أي من رفع المضارع العاري مما ذكر مجمع عليه كما سبق وإنما الخلاف في رافعه فقيل هو التجرد من الناصب والجازم، وهو رأي جماعة منهم الفراء وفي ح أنه الأصح».

«وذهب البصريون إلى أن رافعه وقوعه موقع الاسم كيضرب من قولك زيد يضرب، فإنه واقع موقع ضارب ولذا إذا دخل عليه «لم» أو «لن» مثلاً امتنع رفعه لأن الاسم لا يقع بعدهما، ورد لانتقاضه بنحو: هلا تفعل، وسوف تفعل، فإن المضارع فيهما مرفوع وليس واقعاً موقع الاسم لأن الاسم لا يقع بعد حرف التحضيض ولا حرف التنفيس».

«وذهب ثعلب إلى أن رافعه نفس مضارعته للاسم في قبول لام الابتداء، ورد بأن ذلك لا يقتضي رفعاً ولا غيره وإنما يقتضي مطلق الإعراب».

«وذهب الكسائي إلى أن رافعه حروف المضارعة، ورد بأنها كأجزائه وجزء الشيء لا يعمل فيه. فهذه أربعة أقوال وإلى تصحيح الأول منها وتضعيف ما بعده أشار في الطرة عند قول الناظم «ارفع مضارعاً إذا يجرد»، بقوله «بذلك التجريد» وفاقاً للفراء لا بوقوعه موقع الاسم كما قال البصريون ورد بقولهم هلا تفعل، ولا بنفس المضارعة كما قال ثعلب، ورد بأن ذلك لا يقتضي رفعاً ولا غيره وإنما يقتضي إعراباً، ولا بحرف المضارعة خلافاً للكسائي، ورد بأنها كجزئه. (هـ). وبزيادة يسيرة: وقوله «بذلك التجريد» متعلق بارفع».

«ثم شرع يذكر النواصب وهي أربعة عند البصريين: لن، وكي، وأن، وإذن. وإلى الأول والثاني منها أشار بقوله «وبلن انصبه وكي» أي انصب المضارع بهذين الحرفين اللذين هما لن وكي، نحو لن يقوم زيد، بنصب يقوم بلن وعلامة نصبه الفتحة، ونحو ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾ (سورة الحديد ـ الآية

٢٣) بنصب تأسوا بكَيْ، وعلامة نصبه حذف نون الجمع إذ الأصل تأسون من الأسى وهو الحزن.

«أما «لن» فلنفي الفعل المستقبل «إما إلى حد» أي غاية «ينتهي» إليها نحو ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴿٩١﴾﴾ (طه)، فإن نفي البراح مستمر إلى رجوع موسى «وإما إلى غير حد أي غاية نحو ﴿لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا﴾ (الحج ـ الآية ٧٣) فإن نفي خلق الذباب مستمر أبداً لأن خلقهم الذباب محال، وانتفاء المحال مؤيد قطعاً، وإلا لكان ممكناً لا محالا قاله «ح». ثم قال: ولا تقتضي لن تابيد النفي خلافاً للزمخشري لأنها لو كانت للتابيد لكان ذكر «أبدا» في قوله تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًۢا﴾ (البقرة ـ الآية ٩٥) تكراراً، والأصل عدمه، وتأبيد النفي في «لن يخلقوا ذباباً» لأمر خارجي لا من مقتضيات «لن» ولا تقتضي أيضاً توكيده أي النفي خلافاً للزمخشري أيضاً، بل قولك لن أقوم محتمل لأن تريد أنك لا تقوم أبداً أو أنك لا تقوم في بعض أزمنة المستقبل، وهو موافق لقولك لا أقوم في عدم إفادة التاكيد والتأبيد (هـ). بحذف وتغيير وزيادة يسيرات».

«وقد تاتي، أي «لن»، للدعاء على رأي جماعة منهم ابن عصفور، والمراد «بكونها للدعاء أن يكون الفعل بعدها مقصوداً به الدعاء، قال في الطرة»، وحمل عليه قوله تعالى: ﴿رَبِّ بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَىَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ ﴿١٧﴾﴾ (القصص)، فلن أكون عند هؤلاء الجماعة دعاء لأن المعني عندهم اجعلني لا أكون. «قال» في «ح» ولا حجة لهم فيها، يعني الآية، لإمكان حملها على النفي المحض، ويكون ذلك معاهدة منه لله تعالى أن لا يظاهر أي يعين مجرماً أي مذنباً جزاءً لتلك النعمة التي أنعم عليه بها (هـ) بزيادة يسيرة: وهذا هو مقابل الحمل المذكور في الآية، وحمل عليه أيضاً» أي على مجيء «لن» للدعاء قوله ـ في بحر الخفيف ـ:

لن تزالوا كذلكم ثم لا زلـ ... ـتُ لكم خالدا خلود الجبال

فلن تزالوا دعاء بدليل عطف الدعاء عليه وهو لازلت لكم الخ. «قال» «يس» قوله لن تزالوا الخ. قال الزرقاني: هو دعاء لهم بأن يستمروا على ما هم عليه

من الإنعام وقوله: ثم لازلت... الخ. دعاء له بأن يبقى على ما هو عليه وهو راجع للدعاء لهم لكون ما هو فيه منهم. وقوله: ثم لا زلت لكم أي لإنعامكم وقوله: خالداً... الخ. أي باقياً بقاء الجبال. قال الدماميني: وقد يُقال لا يقوم بهذا البيت حجة لاحتمال أن يكون لن تزالوا كذلكم خبراً لادعاء ولا يعيّنه كون المعطوف عليه بثم دعاء بناء على جواز عطف الإنشاء على الخبر (هـ). «وكلام[1] د» هذا هو مقابل الحمل في البيت، وقال الدسوقي بعد نقله ما نصه: «والحق أن احتمال الخبرية بعيد (هـ)». وقد أشار السيوطي في «الكوكب الساطع» إلى ما ذكر في لن بقوله:

لن حرف نفي تنصب المستقبلا ... ولم تفد تاكيد منفي ولا

تابيده على الأصح فيهما ... وللدعاء وردت في المعتمى

أي المختار، «قال في المواهب» والجمهور على جواز تقديم مفعول معمول «لن» عليها نحو: زيدا لن أضرب، ومنعه الأخفش الأصغر. وبمذهب الجمهور استدل «س»[2] على بساطتها وعدم تركيبها من لا أن، ووجه الاستدلال به أن أن يمتنع تقديم معمول معمولها عليها وممن قال بتركيبها الخليل والكسائي فإن أصلها عندهما لا أن فحذفت الهمزة تخفيفا والألف للساكنَين، فهي عندهما مركبة من لا النافية نظراً لمعناها ومن أن المصدرية نظراً لعملها. وقال الفراء: أصلها لا النافية فأبدلت الألف نوناً. ورد بأن المعهود إنما هو إبدال النون ألفاً. كـ «النسفعا» لا العكس (هـ) بحذف وتغيير وتقديم وتأخير.

وأما «كي» فيشترط في نصبها للمضارع أن تكون مصدرية كما في الآية السابقة، وهي ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ (الحديد ـ الآية ٢٣) فإن «كي» فيها مصدرية وهي الناصبة للفعل بعدها بنفسها، فإن لم تكن مصدرية بأن كانت جارّة وهي التي بمنزلة لام التعليل معنى وعملا، فليس النصب بها نفسها بل هو بـ «أن»

---

(١) د يعني بها لبني الدماميني.

(٢) س يعني بها سيبويه.

مضمرة بعدها غالباً نحو جئت كي لأتعلم فكي حرف وأتعلم منصوب بأن محذوفة، أي لأن أتعلم، ومن غير الغالب قوله:

فقالت أكل الناس أصبحت مانحا لسانك كيما أن تغر وتخدعا

«الشاهد في «كيما أن تغر» حيث أظهرت «أن» الناصبة بعد كي الجارة وهو قليل ومنهم من جعله خاصاً بالضرورة وقد مر الكلام على البيت في صدر حروف الجر. وتتعين كي الأولى وهي المصدرية إذا وقعت بعد اللام على رأي «س» والجمهور، نحو: «لكيلا تأسوا» لِئلاً يدخل الجار على الجار ومطلقاً على رأي الكوفيين أي: فإنهم يرون أن كي ناصبة مطلقاً تقدمتها اللام أم لا. ورد بقولهم: إذا سألوا عن علة الشيء كيمه، بحذف ألف ما الاستفهامية وإلحاق هاء السكت وألفها لا يحذف إلا إذا جرت، كما سينبّه الناظم على ذلك في الوقف بقوله:

و«ما» في الاستفهام إن جرت حذف ألفها واولِها الها إن تقف

«وتتعين الثانية ـ وهي الجارة ـ إذا وقعت قبل «أن» كما في البيت السابق وهو قوله، فقالت: «أكل الناس أصبحت مانحاً»... إلخ.

وكذلك إذا وقعت قبل اللام، نحو: جئت كي لأقرأ لأن لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه، فكي جارة واللام بعدها موكدة لها والنصب بأن مضمرة. وفي بعض نسخ الطرة ما يفيد أن ذلك أي وقوع اللام بعد كي كثير وذلك لأن فيه ـ أي ذلك البعض ـ وكثيراً ما تلتها اللام حال كونها أي كي جارة نحو:

لِتَقُمْ أنت يا ابن خير قريش كي لتقضي حوائج المسلمينا

وقوله:

كي لتقضيني رقية ما وعدتني غيرَ مُختلَسِ»

«والشاهد في البيت الأول في قوله: «كي لتقضي حوائج»، وفي الثاني في قوله «لتقضيني» فإن كي فيهما جارة لتأخر اللام عنها والنصب بأن مضمرة والباء

فيهما أي لتقضي ولتقضيني ساكنة ضرورة، والبيت الأول من الخفيف وقد سبق ذكره في المعرب والمبني عند قوله:

وفــعــل أمــر ومــضــي بــنــيــا»

«والثاني من المديد وقائله عبدالله بن قيس الرقيات، قيل وإنما سمي بذلك لأن له عدة زوجات تسمّى كل واحدة منهن رقية، ورقية في البيت فاعل لتقضيني، «وما وعدتني» مفعول «وغير مختلس» بالنصب صفة لمصدر محذوف، أي تقضيني ما وعدتني قضاءً غير مختلس بفتح اللام وهو مصدر ميمي بمعنى الاختلاس، قاله العيني قال (ص)[1] ولا حاجة إلى جعله مصدراً ميمياً بل الظاهر أنه اسم مفعول و«غير» حال من ما».

وقيل البيت:

لــيــتــنــي آتــي رقــيــة فــي　　خــلــو مــن غــيــر مــا يــبــس

كــي لــتــقــضــيــنــي... إلــخ

«وتتعين الثانية مطلقاً على رأي بعضهم، وهو الأخفش أي فإنه يرى أن كي جارة على كل حال سواء وقعت قبل اللام أم لاً، وإن النصب بعدها بأن مضمرة أو مظهرة، ورد بقوله تعالى ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ (الحديد ـ الآية ٢٣)، فلا يجوز أن تكون كي هنا حرف جر لدخول حرف الجر عليها وإن زعم أن كي تأكيد للام كقوله:

ولا لــلــمــا بــهــم أبــداً دواءُ»

رُدَّ بأن الفصيح المقيس لا يخرج على الشاذ انظر (ح). قال في التسهيل: ويترجح مع إظهار «أن» مرادفة اللام على مرادفة أنّ والمعني أن كي إذا توسطت بين اللام و«أن» يجوز فيها أمران، أحدهما، وهو الراجح أن تكون مرادفة للام، أي بأن تكون حرف جر مؤكدة باللام، والثاني أن تكون مرادفة لأنّ، أي بأن تكون مصدرية وأن مؤكدة له، وكذا يجوز الأمران، أعني كونها حرف جر

(١) ص يعني بها، الصبان والكلام فيه، ج٣ ص ٢٨٣.

أو مصدرية إذا تجردت من اللام وأن معاً. ومن الأول وهو ما إذا توسطت بين اللام وأن قوله:

أردت لِكَيْمَا ان تطيرَ بقربتي   فتتركها شَنًّا بِبَيداء يَلْقَع

«قال في (ح) بعد أن ذكر البيت ما نصه: فكي يحتمل أن تكون مصدرية لدخول اللام قبلها وأن تكون تعليلية لتأخر أن بعدها فإن كانت مصدرية فأن مؤكدة لها لمعنى السَّبك، وإن كانت تعليلية فاللام مؤكدة لها لمعنى التعليل وكونها تعليلية أولى من كونها صدرية لأن تأكيد الجار بالجار أسهل من تأكيد حرف مصدري بحرف مصدري (هـ).

«و«تطير» من الطيران والمراد هنا تذهب بسرعة، فاستعير الطيران للذهب السريع، والقربة بالكسر معروفة وتتركها بالنصب معطوف على أن تطير، وشنا مفعول تتركها الثاني وهو بالفتح، القربة البالية والبيداء بفتح الباء والمد الأرض القفراء التي تبيد، أي تُهْلِك من دخلَها، والبلقع القفراء التي لا شيء فيها».

ومن الثاني وهو ما إذا تجردت «كي» عن اللام و«أن معاً، قوله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾ (الحشر ـ الآية ٧)، قال في (ح) بعد أن ذكر الآية ما نصه: فإن قدرت قبلها، يعني كي اللام فهي مصدرية، وإن لم تقدر قبلها اللام فهي تعليلية فلفظ يكون على الأول منصوب بنفس كي، وعلى الثاني منصوب «بأن» مضمرة بعد «كي»، والأولى ان تكون مصدرية.

فتحصّل مما ذكر أنَّ لِكَيْ خمسة أحوال: الأول أن تكون قبلها اللام فتكون مصدرية والثاني أن تقع بعدها فتكون تعليلية، بمعنى أنها حرف جر مقصود به التعليل، والثالث أن تقع بعدها «أن» فتكون تعليلية أيضاً، والرابع أن تتوسط بين اللام وأن، فيجوز فيها الأمران، والخامس أن تخلو من اللام وأن معاً فيجوز فيها الأمران أيضاً، وقد نظم بعضهم هذه الأحوال بقوله:

كي مصدرية إذا تقدمت   لام عليها عند جُلِّ العلما
وهي للتعليل ان تأخرت   ذي اللام نحو جئت كي لأعلما

أو وقعت أن بعدها عندهم مثاله جئتك كي أن تُكرما
وجوّز الوجهين إن توسطت نحو «لكيما أن» أتى مُنتظِما
والراجح التعليل ولتجوزن هذين فيما أن ولاما عدما

«وأجاز الكسائي تقديم معمول «كي» عليها نحو: جئت النحو كي أتعلم، ومنعه الجمهور لأن كي من الموصولات الحرفية ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول قاله في المواهب ثم أشار إلى الناصب الثالث بقوله: «كذا بأن» أي وكذا أنصب المضارع بـ «أن» المصدرية دون الزائدة والتفسيرية، فلا تنصب بهما. وسيأتي الكلام عليهما آخر الباب إن شاء الله تعالى. وتقع المصدرية في موضعين الأول: الابتداء نحو ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ (البقرة ـ الآية ١٨٤)، فتصوموا مضارع منصوب بأن المصدرية وعلامة نصبه حذف النون، إذ الأصل تصومون، والمصدر المنسبك من أن وصلتها في موضع رفع بالابتداء وخبر خير لكم، أي وصومكم خير لكم، والثاني بعد لفظ دال على معنى غير اليقين نحو ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ (الكهف ـ الآية ٧٩)، فأعيبها مضارع منصوب بأن المصدرية وعلامة نصبه الفتحة، والمصدر المنسبك منهما أي من أن وصلتها مفعول أردت، أي أردت عيبها أي تعييبها.

«وأن» هذه أم الباب بدليل الاتفاق على عملها دون بقية أخواتها ولأنها تعمل ظاهرة ومضمرة بخلاف أخواتها، فلا تعمل إلا في حال إظهارها، وإنما لم يقدمها على لن وكي مع استحقاقها لذلك لما فيها من التفصيل المشار إليه بقوله «لا بَعْدَ عِلْم» هذا معطوف على محذوف أي وانصب المضارع بعد غير علم لا بعد علم، والمعنى أنه يُشترط في نصب أن للمضارع عدم وقوعها بعد فعل العلم كما في الآيتين السابقتين، ثم استمر في شرح وتوضيح الأحكام التي ذكرها صاحب الخلاصة في هذا الباب».

١٦ ـ الحسن بن زين (تطور المدرسة البونية)،

أخذ الحسن بن زين اللغة والنحو عن بعد الودود بن عبدالله وعندما توفي عام ١٢٦٨هـ انتقل إلى شيخه بُلاًّ بن فاضل الشقروي، لاستكمال ثقافته النحوية، وقد تم له ما يريد. لم يكن الحسن بن زين نحوياً تقليدياً، يتلقى العلوم ليعطيها مثل ما أخذها، بل إنه كان مفكراً منهجياً وصانعاً ماهراً، حرص على إضفاء صبغة من التجديد في تنظيم القضايا النحوية. فانصب اهتمامه على تقريب بعض القواعد المعقدة سواء في أحكامها، أو عواملها، أو شروطها، وبتخريج أوجه الحكم في استعمالات لغوية خاصة. كما اهتم بالبحث في التدقيق في بعض المصطلحات، وبيان حدودها، وإبراز الفوارق بينها.

كل ذلك في أسلوبه الشعري مثل الذي رأيناه عند شيخه عبد الودود. وسنورد نماذج من أعماله الفنية في هذا المجال. كما نشير أيضاً إلى أن له نظماً مستقلاً في محفوظات المجموع، وتوشيحاً للامية ابن مالك في الأفعال. وهكذا فإنه أعطى لتدريس النحو في القبلة دفعاً جديداً، وحيوية متميزة، وقد ساعده الحظ أن كان من بين تلامذته شيخ الأساتذة يحظيه بن الودود، الذي تطوّرت المدرسة البونية على يده، ووصلت به إلى أرفع المستويات، في المنهج، والتدريس والتقييد.

أ) نماذج من نظمه:

ولقد اتبع الحسن بن زين طريقة عبد الودود في نظم المسائل النحوية، فمن ذلك قوله في أحكام «إذا» الفجائية، مستعرضاً الخلاف في حرفيتها، مع تبيين إعرابها:

إذا الفجائية قيل حرف ... ينمى إلى الزيد وقيل ظرف
فإن تكن زائدة فتعمل ... في «بينما» إذا عليه تدخل
وان تكن لفجأة أو ظرف ... عامل «بينا» قبل «بينا» تُخفي

فـسـره مـا بـعـد «إذ» وتـعـرب — بـبـدل إذا لـظـرف تـنـسـب
كـمـا الـشـلـوبـيـنـي قـرم الـفـنّ — قـال بـه كـذاك نـجـل جـنـي[1]

وقوله: «ينمى إلى الزيد معطوف بحرف محذوف، إذ هو حرف ثان».

وتعليقاً على قول ابن مالك:

وأخـبـروا بـظـرف أو بـحـرف جـر — نـاوِيـنَ مـعـنـى كـائـن أو اسـتـقـر

يقول الحسن:

وكـائـن مـن اسـتـقـر أولـى — إذ لـيـس يـحـوج عـلـى مـا يـجـلـى
تـقـديـرُه أيـضـاً إلـى تـقـديـر — آخـر عـكـس ذلـك الأخـيـر
وإذ لـه تـعـيّـن يـطـرد — فـي نـحـو: أمـا عـنـده فـأحـمـد
كـذا خـرجـت فـإذا بـالـبـاب — أحـمـد مـرشـداً إلـى الـصـواب
ولا تَـعـيـن لـفـعـل فـي مـحـل — وعـنـد ذا وجـب رَدُّ الـمـحـتـمـل
إلـى الـذي عُـيّـن مـن غـيـر وهَـنْ — لـيـجـري الـبـاب بـه عـلـى سـنـن[2]

وفي عامل الحال في قولنا: «هذا خطيب القوم مرتفعا» يقول:

هل عامل الحال «ها» أو «ذا» وقيل معاً — في نحو «هذا خطيب القوم مرتفعاً»
فجاز ها راكباً ذاك الأميرُ على — سوى الأخيرين لاذاكم وقد سمعا
«ها بينا ذا صريح النصح فاصْغ له» — وخذه حكماً من الصبان قد جُمعا[3]

وله في عامل ناصب «يوما» من قول امرئ القيس: «ولا سيما يوماً بدارة جلجل»:

---

(١) راجع «المساعد» ج ١/ ٥٠٢، ٥٠٣، «الجنى الداني»: ١٨٩، «المغني»: ١١٥.
(٢) راجع «شرح الأشموني»: ١/ ٢٠١ ـ ٢٠٢، «التصريح»: ١/ ١٦٦.
(٣) «حاشية الصبان»: ٢/ ١٨٠.

ونصبك «يوماً» قبل دارة جلجل | على سيما قول على القول يعتلي
وظرفاً يراها بعضهم صلة لما | بتقدير فعل قبله غير منجلي
ومن قال «ما» كفّت ويوماً مميز | لسِيٍّ كعندي مثله سيف صيقل
يُرد بأن اليوم يومٌ مغاير | لسيٍّ فما في قوله من معوّل
وذا الرد في الصبان قد جاء بيناً | وما قبل في همع الهوامع ينجلي[1]

ونرى في هذين المثالين تأثره بحاشية الصبان على الأشموني واهتمامه بالبحث في العوامل جعله ينظم أبياتاً في عامل الرفع بعد «لولا»، مع أن هذا النوع من التدقيق يدخل في القضايا التي قال أبو حيان إنها لا تمس النطق ولا المعنى:

ورفع ما بعد لولا قيل هو بها | أصلاً وقيل بأن نابت عن «انعدما»
وضعفوا رفعه بها لأن به | خروجها من مدى أشباهها لزما
وقيل رافعه «يُوجد» مقدرة | وذا به كل ناحي كوفة حكما[2]

غير أن الفائدة تكون أكثر حينما يتعلق الأمر بضوابط شروط الاشتغال التي يقول فيها الحسن بن زين:

وشرط مشغول صلاح العمل | في سابق وكونُه لم يُفْصَلِ
عن سابق، وشرط مشغول به | في الكتب إضمار لدى المنتبه
وشرط سابق وهُو المشغولُ | عنه ففيه بعضهم يقول
تقديمه، تخصيصه، الإظهار | إفراده، كذاك الافتقار

وله في تفسير بعض المصطلحات النحوية حيث يقول:

(١) «حاشية الصبان»: ٢/١٦٨.
(٢) «المساعد»: ١/٢١٢ ـ ٢١٣.

تفسير ما شذ وما فشا وما ... ندر مع ما بالضعيف وُسِما
فذو الشذوذ ما عن القياس قد ... حاد قليلاً أو كثيراً ما ورد
والنادر القليل قيس أو لم ... يُقس وما فشا بعكسه نمي
آخرها الضعيف وهو كل ما ... ثبوته فيه نزاع العلماء[(١)]

ويمكن المقارنة بين هذه التفسيرات مع ما قاله الفارسي في المسائل العسكرية[(٢)]، وله أيضاً في الفوارق بين الخبر، والإنشاء والأمر:

قد فرق النحاة بين الخبر ... والأمر والإنشاء تفريقاً دُرِي
فسابق المعنى على اللفظ الخبر ... والأمر بالعكس والإنشا اشتهر
بأنه مقارن معناه ... للفظه وذاك فرقناه

يعني أن للخبر معنى خارجاً عن اللفظ يحتمل الصدق والكذب، وإن الأمر طلب لتحقيق معنى معين، فهو سابق له. وابن هشام هو الذي جعل القسمة ثلاثية بقوله إن الإنشاء مقارنة اللفظ للمعنى، مثل قولنا: وهبتك ما طلبت...

وفي باب الفوارق أيضاً يقول ابن زين:

مؤنث نَدمان الخمور بتا بدا ... وذو التوب أنثاه تؤنث بالألف
فذاك الذي بالتوب يمنع صرفه ... وذو الخمر إن تذكره فاذكره منصرف[(٣)]
وضم ندامى التائبين وفتحنا ... لنون ندامى الخمر في شعرهم ألف
بذلك مجد الدين فرق والذي ... ألفناه أن الشكل في الجمع مؤتلف[(٤)]

وفي إعراب قوله تعالى: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ (النمل ـ الآية ٦٥).

---

(١) راجع شرح ابن عقيل (حاشية محيي الدين عبد الحميد) ١/٥١٦.
(٢) «المسائل العسكرية»: ١٣٤.
(٣) راجع «التصريح»: ٢/٢١٣، «حاشية الصبان»: ٣/٢٣٠.
(٤) «القاموس المحيط»: ١٤٩٩ ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت.

يقول الحسن بن زين:

في قول رب العرش قل لا يعلم ... من في السموات خلاف يرسم
فرفع إلا الله للزمخشري ... بالقطع والابدالُ من «من في» حري
وقدر ابن مالك من يذكر ... فهو إذن بالاتصال أجدر
وابن هشام أعرب الغيب بدل ... من «مَنْ» وإلا الله فاعل حصل
وبعضهم جمع دون خُلْفِ ... مع الحقيقة مجاز الظرف

ب) توشيح اللاّمية:

ومن أعماله المتميزة في التصريف توشيحه لامية الأفعال لابن مالك وقد وضع عليه طرة فصار هو المعتمد في مناهج المحاظر الموريتانية. وقد أعاد صياغته العلامة محمد سالم بن محمد عال بن عدود وفقاً للنموذج التالي:

(ص) بفعلل الفعل ذو التجريد أو فَعَلا ... ياتي ومكسورَ عين أو على فَعُلا

البيت لابن مالك كما صرح به الشيخ.

(الفعل) مبتدأ، و(التجريد) نعت، (يأتي) بفعلل أو فعل ومكسور عين أو على فعُلا) أحوال متعاطفة.

ثم قال الحسن بن زيد:

تضعيف ثان أو أن الياء آخره ... أو عينه كالوقوع قلما نقلا

(تضعيف ثان قلما نقلا) عن العرب كلبُبْتُ لبابة تلَبُّ بالفتح، فلا نظير له فأنت لبيب وملبوب ذو لب، وجاء كفرح، ودمِمْت دمامة فأنت دميم أي حقير. ويثلث مفتوحه كصد وفككت فكة وضببت الأرض وعززت الناقة ضاق إحليلها كأعزت فهي عزوز ومعز. (أوان الياء آخره)، متصرفاً لا كرمو في التعجب كنهو بالإعلال لأصالة اللام فيه فهو نهي جمعه أنهياء أو نه بالفتح وبالكسر للاتباع جمعه نهون كامل النهية، (أو عينه) كهيؤ بالتصحيح تنبيهاً على الأصل حسنت هيئته، ويثلث لا فاؤه كيمن يمنا فهو أيمن وكعني فهو ميمون ولا الواو مطلقاً

كوضؤ وطال وسرو، ويثلث شرف (كالوقوع) أي وقوعه أي تعديه يتضمين كرحِبَكُم الدخول في طاعة الكرماني، وإن بشرا قد طلع اليمن أي وسعكم وبلغه، وهو من المعاني كما ترشد إليه الكاف ثم قال الحسن:

وهو لمعنى عليه من يقوم به مجبول أو كالذي عليه قد جبلا

وهو لمعنى من يقوم به مجبول عليه) كجي وشجع وطال وقصر وحسن وقبح (أو كالذي عليه قد جبلا) كشعر وفقه وفصح لمن كانت الثلاثة له كالطبع.

١٧ ـ محمد مولود بن أحمد فال اليعقوبي وشواهد الحديث:

محمد مولود بن أحمد فال اليعقوبي، المتوفى سنة ١٣٢٣هـ، وهو من يقول عنه العلامة المختار بن المحبوبي:

و«جيـق» قد صار في استفال اذ مات فيه نجل أحمد فال

محمد مولود أعني الموسوي من كان ذا علم وفضل موسوي

من كان يسقي البرد كل ظام من الشروح ومن الأنظام

ومن فوائد لها لم يسبق معتصماً بالله ذا تعلق

وكان الشيخ محمد مولود من دعائم المدرسة اليعقوبية، التي مزجت بين الفقه والأدب واللغة، وعرف الموسويون كذلك بجودة الشعر والتخصص بالقضاء، فقال عنهم الشاعر ابن أحمد يوره:

والموسويون الألى قد فضّلوا حكم القضاء بكل حكم فيصل

فبرز منهم الشاعر الكبير امحمد بن الطلبة الذي نظم التسهيل نظماً لم يصلنا منه إلا بيت واحد هو قوله في باب الإضافة:

وقد يضيفون الأدنى مُلْتَمَسْ ككوكب الخرقاء لاح كالقبس

واشتهر من اليعقوبيين علماء بارزون في اللغة والآداب من ذلك مولود بن أحمد الجواد صاحب «سقاية المغتل» في تصريف الأفعال، وهو من أول من

ألفوا في أصول الفقه في وسطه، وقد رأينا أنه من تلامذة المختار ابن بونا، وقد جرت تبينهما مساجلات معروفة مثل ما جرى بين المختار هذا والعلامة المجيدري بن حب الله اليعقوبي.

واشتهر محمد مولود بكتابه في الفقه المعروف بالكفاف[1]، وبمجموعة من المؤلفات أكثرها في الرقائق والزهد مع أنه كان مع ذلك نحوياً ماهراً درس على العلامة الشيخ محمد فال بن متالي التندغى وعلى الحسن بن زين، وأخذ أيضاً عن والده، صاحب الأنظام الفقهيه الطريفة.

ودرس عليه القارئ اللغوي حبيب بن الزايد ومحمد بن محمد البُخاري الذي كان حافظة كتبه واهتمام محمد مولود بالنحو، ارتبط بإعراب القرآن وبتخريج أحاديث الشواهد.

ومن نماذج أنظامه قوله في إعراب قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ (هود ـ الآية ٨).

في يوم يأتيهم ثلاث: مبتدا ... و«ليس» مصروفاً إليه أسندا
وان تقل ذو الابتداء يرفع ... قلت تلا نافع: يوم ينفع
وقيل مفعول به ليعرفون ... مقدّراً وليس حالاً يُعربون
أو متعلق بليس إذ يصح ... تعلق الظرف به على الأصح

وتناول محمد مولود شواهد النحو والحديث في رسالة سماها: «إنارة الأفكار والأبصار بشواهد النحو من الأخبار والآثار» ويقول في مقدمتها:

«إلا أني رأيت إقبال الناس على شواهد النحو من الشعر ضبطاً وشرحاً، وتركهم غيره، فشق على ترك ذلك في القرآن والحديث واعترتني لهما غيرة، فهممت بهما ووعدت بعض الإخوان بذلك وعدا ثم نظرت فإذا شواهد الآي

(١) طبع هذا الكتاب مؤخراً طبعتين إحداهما بشرح المؤلف والثانية بشرح العلامة محمد الحسن بن أحمد الخديم.

كثيرة جداً، وأنا في شغل عنها لم أجد منه بُداً. ولها في إقليمنا حفاظ وحذاق، والحديث شواهده يسيرة، وشروحه نزيرة ولا أعلم له حفاظاً في القطر مع أنه يجب حفظه ومعرفة علومه، وكذا يجب إقامته، ولذا يجب تعلم النحو واللغة على قارئه لأنهما وسيلة تقويمه».

لقد استعرض محمد مولود في هذه الرسالة نحوا من مائة من الأحاديث والآثار من شواهد جامع ابن بونا، مرتبة على تبويبه. واعتاد أن يعطي أصل الحديث من كتب النحو، وربما عزاه إلى بعض كتب الحديث، وبالخصوص إذا كان في صحيح البخاري. وفي بعض الأحيان يبين أن الكتاب المعزو له الأثر لم يحضره، وذلك لقلة كتب الحديث في عهده. ومن عادته أن يبين موضع الاستشهاد، وأقوال الصحابة، بل أورد أيضاً بعض الأمثلة التي ترددت في كتب النحو ليطلع على أنها من كلام العرب وليست من الآثار. وقد حققت هذه الرسالة في جامعة انواكشوط من طرف الباحث عبدالله بن خيار العلوي.

وما تزال مدارس اليعقوبيين سائرة على هذا النهج، وتقوم بتدريس العلوم الشرعية واللغوية، نذكر من بينها على سبيل المثال مدرسة العلامة محمد الحسن بن أحمد الخديم حفيد مولد بن أحمد الجواد.

وقد سبق أن ذكرنا نظمه لبحث محنض بابه بن اعبيد في معاني أل كما أوردنا قطعة من نظمه في تراجم النحاة، وله مجموعة من الأنظام النحوية منها:

في نظر النحاة الامثال محل ... ضرورة فكان كالشعر المثل

ووجه هذا أنها على اختصار ... مبنية وللإيجاز قد يصار

خصوصاً أن قصد سجعها كما ... في قولهم أطرق كراً إذ رخّما

فيه اسم جنس وكذاك حرف ... ندائه قد اعتراه الحذف

من أجل ذاك ليس يصلح المثل ... لكونه به على ذا يُستدل

١٨ ـ مدرسة يحظيه بن عبد الودود:

أ) أستاذ الأساتذة يحظيه:

جُمع لهذا العالم الجليل نحو العالِمَيْن: الحسن بن زين ومَع، فكان يقول إن الحسن كان خبيراً بأبيات السواد أي بنصوص ابن مالك، وإن مَع كان ماهراً بالأبيات الحمراء أي في نصوص ابن بونا، وإنه هو كان عارفا بالأسود والأحمر.

«وينتمي يحظيه بن عبد الودود إلى أسرة مشهورة بالنبل والصلاح. ولم يحتج يحظيه بن عبد الودود إلى السفر بعيداً من طلب العلم نتيجة تعدد العلماء في محيطه الخاص حيث قرأ المعلقات الست على العلامة سيدي بن زين، ثم انضم إلى محظرة الحسن بن زين المشهورة بتفوقها في ميدان الدراسات النحوية، وقد مكث في هذه المدرسة أطول فترات تعلمه حيث أتقن فيها علوم النحو والصرف، وقد فطن شيخ هذه المحظرة التي ذكائه وأعجب به حيث كان كثيراً ما يكل إليه تدريس الطلاب وفك بعض الألغاز العلمية التي يطرحها التلاميذ من حين لآخر على عميد المحظرة.

وقد قرأ التوحيد على عمه عبدالله، والمنطق على العلامة الحسن بن أحمد محمود، ثم توجه إلى محظره المختار بن ألما (ت ١٣٠٨هـ) وقد مكث فيها برهة من الزمن درس خلالها على هذا العالم الجليل علم البيان، كما أخذ طريق الشاذلية عن محمذن فال بن متالي لكن بواسطة المختار بن ألما، وفي ذلك يقول العلامة محمد عالي بن عبد الودود، وهو من أشهر خريجي محظرة يحظيه:

لكن على واسطة المختار نجل ألما العلم المختار
جد اللذين ختما بنيه فَنَوِّهَنْ ما شئت من تنويه

وبعد أن أكمل يحظيه دراسته لأهم علوم عصره، وجلس للتدرس في محظرته

التي استقطبت طلاب المعرفة من جميع النواحي فترة من الزمن تناهز خمس سنوات، ما لبث أن أحس برغبة جامحة تغريه بالاستزادة من المعرفة التي كلما تعمق فيها الإنسان شعر بفادح جهله.

وهكذا فقد سافر يحظيه من جديد نحو محظرة أهل محمد سالم المجلسيين في تيرس، ولم يكن أحد يصدق ذلك، والمدرسة المذكورة توجد في أقصى الحدود الشمالية للمنطقة التي يسكنون بها، إلى جانب ما يترتب على السفر من مشقة ومكث مع شيخها سنتين وسبعة أشهر لم يكن يشتغل فيها بغير طلب العلم. وكان يلزم خيمة التلاميذ لا يكاد يخرج منها إلا إلى المسجد. وكلف نفسه مشقة التحصيل في كل أيام الأسبوع، إذ كان يرفض الاستمتاع بالعطلة الأسبوعية للمحظرة وكان القوم بدوا رحلا يتتجعون أماكن الكلأ، ويدرّس شيخ المحظرة وهو راكب على ظهر دابته المحملة بصناديق الكتب، بينما يسير الطلاب علي أقدامهم بمحاذاة الجمل الذي يقل عميد المحظرة، وهكذا فقد كانت هذه المدرسة متنقلة، ومع ذلك فقد صمد يحظيه أمام هذه الظروف.

وكثيراً ما كان يردد الأبيات التالية:

ولم تك ممن أدرك المجد بالمنى	ولكن بأيام أشبن النواصيا
لبست لهم كدر العجاج وإنما	ترى صافياً أن لا ترى الجو صافيا

وخلال مقامه في مدرسة أهل محمد سالم، أعاد يحظيه دراسة الفقه حتى أتقنه وأجاده، كما كان يدرّس طلاب هذه المدرسة النحو.

بعد هذه الرحلة الشاقة عاد العلامة يحظيه إلى مسقط رأسه حيث أسس محظرته من جديد، وواصل مزاولة نشاطه العلمي الذي تجسد أساساً في التدريس والقضاء.

فمحظرته في القبلة ظلت أكثر من نصف قرن مورد نوابغ الطلبة ومصدر أعلام الأساتذة، ابتكر لها شيخها الفذ منهجاً في الدراسة يجمع بين التوسع في دراسة النصوص باستقصاء كل الأقوال في شروح الخلاصة، مع الحرص على ترسيخها

في الذهن وحفظها عن ظهر قلب، فكان نتيجة هذا المنهج أن المتخرجين الذين استكملوا مقرراتها كانوا صفوة من بين مئات الطلبة، وهذا ما يفسر لنا أن فروعها قد تأصلت في مدارس ذات أصول ثقافية فاستطاع المتخرج من محظرة يحظيه أن يجددها وأن ينميها. ومن بين هؤلاء الأعلام، مَمَّ الجكني، صاحب الأنظام الرائعة، وأحمد بن كداه المشهور بكناشه، المعروف بالكداهية، والعالم الورع محمد سالم بن ألما وابن عمه العلامة محمد بن المحبوبي (ت ١٣٣٥هـ)، وشيخنا محمد عالي بن عبد الودود المباركي (ت ١٤٠١هـ)، والشيخ محمد حامد بن آلا الحسني، وابنه هو التاه الذي خلفه في محظرته»[1].

ولقد اعتاد الأستاذ يُحظيه أن يشارك طلبته في المباحث والأنظام: ومما روي له قوله:

مشترك الموصول عند العلما ... أيٌّ وأل، وذا وذو من وما

ويقول في تأخير العطف:

وقدرن تأخيره أو احذف ... لخبر من قبله لتقتفي

في موهم العطف بلا استكمال ... موراً معبداً وذا اعتلال

وقد يكونان بالاستواء ... وقد يكونان بلا استواء

وان على المنصوب منصوب عطف ... تأخيرا أو عطفاً أجز في المنعطف

«إن الربيع الجود والخريفا ... بدا أبي العباس والصيوفا»

ومنها:

قول ابن مالك امام المِلَّه ... أفعلة أفعل ثم فعله

ثمت أفعال جموع قله ... بثمت ذا المعطوف ليس جمله

وقول شاعر أخي تهيام ... فإن تكن سوابق الحمام

(١) مدرسة يحظيه إعداد محمد بن محمد يحي بن ادوه.

ساقتهم للبلد الحرامِ فبالسلام تُمَّتَ السلام

وأكثر تلامذة يحظيه قد أسسوا مدارس مستقلة مثل أبي بن حيمود الجكني الذي كان بارعاً في تدريس المتون والحسن بن أبا الجكني والشيخ محمد حامد بن آلا، وشيخنا محمد عالي بن عدود، الذي كان المجلي في ميدان التدريس والآداب والشعر، وقد تخرج على يده كثير من مئات التلاميذ، وكان يحظيه يفخر بتلميذه هذا الذي بلغ رتبة الاجتهاد في حياة شيخه.

ومما يروى في هذا الصدد أن تلميذاً لمحمد عال أثار إعجاب الشيخ يحظيه فسأل أي تلاميذي هذا؟ فقيل له إنه تلميذ محمد عال بن عبد الودود فأنشد قول ابن مالك»:

وعلقة حاصلة بتابع كعلقة بنفس الاسم الواقع

ومن شعر الشيخ محمد عال في وصف محظرة شيخه يحظيه قوله:

وكم تعاطى بها الإخوان في طرب من راح علم مداماً قرقفا أُنُفا
ترى ابن يوسف محتشاً بجانبه ينحو بها الأشعري الكامل الشرفا
ترى الجويني والشيخ الإمام بها بين التعادل والترجيح قد وقفا
فيها الجنيد وأصحاب الجنيد على ما سنّه أحمدُ المختارُ والخلفا
فيها عليٌّ وعمرو لا يروعها زُنبور وَاشٍ إذا ما دب وازدلفا
لا يختشي ابن يزيد يوم نائبة فيها ابن يحيي ولا يحيى بها حلفا

ومن أنظام الشيخ محمد عال في النحو قوله في إعراب «أولى له»:

أولى له مبتدأ جاء على فعلى بإلحاق وقيل أفعلا
وهو على ذين من الأعلام لذاك لا يصرف في الكلام
وقد أتى أولاة غير منصرف فدل أنه في الاعلام عرف
أو هو من أسماء الافعال يعد واللام تبيين لمن له يعد

ونـــشـــرٌ ذا يــفــوح مــن تــلــقــاء كــتــاب إعــراب أبــي الــبــقــاء

وما زالت محظرة آل عدود قائمة بدورها التعليمي على يد أبنائه النبهاء، الشيخ محمد يحيى والشيخ محمد سالم الذي أشرنا إلى صياغته لتوشيح الحسن بن زيد على لامية الأفعال لابن مالك[1].

ونورد نبذة موجزة عن بعض مشاهير تلاميذ أستاذ الأساتذة يحظيه بن عبد الودود، مثل ابن الأمين الشنقيطي، وأحمد بن كداه، ومحمد الجكني وأحمد بن أحمد، والشيخ محمد سالم.

ب: ابن الأمين الشنقيطي (ت ١٣٣٣هـ):

لقد اشتهر أن أحمد بن الأمين العلوي الشنقيطي كان ممن تلمذ على الأستاذ يحظيه بن عبد الودود، ولو كنا لا نعرف مدة إقامته في مدرسته، وماذا قرأ عليه، ومع ذلك فإنا نفترض أنه اكتسب منه ولوعه بالبحوث اللغوية والنحوية[2].

وشهرة ابن الأمين الشنقيطي ترجع إلى كونه مؤلف كتاب «الوسيط في تراجم أدباء شنقيط، «فقد بين هذا الكتاب جانباً من مقدراته العلمية وبالخصوص سعة باعه في العلوم العربية. وقد تكفي قراءة ترجمته لابن التلاميد الشنقيطي لإدراك توجهه في العربية والنحو. لقد انتصب ابن الأمين الشنقيطي خصماً عنيداً لابن التلاميد الشنقيطي. ودارت بينهما معركة مفتعلة في مسألة غير ذات أهمية، هي حكم صرف «عمر» وكلاهما هول فيها أشد تهويل. قال ابن التلاميد إنها جمع عمرة، ومنَع من مَنْعِ صرفها، وخطأ كل النحاة فيها ابتداء من سيبويه إلى ابن مالك وأتباعه، وأثار هذا الرأي حفيظة ابن الأمين، وتحامل بعنف على مواطنه ابن التلاميد، وبرى أقلامه لتفنيده في رسالة سماها «الدرر في منع عمر».

والذي يهم في الموضوع هو الإشارة إلى أن ابن الأمين كان من كبار النحاة

---

(١) راجع ص ٦٥٣ من هذا الكتاب.

(٢) راجع ترجمة ابن الأمين في مقدمة الطبعة الأخيرة لكتاب «الوسيط».

واللغويين، فلقد قام بشرح المعلقات العشر، والمقصور والممدود والمثلث لابن مالك، و«ليس في كلام العرب» لابن خالويه. وأمالي الزجاجي، وله «الدرر اللوامع على همع الهوامع»، ويقول عن سبب تأليفه لكتاب الدرر:

«إن الحافظ جلال الدين السيوطي خدم لغة العرب خدمة قصر عنها معاصروه ولم يفته فيها سابقوه. ومن أجمع ما ألف، وأنفع ما صنف همع الهوامع على جمع الجوامع لولا بتر شواهده. فإنه كثيراً ما يأتي بشطر بيت، أو بكلمة أو كلمتين منه، وإنما فعل ذلك اتكالاً على الحفظ لما يعلم في أهل زمانه من سيلان الأذهان ولأنه ألف كتابه هذا للعلماء، ولم يؤلفه لصغار الطلبة. فندبني من حرَّكته محبته لنشر الكتب المفيدة إلى تذييله بما يوضح شواهده، وربما أتيت ببحث اقتصره أو تركه اعتماداً على ما مر بيانه مع نسبة الشاهد إلى قائله، ولم أتعرض لترجمته غالباً. وسميته الدرر اللوامع على همع الهوامع».

ويقول ابن الأمين إنه لم يأل جهداً في تصحيح النقول التي أوردها السيوطي والسعي إلى تتميم الأبحاث التي اختصرها، وربما بيّن اعتماده على غير المشهور في مواضع منها، والتزم ابن الأمين بذكر وجه الاستشهاد في الشواهد ثم عرض آراء النحاة وتخريج الشواهد دون الاهتمام بترجمة قائليها. لأن كتاب الدرر وضع أولاً لتوضيح الشواهد وتخريجها. ولقد بذل فيه جهداً كبيراً، مستعيناً بشواهد سيبويه، وشرح الأعلم الشنتمري لها، المعروف بـ «تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب»، وكتاب «الفصول والجمل» لمحمد بن هشام اللخمي (ت ٥٧٧هـ)، وشرح شواهد الرضي على كافية ابن الحاجب، لعبد القادر البغدادي، وشرح شواهد الألفية لمحمود بن أحمد بن موسى العيني وشرح شواهد المغنى للسيوطي، كما رجع إلى دواوين اللغة والأدب المعروفة.

لكن اهتمامه الأول بالشواهد لم يمنعه من تناول المسائل النحوية، لأنه التزم أن يبين الوجه الذي استشهد به السيوطي في الهمع، ثم يستعرض آراء النحويين في الموضوع، ثم يبدو من عرضه ميوله إلى البصريين، ولاسيما إذا كان الرأي

معتمداً لدى ابن مالك الذي تابعه في عدة أصول نحوية مثل الاستشهاد بالقراءات وبالحديث النبوي الشريف وفي بيان ما لا يقاس عليه كالضرورة الشعرية.

ويذكر الأستاذ يحيى محمد محمود في رسالة عن ابن الأمين أنه استخلص من منهجه من خلال ما خلّف من الآثار قواعد عامة أغلبها من مقدمة «كتاب الدرر في منع عمر» ومنها

١. أن النحو الآن قد استقر فلا يحدث فيه شيء، يعني أن باب الاجتهاد فيه قد أغلق.

٢. ليس كل ما سمع عن العرب يقاس عليه.

٣. القياس لا يصار إليه مع وجود السماع.

٤. الطارئ يزيل حكم الثابت: فلفظ الاستفهام إذا طرأ عليه معنى التعجب صار خبراً.

٥. ما يقدح في العلة لا يقدح في المعلول[(١)].

وإعجاب ابن الأمين بعمل السيوطي لم يمنعه من نقده ومخالفته في قضايا معينة منها في معرض قول الشاعر:

أنت الجواد الذي ترجى نوافله وأبعد الناس كل الناس من عار

ان السيوطي استشهد به على جواز إضافة «كل» إلى اسم ظاهر مثل المؤكد ويقول الشنقيطي إن الذي ذكره النحويون أن «كلا» في التوكيد تضاف إلى ضمير المؤكد. وأما ما استشهد به فلا حجة فيه لأن «كل الناس» نعت لا توكيد، وهو نعت يبين كلام المنعوت[(٢)].

ووافق هنا أبا حيان، واتهم ابن هشام بالتحامل على أبي حيان، لكنه في

---

(١) ابن الأمين وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية والأدبية: ١٨٥ ـ ١٨٦.

(٢) الدرر اللوامع شرح همع الهوامع: ٢/ ١٥٥ (عن طريق الرسالة المذكورة).

موضع آخر يخالف أبا حيان ويقف مع ابن مالك - على غير عادته - وهو أن الضرورة ما وقع في الشعر وليس ما لا محيد عنه للشاعر[١].

واستشهد السيوطي للاستئناف بالفاء بقول الشاعر:

الشعر صعب وطويل سُلَّمه ... إذا ارتقى فيه الذي لا يعلمه

زلت به إلى الحضيض قدمه ... يريد أن يُعربه فيُعجمه

ويقول ابن الأمين:

«وما في الهمع مختصر من المغني، والتحقيق أن الفاء في ذلك للعطف، وأن المعتمد في العطف الجملة لا الفعل[٢].

واستشهد على أن الفاء ترد بمعنى «إلى» بقول امرئ القيس:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل ... بسقط اللوى بين الدخول فحومل

ويقول ابن الأمين إنه استشهد بقول الشاعر - على عكس ما قال آنفاً:

يا أحسن الناس من قرن إلى قدم ... ولا حبال مُحب واصلٍ تصلُ

والأصل ما بين قرن فحذف «بين» وأقام «قرنا» مقامها - هذه عبارة المغني - ومنه تعلم أن في الهمع سقطا، والأصل ما بين قرن إلى قدم[٣].

كما نبه الأستاذ يحي محمد محمود أحمد معلوم في رسالته عن ابن الأمين الشنقيطي وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية والأدبية، أن المؤلف توسع في استطراد القصص والروايات والحكايات الأدبية في المناسبات التي تعن له. ومن ذلك ما ذكره من قصة لبيد العامري مع نادي قريش وقصة عروة بن الورد وطلاقه لزوجه سلمى تحت تأثير السكر. وقصة الحجاج مع غلام أبي عمرو بن العلاء الذي كان شاعراً. وقصة ميسون الكلابية مع معاوية. وذلك حين تسرى عليها فقالت:

---

(١) الدرر اللوامع: ٢/ ١٩١.
(٢) الدرر اللوامع: ٢/ ١٧١.
(٣) الدرر اللوامع: ٢/ ١٧٠.

لَبُيتٌ تخفق الارواح فيه ... أحب إلي من قصر منيف
ولبس عباءة وتقر عيني ... أحب إلي من لبس الشفوف[1]

ومن ذلك أيضاً وصية الحطيئة عند وفاته.

ويَبرز كتاب الدرر اللوامع في طليعة الكتب التي جمعت بين اللغة والنحو والأدب، مُظهراً لما لمؤلفه من قدم راسخة في هذه العلوم ومن عناية وتقدير لجهود الإمام السيوطي في خدمة اللغة العربية.

ج) أحمد بن كَدَّاه (احمدْ بن بَابَّوَ):

هذا النحوي المبدع يعد من الطبقة الأولى من تلاميذ شيخ الأساتذة يحظيه بن عبد الودود، واشتهر في حياة شيخه بكتابه المعروف بـ «الكدَّاهيَّة». وهو عبارة عن مجموع من الأنظام والحواشي التي تدور كلها حول مسائل جامع ابن بونا.

وقد أجازه أستاذه يحظيه بما نصه: «﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا﴾ (البقرة ـ الآية ١٥٩)، ﴿وَلَا تَكْتُمُوا ٱلشَّهَٰدَةَ﴾ (البقرة ـ الآية ٢٨٣)، إعلموا وأعْلِموا مستنصحاً شاوركم، ومستخبراً حاوركم، وخالي ذهن جاوركم بأني أوريت لاحمد بن بابُّوا فقبس وأوحيت فنبس ونجذت فضرَّس فصار مني في التوابع بدلا، ليس بعضاً ولا مباينا ولا مشتملاً:

التابع المقصود في الحكم بلا ... واسطة هو المسمى بدلاً (مطابقاً)
مبتدأ بلام جنس عرفا ... منحصر في (محو بالأصل)
وما لنا إلا اتباع أحمدا ... (محو بالأصل)
وخبر المحصور قَدِّمْ أبدا ... يحظيه بن عبد الودود تيب عليهما

وكُتِبَ تحتها وأنا كذلك محمد فال بن محمذ بن أحمد بن العاقل.

---

(١) ابن الأمين وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية والأدبية: ٧٥.

ولابن كدّاه أشعار تعليمية وأنظام كثيرة وجيدة منها في معاني النحو التي بينها أولاً بأنها: القصد، والمثل، والجهة، والمقدار، والقسم، والبعض، قال:

نحونا بأنحاء من الحاج نحوكم ... تناهز نحو الألف أو هي أكثر
فنلنا جميع الحاج لا النحو عاجلا ... ونحوكم يا شيخ بالنحو أجدر

وله:

نون المثنى من التنوين جا عوضا ... أو هُو في الشكل جا قولان للقُدما
وباعتياض الحروف والثبات مع ال ... فأبطلوا قول من بما مضى حكما
وقد أجاب الرضي عن الثبات بما ... مفاده أن فيه القبح قد لزما
ومنهما بعض من مضى يعوضه ... والرَّدّ من ذينك الردين قد علما
وحكم نون المثنى في الذي ذكروا ... والجمع متحد لا فرق بينهما
وقال بعض بتنوينين جا عوضاً ... فصاعدا وانبذنَّ عنك ما زُعما
إذ ربما اعتيض من ألفين حينئذ ... ومثل ذا غير مقبول لدى العُلما
بل هي لدفع توهم الإضافة والـ ... إفراد كالجوزا لا كذا بني كرما
وقد أتى غيرُ ما قد جاء منتظماً ... من ردهن ولاكِ اقنع بما نُظما[1]

ويقول في باب التعجب:

أفعِلْ به في المذهب الكُوفيّ ... أمر وفي البصري للمُضيّ
وبمجيء الأمر للمضي ... يلزم ضَعف المذهب البصريّ
وأفعل اسم عند أهل الكوفه ... وهو فعل عند أهل البصره
نون الوقاية لأهل البصرة ... أقوى الأدلة على الفعلية[2]

(١) حاشية الصبان: ١/ ٨٧ ـ ٨٨.
(٢) التصريح: ١/ ٨٧ ـ ٨٨.

ويقول في باب الإضافة:

كالضارباك وضاربوك عندهم ... محلُّ مضمره فيه الخلاف جرى
فالجر والنصب جائزان فيه معا ... على الأصح وبعض نصبه حظرا
وإن يك الوصف مفردا فنصبكه ... لدى المبرد والرماني قد حُظرا
والعكس للأخفش الأسمى وقال به ... أيضاً هشام ولا تُلغ الذي ذكرا
معْ ذي الأداة يرى عمرو مقالهما ... ومع سواه مَقال الأولين يرى
أمَّا الذي قاله الفرّا جوازُهما ... كذا حكى من بأقوال النحاة درى[1]

ويقول في الخلاف بين الخليل وسيبويه وفي همز «ال»:

أل حرف تعريف وذا إليه ... مال الخليل ثم سيبويه
وهمزها عند الخليل أصلي ... وعند سيبويه همز وصل
والاعتراضَ انفِ بأن لم يخرج ... همز ادرجى عن كونه بعض ادرجى
مُرجح الخليل فتحُ الهمز ... وهي سبع هاكها بالرمز
في الزيد صرف الحرف والحرف بري ... كذا ثبوتها في مثل الأحمر
كذا في الاستفهام مع نداء ... لفظ الجلالة وفي الإيلاء
به، كذا تذكر عليه ... عن كل ذا أجاب سيبويه
فخلف الأصل لخلف الأصل ... فمثله عَلّي مع لَعلّي
وبعروض الفتح في كالاحمر ... كذا في الاستفهام لبس الخبر
به، وإن لم يُجد أن يعرّفا ... لفظ الجلالة كالاصل اتصفا
وبالتذكر لطول الاصطحاب، ... باللف والنشر المرتبِ الجواب

---

(١) التصريح: ٣٠ ـ ٣١، حاشية الصبان: ٢٤٦ ـ ٢٤٧.

جواب من قال بوصف حذفوه ... ما كثر استعماله قد خففوه
لذا عبارة الخليل أل فقد ... كما أتى عن قد عبارة بقد
والثاني بالألف واللام وقد ... توافقا فيه وفي الهمز انفقد(١)

ومن قوله في الألغاز:

أيا راعياً في النحو كل حديقة ... يني دونها سوام أهل التعلم
عرفنا معمًّى ليس يدرِك كنهه ... سوى من رعى ما ليس منها بمعلم
مضاف إليه جُرٌّ لا بإضافة ... على قول حبر في العلوم مقدَّمِ

فأجابه أحمد بن أمينو:

تعايي بمكني يجر بمقحم ... محلاً وحيثما تفهمت يفهم
جواب المعايي لا «أبالك» قل من ... يصادفه من معرب متفهم
سوى ابن هشام من يجرُ بمقحم ... إذا لم يصادف من يُجر بمقحم(٢)

د) أحمد بن اجَّمد:

لقد اشتهر من أبناء اجمد عالمان أديبان أحدهما أحمد صاحب الأنظام الطريفة، والثاني زين إمام محظرة مشهورة كان لها دور متميز في القرن الماضي.

ونورد نموذجاً من نظم أحمد في أحكام «لا جَرَم»:

وخمسة قد وردت لا جرما ... لا غير في كتاب رافع السما
وقد روى المفسرين فيها ... أربعة الأقوال تقتفيها
أولها النفي بـ «لا» وجرَما ... فعل مفسر بحقٍّ فاعلما

(١) التصريح: ١/١٤٨ ـ ١٤٩.
(٢) التصريح: ١/٢٤٠.

وأنَّ والصلة فاعل جرم — لسيبويه والخليل ذا يضم
والثاني أنهما بمعنى كسبا — وأن «لا» زائدة ونُصبا
أن مع الصلة في محَلِّ — مفعولها أصخ لهذا الحل
أو أن لا جرم كلمتان قد — ركبتا معناهما حقًّا فقد
أو رادفت لا بُد عند الفرّا — ولا محالة وجُلُّ القُرّا
قد غلب استعمالها كحقا — وفي الدماميني ذاك حقا
وانصب محل ما تلاها واخفِضِ — والنصب أشهر على القول الرضي[1]

هـ) مَمُّ الجكني:

مكث أحمد محمود بن عبد الحميد الجكني المعروف بِمَمُّ (ت ١٣٦٢ هـ) في مدرسة الأستاذ يحظيه عشرين سنة، فاستوعب مقرراتها، وأغنى بحوثها ودراساتها، وقيد شواردها بأنظامه البديعة. ثم تصدر للاقراء في حياة أستاذه، وتخرج على يده علماء مرموقون أمثال العلامة الحسن ابن أبًّا والإمام بداه بن البوصيري، ومن أصدق ما قيل فيه، ما رثاه به أحد تلاميذه:

أهمٌ حل في الأحشاء جم — فيا لي إذ نعى الناعون مَمُّ
نعوا مبدي خفايا كل فن — إذا استعصى وكاشف ما يغم
أقبرا بالسديرة حل فيه — من أطواد اللغى الطود الأشم

وقد جمع أنظامه النحوية سَمِيُّهُ مم بن محمد.

وتدل هذه الأنظام على سعة اطلاعه، وعلى اهتمامه بمسائل الخلاف العالي في النحو وعلى محاولته لاستكمال بعض المباحث التي وردت بصورة جزئية في خلاصة ابن مالك، ثم تصدى كذلك لبيان اعراب بعض الآيات القرآنية،

(١) المصباح المنير: ٦٩.

والأبيات الشعرية وقد أعطى أهمية خاصة لأسلوب نظمه متبعاً في ذلك طريق القوم، أعني عبد الودود والحسن بن زين ومن لفّ لفّهم. ونورد هنا بعض النماذج من هذه الأنظام الكثيرة منها في أعمال اسم الفاعل[1]:

ويعمل الماضي لدى الكسائي   من اسم فاعل بلا امتراء
ولا له حجة إذ يغالط   في قول ربنا تعالى «باسط»[2]
وكوفة تُعمِلُه كما عُهد   وذاك للاخفش لو لم يعتمد
واحتج في إعماله الأخير   بنحو ما أوله «خبير»[3]
وذا على التقديم والتاخير   حمله بعض رجال الخير
ثم الكسائي يعمل المصغرا   وليس حجة له «سويرا»[4]
وحيث لم يحفظ له مكبَّرُ   وافقَهُ بعض الأُلى تأخروا
شاهد ذاك عندهم شهير   وهو كميت بعده عصير[5]
وعده صفة منقود   إذ «فاقد»[6] إعمالها مفقود
وبعضهم قبل الصفات أعمله   وبعضهم يقول ذاك ليس له[7]

ويقول في تقديم الفاعل:

«وبعد فعل فاعل» وقالا   أيمة الكوفة لا ولالا

(١) راجع لهذا البحث: المغني: ٣١٤، البحر المحيط: ٥/٢١٣.
(٢) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾ (الكهف ـ الآية ١٨)
(٣) إشارة إلى قول الشاعر:
خبير بنو لهب فلا تك ملغياً   مقالة لهبيّ إذا الطير مرّت
(٤) إشارة إلى قول العرب: «أظنني مرتحلاً وسويّراً فرسخاً».
(٥) إشارة إلي قول الشاعر:
فما طعم راح في الزجاج مدامة   ترقرق بالأيدي كميت عصيرها
(٦) إشارة إلى قول الشاعر:
إذا فاقد خطباء فرخين ورجّعت   ذكرت سليمى في الخليط المزايل
(٧) راجع حاشية الصبّان: ٢/٢٩٣ ـ ٢٩٤، التصريح: ٢/٦٥ ـ ٦٦.

لقومه إذ ردد النشيدا «ما للجمال مشيها وئيدا»[1]
وذا لدى البصرة ذو تأولِ بأوجه في الكتب كلها جلي
فمشيها مبتدأ مستحذف خبره، والحال منه خلف
نظيره ذلك «ونحن عصبه»[2] ولابن بونا ذي ارتفاع الرتبة
«وربما استغنى بالمعمول عن خبر كالحال والمفعول»
أو هو من ضرورة القصائد كسيرها إذ رفعت بـ «قاصد»[3]
أو هو من ها بدل والكوفه قد أبطلوا الثلاثة المعروفه
بأن الأول ندوره ظهر ولا يخرَّجُ على الذي ندر
والثاني طاع تركه لمن عدل عن رفعه إلى انجراره بدل
أن نصبه مفعولا اطلق كما حكاه بالوجهين من تقدما
ثالثها قد أبطلوا كذلك بعدم الهمز ولابن مالك
«وبدل المضمن الهمز يلي همزا كمن ذا أسعيد أم علي»

وفي هذا النظم لا نراه يميل إلى البصريين ولو أنه قال إن تاويلهم جلي للشاهد الذي استدلوا به.

ومن نماذج استكماله لبعض الابواب، نظمه في الامالة الذي يقول فيه:

من أوجه ينظر في الإماله مَن رامها فليُلفيَنَّ باله
حقيقة، فائدة، أصحاب، وحكمها، وهكذا الأسباب
محلُّها الواضح للمطالع موانعٌ، موانع الموانع

---

(١) هذا صدر بيت من الرجز، وعجزه: «أجندلاً يحملن أم حديداً».
(٢) إشارة إلى قوله تعالى في سورة يوسف: «لئن أكله الذئب ونحن عصبة» في قراءة من نصبها.
(٣) إشارة إلى قول النابغة:
فلا بدّ من عوجاء تهوي براكب إلى ابن الجلاح سيرها الدهر قاصد

إمّا الحقيقة فتقريب الألف والفَتْحِ من كسر وياءٍ فاعترف
وفَيْدُها تناسبُ الأصوات خوفَ التنافر لدى الثقات
وأهلها تميمُ والمجاور من أهل نجد والجوار ظاهر
وغير ذا من طلب اقتناصه فإنه ورد في الخلاصه[1]

وفي عامل نصب «ثمود» من قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ (فصلت - الآية ١٧).

يقول مَمُّ الجكني:

ونصبُ ثمود يعرف باشتغال بفعل بعد فاء لا يَبين
ولا ذي الفاءُ تمنعُ ذَا لِضُعفِ فليست وَسْطَ مركزها تكون
فهانت عند ذاك «وإن قوماً متى يدعوا بلادهم يهونوا»[2]

وتعليقاً على بيت ابن بونا:

ونصبوا في نحو حسبي وعمر حب النبي المصطفى بما استتر

يقول مم:

وخالداً من نحو «حسبك وخا لداً لقاء الخود في يوم الرخا»
تنصبها حسبك لا بمضمر على المعية لدى الزمخشري
وإنما «حسب» اسم فعلٍ عنده والكاف في محل نصب بعده
وأيد الزجاج ما له جنح وابن عطية وذا غيرُ الأصح[3]
واسم الاشارة على ما قالا الفارسي ناصب سربالا[4]

---

(١) راجع المغني: ٧٥٨، التصريح: ١/ ٢٧١، شرح الأشموني: ٢/ ٤٦.
(٢) راجع شرح الأشموني: ٤/ ٢٢٠ ـ ٢٢١.
(٣) راجع المغني: ٨٢. (٤) راجع ارتشاف الضرب: ٢/ ٢٩١.
(٤) راجع ارتشاف الضرب: ٢/ ٢٩١.

وإنـمـا نـاصـبـه مـطـويّـا هـذا الـذي وجـدتـه مـرويـا[(١)]

والملاحظ هنا هو كثرة إحالاته على الشواهد التي يشير إلى جزء من أبياتها. ومن بديع أسلوبه في النظم قوله:

ونـحـو «زيـدٌ أسـدُه» فـيـه الـضـمـيـر يُـوجـد
إذا الـشـجـاع يـقـصـد لا إن قـصـدت السقـورة
وإن يـكـن قـد حـسـمـا مـن كـاف شـبـه عـلـمـا
وجـدت مـنـه أرسـمـاً مـن الـضـمـيـر مـقـفـره[(٢)]

و) محمد سالم بن آلما:

اشتهر هذا الشيخ بالزهد والورع والعلم. ورث العلم من بني أبيه، ودرس على علماء عصره مثل ابن عمه محمد بن المحبوبي، ومحمد فال بن محمذن بن أحمد بن العاقل، وتخرج من مدرسة الأستاذ يحظيه بن عبد الودود المشهورة، وأسس محظرة متميزة في التربية والتعليم. ويقول فيه تلميذه محمد ابن اجفع عبدالله، واصفاً براعته في التدريس:

في النحو والفقه شيخي لا نظير له وكـلُّ قَـرْمٍ إلـى إقـرائـه قَـرِمُ
فـإن أتـت طـرة الـمـخـتـار أقـرأهـا حتى يرى الناظرون النار تضطرم
وإن أتـاه «خـلـيـل» يـوم مـسـألـة يـقـول لا غـائـب مـالـي ولا حـرم

وفي تضمين البيت الأخير يشير الشاعر إلى تدريس مختصر خليل بن إسحق، وقد حرر الشيخ محمد سالم بن آلما عدة مسائل نحوية في رسائل وأنظام

(١) إشارة إلى قول الشاعر:
لا تـعـبـثـنـك أثـوابي فـقـد جُـمـعـت هـذا ردائـي مـطـويـاً وسـربـالا

(٢) راجع ارتشاف الضرب: ٢/ ٢٨٥ ـ ٢٨٦، شرح الأشموني: ٢/ ١٣٦ ـ ١٣٧، التصريح ١/ ٣٤٣.

قصيرة، فمن ذلك ورقات سماها «كشف الحجاب عن طرة الإعراب» و«شافي السرائر في احمرار الضمائر»، كما شرح نظم محنض بابه بن اعبيد في الجموع.

ومن أنظامه في «لات هنّا»:

الأصح في «لات» إذا تقدمت هَنّا الذي في شأن الاهمال ثبت
ومن يقل «هنَّا سُما» والخبر ما بعدها ارده بما سيذكر
وهو خروج الظرف عما يعلم له من النصب، وأيضاً يلزم
عدم حذف أحد الجزئين مع أن انحذافه اشتراط قد وقع
وعملٌ أيضاً بما لَفِظَ بِهْ معرف وهو ضعيف يا نَبِه[1]

ومن قوله في الزهد، ومجاهدة الرياء:

لله قد تبت من مجموع تلبيس أعنى بذلك تلبيساً بتدريس
رائيه يحسب أن العلم أقرئه لله، رغما لخدن اللعن إبليس
وذاك زور فإني لست أقرئه إلا لترفيع قدر ثم ترئيس
والله أسأل عفوا شاملا وهدى لطاعة لم تُشَبْ يوما بتدليس

١٩ ـ محمد فال بن محمذ:

ينتمي العلامة محمد فال بن محمذن (ت ١٣٣٤هـ)، إلى مدرسة آل العاقل التي أنجبت شجرتها الطيبة فروعاً باسقة من العلماء والأدباء والشعراء.

وقد برز محمد فال في علوم القرآن الكريم وكذلك في الفقه وأصوله والكلام والمنطق، وهو مع ذلك لغوي بارع وشاعر مجيد، له قصائد في التوسل والمديح نذكر منها في تورية تشبه قول الحريري:

---

(١) راجع التصريح: ١/ ١٦٠.

جاد بالعين حين أعمى هواه عينه فانثنى بلا عينين

قوله:

وريقُه حينَ مسَّ العين ناضبة والعيْنَ غائِبَة الإنسان مِن رَمد

من يُمنه زال ما بالعين من رَمدٍ وتلك فاضت بماء ليس بالثمد

وكانت تورية العلامة محمد فال أجود حبكا وأشرف موضوعاً، إذ قال، وهو يعني النبي ﷺ.

وكانت له بالإضافة إلى ذلك بحوث نحوية دقيقة، نسوق منها ـ على سبيل المثال ـ قوله في ضبط ما يكون به الجواب عن «كم» ومتى الاستفهاميتين:

ما كالشتا وجمادى والخريف أتى لِكمْ جواباً كما أتى جواب متى

وما كدَهر وحين لا يُجاب به وما كخمس ليبلات لكم ثبتا

أما متى فبما كالأربعاء أتى جوابُها وكشهرٍ إن أُضيف أتى

وليس كل فتى يدري حقيقة ذا إن التّنَاوة تُطفي فَهمَ كل فتى[1]

---

(1) راجع المساعد: ١/٢٦٥، شرح الأشموني: ١/٢٥٦ ـ ٢٥٧.

خلاصة

بعد هذا العرض التاريخي تتضح لنا معالم النهضة النحوية في المحاظر الشنقيطية، التي بدأت أولاً في المدن القديمة ثم انتقلت إلى مجموعة من المراكز يصعب حصرها. وقد أحصى منها المرحوم المختار بن حامد عدة مئات في كتاب حياة موريتانيا الثقافية.

والملاحظ أن هذه المراكز ما زالت اليوم محافظة على تقاليدها التعليمية، مستمرة في بحوثها وأنظامها والمحاظر التي تحدثنا عنها لم تزل قائمة اليوم على النهج المتوارث، ونذكر منها هنا عدداً قليلاً على سبيل المثال فقط.

ففي قبيلة تجكانت التي ينتمي لها المعلم الثاني المختار بن بونا توجد اليوم محاظر كثيرة، بعضها شامل، وبعضها متخصص في علوم القرآن والدراسات الفقهية، بل إن فيها عشيرة تعرف بهذا الاسم أي المحاظر.

ومازالت أيضاً محظرة آل فحفو المسومي وقد رأينا أن جد هذه الأسرة من نوابغ تلامذة المختار بن بونا، وشيخ هذه المحظرة هو العالم الجليل الحاج بن فحفو مؤلف كتاب تنوير الحوالك على ألفية ابن مالك.

وفي الحوض الشرف نجد مدرسة أهل بَيَّهْ، يمتد عمرها لأكثر من قرن، شهدت ازدهاراً كبيراً في عهد الشيخ محمد محمود بن بَيَّهْ وخاصة في علوم العربية إلى جانب القرآن والفقه، حيث جلب لها الشيخ العلماء من كل مكان من أمثال محمد محمود ابن أفلواط اليعقوبي وابن متال الحسني. لكن أوج مجد هذه المحظرة جاء في عهد الشيخ المحفوظ بن بيه الذي بدأ التدريس فيها

وهو في سن العشرين وازدهرت العلوم بشتى أصنافها، فكان للنحو واللغة مكان بارز بين العلوم التي تدرس فيها. وكان يدرس النحو الشيخ نفسه والشيخ محمد سالم بن الشين الدكوجي.

وما زالت هذه المحظرة تواصل عطاءها إلى اليوم مستقبلة الطلاب من كل حدب وصوب. ومازال لتدريس النحو مكانته بين العلوم ويدرسه بإتقان الشيخ محمد بن المحفوظ والشيخ عبد الله بن بيه.

ونجد أيضاً نماذج العطاء المتواصل في محظرة أهل الشيخ سيديا التي يتولى التدريس فيها الشيخ يحيى بن الشيخ سيدي المختار بن الشيخ سيديا.

أما المدارس المتفرعة عن محظرة يحظيه فهي أيضاً متعددة. وتجدر الإشارة إلى أن أحد تلامذته المباشرين ما زال يمارس التدريس على النحو المتعارف وهو الشيخ أحمد بن محمذ فال الحسني، شيخ محظرة تنجغماجك، بينما يواصل كل من محمذ فال بن محمد سالم ابن ألما وأباه بن محمد عال بن نعمة دوري والديهما الجليلين.

وفي أحياء العلويين يقوم ابن أخينا العلامة محمد فال بن عبدالله بن اباه، بدراسات معمقة ومبتكرة في النحو زيادة على المتون الإسلامية الأخرى، وهو من الذين قاموا بشرح احمرار ابن بون شراحاً موسعاً سماه بتسجيل التكرار بشرح الاحمرار، وقد سقنا منه هنا نموذجاً.

وتجدر الإشارة إلى أن الشيخ محمد فال يروي جامع ابن بونا بسند عال جداً، إذ أجازه فيه محمد بن أحمد فال (ت ١٣٧٤هـ) عن أبيه محمد المختار (١٢٤٨ ـ ١٣٤٢هـ) عن بلا (ت ١٢٧٥هـ) عن المختار بن بونا (ت ١٢٢١هـ).

وقد رأينا أن نلحق بهذا الفصل لائحة أولية بأسماء المؤلفين من الشناقطة في النحو.

ملحق
مسودة قائمة المؤلفين في النحو من الشناقطة

ملاحظة:

لا يخفى أن هذه القائمة تحتاج إلى دراسة، واستكمال، وبيان محتوياتها، ومظان وجود مخطوطاتها. ولحاجتها إلى هذا الاستكمال، عبرنا عنها بالمسودّة.

١. شراح الألفية:

ـ محمد امبارك اللمتوني.	شرح
ـ محمد محمود بن الواثق التندغي.	تعليق
ـ الشيخ محمد بن أحمذي.	طرة
ـ الطالب أحمد بن محمد التواجي (١٢١٠هـ).	شرح
ـ عبدالله بن الحاج حماه الله.	شرح
ـ البشير بن امبارك اليدمسي.	تعليق
ـ الحاج البشير بن عبد الحي الرقيبي.	شرح
ـ الحاج بن فحفو المسومي.	شرح
ـ الشيخ حبيب الله بن حرمه التاكنيتي (١٣٣٧هـ).	حاشية
ـ الشيخ سيدي بن الشيخ أحمد بن اسليمان الديماني (١٣٦٤هـ).	تعليق
ـ ابن حنبل ابن البشير اليدمسي.	تعليق
ـ أحمد بن أمين التندغي (١٣٢٧هـ).	شرح

ـ انبوي اعمر بن الإمام محمد عبد الله المحجوبي.	
ـ باب بن حمدي الحاجي.	عمدة السالك على خلاصة ابن مالك
ـ زين بن أجمد اليدالي (١٣٥٩هـ).	
٢. شراح الكافية:	
ـ عبد الله بن الحاج حماه الله (١٢٠٩هـ).	شرح
٣. شراح لامية الأفعال:	
ـ محمد بن عبدالله القناني.	تعليق
ـ محمد المختار بن اجميل الجكني.	شرح
ـ أبو بكر بن أحمد باب التندغي (١٣٥٨هـ).	استرداد
ـ باب بن أحمذي الحاجي.	شرح
ـ الشريف سيد أحمد بن الصبار المجلسي (١٣٤٠هـ).	طرة
ـ الشيخ سيدي الكبير.	شرح
ـ العم بن أحمد فال.	توشيح
٤. شراح المقصور والممدود:	
ـ البشير بن امباريك اليعمـي (١٣٥٤هـ).	تعليق
ـ محمد بن عبد الله القناني.	تعليق
ـ أحمد بن حبت.	شرح
ـ أحمد محمود بن بداه الحسني.	شرح
٥. شراح الفريدة:	
ـ سيد محمد بن علي بن الطالب بيكم المحجوبي(١٣٣٧هـ).	
ـ محمد بن المختار بن الأعمش (١١٠٧هـ).	
ـ الطالب عبد الله بن الحاج محمد الرقيق العلوشي (١٢٢٠هـ).	
ـ انبوي اعمر بن الإمام محمد عبدالله المحجوبي (١٢٦٠هـ).	
٦. شراح الألفية والاحمرار:	
ـ سيد محمد بن حبت (١٢٨٨هـ).	
ـ محمد بن يحيى بن سليمه (١٣٥٤هـ).	المواهب
ـ الشيخ محمد محفوظ بن الشيخ أحمد تاج العارفين.	

- الشيخ محمد تقي الله بن الشيخ ماء العينين (١٣٢٠هـ).
- الأمين بن الغزالي الشقروي. شرح جامع بن بونا.
- الشيخ بن حبت (١٢٩٩هـ). اختصار المواهب.
- الإمام بن البشير العلوي.
- محمد الأمين بن أحمد زيدان الجكني (١٣٣٥هـ).
- محمد محمود بن سيد أحمد بن الهادي.
- محمد فال بن عبدالله بن اباه

٧. أصحاب أنظام مستقلة في النحو والتصريف:

- أحمد بن ابات النزاري (١٣٥٢هـ). نظم أدوات النحو.
- أحمد بن احبيب اليدمسي. منظومة في الصرف والنحو.
- أحمد بن سيد أحمد الجكني (١٣٩٣هـ). منظومة في الصرف (ونظم خليل).
- أحمد بن المعمر التندغي (١٢٧٥هـ). ألفية في النحو.
- سيد محمد بن موسى بن ايجل الزيدي (١١١٧هـ). منظومة في الجمل النحوي.
- الشيخ سيد المختار الكنتي (١٢٢٤هـ). ألفية في العربية.
- الشيخ محمد أحمد بن الرباني التندغي. نظم في النحو.
- الشيخ محمد بن حنبل (١٣٠٢هـ). نظم في النحو.
- محمد العاقب بن مايابي. منظوم في الجمل
- الطالب محمد بن الطالب اعمر الخطاط (١١٦٥هـ). قصيدة في نقل الهمز ووصله.
- سيدي محمد بن محمد الصغير بن امبوجة. نظم أدوات مغني اللبيب.
- عبدالله بن الحاج حماه الله. نظم مغنى اللبيب.
- محمد الأمين بن الشيخ أحمد الجكني. النظم الزاهي في النحو.
- محمد بن المختار بن الأعمش. نظم مغني اللبيب.
- محمد بن يحيى بن سليمه. نظم قواعد النحو.
- محمد يحيى الولاتي. نظم أدوات المغني ونظم في التصريف.
- محمذن فال بن أحمدٌ فال (١٣٤٥هـ). منظومة في التصريف والنحو.

ـ محمد سالم بن آلما محمد مولود بن اغشممت (١٣٢٧هـ).	منظومة في مخارج الحروف.
ـ الشيخ ماء العينين.	منظومة في أوزان الفعل وتصاريفه.
ـ أبو بكر بن الطفيل المسلمي التشيتي (١١١٦هـ).	نظم قطر الندى.

٨. أصحاب مؤلفات متفرقة في النحو:

ـ ابن عمر بن سيد المصطفى.	تأليف في النحو.
ـ أحمد بن محمد الحاجي (١٣٥١هـ).	عون الطالبين في النحو.
ـ الإمام مالك بن أحمد الأفرم الجكني.	شرح النظم الزاهي
ـ باب بن حمدي (١٣١٦هـ)	مقدمة في النحو.
ـ محمد اليدالي.	مقدمة في النحو مثل الأجرومية.
ـ محمد بن المختار بن الأعمش (١١٠٧هـ).	تأليف في النحو.
ـ محمد فال بن محمذن بن أحمد بن العاقل.	مختصر في النحو.
ـ محمد عبدالله بن البشير المالكي (١٣٩٥هـ).	شرح سلم الطالبين.
ـ محمد سالم بن ألما.	رفع الحجاب عن قواعد الإعراب.
ـ الشيخ ماء العينين.	هداية المبتدئين في النحو.
ـ محمد حبيب الله بن مايابي (١٣٦٤هـ).	شرح التحفة الوردية في النحو.
ـ الشيخ محمد المامي.	الزبدة في معاني الحروف.
ـ محمد الأغظف بن أحمد مولود الوسري.	شرح نظم مولاي احفيظ.
ـ الشريف محمد بن الإمام أحمد التشيتي.	شرح نظم أبي بكر بن الطفيل في النحو.
ـ محمد فال بن محمذ بن العاقل.	تحفة الأطفال في توكيد الأفعال.
ـ أحمد بن الشريف بن المختار بن محمد التشيتي.	شرح الرمامي.
ـ أحمد بن كداه.	هبة اللطيف في شرح منظومة المكودي في التصريف.

ـ بويه بن أحمد مولود الزعيمي (١٢٠٨هـ).	شرح البسط والتصريف.
ـ الشريف محمد بن الإمام أحمد التشيتي (١٢٠٨هـ).	الأوزان الصرفية التي يبنى فعل الأمر منها على حرف واحد.
ـ الشيخ ماء العينين.	تحفة الأطفال في تصريف الأفعال.
ـ عبد الله بن اربه التمكناوي.	رسالة في التصريف شرح المحراد.
ـ أحمد بن محمد الكميلي (١٣٥٣هـ).	معين الإخوان شرح سفاية الطمآن في تصريف الأفعال لمولود اليعقوبي.
ـ الشيخ سيداتي بن الشيخ ماء العينين (١٣٢٠هـ).	رسالة في الجيم.
ـ محمد فال بن محمدن بن أحمد بن العاقل.	رسالة في الجيم.
ـ محمد بن محمذ فال التندغي	عقل الشوارد على شرح الشواهد.
ـ محمد بن الغزالي (١٣٦٢هـ).	الشواهد من الحديث.
ـ محمد مولود.	تعليق على الشواهد.
ـ عبد الله بن الحاج حماه الله	غريب القرآن / عجالة الراكب.
ـ بلا (١٢٢٣هـ).	شرح تبصرة الأذهان في البيان / تحفة
ـ محمد الأمين بن أحمد زيدان الجكني.	المحقق في المنطق.

القسم الرابع

النحو والعهد المعاصر

الباب الأول

اللسانيات والنحو العربي

لقد تعرض النحو العربي عبر تاريخه الطويل إلى محاولات استهدفت التأثير على بنيته الأساسية، أو على مناهجه في الوصف والتعليل والتقعيد. وأول هذه المحاولات تمثلت في السعي إلى ربطه بالمنطق الأرسطي في القرن الرابع الهجري. واشتهر دفاع أبي سعيد السيرافي عن استقلال المنهج النحوي، كما أن بعض نظرائه أمثال الرماني تصوروا للنحو منطقه الخاص به، الذي صاغه أبو موسى الجزولي في قانونه.

المحاولة الثانية هي إخضاع الفكر النحوي إلى منطق متكلمي الأصوليين، اعتباراً للقرابة التي تجمع بين أهدافهما العامة في تحليل الخطاب الإسلامي، اعتماداً على لغة القرآن الكريم. ونظراً لما تقدمه القراءات من مجال خصب للدراسات النحوية واللغوية، سهل على ابن جنى وابن الأنباري والسيوطي أن يضفوا على أصول النحو دلائل السماع والقياس والتعليل. وهو ما أثار حفيظة ابن مضاء الذي حرص على أن يظل النحو وسيلة لاستعمال اللغة استعمالاً وظيفياً من حيث الفهم والتعبير، ثم كان تنظير ابن مالك موفقاً لأنه قدم النحو على عدة مستويات تستجيب لطبقات الدارسين.

وفي العصر الحديث، تطورت الدراسات اللغوية، واستُحدثت طرق جديدة في البحث مما نشأ عنه ما يدعى اليوم باللسانيات. وكان من الطبيعي، أن يمتد

نوع من الصلات بين هذا العلم الحديث وبين علوم اللغة العربية بما فيها النحو.

والذي يعنينا في هذا هو مدى تأير اللسانيات الحديثة على النحو العربي. ويجدر بنا أن نبدأ بكلمة تمهيدية، ومختصرة، عن هذا المنهج الجديد.

١ ـ قضية اللغة:

لقد شغلت اللغة جانباً كبيراً من تفكير الإنسان، منذ فجر التاريخ. واقترنت نشأة الخلق والكون بالكلمة، وبيّن الدين قداستها، وعرفت الحضارات قوتها. وأجمع البشر على أن النطق هو ميزة الإنسان، الذي علمه البارئ البيان، وعلم آدم الأسماء. وابتكار اللغات وأصولها كان موضع اهتمام بالغ من طرف الفلاسفة، والمؤرخين، وعلماء الطبيعة. وتساءلوا هل هي توقيف من الله مثل ما يقول ابن فارس، معتمداً على ما يروى عن ابن عباس؟ أم هي إصطلاح تواضع عليه الناس فتكلموا بلسان واحد قبل ما أصابهم في برج بابل؟

وحاول المحدثون من جديد حل ما يكتنف نشأة اللغات من لغز، اعتماداً على مراقبة تطور اللغة عند الأطفال، وعلى دراسة الشعوب البدائية. وقدموا نظريات متضاربة بعضها يجعل اللغة بدأت بمحاكاة الأصوات المسموعة في الطبيعة، وبعضها يعود بها إلى ضرورة التعبير عن الانفعالات الداخلية من فائض فرح أو ألم أو استغراب، ومنهم من يراها وليدة حاجة التواصل عند الإنسان في حياته الاجتماعية.

غير أن الباحثين لما بحثوا في أصول اللغات وجدوا مسائل شديدة التعقيد لا تخضع لوسائل البحث التجريبية. فكادوا يجمعون على أن اللغة جاءت نتيجة لمواضعة بشرية مع الاعتراف بأن قضية التوقيف والاصطلاح تعني فلاسفة اللغة، وليست من صميم مباحث النحو الذي يتناول بالوصف والتقويم قواعد لغة معينة، قد كمل بناؤها. وعرف نظامها.

ولقد اعتنى نحاة العرب قديماً، بالبحث في أصول اللغة العامة وبالإشارة إلى تحديد مفاهيمها الأولية، فتحدثوا عن الكلام، الكامن «في الفؤاد» لكن تحويته لا تبرز إلا إذا كان لفظاً مركباً مفيداً بالوضع.

ثم قسموا وحدات الجملة النحوية إلى الكلم وهو الأسماء والأفعال والحروف.

٢ ـ دوسوسير ونشاة علوم اللسان:

وفي أوائل القرن العشرين، تركزت الدراسات اللغوية عند علماء الغرب، في مباحث اللسانيات التي كان من روادها فردناند دو سوسير. وقد حاول هذا العالم، في محاضراته التي جمعت بعنوان «دروس في اللسانيات العامة» أن يبرز مجموعة من القواعد اللغوية العامة، استنبطها من تحليلات علمية قام بها، استهدفت دراسة مكونات اللغة لِمَيْزِ ما يعود منها إلى الظواهر الفيسيولوجية، كانطلاق الصوت من جهاز الفم وتلقيه من جهاز السمع، ثم إلى الظواهر الفيزيائية مثل ارتجاجات الصوت المنطلق عن الأفواه إلى الآذان. وأخيراً إلى الظواهر النفسانية مثل اقتران الصورة السمعية بمفهوم المنطوق، ثم لاحظ دوسوسير ما تضمنته اللغة من ارتباطات بين وجوهها المتعددة، فقال: «إنها نسق قائم في كل لحظة ومتطور مع الزمن، لكنه يستحيل فصم تصورها عن تاريخها مثل ما يدور في لعبة الشطرنج، كما أن لها جانباً فردياً وآخر اجتماعياً ولكنهما مرتبطان والارتباط الثالث هو الملاحظ بين التلفظ والفكر»[١].

كما فرق دوسوسير بين اللغة بصفتها مؤسسة مستقلة وبين الكلام الذي هو بمثابة تعبير عن إرادة معينة.

وانطلاقاً من نظريات دوسوسير اللغوية جدّ الباحثون في اللغويات إلى إصدار علم جديد أطلقوا عليه: اللسانيات، (ومنهم من يقول الألسنية) أو علوم اللسان.

---

(١) راجع مجلة الفكر العربي، العدد ٨ ـ ٩ «الألسنية أحدث العلوم الإنسانية» ص ١٠٤.

وأرادوا له أن يكون مستقلاً في منهجه مختصاً بقواعده العامة، وبمصطلحاته الخاصة، ثم إنهم فرضوه على النحو فرضاً.

ومع أن علم النحو ليس مادة سهلة في حد ذاتها، لأنه وسيلة معرفة لغته التي ينطبق عليها، ولا يتم استيعابها إلا بإحكام هذه اللغة، فالدارس للغة لا يمكن أن يتقنها الا إذا عرف نحوها، ولن يعرف نحوها إلا إذا أتقنها. وهذا «الدور» من أحرج الصعوبات المنهجية التي تواجه دارس النحو. زد على ذلك دقة المفاهيم النحوية وغموضها، ووفرة المصطلحات واختلافها وتعارض النظريات في الأقيسة والتعاليل.

وكأن النحو لم يكتف بهذه الصعوبات الطبيعية، فها هي اللسانيات الحديثة تضع عليه أثقالاً تنوء بها العصبة أولو القوة، فيقول زعماؤها إنه لا بد من مراجعة أسس التراث النحوي، ووضع تصور جديد مبني على وجود نحو علمي لجميع اللغات، ولا بد من تقبل نظريات جديدة تحمل أسماء البنيوية والتحويلية التوليدية، ولابد من تقبل مصطلحات جديدة، ورموز حرفية للقيام بعمليات مماثلة لتلك التي نراها في المعادلات الرياضية، ولا بد من تصور مشجرات تمثل رسوماً بنيانية للقواعد الجديدة التي علينا أن ندرسها. ومما يزيد من هذه المصاعب، حدة الشقاق بين زعماء المدارس اللسانية، واعتبار كل واحد منها هو صاحب الحق الأصوب.

وبعد ارتكاب كل هذه المراقب الصعبة، ومجاوزة عقباتها الجمة فإننا لا ندري إلى أي شاطئ سنصل، وعلى أي نتيجة سنحصل.

ومما يزيد تعقيد مباحث اللسانيات أن الذين كتبوا عنها من المثقفين العرب، تفرقوا شيعا وطوائف، بحسب انتمائهم إلى المدارس الغربية المختلفة فيما بينها، وبعضهم انطلق من هذه المدارس وبحث في النحو العربي افتراضاً أن نظريات مدرسته اللسانية قابلة للتطبيق في كل لغة. ومنهم أساتذة وباحثون سعوا إلى تجديد مناهج النحو، واستهوتهم النظريات اللسانية الحديثة، فحاولوا على ضوئها، إعادة تنظيم المعارف النحوية اعتماداً على المعطيات العلمية المتاحة عند علماء اللسانيات.

وإن من يقرأ ما كتبه بعض نحاة العرب عن اللسانيات، تتبادر إلى ذهنه، عبارة أحد المستشرقين، الذي وصف التعريب بأنه «حصان طروادة للتغريب»[(١)] وهو يعني أن مصطلحاتهم مترجمة من لغة غير العربية، وأن إدراك مفاهيمها يتوقف على دراسة النظام الذي وردت في ضمنه. وإذا طالعتنا مصطلحات أخرى مثل المورفام والمكون الفونلوجي، فإنه يتضح لدى القارئ أن عليه أن ينتقل فكرياً من مأثور النحو العربي إلى تصور بنية النحو في محيط فكري بعيد عما ألفه من قبل. وإذا لجأ القارئ في اللسانيات إلى كتابات علماء معروفين برسوخ القدم في النحو العربي مثل الدكتور عبد القادر المهيري فإنه قد يقرب شيئاً ما مما عهد، إلا أنه مع ذلك سوف يقرأ عن «اللفاظم» و«الصواتم»، ويلاحظ أن الكاتب مضطر في أغلب الأحيان أن يضع إزاء المصطلح مقابله في اللغة التي ترجم منها[(٢)].

وإن في هذه المحاولات التجريبية، لدليلاً على أن نحو اللسانيات لم يمتزج بعد بجسم النحو العربي، ولسنا ندري هل سيتقبل النحو العربي تلك العناصر الأجنبية التي يحاول اللسانيون أن يزرعوها في جسمه، لأن السؤال الوارد في هذا الميدان هو: هل النحو العربي في حاجة إلى تطبيق النظريات البنيوية أو الوظيفية أو التوليدية التحويلية؟.

ولعل الدكتور عبده الراجحي يجيب على هذا السؤال بالإيجاب معتقداً ان المقارنة بين الدراسات اللسانية تعين على التحرك نحو منهج علمي لدراسة اللغة العربية، ويعضده في هذا الرأي الدكتور ميشال زكريا الذي يقول:

«إن النظريات الألسنية العلمية الحديثة تُكوّن في نظرنا التقنية المتطورة التي نتسلح بها لسبر قضايا اللغة وتوضيحها» ويزيد قائلاً:

«فالخليل وسيبويه وابن جني قد حللوا اللغة من منطلقات علمية بالإمكان

(١) راجع وقائع الندوة الدولية الأولى لجمعية اللسانيات بالمغرب، ص ١٤٢.
(٢) راجع أهم المدارس اللسانية.

اعتبارها متطورة جداً بالنسبة لعصرهم، مما يبين لنا أن المفاهيم الألسنية المتطورة ليست دخيلة على التراث العربي. فالمطلوب الآن هو إعادة النظر مجدداً في طرائق التحليل اللغوي العربي. على ضوء التطور العلمي الحاصل في مجال الألسنية الحديثة والسعي إلى إيجاد ألسنية عربية تغدو قادرة على تفهم قضايانا اللغوية»[1].

٣ ـ مدرسة تشومسكي:

وبما أن أكثر الباحثين العرب تأثروا بمدرسة تشومسكي النحوية فإنا سنعطي لمحة عنها هنا:

لقد أحدث تشومسكي ثورة في اللسانيات لأنه قوض دعائم علم اللغة الحديث الوصفي، وأقام بناء يختلف عنه في أصوله لاختلاف نظرته إلى طبيعة اللغة. لقد درس تشومسكي علم اللغة والرياضيات والفلسفة في جامعة بنسيلفانيا، وزاول النشاط السياسي في الجامعة اليهودية الراديكالية، فكان يميل إلى الاشتراكية، وقد أثرت نزعته الثورية في السياسة على توجهه اللغوي.

نشأ تشومسكي في مدرسة تطبق طريقة بلومفيد في البحث اللغوي، التي أرادت أن يكون علم اللغة مستقلاً، يرفض كل المواد التي لا تخضع للملاحظة المباشرة، وللمقياس الطبيعي، واعتبر دراسة «المعنى» أضعف نقطة في علم اللغة، وحاول إخراجها من نطاق البحث، وقصره على الأصوات والنظم على أساس شكلي.

رفض تشومسكي هذا المنحى الذي يعامل الإنسان باعتباره آلة تتحرك حسب قوانين تحددها مواقف معينة، واعتبر أن النحو الوصفي عند بلومفيد لا يمثل إلا أنماطاً شكلية، لا تقدم شيئاً يتصل بالإنسان بصفته إنساناً.

فالإنسان إذا ما جرد من المعنى، ومن العقل، في وصف سطحي لملكته

---

(١) ميشال زكريا: الألسنية التحويلية والتوليدية وقواعد اللغة العربية، ص ٥.

اللغوية، فإنه يسقط في مستوى المادة، بينما ينبغي أن يكون الهدف من الدراسة اللغوية أن تعيننا على فتح طبيعته البشرية. أو ما نرى الأطفال في سن خاصة يستطيعون أن ينطقوا كل يوم مئات من الجمل لم ينطقوها من قبل؟ ويستطيعون أن يفهموا جملاً لم يسبق لهم أن سمعوها، مما يدل على وجود أصول عميقة في التركيب الإنساني تجعله يتميز بهذه القدرة، فعلينا أن نبحث عنها وفيها بالعمق. وهو يرى نتيجة لذلك أن هناك مبادئ مشركة في كل اللغات الإنسانية تمثل عنصراً أساسياً من الطبيعة البشرية، وَوصفُ البنيةِ السطحيةِ لا يوصل إليها، فلا بد أن نسعى إلى معرفة بنيتها العميقة.

وعلى هذا الافتراض، تبنى تشومسكي نظرية، تقوم على المبادئ التالية:

أولاً: إن كل لغة تتكون من مجموعة محدودة من الأصوات (أو من الرموز الكتابية) ومع ذلك فإنها تنتج جملاً لا نهاية لها.

ثانياً: ولهذه اللغة جانبان، أحدهما الأداء اللغوي الفعلي، فهو ما ينطق به الإنسان فعلاً، وهو يمثل «البنية السطحية» للكلام الإنساني والجانب الثاني هو «الكفاءة الكامنة» عند المتكلم والسامع وهي التي تمثل «البنية العميقة للكلام».

ولقد تأثر تشومسكي على ما يبدو بآراء ديكارت في تصور ملكة اللغة عند الإنسان، وبمقولات همبولت في الجانب الخلاق من خصائص اللغة.

ومما ابتدعه تشومسكي طرقه في التحليل النحوي الذي يهدف إلى وصف شامل للغة يشمل الفونلوجيا، والنظم والدلالة، واقترح ثلاث طرق إحدها سماها: «- fnit state - وأعطى منها تطبيقات باللغة الانجليزية، والطريقة الثانية تتعلق بشكل الجملة، والطريق الثالثة هي التي اشتهرت بطريقة النحو التحويلي وهي تشبه إلى حد كبير ما جاء في النحو العربي وأهم قواعدها الحذف، والإعلال، والتوسع، والاختصار والزيادة وإعادة التركيب[١].

---

(١) المصدر السابق في فصوله المختلفة.

٤ ـ المنطق والنحو الصوري عند الدكتور طه عبد الرحمن:

انطلاقاً من نظريات تشومسكي في البنية التركيبية ظهرت فكرة إنشاء «نحو صوري» يعتمد في منهجه على المقولات المنطقية، وفي تطبيقه على العمليات الرياضية، ونورد كمثال عن هذا النوع، ما كتبه الدكتور طه عبد الرحمن في كتاب المنطق والنحو الصوري الذي ابتدأ بتقديم نماذج من صياغة المنطقيين للتعابير اللغوية وعن مدى إفادة اللسانيين منها.

فأعطى لتمثيل ذلك رموزاً للفعل المحمول، لازماً أو متعدياً، ورموزاً للاسم المفرد معرفاً أو منكراً أو مثنى أو جمعاً، ورموزاً لأنواع الجمل، ثم بين أصناف الدلالات والقواعد للتراكيب المتاحة بين الرموز التي تمثل اللغة المحمولة. من ذلك تحديد أبجدية معينة، ووضعها في مجموعة «متواليات» على النسق الرياضي، وبناء قواعد تؤدي تركيب الجمل وفق ترتيب هذه «المتواليات».

ثم تناول أنواع النحو الصوري، وخصائص اللغات التي تنشأ عنها مع تطبيق بعض النتائج على جمل اللغة العربية.

وخصص باباً مستقلاً للتعريف بنحو صوري جديد وهو النحو المقولي الذي يستند في بنائه على مقولات أصلية تشتق منها مقولات فرعية[(١)]،

٥ ـ آراء الأستاذ عبد القادر الفاسي الفهري:

وقد اختلفت نظرة معتنقي ومناصري مدرسة تشومسكي حول اللغة العربية، وحول توظيف التراث النحوي، في وصف اللغة العربية. فنلاحظ أن الأستاذ الفاسي الفهري يعتقد:

أولاً: أن اللغة العربية لا تتميز بخصائص لا توجد في لغات أخرى بل تضبطها القواعد والمبادئ التي تضبط غيرها من اللغات.

---

(١) راجع طه عبد الرحمن: المنطق والنحو الصوري طبعة بيروت ١٩٨٣.

ثانياً: أن توظيف التراث في بناء نحو يصف اللغة العربية غير ضروري.

ثالثاً: أن الآلة الواصفة الموجودة عند القدماء غير لائقة في كثير من الأحوال. ولقد أوضح هذه المقولات في النصوص التالية:

أ) تصور خاطئ للغة العربية:

«ليست العربية كما يدعي بعض اللغويين العرب لغة متميزة تنفرد بخصائص لا توجد في لغات أخرى، ومن ثمة لا يمكن وصفها بالاعتماد على النظريات «الغربية» التي بنيت لوصف لغات أوروبية، بل العربية لغة كسائر اللغات البشرية. فاللغة العربية بصفتها «لغة» تنتمي إلى مجموعة اللغات الطبيعية وتشترك معها في عدد من الخصائص (الصوتية والتركيبية والدلالية)، وتضبطها قيود ومبادئ تضبط غيرها من اللغات. وكونها عربية لا يعني أنها تنفرد بخصائص لا توجد في أي لغة من اللغات. بل لا نكاد نجد ظاهرة في اللغة العربية إلا ونجد لها مثيلاً في لغة أخرى، هندو أوروبية كانت أو غير هِندُ ـ أوروبية»[1]

ب) تصور خاطئ للتراث: يقول الفاسي الفهري:

«ننتظر من البحث اللساني العربي أن يهتم بجوانب ثلاثة أساساً: حاضر اللغة العربية، وتاريخها، وتاريخ البحث فيها، والجانب الثالث هو ما ندعوه أحياناً بالتراث (اللغوي /النحوي /البلاغي) وبالفعل، فقد سار البحث اللساني في اتجاهين»:

اتجاه أول: أسمياه بلسانيات الظواهر: تجسد في محاولة بناء أنحاء (أو أجزاء منها) للغة العربية الحالية، أو للهجات العربية الحالية. إلا أن قليلاً جداً من الأبحاث ما اهتم بنحو اللغة العربية القديمة. وهذا الاتجاه برمته غير منتشر على كل حال في

(١) راجع في اللسانيات واللسانيات العربية ص ١٨.

العالم العربي بل جل متزعميه يوجدون في الغرب أو درسُوا هناك.

اتجاه ثانٍ: اهتم بدراسة التراث النحوي /اللغوي /البلاغي، واقترح قراءات متعددة لهذا التراث، وهذه القرآت على نوعين: قراءات تقف عند شرح المادة الموجودة في التراث وتنظيمها، وقراءات تحاول أن تنتقل مما هُو موجود في هذا التراث بغية عصرنته والخروج به إلى الحاضر. القراءات من النوع الأول نفهمها على أنها مساهمة في التعريف بالتراث وإحيائه وتسهيل الاطلاع عليه، والقراءات من النوع الثاني نريدها مساهمة في تاريخ الفكر اللغوي القديم، علماً بأن هذا العمل يكون ضرورة، ذا أبعاد نظرية محدودة، وإنه لا بد من احتياطات منهجية على النتائج التي يصل إليها مثل هذه الأبحاث، نظراً لأن القارئ غالباً ما سقط فيما هو محمل به من تصورات، ويجد في التراث ما لم يكن فيه في ظروفه التاريخية، وما لم يكن في المنظومة المعرفية لعصره.

«إذاً التراث في تصورنا إما معطيات اللغة الموصوفة، وإما مفاهيم وصفية، أصول وتأملات وعلى هذا نضطر إلى التفريق بين النسق الفكري وبين المعطيات، ودراسة المعطيات الموجودة في هذا التراث يمكن أن تستعمل لبناء نحو اللغة العربية القديمة. ودراسة النسق المفاهيمي النحوي/ اللغوي يهدف إلى التأريخ للفكر (او الإبستمولوجيا). إلا أنه، خلافاً لما يعتقد، ليس هناك ضرورة إلى المعطيات الموجودة في النحو القديم، بل يمكن أن نستغني عنها باستعمال النصوص القديمة. وعلى كل حال لا يمكن أن يكتفى بها، علاوة على أنه يجب استعمال المنهج النقدي لغربلة ما هو معطى فعلي وما هو منتحل. فالخطأ الأول في تصور التراث هو الاعتقاد أن لا بد من توظيفه في بناء نحو يصف اللغة العربية. ونصحح ذلك بالقول إن التوظيف غير ضروري. حين يتم هذا

التوظيف لا يمكن أبداً أن يكون توظيفاً في نحو اللغة الحالية، لأن هذا يؤدي إلى خلط بين نسقين مختلفين». وهذا خطأ ثان. أما الخطأ الثالث، فهو اعتقاد أن الآلة الواصفة للغة العربية الحالية أو القديمة تحتاج ضرورة إلى مفاهيم القدماء وأصولهم، أو بعبارة أخرى إلى الفكر النحوي العربي القديم. وقد بينت في عدة مناسبات أن هذا التصور خاطئ، وأن الآلة الواصفة الموجودة عند القدماء ليس لها أي امتياز في وصف العربية بل هي غير لائقة في كثير من الأحوال»[1].

ج) تصور خاطئ لبعض التطبيقات النحوية لمنظور النحاة في صدارة أدوات الاستفهام، التي عبر عنها الفاسي بالبنى الاستخبارية:

يقول الفاسي: الاستفهام في اللغة العربية إما بحروف (الهمزة وهل) أو بأسماء (مَنْ، مَا، متى...) وتختص الأسماء باستفهام التصور بينما تكون الحروف للتصديق أصلاً، وتكون الهمزة للتصور أيضاً. وفي منظور النحاة هذه الأسماء والحروف لها الصدارة، وإن كان هذا ـ فيما أعتقد ـ غير صحيح في جميع الأحوال، فالأسماء التي أعتبرها مركبات اسمية أو حرفية أو ظرفية (لأنها تقول مقامها)، قد تظل في مكان داخل الجملة دون أن تتصورها وذلك في نوعين من الاستفهام: الاستفهام ـ الصدى (وهو استفهام يكرر الجملة الخبرية محافظاً على الرتبة فيها) والاستفهام المتعدد (وهو استفهام تصوري ينصب على أكثر من مكون) ونجد أمثلة لذلك فيما يلي:

جاء مَنْ؟ (بنبر مَنْ) ـ من ضرب بماذا؟.

فإذا عرفنا من يرجع له الفضل في ماذا أمكن أن نحكم بتبصر. وهذا ما يوحي بأن المركبات الاسمية أو الحرفية الاستفهامية توجد أصلاً في داخل البنية

(١) المصدر نفسه ص ٢٠.

الجملية ثم تنتقل إلى مكان وصفه بعض النحاة بأنه صدر الكلام، ولكن هذا يحتاج إلى تدقيق[١].

٦ ـ اللسانيات الوظيفية وآراء الدكتور أحمد المتوكل:

ومن الباحثين في هذا الميدان، الدكتور أحمد المتوكل الذي سعى إلى إنشاء تيار مستقل عن المدرستين التقليديتين. مدرسة الوصفيين البنيويين ومدرسة النحو التوليدي التحويلي، فكانت جهوده منصبة على ما سماه باللسانيات الوظيفية.

وفي كتابه عن المدخل النظري للسانيات الوظيفية قدم عينات من التحليلات المفتوحة في إطار النحو الوظيفي لبعض الظواهر المركزية في اللغة العربية، وتنميطاً للجملة العربية، نورده فيما يلي:

يقول الأستاذ المتوكل حلو تنميط للجمل ف اللغة العربية: تنقسم الجملة من حيث عدد الحمول التي تتضمنها قسمين: جملة «بسيطة» وجملة «مركبة» تنتمي إلى القسم الأول الجمل التي تتضمن حَمْلاً واحداً في حين تنتمي إلى القسم الثاني الجمل المتضمنة لأكثر من حمل واحد، من أمثلة جمل القسم الثاني التالية:

أ) سافرت هند ـ أتدري؟ ـ إلى مراكش.

ب) دخل خالد الغرفة وغادرها عمرو.

ج) نشر خالد كتابه الذي ألفه السنة الماضية.

د) يتمنى خالد أن تنجح هند.

ويمكن تقسيم الجمل المركبة، بالنظر إلى طبيعة ترابط الحمول التي تتضمنها، إلى الأنماط الجملية التالية:

أ) يمكن أن تتوارد في نفس الجملة حمول متعددة مستقلة بعضها عه بعض. ويحصل هذا النوع من التواجد بين الحمول في نمطين من الجمل: الجمل

(١) المصدر نفسه ص ٥٨.

المتضمنة لحمل «اعتراضي» كالجملة (أ) والجملة المكونة من حمول متعاطفة كالجملة (ب). إلا أن ثمة فرقاً بين هذين النمطين من الجمل إذ إن الحمول المتعاطفة، رغم استقلال بعضها عن بعض، ترتبط فيما بينها بواسطة رابط بنيوي، أداة العطف،في حين أنه لا يربط الحمل الاعتراضي بالحمل المعترض أيُّ رابط بنيوي.

ب) في مقابل ذلك، يمكن أن يتوارد في نفس الجملة حملان مدمج أحدهما في الآخر كما هو الشأن بالنسبة للحملين المتواردين في الجملتين (ج) و(د)، في هذا النمط من الجمل تنقسم الجملة إلى حَمْل رئيسي (أو حمل مدمج) وحمل فرعي (أو حمول فرعية).

وتنقسم الحمولة المدمجة إلى حمول تشكل حدوداً بالنظر إلى محمول الحَمْل الرئيـسي وحمول تشكل أجزاء للحدود. فالحمل المدمج الوارد في الجملة (د) حمْل ـ حَدٌّ إذ إنه يشكل الحد المفعول بالنسبة للمحمول الرئيسي «يتمنى» في حين أن الحمل المدمج الوارد في الجملة (ج) جزء من الحد المفعول.

كما يمكن تقسيم الحمول الحدود إلى حمول ـ موضوعات وحمول ـ لواحق.

تمثل للحمول الموضوعات الجملة (د) وللحمول اللواحق الجمل (أ ـ ج):

أ) غادرت هند الغرفة قبل أن يدخلها خالد.

ب) غنت هند لتُطْربَ خالداً.

ح) إذا دخل عمرو القاعة غادرها خالد[1].

يمكن توضيح التنميط الذي نقترحه للجمل، في إطار النحو الوظيفي[2].

ويعد هذه الكلمة الموجزة عن مبادئ اللسانيات العامة، ومواقف بعض

---

(١) أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري.
(٢) أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري.

الباحثين العرب في محاولة تطبيقها على قواعد النحو العربي، فعلينا أن نستعرض كذلك بعض آراء نحويين عرب، انطلقوا من دراسة النحو العربي أولاً، إلى استثمار مناهج اللسانيات الحديثة في دراسة اللغة العربية، واخترنا اثنين منهما على سبيل المثال وهما الدكتور الراجحي وتمام حسان.

٧ ـ اللسانيات والنحو في نظر الدكتور عبده الراجحي:

الدكتور عبده الراجحي، من النحويين العرب، الذي اهتموا باللسانيات، وقارنوا بين منهج الوصفيين والتحويليين وبين النحو العربي التقليدي. ويقول إن هذه المقارنة ضرورية في فهم المنهج عند العرب. وفي التحرك نحو منهج علمي لدراسة العربية.

وفي معرض مقارنة النحو التقليدي بالنحو الوصفي. لاحظ الراجحي، أن الوصفيين انتقدوا النحو التقليدي الآرسطي. بأنه يهتم أساساً بمعرفة العلة، بينما يكتفي الوصفيون بتقرير الحقائق اللغوية حينما تدل عليها الملاحظة دون محاولة تفسيرها بتصورات غير لغوية، وأنه اعتبر الجملة الخبرية «أساس البحث اللغوي» وحدد أقسام الجملة حسب وظيفتها في هذه الجملة، أما النحو الوصفي فيؤكد على ضرورة تناول كل «النطوق اللغوية» على ميزان واحد في البحث، وأن النحو التقليدي لم يميز بين اللغة المكتوبة واللغة المنطوقة، كما خلط مستويات التحليل اللغوي، فتداخل التحليل الصوتي والصرفي والنحوي تداخلا أدى إلى التناقض في الأحكام.

ولما انتقل المنهج الوصفي إلى دراسة النحو العربي، ظهرت في المؤلفات الحديثة انتقادات ارتكزت على القضايا التالية:

أولاً: تأثر النحو العربي بالمنطق الآرسطي: وهي قضية ناقشها المؤلف، ووصل فيها إلى النتائج التالية:

أ) إن المنطق الآرسطي لم يكن معروفاً معرفة كافية أيام الخليل

وسيبويه، ولكن ذلك لا يعني أن هذا المنطق كان بعيداً عن أيديهم في شكل ما وقال إننا لن نستطيع أن نغفل عن أوجه التشابه بين المنطق والنحو في هذه الفترة، وبخاصة في قضية التعليل، وهي تمثل عنصراً أساسياً في المنهج النحوي عند العرب.

ب) إن تأثير المنطق الآرسطي كان أكثر وضوحاً في القرون التالية، في التصنيف والتعريف والاصطلاح.

ج) إنه من «غير المنطقي» أن يتأثر النحو تأثراً كاملاً بمنهج أرسطو في المنطق لاختلاف الغاية في كل منهما ومن ثم رأينا «الجملة - التي هي معقد الدرس النحوي مختلفة اختلافاً تاماً عنها عند آرسطو» فالجملة عند آرسطو هي الجملة الخبرية والمحمول مقدم فيها على الموضوع. وفي النحو العربي قد تكون خبرية وقد تكون إنشائية.

د) إن رفض النحاة استخدام المنهج المنطقي كما تدل عليه المناظرات المنقولة في الكتب، ومخالفة النحاة لبعض آراء آرسطو، كل ذلك لا يدل على أن المنطق كان بعيداً منهم ولكنه في الحق كان مد ذراعهم.

هـ) إن وجود الأثر المنطقي في النحو العربي دليل على مكانة الجانب العقلي في هذا النحو، وهو جانب كان موجوداً مع الجانب النقلي، في المناخ العالم السائد في البيئة الإسلامية وقت نشأة هذه العلوم وازدهارها. ووجود هذا الجانب العقلي، وخاصة في مظهره المنطقي كان عنصراً أساسياً من عناصر النقد الذي وجهه المحدثون إلى النحو العربي، غير أنه صار ضرورياً في البحث النحوي عند التحويليين.

ثانياً: إن النحو العربي لم يقعّد للعربية كما يتحدثها أصحابها. وإنما قُعِّد لعربية مخصوصة تتمثل في مستوى معين من الكلام هو في الأغلب نص قرآني، أو شعر أو أمثال. ولذلك لم يشمل اللغة التي يتكلمها الناس في شؤون الحياة، وان هذا الاختيار أدى إلى اللجوء إلى التأويل، والتقدير واعتساف التفسير والاحتكام إلى الضرورة أو إلى الشذوذ بل إلى «وضع» نصوص تسند بعض هذه الأحكام.

وبين الدكتور الراجحي في هذا الباب السياق الذي نشأ فيه النحو العربي، وأهدافه الأولى التي هي استخلاص القوانين التي تدور عليها لغة القرآن الكريم.

ثالثاً: ان النحو العربي حدد بيئة مكانية وزمانية للغة التي تناولها التقعيد، وذكر الدكتور الراجحي رأي محمد كامل حسين القائل «ونحن ما نقرهم على تحديد الصحيح من اللغة مكانا بالجزيرة العربية أو زماناً بما قبل عصر التدوين، ولا نقرهم على أن كل ما ورد في عصر بعينه صحيح، فأكثره مضطرب ومتناقض، والإبقاء عليه عبث، وعلى ان كل ما يرد خطأ، فهذا قالب من حديد وضع اللغويون لغتنا فيه لا يسمح المحدثون لأنفسهم ان يتقيدوا به».

وبين الدكتور الراجحي الأسباب التي أدت إلى هذا التحديد، وأورد ما قاله ابن جني في ترك الأخذ بلغات قبائل معينة.

رابعاً: إن النحو العربي لم يميز بين مستويات التحليل اللغوي. فكانت كتب النحو تجمع بين دراسة الظواهر الصوتية، والصرفية والنحوية.

غير أن هذا الجمع مزج مزجاً كلياً بين طرق التحليل وإنما هو جَمَعَ كل القواعد التي تمكن من استعمال اللغة، نطقاً وتركيباً وكتابة، ثم إنهم انتبهوا إلى خصائص كل نوع من هذه المستويات مما جعل المازني يخصص مؤلفاً للتصريف، وابن جني يفرد الصوتيات بكتابه سر صناعة الإعراب.

وبالرغم من هذه الانتقادات فإن مظاهر العربية الوصفية موجودة ومتعددة منها:

أ) الحرص على سماع العرب، والتأكيد على أن السماع مقدم على القياس. واعتبارهم ان القراءة «سنة» تضفي على هذا المبدإ الوصفي نوعاً من القداسة.

ب) اعتبار القياس استعمالاً لنظير ما سمع، وأصله ما كثر استعماله عند العرب.

ج) اعتبار أكثر اللهجات، التي لم تتأثر بلغات مجاورة غير العربية.

خامساً: لقد كان نقد الوصفيين للنحو العربي مبنياً على أنه يعنى بقضايا عقلية لا تخضع للملاحظة. ولكن ما اعتبره الوصفيون نقاط ضعف في نهج النحو التقليدي، صار محل تقدير والتقاء مع المنهج التحويلي ومن هذه الجوانب:

أ) **قضية الأصلية والفرعية**: يراها التحويليون أساسية في فهم البنية العميقة وتحولها إلى بنية السطح» وذكروا منها الألفاظ «غير المعلمة» واعتبروها أكثر تجرداً، فجعلوا المفرد أصلاً. والجمع فرعاً لأنه يحتاج إلى علامة، والفعل في الحاضر أصل، وفي الماضي فرع لأنه يحتاج إلى علامة. وقريب من هذا ما يقوله سيبويه إن الأشياء أصلها التذكير ثم تختص، والتذكير أشد تمكناً، كما أن النكرة أشد تمكناً من المعرفة.

ب) **قضية العامل**: والتحويليون يقررون أن النحو ينبغي أن يربط البنية العميقة ببنية السطح، وهذا يقتضي فهم علاقات التأثير والتأثر بينهما. وقضية العامل تقود إلى قضية «التقدير»، التي تقررت في التحليل النحوي عند التحويليين، وإذ

يرون أنه يمكن أن نفهم على ضوئها ظواهر مشتركة في جميع اللغات وهي ظواهر الحذف، والزيادة وتفسير الترتيب.

ج) **قواعد الحذف:** وهي معروفة في جميع اللغات، ولها أمثلة في اللغة الانجليزية اشتهر بها التحويليون. وقواعدها مشهورة في النحو العربي.

د) **قواعد الزيادة والإقحام:** يعتبر التحويليون أنه توجد في اللغات تركيبات نظمية تدخل فيها كلمات لا تدل على معنى في العمق، وإنما تفيد وظيفة تركيبية، قد تعد لوناً من ألوان الزخارف. ويعطون أمثلة قريبة من أمثلة الزوائد الموجودة في اللغة العربية.

هـ) **قواعد إعادة الترتيب:** إذا كان لكل لغة ترتيبها الخاص، والمهم معرفته في البنية العميقة تم البحث عن قوانين تحويلية إلى أنماط في الكلام الفعلي. وقد لاحظ التحويليون أن عناصر الجملة معرضة لتغير مكانها فعنوا مثل قدماء العرب، بظاهرة التقديم والتأخير.

٨ ـ اللسانيات واللغة العربية في نظر الدكتور تمام حسان:

لقد استهدف الأستاذ تمام حسان تنظيم قواعد اللغة العربية انطلاقاً من مبانيها الأصلية، فاعتمد في تصور هذا التنظيم على نظريات البيانيين في علم المعاني وبالخصوص أفكار عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز. كما استثمر مباحث الأصوليين في تحليلهم للخطاب الشرعي ومناهجهم في ضوابط الدلالات اللغوية. وحاول الأستاذ تمام أن يكون هذا التنظيم منطقياً وموازياً نوعاً ما للمقولات الغربية التي استحدثها علماء اللسان، ومما هو واضح تأثره بآراء فردناند دي سوسير في التفرقة بين اللغة والكلام، واعتبار اللغة مؤسسة

اجتماعية. وباختصار شديد، يمكننا أن نقول إن الأستاذ تمام حاول:

١. أن يعيد النحو إلى اللغة، بعدما كان مادة منفصلة، فشملت دراسته الصوتيات والصرف، والنحو، والمعجم.

٢. وأن يفرق بين النظام الصرفي والنظام النحوي، مع أن المباحث الصرفية، شملت عند بعض المواد النحوية مثل أقسام الكلام.

٣. وأن يضع ضوابط لكل نظام، في أشكال ثابتة وكل شكل له اصطلاحه الخاص به.

وها هي نماذج من آرائه:

التفريق بين اللغة والكلام: يقول تمام حسان «إن الكلام عمل، واللغة حدود هذا العمل، والكلام سلوك واللغة معايير هذا السلوك، والكلام نشاط واللغة قواعد هذا النشاط، والكلام حركة، واللغة نظام هذه الحركة، والكلام يحس بالسمع نطقاً، والبصر كتابة واللغة تفهم بالتأمل في الكلام، فالذي نقوله أو نكتبه كلام، والذي نقول بحسبه، ونكتب بحسبه هو اللغة، فالكلام هو المنطوق، وهو المكتوب، واللغة هي الموصوفة، في كتب القواعد، وفقه اللغة، والمعجم ونحوها، والكلام قد يحدث ان يكون عملاً فردياً ولكن اللغة لا تكون إلا اجتماعية»[1].

فاللغة إذن منظومة عرفية للزمن تعود إلى نشاط المجتمع. وهذه المنظومة تشتمل على عدد من الأنظمة (سماها بالأجهزة) يتألف كل واحد منها من مجموعة من «المعاني» تقف بإزائها مجموعة من الوحدات التنظيمية أو «المباني» المعبرة عن هذه المعاني، ثم من طائفة من «العلاقات» التي تربط ربطاً إيجابياً، و«الفروق» أو القيم الخلافية التي تربط ربطاً سلبياً ـ بإيجاد المقابلات ذات الفائدة ـ بين أفراد كل من مجموعة المعاني وأفراد مجموعة المباني.

---

(١) تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٣٢.

وكما أن المعاني الصرفية غير المعاني النحوية، نجد المباني تتنوع بين فرع وآخر من فروع الدراسات اللغوية، فالمباني المأخوذة من النظام الصوتي حروف (فورنمات) وهي في النظام الصرفي وحدات صرفية (مُرفِمات)، ويعتمد النحو في التعبير عن معانيه وعلاقاته السياقية على هذين النوعين من المباني كالحركات، والحروف، والزوائد واللواصق والصيغ.

وبدلاً من اعتماد تقسيم الكلام إلى اسم وفعل وحرف، قسّم الدكتور تمام حسان الكلم إلى سبعة عناصر وهي الاسم، الصفة، الفعل، الضمير، الخالفة، الظرف، الأداة.

الاسم: قال إن الاسم يشتمل على خمسة أقسام، وهي:

١. **الاسم المعين**: كأسماء الأعلام، والأجسام، والأعراض، ومنه ما أطلق عليه اسم الجثة. الوارد في قول ابن مالك.

ولا يكون اسم زمان خبراً عن جثة وإن يفد فأخبِرا.

٢. **اسم الحدث**: وهو المصدر، واسم المصدر، واسم المرة، واسم الهيئة.

٣. **اسم الجنس**: ويدخل تحته اسم الجنس الجمعي كعرب، واسم الجمع كإبل ونساء.

٤. الأسماء المشتقة المبدوءة بالميم الزائدة كاسم الزمان، واسم المكان واسم الآلة وليس منها المصدر الميمي.

٥. **الاسم المبهم**: الذي لا يدل على معين، وإنما يدل غالباً على الجهات والأوقات والموازين، ويحتاج إلى تمييز بالإضافة، مثل فوقُ وقبلُ ونحوهما. والملاحظ هنا انه خص الظروف بالصيغ غير المتصرفة مثل إذْ وإذا وكيف.

وذكر أن سمات الاسم تتلخص في الصورة الإعرابية، والصيغة الخاصة من حيث عدد الحروف ووزنها، وقابليته للدخول في جداول الالصاق والتصريف أو الاسناد.

كما ذكر من سماته أيضاً بالرسم الإملائي كما هو في التعريف بـ (ال)، أو التنوين، وباتصاله باللواصق (١) وقبوله للتضامّ (٢) والدلالة على المسمى أو الحدث.

الصفة: ذكر أن أنواعها خمس، وهي صفة الفاعل، وصفة المفعول، وصفة الآلة، والصفة المشبهة، وصفة التفضيل. ثم بيّن سماتها من حيث الصورة الإعرابية والصيغة الخاصة.

الفعل: تحدث عن أنواعه الزمنية، وعن اشتقاقه وسماته على نحو من الطريقة الآنفة الذكر.

الضمير: وهو عنده ثلاثة أقسام: ضمائر الشخص، وضمائر الإشارة، وضمائر الموصول، وبيّن مواقعها في ضوابط التحليل التي رأينا.

الخوالف: وهو يعني بها أسماء الأصوات وأفعال التعجب، وخالفتي المدح والذم، مثل نعم وحبذا واستعرض علاقتها بضوابط التعليل.

الظرف: واقتصره على الصيغ المبنية، مثل إذ، وإذا وإذن، ولمّا وأيان ومتى للزمان وأين وأنّى وحيث للمكان.

الأداة: ودرس منها حروف المعاني مثل حرف الجر، والعطف، والنواسخ[(١)].

وهذه المقتطفات التي أوردناها تدل على وجود نشاط يسعى القائمون به، إلى وضع أسس لقواعد مشتركة بين اللغة العربية واللغات الأخرى، وليس من المستبعد أن يفيد اللسانيين العرب من دراسة مباحث ادلالة وأصول النحو في التراث العربي. وأن يعين النحاة العرب المعاصرين على التدقيق في خصائص اللغة، وعلل القواعد النحوية. أما كون هذا النشاط سوف يغير من البنية النحوية التقليدية للغة العربية، فهذا ما لا نتوقعه ولا نرجوه.

---

(١) تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٠ وما بعدها.

الباب الثاني

محاولة تيسير النحو

محاولة تيسير دراسة النحو العربي وتقريبه ليست جديدة، فما إن ظهر كتاب سيبويه حتى أدرك الأساتذة والطلاب مدى صعوبة فهمه واستيعابه. فكان يقال لمن يريد قراءته «هل ركبت البحر؟». ثم توالت بعده مصنفات لشرحه، وبيان نكته، وأبنيته، واختصاره. وصعوبة الكتاب تعود إلى عاملين أحدهما يتمثل في تعقيد القواعد النحوية وثانيهما يعود إلى طبيعة اللغة العربية.

إن للغة العربية وضعاً خاصاً لا يشاركها فيه غيرها. فاللغات الأخرى تواكب تاريخ أممها، تنشأ معها وتحيا حياتها، وتفنى بفنائها، وتبقي تراثها تاريخياً، لا يعنى به إلا المختصون في الآثار، فتعد من اللغات الميتة. ثم إن تطور اللغات «الحية» يقضي باندراس بعضها ويظهور أنماط متجددة سواء في الألفاظ والتراكيب، أو صيغ النطق. والعربية على عكس هذا، فالعربية لغة احتمت بالقرآن المجيد فحفظت بحفظه، واستمسكت بالخطاب النبوي، فبقيت خالدة بخلود الشريعة الإسلامية. فكل ما لها من ألفاظ وصيغ وتراكيب، ثابت في نصوص الخطاب الشرعي غير قابل للتطور والاندراس. ثم إن هذه النصوص، حفظت مجموع الآداب التي اتصلت بها من عهد الشعر الجاهلي إلى اليوم.

غير أن وضع اللغة العربية المتصف «بالثبات» لا يحول دون البحث عن تسهيل طرق دراستها، وتطوير الوسائل التربوية المعينة على تقريب مادتها

ونحوها من الطلبة والدارسين. ونذكر هنا آراء عالمين اهتما بتيسير تعليم اللغة والنحو، هما الدكتور عبد الكريم خليفة، والدكتور شوقي ضيف:

١ ـ آراء الدكتور عبد الكريم خليفة

لقد كان الدكتور عبد الكريم خليفة على صواب عندما شدد على وجوب التمييز بين قواعد العربية التي تهدف إلى تقويم لسان المثقف في حياته العلمية واليومية وبين الدراسات النحوية المتخصصة التي تتجه إلى الجزئيات والتفريعات، وإلى أوجه الوجوب وأوجه الجواز[١].

كما يرى ضرورة التمييز بين إيراد الشواهد التي تساق لإثبات قاعدة نحوية، وبين إيراد أمثلة تقربها من فهم المتعلم لكونها تنبع من بيئته ومجال اهتمامه. فالتداخل في تحديد هذه المفاهيم والأهداف مما يثير التشويش والتعقيد وينأى بالمتعلم بعيداً عن طبيعة اللغة ووظيفتها الحياتية[٢].

ويعتقد أن أخطر المشكلات التي تواجه العربية عدم التزام معلمي بقية المواد بالتدريس بلغة عربية صحيحة. ويقول متسائلاً: «أليس من المفروض أن كل معلم هو معلم للغة؟ وأن كل كتاب هو كتاب لغة؟ وما عسى أن يكون حال اللغة العربية إذا عرفنا أن معظم المعلمين يدرسون بلغة تختلط فيها العامية والفصيحة، وقد يتعدى الأمر إلى بعض معلمي اللغة العربية ذاتها، حينما نجد بعضهم يعلم مادة بلغة عامية[٣].

يذكر الدكتور عبد الكريم خليفة أن حركة تيسير اللغة انطلقت مع أبي القاسم عبد الرحمن بن اسحق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ) في كتاب الجمل الذي كان حصيلة تجربته الفنية في التعليم إذ ألفه في أواخر حياته. واستُدِلَّ على الهدف التعليمي الذي قصده الزجاجي بمقالة الفارسي المأثورة. وهو أنه لما وقف على

---

(١) تيسير العربية بين القديم والحديث: ٣٧ و١٠٢.
(٢) المصدر نفسه: ١٠٢.
(٣) المصدر نفسه: ١٠٤.

كلام الزجاجي قال: «لو سمع أبو القاسم كلامنا في النحو لاستحيا أن يتكلم فيه». وفي هذا دلالة على وجود مستويين مختلفين من الناحية العلمية. فالزجاجي يريد أن يكون معلماً واضحاً، سالكاً أسلوب الوصف، بعيداً عن الغموض والتعقيد، بينما يتسم أسلوب الفارسي بالعمق والتمثيل المنطقي. كما أن تأليف الزجاجي لكتابه في رحاب مكّة المكرمة، وطوافه بالبيت كلما أنهى باباً منه، ودعوته الله أن ينفع به الناس، دليل ثان على قصده التربوي(١).

وقد رأينا كيف حظي الكتاب باهتمام واسع من قبل الدارسين، فكان من بين المقررات في المدارس والمشيخات، ووضع عليه كثير من الشروح والتعاليق(٢).

ويقول الدكتور خليفة: «أما الكتاب التعليمي الثاني، فهو كتاب الواضح أبي بكر الزبيدي (ت ٣٧٩هـ)، والمعلومات المتوافرة لدينا تفيد أن الزبيدي وضع كتابه هذا في النصف الثاني من القرن الرابع الهجري، وربما كان حصيلة تجربته التعليمية عندما اختاره الحكم المستنصر بالله، صاحب الأندلس، لتأديب ولده وولي عهده هشام المؤيد بالله.

وتجمع الروايات أن الزبيدي كان من الأئمة في اللغة العربية، فكان واحد عصره في علم النحو وحفظ اللغة، وأعلم أهل زمانه بالإعراب والمعاني والنوادر. ألّف الواضح في النحو، واختصر كتاب العين، وكتب عن أبنية سيبويه، وفيما يلحن فيه عوام الأندلس، وله كتاب طبقات النحويين(٣).

ولقد تأثر الزبيدي بعمل الزجاجي، فاعتبر اللغة وحدة متكاملة فعني بموضوعات النحو والصرف وتحدث عن مخارج الحروف وصفاتها. كما عالج أيضاً وجوه القوافي في الانشاد والحداء، وتحدث عن الروي والوصل والردف والنفاذ(٤).

---

(١) المصدر نفسه: ٤٥ ـ ٤٦.
(٢) المصدر نفسه: ٤٦.
(٣) تيسير العربية بين القديم والحديث: ٤٧.
(٤) المصدر نفسه: ٤٧ ـ ٤٨.

ولقد سلك سبل اليسر والتسهيل، فلم يلتزم بمدرسة معينة، بل كان يختار من الأقوال أيسرها، وأقربها إلى عقول الناس. وقدم لنا الدكتور خليفة مثالين على هذا النهج:

أحدهما قوله في إعراب «حبذا» أن معناها المدح وأصلها حبَّ ذا الشيء، حبَّ «فعل ماض، و«ذا» اسم إشارة ثم كثر استعمالها حتى صار «حبَّ» و«ذا» كلمة واحدة فصارت «ذا» كالباء من ضرب، فارتفع ما بعدها من الأسماء بها، تقول «حبذا عبدالله»، فعبدُ الله رفع بحبذا، وكذا حبذا الرجلان وحبذا المرأة، وزعم قوم أن عبدالله ابتداء وحبذا خبره، والذي قدمت أحب إليَّ».

المثال الثاني الذي قال فيه إن نائب الفاعل مفعول مرفوع(١). وفي هذين المثالين نرى ميله إلى التبسيط، واعتبار المعاني في الإعراب، وعدم التعقب للمواقف الشائعة إذا كانت غير معقولة. قوله إن نائب الفاعل مفعول يعرب عن حقيقة واقعة، وإنه مرفوع هنا، حقيقة أخرى لا مناص من الاعتراف بها. ثم إن تمثيله بحبذا الرجلان، وحبذا المرأة، ملاحظة دقيقة، وهي أن «ذا» في هذين المثالين لم تعد «اسم إشارة» لأنه لم يثن ولم يؤنث. فصارت مثل الباء من ضرب.

الكتاب المدرسي الثالث هو كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي، وقد مر بنا الحديث عنه، والتنويه به في معرض الكلام عن مؤلفه.

الكتاب المدرسي الرابع الذي ذكره خليفة، هو كتاب اللمع في العربية لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، وقال أنه وضعه سنة ٣٨٤ وأصبح فيما بعد كتاب التدريس المعتمد عند المصريين، وأهل المغرب والحجاز واليمن والشام. واهتم العلماء بشرحه وتخريج شواهده وقد سبق ان استعرضنا نهجه فيه أثناء الحديث عن ابن جني.

وهذان الكتابان كانا محل عناية خاصة في الأندلس، إلا أنهما أثارا ضجة

(١) المصدر نفسه: ٤٨.

وانتقاداً حمل لواءهما أبو الحسين بن الطراوة الذي رأى فيهما تشويهاً لكتب القدامى، فألف كتاب «الإفصاح عما في الإيضاح». ثم انتصر الشلوبين وابن أبي الربيع لهما، وقد بينا طرفاً مما جرى بينهم في معرض الحديث عن ابن الطراوة.

وفي عهد الزجاجي، وبعده، كثرت المختصرات التي ترمي إلى إعطاء الطلاب من النحو ما لا يسع جهله، مثل كتاب التفاحة لأبي جعفر النحاس، «والهداية» لابن درستويه «والمقدمة» لابن بابشاذ، و«الجمل» للجرجاني، و«الانموذج» للزمخشري و«التوطئة» للشلوبيني ومقدمة ابن آجروم، و«عدة الحافظ» لابن مالك، و«اللمحة البدرية» لأبي حيان، و«الإعراب عن قواعد الإعراب» لابن هشام، و«لباب الإعراب» للشعراني، «مقدمة» ابن بونا الشنقيطي، ويقول الدكتور شوقي ضيف: «إنه لم ينل مختصر من الشيوع ما نالته المقدمة الأجرومية في مبادئ علم العربية، وظلت لهذا المتن المختصر الحظوة الكبرى في جميع بلدان العالم العربي من المحيط إلى الخليج. واهتم به علماء النحو في كل مكان، ووضعوا له شروحاً شتى، وهو لا يكاد يتجاوز عشرين صفحة من القطع المتوسط». إنه ظل وسيلة قيمة في بيان مقومات العربية وأوضاعها الإعرابية ليس لناشئة البلدان العربية على اختلاف أعصارهم وتفاوت أمصارهم فحسبُ بل أيضاً للمستشرقين الذين يريدون الوقوف على أوضاع الصياغة العربية وخصائصها النحوية(١).

وقد سبق أن بينا بالتفصيل عناية المغاربة بهذه المقدمة وذكرنا بعض من تناولها بالشرح والنظم والتعليق. وقد اقتصر بن آجروم في مقدمته على ما هو ضروري لتقويم اللسان. فتناول الإعراب وعلاماته، والأفعال، ومرفوعات الأسماء، والنواسخ والتوابع والمنصوبات.

وفي العهد المعاصر كتاب إحياء النحو سنة ١٩٣٧، ويقول مؤلف هذا الكتاب المرحوم الأستاذ إبراهيم مصطفى عن هدفه: «كان سبيل النحو موحشاً شاقاً، ولكن أملاً كان يزجي ويحدو في هذا السبيل الموحش، أطمع أن أغير

---

(٢) تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده: ١٦ ـ ١٧.

منهج البحث النحوي للغة العربية، وأن أرفع عن المتكلمين إصْر هذا النحو وأبدلهم منه أصولاً سهلة يسيرة تقربهم من العربية وتهديهم إلى حظ من فقهها وأساليبها».

ومن هذه الأصول التي أراد إبراهيم مصطفى أن يضعها في منهجه الجديد، إلغاء نظرية العامل، وكان يردد صدى ابن مضاء القرطبي، فيقول: «لن تجد هذه النظرية من بعدُ سلطانها القديم في النحو، ولا سحرها لعقول النحاة. وتخليص النحو من هذه النظرية وسلطانها هو عندي خير كثير، وغاية تقصد ومطلب يسعى إليه، ورشاد يسير بالنحو في طريقه الصحيحة بعدما انحرف عنها آمادا، وكاد يصد الناس عن معرفة العربية وذوق ما فيها من قوة على الأداء ومزية في التصوير»[1].

حاول الأستاذ إبراهيم مصطفى وضع تصور جديد للنحو ركزه على التعديل في الإعراب. فحذف الفتحة وأبقى على الضمة والكسرة، فقط. ثم استبدل بالمسند إليه، المرفوع. وقال إن الضمة علامة الإسناد الذي يشمل المبتدأ والفاعل ونائبه، واسم «كان». وانتبه إلى أن هذا التصنيف لا يشمل المنادى المفرد المضموم. فقال إنه حرم من التنوين الدالّ على تنكيره ولذلك ضُمَّ آخره فراراً من شبهة الإضافة إلى ضمير المتكلم. وحاول أن يبرر النصب في اسم «إنّ» مع أنه مسند إليه، فقال إن أصله الرفع مثل ما هو واقع في قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ (طه ـ الآية ٦٣). وسنرى نقد الأستاذ شوقي ضيف لهذين التخريجين.

ويرى مؤلف إحياء النحو أن الكسرة علامة الإضافة، سواء منها تلك المعهودة، أو التي وردت بعد حروف الجر، وقد سماها بحروف الإضافة. ثم قال إن الفتحة ليست من علامات الإعراب، ولذلك فإن المفاعيل في رأيه، والحال والتمييز والاستثناء ليست سوى «تكميلات» للفعل، غير معربة.

وفي تناوله للعلامات الفرعية في إعراب الأسماء الخمسة، وجمع المذكر

(١) تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده: ٢٧.

السالم يقول إن الألف والواو والياء ليست حروف إعراب وإنما هي مدّ وإشباع للحركات السابقة لها، والتي هي علامة للإعراب، وقد سبق أن رأينا أن هذا من آراء المازني والزجاج.

ويذهب المؤلف إلى أن الممنوع من الصرف معرب بالفتحة لأنه حرم من التنوين فأشبه المضاف إلى ياء المتكلم ولم يتعرض لنيابة الكسرة في إعراب جمع المؤنث السالم، واعترف بشذوذ إعراب المثنى[(١)].

٢ ـ جهود الدكتور الأستاذ شوقي ضيف في تيسير النحو:

لقد استأثرت فكرة تيسير النحو باهتمام كبير من طرف الأستاذ الدكتور شوقي ضيف، ولعلها نشأت في ذهنه عندما اكتشف كتاب الرد على النحاة، فراقته ثورة ابن مضاء فكان ممن حمل لواءها، وفي طليعة المنادين بتطبيق مبادئها. كان ذلك في عام ١٩٤٧، وهي الفترة التي كان المناخ فيها مهيأ لإصلاح جذري يخلص النحو من التعقيد والعسر الشديد، ويجعله داني القطوف للناشئة. كان ذلك في حقبة كتاب إحياء النحو لإبراهيم مصطفى، وتقرير لجنة وزارة المعارف المصرية وقرارات مجمع اللغة العربية حول مقترحات لجنة المعارف.

ظلت جذوة هذه الثورة متقدة في فكر الأستاذ شوقي ضيف، طيلة ثلاثين سنة، لكنه آثر أن يتعامل معها بحماس وروية؛ ثم إن تجربته التربوية الطويلة، علمته أن لا يندفع بعامل الحماس إلى وضع تصور يصطدم بثوابت هذا العلم التي رسخت قواعده في الأذهان والكتب المؤلفة منذ أكثر من ألف سنة. فلذلك نراه أولاً يدرس محاولات الإصلاح التي قام بها كاتب إحياء النحو، وينتقدها بحكمة وتبصر، كما درس كذلك تقرير مجمع اللغة العربية في مصر، واقتراحات مجمع دمشق وبغداد.

وفي عام ١٩٨٧ قدم إلى مجمع اللغة العربية، تصوراً جديداً عن تيسير النحو

---

(١) المصدر نفسه: ٢٨ ـ ٣٠.

وتجديده، وقبل أن نعطي فكرة عن هذا التصور نبدأ بإبداء رأيه في كتاب «إحياء النحو»:

أ) نقد شوقي ضيف لإحياء النحو:

لم يرتض الدكتور شوقي ضيف رأي إبراهيم مصطفى في قوله بأن المنادى المفرد في مثل «يا زيد» حرم التنوين وضم فراراً من شبهة الإضافة إلى ضمير المتكلم، لأن «الأعلام جميعها ما عدا الممنوعة من الصرف منونة ولا نستطيع أن نقول إن تنوينها يدل على التنكير».

وأنكر عليه أيضاً ادعاءه أن اسم «إن» مرفوع في الأصل، وردَّ احتجاجه بقوله تعالى ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ (طه ـ الآية ٦٣) وبالعطف رفعاً في قوله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ (المائدة ـ الآية ٦٩)، فذكر تخريج الأخفش للآية الأولى، وقراءة أبي عمرو إن «هذين لساحران»، وقراءة حفص «إنْ هذان». وقال في الآية الثانية إن النحاة اعتبروا ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ (المائدة ـ الآية ٦٩)، في الآية مبتدأ خبره محذوف وتقديره كذلك، واحتج الدكتور شوقي ضيف بإجماع النحاة على نصب اسم «إن» وورود في آلاف الأمثلة من القرآن الكريم والشعر العربي، ونلاحظ في هذا الرد، أن الدكتور شوقي ضيف في دفعه لاستشهاد الأستاذ مصطفى إبراهيم، بحديث عن رفع اسم «إن» قال: ومعروف أن الحديث لا يحتج به في القواعد لأن كثيرين من حملته كانوا أعاجم، ولذلك لم يحتج به سيبويه ولا غيره من نحاة البصرة والكوفة[1] ولنا في هذه المسألة رأي سبق أن بيّناه في عدة واضع في هذا الكتاب.

ومما أخذ عليه، تسميته لحروف الجر بحروف الإضافة، فقال إنه مجرد اصطلاح غير مألوف، وما أظنه ييسر في النحو شيئاً. ثم قال إنه ألغى إعراب ما عدا المضموم والمكسور، فلم يعد هناك مفعول به، ولا مفعول مطلق، ولا

---

(١) تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده: ٢٨ ـ ٢٩.

مفعول فيه، ولا مفعول لأجله، ولا مفعول معه، ولا استثناء ولا حال ولا تمييز. وواضح أن هذا الإلغاء يضيع على الناشئة معرفة وظائف هذه الكلمات في الصياغة العربية مما قد يحدث بلبلة في تصورها لأساليبها[١].

وفي حديثه عن قول الأستاذ إبراهيم مصطفى إن الممنوع من الصرف أعرب بالفتحة لأنه حرم من التنوين تعليل واضح التكلف ويترتب عليه وعلى ما قيل في المنادى المضموم أن الاسم حين يحرم من التنوين يضم تارة كما في المنادى، ويفتح تارة كما في الممنوع من الصرف. ثم ذكر ضعف تصوراته وتعليلاته للعلامة الفرعية في المثنى وجمع المذكر السالم والأسماء الخمسة.

ويأخذ عليه إخراجه للعطف من التوابع وإدخاله لباب الخبر مكانه كما انتقد رأيه في منع صرف آخر وثلاث ورُباع وتعليله فيما تحمل من نية التعريف.

وكان رأي الدكتور شوقي ضيف في مجمل مباحث الكتاب «أنها لا تضيف تيسيراً إلى النحو، وإنما تضيف تعليلات وافتراضات جديدة؛ وهي التعليلات التي دعا ابن مضاء إلى إلغاء نظائرها عند القدماء، وهو محق لأنها تخرج عن الوظيفة الأساسية للنحو وهي دراسة الظواهر النحوية الطبيعية للصيغ العربية واستخلاص الأحكام والقواعد منها، دون الخوض في علل لا تنفع في تصحيح نطق ولا تفيد في تقويم لسان»[٢].

وبعد سنة من نشر كتاب الأستاذ إبراهيم مصطفى، كلفت وزارة المعارف المصرية لجنةً مهمةَ إعادةِ النظر في تصور النحو المقرر في المدارس.

ولقد تأثرت هذه اللجنة بآراء صاحب كتاب إحياء النحو، واتفقت معه في رأيه في علامات الأسماء الخمسة. وأخذت بفكرته في اختصار أبواب النحو فجعلتها ثلاثة. وهي باب الإسناد، ويشمل المبتدأ والفاعل ونائبه واسم كان واسم إنّ وباب الإضافة وباب التكملة، واختارت تسمية المسند إليه بالموضوع

(١) المصدر نفسه: ٢٩.
(٢) المصدر نفسه: ٣٠ ـ ٣١.

والمسند بالمحمول. ويشمل الموضوع المبتدأ واسم كان، واسم «إن» والفاعل ونائبه، والمحمول يشمل أخبار المبتدأ والنواسخ، وقالت إن الموضوع مضموم دائماً إلا أن يلي «إن» أو إحدى أخواتها فيفتح، وقالت إن باب التكملة يشمل جميع المنصوبات مع إلغاء أبوابها جميعاً[١].

ثم ألغت اللجنة الإعراب التقديري في المقصور والمنقوص، والمحلي في المبنى، وألغت ألقاب الإعراب كالرفع والنصب والخفض واكتفت بألقاب البناء مثل الضم، والفتح والجر[٢].

واستحدثت اللجنة باباً جديداً سمته باب الأساليب جمعت فيه عدة أبواب معروفة في النحو كالتعجب والإغراء والتحذير، والتوكيد، والقسم، والتفضيل والنداء والاختصاص وباب بئس ونعم[٣].

وقررت وزارة المعارف المصرية عرض تقرير اللجنة على مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وأقرّ أغلب اقتراحاتها وبالخصوص إلغاء الإعراب التقديري، ونيابة بعض علامات الإعراب عن بعضها، وتقسيم الجملة إلى ركنين أساسين، اقترح تسميتهما بالمسند والمسند إليه، وأقر مبدأ اعتبار المنصوبات «تكملة» ما عدا المفعول به، كما حبذ إنشاء «باب الأساليب» الوارد في أعمال اللجنة.

وطلب المجمع من وزارة التربية والتعليم أن تؤلف كتب النحو على أساس قراءاته في التيسير، وتعرض على المجمع لمراجعتها واستكمال ما قد ينقصها، واستجابت الوزارة لهذا الطلب، وأخذت الناشئة تتعلم النحو الميسر، لكن سرعان ما عمت الشكوى منه، وأكثرها يعود إلى الإفراط في إجمالها لأبواب النحو فانبهمت صيغها على التلاميذ فلم يستطيعوا أن يستوعبوها وأن يتمثلوها تمثلاً دقيقاً[١].

---

(١) تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده: ٣٤.
(٢) المصدر نفسه: ٣٢.
(٣) المصدر نفسه: ٣٦ ـ ٣٨.

ب) أسس تيسير النحو:

وبعد نحو أربعين سنة من اكتشاف كتاب ابن مضاء، أي في عام ١٩٨٧ قدّم الدكتور شوقي ضيف إلى المجمع مشروعاً لتيسير النحو أقامه على أربعة أسس. ثلاثة منها تعود إلى مقترحاته في مدخل كتاب الرد على النحاة وهي:

١. تصنيف النحو تصنيفاً جديداً ينسق أبوابه بحيث تتمكن الناشئة من استيعابه وتمثله.

٢. إلغاء الإعرابين المحلي والتقديري في المفردات والجمل كما اقترح المجمع واللجنة الوزارية.

٣. أن لا تعرب كلمة في الصيغ والجمل ما دام إعرابها لا يفيد في صحة النطق وسلامته.

٤. ثم أضاف أساساً رابعاً وهو وضع ضوابط دقيقة لبعض الأبواب النحوية.

الأساس الأول:

ففي إعادة تنسيق أبواب النحو، يقول الدكتور شوقي ضيف إنه نقل التوابع من أبواب الجمل إلى باب الاسم المفرد وتقسيماته ليبين أن التابع والمتبوع لا يكونان جملة مفيدة على خلاف الخبر. وفي باب المرفوعات حذف معمولات النواسخ ما عدا «إن وأخواتها». و«لا» التي لنفي الجنس. فألغى في النحو الميسر، ثماينة عشر باباً هي: كان وأخواتها، و«ما» و«لا» العاملات عمل ليس، وكاد وأخواتها وظن وأخواتها وأعلم وأخواتها وأبواب التنازع والاشتغال والصفة المشبهة، واسم التفضيل، والتعجب وأفعال المدح والذم وكنايات العدد والاختصاص والتحذير والإغراء، والترخيم والاستغاثة والندبة.

ويبين الدكتور شوقي ضيف أسباب حذف هذه الأبواب في صيغها القديمة، ويقول «أنه لم يُخرجها» من النحو، بل لا تزال مبثوثة فيه وغاية الأمر أنها رُدت إلى أبوابها الأساسية لتعرض مع صيغها المختلفة.

---

(١) المصدر نفسه: ٣٩ ـ ٤٥.

الأساس الثاني:

ووافق من سبقه في إلغاء الإعرابين التقديري والمحلي، فلم يعد تقديرُ متعلق الظرف والجار والمجرور كائناً، أو مستقراً ولا داعي أن نقدر «أن» لنصب المضارع، بعد فاء السببية وواو المعية، ولام التعليل ولام الجحود وكي وحتى وإذن، وأخذ بقرار المجمع في إلغاء تقدير النيابة في العلامات الفرعية في جمع المؤنث السالم، والممنوع من الصرف وفي الأسماء الخمسة والمثنى وجمع المذكر السالم. لكنه لم يوافق اللجنة في الاكتفاء بألقاب البناء كالضم والفتح والكسر، ولم يتبع المجمع في اكتفائه بألقاب الإعراب. بل اقترح الإبقاء على المصطلحين لاختلاف وظائف كل منها.

الأساس الثالث:

الذي اقترحه المؤلف في مدخل كتاب الرد على النحاة هو أن لا تعرب كلمةٌ ما دام إعرابها لا يفيد شيئاً في صحة النطق وسلامته. ويتضح ذلك في أبواب الاستثناء، وأدوات الشرط، وكم الاستفهامية والخبرية، و«أن» المخففة من الثقيلة. واقترح أن تعرب جميعاً أدوات استثناء وما بعدها مستثنى منصوباً. واقترح المجمع هذا الرأي فيما سوى «سوى» و«غير»؛ إذ أقر المجمع النصب في حقهما. ويرى الدكتور شوقي أن «غير» المنصوبة في الاستثناء تعرب حالاً ويقول إنه رأي أولي، وأنه أخذ فيه بقول أبي علي الفارسي، ثم في الاستثناء تعرب حالاً ويقول إنه رأي أولي، وأنه أخذ فيه بقول أبي علي الفارسي، ثم بين أنه لا حاجة تدعو إلى تكلف إعراب أدوات الشرط، ويكفي أن نقول إنها أداة شرط يليها فعلان فعل الشرط وفعل الجواب، ولا داعي أيضاً لإعراب «كم»، وكذلك الحال في الاسم الذي يلي «لا سيما» لأنه يجوز فيه الرفع والنصب والجر.

ج) الضوابط والتعريفات:

الأساس الرابع:

وقد تناول الدكتور شوقي ضيف في هذا الأساس الرابع مراجعة بعض التعريفات منها تعريف المفعول المطلق بقوله: «المفعول المطلق اسم منصوب يؤكد عامله أو يصفه أو يبينه ضرباً من التبيين» وفي المفعول معه فيحده: «المفعول معه اسم منصوب تال لواو غير عاطفة بمعنى مع» وفي الحال، اقترح: «الحال صفة لصاحبها موقت نكرة منصوبة».

وفي سنة ١٩٨١ زاد الدكتور شوقي ضيف إلى الأسس الأربعة المذكورة أساسين جديدين يتناولان حذف الزوائد التي تعوق تيسير النحو إن حذف إضافات ضرورية لتحقيق هذا التيسير على الوجه الأكمل:

الأساس الخامس:

واقترح حذف مسائل الصرف العويصة، مثل «الإبدال» ما عدا الضروري منه مثل إبدال اللام في «ال» الشمسية. وإبدال الدال في مثل «حمدت» والتاء والضاد والطاء في «أفرطت» و«عرضت»، كما اقترح إلغاء الميزان الصرفي، وإعراب اللغز المعروف في: لا حول ولا قوة إلا بالله» وحذف جواز النصب بجانب الجر في نعت المضاف إلى المصدر مثل: قراءة الكتاب الجيد مفيدة، وحذف عمل المصدر منكراً ومعرفاً بـ «ال»، وإعراب تابع المنادى، ومن الواجب عنده حذف صيغة عمل اسم الفاعل واسم المفعول ـ إذا كانا مبتدأين ـ الرفع لفاعل أو نائب فاعل على الترتيب، وإنهما سدّا ـ كما يقول النحاة ـ مسد الخبر.

الأساس السادس والأخير:

ويتمثل في إضافة أبواب جديدة يجب درسها في النحو التعليمي، وهي باب إعمال المصدر ومشتقاته لتنبيه الناشئة إلى صورها في الكلام، وباب الحروف الذي ينبغي أن يدرس دراسة مفصلة وباب ثالث ينبغي أن نفرد له صفحات في

النحو التعليمي توضح غاية التوضيح وهو باب الحذف والذكر لعناصر الجملة الاسمية والفعلية، حتى ترسم في أذهان الناشئة الصياغة العربية ارتساماً بيناً. وباب رابع ينبغي أن يدرس بالتفصيل وهو باب التقديم والتأخير لعناصر الجملة العربية، وينبغي أن يضاف إلى النحو التعليمي بابان مهمان، هما باب الجملة الأساسية (الفعلية والاسمية)، وباب أنواع الجمل، وأنها تنقسم إلى مستقلة عما قبلها وخاضعة لما قبلها غير مستقلة عنه[1].

هذا هو ملخص اقتراحات الأستاذ الدكتور شوقي ضيف الذي عرضها في كتاب تجديد النحو، وشرح أسسها في كتابه تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً، مع نهج تجديده.

إن الجهد الذي بذله الدكتور شوقي ضيف في تجديد النحو وتيسيره جهد قيّم في تصوره ومنهجه، ليس في ذلك شك أو نزاع، إنه ثمرة تفكير عدة عقود من الزمن، ونتائج تجربة علمية غنية، لأستاذ بارع، ومتضلع في قضايا اللغة العربية، فاستوعب آدابها القديمة والحديثة، وواكب تطور بلاغتها وبيانها، ومدارسها النحوية. وتابع أعمال معاصريه في المجامع اللغوية، وبحوثهم وقراراتهم حول مشكلات النحو العربي، وتعليمه للناشئة. فلا غرابة أن مقترحاته تبلغ أقصى ما يمكن الوصول إليه في هذا المضمار.

غير أن هذا لا يمنع من وضع تساؤلات حول نجاح هذا التجديد إذ ليس من الضروري التلازم بين الجودة والنجاح، والصراع بين التجديد والواقع صراع قديم، قد تكون الغاية فيه وليدة الصدفة، ونتيجة لظروف وعوامل قد لا تكون الجودة هي صاحبة التحكم فيها.

سؤال آخر، ليس لنا بد من طرحه، وهو أن أعمال التجديد والتيسير المقترحة لتعليم الناشئة، نتيجة فيما يبدو للتعليم الأساسي والثانوي؟ فما هو إذن مصير التعليم النحوي فيما بعد الثانوي؟ وإذا كان هذا التجديد يزيل العوائق التي تحول بين الناشئة، وبين أحكام اللغة العربية، في المراحل الأولية، فإن

(١) تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده: ٤٩ ـ ٦٤.

من الضروري أن لا يوقع القطيعة بين المثقفين العرب، وبين تراثهم النحوي، وما يشتمل عليه من علم وفكر وبحوث أسهمت في بناء صرح الثقافة الإسلامية.

غير أن هذه الجهود العلمية القديمة تصطدم بعقبات المحافظة في التدريس القديم، وتنوع الأنماط التربوية في المدارس الحديثة، وبكونها اعتبرت إمكانية تيسير تعلم النحو دون ربطه بتيسير تدريس اللغة.

ففي ما يسمى بالتعليم الأصلي، أو غير النظامي، لا يزال المعلمون يعتمدون مقدمة الأجرومية، مدخلاً لتعليم النحو، ومقرراً في المراحل الأولية، ثم بعد ذلك يتابع الطالب دراسته في ألفية ابن مالك، إذا ما أراد أن يتعمق في مادة النحو.

وفي المدارس النظامية الحديثة، في الابتدائي والثانوي، فإن المناهج تتنوع مضامينها وأشكالها بحسب التجربة الثقافية لكل بلد من البلدان العربية، غير أنها في أغلب الأحيان تحاول إعادة كتابة مواد الأجرومية أو الألفية، في أسلوب خاص، مع مراعاة توضيح القواعد النحوية بالأمثلة اللغوية.

ومن الوجهة النظرية، فقد يكون تيسير النحو يمر بتسيير اللغة نفسها. لأن النحو في الحقيقة ليس إلا تفسيراً للوضع اللغوي، من حيث التركيب والإعراب، ولذلك فإن الهدف الذي على أستاذ النحو أن يصل إليه، هو أن يقرب الطالب من إدراك معاني النظم الكلامية إدراكاً صحيحاً، واستعمال اللغة استعمالاً قريباً من السليقة من حيث التركيب والإعراب.

الخاتمة

هنا أنهي هذا الكتاب، وإن لم أنجزه كما كنت أتصور، ولم أتمه كما كنت أتمنى، ولم أستطع أن أكمله حسبما ينبغي أن يكون.

لقد كتبت مقدمته قبل الشروع في بحوثه، وحاولت أن أسير على الطريق المرسومة فيها، غير أني ما لبثت أن أدركت أنني لم ألتزم منهجياً بالتصور النظري الذي أعددته. ولما لاحظت الفروق بين مشروع الخطة، ونتائج البحوث، فكرت أن أختار بين اثنتين: إما إعادة كتابة المقدمة، لتطابق محتوى الكتاب، أو محاولة توجيه البحث لئلاّ يخرج عن الإطار المرسوم سابقاً، وذلك أنني أولاً ساورني الطموح أن أكتب تاريخاً للنحو، لا تاريخاً للنحاة بل مقتصراً على بيان دور مفكريهم، في بناء صرحه، وإذا كان الالتزام بهذا المنهج ممكناً، من نشأة النحو إلى عهد سيبويه، فإنني صدمتُ بتشعب الموضوع فيما بعد، وسلمت بأنه من المحال الفصل بين النحويين النحاة، غير أني تركت المقدمة كما هي، لبيان ما كنت أتصور، وتركت البحوث كما هي لبيان ما استطعت إنجازه.

وأكرر أنني أنهيت الكتاب دون أن أتمه، فكلما توسعت في البحث تنورت آفاقاً جديدة بَعُد علي وصولها، حتى التبست علي الحدود بين تاريخ النحو، الذي هو مقصدي الأول، وبين رصد قضايا النحو الأساسية، وعلاقتها منهجاً وموضوعاً، بعلوم أخرى. مثل علوم القرآن والحديث، والشعر، والمنطق والبيان، كما أبينه فيما يلي:

١ ـ النحو والتفسير:

لغة القرآن الكريم هي المثال الأعلى للسان العربي المبين. وقد كانت أساليبه في قراءاته الموثقة النموذج الذي اعتمده أئمة النحو في الوصف والتقعيد، فقد مر بنا أن رأينا أن سيبويه استشهد بنحو ثلثمائة آية، وأن مشاهير النحويين ركزوا في مصنفاتهم على معاني القرآن وإعرابه، وقد سبق أن استعرضنا أمثلة من مواقفهم إزاء القراءات، واعتمادهم على الصيغ القرآنية في تقرير القواعد العامة، ورأينا قول أبي حيان إن «الكتاب» (يعني كتاب سيبويه) مرقاة إلى فهم «الكتاب»، وهو يعني القرآن الكريم.

غير أن هذه العُروض، اقتصرت في هذا المؤلف على بعض آراء سيبويه، والأخفش والفراء، والمبرد والزجاج، ولا شك أن هذا الموضوع يحتاج إلى دراسة تجاوز إطار هذا البحث التاريخي، ونعتقد أنها قد تؤدي إلى فرضية مقتضاها أن النص القرآني يتضمن جميع أسس القواعد النحوية، وأن كل قاعدة نحوية ليس لها أساس في القرآن ليست من العربية في شيء.

وأعتقد أنه في هذا الاتجاه، قد يجد الباحث بغيته في البحر المحيط لأبي حيان، كما نشير إلى أعمال النحوي الشهير المرحوم عبد الستار الجواري في كتاب نحو القرآن وكتاب الأستاذ الفاضل إبراهيم عبدالله رفيدة، الموسوم بالنحو وكتب التفسير، وكتاب الأستاذ أحمد مكي الناصري كالدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين، وكتاب نظرية النحو القرآني: نشأتها وتطورها، وكتاب أدوات المعاني في القرآن الكريم للأستاذ قصار، وكتاب الشرط في القرآن للأستاذين عبد السلام المسدي ومحمد الهادي الطرابلسي.

٢ ـ النحو والحديث الشريف:

يقول الرسول ﷺ: «أنا أفصح من نطق بالضاد بَيْدَ أنّي من قريش واسترضعت في بني سعد». إنها الفصاحة النبوية، فصاحة من أوحي القرآن على قلبه، وائتمن على تبليغه، وأعطى جوامع الكلم، وتربى بين قبائل عربية لم تَشُبْ لغتها أية شائبة.

ولقد شرحنا في هذا الكتاب الأسباب الظرفية التي أدت إلى إحجام بعض النحاة عن الاستناد إلى مدونات الحديث في شواهدهم، وأعطينا مثالاً عن قصة سيبويه مع حماد بن سلمة، ورأينا أن جل النحويين المعاصرين لسيبويه لم يكونوا أولي معرفة كاملة بعلوم الحديث، لأن تدوينه في ذلك الوقت لم يكتمل، وقد يكون من الغريب أن أحمد بن يحيى المعروف بثعلب كان من وعاة الحديث، ومع ذلك فإننا لا نجد أثراً لإفادته من النصوص في استشهاداته النحوية.

وبينا كيف تطورت قضية الاستشهاد بالحديث، حتى جاء ابن مالك فأعاد الأمور إلى وضعها الطبيعي، فاستشهد بالحديث في تأييد آرائه النحوية، وبرهن على نحوية كل ما ورد فيه مما اعتبره بعض النحاة غير مقيس، ومن أبدع مؤلفاته في هذا الموضوع كتاب التوضيح في شرح مشكلات الجامع الصحيح. وممن عالجه من المعاصرين الأستاذ محمد ضاري في كتاب الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية والأستاذ محمود فجل في كتاب الحديث النبوي في النحو العربي.

٣ ـ النحو والشعر:

في كتاب سيبويه ألف وخمسون بيتاً من الشعر، استشهد بها إمام النحاة دليلاً على أحكامه النحوية، ونسب الجرمي ألفا منها إلى قائليها، وبقيت خمسون مجهولة، حيكت حولها أسطورة معروفة.

وبعد شواهد الكتاب توالت إيرادات الشواهد الشعرية، عند علماء النحو، وعني بها كثير من الشراح، أمثال الأعلم الشنتمري، وابن السيرافي، والنحاس، وبدر الدين ابن مالك، والعيني، والسيوطي، وتوجت هذه الأعمال بكتاب خزانة الأدب للبغدادي الذي تناول فيه شواهد الرضي للكافية، فصار موسوعة في النحو والأدب، لأن صاحبه التزم فيه بإيراد القصيدة التي أخذ منها الشاهد، وترجمة القائل إن كان معروفاً، والقضية النحوية التي هي محل الاستشهاد. ولقد أتيح له، حسبما ذكر في مقدمة كتابه أنه اطلع على مدونات جمة مكنته من القيام بهذا العمل.

ولعل من أسباب وفرة الاستشهاد بالشعر، تدوينه في وقت مبكر، وسهولة حفظه واستحضاره، ولم يعزب عن النحويين أن للشعر خصائصه وضروراته، لمراعاة الوزن والقافية، فنبهوا على ما أسموه بضرائر الشعر. وقد أوردنا فصلاً منه في أصل ابن السراج، ومع ذلك فإن النحويين اعتمدوه عموماً أساساً لتقرير أكثر قواعدهم وتبريرها. ولعل هذا أيضاً مما سرب الضعف إلى حججهم حتى ضرب بها المثل. ولقد أشرنا إلى ما للزبيدي من فضل في اختيار أمثلته من اللغة دون التركيز على الصيغ الشعرية التي ليست في الحقيقة نموذجاً أو مثالاً للكلام العربي العادي.

٤ ـ النحو والمنطق:

العلاقة بين النحو والمنطق علاقة قديمة وحميمة إذ يلتقيان في مصطلحيهما وفي غايتهما. فالنحو آلة يعرف بها صواب تراكيب ألفاظ اللغة ومعانيها في خطئها، والمنطق آلة يعرف بها صحة المعنى وتصديقه من خطئه. وكل منهما يعتمد طرق الاستقراء والاستنباط، غير أنهما لا يتطابقان تماماً، فالمنطق يستند إلى الأدلة العقلية، مفترضاً وحدتها وشمولها، والنحو يستند إلى معطيات اللغة الوصفية، معترفاً بأن قواعدها قابلة للاستثناء والتخصيص. وقد تناول موضوع هذه القضية الأستاذ عبد الفتاح الدجني في كتابه عن النزعة المنطقية في النحو العربي (الكويت ١٩٨٢م) والأستاذ الحاج عبد الرحمن صالح في كتابه عن «النحو ومنطق أرسطو». ولقد أشرنا في معرض الحديث عن الرماني والجزولي كيف أفاد النحو من المنطق من حيث رسم الحدود، واستنباط التعليل وصياغة بعض الأقيسة. ولعل أوضح ما يبين هذه العلاقات، ما ورد في مناظرة السيرافي ومتى بن يونس، والفقرات التالية تلخص أوجه التشابه والتباين بينهما.

ويقول متى فيها: «لا سبيل إلى معرفة الحق من الباطل والصدق من الكذب والخير من الشر، والحجة من الشبهة إلا بما حويناه من المنطق». وقال: «إن المنطق آلة من الآلات يعرف بها صحيح الكلام من سقيمه، وفاسد المعنى من

صالحه، وإنه بحث عن الأغراض المعقولة والمعاني المدركة». وقال: إنه «لا حاجة بالمنطقي إلى النحو، وبالنحوي حاجة إلى المنطق، لأن المنطق يبحث عن المعنى، والنحو يبحث عن اللفظ، فإن مرَّ المنطقي باللفظ فبالعرض، وإن عبَّرَ النحوي بالمعنى فبالعرض، والمعنى أشرف من اللفظ، واللفظ أوضح من المعنى» وقال: إنه «يكفيه من اللغة الاسم والفعل والحرف فإن هذا القدر يبلغه إلى الأغراض التي هذبتها له اليونان».

وكان ملخص أجوبة أبي سعيد السيرافي: «إن صحيح الكلام من سقيمه يعرف بالنظم المألوف والإعراب المعروف إذا كنا نتكلم بالعربية، وفاسد المعنى من صالحه يعرف بالعقل المؤلف إن كنا نبحث بالعقل، وإذا كان المنطق وضعه رجل من يونان على لغة أهلها، واصطلاحهم عليها، وما يتعارفون به من رسومها وصفاتها فمن أين يلزم التُّرك والهند والفرس والعرب أن ينظروا فيه ويتخذوه حكماً لهم وعليهم وقاضياً بينهم».

ويقول أبو سعيد: «إن المنطق والنحو واللفظ والإفصاح والإعراب، والإنباء والحديث والإخبار والاستخبار، والعرض والتمني والحض، والدعاء والنداء والطلب كلها من واد واحد بالمشاكلة والمماثلة». وأعطى أمثلة عن ذلك ثم بيَّنَ أن من عرف الاسم والفعل والحرف فقير إلى معرفة وصفها وبنائها على الترتيب الواقع في غرائز أهلها، ومحتاج إلى معرفة حركات هذه الأسماء والأفعال والحروف، لأن الخطأ والتحريف في الحركات كالخطأ والفساد في المتحركات.

ثم قال لمناظره: «إن تفخيمك للمنطق لا يغنى عنك شيئاً وأنت تجهل حرفاً واحداً من اللغة التي تدعو بها إلى الحكمة اليونانية، (وهو يعني أحكام الواو)، ومن جهل حرفاً واحداً أمكن أن يجهل اللغة بكاملها، وإن كان لا يجهلها كلها ولكن يجهل بعضها، فلعله يجهل ما يَحتاج إليه ولا ينفعه فيه علمُ ما لا يَحتاج إليه».

٥ ـ النحو والبيان

لهذا الموضوع أهمية خاصة، وبما أني لم أتطرق إليه في الكتاب، فإنه من المناسب أن نتدارك هذا النقص بعرض موجز عن علاقة النحو بالبيان، وذلك بتلخيص ما أورده ابن الأثير في كتاب المثل السائر حيث يقول: «إن علم النحو من علم البيان في المنظوم والمنثور بمنزلة أبجد في الخط. وإذا نظرنا إلى ضرورته وأقسامه المدونة وجدنا أكثرها غير محتاج إليه في إفهام المعاني، ألا ترى أنك لو أمرت رجلاً بالقيام فقلت له «قوم» بإثبات الواو لكان المعنى مفهوماً. وكذلك الشرط لو قلت «إن تقوم أقوم» لكان المعنى مفهوماً. لكن قد خرج عن هذه الأمثلة ما لا يفهم إلا بقيود تقيده، ولنضرب لذلك مثالاً يوضحه فنقول: أعلم أن من أقسام الفاعل والمفعول ما لا يفهم إلا بعلامة، كتقديم المفعول على الفاعل، وعلى هذا ورد قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ (فاطر ـ الآية ٢٨). وأما التصريف فإنه إذا لم يكن البيان عارفاً به لم يفسد عليه معاني كلامه، وإنما تفسد عليه الأوضاع».

وأعطى أمثلة من غوامضه منها تصغير «اضطراب» بـ «ضطيرب» لدى نحوي لا يعرف أن الطاء مبدلة من التاء لكن عالم التصريف يقول فيه «ضتيرب» ثم تابع رأي الذين انتقدوا على نافع قراءة «معائش» بالهمزة، وسبق أن أوضحنا غلطهم.

ثم ذكر نماذج من اللحن الخفي مثل قول أبي نواس:

كأن صغرى وكبرى من فواقعها حصباء در على أرض من الذهب

و«فُعلى أفعل» لا يجوز حذف الألف واللام فيها. وللبحتري أغلاط، دونها المعري في عبث الوليد.

ويقول أبو الطيب:

أرأيت همة ناقتي في ناقة نقلت يداً سرحاً وخفاً مجمرا
تركت دخان الرمث في أوطانها طلبا لقوم يوقدون العنبرا

وتكرمت ركباتها عن مبرك   تقعان فيه وليس مسكاً أذفرا؟

ثم تعرض الكاتب لإفادات الصيغ النحوية في التقديم والتأخير في الجملة ولمعاني بعض حروف العطف فقال:

«إن تقديم المفعول على الفعل يفيد التخصيص فإذا قلت زيداً ضربت، فهو تخصيص لزيد دون غيره. وتقديم الخبر، فإذا قلت قائم زيد فإنك قد أثبت له القيام دون غيره نحو ﴿وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم﴾ (الحشر ـ الآية ٢) و﴿فَإِذَا هِىَ شَاخِصَةٌ أَبْصَـٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ (الأنبياء ـ الآية ٩٧). وتقديم الظرف يدل عليه كذلك. فإذا قلت إن إليَّ مصير هذا الأمر، فمعناه أنه يخصني دون غيره. وكذلك تقديم الأمر، مثل: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَـٰهِلُونَ ﴿٦٤﴾﴾ (الزمر) و﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ﴾ (الزمر ـ الآية ٦٦). وهذا يدل على الأمر بتخصيص الله جل وعز بالعبادة.

وإن الفاء تدل على اتصال المعطوف بالعاطف، مثل قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ ﴿٧٩﴾ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴿٨٠﴾﴾ (الشعراء). والفاء هنا استعملت لأن الشفاء يعقب المرض مباشرة. ومن ذلك أن فعل المطاوعة لا يعطف عليه إلا بالفاء. وقد يجيء من الأفعال ما يلتبس بفعل المطاوعة، ويعطي ظاهره أنه مطاوعة، ومعناه مخالف لها، فيعطف عليه بالواو مثل: ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ﴾ (الكهف ـ الآية ٢٨) فقوله تعالى: ﴿أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ﴾ بمعنى صادفناه غافلاً، وليس منقولاً من غفل حتى يكون معناه صددناه ولو كان كذلك لعطف عليه بالفاء. كقولك أعطيته فأخذ، ودعوته فأجاب ولا يقال كسرته وانكسر».

٦ ـ النحو والنحاة

قد يكون من قبيل المستحيل محاولة حصر ما كتب العلماء في النحو، وعرضه، وتقويمه، فكان لا بد من اختيار نماذج تمثل نوعية الانتاج في كل عصر، وهذا ما حاولت القيام به، بيد أني لا أخفي أنني أشعر بقصور في

جانبين، أحدهما: أن النماذج المثبتة في الكتاب لم تشمل بعض الأقطار التي كان لها دور بارز في النشاط النحوي. وتظهر هذه الخصاصة، فيما كان ينبغي أن نقول عن علماء القيروان وبجاية وتلمسان واليمن.

فلم نذكر مثلاً أعمال أبي القاسم إبراهيم بن عثمان بن الوزان القيرواني (ت ٣٤٠ هـ) الذي قيل إنه كان يحفظ كتاب سيبويه، وإنه لو قيل إنه أعلم من المبرد وثعلب لصدق القائل. وكذلك أحمد بن عبد الرحمن أبو بكر الخولاني (ت ١٣٢هـ)، وأبو بكر بن محمد بن قاسم المرسي (ت ٧١٨هـ)، وأبو إسحق برهان الدين الصفاقسي، لأن كل هؤلاء العلماء لم نطلع من آثارهم على ما يبرز دورهم في تاريخ النحو. واعترضتنا أيضاً نفس المشكلة عندما أردنا أن نتحدث عن إبراهيم بن محمد بن أبي عباد وإسماعيل بن أبي بكر اليمنيين، وعلي بن سليمان الحيدرة اليمني، مؤلف كتاب «كشف المشكل» الذي طبع أخيراً بتحقيق الدكتور هادي عطية مطر[1]، وقد ذكر المحقق في مقدمته مجموعة من علماء اليمن لم تكن مؤلفاتهم شائعة بين الناس.

ومن أعلام النحاة الذين لم يستوفوا حقهم من العناية هنا الرضي الاستراباذي، شارح كافية ابن الحاجب، ولقد خصصت له الأستاذة أميرة علي توفيق بحثاً مستفيضاً طبع في الرياض سنة ١٣٩٨هـ، ومحمود جار الله الزمخشري، وشارح مفصله ابن يعيش الحلبي، لأننا اكتفينا بالدراسات القيمة التي قدمها فاضل الشمرانقي، عن الأول والدكتور شوقي ضيف وعبد العال عن الثاني، وليس هؤلاء وحدهم هم الذين أغفلوا في هذا الكتاب.

---

(١) ويقول الحيدرة عن كتابه هذا:

صنفت للمتأدبين مصنفاً ... سميته بكتاب كشف المشكل
سيف الأوائل مع تأخر عصره ... كم آخر أزري بفضل الأول
قيدت فيه كل ما قد أرسلوا ... ليس المقيد كالكلام المرسل

٧ ــ النحو والمستشرقون:

ومن الجوانب التي لم تأخذ ما تستحق من عناية أعمال المستشرقين في بعث التراث النحوي. ولقد تمثلت جهودهم في ميدانين، أحدهما نشر بعض الكتب النادرة للنحاة وتحقيقها، ثانيهما اعتماد منهجية عصرية في القيام بالبحوث وفي عرضها، مما أفاد الباحثين العرب.

ففي مجال تاريخ النحو نشير إلى كتاب «مدارس العرب النحوية» لـ (فلوجل عام ١٨٧٠)، وكتاب «تطور النحو العربي» لـ (بركشتراس) الذي قام رمضان عبد الوهاب بترجمته.

كما أنهم أيضاً عنوا بنشر بعض الكتب النحوية وتحقيقها مثلما فعل شاد، وكارا دي فو لكتاب «سيبويه». وقد كانت الأجرومية محل اهتمام بالغ من قبلهم، فتناولوها بالبحث والنشر والترجمة.

ولكارل بروكلمان دراسات عن كتاب «المفصل» للزمخشري، وكتبت مجموعة منهم كتابات مستقلة في قواعد اللغة العربية، من بينهم بردرود الكلا وتيودور نولوكه، والبرتغالي دي سوسا، والفرنسي برون، والإيطالي فاكسنين، والروسي ريكندروف.

ولا أرى كل هذه الجهود التي بذلها العلماء شرقاً وغرباً، من العرب والعجم، إلا خدمة قيضها الله للغة والقرآن الكريم، سواء أكانت مقصودة أم غير مقصودة، فساعدت في فهمه وتفسيره، وتدبر معانيه، واستبانة وجوه إعجازه، وإني لأرجو أن يجعل الله هذا العمل المتواضع إسهاماً في هذا الجهد العام، والله الموفق.

المصادر والمراجع

١ - أئمة النحاة في التاريخ، د. محمد محمود عالي، دار الشروق، جدة، ط الأولى. ١٩٧٦م.

٢ - ابن الأمين الشنقيطي وأثره في الدراسات النحوية واللغوية والأدبية، يحيى أحمد معلوم.

٣ - ابن الحاج النحوي، د. حسن موسى الشاعر، دار القلم دمشق، ط أولى ١٩٨٦م.

٤ - ابن عصفور والتصريف، فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط الثانية ١٩٨١م.

٥ - أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو. د. محمد إبراهيم البنا، دار أبو سلامة للطباعة والنشر، تونس. ط ١٩٨٠م.

٦ - أبو حيان النحوي، د. خديجة الحديثي، مكتبة النهضة، بغداد ١٩٦٦م.

٧ - أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي محمد ابراهيم البنا، دار العلم للطباعة والنشر، جدة ١٩٨٥م.

٨ - أبو موسى الجزولي عرض لحياته العلمية، مطبعة موناستر المحمدية (د.ت).

٩ - أخبار النحويين، أبو طاهر عبد الواحد بن عمر بن محمد تحقيق د. محمد ابراهيم البنا، دار الاعتصام القاهرة (د.ت).

١٠ - اختصار المواهب للشيخ بن حبت، مخطوط.

١١ ـ أخبار النحويين البصريين للسيرافي، تحقيق د. محمد ابراهيم البنا، دار الاعتصام ط ١. ١٩٨٥م.

١٢ ـ أربعة كتب في التصحيح اللغوي، تحقيق د. حاتم صالح الضامن مكتبة النهضة العربية ١٩٨٥م.

١٣ ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي تحقيق د. مصطفى أحمد النحاس، الطبعة الأولى ١٩٨٤م.

١٤ ـ أساس البلاغة للزمخشري، دار صادر، ودار بيروت للطباعة والنشر.

١٥ ـ الاستغناء في الاستثناء ـ شهاب الدين القرافي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت ١٩٨٦م.

١٦ ـ الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر القرطبي، تحقيق علي محمد البجاوي مطبعة نهضة مصر.

١٧ ـ إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق د. عبد المجيد، باب، الرياض ١٩٨٦م.

١٨ ـ الأشباه والنظائر في النحو لجلال الدين السيوطي، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٥م.

١٩ ـ الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل السراج البغدادي، تحقيق د. عبد الحسين الفتحي، مؤسسة الرسالة.

٢٠ ـ أصول النحو العربي، د. محمد عيد. عالم الكتب، القاهرة ١٩٨٢م..

٢١ ـ إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس. تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد: الدار الوطنية للتوزيع والإعلان، بغداد.

٢٢ ـ الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني، طبع دار الكتب المصرية.

٢٣ ـ الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، الطبعة الأولى ١٩٨٨م.

٢٤ ـ الألسنية أحدث العلوم الإنسانية، كلية اللغة، الفكر العربي، العدد ٨ ـ ٩ يناير ١٩٧٩م.

٢٥ ـ الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، د. ميشال زكريا

(الجزء الأول) النظرية الألسنية، (الجزء الثاني) الجملة البسيطة، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع.

٢٦ ـ الألفاظ ـ عبد الرحمن بن عيسى الهمداني ـ تحقيق د. البدراوي زهران، دار المعارف القاهرة (د.ت).

٢٧ ـ ألفية ابن مالك وأثرها في الثقافة الموريتانية، يحيى بن البراء.

٢٨ ـ ألفية المختار بن بونه، المطبعة الحسنية، القاهرة ١٣٦٧هـ بيروت ١٩٨٢م.

٢٩ ـ الأمالي للزجاج، أبو القاسم عبد الرحمن بن القاسم، نشر دار الكتاب العربي، بيروت.

٣٠ ـ أمالي الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، المؤسسة العربية الحديثة.

٣١ ـ أمالي السهيلي، بتحقيق محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة، الطبعة الأولى.

٣٢ ـ أمالي ابن الشجري، دار المعرفة، بيروت.

٣٣ ـ الأمالي للقالي، طبع دار الكتب المصرية.

٣٤ ـ إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في القرآن، لأبي البقاء العكبري ـ مطبعة الحلبي.

٣٥ ـ إنارة الأفكار والأبصار بشواهد النحو من الأخبار والآثار لمحمد مولود بن أحمد فال اليعقوبي.

٣٦ ـ إنباه الرواة للقفطي، تحقيق الأستاذ محمد أبي الفضل، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٨٦م.

٣٧ ـ الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، تحقيق الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة.

٣٨ ـ أوضح المسالك لابن هشام الأنصاري، تحقيق الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي.

٣٩ ـ الإيضاح للزجاجي، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط ٣ ـ ١٩٧٩م.

٤٠ ـ الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور حسين شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف.

٤١ ـ البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، مطبعة السعادة.

٤٢ ـ البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع، تحقيق د. عياد بن عبد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٦م.

٤٣ ـ بعض مظاهر التطور اللغوي، د. التهامي الراجي، دار النشر المغربية، دار البيضاء، المغرب، (د.ت).

٤٤ ـ بغية الوعاة، للسيوطي، تحقيق الأستاذ محمد أبي الفضل إبراهيم طبع ونشر عيسى الحلبي.

٤٥ ـ البيان والتبيين للجاحظ، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، ونشر الخانجي.

٤٦ ـ تاج الدين الاسفرائيني ومنهجه في درس النحو، د. محمد بدري عبد الجليل، دار النهضة العربية بيروت ١٩٨٤م.

٤٧ ـ تاريخ العلماء النحويين أبو المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي المعري، تحقيق د. عبد الفتاح محمد الحلو، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الرياض ١٩٨١م.

٤٨ ـ تبيين ما يعنون من طرة ابن بون، محمد تقي الله بن الشيخ ماء العينين، مخطوط.

٤٩ ـ تجديد النحو. د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٦م.

٥٠ ـ تذكرة النحاة لأبي حيان، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ ط ١. ١٩٨٦م.

٥١ ـ التسهيل لابن مالك. تحقيق د. محمد كامل بركات نشر دار الكتاب العربي.

٥٢ ـ التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري، دار الفكر بيروت (د.ت).

٥٣ ـ تفسير الطبري، دار المعرفة، بيروت.

٥٤ ـ تفسير القرطبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٥٥ ـ تفسير الكشاف للزمخشري، دار المعرفة. بيروت.

٥٦ ـ التكملة وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي. تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود نشر عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض.

٥٧ ـ التمهيد لجمال الدين الأسنوي، تحقيق محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨١م.

٥٨ ـ تنقيح الأزهرية خالد بن عبدالله بن أبي بكر الأزهري دار الخليل بيروت ١٩٩٢م.

٥٩ ـ التيسير في القراءات السبع لأبي عمر عثمان بن سعيد لداني تصحيح أوتوبرتزل. مطبعة استانبل.

٦٠ ـ تيسير العربية بين القديم والحديث، د. عبد الكريم خليفة منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، عمان ١٩٨٦م.

٦١ ـ تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً، د. شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة ١٩٨٦م.

٦٢ ـ الجمل في النحو، أبو القاسم الزجاجي تحقيق د. علي توفيق الحمد مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٥م.

٦٣ ـ الجمل في النحو، عبد القاهر الجرجاني دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٠م.

٦٤ ـ الجنى الداني في حروف المعاني للحسن بن أبي القاسم المرادي تحقيق د. فخر الدين قباوة والأستاذ محمد فضل نديم نشر المكتبة العربية بحلب.

٦٥ ـ حاشية الصبان علي شرح الأشموني. مطبعة عيسى الحلبي.

٦٦ ـ حاشية العدوي على شذور الذهب. دار الكتاب العربية الكبرى، مصر سنة ١٣٣٥هـ.

٦٧ ـ حاشية يس على التصريح، مطبعة عيسى الحلبي.

٦٨ ـ الحجة لأبي علي الفارسي، تحقيق الأساتذة، علي النجدي ناصف. د. عبد الحليم النجار. د. عبد الفتاح شلبي نشر وطبع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

٦٩ ـ حروف المعاني لأبي القاسم النجاجي تحقيق د. علي يوسف الحمد مؤسسة الرسالة (بيروت) دار الأمل (إربد) ١٩٨٦م.

٧٠ ـ الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي. د. عبد العال سالم مكرم. طبع ونشر مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع بالكويت.

٧١ ـ الحلل في شرح أبيات الجمل. ابن السيد البطلوسي. تحقيق. د. مصطفى إمام. الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع. القاهرة ١٩٧٩م.

٧٢ ـ حياة موريتانيا، للمختار بن حامد: الحياة الثقافية، الدار العربية للكتاب، تونس.

٧٣ ـ حياة موريتانيا الجغرافية، معهد الدراسات الإفريقية، الرباط.

٧٤ ـ خزانة الأدب للبغدادي طبعة غير محققة دار صادر ـ بيروت.

٧٥ ـ الخصائص لابن جني، طبع دار الكتب المصرية.

٧٦ ـ خصائص مذهب الأندلس النحوي، عبد القادر الهيتي، دار القادسية، بغداد ١٩٨٣م.

٧٧ ـ خطى متعثرة على طريق تحديد النحو العربي عفيف دمشقية. دار العلم للملايين بيروت ٧٤ ـ ١٩٨٢م.

٧٨ ـ الدرر الكامنة لابن حجر العسقلاني. طبع الهند.

٧٩ ـ الدرر اللوامع على همع الهوامع لأحمد بن الأمين الشنقيطي، حققه د. عبد العال سالم مكرم. في سبعة أجزاء طبع ونشر دار الرسالة، بيروت.

٨٠ ـ دراسات في علم الصرف. د. عبدالله درويش مكتبة الطالب الجامعي مكة المكرمة ١٩٨٧م.

٨١ ـ دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، دار غريب القاهرة (د.ت).

٨٢ ـ دراسات في اللغتين السريانية والعربية. د. إبراهيم السامرائي، دار الجليل، بيروت ١٩٨٥م.

٨٣ ـ دروس في كتب النحو، د. عبده الراجحي. دار النهضة العربية بيروت (د.ت).

٨٤ ـ دلالة الألفاظ د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية ـ القاهرة ١٩٧٢م.

٨٥ ـ ديوان حرمه بن عبد الجليل، جمع وتحقيق محمدي بن التجاني.

٨٦ ـ ديوان المختار بن بونا، تحقيق محمد محمود بن محمد الأمين

٨٧ ـ الرباني في الإعراب، لعبد الله بن الحاج حماه الله الغلاوي، تحقيق محمد الأمين بن عبدي.

٨٨ ـ الرحلة الحجازية لمحمد يحيى الولاتي، تحقيق محمد حجي دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٩٥م.

٨٩ ـ الرد على النحاة ابن مضاء القرطبي، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف ـ القاهرة ١٩٨٢م.

٩٠ ـ رسالة الجيم لمحمد عال بن سيدي بن سعيد (مع) مخطو.

٩١ ـ الرماني النحوي، د. مازن المبارك، دار الكتاب اللبنانية ـ بيروت ١٩٧٤م.

٩٢ ـ روض الحرون من طرة ابن بون، لعبد الودود بن عبدالله، مخطوط.

٩٣ ـ سر صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق المرحوم الأستاذ مصطفى السّقا وآخرين. مطبعة الحلبي.

٩٤ ـ سيبويه إمام النحاة، علي النجدي ناصف، عالم الكتب القاهرة ١٩٧٩م.

٩٥ ـ سيبويه إمام النحاة، كوركيس عواد، المجمع العلمي العراقي، ١٩٧٨م.

٩٦ ـ السيرافي النحوي، د. عبد المنعم فائز، دار الفكر ـ دمشق ١٩٨٣م.

٩٧ ـ شافي الغليل من الخلاصة والتسهيل، المختار الملقب انجبنان، مخطوط.

٩٨ ـ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي طبع ١٩٣٥م.
٩٩ ـ شرح أبيات سيبويه،أبو جعفر النحاس تحقيق د. وهبة متولي عمر، مكتبة الشباب ـ القاهرة ١٩٨٥م.
١٠٠ ـ شرح أبيات سيبويه، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي تحقيق د. محمد علي سلطاني، مطبعة الحجاز، دمشق ١٩٧٦م.
١٠١ ـ شرح ألفية ابن معط، على موسى الشوملي، مكتبة الخرينجي، الرياض ١٩٨٥م.
١٠٢ ـ شرح الألفية لابن المصنف.
١٠٣ ـ شرح التسهيل لابن مالك، الجزء الأول منه د. عبد الرحمن السيد، نشر مكتبة الأنجلو المصرية.
١٠٤ ـ شرح التصريح للشيخ خالد. مطبعة الحلبي.
١٠٥ ـ شرح جمل الزجاجي لابن هشام، تحقيق د. علي محسن عيسى مال الله، عالم الكتب، بيروت ١٩٨٥م.
١٠٦ ـ شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستراباذي، تحقيق الشيخ محمد نور الحسن والشيخ محيي الدين عبد الحميد والشيخ محمد الزفزاف، مطبعة حجازي بمصر.
١٠٧ ـ شرح شذور الذهب لابن هشام، تحقيق الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد، عدة طبعات.
١٠٨ ـ شرح شواهد ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبد المنعم الجرجاوي، . دار إحياء الكتب العربية (د.ت).
١٠٩ ـ شرح شواهد المغني للبغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، توزيع مكتبة دار لبنان.
١١٠ ـ شرح شواهد المغني للسيوطي. بتعليق الشنقيطي لجنة إحياء التراث العربي.
١١١ ـ شرح ابن عقيل. طبع عيسى الحلبي.
١١٢ ـ شرح الفريدة لابن الأعمش العلوي، مخطوط.

١١٣ ـ شرح الفريدة لمحمد يحيى الولاتي، مخطوط.

١١٤ ـ شرح قطر الندي لابن هشام، مختلفة.

١١٥ ـ شرح الكفاية للرضي. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١١٦ ـ شرح اللمحة البدرية، لابن هشام، تحقيق الدكتور هادي نهر. مطبعة جامعة بغداد.

١١٧ ـ شرح المفصل لابن يعيش، مطبعة منير.

١١٨ ـ شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، حلب، المكتبة العربية، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.

١١٩ ـ الشعر والشعراء في موريتانيا، د. محمد المختار ولد اباه، الشركة التونسية للتوزيع، تونس ١٩٨٦م.

١٢٠ ـ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، للإمام ابن مالك، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة لجنة البيان العرابي.

١٢١ ـ شواهد العيني على الأشموني، طبع عيسى الحلبي.

١٢٢ ـ الصاحبي أحمد بن فارس، المكتبة السلفية القاهرة ١٩١٠م.

١٢٣ ـ صحيح مسلم، المطبعة الأميرية.

١٢٤ ـ ضالة الأديب، لسيدي عبد الله بن انبوجه العلوي التيشيتي، تحقيق د. أحمد ولد الحسن.

١٢٥ ـ طبقات النحويين واللغويين للزبيدي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، نشر دار المعارف، بمصر.

١٢٦ ـ العقد الفريد لابن عبد ربه، تحقيق، أحمد أمين وزملائه، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة.

١٢٧ ـ غريب الحديث لابن قتيبة، تحقيق الدكتور عبدالله الجبوري إحياء التراث الإسلامي بالجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف.

١٢٨ ـ فتح الودود شرح المقصور والممدود للشيخ سيدي المختار الكنتي، تحقيق مأمون أحمد.

١٢٩ ـ الفرق بين الحروف الخمسة، ابن السيد البطليوسي تحقيق د. علي زوين، مطبعة العاني، بغداد ١٩٨٥م.

١٣٠ ـ الفروق في اللغة، أبو هلال العسكري، دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ١٩٨٠م.
١٣١ ـ الفوائد الضيائية. نور الدين عبد الرحمن، تحقيق د. أسامة طه الرفاعي. مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد ١٩٨٣م.
١٣٢ ـ في اللسانيات واللسانيات العربية، إدريس السغروشني وعبد القادر الفاسي الفهري، مطبعة النجاح، الدار البيضاء ١٩٨٨م.
١٣٣ ـ القاموس المحيط للفيروزابادي.
١٣٤ ـ القصيدة اللغزية في المسائل النحوية لابن لب الغرناطي تحقيق الدكتور عياد الثبيتي نشرت في مجلة البحث العلمي التي تصدرها جامعة أم القرى بمكة المكرمة.
١٣٥ ـ قطر الندى، وبل الصدى لابن هشام.
١٣٦ ـ القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة، محمد عاشور السويح، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته ١٩٨٦م.
١٣٧ ـ الكامل في اللغة والأدب، أبو العباس المبرد.
١٣٨ ـ كافية ابن الحاجب. دار الكتب العلمية، بيروت (د.ت).
١٣٩ ـ كتاب سيبويه بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، عام الكتب القاهرة ١٩٨٣م.
١٤٠ ـ كتب الألغاز والأحاجي النحوية، أحمد محمد الشيخ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع. مصراته ١٩٨٨م..
١٤١ ـ كشف المشكل، علي بن سليمان الحيدره اليمني تحقيق هادي عطية مطر، مطبعة الإرشاد، بغداد ١٩٨٤م.
١٤٢ ـ الكوكب الدري، جمال الدين الأنتوي، تحقيق د. محمد حسن عواد، دار عمار عمان ١٩٨٥م.
١٤٣ ـ لسان العرب لابن منظور.
١٤٤ ـ اللسانيات، مجلة معهد العلوم الإنسانية والصوتية، الجزائر، العدد ٦، ١٩٨٢م.

١٤٥ ـ اللسانيات من خلال النصوص د. عبد السلام المسدي، الدار التونسية للنشر ١٩٨٤م.

١٤٦ ـ اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري) د. أحمد المتوكل، مطبعة عكاظ، الرباط ١٩٨٨م.

١٤٧ ـ اللغة بين المعيارية والوصفية د. تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء ١٩٨٠م.

١٤٨ ـ اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، (د.ت).

١٤٩ ـ اللمع في العربية. لابن الأنباري تحقيق. د. فائز فارس، دار الأمل. إربد، ١٩٩٠م.

١٥٠ ـ اللهجات في الكتاب لسيبويه، صالحة راشد غنيم آل غنيم دار المدني، جدة ١٩٨٥م.

١٥١ ـ مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق محمد فؤاد سزكين، مطبعة الخانجي ١٩٥٣م.

١٥٢ ـ مجالس ثعلب، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، القاهرة ١٩٥٦م.

١٥٣ ـ مجالس العلماء للزجاجي، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون طبع الكويت.

١٥٤ ـ مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، الإعداد ١٦٢. ١٨. ٣٠٢٧. ٤٣. ٤٠.

١٥٥ ـ مجموعة أنظام محمد الحسن بن أحمد الخديم.

١٥٦ ـ مجموعة أنظام محمد بن محمذ فال بن أحمد فال.

١٥٧ ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جني تحقيق الأستاذ علي النجدي، والدكتور عبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة.

١٥٨ ـ المحاظر الموريتانية وآثارها التربوية في المجتمع الموريتاني. الصوفي بن محمد الأمين.

١٥٩ ـ محظرة يحظيه بن عبد الودود، محمد بن محمد يحيى بن الدوه.

١٦٠ ـ محمد يحيى بن ابوه حياته وديوانه ورحلته إلى الحج، مخطوط.
١٦١ ـ المدارس النحوية د. شوقي ضيف. دار المعارف، القاهرة ١٩٧٢م.
١٦٢ ـ مدرسة الكوفة، مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى الحلبي، مصر ١٩٥٨م.
١٦٣ ـ المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة، الدكتور عبد العال سالم مكرم. نشر وطبع دار الشروق. بيروت ١٩٨٠م.
١٦٤ ـ مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ـ القاهرة ١٩٥٥م.
١٦٥ ـ المرادي د. علي عبود الساهي، مطبعة الجامعة، بغداد، ١٩٨٤م.
١٦٦ ـ مراكز الدراسات النحوية، د. عبد الهادي الفضلي، مكتبة المنار، الزرقا ١٩٨٦م.
١٦٧ ـ المزهر للسيوطي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم القاهرة ١٩٥٧م.
١٦٨ ـ المسائل العسكرية. أبو علي الفارسي تحقيق محمد الشاطر أحمد أحمد، مطبعة المدني، القاهرة ١٩٨٢م.
١٦٩ ـ المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تحقيق د. محمد كامل بركات دار الفكر، دمشق١٩٨٠م.
١٧٠ ـ مع النحاة، صلاح الدين الزعبلاوي اتحاد الكتاب العرب، دمشق ١٩٩٢م.
١٧١ ـ معاني الحروف، أبو الحسن الرماني، تحقيق د. عبد الفتاح شلبي، دار الشروق ١٩٨٤م.
١٧٢ ـ معاني القرآن للأخفش الأوسط، تحقيق الدكتور فائز فارس، طبع الكويت.
١٧٣ ـ معاني القرآن للفراء تحقيق الشيخ محمد علي النجار، القاهرة ١٩٥٥م.
١٧٤ ـ معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق د. عبد الجليل شلبي عالم الكتب، بيروت ١٩٨٨م.

١٧٥ ـ معجم الأدباء لياقوت الحموي، نشر وطبع الحلبي.
١٧٦ ـ معجم الأدوات النحوية. د. محمد انتوخي. دار الفكر، دمشق ١٩٨٨م.
١٧٧ ـ معجم البلدان لياقوت. طبع طهران.
١٧٨ ـ المغني لابن هشام تحقيق د. مازن المبارك. نشر دار الفكر ١٩٧٩م.
١٧٩ ـ مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، دار الفكر، عمان ١٩٨٤م.
١٨٠ ـ المقتصد، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام. بغداد ١٩٨٢م.
١٨١ ـ المقتضب للمبرد، تحقيق الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة.
١٨٢ ـ المقدمة الجزولية، أبو موسى الجزولي، تحقيق د. شعبان عبد الوهاب محمد، القاهرة ١٩٨٨م.
١٨٣ ـ المقرب لابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبده الله الجبوري، مطبعة العاني ببغداد.
١٨٤ ـ الممتع لابن عصفور، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة. دار الآفاق الجديدة بيروت ١٩٧٩م.
١٨٥ ـ من تاريخ النحو، سعيد الأفغاني، دار الفكر بيروت ١٩٧٨م.
١٨٦ ـ المنصف لابن جني، تحقيق الاستاذين، ابراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، مطبعة عيسى المحلبي.
١٨٧ ـ المنطق والنحو الصوري، د. طه عبد الرحمن. دار الطبعة ـ بيروت ١٩٨٣م.
١٨٨ ـ منهاج البلغاء وسراج الأدباء، حازم القرطاجي تحقيق د. محمد الحبيب ابن الخوجة. دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٨١م.
١٨٩ ـ منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية، مؤسسة الألى (بيروت) دار التربية (بغداد) ١٩٧٥م.
١٩٠ ـ الموسم الثقافي الثالث لمجمع اللغة العربية الأردني، عمان ١٩٨٥م. (ارجع ص ١٤ مكرر).

١٩١ ـ الموسم الثقافي الرابع لمجمع اللغة العربية الأردني، عمان ١٩٨٦م.
١٩٢ ـ نتائج التحصيل محمد بن محمد بن أبي بكر لمرابط الدلائي، الجزء الأول تحقيق د. مصطفى صادق العربي، نشر الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع.
١٩٣ ـ نتائج الفكر في النحو. عبد الرحمن السهيلي، تحقيق د. محمد إبراهيم البناء دار الاعتصام، القاهرة، (د.ت).
١٩٤ ـ ندوة الأزدواجية في اللغة العربية، عمان، ١٩٨٨م.
١٩٥ ـ نحو الشهرين لمحمد يحيى بن سليمة مخطوط.
١٩٦ ـ نزهة الألباء في طبقات الأدباء لكمال الدين الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر دار نهضة مصر، الفجالة.
١٩٧ ـ النشر في القراءات العشر لابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٧٥م.
١٩٨ ـ نصوص في النحو الغربي، د. السيد يعقوب بكر، دار النهضة، بيروت ١٩٧٠م.
١٩٩ ـ نظم الجموع لمحنض بابه بن عبيد، مخطوط.
٢٠٠ ـ نظم روض الحرون لمحمد بن المختار، مخطوط.
٢٠١ ـ النفح الطيب، أحمد المقرى، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر بيروت ١٩٨٨م.
٢٠١ ـ النفحة القيومية، شرح الأجرومية للشيخ سيديا، مخطوط.
٢٠٣ ـ النهاية في غريب الحديث، تحقيق الأستاذين، محمود الطناحي، وطاهر الزواوي، نشر الحلبي.
٢٠٤ ـ النوادر لأبي زيد الأنصاري، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، نشر دار الشروق، بيروت.
٢٠٥ ـ الهادي في الإعراب إلى طرق الصواب، محمد بن أبي الوفاد المعروف بابن القبيضي، تحقيق د. محسن سالم العميري دار التراث مكة ١٩٨٨م.

٢٠٦ ـ همع الهوامع للسيوطي، حقق الجزء الأول منه استاذنا الأستاذ عبد السلام هارون والدكتور عبد العال سالم مكرم، وبقية الأجزاء بتحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم.
٢٠٧ ـ واضحة المسالك على لامية ابن مالك، تحقيق العم بن أحمد فال، تحقيق الشريف بن أحمد محمود، الوسيط في تراجم أدباء شنقيط لأحمد بن الأمين الشنقيطي، القاهرة ١٩٦١م، دار الخانجي.
٢٠٨ ـ وقائع الندوة الدولية الأولى لجمعية اللسانيات بالمغرب.

المحتويات

القسم الأول

النحو في المشرق

القسم الثاني
النحو في الغرب الإسلامي

القسم الثالث
مدرسة ابن مالك النحوية
عصور التثبيت والتصحيح

القسم الرابع
النحو والعهد المعاصر